



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران
بخش دیجیتال

نام کتاب: السافی

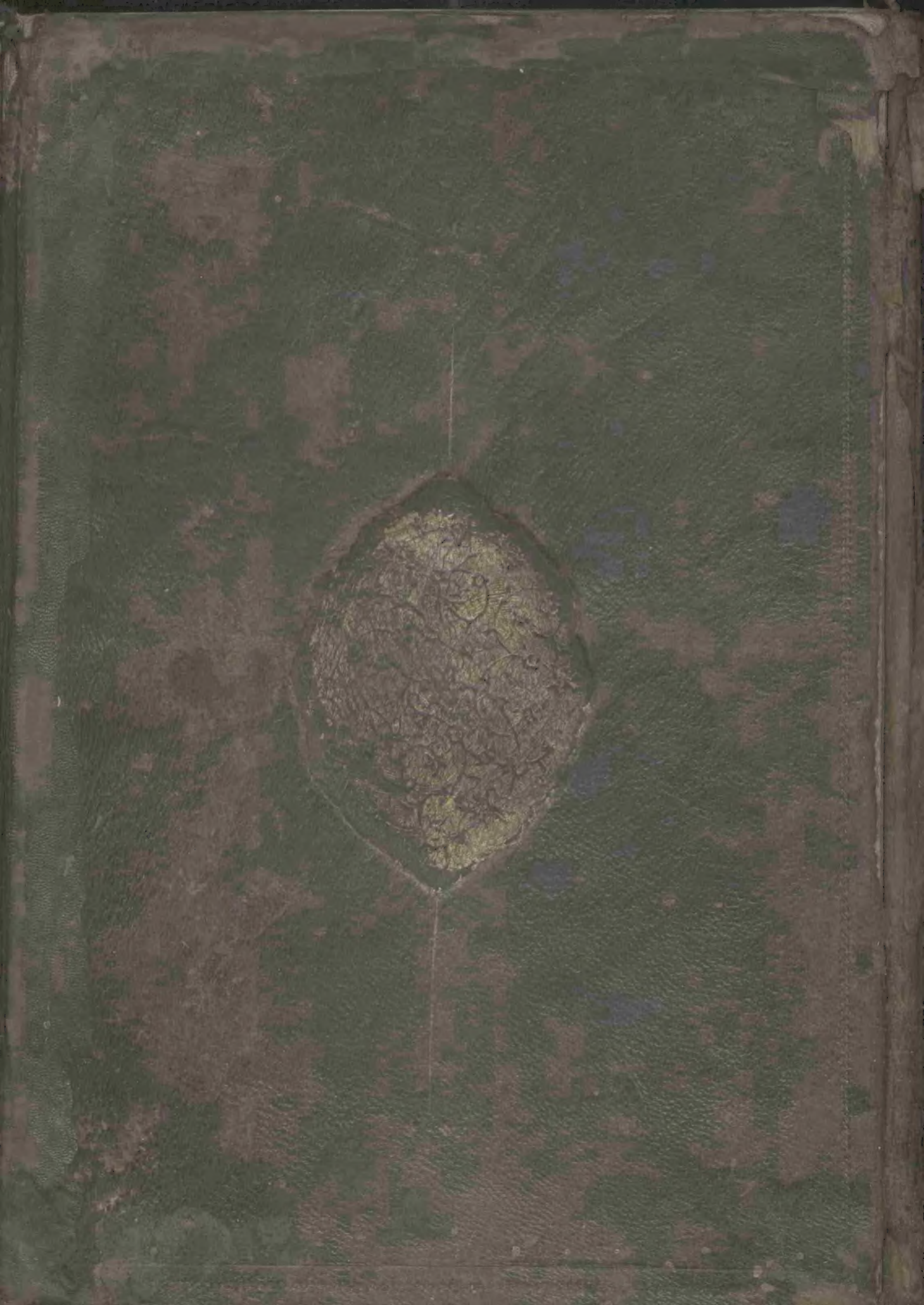
مؤلف: سیر مرتضیٰ عدم الهدی موسوی

شماره کتاب: ۱۴۶۸

اندازه: ۲۷×۱۸

تاریخ تصویربرداری: مهر ۱۴۱۹





برابر به عدد ۵۱۸ و ۱۹۵ الف تا بیان

18

هفت هزار و سی و شش

از بابت لایندی این کتاب 4 بدی قیمت عاقلی (روفا)
که در بعضی کتابها نوشته ام و در بعضی اول

کتاب فی نقض الکافی

هو الملك
من عوالي الروم
في كبره
او في كبره

محمد الهادي بن محمد بن علي
مفتي الديار

من عوام و عوام و عوام و عوام
احبار و عوام و عوام و عوام
عفی عنہما و عوام و عوام
بقولہ و عوام و عوام

9, 4, 11

کتابخانه مرکزی د.ا.ا.

2 V X 1 A

21 AX 11

195

[illegible]

س
 قال صاحب كتاب وبعد
 فلو ثبت ان قوله عليه السلام الا انه لا يبي بعدى المراد بعد موت
 لكان لا ثبوت من شرط فكانه من يد فلا يكون يا علي نبيا بعد
 ان عشت لان هذا الشرط واجب لا بد منه فاذا وجب ذلك
 فكانه عليه السلام قال انت وان بقيت لا يكون نبيا بعدى
 كما يكون هرون نبيا بعد اخيه موسى لو بقي فلا بد من اثبات
 الشرط وتقدير في الامر بين وان كان الكلام لا يقتضيه
 لا يجب اذا دل الدليل على وجود شرط في الاستثناء ان يدخل
 في المستثنى منه مع امكن حمله على ظاهره وقد علمنا ان قد
 انت منى غير له هرون من موسى يقتضي الحال من غير شرط فكيف
 يجب بدخول الشرط في الاستثناء من حيث ادى اليه الدليل
 ابيات الشرط في المستثنى منه وهذا من الذي ذكره لو سلمنا
 لم يجب ما قالوه وكان يجب هذا القول لا بد من حيث الخبر من له
 يستحقها امير المؤمنين عليه السلام في حاله حيي الرسول عليه السلام
 اصلا لا ثم اوجبوا في المستثنى منه ان يكون كالمستثنى في انه بعد
 الموت وبطلان ذلك بين فساد هذا القول ثم قال فان قالوا
 قد دخل تحت الاثبات حال الحيوة وبعد المات فصح الاستثناء منه
 وان كان بعد الموت قبل لهم فاذا جاز في المستثنى منه ان يكون
 ثابتا في الحالين وان كان الاستثناء لا يحصل الا في احدهما

المانع

المانع من ان يكون المستثنى منه مثبت في حال الحيوة فقط على ما
 يقتضيه لفظه وان كان المستثنى لا يحصل الا بعد الوفاة على
 ما يقتضيه لفظه وبعد فانه يقال لهم اذا كنا منى وفيما المستثنى
 منه الذي هو الاثبات حقه فحاول الحال فاذا وفيما المستثنى
 ونقول ان كان لفظه لفظ الاستثناء المراد به ما يجري مجرى
 استثناء من كلام يكون المقصد به ان الله الشبهه عن القلوب فكانه
 عليه السلام ظن انه لو اطلق الكلام اطلاقا لدخلت الشبهه على قوله
 في ان يكون نبيا فيجب ان يصرف الكلام عن الاستثناء بعد فان لا
 هذه الشبهه بما يجري مجرى المتبادر من كلامه فيصير كانه قال انت
 يا علي منى في هذه الحال بمنزلة هرون من موسى لكنه لا يبي بعدى
 يقال له ليس يحتاج الى الشرط الذي ذكره مقدر لان الاستثناء
 اذا تعلو بحال الموت ووجب ان يكون ما اثبت بعد الكلام من
 المنازل معصوما به الى هذه الحال ليحصل المطابقة على ما بيناه
 في كلامه المقدم فالشرط متغنى عنه فيما استثنى وفيما استثنى منه
 لاننا اثبتنا من المنازل بعده لا ثبوت من القطع المنا في ليعتد به
 الشرط وما نفاه بالاستثناء من منزله النبوه بياول منزله لولا
 لبنت وطعا ايضا بغير شرط فاما قوله وليس يجب بدخول
 الشرط في الاستثناء ان يدخل في المستثنى منه مع امكن حمله على
 ظاهره وهو وان سقط بما ذكرناه يعين ايضا بما اعترف به من

حقه تناول بعد الموت مثل ذلك لا يصح
 في الاستثناء فيحذف في الكلام عن الاستثناء

وجوب مطابقة الاستسار للمشي منه لان الاستسار اذا دخل فيه
 الشرط الذي قد رده ولم يدخل المشي منه فقد تعلق بحال لا
 تقتضيها صدر الكلام ولا سطوى ما اثبتته من المنازل عليها فلا
 فرق بين ان يستقي النبوة بعد الوفاة مشروطه وان كانت غير داخله
 فيما تقدم ولا كان ما اثبتته من المنازل متعلقات بحال الوفاة جملة
 وبين ان يستقي غيرهما مما لا يدخل تحت ما اثبتته وهذا مفكك لحقيقة
 الاستسار ومخرج له على وضعه فوجب لهذه الجملة لوصفها بالحقيقة
 ادعاء من اثبات الشرط دخولها في الامر من ليعتم المطابقة ويثبت
 حقيقة الاستسار وليس ما ذكره احرار من المفضل من ادعاء استسار
 كلام واخر اجماع عن باب الاستسار بشي لان لما راى ان ناو بد سطول
 حقيقة الاستسار وما عي من مطابقة المشي منه حملت على نفيه
 وظاهر الكلام ينص خلاف ما قاله لان ايراد لفظ الامد جملة
 متقدمه لا يكون الا للاستسار حقيقة وانما يحمل في بعض المواضع
 على الابتداء والاستيفاء ^{اعطاء} ضرورة وعلى سبيل الجواز وليس لنا ان
 نقدر على الحقيقة الى الجواز بغير دلاله وادعاء ان الذي يخرج
 الكلام عن الاستسار بياؤه بعد الموت مع ان المشي منه من جهة
 يتناول الحال غير صحيح لان ذلك انما يجب لو لم يكن لنا عنه مندوحة
 فاما مع امكان ما ذكرناه ومن تناول المشي منه للحال التي تعلق
 الاستسار بها واعطاء الاستسار ما تقتضيه حقيقة من المطابقة لما تقدم

فلا وجه لما ذكره من العدول عن الظاهر من الكلام وجعل
 ما ظاهره يقتضي الاستسار لغيره فاما قوله وكان يجب ان
 لا يدخل تحت الجبر من له سجيته عليه السلام في الحال فان
 ذلك واجب على قول من جعل الاستسار متعلقا بعد الموت
 لا بعد النبوة لان الغرض عند هذا الجبر النص على الامانة
 بعد الوفاة فاذا ثبتوا ان الجبر يقتضيها فقد تم الغرض
 وان كانت من يجب له منزلة الامانة لا بد ان يكون على احوال
 من الفضل وعينه لا تقتضيها في الحال ظاهر اللفظ ولم يجد
 عول في ابطال قول من ذكرناه على اكثر من ادعاء بطلانه
 من غير ايراد ما يجري مجرى الجبر والشبهة واما على قول من
 جعل النبي متعلقا بعد النبوة وعم به احوال الحيوة والوفاء
 فانه يحيل ظاهر الجبر مقتضا لاثبات جميع المنازل بعدما
 اخرج الاستسار في الاحوال التي تعلق نفي النبوة بها وهي
 احوال الحيوة والوفاء معا ولا يحق بذلك المستقي منه دون
 المستقي على ما سال صاحب الكتاب نفسه عنه ويقول متى خرجت
 منزلة الامانة من النبوة في جميع احوال الحيوة ومن الاستمرار في جميع
 احوال الوفاة قد ليل امتضى الانصراف عن الظاهر تحت العمل
 به والعكس بما عداه عن معنى الظاهر فاذا قيل له فاحيل
 الاثبات متعلقا بالحيوة خاصة فالنفي محقق بالحيوة بالوفاء او

او عاماللام من ولا يوجب المطابقة قياسا على ما استعمله من
الخصص قال ليس يجب اذا اضطررت الى خصيص ما لا بد له وان
كان ظاهر الكلام يقتضيه خلافا ان الزم تخصيصا لا دلالا يقتضيه
فقد بطل بما اورثنا جميع كلامه في الفضل على جملة وتفصل قال
صاحب الكتاب فان قال ان قوله انت مني عزله هرون من موسى
ليس بان تنبأ اول الحال اولى من المستقبل فيجب ان يحمل الاستنا
على ظاهره لانه لا فرق بين ان يخرج من الكلام ما لولاه لتب
في الحال او ما لولاه لتب في المستقبل فيلزم ان ظاهر هذا الكلام
لا يقتضي الحال انما يقتضي المستقبل من جهة المعنى لا من جهة اللفظ
ومن حق الاستثناء ان يعود الى اللفظ لا الى المعنى فلا يصح ما ذكرته
سرماد كراهه انه لو تقرب منزلة في المستقبل لم يطل حكم اللفظ
ولو كانت منزله غير حاصله في الحال لم يطل حكم اللفظ فعلما ان
الذي يقتضيه الظاهر هو الحال وانما يحكم بدوامة من جهة المعنى
وذلك سر صحتها ما ذكرناه على انه لو جعل ذلك دلالا على ضد
ما قالوه بان يقال لم يكن لهرون من موسى عليه السلام منزلة الامامة بعد
النيه فيجب ان كان حاله على عليه السلام من النبي عليه السلام حال هرون
من موسى الا يكون اماما من بعد كان اقرب مما قبلوا به لانهم رايوا
ايات منزله معذرة ليست حاصلة بهذا الخبر فان ساء لهم ذلك
ساء لمن خالفهم ان يدعي ان الخبر تنبأ ل نفي الامامة بعد الرسول

عليه السلام من حيث لم يكن ذلك لهرون عليه السلام من موسى بعده
قالوا ليس ذلك مما بعد من المنازل فتساو له الخبر قلنا غلبه في القدر
الذي ذكره وبعد قاته يقال له من ان منزله هرون من موسى
عليه السلام التركة في النبوة في حال حيوته والذي كان له منزله الامامة
بعد يوسف بن نون قلنا ان اد عليه السلام هذا الخبر الامامة لكان تشبه
منزله منه عزله يوسف من موسى وهذا ليس ان مراده عليه السلام
ما يتبعه من بعد مما يقتضي ابتداء في الحال فقط يقال له انا لاننا لك
عن السؤال الذي اورثته على نفسك ومع انا لاننا لك عنه فقد استجب
عنه بما ليس بصحيح لان مجرد اللفظ الذي يقتضي الايات جزا الخبر
لا يقتضي بظاهره الحال ولا المستقبل وانما يرجع في ذلك الى غير
ما يقتضيه لفظ الايات ولهذا رجع اصحابنا في تعلق الايات
بالوفاء او بحال الوفاء والحجوة معا الى الاستسنا كما ان المنزلة
لو تقرب في المستقبل على ما ذكرت لم يطل حكم اللفظ وكذلك
لو لم يحصل في الحال لما بطل ايضا حكم اللفظ لان النبي صلى الله
عليه واله لو دلنا عند خطابه لنا بالخبر على ان مراده ايات
المنازل في حال منظره لم يكن القول مجازا ولا يطل حكم اللفظ
وانما يصح ما ادعبه لو كان اطلاق القول يقتضي الحال وهذا غير
مسلم ولم يترك ذلك عليه بالكر من دعاك بطلان حكم اللفظ
وهذا دعوى تامة فاما ادعاه وافتضى الخبر لنفي الامامة من حيث

لم يكن هرون بعد وفاه موسى اماما وجعله انه لم يكن لهذه الصفة
 منزله فبعد من الصواب لان هرون وان لم يكن خليفة لموسي
 بعد وفاته فقد دللنا على انه لو نفى خلفه في امته وان هذه
 المنزلة وان كانت معدودة بفتح ان بعد في منازلهم وان المقدور
 لو تخلفنا بانه لا يوصف بالمنزلة لكان لا بد من ان يوصف ما هو
 عليه من استحقاق للخلافة بعد بانه منزله لان المقدور وان كان
 في نفس الخلافة بعد فليس هو في استحقاقها وما ينبغي وجوبها
 واذا ثبت ذلك فالواجب بمن سبقت حاله بحاله وجعل له مثل
 منزله اذا بنى الى بعد الوفاة ان يجب له الخلافة ولا يندرج في
 شئها انما لم يثبت لهرون بعد الوفاة ولو كان ما ذكره صحها
 لوجب فيها قال لو كيلة اعطى فلانا في كل شهر اذا حضر كدينار
 ثم قال في الحال او بعد هامة وان ترك عمر منزله ثم قدرنا ان
 المذكور الاول لم يحضر المأمور بعطينته ولم يقض ما جعل له من
 الدنيا وان جعل الوكيل ان كان الامر على ما ادعاه صاحب الكتاب
 تاخر المذكور الاول طريقا الى حرمان الثاني العطية وان يقول له
 اذا كنت انما انكبت انزلت منزله فلان وفلان لم يحصل له عطية
 فيجب ان لا يحصل لك ايضا وفي علمنا بانه ليس للوكيل ولا غيره
 منع من ذكرنا حاله ولا ان يتبل في حرمانه قبل علمه صاحب
 الكتاب دليل على بطلان هذه التهمة على ان النفي وما جرى

مجره لا يصح وصفه بانه منزله وان صح المقدور لجاري محري اليها
 بذلك اذا كان سبب استحقاقه ووقوعه ثابتا لا نرى انه لا يصح
 ان يقول خذ يا فلان مني منزله فلان في انه ليس باخيه ولا
 ستركه ولا وكيله ولا بنها جري مجراه من النفي وان يصح هذا القول
 فيما يجري محري المقدور من انه اذا استع اليه شفعه واذا اساء له
 اعطاه ولا يحيل احدا نه يتبع اذا كان عن لو شفع لم يتبع
 منزله بعضي بمن جعل له مثل منزله الايجاب متاعته قاسا
 الاعراض بنوشع بن نون فقد اجاب اصحابنا باجابة احدها
 انا اذا دللنا على ان الخبر على صورته هذه دال على الامامة مستقيم
 حصولها لا بد للموسمي عليه السلام لو يقين ذكر يوشع بن نون
 قالوا نسمع ما ذكرناه ان يرد على صورته خلاف هذه الصورة
 افتراح في الادلة وتحكم لانه لا فرق في معنى الدلالة على الامامة بين
 وروده على الوجهين وانما كان لغيرهم وجه لو كان مني ترد غير
 مستقيم لذكر يوشع بن نون لم يكن فيه دلاله على النقص بالامامة
 فاما الامر بخلاف ذلك فنقول لهم ظاهر البطلان لانه يلزم مثله
 في سائر الادلة وناسيها انه عليه السلام لما قصد الى استخلافه في
 حيوة وبعد وفاته لم يخبر ان بعد له عن نسبته حاله بهرون من
 موسى لانه هو الذي خلفه في حيوة واستحقاق خليفة بعد وفاته
 ويوشع بن نون لم يحصل له هاتان المنزلتان نفى ذكره والعدو

الا فتراح الرجال الكلام في استنباط الشيء من غير بيان

عن ذكر هرون اخلاص بالغرض وبالله ان هرون عليه السلام كانت
له منزلة اخلاص في الحيوة والاسحقاف بها بعد الوفاء منزلة العظم
على سائر اصحاب موسى وكونه افضلهم بعد هذه منزلة اراد
البي صلى الله عليه واله ايجابها لامي المؤمنين عليه السلام ولو ذكر
بدا من هرون يوسع بن نون لم يكن رالا عليها وزاعما ان خلافة
هرون لموسى نطق بها القرآن وظهر امرها لجمع المسلمين وليس
خلافة يوسع بن نون لموسى عليه السلام نطق بها القرآن ولا ظاهر
لكل من ظهر له خلافة هرون عليه السلام فاراد الله صلى الله عليه واله
ان يوجب له الامامة بالامر الواضح الجلي الذي شهد به القرآن ولا
يعترض به الشبهات على ان يوسع بن نون لم يكن خليفته لموسى
عليه السلام بعد فيها يبقى الامامة وانما كان بينا بعد موديا
لترعه وخلافتة فيما يتعلق بالامامة كانت في ولد هرون عليه
وليس للمجادل ان يقول ان حصول الامامة في ولد هرون غير
معلوم من طريق يتبع عليه لان المرجع فيه الى اخبار الاحاد او
الى قول اليهود الذي لا حجة فيه وليس هكذا حكم بنو يوسع
بن نون عليه السلام لانه لا خلاف بين المسلمين في انه كان بينا بعد
موسى عليه السلام لانا نقول له اعمل على ان الامر كما ذكرت اكبر وان
علمنا بنو يوسع بعد موسى عليه السلام فانا غير عالمين بان الامامة
كانت اليه وانه كان له المتولي لما يقوم به الامية فلا بد من نعم فبقول

له فهذا القدر كاف في ابطال سواكم لانا وان لم نعلم ان الامامة
في ولد هرون من بعد موسى عليه السلام فلا نعلم انها ايضا كانت
الى يوسع بن نون مصافة الى النبوة فكيف يقال لنا ان النبي
صلى الله عليه واله لو اراد الامامة لقال انت مني بعد له يوسع بن
نون من موسى قال صاحب الكتاب على انه يقال لهم ومن
ابن ان هرون لو عاش بعد موسى عليه السلام لكان خليفته فان
قالوا اذا كان خليفته في حال حيوته وحب مثله بعد وفاته
فيل لهم ابنوا لوان اخلاص في حال الحيوة يبقى اخلاص بعد
الموت لا محالة او يحتاج في كونه خليفته بعد وفاته الى امر
آخر فان قالوا يبقى ذلك قيل لهم فيجب لو قيد بحال الحيوة
ان يكون خليفته بعد الموت وان لا يفرق الحال بين الميئد
منه والمطلق ولا فرق بين من قال ذلك وبين من قال ان
خلافة عليه السلام منه يبقى اخلاص فيما بعد وبين من قال
مثله في الوكالة والامارة وفي غيرهما ثم ذكر بعد هذا كلاما
لا يرضيه ولا يتعلق لنا به الي ان قال وبعد من ابن انه كان خليفته
على وجه مثبت بقوله حتى لولا هذا القول لم يكن خليفته على
قومه بل ما انكرتم ان يكون انما قال ذلك يعني قوله اخلفني في
قومي استظهارا لما قال له واصلم ولا يتبع سبيل المنكرين
استظهارا من ذلك ان السعالم من حمله انه كان شريكا في

النبوة ولا يجوز ذلك الا ويلزمه اذا استخلفه وما هذه حاله لا
تعد في الحقيقة خلافاً لان الوجه الذي له كان يقوم بهذه الامور
كونه نبيا مع لا خلافاً له يقال له قد معنى فيما سلف من كلامنا
انا لا محتاج الي اثبات المض بهذا الخبر على الطريقتين معا الي
اثبات ان هرون لو بقي بعد موسى لخلفه ولا الي انه كان خليفة
له في حياته على وجه يثبت بقوله نبينا ان طاعة هرون اذا
كانت واجبة على قوم موسى بعد وفاته كما كانت واجبة بعد
حيوته فان كان جهده وجوبها له هي النبوة في منزله يصح ان يحمل
لعينه وان لم يكن نبيا وانطلقنا قول من ظن ان في استثناء
النبوة واستثناء هذه المنزلة باغض اغنيا عن اعادته فلو اوصنا
عن بعض ما تضمنه المضل الذي حكينا لم يكن اعراضنا بخلا
صحة ما نصراه من الطريقتين جميعا في اثبات النص على انا
نقول له قد دللنا ايضا على ان هرون عليه السلام لو بقي بعد
موسى عليه السلام لكان خليفة والقيام بامر امته بما لا يظن فيه كلام
هذا الذي حكينا لاننا بينا ان خلافة له لو وحيته في حال دون
حال مع علمنا بانها منزلة في الدين جليده ورتبه عظيمه
لا يقتضي معها بعد نبوتها من التغير اكثر مما تضمنه جميع تنبيه خصوص
عن الانبياء عليهم السلام لكان التغير فلا بد من القول بان خلافة
في حال حياته يقتضي خلافاً بعد الموت من الوجه الذي ذكرناه

والذي قدره من السبق بحال الحيوة دون غيرها لان موسى
عليه السلام اعلم منا بما قلناه من افضاء نبيا في الامامة بعد نبوتها
التغير فكيف يجوز ان يثبت خلافاً بحال دون حال وكيف
يسوغ الله تعالى ذلك وهو لا ينطق الا بغير وجه ولو جاز فيها
تتبع النبوة استمرار السبق والاختصاص لجاز مثله في نفس
النبوة فكانا نقول لصاحب الكتاب لو بقي موسى عليه السلام
اخلافاً بحال دون حال لو وحيته على الوجه الذي نعلق كلامه
به غير ان ذلك لا يجوز ان يتوله عليه السلام وليس لما ذكرناه
وليس لما عارض له من الوكالة والامارة بشي لاننا اوجبنا استمرار
خلافة هرون وابطلنا التخصيص فيها والسبق لامر لا يثبت في
الامر والوكيل ومن يجري مجراها لانه ولاية هو لا يصح فيها
الغزل والسبق وصورة التخصيص ولا يؤدي الى التغير الذي
متضمنه في هرون عليه السلام كما لا يدل على ان هرون عليه السلام
كان خليفة موسى عليه السلام على وجه يثبت بقوله في القرآن ولا
قال الله تعالى حكايته عن موسى وقال موسى لاجنه هرون اخليته
في قومي والظاهر من الاختلاف حصول الولاية للمخلف بالبول
على طريق النيابة عن المخلف وهذا لا يصح ان يقول الاثنان
لعينه اخليته في نبيه عياك والقيام بالواجب عليك من امر من ذلك
او اخليته في اداء فروضك وعبادتك وقد يجوز ان يامر بما

يجب عليه على سبيل التأكيد فيقول له اطع ربك واقم صلاتك
واخرج ما يجب من زكاتك فقد بان الفرق بين قوله واصح
ولا ينبع سبيل المذنب في وقوعه على سبيل التأكيد وبين
قوله اختلف في قومي وان ظاهره يقتضي ولاية بيت هذا القول
على جهة النيابة وليس لاحد ان يمنع من المتعلق بظاهر قوله اختلف
في قومي بان يقول انه حكاية لكلام موسى عليه السلام وليس هو نفس
كلامه فكيف يصح المتعلق بظاهر لانه وان لم يكن حكاية للمفط
موسي فهو معني بمعنى كلامه ومراده فلا بد من ان يكون موسي
عليه السلام اراد بهذا الكلام حكاية معنى الاستخلاف الذي يفعله
وستفيد منه للمعنى الذي تقدم ذكره لانه لو لم يكن المراد ما ذكرناه
لم ينهم حكاية تعالى عن موسى شيئا ولمساع لتأويل ان يقول في
قوله تعالى حكاية عنه واحيل الوزيران من اهلي هرون اخي
استدخبه ازرعي واشتركه في امري انه لم يرد جوابه ما ينبغي من
بعدي بمعنى الوزارة والشركة بل اراد عينه من حيث لم يكن لفظ
موسي بعينه تحكيما فاما الاجماع فدلالة على ما ذكرناه ايضا ظاهرا
لانه لا خلاف بين الامة في ان هرون عليه السلام كان خليفة لموسي
ونائبه عنه وتابعا لامره وبهينه وظاهر اجماعهم على الاستخلاف
والنيابة يقتضي ما تقدم ذكره فاما قوله انه اذا كان شريكه في النبوة
فلا بد من ان يكون عنه غيبته ان يقوم بامر قومه وان لم يختلف

فغلط ظاهر لانه لا ينكر وان كان شريكه في النبوة ان يخص
موسي عليه السلام دونه بما يقوم به الامة من اقامه الحدود وما
يجري مجراها لان مجرد النبوة لا يقتضي هذه الولاية المحصورة
فاذا كان هذا جائزا لم يجب ان يقوم هرون عليه السلام عند
غيبه ائمة بهذه الامور لاجل نبوته ولم يكن من الاستخلاف
له ليقوم بذلك بل لانه لو لم يختلف في الامتداد واستخلف عنه
كان جائزا فان قيل قد ينهم كلامهم على ان الشركة في النبوة
لا تقتضي الولاية على ما يقوم به الامة وان من الجائز ان ينفرد
موسي عليه السلام بهذه الولاية عن اخيه فاعلموا علي ان ما
ذكره هرون من ان لكم القطع على هذه الحال وان هرون
ربما يصرف فيما يقوم به الامة لا يختلف موسي عليه السلام
له لا لكان نبوته وكما الوضع بكلامنا في هذا الموضع ان
سرحوان ما ظن الخالمون انه غير جائز والذي ينقطع به
على اخذ الجاري هو ما قد ذكره من دلالة الامة والاجماع
والصاحب الكتاب وبعد فخير واجب فحين يكون شريكا
لموسي في النبوة ان لا يكون هو القائم بعد وفاته بما يقوم به
الامام بل لا يتسع في البعد ان يكون النبي منفردا باداء الشريعة
ونقله دينه ومقط والذي يقوم بالحجود والاحكام والسياسة
الراجعة الى مصالح الدنيا غيره كما يروى في اخبار طالوت

وداود سر ذلك ان القيام بما يقوم به الامام بقيد وسترع
فاذا جاز من الله ان يمت نبي يسمع السرايع دون بعض
فما الذي يمنع من السراع ان لا يحمل اليه هذه الامور اذ لم قال
بعد سوال لاسله عنه وبعد فانه يقال لهم اذا كان سبب
الاختلاف الغيبه فما انكرتم انها اذا زالت زال الاختلاف
بنوالها ويكون اللفظ وان كان مطلقا في حكم المتيد لان
السبب والعلة فيما يقتضيان ان اقوي من القول فيما حل هذا الحل
وعلى هذا الوجه جرت العاده من الرسول عليه السلام انه كان
مختلفا بالمدنيه عند الغيبه الواحد من الصحابه فاذا عاود
زال حكم اختلافه في حال الغيبه يقتضي ان خليفه في موضع
دون موضع لانه لا يجوز ان يكون خليفه في المكان الذي
غاب اليه وانما يكون خليفه في الموضع الذي غاب عنه فلو قلنا
ان ذلك يقتضي كونه خليفه بعد موته لا يقتضي ان يكون خليفه
في الكل واللفظ الاول لم يقتضيه وهذا سر ان ذلك لا يتبع
الامسيدا يقال له اقول ما في كلامك انه قاصي لما حكينا به
عنك قبل هذا الفصل ان هرون لا يجوز ان يكون سريكا
لموسي عا في النبوه الا و يلزمه عند غيبته ان يقوم بما يقوم
النبوه وان لم يختلف لانك جوزت ههنا ان يكون موسى عليه
السلام منفردا بما يقوم به الامام مصفا في الاداء والتبليغ ويكون

هرون متاركا في التبليغ والاداء دون غيره وهذا يقتضي
حاجته الى الاختلاف فيما يقوم به الايه فان قلت اني لم
اطلق ما ذكرتموه فانما قلت عير واجب ميقن يكون سريكا
لموسي في النبوه ان يكون هو اليم بعد وفاته بما يقوم به
الامام فليلا فرق بين ما قلته وحكيانه لان ما يقوم به الايه
لو كان من مقتضى النبوه على ما دل عليه كلامك في الفصل
الاول لم يحز من كان سريكا لموسي عليه السلام في النبوه ان
ايقتضي بعد فلا يقوم بذلك مع ثبوت المقتضى الذي هو النبوه
واذا اجزت ان يكون سريكا لموسي في النبوه يفتي بعد ولا
يتولي ما يقوم به الايه فلا بد من ان يحوز مثله في حيونه
لانه اذا لم يكن من مقتضى النبوه جاز في الحالين واذا جاز
فيما صح ما حكينا به من نحو ترك انفراد موسي بما يقوم به الايه
وان كان هرون سريكا في النبوه وليس لك ان تقول اني
انما عرفت بكلامي الاول ان هرون يلزمه عند غيبته موسي عا
ان يقوم بما يقوم عليه وجه التبليغ والاداء الذين يقتضيان
النبوه لانك لو اردت ذلك لكنت مشكلا على غير ما نحن فيه
لانما نقل ولا احد من الناس ان هرون لم يبق بعد موسي
لكن خليفه في الاداء والتبليغ الذين هما من مقتضى النبوه
فيكون كلامك سطلا لذلك وانما اوحينا ان يكون خليفه

بعد وفاته على قومه فيما يقوم به الاية فلا بد ان يكون مرادك
بالكلام الاول ما ذكرناه من قولك ان الذي ذكرته من جواز
انفراد موسى بما يقوم به الاية دون هرون انه غير واجب
فلو كان شركه في النبوة ان يكون شركه في القيام بهذه
الامور في حياته وبعد وفاته صحيح سديد غير انه
وان كان غير واجب في الاستدلال لما ذكرته فليس يجوز
بعد حصوله لهرون ان يخرج عنه ويصرف عن توليه
لما ذكرناه من اقتضائه التغير الذي يمنع النبوة منه فاما
التعلق بالسبب فانه كان حال الغيبة غير موقوف لان اكثر ما
يقضي السبب تعلق الكلام به ومطابقته له وليس بوجوب
ان لا يتعداه ويتجاوزها فاذا سلم ان الغيبة كانت سبب
استخلاف هرون عليه السلام لم ينكر ثبوت الخلاف له بعدها
لما بيناه الا ترى ان موسى عليه السلام لو قال لاحيه مع ان السبب
كان الغيبة اخلت في قومي في الغيبة والحضر في حيوتي وبعد
وفاتي وعلى كل حال لم يكن كلامه منافيا للسبب فاما ما
روى من استخلاف النبي عليه السلام بن ام مكتوم وعقمن ومن
جدي حبرا بما فانا لم نعلم زوال ولايتهم وانقطاعها واعتبار
السبب على ما ظنه بل الامر زائد لانه لا خلاف بين الامه في انقطاع
ولايته هؤلاء وعددها ستمائة على انا لا تتعلق على هذه

الطريقه باستخلاف امير المؤمنين عليه السلام بالمدينة في وجوب
الامامة له فيما بعد بل بما بيناه من مقتضى الخبر ووجه دلالة
فان اراد صاحب الكتاب بما رعاه من السبب في الاستخلاف
استخلاف الرسول صلى الله عليه واله امير المؤمنين عليه السلام
في المدينة فقد بينا ما بينه وان اراد استخلاف موسى اياه
فقد ذكرنا ما يختص ايضا وان كان عاما للاول من ان السبب
لا يقتضي قصر الكلام عليه فاما قوله ان الاستخلاف في الغيبة
لنقص انه خليفة في موضع دون موضع الى اخر المفضل فلو اننا
سلمنا اختصاص الاستخلاف في الغيبة على ما ادعاه مع انه غير
واجب لم يثبت ايضا ما يريد لانه اذا ثبت لهرون بعد احيه من
الامامة والخلاف وان كانتا مخصوصتين ما كان صابرا لما دللنا
ه عليه من قبل واجبه لخبر لان الامه مجمعة على ان كل من
وجب له بنصر الرسول صلى الله عليه واله بعد وفاته امامه في
بعض المواضع وهو امام في جميعها على سبيل العموم ولو لم يكن
اللفظ يقتضي ما ذكرناه لكان هذا الاعتبار مقتضيه وزعمنا
مبينا عن بطن هذا السؤال بان يقال ان هرون انما كان
خليفة لموسى عليه السلام على بعض قومه دون بعض لانه كان خليفة
له على من خلفه ولم يستصحب فكيف يجيبون بطن هذه المذلة الاما
على جميع الناس والجواب عن ذلك هو الجواب عن الاول بعينه

وكل هذا الكلام انما يتكلف اذا كان متعلقا باختلاف موسى
لهرون فاما اذا رجعنا الى ما بيننا وبينه من فرض الطاعة
وعموها لجميع المواضع ولما يراه موسى عليه السلام وعلى الطائفة
التي بيننا فيما سلف لم يلزمنا شي من كلامه ولم يرجع الى اكثر ما
تكلفناه معه قال صاحب الكتاب على انه يقال له ان هرون
عليه السلام لو عاش بعد موسى لمكان الذي ثبت له ان يكون
كما كان من قبل وقد كان من قبل له ان يقوم بهذه الامور
لبنوته فوجب اذا لم يطل بنوته بموت موسى عليه السلام ان يكون له
ان يقوم بذلك فان كنتم توجبون لموسى عليه السلام مثل ذلك فوجب
ان يكون بعد موته عليه السلام ان يكون اماما له ان يقوم بذلك كما
كان وقد علمنا انه لم يكن اماما في حياة الرسول صلى الله عليه وآله
ولا كان له ان يقوم به الامام فوجب ان يكون حاله بعد موته كما كان
لان هذه المنزلة هي التي كانت له من موسى عليه السلام بين يديه
انه في حياته كان له ان يقوم بهذه الامور والحال حال شريكه
فلا يكون له ان يقوم بذلك بعد وفاته اولا فلما ثبت له ذلك الحد
الذي كان على وجه مخالفته فوجب من له عليه السلام وهذا
بان يقبض الامامه اولى من ان يقبض ايتها يقال له لم نعت ان
هرون لو بقي بعد موسى لمكان يجب ان يقوم به الابه لموضع بنوته
اولى وقد بينا فيما سلف من كلامنا ان هذه المنزلة منفصلة من

نظ
بما يقوم

النبوة

النبوة وانه لا يمنع ان يكون النبي من حيث كان نبيا لا يتولاها
ولا يجب له القيام لها واعترف في بعض ما حكيناه من كلامك
بذلك فقلت انه غير واجب فيمن كان سريحا لموسى عليه السلام
في النبوة ان يكون هو القيم بعد وفاته بما يقوم به الامام عز ان
الذي ذكرتموه وان كان ليس بصحيح يمكن ان يثبت الكلام
عليه على وجه يلزم من اتصاله يقال اذا كنتم قد صرحتم فيما
مضى من كلامكم بان اختلاف موسى لا حية هرون لو لم يثبت
لكان اسبقا لكم على النقص مع فقد متوجها باعتبار ما يجب
لهرون من فرض الطاعة على امه موسى في حياته ووجوب
استمرار ذلك لو بقي الى بعد وفاته وان كان من مقتضى
النبوة وقلتم انه غير واجب فيمن جعل له مثل منزله هرون من
موسى في باب فرض الطاعة ان يكون مشاركا له في سبب هذه
المنزلة فقد ثبت من هذا الوجه ان هرون كان يجب له فرض
الطاعة بعد موسى على ما كان بنوته على سبيل الاستمرار لا التجدد
ويلزمكم الجواب ويمكن ان يتوجه من وجه اخر وهو ان هرون
اذا كان خليفة لموسى في حياته فواجبتم خلافته لو بقي بعد
لما ذكرتموه من التغير فلا بد من نبوت احكامه في جميع احوال
الحياة على استقبال اختلاف احيائه بالوجه الذي اوجبتم به
حصولها بعد الوفاة واذا حصلت هذه المنزلة لهرون

له مستقره غير محدد ولم يكن ان يحلوا حال امر المؤمنين
 عليه السلام منها كحالهم من الكلام والجواب عن السؤال اذا رتب
 الترتيب الذي ذكرناه هو انه لا معتبر في منزله بنوب الخلاف
 لمرون بعد وفات اخيه لو بقي اليها باستمرار هذه المنزلة او
 بتجدد خلافتها في وجه الذي متروا بين الامرين لان
 المنزلة في الخلاف في الحيوة كالمنفصل من منزله لخلافه بعد الوفاة
 بل حصولها في كل حال كالمنفصل من الحال الاخرى لجواز ان
 تثبت في احد الحالين ولا يثبت في الاخرى واذا كانت حال الخلافة
 في الحالين على ما ذكرناه من الانفصال لم يمنع ان يقع التثنية باحدهما
 دون الاخرى وحمل التثنية لمرون من منزله الوفاة دون ما يجب
 في الحيوة وليس معنى ان هرون لو بقي لوحيب ان يكون كما كان اكثر
 من ان منزله لخلافه كانت تثنية في الحالين وينضاف الي ثبوتها
 في الحيوة ثبوتها بعد الوفاة وعبر واحب بهم جعل عنايه هرون
 ان لا يصح ذلك فيه الامد بنوب المنزلة في كلتا الحالين مما يكتف
 عن صحة قولنا وبطلان ما اعتبره صاحب الكتاب ان احدنا لو قال
 لعنه انت من اليوم بمنزلة فلان من فلان وكان احد الذين امار
 اليها وكيلا لصاحبه وكاله مقدمه منزلة الى الوقت الذي وقع فيه
 القول الذي حكيناه لكان قد اوجب بكلامه من جعل له منزله التوكل
 وكيلا له على استقبال الوقت الذي يكره ولم يكن لاحد ان يثني

وكاله بان يقول ان الذي جعل له مثل منزله حاله اليوم كحال
 فيما قدمه محب اذا جعلنا حال الاخر كحال ان لا يكون بل كان
 المعترض مثل هذا القول عند جمع العقلا مستقص العظم ^{لفظه}
 لالتي الا كما ذكرناه من ان لا اعتبار بان ستم الوكاله ومحدد
 والمعتبر بان يثبت لمن حصل لعنه مثل منزله في الحال التي اثير
 اليها وثبوتها فيما قدم هذه الحالة كحال كاشفها في الوجه المقصود
 بالقول وكما انه لا معتبر باستمرار المنزلة ومحدداتها فكذلك لا
 معتبر باختلاف سببها لانا قد بينا فيما مضى ان السوية بين الاثنين
 في العطية لا يوجب انفاد حقه عطيتها من وجه بل لا يمنع ان
 يختلفا في لجه والسبب وان انتفا في العطية وانما اوجبا لاي
 المؤمنين عليه السلام من النازل منزله لخلافه بعد الوفاة ولم
 يوجب استمرار الخلاف في الحيوة لان ما يمنع من اثبات احدي
 المنزلين لا يمنع من الاخرى فاجبنا ما لا يمنع الدليل منه باللفظ
 واحر حينا ما منع منه علي ان في اصحابنا من ذهب الي استمرار خلافة
 امير المؤمنين عليه السلام واستحما في المصروف فيما يصرف فيه الامية
 في الحال من استبداء وقوع المصروف عليه الى اخر المطر حيوته عم
 غير انهم يعنون من تسميته اماما لان الامام هو الذي لا يدور فوق
 يده ولا يصرف فيما يصرف فيه الامية على سبيل الخلاف لغيره
 والسياسة عنه وهو حي يفتنون من تسميته عليه السلام بالامام في

حال حيوة الرسول صلى الله عليه واله لما ذكرناه وبحري الاسم
بعد الوفاء لنوال المانع ومن ذهب الى هذا المذهب فقد
اثبت لامير المؤمنين عليه السلام ما ثبت لغيره من استمرار
الخلافه وسقط عنه تكلف ما ذكرناه في اول الفصل قال
صاحب الكفا وبعد قلوب متب ليعلى عليه السلام بالاستخلاف ما يتفق
كونه اماما بعد الوفاء ان يكون له ان يتم لحدود ويوم بياير
ما يتوهم به الاية في حيوة صلى الله عليه واله من غير اذن وامر
نعلم ان ذلك لم يكن له عليه السلام في حيوة وان حاله في اية كان
يسئل ذلك بامر حال غيره وكيف يمكن ان يقول انه يجوز الاستخلاف
يكون اماما بعده فان قالوا نقول في ذلك ما نقولون في امام علم
اذا اختلف غيره قبل له ان سبب الاستخلاف معتبر عندنا فاذا
كانت الغيبة كان له ان يتوهم بهذه الامور بعد الغيبة واذا كان
المسيب خوف الموت فانما يكون له ذلك بعد الموت ويكون حاله حين
خارجه من الاستخلاف كما ان حال القائم خارجه من الاستخلاف وليس
كذلك قولكم لا تكلم فكم كما استخلفه عليه السلام في حال الحيوة مطلقا وجب
ان يكون مستمرا الى بعد الموت وذلك بوجوب ان يكون اماما فذكركم
ما اوردناه عليكم لانه لا يمكنكم ان تقولوا قد استناد بالموت ما لم
يحصل له من قبل اذا كان انما ثبت له الولاية باستمرار الولاية للمنفذ
واما نحن فانما اوجبنا الولاية بالموت كما قد اوجبناها بالغيبة فصح

لنا ما ذكرناه ونكرم وعلى هذا الوجه الزم سجننا ابو علي
من استدلال بهذا الخبر من اثبات امامه امير المؤمنين عليه السلام
في الحال لانه عليه اثبت الزل في الوقت وانما ثبت فيما
بعد على جهة الدوام والاستمرار على وجه الحد فاد
لم يصح كونه اماما في الوقت لما قد مضى من قبل فكيف يكون
اماماً من بعد ونحن نعلم انه لما خلفه عليه السلام في المدينة
لم يحزن ان يتم لحدود في غيرها ولا يحب حضر الرسول
عليه السلام ولا على الذين كانوا معه فكيف يحزن ان بعد
ذلك امامه ولو ان قابلا قال ان الذي ثبت لامير المؤمنين
عليه السلام بحكم هذا القول الامارة المحصورة يجب بعد
وفاته ان يكون امير لا اماما كان اقرب وليس يجب اذا
لم يثبت امير ان يجب ان يكون اماما لان ثبوت احدها لا
يوجب اثبات الاخر لان لكل واحد منهما سببا يقتضيه
ذلك ان عند همران الامام اذا امر امر ابلد ثم حضرته الوفاة
فلم ينص عليه فغير واجب ان يكون اماما من ذلك انه قد
يحوز ان يختلف جماعة ولا يجوز عند همران ينص في الامامة
على جماعة ثم قال واعلم ان من تعلق باستخلافه صلى الله
عليه واله في ثبوت الامامة لم بعد موته فهو غير مستدل بالخبر
لان الخبر لو لم يثبت لكان يمكنه التعلق بذلك وانما يكون

عليه

متعلقا بالخبر متى احتاج اليه على وجه لولاه لما تم استدلاله
 وذلك لا يكون الا بان سران من منازل هرون من موسى
 الامامه في المعنى اذ اللفظ كانيا او مقدرنا يقال له نراك قد
 خلطت في كلامك هذا بين الكلام على من تعلق بالاستخلاف
 على المدينة وواجب استمراره وبين الكلام على الخبر الذي يخرج
 تاويله فقد بينا انه لا يتعلق لاحد الامر من بالاخر فما الذي
 اردت بقولك لو امتضى الاستخلاف كونه اما ما بعد كان له ان
 بقم لحدود وعينه في حيوة فان كنت تريد ان الاستخلاف على
 المدينة كان يقتضي ما ذكرته فقد علمت ان كلامنا الان بعد
 على غيره لا ما في تاويل قوله عليه السلام امت نبي غيره هرون من
 موسى وبيان موضع النقص منه وان اردت ان الخبر لو امتضى الا
 بعد الوفاء لوجب ما ادعته فمن اين توهمت ذلك وقد كان
 يجب ان يبين الوجه فيما ظننته او ليس قد بينا ان منزله الامامه
 تثبت لابي المومنين عليه السلام بالخبر بعد وفاة الرسول صلى الله عليه
 وآله على سبيل التجدد لا الاستمرار فقلنا ان هرون عليه السلام
 ان كان مقرر من الطاعة في حيوة موسى عليه السلام بنوته والاستخلا
 فيه له وثيق له من الخلاف بعد لو بقي بعد ثبوتها فيما مضى على
 سبيل الاستمرار وليس يجب مثل ذلك في ابي المومنين عليه السلام
 واكثر ما في الباب ان يكون الخلاف في احوال الحيوة على سبيل

الاستمرار منزله من منازل هرون منع من اثباتها لابي المومنين
 عليه السلام دليل كاشع من غيرهما وقد قلنا ايضا ان من ذهب
 من ذهب من اصحابنا الى استمرار خلافة ابي المومنين عليه السلام
 في حال حياة الرسول صلى الله عليه وآله فسقط عنه هذا الكلام
 جملة لانه يذهب الى ان اقامه الحدود وما جرى مجراها ما كان
 له عليه السلام ان يقوم به في تلك الحال على سبيل الخلاف للرسول
 عليه السلام وليس قول صاحب الكتاب ونحن نعلم ان ذلك لم
 يكن اليه كحجة علي من قال به من ذكرناه لانه لم يثبت من ابن علم
 ما ادعاه وليس قوله لو كان عليه السلام اليه في تلك الاحوال القيا
 بالحدود وتنفيذ الاحكام لوجب ان تنفيذ توليه لها وفعله بها
 وان يظهر ظهورا بترك سامعوا الاخبار في عمله لانه غير ممنوع
 ان يكون عليه السلام اليه القيام بهذه الامور وعسك غير توليتها
 في تلك الحال لبعض الاعراض والاسباب المانعة وليس معنى
 قولنا ان فلانا اليه كذا وكذا انه لا بد ان يقوم بذلك الامر
 ويتولي المصروف فيه وانما سنعناه ان المصروف وقع منه كان
 مستحقا حنا ولهذا ما يجد بعض الائمة او الامراء يتبعون من
 من المصروف في بعض الاحوال العارض ويكون ما يستجفونه من
 الولاية بحاله والذي حكاه غير نسخة اني علي من الالزام قد سقط
 بجملة كلامنا وقوله اذ لم يصح كونه اماما في الوقت فكيف يكون

اما ما بعد فجب في موضع لان ما ذكرناه من الفرق بين
الحالين وان مانع من اثبات الامامة في احدها لا يمنع من
اثباتها في الاخرى يزول الشك فاما قوله انه عليه السلام لما خلفه
بالمدينة لم يكن له ان يقيم احد ود في عيها وان مثل ذلك
لا بعد امامه وهو كلام على من يعلق الاختلاف في تاويل
الخير قد بينا ما هو جواب عنه فيما تقدم وقلناه انه اذا ثبت له
عليه السلام بعد وفاته الرسول عليه السلام فرض الطاعة واسما
المصرف بالامر والنهي في بعض الامه وجب ان يكون اماما على
الكل لانه لا احد من الامه ذهب الي اختصاص ما يجب له في هذه
الحال فكل من استب له هذه المزية اثباتا عامه على وجه الامامة
لا الامارة فكان الاجماع مانعا من قوله يجب ان يكون بعد وفاته
صلوات الله عليه واله امير الاما ولا يقل ما ذكرناه من خبره ان
نفي الامارة يقتضي اثبات الامامة كما ظن بل لما بيناه من ان وجوب
فرض الطاعة اذا ثبت بطلان ان يكون امير لم يخص الولاية بالاجماع
فلا بد من ان يكون اماما لان الامارة وما جرى مجراها من الولايات
للحقه اذا انتفت مع بقاء وجوب الطاعة فلا بد من بقاء
الامامة فاما قوله ان التعلق بالاختلاف على المدينة خارج عن
الاستدلال بالخير وصحبه وقد ذكرناه فيما مضى انه يشبه بين الامرين
وعبنا من ابراره ذلك في جملة ما حكاه عن اصحابنا من الطرق

في الاستدلال بالخير فان قيل فقد ذكرتم ان التعلق بالاختلاف
على المدينة طريقه معتد لاصحابكم فينبوا وجه الاستدلال
بها قلنا الوجه في دلالتها انه قد ثبت اختلاف النبي صلى الله
عليه واله لامير المؤمنين عليه السلام لما توجه الى غزاه بتوك ولم
يثبت عزله عن هذه الولاية بقول من الرسول صلى الله عليه
واله ولا دليل يجب ان يكون لانام بعد وفاته لان حاله لا
يغير فان قيل ما انكرتم ان يكون رجوع النبي صلى الله عليه
واله الى المدينة يقتضي عزله وان لم يقع العزل بالنزول قلنا
ان الرجوع ليس بقول بعزل عن الولاية في عيها وعرف
وكيف يكون العود من الغيبة عزلا او مقتضا للعزل وقد
يجمع الخلف والمختلف في البلد الواحد ولا يفتي حصه الخلاف
له وانما ينبغي بعض الاحوال بعد المختلف اذا كنا قد علمنا
ان الاختلاف يعلق بحال الغيبة دون عيها فتكون الغيبة
كالشرط فيه ولولم يعلم مثل ذلك في اختلاف امير المؤمنين عليه
السلام فان عارض معارض عن روي ان النبي صلى الله عليه
واله استخلفه لمعاد وابن ام مكتوم وعنه ما فاجواب عنه قد
تقدم وهو ان الاجماع على انه لا حظ له لا بعد النبي صلى الله عليه
واله في ايامه ولا فرض طاعة تدل على بقاء عزله فان تعلق
باختصاص العزل وانها لا يجوز ان يقتضي الامامة التي تم فقد

مضى الكلام على الاختصاص في هذا الفصل مستقص وقد مضى
ايضا فيه الكلام على من قال لو كانت الولاية ممتدة لوجب ان
يقم لحدود في حيوة الرسول صلى الله عليه واله ومقررات
في حقوق الخلافة غير اذن ولو فعل المنقل وعلمناه فليس
لاحد ان يتولى بذلك قال صاحب الكتاب وبعد فانه يقال
لهم لو لم يخلف موسى هرون عليه السلام وعاش بعد كان يجب
له الامامة والقيام بالامور التي يقوم بها الائمة ولا يجب ذلك فان
قالوا كان لا يجب له ذلك قلنا لهما ان جاز مع كونه شريكا له في
النبوة التي هي من قبل الله عز وجل ان سمي بعد ولا يكون له ذلك
لجواز ان لا يكون له ذلك وان اختلفت لان اختلاف موسى لا يكون
اوكد من ان سال الله تعالى اياه معه رسولا وهذا مما قد مضى الكلام
عليه وبيننا ان الذي يقوم به الائمة ولاية منفصلة من النبوة
وانه غير متسع ان سبب النبوة لمن لا يتب له هذه الولاية مع ذلك
فهو يخرج ايضا منه بالمتا فنه لانه قال فيما تقدم انه غير واجب
فمن يكون شريكا لموسى عليه السلام في النبوة ان يكون هو الائم بعد
وفاته لما يقوم به الامام وقال ههنا كما نرى ان التركة في النبوة
تستصحب القيام بذلك ونجا وهذا الى ان يجعل امتضا النبوة لهذا
بالمرزلة كما مضى الاختلاف لها والفرق بين الاختلاف في امتضا
هذه الولاية وبين النبوة واضح لانه اذا بان بما قدمنا ذكره ان

المرزلة

والذي يقوم به الائمة ليس من مقتضى النبوة لوجب نبوتها نبوة
والاختلاف لا تنك في انه سبب القيام بما سيده المختلف الي
خليفته من جملة ما يتولا ويكون اليه النص وفيه فكيف يصح
ان يدخل لفظه فذلك سبب هذين واحدهما لا يتر له جملة
والاخر معلوم تاثيره وكونه سببا ثم ذكر صاحب الكتاب بعد ما
حكينا كلامنا من كنا حكايته لان جملة ما تقدم من كلامنا قد ا
عليه فقد بينا انه لا يعتبر في تشبيه احد المنزلين بالآخر
بامتنابها وبما هو كالمقتضى لها وقلنا ان هرون عليه السلام
لو سبب ان ولايته على قوم واحده عليه السلام كان لغير اختلاف
بل لاجل نبوته لم يلزم من جعل له مثل منزلة ان يكون متاركا
له في سبب المنزلة وكيفية حصولها ودليلنا على ان هرون لو
بني بعد وفاها حقه لوجب ان يكون حاله في الامامة باقية غير
متغيرة و فرقا بين ان لا يكون اليه ذلك في الاستدعاء وبين ان
يتولا ويفعل عنه بان الاول لا يغير فيه والثاني يوجب التغير
الذي لا بد ان يحبه عليه السلام وليس يخرج عما اشارنا في كلامه
الذي يحا وزناه قال صاحب الكتاب فان قيل فالمراد
عندكم بهذا الخبر قيل له انه صلى الله عليه واله لما اختلفت على المنزلة
و تكلم المناقون فيه قال هذا القول والامة على لطف محله منه
وقوه مكنونه اليه واستناد ظهر به ليزيل ما حار من العلوب من

السببه في امره ولم يعلم عليه السلام انما استخلفه لهذه الاحوال التي
 تعقبت نهايه الاختصاص والاعقاب في العرب والعاود ان الانسان
 انما يستعمل ذكر المنزل بمعنى الحمل والموقع لانه لا فرق بين قول
 القابل فلان مني محل فلان من فلان وبين قوله بمنزله فلان
 من فلان وقد علمنا ان الظاهر من ذلك الموضع من القلب في
 الاختصاص والسكون والاعتماد دون ما يرجع الى الولايات
 ان يكون الحيز محولا عليه لنهايه التعارف او منهاه السبب لثم
 قال فان قال ان كان المراد ما ذكرتم فما الوجه في استثناء السببه
 من هذا القول وليس لها به تعلق قبل ان المتعارفين حاله هو
 انه كان موقعه من قبل موسى لكان السببه اعظم وان السببه اوحيث
 من يبر في هذا الباب فقد كان يجوز لو لم يبين عليه السلام السببه
 ان يوهو ان منزله امير المؤمنين عليه السلام تماثل هذه المنزله فاذا
 يكونه استثناء السببه انها مضره عن هذه المنزله القدر الذي
 تعقبه نفي السببه وهذا كما يقول احدنا لرفيقه ان محلك ومن لك
 مني ولدي وان لم يكن بولد وانما يستعمل ما يجري مجرى الاستثنا
 في هذا الباب في الوجه الذي من حقه ان يؤكد تلك المنزله ويعظم
 ويعظم شأنها ثم قال بعد كلام تركناه ولولا ان ذلك كذلك لم يكن
 في هذا القول ازاله عن القلوب ما يحدث به المناقشون من شك
 عليه السلام في امره وانه انما خلفه ليحيوا لان كل ذلك لا يزل بالاستخلا

الذي هو الولاية في الحال ومن بعد وانما ينزل ذلك بما وصفنا
 من الاخبار بنهايه السكون اليه والاستنباه يقال له قد بينا
 فيما سلف من كلامنا ان الذي يدعي من السبب في انه كان
 ارجاف المناقشون غير معلوم وذكرنا ورود الروايات
 بانه عليه السلام قال انت مني بمنزله هرون من موسى في موطن
 مختلفه وذكرنا ايضا ان اكثر الاخبار واراد في السبب ما ادعاه
 الخصوم وانه عليه السلام خرج اليه لما خلفه باكبيا محزنا بما عليه
 من الوحشه والكراهه لمنازقته فقال له عليه السلام هذا القول
 وليس ينكر ورود بعض الاخبار بما ذكره عزرا وورودها
 بخلافه اظهر وانهم وكيف لا يكون من السبب الذي هو ارجاف
 المناقشون مستبعدا بل معطوفا على بطلانه ونحن نعلم انه لا
 يصح ان يدخل السببه على عاقل توهبه به النبي صلى الله عليه
 واله وخوفه منه وبحتره من صرته هذا مما كان ظاهرا منه
 عليه السلام من الاقوال والافعال الداله على عظم محله ومنه
 اختصاصه وانه قد بلغ النهايه في النصيحه والمحبه ولم يكن ما
 ظهر مما ذكرناه امرا يستحيل متله محتاج فيه الى الاستدلال
 والنظير كان ما يظهر ببطر العقلاء وغير المعتل ان كانوا
 مما يجوز ان يصطبر الي نظريه معه تهمه بتوجه ظنه وليس محبوا
 المناقشون الذين ادعى عليهم الارجاف من ان يكونوا عقلا

مميزين او نقصا مجامين فان كانوا عقلا فالعاقول لا يصح لكون
النسب عليه في الضرورات وان كانوا من اهل الحبون والنقص
فارجا منهم غير موثر ولا معتد به وقد كان النبي صلى الله عليه
واله عنى محتاج الى الرد عليهم والابطال لقولهم وهذه
الحكمة فكشف عن بطلان قول من ادعى ان السيب كان ارجا
النافقين ويعتصم القطع على كذب الرواية الواردة بذلك
ثم يقال له اعمل على ان السيب ما ذكرته وافرحته وان المراد
ما وصفته من افاده لطف المحل وقوة السكون وسد الاحتيا
فما المانع مما بيناه وما ولنا الجرح عليه واي شاف بيننا وبينك
وما ولينا وانما كان يكون كلامك مستبها ولك فيه ادنى تغلق
لو كان ما وصفته من المراد ما نفا ما ذهبنا الى انه المراد
حيث لا يصح ان ابراداجيما تاما والامر بخلاف ذلك فلا
شبهه في كلامك فاما نعتله بالعادة في استعمال لفظ المنزل
وانها لا تكون الا لغير المحل والموقع من القلب دون ما يرجع
الى الولايات فباطل وما وجدناه من ادعاء ذلك على
مجرد الدعوى وقد كان يجب له ان يذكر ما يحرى محرى
الدلالة على صحة قوله ولا فرق في عاده ولا عرف بين استعمال
لفظ المنزل في الموقع من القلب وبين استعمالها في الولايات وما
استبها الا ترى انه كما يصح احدا فلان منى بمنزله فلان وبذلك

المحله والسكون اليه والاستقامة كذلك يصح ان يقول من هذا
القول وهو من يدانه بمنزله فلان في الوكالة او الوصية او الخلا
له ولو كان الامر على ما ظنه صاحب الكتاب لكان قول احدا
فلان منى بمنزله فلان في وكالة او وصية مجازا من حيث
وضع اللفظ بخلاف موضعه ولا فرق بين من ادعى ان
اللفظ في هذا الموضع مجازا وبين من قال انه في المحل وما
استبها ايضا مجازا لان الاستعمال لا يفرق بين الامر من قايما
قوله ان المنزل يستعمل بمعنى المحل والموقع فقد اصاب فيه
الا انه يظن انما لا تقول في المحل والموقع عتبل ما نقوله في
المنزل وبوجه انه لا يستلزم من لفظ المحل والموقع ما يرجع
الى الولايات وقد ظن ظنا بعيدا لانه فرق بين سائر هذه
الالفاظ في استعمالها في الولايات وبين الولايات لانه غير
مستعمل عند احدا ان يقول الامر في بعض اصحابه عند موت
وزير او غيره فلان منى بمحل فلان بمعنى من كانت اليه
وزارته وقد اختلف فلان ما محل فلان وانزلته منزله وكيف
يدعى مع ما ذكرناه اختصاص قايما هذه الالفاظ بين دون
منى قايما ما اعتذر به في الاستثناء فانه لا يخرج الاستثناء من
ان يكون جارا على غير وجه الحقيقة ولهذا قال في كلامه
انه استعمال ما يحرى محرى الاستثناء لان من حق الاستثناء

عنده اذا كان حقيقة ان يخرج ما تحت دعوله فيه بمقتضى اللفظ
وعنده ان يخرج من الكلام ما يقتضيه اللفظ احتمالا لا ايجابا
وعلى المذهبين لا بد ان يكون الاستسقاء في الجزا اذا كان
المراد ما ادعاه مجازا موصوفا في غير موصفه لان اللفظ لا
لا يتناول النبوة لا ايجابا ولا احتمالا فكيف يجوز استسقاءها
حقيقة ونحن نعلم ان القابل اذا قال ضربت علما في الارض
بول ظاهر استسقاءه على ان زيدا من جملة علمائه ولم يكن من جملة
لما جاز استساقه ولو انه استقى زيدا ولم يكن من علمائه الا
انه اعتدوا في الناس من متبعهم انه علامة ومضاه ازاله
الشيء لم يخرج ذلك من ان يكون مجوزا في الاستسقاء موقفا
له في غير موقعة فاما قوله ان تاويل الجز عليه لا يدل بديل
المنافقين ولا سبيل ارجافهم فحجب لا ما تنكر دخول المزل التي
ذكرها صاحب الكتاب في حجة النازل وانما اصننا اليها غير
وقد ذكرنا في صدر الاسناد ان يتناول كل متاثر هرون
من موسى من فضل ومحبة واختصاص وتقدم والى غير ذلك
سوا ما اخرج الاستسقاء من النبوة واخرجه العرف من اخوه
المسبب على انه يكفي في زوال ارجاف المنافقين حصول منزله
لخلافة في الحيوة وبعد الممات لان هذه الزلة لا تستد الى مستقبل
مستقبل مخوف لخير بل الى من له نهاية الاختصاص فقد بلغ

الغاية في النعمة والامانة وهذا واضح لمن تأمله اختار الله تعالى
قال صاحب الكتاب وقال ملونا لهم يعني انا على ان كان
عليه السلام انما اراد بهذا الجز اثبات الامانة لا ببر المؤمنين عليه
فيجب لومات في جميع الرسول صلى الله عليه واله ان لا يكون
منه غير هرون من موسى ولو كان كذلك لوجب عند جماع
هذا الجز ان يتطوع على انه ينفي بعدد عليه السلام ولوجب ان لا يتنا
هي حال الفضيلة لا ببر المؤمنين عليه السلام والزم ان لا يجوز منه
صلى الله عليه واله وقد قال هذا القول ان لا يولي احدا
على عليه السلام في حيوة كما لا يجوز ان يولي احدا بعد
ممانته لان الجز مما ائتم به لفظا ومعنى لا يفضل بين الحالين
وذلك مطلق ما قد عرفت من انه عليه السلام ولي ابا بكر على امير
المؤمنين عليه السلام في الحق التي محمدا المؤمنون قبل حجة الوداع
وولاه الصلوة في مرضه الى غير ذلك وان كان الجز بديل على
الامانة التي لا يجوز معها ان يقدم احد في الصلوة وكيف جازمه
عليه السلام ان يقدم عليه في الصلوة وقال حاكبا عنه ان استخلا
صلى الله عليه واله في المدينة يقتضي استمرار الخلافة لانه بعد
الموت ويكون اما ما تقدم عليه ابا بكر في الصلوة في ايام مرضه
يقتضي كونه اما ما بعد وفاته ثم قال بعد كلام ذكره لم يخكه لان
بعضه قد تقدم وقال يعني انما على انه قد ثبت انه عليه السلام بعد

ما استخلف على عليه السلام في المدينة معقبه الى النبي وللخلف علي
المدينة عن عند حوجه الي محمد الوداع وهذا سطل قولهم
ان ذلك الاستخلاف قام بعد موته يقال له ليس بحب ما ظننته
من ان امير المؤمنين عليه السلام لو مات في حيوة الرسول صلى الله
عليه واله لو حب ان لا يكون منزله هرون من موسى بل لو مات
عليه السلام لم يخرج من ان يكون بمنزله هرون من موسى في الخلافة
له عليه السلام في الحيوة استخلاف الخلافة بعد الوفاء الى سائر ما ذكرنا
من المنازل غير اننا نقطع بقاياه بعد وفات الرسول عليه السلام
ونقع من وفاته قبل وفاته فانه ليس هذا الوجه لك لان النبي
صلى الله عليه واله اذا كان بهذا الحيز مضى على امامته بعده واستأمر
لنا به الى من يكون فزعنا عند قتله عليه السلام ولم ينزل في غير ما
ما يقتضي المضى عليه وحصول الامامة من بعده فلا بد من ان ينزل
بهذا الحيز على ان امير المؤمنين عليه السلام هو الامام من بعده والام
يكن النبي صلى الله عليه واله قد خرج ما عيب عليه من المضى علي
خليفه بعده ولما نعلم من ابي وجبه استعد صاحب الكتاب
القطع على نبأه عليه السلام حتى ارسله ارسل من مضى بانه منكر
مستعد لا خلاف عليه فيه ونحن نعلم انه ليس في القطع على بقاياه
عليه السلام بعد وفاته الرسول صلى الله عليه واله ما يتصور فاذا
خرجوا عن اصل او مفارقة حق وقد روي من اقره عليه السلام

ما بدل على بقاياه بعد وفاته الروايات بذلك من حلية
قوله عليه السلام تقابل بعدى الناكثين والفاطيين والمارقين الى
عن ذلك ما لو ذكرناه لطال فاما قوله انه يحب انه يستأمر به فضله
في الحال وقد تقدم كلامنا عليه وبيان ترتيب القول فيه على طريقه
الاستسار الى متعلو فيها بالنظر بعدي فاما الطريقة الاولى فلا
سببه في انها ستضي حصول جميع المنازل الموحبة للفضيلة في الحال
فاما قوله انه ولي عليه ابا بكر في الحق التي حجبها للمؤمن قبل محمد
الوداع فاول ما فيه انه لا يلزم صحت دعواه من ذهب منا
في تاويل الحيز الى احيائه في حال الحيوة للخلافة على المدينة من
غير استمارة الخلافة من بعد الوفاء وانما يلزم ان يحب عنه
من ذهب الي ان الخلافة في الحيوة استمرت الي بعد الوفاء
ومن ذهب الي ذلك له ان يقول اني لا اعلم صح ما ادعي
من ولايه اني بكر له عليه في الوقت المذكور لانه كما روي في
بعض الطرق ان ابا بكر بعد اخذ السور منه كان واليا
على الموسم فقد روي انه رجع لما اخذ من المؤمنين عليه
السلام منه الى النبي صلى الله عليه واله وكان الوالي على الحجج
والموسم والمودى لسورة امير المؤمنين عليه السلام وليس هذا
ما تنفرد به الشيعة في القتل لان كثيرا من اصحاب الحديث
قد روي ومن يامل كتبهم وحدث فيها واذا بقي تلك الروايات

وجب السك في موجهها بل بحسب القطع على مطلبان ما نيا في
 منها معلوم الذي لا نيك فيه وهو قوله عليه السلام انت في يوم
 هرون من موسى لانه اذا دل الدليل على امضا هذا الخبر
 اختلافه في الغيبة على سبيل الاستمرار وحب القطع على مطلب
 الرواية لما تضمنه على انه لم يرد على ان ابا بكر كان والبا على
 امير المؤمنين وانما كان فيما يروي امير على الحج وقد يجوز ان
 يكون ولا يه على من عدى امير المؤمنين عليه السلام فتوجهت
 الرواية التي يجمعون اليها لما صح قول صاحب الكتاب انه ولي
 ابا بكر على امير المؤمنين عليه السلام فاما حديث الصلوة فقد
 بينا بقا تقدم ان النبي صلى الله عليه واله لم يزلها ابا بكر وخبا
 الحال التي جرت عليها ومينا ان ولاية الصلوة لو ثبت لم تزل على
 الامامة وذلك سيقط العلوق في الصلوة في الموصفين فاما قوله
 انه عليه السلام لما نعت امير المؤمنين عليه السلام الى الغير استخلف على
 المدينة عين عند خروجه في محو الوداع عين مناف للترتين
 معا في تاويل الخبر لان من ذهب الى ان لاختلافه في الحيوة لم
 نتم الى بعد الوفاء لاستبد في سقوط هذا الكلام عنه ومن
 ذهب الى استمرارها الى بعد الوفاء بقول ليس يتبع اختلافه
 عليه السلام في المدينة اكثر من ان يكون له عليه السلام ان يتصرف في
 اهلها للامر والنهي وما جرى محارها على لحد الذي كان

يتصرف عليه النبي عليه السلام وليس يقتضيه هذا المعنى المنع من
 تصرف غيره على وجه من الوجوه لانه اذا جاز للمخلف غيره في
 موضع من المواضع ان يتصرف فيه مع اختلافه عليه السلام
 ولا يمنع اختلافه بين في اهلها بالامر والنهي جاز للمخلف في
 موضع من المواضع ليريد ان يتخلف عمر على ذلك الموضع اما
 في حال غيبه زيدا او حضوره ولا يكون اختلافه الثاني
 عز لا الاول كما لا يكون تصرفه نفسه عز لا له عن الموضع
 الذي جعل له التصرف فيه فيكون قابله اختلافه لكل واحد
 من هذين ان يكون له التصرف فيما استخلف فيه فكيف يكون
 ايجاب تصرف احدهما بعد الاخر عز لا الاول وما نفا من حوا
 تصرفه وتخرى فاعلم انه قد يجوز استخلف على الموضع الواحد
 الواحد والاثان والجماعة وهذه الجملة تاتي على جميع ما حكمنا
 في المضل من كلامه قال صاحب الكتاب بعد كلام لم يورد
 لان بعضه قد مضى في كلامنا واعلم انه لا يمنع ان يكون
 اختلاف موسى لهرون محولا على وجه يصح لانه سيد القيام
 بالامر كما ان النبوة سيد لذلك وليس يمنع في كثير من الاحكام
 ان يحصل فيه بيان وعلما وان اذ علمنا انه لولا النبوة كما
 له ان يقوم بالامر لكان الاختلاف ولولا الاختلاف كما
 له ان يقوم بالامر لكان النبوة فقد افاد الاختلاف ضربا من

الفايده فان اضاف الي ذلك ان يدخل في الاستخلاف ما لا يكون
 له ان يقوم به لكان النبوه متوقفي في باب الفايده ولما
 تعلم كيف كان موسى و هرون فيما يتعلق بالامامه وكيف كانت
 الشريعه في ذلك الوقت ولا تعلم ايضا ان حالهما اذا كانت
 في النبوه متفق ان حالهما فيما بينهم به الامامه ايضا متفق بل لا تنع
 ان يكون لاحدهما من الاختصاص ما ليس للآخر كما لا يتنع
 ان لا يدخل في شريعتهم ما لا تنقصه الامامه اذا كانت الحال
 في هذا الباب ما يتخلف بالترايع وايضا يقطع علي وجه بدلاله
 سمعيه ثم يصح الاعتماد على ذلك والذي يجب ان يقطع به
 لاحاله انه كان مينا مع موسى فلا بد ان يحمل شريعه مجرده
 او يحمل شريعه بعد ظهور المعجز عليها مجرده فلا يجب من
 حيث اشتركا في النبوه ان يكون كل شريعه احدهما شريعه
 الآخر واذا جاز ذلك فما الذي يمنع ان يدخل في حمله شرايعهم
 ما تنصّل بحدود الاحكام ان يختص بذلك احدهما دون
 الآخر وكما يجوز ذلك مقدحوز ان يكون في عهد الله في ذلك
 الوقت الا يجوز للرسول ان يتخلف فيما هذه حاله في حال حيوته
 ولا بعد وفاته او يحوز له ان يتخلف في حاله دون حاله او من
 ستركه في النبوه دون من لا ستركه فغلب هذا الوجه بحبان مجري
 القول في هذا الباب ولا يجعل لعل عليه السلم من المنازل الا

ما ثبت

ما ثبت له ورون معلوم من موسى عليه السلام دون ما لم يثبت واذا
 لم يعلم كيف كانت شريعه موسى في الاستخلاف وهل كان
 يجب ان يتخلف بعد موته وفي حال غيبته في كل شي او في
 بعض شي الاستياوانه لومات وانه لومات قبل هرون هل كان
 يجب ان يكون خليفة او سعي اليه نيا يوم مقامه مع هرون
 او نصير اليهم بامر لحدود عيرون من منصوص عليه الي عيرون
 ذلك من الوجه المختلف فكيف يصح للقوم ان يعتمدوا على ذلك
 في الامامه يقال له ما استد اختلاف كلامك في هذا الباب
 واظهر وجوبك فيه من قول الي صده وخلافه ولانك قلت
 اولها حكيما عنك ان هرون عليه السلام من حيث كان سريكا
 لموسى عليه السلام بل يوم القيام فيهم بما يقوم به الامامه وان لم يخلفه
 ثم عني ذلك بان قلت عيرون واجب يعني كان سريكا لموسى علم
 في النبوه او يكون له ما الي الامامه ورجعت عن ذلك في فصل
 احق قلت ان هرون لو عاش بعد موسى لكان الذي به سبب
 له ان يكون كما كان من قبل وقد كان من قبل له ان يقوم بهذا
 الامور لبقوته فحلفت القيام بهذه الامور من مقتضى النبوه
 كما ترى ثم اكدت ذلك في فصل اخر حكيما ايضا بان قلت
 لم يخلفك ان موسى لو لم يخلف هرون ما كان يجب له القيام
 بعده بما يقوم به الامامه ان جاز مع كونه سريكا لم في النبوه

ان يبقى بعد ولا يكون له ذلك لحجوز وان استخلنه ان لا يكون
له ذلك ثم حتمت جميع ما تقدم بهذا الكلام الذي هو رجوع عن
الكر ما تقدم وصرح بان النبوة لا تستصحب القيام بهذه الامور
وان الفرض على المناهضة في هذا الموضع هو التمسك وترك
القطع على احد الامرين ففعل اي شئ يحصل من كلامك المختلف
وعلى اي الاقوال نقول وما نظران الاعتماد والاستمرار الا
على هذا الفصل المتأخر فانه متأخره كالناصح والمالجي لما
قبله والذي يقتضيه من ان النبوة لا توجب مجردها القيام
بالامور التي ذكرها واما احتياج في ثبوت هذه الامور مضافه
الي النبوة الى دليل صحيح قد سبنا فيما تقدم من كلامنا فاما سكه
في حال موسى وهرون عليها السلام وقوله ما تعلم كيف كان يكون
الحال فيها اليها فقد سبنا انه لا يجب التمسك في ذلك لانه صحت
كانت النبوة لهرون مستصحبه قيامه بما يقوم به الابه بل من حيث
ثبت بدليل الابه التي تلونها والاجماع الذي ذكرناه من كون
هرون خليفة لاجنه موسى ونايها عنه في سياسة قومه والقيام
بامورهم وليس يجوز ان يكون خليفة له الابهما سبنا بالان
وكان له التصرف فيه من اجله وهذا هو العرف المعقول
في الاختلاف وفي ثبوت هذه الجملة ما تبين كونه هرون
خليفة لاجنه في هذه الامور وان هذا انما سبنا عليها في حال

حيوة لما كان استخلافه واذا كان قد بينا انه قد بقي بعد لاجب
ان سبنا حاله في هذه الولاية وان يقرها واستغفارها عنه
سبنا ما يمنع بقوته منه فقد تم ما قصدناه ولم نجعل الامر
المؤمنين عليه السلام منزله يعلم بقوته لهرون من نوعيه عليها
السلام على ما ظن ولم يبق في كلامه شبهة متعلقة بها نفس
على انه استبدل كلامه في الفضل بما ليس بصحيح وذلك انه
جعل الاختلاف هو ثبوتها وان يصح الي النبوة المنتصبة
لما تضمنه وقال ليس يمنع ان يكون للحكم الواحد سبنا
وعلمنا وهذا ظاهر وان لان الاختلاف وان كان
مضى لم يكن بغير سبنا موقفة فانه لا يثبت له مع النبوة على وجه
من الوجه ووجود كعدمه بان فائدة الاختلاف هي حصول
ولاية المختلف تحت به ويصح فيها تصرف المختلف بالفرق
والسبيل ورفع اليد فكيف يكون له على هذا منزله لما كان
النبوة القيام بامر من الامور سوا كان ما يقوم به الاعمى
او غيره من حقوق النبوة خليفة بغيره في ذلك الامر مصرفا
فيه لما كان استخلافه كما ان الاختلاف لا يثبت له اذا طرأ على
امر توجب النبوة كذلك لو تقدم فاقوم طرقت عليه النبوة
واصبحت التصرف في حيوته موجهة لما كانا ازالته تاتيه
وارتفع حكمه وكما ان في الاحكام ماله سبنا وعلمنا ان كما

ذو كذا في الاسباب والاعمال ما يكون موثرا اذا انقضى واذا
انقضى الى ما هو اقوى منه بطل ثابته وهذه الحجة سران ^{استخلاص}
لا حية لا بد ان يكون محمولا على امر يوجب له الصرف فيه
باستخلاصه وسبب بن عليه من قبله قال صاحب الكتاب
وبعد فان وجود الشيء لا يضي وجوبه فلو سبب ان موثرو
عليه السلم لو مات لكان الذي تحمله هرون لا يدل على وجوبه
بل كان لا يمتنع ان يكون محمولا ان سبب استخلافه وان سبب
استخلاف غيره او جمع بين الكل وان سبب ترك الامر سنوي
لخيار اصحابه من يقوم بحدود الاحكام واذا كان كل
ذلك يجوز عندنا فكيف يصح الاعتماد عليه في وجوب النص
على الوجه الذي يذهبون اليه وانما يوصف بالاستخلاف
بانه من له متى وجب لسبب فاما اذا وقع بالاختيار على وجه
كان يجوز ان لا يصل ويحصل خلافة فلا يكاد يقال انه
من له فكيف يدخل ما جرى هذا المجري تحت الحيز وكل ذلك
يقوى ان المراد بالحيز ما ذكرناه نقاب له هذا الكلام من هو
يتناه عما يجزئ منه لان كلامنا انما هو في ان النبي صلى الله
عليه واله نص على امر المؤمنين عليه السلم بخلافه بعد جعل
الامامة فيه وله دون غيره وان هذه منزلة منه كما
ان هرون عليه السلم لو بقي بعد احية عليه السلم لكان

خلفه بعد فاما الكلام ان النص بالامامة حصل على جهة الوجوب
وانه بما كان محمولا ان يحصل خلافة وهل النبي صلى الله عليه
واله في ذلك محمولا او غير محمولا فهو غير ما نحن فيه الان وغير
ما سترعت في حكاية ادله اصحابنا عليه والكلام فيه كلام
في مسلة اخرى كالمفصلة على النص وابتنائه وبكفي اصحابه
فيما مضى وما ولهم النبي حكيناها ان ثبت لامر المؤمنين
عليه السلم بعد رسول الله صلى الله عليه واله الامامة والنص
وفي نذر الامامة في ذلك ثم فرضهم المصنوع ما سواه من
من وجود ذلك او جواز لا تشاغل لهم به في هذا الموضع
على اننا نقول نحن نزل خلافة امر المؤمنين عليه السلم للرسول
صلى الله عليه واله على امته من له بنوه موسى مع هرون عندك
وتقول فيها ما تقول ما تقول في شوقها وبنوه غيرهما من الانبياء
عليهم السلم لانك لا تقطع في النبوة على ان بغية كلنا على
سبيل الوجوب بل يحوز ان يتساوى امان او جماعه
في حق ادا السريعة والقيام بها وبما يتعلق بهم من
مصلحة المكلفين فكيف احد هذه النبوة يكون واجبا لان
مكلف غيره من سواه لمكلفه وهذا هو قولنا في الامية
ولا بغية لاننا لا نرى ان الامامة مستحقة بعمل ولا النبوة كما
يري ذلك بعض من تقدم من اصحابنا فان قال قائل

٤٠ اراد بانما ذكرته ان الخبر لو سلم لمضوي اية دال على البض
بالامامه لكان غير ذلك من الوجوه الذي تذهبون اليه في
وجوب الامامه فمن حصل له على وجه لا يحوز سواء قلنا
قد بينا ان من هبنا خلافا ذلك وهو مذهب اكثر الطائفة
والجمعين منها ولما فيه تفصيل من ذكره وذهب ان الكلام
توجه الى من ذهب الى ذلك او ان لمجابه تذهب اليه كيف
يكون واقعا موقعه ومن هذا الذي ضمن ذلك وتكفل بانه
يدل هذا المخصوص على جميع مذاهب في الامامه حتى يبرز من
حيث ذهب في الامامه الى ما ذكرت ان يستدل ذلك بالخبر يكون
الخبر والاعليه ولمن ذهب الى المذهب الذي ذكرته ان
نقول انا وان اعتقدت في وجوب الامامه فاحكيه في اعليه
دلالة عن هذا الخبر فانما استدلل بالخبر على البض بالامامه على
امير المؤمنين عليه السلام وانه الامام بعد الرسول عليه السلام
وما سوى ذلك من وجوب هذه المزايا وجوازها الطريق
اليه غير الخبر ولو لم يثبت هذا للزمك مثله اذ قيل ان اذ اکت
باعتقاد ان القديم تعالى يتم بنفسه فمحت الفاعل منه ليس يد
على كونه بهذا الصفة على ما ذهبتم اليه واكثر ما يدل صد الفعل
على كونه قادرا فاما الوجه الذي كان قادرا وانه النفس دون
المعاني فقير متفاد من صحة الفعل وجعل ذلك قدحاً في

مذهبيك وطريقك ما كان يمكنك ان يعتمد الا على ما
اعتقدناه ونقول ان صحة الفعل دلالة اتيانه قادرا والطريق
الى استناد هذه الصفة الى النفس او المعنى غير هذا وانه
ليس يجب ان كان المذهب مقول الامر من اعني كونه قادرا وانه
كذلك للنفس ان تعلينا بدليل واحد ومن طريق واحد
فان قيل اذا كان مذهبيك في النبوة والامامه ما سترحقوه
ونزعتهم عن قول من ذهب فيها الى الاستحقاق فيجوزون
ان يكون ما في زمان النبي صلى الله عليه واله وزمان امير
المؤمنين عليه السلام امر دياوي كل واحد منهما في القيام
بما اسند اليه حتى لو عدل بالامر اليه لقيام هذا القيام بنفسه
فلما قد كان ذلك جازيا وانما علمنا انه لم يقع لدليل
يمنع منه لامن حيث الاستحقاق ولا يباوي صفة من يصلح
لهن الامور فيكون تكليف هذا المكلف ذلك لا يصح والذي
نقوله انه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه واله من دياويه
في سترابط النبوة ولا كان في زمان امير المؤمنين من دياويه
في جميع سترابط الامامه وان جاز ان يكون قبل امامته من
دياويه في ذلك في امام الرسول صلى الله عليه واله والوجه
في المنع مما ذكرناه انه لو جاز ما منعناه منه من الامر من الوجوه
في ذلك المساوي للرسول او الامام احد الامر من اما

ان يكون رعيته لمن ساواه او خارجا عن رعيته وبينه
وليس يجوز ان يكون رعيته ان دبا وبه كما لا يجوز رعيته
لمن فضله وفتح احد الامرين لتبع الآخر وهذا قد مضى
فيما تقدم من الكلام عند دلالتنا على ان امامه المقتول
لا يجوز ان يكون خارجا عن رعيته لانا قد علمنا ان النبي صلى
الله عليه واله تعب الى سائر المكلفين وانه لا احد منهم الا وحب
طاعة عليه والصرف على امره وبنه وكذلك يعلم ان امامه
امير المؤمنين عليه السلام لسائر المكلفين وان احد منهم لا يخرج
منه لان كل من اوجبا بعد الرسول عليه السلام اوجبا على
هذه الصفة والاجماع يمنع من خصيتها بعد نبوتها وهذا
علمنا انه لم يزل من زمانه من يساويها لامن الوجوه والناسد
التي اعتمد بها عزنا فان قيل اذا كانت خلافة هرون لموي
عليه السلام في حيوة انما سب باختيار لانكم لا توجبون بها لوري
هذا الجري من الاختلاف ان يكون بامر الله تعالى لان ذلك
يوجب عليكم ان يكون الله تعالى هو الذي ينص على امر
الامام واحكامه ومضاهيه وجميع خلفائه وكان استمرارها الي
بعد الوفاء انما وحب ايضا من حيث سب له في كسبه ولم يجر
له صفة عنها في عايد في المعنى الى امر عيني واجب بل مانع
للاختيار يجب ان يقولوا في امامه امير المؤمنين عليه السلام بعد

مرسول الله صلى الله عليه واله مثل ذلك وجعلوها راجعة
الى اختيار الرسول صلى الله عليه واله لانها مسنونة بها ومجولة
عليها ومنه حكم مخالف ذلك قلنا قد بينا فيما تقدم انه لا
يعبر في باب حمل مثاله عليه السلام على ما نزل هرون من موي
عليها السلام بالاسباب والعلل والجماعات وان التسه وقع بين
الناسد ونبوتها لا بين جماعاتها واشتقنا القول في ذلك كيف
يلزمها ما طنته وانما جاز ان يكون اختلاف النبي صلى الله عليه
واله في حيوة موقفا على اختياره واختلافه بعد وفاته
نص من الله لان خليفة في حيوة لا يجب ان يكون معصوما
ولا محروقا وخليفته بعد وفاته لا بد من كونه كذلك فالنص عليه
من الله تعالى واجب فاما قول صاحب الكتاب ان الاختلاف
انما يوصف بانه من له متى وجب سب فاما اذا وقع بالاختيار
على وجه كان يجوز ان لا يحصل فلا يكاد يقال انه منزلة
قانه كثيرا ما يدعى هذه الطريقة بما لا يزيد فيه على الدعوى
وتمحيز في قصرها على امر واحد من غير دليل ولا شبهة وهذا
شبه ما ذكره متقدم ما من ان المنزلة لا تستعمل الا بمعنى المحل
والموضع من القلب دون ما يرجع الى الولايات وقد بينا بطلان
ما ظنه بما بين ايضا بطلان دعواه هذه لانه قد يقال فلان
منزله فلان وقد انزلت زيدا عن له في الامور والولايات

التي ليست نواحيه كخواله والوجه والفضل بالعطية وغير
 ذلك مما لا سبب بوجبه فكيف يدل على ان اللفظ محض مباله
 سبب وجوب والعرف يستد باسئالها في الكل وبما قد اورد
 كفايه في فتا جميع ما يتعلق في هذا الباب قال صاحب المكتبة
 دليل لهم اخر وربما استدوا باسئالهم صلى الله عليه واله بعد
 الغيبة على المدينة ونصه على من يخلفه على وجوب الاختلاف
 والنص بعد الموت لان الموت اقوى في ذلك الغيبة ولان النص
 طلب الصلاح والموت بذ لك من حال الغيبة ثم قال وهذا اما
 كان يجب لو ثبت لهما انه صلى الله عليه واله استخلف وكان لا بد
 من ان يخلف بقباس حال الموت عليه فاذا قلنا انه كان يجوز
 ان لا يخلف وانما يخلف باختياره على وجه الاستظهار لا على وجه
 الوجوب فيحوز ان الموت بمنزلة وبعد فان ذلك انما يدل
 على ان الامام عند الغيبة يجب ان يخلف فمن اين انه لا بد من
 امام بعد الموت فان قال لان الموت او كذا من الغيبة فيلزم انما
 كان يجب لو ثبت انه استخلف في حال الغيبة من حيث لم يكن مقيما
 فاما اذا لم يثبت ذلك فمن اين ان الموت او كذا في ذلك فقد كان
 يجوز من جهة المصلحة ان يفارق احدهما الاخر فيقال له من
 العيب ادراك ما حكمته على انه استدلال لنا على النص على ابي المومنين
 عليه السلام بعبته وادخال ذلك في جملة الدلائل التي يعتمد بها في هذا

يكون

الباب وما يظن ان احد يستعمل معنى بعض من الذين يهتدون
 مثل هذا ويبطل انما استدل على التي بما لا يتعلق به على وجه
 وما يشك في ان سبب ادراك هذا الا لان تنوا - ما قلته
 في كلامك واي يتعلق لذلك بالنص على فلان وليس ذلك
 بان تدل على النص واحد باولي من غيره هناع قولك
 في اول الفصل وربما استدوا بكذا وكذا على وجوب الاختلاف
 والنص وهذا قول يقيض الاقول ما قلته في اخر الفصل
 لانك لم تدخل بالاستدلال على مضمون عليه معين فتعجب من
 الطريقة وعلى كل حال فلا معنى لادراك هذه الطريقة في هذا
 الموضع لانها ان حكيت على انها طريقة في النص على انسان بعينه
 فلا احد يستدل بها على ذلك ويعبر ترتيبها لها وحكايتها
 تدل على خلاف هذا المعنى ثم يقال له قد استدل بعض
 اصحابنا بهذه الطريقة على وجوب النص بعد الوفاة وهي
 طريقة قوله فيكون ان يعتمد ونص فالوجه في نصها انما اذا
 رايته عليه السلام يستخلف في احوال الغيبة على الاستمرار ومع اختلاف
 الاحوال ولنا على ذلك على انه ما فعله الاسباب يقتضيه لانه
 لو كان لعين سبب وما منه بد وعنه غنى لم يستمر الاحوال به
 وان يفعل ما ولا يفعل اخري كسابر الامور التي كان عليه
 السلام يفعلها من غير سبب وجوب واذا استقرت هذه الحجة وبان

لنا ما يجوز ان يكون مقتضيا لذلك وكالسب فيه فلم يحزن الا
 انه عليه السلام مع الغيبة لا يمكن من سياسة الله وتدبيرهم والقيام
 بامورهم ما كان عليه السلام مع المحصور وجب ان يتباوى
 حال الغيبة وحال الموت في وجوب الاختلاف وسببه لان مع
 الغيبة في احوال الحيوة قد يمكن من تدبير الامم ومراعاة امورها
 ما لا يمكن على وجه بعد الوفاء وفي صحة ما ذكرناه ستوسط
 ما اعترض به ومطلبان لقوله وقد كان يجوز من جهة المصلحة
 ان يفارق احدهما الاخر لانه اذا لم يكن في ذلك الاختلاف
 في الغيبة في احوال الحيوة الا ما ذكرناه مما يتباوى فيه احوال
 الوفاء احوال الحيوة ويزيدنا كذا المخرج ان يفارق احد
 الامرين الاخر من جهة المصلحة قال صاحب الكتاب
 وقد ثبت ان في حال الغيبة يجوز ان يتخلف جماعة وقد كان
 النبي صلى الله عليه واله يتخلف على المكان والبلدان التي هو غايت
 عنها جماعة ولا يتصر على واحد فلو قال قائل ان الموت اذا
 كان اوكد من الغيبة فبان يجب ان يتخلف على كل بلد واحد
 او ابي كان يجوز ذلك فان قال نعم لزمه النص على ابيه فان
 قال لا تجزئ اذا كان اوكد من الغيبة فبان يجب ذلك فقد
 نقص ما اعتمد عليه وقد ثبت انه عليه السلام عند الغيبة كان
 يتخلف جماعة كل مرة عز النبي يتخلف في غيرها فذلك يدل على

انه يفعل ذلك باختيار واجتهاد لا من نص فان كان عندهم
 ان الموت كالغيبة فيجب ان يكون الامام بعد نائب الامام
 باختيار واجتهاد لا من نص وبعد فاما ان عليه السلام يتخلف
 في حال الغيبة فقد ثبت في امر انه انهم في حال الغيبة وبعد الموت
 فيجب ان لا يدل ذلك على انه المختص باقامه الامام بل قد
 يجوز لعينه ان يتركه فيه وذلك بصح ما يقوله وبعد فان
 ذلك ليس بان يدل على النص واحد باولي من ان يدل
 على عيذه فلا يمكنهم ان سئلوا بذلك في وجوب النص على
 امير المؤمنين عليه السلام وقد سئنا انه يمكنهم ان يقولوا لما ثبت
 النص فلا قول الا ما يذهب اليه وذلك لانا قد سئنا ان الجمع
 العظيم قد قالوا بالنص على ابي بكر وبيننا القول في ذلك
 يقال له اما الذي فيه التي تضمن الدليل ذكره يعنيها فلم يتخلف
 عليه السلام عليها عند غيبته عنها الا الواحد وبعد ها ان
 المعنى من الطريفة من الاستدلال وجوب الاختلاف لا كونه
 ولا عدد المتخلفين وقد ثبت وجوب الاختلاف بارتباط
 من الكلام فليس بجري عدد المتخلفين بجري الاختلاف على
 الجملة في الوجوب الا ترى انه عليه السلام مع الغيبة قد كان
 يتخلف على البلدان الواحد بله وجماعة اخرى ويتخلف
 فعلى عليه السلام في الاختلاف بحسب اختلاف المصلحة

استخراجه

ولم يختلف فعليه السلام في الاختلاف الطلاق فاحينا ما لم
يختلف فيه الحال من مطلق الاختلاف ولم يوجب ما اختلف
من عدد المختلفين فلم يلزم على ما ذكرناه ان ينص على امر كل
بلد بعد وفاته على انه عليه السلام في احوال حيوته قد كان
ولي الامير الكور ومجمل اليه الاختلاف في اطرافها وبلدانها
فلك لا تنسج على امامه واحد ومجمل اليه الاختلاف في اطرافها
وبلدانها فكذلك لا تنسج نص على امامه واحد ومجمل اليه الاختلاف
على الامصار والبلدان فاما بتدبيره اختلفا فان ذلك يدل على
انه كان يفعل برأيه واجتهاده لا عن نص فليس يعلم من ابي وجبه
يدل على انه كان يفعل ذلك برأيه واجتهاده لا عن نص فليس
يعلم من ابي وجبه يدل ما ذكره على ما ظنه وليس في ابد اللفظ
ما يقتضيه ان استخلافهم صادر عن رأي واجتهاد كما انه ليس في
ابدال الترابيع غيرهما ما يدل على ذلك وليس يتبع ان تختلف
المصلحة بفريق المختلفين فان كانوا مضموا عليهم ولو كان
الامر ما ظنه ودعا له لم يكن فيه عليا محمدا لان من استدله
الطريقه من اصحابنا لم يرجع اليها في اكثر من ان النص وحده
من الرسول عليه السلام فاما كونه مغفولا بامر الله تعالى واجتهاد
واجتهاد فالمرجع فيه الي غير ذلك فاما تعلقه باختلاف امرائه
وتوصله الي ان يكون غير مشارك له في اقامه الامام فباطل

لان امرائه باسراع لهم الاختلاف من حيث جعل عليه السلام
ذلك اليهم واستخلفهم فيه كما استخلفهم عن النص وفي الاعمال
والاصل اختلافه عليهم وعرض ذلك ان يختلف عليه بعد
رئيسه اليه بغيره وينص اليه الاختلاف فاما ان يجعل
عوضه الاهال والمقرب على اختيار الامه وهو بعيد منه
جدا وليس لهم ان يجعلوا النص على صفة المختارين بحري
بحري النص على غير الامر في حال حياته واختيار من نص
على صفة لم يختارونه بحري بحري الاختلاف الامر من
يستخلفه وذلك ان الله لم يجد عليه السلام مع اختلاف الاحوال
وبغيرها نص في حيوته على صفة من استخلفه على البلدان
دون غيره ولم يوله عليه السلام في حيوته الا خليفه نص
على اختلافه او نص على غير مستخلفه فيجب اذا كانت الحال
الداعية الي ذلك بعد الوفاء اكد ان محكم بان الامر بحري
على ما كان جاريا عليه في احيائه فاما قوله وبعد فان ذلك
ليس بان يدل على النص على واحد فاولي من غيره فهو
على ما ذكر وقد تقدم من كلامنا في هذا المعنى ما فيه كتابه
قال صاحب الكتاب دليل لهم اخذ واحتوا بما روي
عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لا ير المومنين عليه السلام
انت اخي ووصي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني قالوا

قالوا وليس في تنويض الامر اليه دلالة أكد من ذلك لانه لو
 اصغر على قوله انت وصي لكنا ولو اصغر على قوله خليفة
 من بعد ي تكفي وكذلك قوله قاضي ديني لانه لا يكون كذلك
 الا وهو النائب عنه القائم مقامه قالوا وقد روي قاضي
 بكسر الدال وذلك يدل على انه الامام بعد باقوي ما يدل
 ما تقدم بانه قد ابان بذلك انه الذي يقوم باذا سريته
 بعد وكل ذلك سر ما قلناه ثم قال — واعلم ان عندنا
 هذا الخبر يجري مجرى اخبار الاحاد والالفاظ المذكورة
 فيه مختلفة فيها ما هو اظهر من بعض لان قوله انت وصي اظهر
 من غيره ومع تسليم ذلك فقد حكموا عليه فاما قوله انت اخي
 فنذكر القول فيه في حديث المواخاه فاما قوله انت وصي
 فلا يدخل تحت الوصية الا ما يخص الموصي من الاحوال دون
 بعض ما يتعلق بالدين والسترع ثم اطلب في ذلك بما حملته
 ان الوصية لا يدخل تحتها معنى الامامة الى ان قال فاما قوله
 وقاضي ديني فهو بعض ما يتناوله الوصية فاذا كانت لا تدل على
 الامامة فبان لا يدل ذلك عليها اولى وانما البتة في الوصية
 المطلقة فاما اذا احضت بامر مخصوص فلا شبهة فيها فاما ما
 روي ذلك بكسر الدال فقد بعد من جهة الرواية لان المشهور
 ما قدمناه وقد قال شيخنا ابو هاشم ان هذا الامر اللفظ مضطرب

بأن النص لا يستعمل الا في الدين فاما في السرايع والدين
 فلا يستعمل فاذا اريد به معنى الاخبار قالوا قضينا اليه كما قال
 يقال وقضينا الي بني اسرائيل فلو كان عليه السلام لقال القاضي
 ديني الى امي ولا يجوز في هذا الموضع ان يحذف ذكر الي لان
 ذلك ليس بخيار فهذا الوجه ايضا ضعيف لجز من جهة اللفظ
 ثم قال وقال يعقوب ابا هاشم ان المراد بذلك ان كان انه يودي
 عونا محله من السرايع غير ما يتجمل من السرايع فحكم غيره من
 الصحابة حكمه فكيف يدل على الامامة ثم انبع ذلك بكلام في هذا
 المعنى لا طائل في حكمته الى ان قال — واما قوله وخليفة من
 بعدى فعين معروف والمعروف هو خليفة في اهلي وذلك لا
 يدل على الامامة بل خصيصه بالاهل يدل على انه اراد ان يقوم
 باحوالهم التي يقوم بها صلى الله عليه واله بعد فلو كان ما سئلوا
 به حقا لقد كان عليه السلام يدعي به النص ولا سحر ترك ذكره
 عند اختلاف الاحوال في باب الامامة على ما قدمنا القول فيه
 وقد بينا انما لم يت من امامه ابي بكر وعمر سبقي حرف ما ظاهره
 الامامة عن ظاهره فبان محلا جيل ذلك ابطال التعلق بالتميز
 من القول اولى يقال له قد بينا فيما تقدم ان هذا الخبر الذي
 يتضمن ذكر الاختلاف قد تواتر النقل به وورد مورده
 وانه احد الالفاظ النص الذي تلقه اصحابنا بالحلي ولا يعتبر

يقول سيوفهم واعتمادهم في الخبر انه جاري مجرى الاحاد
لان ذلك اذا لم يكن مستندا الى محله لم يكن قادحا وهذا الخبر ما
قد رواه العامة والخاصة ولم ينفرد به الشيعة غير اننا لا ندفع ان
يكون قولنا النقل بدو وروى مورد المحل وما ينبغي العلم بما
يختص طرق الشيعة والمعتمد من لفظ هذا الخبر في الدلالة على
النص بالامانة على لفظ الاستحلاف دون باقي الالفاظ من
وصيه وغيرها فلا معنى لتأخذه بالكلام على ان الوصية تخص في
العرف بامور مخصوصة لا تتعلق للامانة بها فذلك مسلم لا خلاف
فيه وكذلك فضا الدين فاما الراوي بكسر الدال فلا يعرفها وهي
اذا كانت معروفة صحيحة دالة على معنى الامانة والاستحلاف لان
احد اقسام ما يحتمله لفظ الفضا الحكم ولهذا سمي الحاكم قاصيا فاذا
اصنف ذلك الى الدين فكانه عليه السلام قال انت حاكم ديني وحكم
في دينه بعده لا يكون الا الامام او من يجري مجراه من ولاية فاما
قوله اني هاتم ان الكلام يحتاج الى زيادة وانه كان يجب ان يقول
الفاضي ديني الى امي فهذا المأخوذ لو اراد بلفظ الفضا الاضاح
لان لفظ الى يحتاج في هذا الوجه فاما اذا اريد بالفضا الحكم فذلك
غير واجب فاما ادعاء ان خليفة من بعد علي بن معروف وان
المعروف خليفة في اهلي فافضا الامعروف ظاهر في الرواية
وليس بثبوت قوله عليه السلام خليفة في اهلي بل بقوله في حال اخرى

انما

الحق

خليفة من بعد علي ومن عاده صاحب الكتاب ان يضعف
كلما يخص فيه لمكان المحل ولهذا قال في اول الفصل ان قوله
انت وصي اظهر من سائر الالفاظ من حيث كان اللفظ بعد
من معنى الامانة من الجمع على ان لو صرنا الى ما يريدون وفرضا
ان الخبر لم يرد الا بقوله خليفة في اهلي لمكان نص في الامانة لان
من تخلف النبي صلى الله عليه واله هو من يقوم بمسكن كان خليفة
عليه بما كان عليه السلام يقوم به وبحبه من امتثال امره وفرض
طاعته ما وجب للنبي صلى الله عليه واله واذا ثبت هذا المعنى
بعد النبي صلى الله عليه واله لا يبرر المومنين عليه السلام في واحد من
الناس فضلا عن جماعه الاهل ثبت له الامانة لان من تحت
طاعته والانتها الى امره ونهيه لا بد ان يكون اماما واليا من
قبل الامام لان حكم الاهل نديهم والقيام بامورهم حكم
عزهم من الامانة من وجب ذلك له على اهل وجب له على اكله
لم يجب له احد الامرين لم يجب له الاخر وليس له ان يقول
انما اراد بالخلافه عليهم معنى الوصية وذلك انه قد تقدم في
مصرحها فلا معنى لادخالها تحت لفظ اخر على سبيل التكرار
واضحا فان ظاهر لفظ الخليفة في العرف ومن قام مقام المختلف
في جميع ما كان له وانما يختص الاستحلاف بالخلافه في بعض
الاحوال باضافات تدخل تحت الكلام والافاطلاق لذلك في

العرف ينبغي ما ذكرناه فاما قوله ولو كان ذلك حقا لكان عليه
السلام يذكره عند اختلاف في الامامة قول معنى فيما تقدم من
كلامنا في هذا ما فيه كفاية وبينا السبب المانع من ذكر ذلك او
لادلاله في ترك ذكره على انه لم يكن فاما قوله في احزنا الفصل
ان يتوث امامه فلان نصي صرف ما ظاهر الامامة عن ظاهره
فبان حجب ذلك في المحتمل اولى فقد مضى ايضا فيما سلف ان هذا
الحجز وامتناله من الفاظ النص غير محتمل وان ظوارها وحقايتها
نصفي النص بالامامة ولم يثبت ما ادعاء من امامه من ذكره على
وجه فضلا عن يتوثا على وجه غير محتمل فغير لذلك عن
ظواهر النصوص وانما يحيل على ما ياتي من كلامه في هذا المقام واذا
بلغنا اليه بينا ما فيه يعجز اليه قال صاحب الكتاب دليل احمد
لهتم قال وقد استدرك الخلق منهم حجب المواخاه وانه عليه
السلام يصعد الى امرنا يد على ما يستحبه الاخوة في الدين لانه لو
اراد ذلك لم يكن لبعض معيادون بعض باحقه عزه واذا صح ان
المصعد امرنا يد فليس الامامة الاحتصاص والتفاوت بين
من اخاينها فاذا اخاين على عليه السلام ونفقه فقد دل على انه
احق الناس به واقرهم اليه وافضلهم بعده وذلك ينبغي انه
اولي بالامامة ثم قال وهذا اذا سلم فاما يدل على انه افضل
من غيره او انه اقربهم الى قلبه واحبهم اليه او على جميع ذلك فاما

ان يدل على الامامة معين لان ليس في ظاهر المواخاه ولا
في معانيها ما ينبغي ذلك المعنى لكان عليه السلام من حيث اخاين
اخي بكر وعمر ان يكون عمر خليفة من غير عهد اليه فلما طلب الصحابة
منه ان يدل على عجزه بطل هذا القول وقد قال شيخنا ابو
هاتم انما قصد عليه السلام بالمواخاه التألف والاستسار والبعث على
المعونة والمواساة ولذلك لما اخاين عبد الرحمن وعنه قال
له هذا فالي محمد سرطه على ما روي في هذا الباب وقد كان
المهاجرون في ابتدء الهجرة في بيته وصنفته فاراد عليه السلام بالخاء
بن بعضهم الاوين الانصار طريقه المعونة ولما كان امير المؤمنين
عليه السلام اقربهم اليه في هذا الوجه اخاينهم ومن نفقه وقد بينا
ان ما يدل على كونه افضل منهم لا يدل على الامامة فاذا دل الحجز
على انه افضل منهم لم يجب ان يكون هو الامام يقال له قد بينا
فيما سلف في النص من النبي صلى الله عليه واله على من منه ما
يدل بلفظه وصريحه على الامامة ومنه ما يدل فعلا كان او قولا
عليها الصواب من الرتبة والترتيب ولنا ان كل امر وقع منه
عليه السلام من قول او فعل يدل به امير المؤمنين عليه السلام من الجماع
واحتصاصه من المرتبة العالية والمنازل السامية بما ليس لهم من
دال على النص بالامامة من حيث كان دالا على عظم التولية وقوة فضله
والامامة هي اعلى منازل الدين بعد النبوة فمن كان افضل في

الدين واعظم قدر است صدق في منزله فهو اولي بها وكان من
 دل على ذلك من حاله قد دل على امامته وسر ذلك ان بعض
 الملوك لوتابع بن اقوال وافعال طول عمره يدل في بعض صحابه
 على فضل شديد واحصا ص وكيد وقرب منه في المودة
 والضرة والمخالطة كان ذلك عند يومي العادات بهن الافعال
 من حاله لا على المنازل بعد وكالدال له على استحقاقه لافضل
 الرب وربما كانت دلاله هذه الافعال اقوي من دلاله الاقوال
 لان الاقوال يدخلها المجاز الذي لا يدخل هذه الافعال فاما
 قوله لو سلم ان الجبر يدل على الفضل لم يكن دلاله على الامامة لان
 الافضل لا يجب ان يكون اماما فهذا مما قد بيناه فينا مقدم
 ودلنا على ان الامام لا بد ان يكون الافضل وانه لا يجوز ان
 يكون معضولا فلا حاجة بنا الى اعادة ما قد مناه في ذلك فاما
 ذكره المواخاه بين ابي بكر وعمر وظنه ان ذلك يوجب ان يكون
 عمر خليفته من عنده اليه فمن نتول في المواخاه بين ابي بكر وعمر
 مثل ما قلنا في المواخاه بين النبي صلى الله عليه واله وابن المومنين
 عليه السلام والمواخاه بينهما يدل على تقارب منزلتهما وابداهيها
 وان ما يصلح له كل واحد منهما يصلح له الاخر وان عمر جيتي
 بمقام ابي بكر واولي من عمر وهذا هو المعنى الذي اشتهاه في القول
 التي قد ثبتت فاما قوله ان المواخاه انما كان الوض بها طريقه المعونة

والمواخاه للستة التي كان المهاجرون فيها من ابتداء الامر فغلط
 وذلك لانهم يستدل بهن المواخاه على الفضل والسند بل لم
 يوافق النبي صلى الله عليه واله في هذه المواخاه بين ابي المومنين عليه
 السلام وبين نفسه صلى الله عليه واله وانما كان اخا بين كل رجلين
 احدهما من الانصار والاخر من المهاجرين للمواخاه والمعونة والتأييد
 والتأييد وهن المواخاه نتج حكمها ايات الموارث فلم يكن ابو بكر
 فيها اخا لعمر والمواخاه الثانية هي التي اعتبرناها واستدلنا
 بها على ما ذكرناه ولم يكن الغرض فيها ما ظنه من المواخاه
 والمعونة الذي يدل على ان هذه المواخاه كانت مستضيقة
 ومعظما وانما لم تكن على سبيل المعونة والمواخاه فظاهر
 الجبر عن امر المومنين عليه السلام في غير مقام بقوله منخر انا
 عبد الله واحقر رسوله لا يقول لها بعددي الاكذاب مقري
 فلو لا ان في الاخوة تفضيلا عظيما لم يفتح عليه السلام بها ولا
 امسك عن موافقة علي انه لا مفتخر فيها وسهيد ايضا بذلك
 فان هذه المواخاه ذريعة قريبة الى الامامة وسبب وكيد
 الى استحقاقها انه يوم السقري لما عدد فضايده ومناقبه
 وذريعه الى استحقاق الامامة قال في جملة ذلك انيكم من
 اخاء رسول الله صلى الله عليه واله بينه وبين نفسه عزري
 وسهيد ايضا بمضا المواخاه الفضل الباهر والرتبة الظاهرة

ما رواه عيسى بن عبد الله بن عمر بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن
جده عن امير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله
عليه واله سألت ربي فيك حمسا فتعني واحدا واعطاني اربعيا
سألته ان يجمع عليك امتي فانا واعطاني فيك ابي اول من يتبعه
الارض يوم القيمة وانت معي ومعى لوا الحمد وانت تحمله بين يدي
تسوق به الاولين والآخرين واعطاني انك اخي في الدنيا والآخرة
وان يبتك مقابل بيتي في الجنة واعطاني انك اوتي بالعصا من
بعدي وروي حمض بن عمر بن ميمون قال اجزنا جعفر بن محمد
بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام عن ابيه عن جده
ان عليا عليه السلام قال علي الميز في الكوفة يا ايها الناس انه
كانت لي من رسول الله صلى الله عليه واله عتره حضال لهم
احب الي منها طلعت عليه الشمس قال بي يا علي انت اخي في
الدنيا والآخرة وانت اقرب لخلق مني يوم القيمة في الموقف بين
يدي الحبار ومن لك في الجنة نواحي منزلي كما سواح منازل
الاحقرين في الله وانت الوارث مني وانت الوصي مني في عرواتي
وامري وفي كل غيبه يعني بذلك حفظه في ازواجه وروى
كثير بن اسمعيل عن جميع بن عمار النخعي قال سمعت بن عمر سألته
عن علي عليه السلام فقال هذا منزل رسول الله صلى الله عليه واله
وهذا منزله وان شئت حدثتك قلت نعم قال اخبر رسول الله صلى

الله بن المهاجر بن حتى بن علي وحده فقال يا رسول الله
احبب بين المهاجرين من اخي قال اما ترى ان يكون اخي
في الدنيا والآخرة قال بلى قال فانت اخي في الدنيا والآخرة
وكل هذا الذي اوردناه وان كان قليلا من كثير صرح في
الدلالة للمواخاة على الفضل وبطلان قول من خالف في
ذلك قال صاحب الكتاب دليل لهما حرو قد تعلموا بقوله
عليه السلام لا عطين الراية عدا رحلا يحب الله ورسوله ويحبه
الله ورسوله ومباروي من قوله صلى الله عليه واله انتي واجب
خلقك اليك يا كل معي من هذا الطائفة قالوا واذا دل علي انه
افضل خلق الله تع بعد علي عليه السلام واجهم الي الله تعالى يجب
ان يكون هو الامام ثم قال وهذا بعيد لانه انما يمكن ان يتعلق
به في انه افضل واما في الفضل على انه امام فغير جازم يتعلق به
الا من حيث يقال ان الامامة واجبه للافضل وقد بينا انها غير
مستحقة بالفضل وانه لا يمتنع في المفضول ان يتولاها او فيمن
يساويه عزه في الفضل وسبب القول في ذلك من بعده
وقوله لا عطين الراية عدا رحلا يحب الله ورسوله انما يدل
على انه افضل ولا يمتنع ان يكون عزه مواز باله في ذلك فالتعلق
به في الامامة والتفضل بتعديده لا يمكن ان يتعلق به من حيث
تفضي دفع الراية للامه لان ذلك لا يستلزم ولا يدل عليها

وقد كان عليه السلام يعطى الراية لمن يود به اجتهاد اليه في الوقت
ولمن يكون ذلك فيه اصلح كما كان يختلف ويولي من هذه
حاله يقال له هذان الخزان اللذان ذكرتهما انما يدلان عندنا
علي الامامة كدلالة الواحاه وما جرى مجراها لانا قد بينا ان
كل شئ دل على الفضل والعظم فهو دلالة على الاستحقاق التام
والمنازل وان اولى الناس بالامامة من كان افطهم واحقهم
باعتبار منازل النبيل والعظم وقد مضى طرف من الكلام في
ان المفضل لا يحتج امامته وان ورد من كلامه شئ من ذلك في
المستقبل او دنا به من الله واما ادعائى في قوله لا عطين الراية
هذا انه انما يدل على انه افضل ولا يمنع ان يكون غيره مواز به
له في ذلك فباطل لانه لا بد ان يكون له منزلة ظاهرة في ذلك على
غيره من المؤمنين وسائر الصحابة من حيث كانت صورة الحال وكيفية
خروج القول من النبي عليه السلام يقتضيه ذلك وبطل عليه لان ابا
سعيد اخذ يروي ان النبي صلى الله عليه واله ارسل عمر الى جيش
فانزله ومن معه فقدم على رسول الله صلى الله عليه واله بخير
اصحابه ويحبونه فبلغ ذلك فرسل الله صلى الله عليه واله كل مبلغ
فيما تلبه وهو ما قلنا اصبح خرج الى الناس ومعه الراية فقال
لا عطين الراية اليوم رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله
كرارا عز فرار فبعض من لها جميع المهاجرين والاضار فقال عليه

السلام ابن علي فقالوا يا رسول الله هو ارمي فغيب اليه ابا ذر
وسلمان رجما الله فجاؤا به فبادلا فقدر على فتح عينيه من
الرمم فلما دنا من رسول الله صلى الله عليه واله تنفل في
عينه وقال اللهم اذهب عنه الحر والبرد وانصره على عدوه
فانه عبدك يحبك ويحب رسولك عزيز فزار ثم دفع اليه
الراية واستاذنه حسان بن ثابت ان يقول فيه شعرا فاذن
له قال فاشأ يقول وكان على ارمي مد العز يتبعني
دار فلما لم يجد مداويا استغاث رسول الله منه بتغله
فبورك مرقيا وبورك مرقيا وقال ساء عطى الراية اليوم
صارما مكننا محبا للرسول مواليا يحب الهى والاله
يحب به ينفع الله لخصون الا واثابه فاصفى بها دون
البرية كلها عليا وسماه الوذر المو احبا وقال ان ابر
المؤمنين عليه السلام لم يجد بعد ذلك اذى حر ولا برد
وهو ي سعيد بر حيت عن ابن عباس هذا الخبر على وجه اخر
قال بعث رسول الله صلى الله عليه واله ابا بكر الى اجنه فجمع
وقد انزله وانزله الناس معه ثم بعث من الغد عمر فجمع وقد
خرج في رحلته وانزله الناس معه فخرج اصحابه واصحابه
يحبونه فقال رسول الله صلى الله عليه واله لا عطين الراية
عدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ليس يفرار

ولا يرجع حتى يفتح الله له وقال بن عباس فاصحنا مشوقين
نراي وهو هنا رجا ان يكون يدعي رجل منا فدعي رسول
الله صلى الله عليه واله عليا وهو امد فتغل في عينه ودفع
اليه الراية ففتح الله عليه فهذه الاخبار وجميع ما روى في هذه
القصة وكيف ما جرت عليه بدل على عامة التفصيل والتقديم
لانه لو لم يقد القول الا للحجة التي هي حاصلة للجماهير وموجو
فيهم لما قصدوا رفع الراية واستوفوا الي دعاهم اليها ولا
عبط ابي المومنين عليه السلام بها ولا مدحتم السؤل ولا اتخوت
له بذلك المقام وفي مجموع القصة وتفضلها اذا توكلت بكاد
يصطلي الي غايه التفصيل ونهايه التقديم وفي اصحابنا من لم
يرض بان يكون هذا القول من الرسول صلى الله عليه واله
بدل على تفصيل ابي المومنين عليه السلام وتدعيه على الحجة
حتى يبر انه مختص من الاوصاف المذكورة في الخبر باليس
موجودا عليه من تقديمه في الحرب قالوا لانه لو كان عندهم ما عنده
او يختصون بشي مما ذكرنا اختصاصه به لكان القول عينا وعلما
فليس هذا من ذلك في شي لانهم لم يرجعوا في نفي الصفة عن غيره
الي مجرد اتيانها له وانما استدلو بكيفية ما جرى في الحال على ذلك
لانه عليه السلام لا يجوز ان يعرض من قبل من فر ونيك ثم يقول
انني ادفع الراية الي من عنده كذا وفيه كذا وكل ذلك عند من يقدم

الا ترى ان بعض حصصا الملوك لو ارسلوا رسولا الي غيره ففرط
في اداء رسالته وخرقها فلم يودها على حقتها فغضب لذلك المرس
وانكر فعله وقال لا ارسلن رسولا خصصا حسن الكلام والقيام
باداء رسالتني مصطلعا بها لئلا نعلم ان الذي اتيتني مني عن الاول
قالوا وكلما اتيتني عن مقدم فتح الحضر علي ايديهم والكر الذي لا
فرار معه كذلك يحب ان يتتفي ساير ما اتيت له عليه السلام لان
الكل خرج محجبا واحدا او رد على طريقه واحد وهذا وجه
وان كان لا يمكن ان يدفع ولا يستغنى به دلالة الكلام وحمله
القصة على انه ينوي على القوم في جميع ما ذكره وتفضل عليهم
فضلا ظاهرا لئلا يسياركون في شي منه فانه ليس في هذا من
التهمة ما في دعائني الماركة وان كانت قليلة صغيفة قال
صاحب الكتاب دليلا اخر وربما تغلقوا باخبار يدعوننا
في هذا الباب منها ما طريقه الاحاد ومنها ما لا يمكن اثباته علي
سوط الاحاد ايضا نحو ما يدعون من انه عليه السلام تقدم الي
الصحابه بان سلوا على علي عليه السلام بامر المومنين ونحو ما
يرون من قوله عليه السلام في علي انه سيد المسلمين وامام المسلمين
وقايد الغر المحجلين وقوله عليه السلام هذا ولي كل مو من بعدني
فانه قال ان عليا مني وانا منه وهو ولي كل مو من وومنه الي
غير ذلك مما يتعلقان به في الامام او في انه الا فضل او في باب

العصمة ثم قال وقد بينا سجننا ابو علي ان هذه الاخبار
 لم يثبت من وجه يوجب العلم ولا يصح الاعتماد عليها في باب
 النص وبين ان ادعائهم فيها او في بعضها اثباتا بالنواتر
 لا يصح لان النواتر شرط السبب حاصله فيها ولا يمكن اثبات
 ذلك بان يقولوا ان النية قد اوفيت بعضها طبقت البلاد
 عصرا بعد عصر وحالا بعد حال فزوايتها ان يسمع النواتر
 لان الحجة لا تصير دخلا في حجة النواتر بهذه الطريقة دون اثبات
 حصول النقل فيه على شرط النواتر قال ويؤيدني ابا علي
 ان لمن خالفهم ان يدعي مثل ذلك في النص على اني بكر لان اصحابنا
 احدثت فيهم كثيره وبين ادعاء النص لا يمكن اثباته الاحديثا
 فاما في الاعتصام القديس فذلك متعدد وبين ان ادعائهم
 انه قد كان لابي المومنين عليه السلام سبعة وسعصعون يدعون
 النص كابي خرو وعمار والمقداد وسلمان الي عزهم لا يمكن
 اثباته وانما يمكن ان يثبت انتظامهم اليه وقولهم بفضل وبانه
 حقيق بالامانة وبانه قد كان يحب ان لا يعدل عنه رايه الي ما
 جرى هذا الجري فاما ادعاء غير ذلك فيبعد لان النص غير مذکور
 عنهم على الوجه الذي يدعون وبين انهم رضوا لانفسهم في اثبات
 النص يعتمد واعلى مثل هذه الاخبار فالمروي من الاخبار الدالة
 على انه عليه السلام لم يتخلها ظن من ذلك لانه قد روي عن ابي

وابيل والحكم عن علي عليه السلام قال له الا توصيني قال ما وصي
 رسول الله صلى الله عليه واله فاوصي ولكن ان اراد الله
 بالثاس خيرا سيجعلهم على خيرهم كما جعلهم بعد بينهم على خيرهم
 وروي ضعيفه برصوحان ان ابن ماجة لعنه الله لما ضرب
 عليه السلام دخلنا اليه فقلنا يا امير المؤمنين من استخلف علينا
 قال لا فانا دخلنا علي رسول الله صلى الله عليه واله حين
 نقل فقلنا يا رسول الله استخلف علينا فقال لا اني اخاف
 ان تغير قواعده كما تغيرت بنو اسرائيل عن هرون ولكن ان
 يعلم الله في قلوبكم خيرا اختار لكم والمروي عن العباس
 رحمه الله تع انه خاطب امير المؤمنين عليه السلام في مرض النبي
 صلى الله عليه واله ان يسأل عن الغمام بعد وانه اشع من
 ذلك خوفا ان يصره عن اهل بيته فلا يعود اليهم ابدا ظاهر
 فلم صاروا يتعلموا بذلك الاخبار باولي من الذي خلفهم بهذه
 الاخبار في انه صلى الله عليه واله لم يستخلف قال واحد
 ما يعارضونه ما روي عنه عليه السلام في استخلاف ابي بكر
 فقد روي عن النبي ان النبي صلى الله عليه واله امره عند اقبال
 ابي بكر ان يستره بالجنة وبالحلافة بعد وان يستره بالجنة والحلا
 بعد ابي بكر وروي جبر بن معظ ان امراه انت رسول الله صلى

الله عليه واله في شئ من امرها فامرها ان ترجع اليه فقالت يا رسول
الله صلى الله عليك والكد ارايت ان مرجعت فلم احبذك تعني الله
فقال ان لم يحبذني فأت ابا بكر وروي ابو مالك الاسدي عن
ابي عبيد بن جراح عن رجل من اهل حنيفة وكان النبي صلى الله عليه
واله يعطيه في كل سنة مائة راحلة فاعطاه سنة وقال ابي حنيفة
ان لا اعطي بعدك فقال صلى الله عليه واله يعطاهما فخرت
بعلي عليه السلام فاجزته فقال فان رجعت فقل يا رسول الله من يعطيه
بعدك فرجعت فقلت فقال ابو بكر وقد روي عن النبي عن
بني المصطلق انهم يعطوا رجلا الى النبي صلى الله عليه واله فقالوا
له سلمه من يلى صدقاني ما بعدك فقال فاطموني فلي عليا عليه
السلام وساله فقال لا ادري اطلق الى رسول الله صلى الله عليه واله
فاستأله ثم اتى فاستأله فقال ابو بكر فرجع الى علي عليه السلام فاجزته
ثم كذلك حتى اتى الى عمر بعد وفي حديث سفيان مولى رسول الله
صلى الله عليه واله ان الخلفاء بعد علي يكونون وانه عليه السلام ذكر ابا
بكر وعمر وعثمان بالخلافة وقد روي ان ابا بكر قال يا رسول الله
كان علي يرد حرم وكان فيه ريش فقال صلى الله عليه واله يلى الخلافة بعد
سنتين ان صدق رويك قال وقد روي انه قال في ابي بكر
وعمر هذان سيدا كهول اهل الجنة والمراد بذلك سيدا من يدخل

لجنة من كهول الدنيا كما قال في الحسن والحسين عليهما السلام انهما
سيدا شباب اهل الجنة يعني سيدا من يدخل الجنة من شباب اهل
الدنيا وروي انه عليه السلام قال في ابي بكر وعمر والي اخي وصي
وصدني حبك كذبتني الناس وقال امتدوا باللذين من
بعدي الى بكر وعمر وروي جعفر بن محمد عن ابيه ان رجلا من
قريش جاء الى ابي المومنين عليه السلام فقال سمعتك تقول في خطبة
انما اللهم احملنا باصطت به احلفنا الراشد من منهم قال
حبيبنا وعمار الى بكر وعمر اماما الهدي وسجنا الاسلام حلالا
قريب والمعدى بها بعد رسول الله صلى الله عليه واله من
امتدي بها عجم ومن اتبع امارها هدي الى صراط مستقيم وروي
ابو حنيفة ومحمد بن علي وعبد بن حنيفة وروى جهم
وعمرهم وفي رواية اربعة عشر رجلا ان عليا عليه السلام قال في
خطبة حين هذه الامة بعد نبيها ابو بكر وفي بعض الاخبار
ولوات ان اسمي الثالث لمعقت وفي بعض الاخبار انه عليه السلام
خطب بذلك بعد ما انتهى اليه ان رجلا تناول ابا بكر وعمر
بالشيمة فدعا به وندم بعقوبته بعد ان سمعوا عليه وروي
جعفر بن محمد وابا به عليهم السلام عن ابيه عن جده عليهم السلام قال لا
استخلف ابو بكر جارا ابو سفيان فاستاذن علي عليه السلام وقال
ابسط يدك يا بئيرك فوالله لا ملانا على ابي ففضل حنيفة ورجلا

ذكرناها وان كان الكل من طريق العام لا يبلغ التواتر بل يجري مجرى اخبار الاحاد ولا يعتبر ما ادعي ابا علي ان للتواتر شروطا لم تحصل في هذه الاخبار لاما قد بينا فيما تقدم من هذا الكتاب ان الشروط المطلوبة في التواتر حاصله في ذلك فاما قوله ان الخبر لا يصير دخلا في التواتر بان يقولوا ان النسخه طبقت البلاد عصرا بعد عصر فزوايتها تحت ان يبلغ حد التواتر دون ان بين حصول النقل على شرط التواتر ولست ستعرفنا باي سبب تنقل التواتر هو اكثر من ان تجد كثرة لا يجوز عليهم التواطؤ والتعارف ينقلون ويدعون انهم نقلوا جزاء عن هو مبتل صفته ويعلم ان اولهم في الصفه كما جزم الي سائر الشروط التي تقدم ذكرها ودلائلنا على بوثتها في نقل النسخه ومضى شك ساك فيما ذكرنا فليعاط الاساتذ الي خبر متواتر حتى يعلم ان خبر النسخه بوثته ان لم يزد عليه ولو لانا احكامنا هذا فيما تقدم وسقطناه وعلمنا لما اقتصرنا فيه على هذه الجملة وقد بينا ايضا انه ليس من شرط صحة التواتر حصول العلم الضروري فليس له ان يجعل الداله على ان هذه الاخبار غير متواتره فقد العلم الضروري بخبرها وكل هذا قد تقدم فاما معارضة ما يذهب اليه من النسخ بما يدعي على اي بكر فقد مضى فيه ايضا ما لا يحتاج الى تكرار وبيننا بطلان هذه الدعوي وانما لا تعادل مذهب النسخه في النسخ على اي

المؤمنين

المؤمنين عليه السلام ولا يقاربه ولا يجوز ان يذكر في مناقبه وذكرنا في ذلك وجوها تنزل اليه في هذا الباب وبيننا ايضا فيما مضى من الكتاب ان النسخه سلفا فيهم صفه كحكاياتنا في الخلق وان النسخ ليس مما حدثت ادعاؤه بعد ان لم يكن يدعي فينقل قول من قد ظن خلاف ذلك فاما خطبه وجمعه من الاخبار التي اوردناها على سبيل المعارضه لاجبارنا كالذي رواه انه عليه السلام لم يتخلف او انه استخلف ابا بكر واثار الي امامته فاول ما نقوله في ذلك ان المعارضه مني لم ينفذ حتما من الممانده والواظ ظرفت عصيه تدعيها وقد علم احد ضروره الفصل بين الاخبار التي اوردناها معارضتها وبين الاخبار التي حكى اعتمادنا عليها لان اجبارنا ولا ممانتنا ركننا في نقل جميعها او اكثرها خضونا وقد صحها روايتهم واوردناها في كتبهم ومصفاتهم ومورد الصريح والاجبار التي ادعاهم لم تنقل الا من جهة واحد وجميع نسخهم اير المؤمنين عليه السلام على اختلاف مذاهم فيها وتكررها وتكذيب رواياتها فضلا عن ان يبلغها ولا تقي منها الا ومتى ثبت عن تافله واصله وحدته صادرا عن متعصب مشهور بالانحراف عن اهل البيت والاعراض عنهم وليس مع ذلك سماعها وتظاهرها في خصوم النسخه ككتاب الاجناد التي اعتمدنا عليها في النسخه ونقل جميع لها ورضي الكل بها فكيف

يكون ان يجعل هذه الاخبار مع ما وصفناه في مقابلة اخبارنا
 لولا العصبية التي لا تليق بالعلماء وهذه حيلة تستقط المعارضة
 بهذه الاخبار من اصلها ثم ترجع الى التفسير فنقول قد
 دللتنا على ثبوت النص على ابي المومنين عليه السلام باخبار
 مجمع على صحتها متفق عليها وان كان الاختلاف في تأويلها ومينا
 انها تفيد النص عليه صلوات الله عليه بغير احتمال ولا اشكال
 كنوله صلى الله عليه واله على مني عزله هرون من موسى ومن كنت
 مولاه فعلي مولاه الى غير ذلك مما دللتنا على ان القرآن يهدي به
 كنوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا فلا بد من ان
 يطرح كل جزى باقى ما دللت عليه الادلة القاطعة ان كان غير محتمل
 للتأويل او يحمله بالتأويل على ما يوافيها ويوافقها ادا شباغ ذلك
 فيه كما يفعل في كل ما دللت الادلة القاطعة عليه وورد سمع ما فيه
 يتنص خلافة وهذه بحيلة تستقط كل ما يروى في انه عليه السلام
 لم يخلف علي ان جزى الذي روه عن ابي المومنين عليه السلام
 لما قيل له الاتمضي فقال ما اوصي رسول الله صلى الله عليه واله
 قاصي ولكن ان اراد الله بالامه جزى فيجمعهم على جزى هم
 كما جمعهم بعد نهم على جزى هم فتصير لما يكاد يعلم بطلانه صريح
 لان فيه الصريح القوي بفضل ابي بكر على ابي المومنين عليه السلام
 والمستور من اقواله وافعاله حيلة تقضي ان كان يقدم نفسه على

اني بكر وعنه من الصحابة وانه كان لا يعرف لاحد منهم بالتقدم
 عليه ومن يصح الاخبار والسير ولم يزل به العصبية والهوى
 يعلم هذا من حاله على وجه لا يدخل فيه شك ولا اعتبار بمن
 دفع هذا من بفضل عليه لانه بين امرين اذا ان يكون عاميا
 مقلدا لم يتصفح الاخبار والسير وما روي من اقواله واحواله
 ولم يحتلط باهل النقل فلم يعلم او يكون متابلا مستصفا الا
 ان العصبية قد استولت عليه والهوى قد ملكه واسترقه فهو
 يدفع ذلك عناد او الا قالته مع الانصاف في هذا ان ابله
 على انه لا يجوز ان يقول هذا من قال رسول الله صلى الله
 عليه واله في حقه باتفاق اللصم اتى باحب خلقك اليك باكل
 معي من هذا الطاب فجا، عليه السلام بيني لجماعة فاكل معه ولا
 من يقول النبي صلى الله عليه واله لانيته فاطمة عليها السلام ان الله
 عز وجل اطلع علي اهل الارض اطلعه فاحنا ومنهم رحيل
 جعل احدها اباك والآخر جعلك وقال فيه عليه السلام علي
 سيد العرب وجزى من اخلف بعدي وعلي جزى البئر من اني قد
 كفر ولا يجوز ان يقول هذا مظاهر لجزى عنه بقوله وقد
 جري عنه ومن عن كلام فقال له ابو بكر وعمر جزى منك
 فقال انا جزى منك ومنها عبادت الله قبلها وعبدته بعد ما
 ومن قال نحن اهل البيت لانياس بنا احد وروى عن عائشة

في قصه الخوارج لما سألها مسروق فقال يا الله يا الله لا ينبغي
ما بينك وبين علي ان يتولي ما سمعت من رسول الله صلى
الله عليه واله فيه وفيهم فقالت سمعت رسول الله صلى الله
عليه واله يقول هم ستر الخلق والخليفة بينهم خير الخلق والخليفة
الي عن هذا من قوله عليه السلام فيه التي لو ذكرناها اجمع لاحتجا
الي مثل جميع كتابنا ان لم نرد على ذلك وكل هذه الاخبار
التي ذكرناها فهي مشهوره ومعروفة قد رواها الخاص والعام
بخلاف ما ادعاه عما ينفر به بعض الامه ويدفعه بايقانها
الحسن الذي رواه عن العباس رحمه الله من انه قال لا ير المومنين
عليه السلام لو سالت النبي عن القيام بالامر من بعد فقد تقدم في
كتابنا الكلام عليه وبيننا انه لو كان صحيحا لم يدل عليه إطلاق
النص فلا وجه لاعاد ما قلناه فيه وبعد فبما رآه هذا من الحسن
الناذين الذين رواه في اراء امير المومنين عليه السلام لم يوص
كاله يوص رسول الله صلى الله عليه واله الي الاخبار
التي روتها الشيعة من جهات عدة وطرق مختلفة لبعضهم بان
عليهم السلام وصي الي انه الحسن واسار اليه واستخلفه وارثه
الي طاعته من بعد وجهه اكثر من ان يعدها ويردها فبما
رواه ابو الجارود عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المومنين عليه
السلام لما حضر الموت قال لاني الحسن عليه السلام ادن مني حتى

اسر اليك ما اسر الي رسول الله صلى الله عليه واله وانك
علي ما ايتني عليه وروي جابر بن عيسى عن محمد بن شمر عن
خاله عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اوصي امير المومنين
عليه السلام الحسن واستد علي وصية الحسن ومحمد عليهم السلام
احسين وجمع ذلك وروى سائفة واهل بيته ثم دفع
اليه الكتب والسلاح في جز طويل يتضمن الامر بالوصية في
واحد بعد واحد الي ابي جعفر عليه السلام محمد بن علي
بن الحسن واخبار وصية امير المومنين الي انه الحسن واستخلا
ظاهر مشهور بين الشيعة واقل احوالها واحضض مراتبها
ان تعارض ما رواه وتخلص ما اسند للنسابة فاما ما حكاه
من تعارضه ياروي من الاخبار في الاستخلاف لاني
بكر وذكره من ذلك سببا بعد شي فقد تقدم من كلامنا
في ايراد النص على ان بكر واستخلاف الرسول صلى الله
عليه واله ما سيطر كل شي يدعي في هذا الباب على سبيل
الجملة والتفصيل لانا قد بينا انه لو كان هناك نص لوجب
ان يجمع به على الاضمار في الشيعة عن نزاعهم له في الامر ولا
يعدل عن الاحتجاج بذلك الي روايته ان الابه من قرين
وستر حنا ذلك واوصيائه وان لنا كل شبهة تعرض فيه وانه
لو كان ايضا مضمونا عليه لم يحجز ان يبر الي ابي عبيد وعمر

يوم السيفه ويقول بايعوا اي الرجلين ميتم ولا ان يستعمل
المسلمين الذين لم يبق امامته يعقدهم ولا من جهتهم ولا ان
نقول ووددت اني كنت سالت رسول الله صلى الله عليه واله
عن هذا الامر فممن هو فكنا لا نسا رعبه ولما جاز ان يقول
كانت اني بكر فله ولا ان يقول ان استخلف فقد من هو خير
مني يعني ابا بكر وان اترك فقد ترك من هو خير مني رسول
الله صلى الله عليه واله وسترنا هذه الوجوه اثم شرح وذكرنا
عزها وكل ذلك يبطل المعارضة بالنص على اني بكر وما
يفد كل خبر رواه مضمنا للاشارة الى اختلاف الرسول عليه
السلام لم يصنا فالي اختلاف اني بكر ان هناك الاختلاف
لو كان حقا كان ابو بكر به اعرف وله اذكر فقد يجب لما انكر
عليه طلحه بن عبيد الله بن عمار بن ابي بكر اليه بالامامة حتى قال له ما تقول
لربك اذا سبكت وقد ولت علينا قضا عطيما فقال اقول يا رب
ولت عليهم خير منك ان تقول ابدل من ذلك اقول من نص علي
الرسول او استخلفه واحسنه وقال فيه يتروى الحجة والاختلاف
وقال فيه كذا وكذا ما روي فادعي انه نص بالاختلاف واستاره
الى الامامة فلما لم يكن علمنا انه لا اصل لما يدعي في هذا الباب
على ان الخبر الذي نصه الثبوت بالحجة والاختلاف روي عن النبي صلى الله عليه واله
ومذهب النسخ في الاعراض عن امير المؤمنين عليه السلام والاخراف

بيعه

عن جبه معروف وهو الذي كتب فضيلته ورد في يوم الطابع
عن الجول على النبي صلى الله عليه واله في ذلك مشهور وروى
هذا يتم به روايتهم وسيط عدالة فاما الخبر الذي رواه عن
جرير بن عظيم مطعم في المراء التي اتقت رسول الله صلى الله عليه
واله فامرها ان ترجع اليه فقالت ارايت ان رجعت فلم احرك
اقوال لم يحسدني فاني ابا بكر فانه قد دس فيه من عند نفسه
سببا لم يرد ولم يكن في ظاهره دلالة لانه قد قولا فلم احرك
بان قال يعني الموت وهذا غير معلوم في الخبر ولا مستفاد من لفظ
وقد يجوز ان يكون عليه السلام امرها بانها متى لم يحذر في الوضع
الذي كان فيه ان بلغني ابا بكر ليصب منه حاجتها ولانه كان يقدم
اليه في معانها بما يحتاج اليه ويكون ذلك في حال الحيوة لاحال
الموت فمن اين تدعي الاختلاف بعد الوفاة والخبر الذي يله هذا
الخبر يجري خلوطا هره من الاختلاف او شبهه في عري الاو
لان قوله للذي كان يعطيه التمر كل سنة ان ابا بكر يعطيه لا يدل
على اختلافه وانما يدل على وقوع العطية كاحتراما ان
يكون العطية صدرت عن ولايه محقة او امامه مخصصة
عليها وليس يدل هذا الخبر على اكثر من الاحتمال وثبت لا بد
ان يقع وقد خبر النبي صلى الله عليه واله عن حوادث كثيرة مستقلة
وجردت لا يدل على ان الذي خبر عن وقوعه مما لفا على ان

يفعله او ان ما حيز عن كونه حيز خارج عن باب الفتح وهذا
مثل احبارة لعائشة بانها تقابل امير المؤمنين عليه السلام وعين
ذلك ما بطول ذكره والحيز الذي ذكره عقيب الحيز بن الذئب
تكلمنا عليها بحجري مجراها محري واحد في هذه القضية لانه ليس
في احبارة لهم بان فلانا يلى صدقا بعدهم ما يدل على استحقاق
هذه الولاية لانهم لما سلبوه من نبوي صدقا باننا بعدك او من
يستحق هذه الولاية وانما قالوا من يلى الصدقات فقال فلان
وقد بلى التي من يستحقه ومن لا يستحقه فلان لانه في الحيز فلما حدثت
الشيعة قال الذي سبطه وسبط الاخبار التي ذكرناها اننا وتكلمنا
عليها وكل حيز يدعي في النفس على ابي بكر وعمر على سبيل التفصيل
ما تقدم من كلامنا وادلتنا على فساد النفس عليها على سبيل التحليل
وسيط هذا الحيز زابدا على ذلك انا وجدنا سر الخلافه لولا الخلافه
الاربعة بن يد على ثلثين سنة فتبين لان النبي عليه السلام متصلا في
عزله خلف من ستره ربيع الاول سنة احدى عشر وقبض امير
المؤمنين عليه السلام لثلاثين سنة من شهر رمضان سنة اربعين فبينما
زباده على ثلث سنه مئة وخمسين ولا يجوز ان يدخل ذلك فيما حيزه
عليه السلام لان وجود الزيادة كوجود النقصان في اخراج
الحيز من ان يكون صدقا على ان يوزع النبي لم يند سفينة الي
الرسول صلى الله عليه واله وانما هو شي من حبه لم يند لم يلق

اليه ولا حجه فيه ويمكن على هذا ان كان الحيز صحيحا ان المراد
استمرار الخلافه بعدي لخليفه واحد يكون مد ثلثين سنة
وهكذا كان فان امير المؤمنين عليه السلام كان وحده الخليفه حد
وقدد للناس على ذلك من ابن لهم ان الخلافه في هذه المد
كانت للجماعة وليس لهم ان يتعلوا بما يوجد في الحيز من توزيع
السنين على الخلاف لان ذلك معلوم ان القينة لم تسمع وانه
من قبله فاما حيز الرقيق والرواية الكلام عليه كالكلام على
ساير ما تقدم من الاخبار وليس في احبارة انه يلى الخلافه
دلالة على الاستخلاف ولا على حسن الولاية على ما تقدم واما
الحيز الذي شخى انها سيدا كهول اهل الجنة من تامل اصل
هذا الحيز بعين انصاف علم انه موضوع في ايام بني امية معارضه
لما روى من قوله عليه السلام في الجنة وكفى عليها السلام انها
سيدا سباب اهل الجنة وابوها خير منها وهذا الحيز الذي ادعوه
برونه عن عبيد الله بن عمر وحال عبيد الله بن عمر عن الاعتراف
عن اهل البيت معروفه وهو ايضا كالجار الى نتم على انه لا يخ
من ان يزيد بقوله سيدا كهول اهل الجنة انها سيدا كهول في
الجنة او يزيد انها سيدا من يدخل الجنة من كهول الدنيا فان
كان الاول فكذلك باطل لان رسول الله صلى الله عليه واله قد
وقفنا واجتمعت الامه على ان اهل الجنة جرد مرد وان لا

بداخلها كهل وان كان الثاني فذلك رافع ومناقض للحديث
المجمع عليه من قوله عليه السلام في الحسن والحسين انهما سيدا سبائ
اهل الجنة وابوها خير منهما لان هذا الحسن يعني انهما سيدا من
يدخل الجنة او كان لا يدخلها الاستباب وابو بكر وعمر وكل
كهل في الدنيا داخلون في حمله من يكون فان عليها السلام سيد
والحز الذي روه يعني ان ابا بكر وعمر سيدا بها من حيث كانا
سيدا الكهول في الدنيا وما عليها السلام من حمله من كان كهلا في
الدنيا فان لم يرد بقوله سيدا سبائ اهل الجنة ما حطمت فانما
اراد انهما سيدا من يدخل الجنة من سبائ الدنيا كما قلنا في قوله
سيد الكهول اهل الجنة قلنا المناقضة بين الحزيرين بعد ثابته لانه
اذا اراد انهما سيدا كل سبائ في الدنيا من اهل الجنة فقد عم بذلك
جميع من كان في الدنيا من اهل الجنة من السبائ والكهول والشيخ
لان الكل كانوا سبائا بعد ثابته ولهم القول واذا قال في غيرهما
انهما سيدا الكهول فقد جعلهما بهذا القول سيدا من جعلهما
بالقول الاول سيدا لان ابا بكر وعمر اذا كانا سبائا فقد دخلا
فيهم بسودهما الحسن والحسين عليهما السلام اذا بلغا من التكميل فقد
دخلا فيهم بسودهما ابو بكر وعمر فالحسن الذي روه بالحزير الذي
رووه اذا كانت هذه صورة الحزير وجب العمل على الظاهر في
الرواية المنقولة عنه عليه السلام واطراح الاخر وذلك موجب لفضل

الحسن عليه السلام والحسين عليه السلام وانما عليها السلام على جميع الناس
فان قيل انما اراد بقوله سيدا كهول اهل الجنة من كان في الحال
دون ما ياتي في المستقبل فكانه ما سيدا كهول اهل الجنة في وقتها
ونما ثابته وكذلك القول في الحزير الاخر الذي رويوه فلا تعارض
بين الحزيرين على هذا قلنا لو كان الحزير معناه ما ذكرناه لم يكن فيه
كثير فضيلة ولا تسامح ان يدل على فضل الرجلين على سائر اصحاب
النبى صلى الله عليه واله وان تبدل به على فضلها على ابي الوهب
عليه السلام وعلى غيره من لم يكن كهلا في تكملها على انه اذا حمل الحزير
على هذا الضرب من التخصيص ساغ ايضا العزيم حمله على ما هو اخص
من ذلك وحمله متنا ولا للكهول في حال من الاحوال دون غيرها
وهذا يخرج من معنى الفضيلة على انهم قد روه عن النبي صلى الله
عليه واله ما يخالف فائدة هذا الحزير وينافضها لانهم روه عنه
صلوات الله عليه واله انه قال بنوا عبد المطلب ساء اهل الجنة
انا وعلي وجعفر بن ابي طالب وحمزة بن عبد المطلب والحسن والحسين
والهادي ولا يستند في ان هذا الحزير يعارض في القابض الحزير الذي
ذكره واذا كان العمل بالذي منفق عليه اولى وجب العمل بهذا
واطراح خبرهم وبعد فتر هذا الحزير ما يدل على فساد لان في
الحزير ان ابن المومن عليه السلام كان عند رسول الله صلى الله عليه
واله اذا قيل ابو بكر وعمر فقال يا علي هذان سيدا كهول اهل الجنة

من الاول والاخرين الا النبي والرسول لا يحرم ما يملك باعلى وما
راينا ان النبي صلى الله عليه واله امر بكتان فضل احد من الصحابة وقد
روي من فضائل هؤلاء القوم ما هو اعلى واظهر من فضل هذا الحزب
من عمران بامر عليه السلام احدكم انه بل امر بانعانه ونسره كروا
ان ابا بكر استاذن عليا رسول الله صلى الله عليه واله فقال انا ذل
وشرم بكنه فابال هذه الفضيلة من بين سائر الفضائل بكم ونطوي
عنه فاما ما روي عنه من قوله ادعوا الي اخي وصاحبي والذي يظلم
المطاهر من قول امير المؤمنين عليه السلام في مقام بعد احنا عبد الله
واخو رسوله لا نقولها بعددي الا كذاب مقتر وان احدا لم يقل له او
بكر ايضا اخو رسول الله صلى الله عليه واله ولان المعروف المشهور
مواخاة لاير المومنين عليه السلام تنبه ومواخاه اني بكر لعمر واما
روايتهم ائمة وبالذين من بعددي اي بكر وعمر فقد تقدم في كتابنا
هذا الكلام عليه متقصى عند اعراضنا عن هذا الحزب ما يستدل به من حين
الغدير علي النص واستقيا الكلام به فلا طائل في اعادته واما
الحزب الذي يرويه حفص بن محمد عن ابيه عليه السلام ان امير المؤمنين عليه
السلام قال ما حكماء من العجايب ان يروي مثل ذلك في مثل هذا
الطريق الذي ما عهد منه قط الا ما يصاد هذه الرواية وليس يجوز
يقول ذلك من كان يتعلم بظلم ظاهرا في مقام بعد اخر وتصريح بعد
تلويح ويقول فيما يرواه تعالى الرواه ولم يرد من خاص الطريق

دون عامها اللهم اني استغث بك على قريش فانهم ظلموني بالحجر والمدبر
ويقول لم ازل مظلوما منذ مقبض رسول الله صلى الله عليه واله
ويقول فيما رواه يزيد بن علي بن الحسين عليهم السلام قال علي عليه
السلام بايع الناس ابا بكر وانا اولي بهم متى يمضي هذا فكطفت عني
واستطرت اموري وازلت كل كي في الارض ثم ان ابا بكر هلك واستخلف
عمر وقد والله علم اني اولي الناس مني يمضي هذا فكطفت عني ونطرت
اموري ثم ان عمر هلك وجعلها شورى وجعلني فيها سادس سنة كسهم
احد وقال اقتلوا الاقل فكطفت عني واستطرت اموري والزقت
كل كي بالارض حتى ما مضت الا القتال والكفر بما اتزل الله وهذا
باب يعني فيه الاساءة فانا لو سئنا ان نذكر سينا ما روي في هذا الكتاب
عنه عليه السلام وعن حفص بن محمد وابيه عليهما السلام الذين استدلوا
البيها الحزب الذي رواه عنه وعن جماعة اهل البيت لاوردنا من ذلك
مالا يضبط الكثرة وكما لا نذكر الا ما يروونه الشاه المشهورون بجمع
هؤلاء القوم والاسطماع اليهم ولاخذ عنهم بخلاف الذي ادعاه
لانه متى قلش من اصله وتافله لم يوجد الا من فامبغضا عن مشهور
بالصحة من رواه عنه من اهل البيت ومزاراد استقصا النظر في
ذلك فعليه بالكتب المصنفات فيه فانا نحذفها ما بقي الغليل ويضع
ومن البدايع ان تقول في مثل ما روي من قوله عليه السلام علي ولي
كل مو من بعددي وانه سيد المرسلين وامام المتقين انه لا يورثه

بالسند و قد روي من طرق العامة وخاصة وورد من جهات
مختلفة ثم يورد في معارضة مثل هذه الاخبار فاما ما روي عنه عليه
السلام الا ان خبر هذه الامة بعد نبينا ابو بكر وعمر ولو سبب ان اسمي
للكت فعلت فقد تقدم الكلام عليه على سبيل الحكمة واقتضا ما ورد
عنه عليه السلام من قوله اذا اراد الله بالناس خيرا فليصبرهم على جزاءهم
بعد بينهم بما عهد هذا الجز وكما جري مجراه على ان هذا الخبر قد
روي على خلاف هذا الوجه وافردت له مقدمة استقطب منه لئتم
الاحتجاج به ونذكر ان معاذ بن ابراهيم الاطرش حدث عن جعفر
بن عبد الرحمن بن الجني وكان عما ينافي على علي عليه السلام
قالوا احبنا ابو حباب الكلابي وكان ايضا عما ينافي السعي عن وهب
بن ابي محينة وعمر بن سرجيل وسويد بن حكيم عتقه وعبد الرحمن
بن الهمداني وابي جعفر الاسدي كلهم يقولون سمعنا عليا عليه السلام
على المنبر يقول ما هذا الكتاب الذي يقولون الا ان خبر هذه الامة
بعد نبينا ابو بكر وعمر فاذا كانت هذه المقدمة قد رواها من روى الخبر
من ذكرناه مع اعترافه وعصيته فلا يلتفت الى قول من سقطوا والمقدمة
اذا ذكرت لم يكن في الخبر احتجاج لهم بل يكن فيه وبالا عليهم حيث
نقل الحكم الذي ظنوا اليه وقد قال قوم من اصحابنا لو كان
الخبر صحيحا لجاز ان يحل على انه عليه السلام اراد به دم الجاهل الى طاعة
بذلك ولا زاد على اعتقادها فكانه قال الا ان خبر هذه الامة بعد نبينا

بنينا على اعتقادها وعلى ما ذهبت اليه فلان وفلان ولهذا نظائر
في الكتاب والاستعمال قال الله تعالى وانظر الى الهك الذي ظلمت
عليه قايما ولم يكن اله في الحقيقة بل كان كذلك في اعتقاده وقال
الله تع ذق انك انت العزيز الكريم اي انت كذلك عند نفسك وبين
قومك تقول احذنا فلان فبني هذه الامة وزيد سائر هذا العصر
وهو لا يريد الا الله كذلك في اعتقاده اهل العصر دون ان يكون على
الحقيقة بهذا الصفة فان قيل هذا الذي ذكرناه وان جاز الظاهر
بخلافه والكلام على ظاهره الى ان يقوم دليل فلما لو كان الامر في
الظاهر على ما ادعيت لمحبة العدول عنه لادله القاهر الموجبه
لفضله عليه السلام على جميع الامة على انه قد روي ما يستضي العدول
بهذا القول عن ظاهره وانه خارج عن مخرج التبريض فروي عن
ابي محينة قال سمعت عليا عليه السلام يقول اذا حدثكم عن رسول
رسول الله صلى الله عليه واله فلان اجر من السماء فتخطني الطير احب
الي من ان اقول قال رسول الله صلى الله عليه واله ولم نقل واذا
حدثكم عن نفسي فاني محارب مكابدين الله فقي على لسان نبيكم ان
لحرب خذ عبيد الا ان خبر هذه الامة بعد نبينا ابو بكر وعمر ولو سبب
لسميت وهذا الكلام يدل على انه على سبيل التبريض وقد احتج
عليه السلام الى التبريض بحج من بعد ان يكون الادله المومنة
من اللبس واستبعاد الشبهة بالحج مقدمه ومعلوم ان جمهور اصحابنا

وكلام كانوا يعتمدون امامه من تقدم عليه وفهم من فضله على جميع
الامة وقد قيل ان معوية بن الزبير في الشام يحبرون عنه عليه
السلام بانه تبارك من عليه وانه سوك في دم عمر لسائر الناس
عنه ويصرف وجوه اصحابه عن نصرته فلا ينكر ان يكون قال ذلك
اطعا لهذه التاثير به ومراعاة بالقول ما تقدم مالا يخالف الحق
وقال ايضا بعض اصحابنا ما يدل على فساد هذا الخبر ما يتضح لفظه
من الخلل لان قوله الا ان حيز هذه الامة بعد بينها بعضي يقول النبي
صلى الله عليه واله في الكلام الاول وحت لفظ الامة لانه لو لم يدخل
لم يحسن استناده وحال قوله تحت لفظ الامة لان الامة مضافه اليه
فكيف يكون منها وهذا بعضي انه مراده منه ويدفع ايضا احتجاج من
احتج بهذا الخبر في التفضيل بان قالوا قد يكلم للمكلم بما يحوي هذا
الجزء وهو خارج عن جملة كلامه وعينه داخل فيه ما روي عن الرسول
صلى الله عليه واله من قوله لا ينبغي لاحد ان يقول اني خير من يونس
بن متى مع قوله انا سيد الاولين والاخرين ومع قوله انا سيد ولدان
واجماع الامة على انه افضل الانبياء عليهم السلام ولولا انه خارج
عن قوله لا ينبغي لاحد كان القول فاسدا وكذلك روي عنه عليه
السلام انه قال ابو سفيان بن ابي رباح حيز اهل بيته وقال ما اقلت العبد
ولا اظلت الحضرة علي ذي الهبة اصدق من ابي ذر وهو عليه السلام
خارج من ذلك وقد خلف الرجل الا يدخل دارة رجل من الناس

وهو خارج من عنقه واذا كان عليه السلام خارجا من الحيز من حيث
كان المخاطب به لم يدخل التفضيل عليه ومن طريق الامور ان
يستشهد القوم بهذا الخبر على التفضيل وهم يريدون ان ابا بكر قال
ولست بكم محيزكم مصرح باللفظ الخاص بانه ليس بالافضل
ثم يتناولون ذلك على انه خرج محيز الحاسع والتواضع والتواضع
قالوا استعملوا هذا اللفظ وهذا الصواب من التاويل وما يدعون
من قوله الا ان حيز هذه الامة والى الانصار منقود عند هروفا
ما رواه جعفر بن محمد بن علي من قول ابي المومنين عليه السلام لا ي
عند استخلاف ابي بكر وقد قال له البسط يدك ابا بكر فوالله
لا ملائنا على ابي فضيل حنيدا ورجالا ان هذا من ذواتك وما
زلت ينبغي للاسلام النوح في الجاهلية والاسلام هو خير مني صح
لم يكن فيه دلاله على اكثر من بهيمة ابي المومنين لا في سفيان
وقطعة على حيت ما ظنه وقلة دينه وبعد عن صحيح فيما ستر به
ولا حجة ولا دلاله على امامه ابي بكر ولا تفضيله لابي المومنين
لم يقل ان القوم والصريح باذنه والنس والمجارية عليه السلام اتفق
احال من خبط اصل الدين ولعله بان الخامسة والمغالبه فيه يوردان
الى فياد لا يتلوا فلا بد من مخالفتهم في هذا الباب لكل من سيجي
اذا كان متما منافقا عن نقي السريين فليس في هذه عليه السلام
من ان الراي كان عنده في خلافه وليس لاحد ان يقول

لو لا استحقاق متوفى الامير له لما جاز ان ينهى امير المؤمنين عليه
 السلام عن الاجلاب عليه والمحاربة له ولا ان يمنع من متابعتي
 سفيني له بالامامة لاننا قد بينا ان ذلك اجمع لا يدل على استحقاق
 الامر وان المصلحة اذا اقتضت الامساك وجب وان لم يكن هناك
 استحقاق من المتبلس بالامر وان هذا ان جعل دلاله في هذا
 الموضع لزم ان يكون الامساك عن الظلم والمعتدين على اموال المؤمنين
 من نبي امية وعزهم دلاله على استحقاقهم لما كان في ابدانهم ونحن
 نعلم ان نحن عليه السلام لو اسار عليه مير بعد صلح معاوية بخاربه
 ونحارجه لعصاه وخالفه بل قد عصى جماعة اساروا عليه بخلاف
 ما رواه من الامساك والتسليم ومن لهم ان الدين والراي يقتضيان
 ما فعله فاما رواه من نفي امير المؤمنين عليه السلام ان يلقى بصيغة عمر
 فهذا لا يتوله من فضله الرسول صلى الله عليه واله على الخلق
 بالاقوال والافعال المجمع عليها الظاهر في الرواية وقد تقدم
 طرف منها ولا يصدر عن عمر انه كان يصح بتفصيل نفسه على جميع
 الامه ولا يتقدم ان يصح بذلك ايضا وقد تقدم الكلام على نظائر
 هذا الخبر على ان قوله وددت ان التى الله يصحبه هذا السخي او ما
 على الارض احد احب الي ان التى الله يصحبه من هذا السخي لا يجوز
 ان يكون محولا على ظاهره لان الصيغة انما اشار بها الى صيغة الاعمال
 واعمال يزيد لا يحوز ان يكون بعينها لعمري متى ذلك لا يصح على امير

الوزير

لا امير المؤمنين عليه السلام فلا بد ان يقال انه اذا صح انه اراد بمثل
 صحيفته ومنظر اعماله واذا جاز ان يصير واسيا ليس في صريح
 اللفظ جاز مخصوصهم ان يصير واخلافه ويجعلوا بدلا من اصنام
 المتل الخلف واذا تكافأت الدعاء لم يكن في ظاهرها اجز
 حجه لهم على ان في مقدمي اصحابنا من قال انما نقي بصحيفته
 لخاصه بها وحياله بما تضمنته وقال ايضا في ذلك وجما عن هذا
 مروفا وكل ذلك ينفط بقلوبهم بالخبر فاما ما رواه عن النبي صلى الله
 عليه واله من قوله لو كنت محدا خيلا فقد تقدم الكلام عليه
 فيما مضى من الكتاب فلا وجه لاعادته وقد تقدم ايضا في هذا
 الفصل الكلام على ان جميع ما رواه من الاخبار لا يعارض في الشق
 والصحاحبارنا وان الاخبار با في باب الحج المزية الطاهرة والرجاء
 النوي فاما قوله عزائي على وعلى ان هذه الاخبار لا تسقى الضمير بل
 هي محتملة لان قوله عليه السلام امام المؤمنين اودته في القوى ولو
 اراد به الامامة لم يكن بان يكون اماما للمؤمنين باولي من ان يكون اماما
 للمنافقين فتاويل باطل لان حمل ذلك على انه امام في سبي دون
 سبي خصيص ومذهبه الاخذ بالقوم الا ان يقوم دليل على انا
 قد بينا ما مضى ان يعني الامامة وحقيقة هذه اللفظ والصيغة تضح
 الا قد بينا ان كان اماما من حيث قال وفعل فاذا ثبت انه امام لبعض
 الامه في بعض الامور ولا بد من ان يكون مستديرا به في ذلك الامر

ن

على الوجه الذي ذكرناه وذلك بتبضع عصمة واذا ثبت عصمة و
امامة لان كل من استب له عليه العصمة وقطع بها او حب له الامامة
بعد الرسول صلى الله عليه واله بلا فضل فاما تخصيص المنفرد بالنبط
دون الفاسق فلا يمنع وان كان اماما لكل كما قال تعالى الم ذك
للكلمات لا ريب فيه هدى للمنفرد وان كان هدي لكل فان حمل
ذلك على ان المنفرد انما استغوا به ديانته ولم ينفع بها الفاسقون
جاز هذا القول وكان لنا ان نقول مثل ذلك في قوله امام
المنفرد فلا وجه بذكره في اختصاص لفظ الامام مع عموم معناها الا
وهو قائم في الخبر فاما دعا الصالحين بان يجعلهم للمنفرد اماما فقد حو
ان يحمل على انهم دعوا بان يكونوا ائمة يستدي بهم الامم اجمع
الذي بيناه بهذا غير متنع ولو صرنا الى ما يريد من انهم دعوا بحمل
ذلك لكانا انما صرنا اليه لانه وان كان حقيقه الامامة سقما قد ساء
من معنى الامد المحض وليس العدول عن بعض الظواهر لدلالة
سبب العدول عن كل الظاهر في دلاله فاما قوله يجب ان
يكون اماما في الوقت فقد تقدم الكلام على هذا المعنى في جملة كلامنا
في خبر العدير واستقيا الكلام فيه فاما قوله وسيد المسلمين فان
معنى اليباد يرجع الى معنى الامامة والرياسة وكذلك قوله وقابذ الغر
المحلي لان القابذ للقوم هو الرئيس الطاع فيهم لا سيما ان كان ذلك
عقب قوله امام المنفرد ولا يثبت في ان معنى هذه الالفاظ متعارف

ويفهم منها ما ذكرناه فاما قوله عليه السلام انه ولي كل مؤمن من
بعدي فقد بينا عند الكلام في قوله تعالى انا وليكم الله ورسوله
والكلام في امضاء هذه اللفظ لمعنى الامامة واستحقاقه واستقيا
فقط ادعاه انها لا تنبى الامامة فاما قوله عليه السلام انه مني وانا
منه فاما يدل على الاختصاص والتفصيل والقرب على ما ذكره
ولا يدل عليه بل يثبت على الامامة لكن يدل عليها من الوجه الذي ذكرناه
وبينا انه كل قول او فعل ينفي التفصيل به يدل عليه بغير من
الرب قد تقدم فلم ينسب فيما او ردها شبهه في جميع الفضل الذي
حكياه عنه والمنه لله تع قال صاحب الكتاب دليل لهم
احضروا بما نقلوا بما روي عنه عليه السلام من قوله اني تارك فيكم
ما ان يمكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي اهل بيته ولن
تفترقا حتى ترادوا على الحوض وان ذلك يدل على ان الامامة فيهم
وكذلك العصمة ورجا فاقوا ذلك بما روي عنه عليه السلام ان مثل
اهل بيته فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق
وان ذلك يدل على عصمتهم ووجوب طاعتهم وحظر العدول عنهم
قالوا وذلك ينفي النص على اير المؤمنين عليه السلام ثم قالوا وهذا انما
يدل على ان الاجماع العزلة لا يكون الاحتمال لا لا يحملوا من ان يرد
عليه السلام حملهم او كل واحد منهم وقد علمنا انه لا يجوز ان يرد عليه
السلام بذلك لاجلهم ولا يجوز ان يرد كل واحد منهم لان الكلام يتبضع

لجميع ولان الخلاف قد يتبع بينهم على ما علمناه من حالهم ولا يجوز
 ان يكون قول واحد منهم حقا لان الحق لا يكون في الشيء ومنه
 وقد ثبت اختلافهم فيما هذا حاله ولا يجوز ان يقال انهم مع الجماعة
 لا ينافون الكتاب وذلك سبب المراد به ان ما اجتمعوا عليه يكون
 حقا حتى يصح قوله ان تغتر قاضي بردا على الخوض وذلك يمنع
 قوله من ان المراد بغير الامامة لان الامامة لا تقع في جميعهم وانما
 يختص بها الواحد منهم وقد بينا ان المصود بغير ما يرجع الي
 جميعهم وسر ما قلناه ان احدهم خالفنا في هذا الباب لا يتولى
 كل واحد من العزاة به هذه الصفة فلا بد ان يتركوا الظاهر الي
 امر اخر يعلم به ان المراد بعض من بعض وذلك الامر لا يكون الا
 بنفهم وليس لهم ان يقولوا اذا دل على نبوت العصمة فمهم ولم يصح
 الا في امير المؤمنين عليه السلام ثم في واحد واحد من الاعية يجب ان يكون
 هو المراد وذلك ان نقابل ان يقول ان المراد عصمتهم فيما انتقلوا
 عليه ويكون ذلك الحق بالظاهر وبعد فالواجب حمل الكلام على ما
 يصح ان يوافق العترة فيه الكتاب وقد علمنا ان كتاب الله تعالى دلالة
 على الامور يجب ان يحمل عليه السلم في المعتز على ما استقصى كونه
 دلالة وذلك لا يصح الا بان يقال ان اجماعها حق ودليل
 فاما طريقه الامامية فتنايه لهذا الفصل والمقصد وقد
 وقد قال سحنيا ابو علي ان ذلك ان دل على الامامة

قوله

فقوله عليه السلام امتدوا بالذي من بعدي الي بكر وعمر
 يدل على ذلك وقوله ان الحق ينطق على لسان عمر
 وقوله يدل على انه الامام وقوله اصحابي كالخوم باهم
 امتد بهم اهدى بهم كمثل نباله اما قوله عليه السلام اني
 تارك فيكم ما ان عنكم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي
 اهل بيتي وانما لن يفتروا حتى يراد على الخوض فانه دال
 على ان اجماع اهل البيت محمدي على ما اقررن به ودال ايضا
 بعد نبوت هذه الرتبة على امامة امير المؤمنين عليه السلام
 بعد النبي صلى الله عليه واله بغير فصل وعلى غير ذلك مما
 اجمع اهل البيت عليه ويمكن ايضا ان جعل محمدا ودليلا على
 انه لا بد في كل عصر حمله اهل البيت من محمدا معصوم مأمون
 يقطع على صحه قوله وقوله عليه السلام ان مثل اهل بيتي فيكم
 مثل سنيه نوح نوحى بحرى بحرى البحر الاول في البيت على اهل
 البيت والارصاد اليهم وان كان البحر الاول اعم فايد وافي
 دلالة ونحن بيننا بحجة التي ذكرناها فان قيل دلوا على
 صحه البحر قبل ان يتكلموا في معناه قلنا الدلالة على صحته تلقى
 الامامة بالقبول وان احدا منهم مع اختلافهم فينا وبه لم
 يخالف في صحته وهذا يدل على ان الحق قامت به في اصله وان
 السك مرتفع فيه ومن شأن علماء الامامة اذا ورد عليهم خبر

متكوك في صحته ان يقدموا الكلام في اصله وان لم يجد
 ثابت لم يسرعوا في تاويله واذا رايها جميعهم عدل عن هذه
 الطريقة في هذا الخبر وحمله كل منهم على ما يوافق طريقتهم وتبين
 دل ذلك على صحة ما ذكرناه فان قيل فالمراد بالعترة فان
 الحكم متعلق بهذا الاسم الذي لا بد من بيان معناه قلنا
 عترة الرجل في اللغة هم نسبه كولد وولد ولد وفي اهل
 اللغة من وسع ذلك فقال ان عترة الرجل هم ادنى قومه
 اليه في النسب فعلى القول الاول يتناول ظاهر الخبر وحقيقته
 الحسن والحسين عليهما السلام واولادهما وعلى القول الثاني
 يتناول من ذكرناه ومن جرى مجراهم في الاختصاص بالقراب
 من النسب على ان الرسول صلى الله عليه واله قد قيد
 القول بما ازال به السببه ووضح القول بقوله عترة في اهل
 بيتي فوجه الحكم الى من اسحق هذين الاسمين ونحن نعلم
 ان من يوصف من عترة الرجل بانه من اهل بيته هو من
 قد منا ذكره من اولاده واولاد اولاد ومن جرى مجراهم
 في النسب القريب على ان الرسول صلى الله عليه واله قد بين
 من يتناول الوصف بانه من اهل البيت فظاهر الخبر بانه
 عليه السلام جمع امير المؤمنين عليه السلام وفاطمة والحسين عليهما
 السلام في بيته وجللهم بكيايه ثم قال اللهم هولاي اهل بيتي

فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فنزلت الآية
 فقالت ام سلمة لرسول الله است من اهل بيتك فقال
 صلى الله عليه واله لا ولكنك على خير فخص هذا الاسم بولاء
 دون غيره ثم تعين ان يكون الحكم متوجها اليهم والى من
 لحق لهم بالدليل وقد اجمع كل ائمة فيهم هذا الحكم اعني
 وجوب التشك والافتلاء على ان اولادهم في ذلك
 تحرون مجراهم فقد ثبت بوجه الحكم الى الجميع فان قيل
 على بعض ما اوردوه من وجوب ان يكون امير المؤمنين عليه
 السلام ليس من العترة ان كانت العترة مقصوده على الاولاد
 واولادهم قلنا من ذهب الى ذلك من الشيعة يقولون
 ان امير المؤمنين عليه السلام وان لم يتناول هذا الاسم على
 الحقيقة كالاتنا وله اسم الولد فهو عليه السلام ابو العترة
 وسببها وخبر منها والحكم في السحق بالاسم ثابت له بدليل
 غير يتناول الاسم المذكور في الخبر فان قيل فاقولون في
 قول ابي بكر تحضره الجماعة الامة نحن عترة رسول الله صلى
 الله عليه واله التي اتفقنا عنه وهو ينبغي خلاف ما ذهبتم اليه قلنا لا
 لخبر ساذ مزود وطعن فيه اكثر الامة على خير مجمع عليه
 مسلمه ذواته لا وجه له على ان قول ابي بكر هذا الوه
 كان صحيحا لم يكن من حمله على الجور والتوسع بل لان قوله

اني بكر الى رسول الله صلى الله عليه واله في السب لا يقتضي
ان يطلق عليه لفظ عترة علي سبيل الحقيقة لان بني نعيم بن
مرو وان كانت الي بني هاشم اقرب ممن بعد عنهم باب
او بابوين فكذلك ممن بعد منهم باب او بابوين او اكثر
من ذلك هو اقرب الي بني هاشم ممن بعد اكثر من هذا
البعد وفي هذا ما يقتضي ان يكون من بني كل عترة واحد
بل يقتضي ان يكون جميع ولد معد بن عدنان عترة لان
لان بعضهم اقرب الي بعض من العيين وعلى هذا البدرج
حتى يجعل جميع بني آدم عترة واحد فضع ما ذكرناه ان خبر اذا
صح كان مجازا ويكون وجه ذلك ما اراده ابو بكر من الافتخار
بالغزاة من سب الرسول صلى الله عليه واله فاطلق هذه
اللفظة توسعا وقد يقول احدنا ان ليس ثابت له على الحقيقة
انك ابني وولدي اذا اراد الاحتصاص والشفقة وكذلك قد
تقول لمن لم تلك انت اي وعلى هذا يجب ان يحمل قول ابي
بكر وان كانت الحقيقة بمعنى خلافه علم ان ابا بكر لو صح
من عترة الرسول صلى الله عليه واله على سبيل الحقيقة لكان
خارجا عن حكم قوله اني خلف فيكم لان الرسول عليه السلام يتردد
بصفة معلومة انها لم تكن في ابي بكر وهي قوله اهل بيته ولاستبه
في انه لم يكن من اهل البيت الذين ذكرنا ان الابه نزلت فيهم

الحقيقة

واختصهم ولا يمن يطلق عليه في العرف انه من اهل بيت
الرسول صلى الله عليه واله لان من اجمع مع عترة بعد عشر
آباء او نحوهم لا يقال انه من اهل بيته فاذا جئت هذه الجملة
التي ذكرناها وجب ان اجماع العترة محتمل لان لو لم يكن سببه
الصفة لم يجب ارتفاع الضلال عن المتمسك بالعترة على كل وجه
واذا كان صلى الله عليه واله قد بين ان المتمسك بالعترة لا يصل
بني ما ذكرناه فان قيل ما الكرم ان يكون عليه السلام تقي الضلالة
عن تمسك بالكتاب والعترة معا فمن اين ان المتمسك بالعترة
وحدها يبعد الصفة فلنا لولا ان المراد بالكلام ان المتمسك
لكل واحد من الكتاب والعترة لا يصل لكان لا فائدة في اضافته
ذكر العترة الي الكتاب لان الكتاب اذا كان محتملا لا معنى لاضافة
مالبس محتمل اليه والمؤول في الجمع ان المتمسك بها محتمل لان هذا
حقيقة الغيب على ان اضافته العترة اذا لم يكن مؤلفهم محتمل
والقطع على انهم لا يفترون حتى يردوا اليه وهذا امالا
اشكال في سقوطه اذا صح ان اجماع اهل البيت محتمل وطعننا
على صحة كلامنا انفقوا عليه ومما انفقوا عليه القول بامانة امير
المؤمنين عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه واله بلا فصل
اختلافهم في حصول ذلك بنص جلي او حفي او بما يحتمل التأويل
وبما لا يحتمله فان قيل كيف تدعون الاجماع من اهل البيت عليهم

السلم ما ذكرتم وقد رأينا كثير منهم يذهب الى مذهب المعتزلة
 في الامامة قلنا اما نحن فمنا رأينا احدا من اهل البيت يذهب
 الى خلاف ما ذكرناه وكل من سمعنا عنه وما مضى بخلاف ما
 حكينا فليس اولى اذا صح ذلك عنه من تعرض بنبوة علي
 الاجماع لسند وذهو اكثر من يدعي عليه القول الواحد والآخر
 وليس بمثل هذا اعراض على الاجماع ثم انك لا تجد احدا
 ممن يدعي عليه هذا من جملة علماء اهل البيت ولا من ذوي
 الفضل منهم ومتى فتت عن امر وحدته معقوصا بذلك لا لثبات
 مرتبته على بعض اعراض الدنيا ومتى طرفنا الاعراض بالشدة
 والاحاد على الجماعات ادى ذلك الى بطلان استغراق الاجماع
 في شيء من الاسبان لاننا نعلم ان في الغلاة والاسماعية من مخالفي
 السرايع واعداد الصلاة وعزها ومنهم من يذهب الى انه كان
 بعد الرسول صلى الله عليه واله عدد اسيا وان الرسالة ما انحلت
 به ومع ذلك فلا معنى هذا من ان يدعي الاجماع على انقطاع النبوة
 وتقرر اصول السرايع ولا يعبد بخلاف من ذكرناه ومعلوم ضرورة
 انهم اصناف اصناف من ينظر من اهل البيت خلاف المذهب الذي
 ذكرناه في الامامة على ان قد ساء هذا وناظرنا بعض من يعبد في
 جملة الفقهاء واهل الميمنة على ان الله تع بعثوا عن اليهود والنصارى
 وان لم يؤمنوا ولا يعاقبهم وعلى غير ذلك مما لا شك في ان الاجماع

حجة فيه على اننا لو جعلنا القول بذلك معقوصا على ادلتنا
 وعلى اجماع اهل البيت وجعلنا يقول من يحكي ذلك عنه
 لم يندح فاذا ذكرناه لان من المعلوم ان ازمه كثير لا يعرف
 منها قول قابل بهذا المذهب من اهل البيت كزماننا هذا
 وعينه وانما نشاهد في وقتنا قابلا بالمذهب الذي افندناه
 ولا خبرنا عن هذه حاله فيه والمعتبر في الاجماع كل عصر فقيب ما
 اردناه فاما ما يمكن ان يستدل لهذا الخبر عليه السلم من نبوت
 حجة مامون في جملة اهل البيت في كل عصر فهو لنا نعلم ان الرسول
 عليه السلام اما خاطبا بهذا القول على جهة اراحه العدة لنا
 والاحتجاج في الذين علينا والارستاد الى ما يكون فيه تحاشا
 من السكوك والريب والذي يوضح ذلك ان في رواية زيد
 بن ثابت لهذا الخبر وهما الخلفيتان من بعدي وان اراد
 المرجع اليها بعدي فيما كان يرجع الى فيه في حياته ولا يخلو
 من ان يريد ان اجماعهم حجة فقط دون ان يدل القول
 على ان فيه في كل حال من يرجع الى قوله وينقطع على عصمة او
 او يريد ما ذكرناه فلواراد الاول لم يكن مكمل للحجة ولا مرجحا
 لعلتنا ولا يتخلفنا من يقوم مقامه فينا لان العزة او لا تدخول
 ان تجمع على القول الواحد ومحيوان لا تجمع بل يختلف فيما هو
 الحجة من اجماعها ليس بواحد ثم ما اجمعت عليه حجة من الفجر

من التريعه فكيف جمع علينا في التريعه لمن لا يصيب عند حاجتنا
 الا القليل من الكثر وهذا يدل على ان لا بد في كل عصر من مح
 في جملة اهل البيت ما مون منطوع على قوله وهذا دليل على
 وجود الحق على سبيل الجمله وبالأدلة الخالصه الحاصله بعلم من
 الذي هو محقه منهم على سبيل التفضيل على ان صاحب الكتاب
 قد حكم بمثل هذه القضية في قوله ان الواجب حمل الكلام على
 ما يصح ان يوافق فيه العترة للكتاب وان الكتاب اذا كان دلاله
 على الامور ووجب في العترة مثل ذلك وهذا صحيح لجمع بينهما
 في اللفظ والارتداد الى التمسك بها لينفع الامان من الضلال
 والحكم بانها لا ينفي فان الى التمام واذا ووجب في الكتاب
 ان يكون دليلا ووجه وحب مثل ذلك في قولهم اعني العترة
 واذا كانت دلالة الكتاب مستمرة غير منقطعه وموجوده في
 كل حال وممكنه اصابتها في كل زمان وحب مثل ذلك في قول
 العترة المعروفة بها والحكم لم يمتثل حكمها وهذا لا يتم الا بان
 يكون بينها في كل حال من قوله مح لا ان اجامعها على الامور
 ليس بواجب على ما يندنا والرجوع اليها مع الاختلاف وقد
 المعصوم لا يصح فلا بد مما ذكرناه فاما الاخبار النكته التي
 اوردها على سبيل المعارضة للجزء الذي تعلقتا به فاول ما فيها
 انها لا تجري مجرى خبرنا في القوة والصحة لان خبرنا ما نقله المتكلمون

وسلمه المتنازعون وتلقته الامه بالقبول وانما وقع
 اختلافا في ما قبله والاخبار التي عارض بها لا تجري هذا
 المجري لانها ما تنقد الخالف بنقله وليس فيها الا ما اذا
 كتبت عن اصله ونسبت عن سنده ظهر لك الخراف من سنده
 وعصبته من مدعيه وقد بينا فيما تقدم سقوط المعارضه
 بما جرى هذا المجري من الاخبار فاما ما رواه من قوله ه
 اتدوا بالذين من بعدي فقد تقدم الكلام عليه عند
 معارضته بهذا الخبر استدل لنا لخر العذير واستقصينا
 هناك فلما معنى لاعادته فاما ما رواه من قوله ان الحق ليظهر
 على لسان عمر فهو مقتضى ان كان صحيحا عصمه عمر والقطع
 على ان افعاله كلها محه وليس هذا مذهب احد في عمر لانه
 لا خلاف في انه ليس بمعصوم وان خلافة تابع وكيف يكون
 الحق باطنا على لسان عمر ثم يرجع في الاحكام من قول الى قول
 ويشهد على نفسه بالخطاء ويخالف في التي ثم يعود الى قول
 من حاله فيؤاخذ به عليه ويقول لولا على لهلك عمر ولولا ما
 لهلك عمر وكيف لم يخرج بهذا الخبر اذ هو نفسه في بعض المقامات
 التي احتاج الى الاحتجاج فيها ولم يقل ابو بكر لطلحه لما قال له
 ما تقول لربك اذا اوليت علينا فظا غليظا اقول له وليس من
 شهد الرسول صلى الله عليه واله بان الحق ينطق على لسانه

وليس لاحد ان يدعي في الامتناع من الاحتجاج بذلك سببا
ما نفعنا كما ندعيه في ترك ائمة المؤمنين عليه السلام الاحتجاج بالنص
لان قد بينا فيما تقدم ان تركه عليه السلام ذلك سببا ظاهرا وهي
نامر النعم عليه وابتناس ائمة بهم وان الخوف واليقية واحبان
من سلطان ولا يقية على غير وائي بكر من احد لان السلطان
بينما ولهما واليقية منهما لا عليها على ان هذا الخبر لو كان صحيحا
في سنده ومعناه لوجب على من ادعاه ان يوجب الامانة ان
يبيح كيفية احتجاجه لذلك ولا ينصر على الدعوى المحضة وعلى
ان يقول اذا جاز ان يدعي في كذا وكذا انه يوجب الامانة
جاز في هذا الخبر لانا لما ادعينا في الاخبار التي ذكرناها ذلك لم
ننصر على محض الدعوى بل بينا كيفية دلالة ما نقلناه به على
الامانة وقد كان يجب عليه اذا عارضنا باخباره ان يفعل مثل
ذلك فاما ما نقلناه من الرواية عنه عليه السلام بانه قال اصحابي
كالخوم باهم امتد بهم اهديتهم في الكلام في انه عارض من لقوله اني
مختلف فيكم الثقلين وغيره من اخبارنا جاز على ما بيناه اننا اذا
تجاوزنا عن ذلك كان لنا ان نقول لو كان هذا الخبر صحيحا لكان
موجباً للعصمة كل واحد من الصحابة ليصح وبحسب الامر بالامتداد
بكل واحد منهم وليس هذا قولاً لاحد من الامة فيهم وكيف يكونون
معصومين ويجب الامتداد بكل واحد منهم ومنهم من ظهر فسقه وعنا

وحز وجه على الجماعه وخلافه للرسول عليه السلام ومن حمله الصحابة
معه وعمر وابن العاص واصحابها ومذهب صاحب الكتا
 واصحابه فيهم معروف وفي جملتهم طلحة والزبير ومن نازل
ايم المؤمنين عليه السلام في يوم الجمل ولا شبهة في فسقهم وان
ادعى مدعون ان النعم تابوا بعد ذلك ومن جملتهم من قعد
بيعه ايم المؤمنين عليه السلام ولم يدخل مع جماعه المسلمين في الرضا
بامانته ومن جملتهم من حض عثمان ومنعه الما وسقده عليه
بالردة ثم سفك دمه فكيف يجوز مع كل ذلك ان يامر الرسول
صلى الله عليه واله بالامتداد بكل واحد من الصحابة ولا بد من
حمل هذا الخبر اذ اصح على الخصوص ولا بد من بين عين به وتناوله
من ان يكون معصوما لا يجوز لخطا عليه في اقواله وافعاله
وبحسب نقول بذلك ونوجه هذا الخبر لوضع الي ايم المؤمنين
والحسن والحسين عليهما السلام لان هؤلاء من ثبتت عصمتهم وعلقت
طهارتهم على ان هذا الخبر معارض بما هو اظهر منه وابين روايه
مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه واله من قوله انكم محضون
الي يوم القيامة خفاه عراه وانه سيجاب رجال من امتي فينوحند
بهم دار الشمال فاقول يا رب اصحابي فيقال انك لا تدري
ما احد ثوابك انهم لم يزلوا من تدفن على اعقابهم منذ
فارقمهم وما روي من قوله عليه السلام ان من اصحابي لمن لا يرا

بعد ان ينفارقني وقوله ايها الناس لعنا انا على نحو من اذ منكم
زيرا فيفرق بكم الطرق فاناد بكم الالهوا الى الطريق فينادي
منادي من قبل ربي اللهم بد لو بعدك فاقول الاسعفا سفا
وما روي من قوله عليه السلام ما بال اقوام يقولون ان رحيم
رسول الله صلى الله عليه واله لا ينقطع يوم القيامة بلى والله
ان رحيم لوصوله في الدنيا والاخرة والى ايها الناس قد علم
على نحو من فاذ اجيتم قال الرجل منكم برسول الله انا فلان
بن فلان فقال الاخر انا فلان بن فلان فاقول اما السب
فقد عرفته ولكنكم اخذتم بعدي وارتدتم التفتري وتو
لاصحابه لسبع سنين من كان قبلكم سيرا بغير و ذرا عابذاع
حتى لو دخل احدكم في محراب لدخلتموه فقالوا برسول الله
اليهود والنصارى فقال من لدا وقال في محراب الوداع لاصحابه
الا ان دعاكم واتواكم واعراضكم عليكم حرام كحرمة نساءكم هذا
في شئكم هذا وبلدكم هذا الا يبلغ السهرا ومنكم الا لا عرفتمكم
ترقدون بعدي كفارا تضرب بعضكم رقاب بعض الا اني
قد سهرت وغبتم فكيف يصح ما ذكره من الامر بالامتناع مع ما
ذكرناه بن تناوله اسم الصحابة على ان هذا الخبر لو سلم من كل
ما ذكرناه لم يقبض الامامة على ما ادعاه صاحب الكتاب لانه
لم يبين في لفظ النبي الذي يتبدي بهم فيه ولا انه ما يقبض الاما

دون غيرها فهو كالحمل الذي لا يمكن ان يتعلق بظاهره وكل
هذا واضح قال صاحب الكتاب دليل لهم اخر ثم قال
وربما تعلقوا بقوله تع انما يريد الله ليجعل عنكم الرحمن
اهل البيت ويظهركم نظيرا وان ذلك يدل على عصمتهم وبعد
من الضلال والخطا فاذا صح ذلك فيجب ان يكون الامام فيهم
دون غيرهم من رسله العصمة ثم قال وهذا انما تقدم
لانه انما يدل على انه تعالى يريد ان يظهرهم ويذهب عنهم
الرحم ولا يدل على ان ما ارادة ثابت فيهم فكيف يستدل بالظا
على ما ادعوه فقد صح ان الله تعالى يريد نظير كل المومنين
وان الله الرحمن عنهم لان مني لم نقل بذلك ادي الى انه تعالى
يريد خلافة النظار للمومنين وبعد فليس يخلو من ان يريد
بذلك المرح والسعيط او يريد به الافعال التي يصير بها ظاهرا
فان اريد الاول فكل المومنين فيه شريع سواء وان اريد الله
فكل المكلفين يتقنون فيه واكثر ما تدل الآية عليه ان الاهل
البيت مزية في باب اللطاف وما يجري مجراها فلذلك حضم
بهذا الذكر ولا مدخل للامامة فيه ولو دل على الامامة لم
يدل على واحد دون اخر بعينه ولا حجة في القبح الى دلاله
ستداه ولكانت كافيته بنفسه عن هذه المجردة ولان الكلام يتضمن
حال لاهل البيت ولا يدل على ان غيرهم في ذلك بخلافهم

وكذلك القول فيما تقدم لانه اذا قال في عثرته ان من نكح لها
لم يضل وانما لا تفارق الكتاب فانما يدل ذلك على اتيان
هذا الحكم لها ولا يدل على نفيه عن غيرها فقد يجوز
في غيرها ان يكون محتملا ولو نكح به هاديا يقال له من
الاية تدل على عصمة اهل البيت المحضين بها عليهم السلام وعلي
ان اقول اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه وسلم
ولكن ولحقين عليهما السلام بغير من البيت فاما وجه
دلائلها على العصمة فهو ان قوله تع انما يريد الله ليجعل
عنكم الرخص لا يخلوا ان يكون معناه الارادة المحضة التحكم
بتبعها الفعل واذهاب الرخص او يكون اراد ذلك وفعله
فان كان الاول فهو باطل من وجوه لان لفظ الاية يقتضي
اختصاص اهل البيت بما ليس لعنهم الا ترى انه قال انما
يريد الله وهذه اللفظة تقتضي ما ذكرناه من الخصيص الا بيري
ان القابل اذا قال انما العالم فلان وانما الجواد حاتم وانما
لك عندي درهم وكلامه يبين الخصيص الذي ذكرناه والارادة
للطهار من الذنوب من غير ان يتبعها فعل لا يخصيص لاهل
البيت بها بل الله يريد من كل مكلف ذلك وايضا فان الاية
تقتضي مدح من ثابته الاية واستغنى عنه بدلالة ان
التي صلى الله عليه واله لما حبل عليها وفاطمة والحسن والحسين

عليهم السلام بالكسوة قال اللهم هؤلاء اهل بي فاذهب عنهم
الرخص وطهرهم تطهرا فزلت ملاية وكان ذلك في بيتهم
سليم فقالت له عليه السلام الست من اهل بيتك فقال لها انك
على خير مصوره الحال وسيت نزول الاية بسبب ان المدح
والترتيب والمدح ولا ستر في الارادة المحضة التي نعم
سائر المكلفين من الكفار وعنه فان قيل على هذا الوجه
وكذلك لا مدح فيها تذكرونه لانكم لا بد ان تقولوا انه اذهب
عنهم الرخص وطهرهم بان لطف لهم بما اختاروا عنده الاتساع
من التباح وهذا واجب عندنا وعندكم ولو علم من غيرهم
من الكفار مثل ما علم منهم لمفعول مثل ذلك بهم فاي وجه للمدح
قلنا الامر على ما ذكرناه من اللفظ ووجوبه وانه لو علمه
في غيرهم لمفعول كما فعله بهم غير ان وجه المدح مع ذلك ظاهر
لان من اختار الاتساع من التباح وعلمنا انه لا يتقارق شيئا
من الذنوب فان كان ذلك عز الطاف فعلمنا الله تعالى به لا
بد ان يكون مدح وحامس فامعظا وليس كذلك واريده
منه ان يفعل الواجب ويتنعم من التبع ولم يعلم من جهة ما يوافي
هذه الارادة فقال الفرق بين الامر بين وامضا ان النبي عليه
السلام لم يسئل علي ما ورد به الرواية ان يريد ان يذهب
عنهم الرخص وانما سأل ان يذهب عنهم الرخص وان يطهرهم

تطهر اقولت الآية مطابقة لدعوه متضمنة لاحياءه فيجب
ان يكون المعنى منها ما ذكرناه واذا ثبت استقضا الآية
لعصمة من تناولته وعنى بها وحيت ان يكون محضه
من اهل البيت لمن دأبنا الى عصمة دون من اجمع الملوك
عليه فغل عصمته لانها اذا استت عن قطع على نفي عصمة
لما يقتضيه معناها من العصمة لم يخل من ان يكون متناوله
لمن اختلف في عصمته او غير متناوله فان لم يتناولها بطلت
فايدتها التي تقتضيها فوجب ان يكون متناوله له وهدن
الطريقه بتطل قول من حملها على الازواج لاجل كونها
وارده عقيب ذكرهن وحظا بهن لان الازواج اذا لم يذهب
احدا الى عصمتهم وحب ان يخرج عن الخطاب المستصحب لعصمة
بتناولها وورودها عقيب ذكرهن لا يدل على تغلقها بهن
اذا كان معناها لا يطابق احوالهن وفي القرآن وغيره من
الكلام لذلك نظاير كثير على ان حمل الآية على الازواج
بافتراء هن يخالف مقتضى لفظها لانها تتضمن علامة جمع المذكور
او الجمع الذي فيه للذكر والموت ولا يجوز حملها على الازواج
دون غيرهم الا ترى ان ما تقدم هن الآية لم تاخر عنها لما كان
المعنى به الازواج النون المحضة بالموقف وما يدل على احصائها
لمن ينذهب اليه ايضا الرواية الواردة في سبب نزولها وقد تقدم

جميعهم

ذكرها واذا كان الازواج وغيرهن خارجين من جملة من
جلل بالكسا وحب ان يكون الآية غير متناوله له وجواب
البي صلى الله عليه واله لام سلمه بذلك يدل ايضا على ذلك
وقد روي ان النبي صلى الله عليه واله بعد نزول هن
الآية كان يمر على بيت فاطمة عليها السلام عند صلاة العجوة
الصلوة وحكم الله انما يريد الله ليظهركم ليدفع عنكم الرخص
اهل البيت ويظهركم تطهرا فاذا ثبت اختصاص الآية بهن
ذكرناه وحب ان يكون معصوما ظاهرا ثم وجدنا ان كل
من اثبت عصمة امير المؤمنين والحقن والحقن عليهم السلام يذهب
الي ان امامتهم بنيت بالنص من الرسول صلى الله عليه
واله فقد تم ما اردناه فاما قول صاحب الكتاب ان اكثر ما
تدل عليه الآية ان لاهل البيت مزية في باب الاطراف فذلك
خصم بهذا الذكر فانه متى لم يكن المراد ما ذكرناه لم يكن
لهم مزية على غيرهم لانا قد بينا انه ان اراد بالآية الاراد
لخالصة فلا مزية فاذا ثبت المزية فلا بد من ان يثبت فضلا
تابعه لا اراده فقد بينا كيف يدل على الامامة على التفضيل
فتطل ما ظنه من انها لا تدل فاما قوله ان الكلام يدل
على اثبات حال لاهل البيت ولا يدل على ان غيرهم في ذلك
لخلافتهم فالطريق الى نفي ما استباه لهم غيرهم واضح اما

المعصية فلا خلاف في ان غيرهم لا يتقطع فيه عليها واما الامامة
فاذا ثبت فيهم بطلان تكون لعزهم لاستحالة ان يحض بالامامة
اشان في وقت واحد فاما قوله وكذلك القول فيما تقدم
لانه اذا قال في عزه ان من تمسك بهم لم يصل فاما بدل على لسان
هذا الحكم لهم ولا يدل على نفيه عن غيرهم فبطلان ما قد بينا
دلالة هذا الخبر على ان اجماع اهل البيت حجة فاجمعوا عليه
ان خلافتهم غير سابع وان مخالفتهم سبطل بحيث ان يكون قولهم
في هذا حجة كسائر قولهم وهذا يبطل ما ظنه صاحب الكتاب
من تحوير ان يكون الحق في حجتهم وجهه من مخالفتهم قال صاحب
الكتاب دليل لهم اخر قال وربما تغلبوا بقوله تعالى في ابراهيم
عليه السلام اني جاعلك للناس اماما قاك ومن ذريتي قال لا نبيا
عهدي الطالين فاحذر انه لا حق في الله لظالم فوجب بذلك
ان من كان ظالما وكافرا وقتا من الزمان لاحظ له في ذلك
في ان يكون المستحق لذلك المعصوم في كل اوقاته وذلك يقتضي
ان الامامة ثابتة لا يبر المؤمن عليه السلام وربما تغلبوا بقرب من
ذلك من غير ذكر الابه وقالوا قد ثبت ان من يقول بوجوب
الامامة نفسا ان احدها يقول بامامة ابي بكر وذلك لا يصح لان
من حق الامام ان يكون كالرسول في كونه من رعا عن الدسئس
والكفر والكبار في سائر حالاته فاذا بطل ذلك فليس الا قول

الثاني وهو ان الامام على بن ابي طالب عليه السلام لانه ما
كفر بالله قط قال وهذا لا يمكن الاعتماد عليه لان ظاهر
الاية انما يقتضي ان عهد لانبياؤه الظالم ومن كفر ثم تاب
او فسق ثم تاب وصححت حاله لا يكون ظالما بحيث يحكم
للاية الا يمنع ان يناله العهد وليس المراد ان الظالم لا
ينالون للعهد وان خرجوا من ان يكونوا ظالمين واما المراد
في حال ظلمهم كانه تع لما قال ويستبرأ المؤمن بان لهم فضلا
كثيرا والمراد بذلك في حال ايمانهم وقوله تع اني جاعلك للناس
اماما ان يراد به النبوة او يكون قدوة في الصلاح لا ما قد
بيناه لا يدخل تحت ذلك الامامة التي هي بمعنى اقامه الحدود
وتنفيد الاحكام فان اراد به النبوة من حيث دل الدليل
على ان من حق النبي صلى الله عليه واله ان لا ينزع منه كفر ولا
كثرة حكم ان لا يكون ظالما في حال من الاحوال وان اراد به
الوجه الاخر فيغير ممسوع ان يكون ظالما في حال ثم يصلح فيقيد
بطريقته وعلمه وبعد فلا يمنع ان يتبع من الرسول المعصية
الصغيرة التي يكون بعضها ظالما فلا بد من ان يقال انه تعالى
اراد بالكلام الظلم المذموم وما زال بالتوبة كالصغير في هذا
الباب وهذا مما سبق فساد ما يتعلق به من ظاهر الاية فاما
الطريقة الاولى فقد بينا الكلام عليها في باب النبوات وان

ماله وجب في الرسول ان يكون منزها عن الكفر والكبار
 فيما يحمله وان الامام فيما يحمله وان الامام في انه بخلافه
 بمنزلة الابن والحاكم وذلك مستطاع ما تعلقوا به يقال قد
 اعتمد بين الابه التي ذكرتها قوم من اصحابنا والاستدلال
 بها مبنى على القول بالعموم ان له صفة يضي ظاهرها الامتنان
 من لا يذهب الى ذلك من اصحابنا لا يصح له الاستدلال به
 الابه في هذا الموضع ومن ذهب الى العموم منهم صح له ذلك
 ويمكن ان يستدل بها على امرين احدهما ان من كان
 ظالما في وقت من الاوقات فلهن يجوز ان يكون اماما وبني
 على ذلك القول بائنه اير المومنين عليه السلام بعد الرسول بلا
 فصل لان من توفي الامر من غير قد كان ظالما فيما سلف من
 احواله والامر الاخر ان سنن اقتضا الابه لكون الامام معصيا
 لكنها اذا امتصت نفي الامامة عن من كان ظالما على كل حال سواء كان
 مسرا للظلم او مظهرا له وكان من ليس ^{بمعصوم} وان كان ظاهرا
 جميلا يجوز ان يكون منه مظلم للظلم والبيع ولا احد من
 ليس بمعصوم يومئذ لكنه ولا يجوز فيه مخيب حكم الابه ان يكون
 من ينال العهد الذي هو الامامة معصوما حتى يبين استمراره
 بالظلم وحتى يوافق طاهر باطنه بالكلام الذي طعن به صاحب
 الكتاب في الاستدلال بالابه عن صحيح لان عموم ظاهرها يقتضي

ان الظالم في حال من الاحوال لا ينال الامامة وتتي تاب بعد
 الكفر والعق وان كان بعد التوبة لا يوصف بان ظالم
 فقد كان من ينال له الاسم ودخل تحت الابه واذا حملنا
 الابه على قوم صاحب الكتاب من ان المراد بها من دام على
 ظلمه واستمر عليه كان ذلك مخصوصا بغير دليل والقول بالعموم
 يمنع منه وكيف يجوز لصاحب الكتاب ان يقول الاسم بالتوبة
 يخرج لذلك الحق من عموم الاسم الوارد وهو يقول في جميع
 آيات الوعيد انها مخصوصة وان الناس واصحاب الصغار
 خارجون منها بالادلة الموجبة لاجزائهم وان آيات الوعيد
 مخصوصة بالادلة الموجبة لاستثناء من احيط ثواب ايمانهم
 عليه او كبره بصفته فلو كان الامر على ما ادعاه في هذه الابه
 من خروج من تاب من ظلمه عن عموم قوله لا ينال عهدي الظالمين
 من غير دلالة بل ان الاسم لا ينال له علي ما ادعاه لوجب قبل
 ذلك في آيات الوعيد والوعيد وان يقال انها غير مخصوصة
 ولا استثناء بادلة العقول وغيرها ويجعل التائب وعينه خارجا
 من الاسم واللفظ ولا يحتاج ان يخرج به بدلالة ظاهر البطلان
 عنده وعند كل من قال بالعموم فاما معارضة قوله نعم وبشر
 المومنين فلو لم يتم الدلالة على ان المراد بذلك حال ايمانهم
 وسلامتهم ايضا من الاحباط على قول من ذهب اليه لم يجعل

القول مخصوصا بمن كان في الحال مؤمنا واما جعل كذلك لان
التبارة بالتواب لا تكون الا من احبط وازاله وهذا طريق
الاستدلال الذي سغنا صاحب الكتاب منه واما سغناه من ادعا
حزوح النائي من الاسم واما تسمية المراد بالايه وادعاؤه
ان الامامه بمعنى اقامه الحدود وتنفيذ الاحكام لا يدخل تحتها طلب
لان الظاهر منه بصرح بذكر الامامه الى تفرق الخطا، وبينها
وبين النبوة فلا بد من ان يكون محولا عليها دون النبوة ولنا
ندري في اي موضع بينا انه لا يدخل تحت ذلك الامامه التي هي بمعنى
اقامه الحدود حتى ادعيا ان ذلك يناسف من كلامه فان ذلك
قد سلف نقضه وان كان يتاياتي في نفي نقضه وما المنكر من ان
يكون ابراهيم عليه السلام بينا اماما ويكون اليه تبليغ الرسالة واقا
لحدود وتنفيذ الاحكام فان قيل من اين لكم ان المراد بلفظ
عمدي الامامه وهي لفظ مجمله يصلح ان يعني بها الامامه وغيرها
فلنا من وجهين احدهما ان موضوع الايه دلالة على ذلك لانه
لما قال ابراهيم عليه السلام اني جاعلك للناس اماما حكى عنه قوله
ومن ذريتي ومعلوم انه اراد اجعل من ذريتي ائمة ثم قل عقيب
ذلك لا ينال عمدي الظالمين فاستار بالعهد الى ما تقدم سوال
ابراهيم عليه السلام فيه لسيطاق الكلام وسفد بعضه لبعض
والوجه الاخر ان عمدي اذا كان لفظا متراكما وجب ان يحل

على كل ما يصلح له ويصح ان يكون عبارة عنه فنقول ان الظاهر
سبقي ان كل ما يتناول اسم العهد لا ينال الظالم ويجري مجرى
ان يقول قائل لا ينال عطا، ي الاستمرار في ان الظاهر يتضح
ان خبر عطا به لا ينال شتر من ولا يختص بعطا دون عطا
وهذا الوجه ايضا سني على القول بالعموم الذي بينا ان عمدة
الاستدلال بهذه الايه فاما قوله على الطريقة الاخرى ان الذي
اوجب في الرسول ان يكون نرها عن الكفر والكبار كونه
حجة فيما يحمله وان الامام بخلافه وانه ينزل الابرار والحكام فتد
بيننا فيما تقدم ان الامام ايضا حجة وانه يرجع اليه في امور لا ينظم
لان جهته وبيننا ان الفعل الوارد باحكام الزبيرة قد يجوز
ان يتغير حاله فيخرج من ان يكون حجة على وجه لا يكون المزع
فيه الا الى قول الامام فيجري فتوله والحال هذا في انه لا يوم
عنه مقامه فيها مجري قول الرسول وبيننا الوقت بين الامام والحكام
والامر وان لحاكم والامر ليسا هما حجة في شي ولا يجوز ان يكونا
حجة على وجه من الوجوه واولحنا ذلك ايضا حجة على عا
واذا وجب عند صاحب الكتاب كون الرسول من هاهنا عن الكفر
والكبار قبل بعثه لانه حجة فيما يتجمل فيها ايضا ان يكون الامام
من هاهنا البناج قبل امامته لانه حجة فيما يورده ويعرف من حجة
وهذا بين لما نريد قال صاحب الكتاب واعلم ان احد

ما يطل به طريقه الامامية ان يقال لهم ان نذهبكم في النص علي
الامام يعني ان يكون الامام كل زمان بمنزلة ابي المومنين
في ان لا بد من نص عليه بظهور الحق القاطع لان الامام
من اعظم الامور واركاز الدين عندكم علي ما تقدم القول فيه
فكيف السبل الي ان يعلم انه عليه السلام نص علي الحسن والحسين
او نص علي الحسن والحسين وكذلك سائر الائمة وقد علمنا ان
الوجوه التي يمكنكم ذكرها في النص علي ابي المومنين
علي اختلافها ليس يمكنكم ذكرها في النص علي امام كل زمان
ولا يمكنكم ان يدعوا في ذلك طريق العقل لانا بنينا اننا لا ندل
ولو دلت كانت لا تدل علي واحد معين ولا يمكنكم ان يدعوا
ابنائنا في الولد لانا لسبب متواتر فيصير ذلك منها ولان ذلك هو
الاسفل من الحسن الي اخيه بل ينتقل الي ولده وبوجوب ان يكون
بعض اولاد الحسن وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد
او لي من غيرهم لانهم خلفوا اكثر من واحد وهذا سبب ان لا بد
من ابنا ابنة امام كل واحد منصوص ظاهر وذلك ما لا يمكن ابنا
وقد بنينا ابنا النص للامام متوع في ابنا عينه وذلك لا يمكن
في امام هذا الزمان فكيف يدعي هذا النص فيه وقد سألهم اصحابنا
في الغيبة وان سبها اذا كان اخوف من الظهور فتدكان بحسب
ان يحصل غيبة الامام في ايام بني امية لان خوفهم كان اكثر وكذلك

في كثير من ايام بني العباس ثم لم يمنع ذلك من ظهورهم فكيف
وحسب الغيبة في هذه الايام والخوف لا يمنع فيها علي ما
قد كان من قبل وكيف يصح الغيبة مع سندها الحاجة الي الامام
فيما تفصل بالتكليف وليس جاز ذلك لجوزن لبعض الاعذار
ان لا ينصب الله جل اسمه ادله المكلف وان لا يمكنه من
والتكليف قيام وهلاك علي مذاهم حراسه امام الزمان
من جهة الله تعالى وان يعينه من كل مخافة لما يتعلق به من
صحة التولية وذلك سبب بطلان الغيبة وقد انزعج
واصل بن عطاء علي قوله هذا ان يكون قبل بقية الرسول
في الزمان من رسول الله صلى الله عليه واله وامام
ولو كان كذلك لما صح قوله تع يا اهل الكتاب قد جاءكم
رسولنا بين لكم علي قدره من الرسول ان تقولوا ما جانا
من بين ولا نذير فقد جاءكم نبي وندبر لان علي قوله
لم يحل الزمان من نبي وندبر فادع جميع علماء المسلمين وطلو
الاجبار عن اهل الكتاب ان الفرات بين الرسل قد كانت
ولم يكن فيها ابنا ولا ما يجري مجراهم ثم قال وهذه الوجوه
انما تصد بها تنوير ما قد ساء لانه هو المعتد بتالي لانه لا يثبت
في انه يجب علي من ادعي النص علي الامام كل زمان ان يذكر

بذكر من الحج على تلك طاعته وطريقه واحده فمن اتى
حكمت باننا لا نمكن من ذلك في الض على الحق والحقين
ومن بعدهما من الائمة عليهم السلام الى وقتنا هذا وقد كان
اول ما يجب ان يذكر ما يتعلق به في هذا الباب وينبغي
افاده ثم يحكم بالحكم الذي اعتمدت عليه واما فذلك ان
الوجوه التي يمكن ذكرها في الض على ابي المومنين عليه السلام
لا يمكن ذكرها وادعائها في الض على امام كل زمان فاذا
اردت بقولك مثلها ما يجري مجراها في الدلالة والحج وقطع
العناد وازالة الرب فحق محمد الله تمكن من ذلك وسنذكر
وان اردت اننا لا تمكن في باقي الائمة من بض يروى لوقوتها
ويجمع على نقله حجة السلم وان احتلوا في ما وبله كالصو
على ابي المومنين عليه السلام فهو صحيح الا ان فقد الممكن من ذلك لا
يحل بصحة للذهب الذي انما مضت الى افان وسرعت في
الاستدلال على انه لا دليل لله تعالى عليه ولا تمنع لك ولما افانك
في ان يكون بعض الادلة والطرق مستقودا في هذا الموضع اذ اقام
مقامه ما يجري مجراه في الحج وبتقطع العذر كقطعة على ان الصور
على ابي المومنين عن متفنه الطرف لان فيها ما يرويه جميع الرواه
وسلم صحة جميع الائمة كجز العذير وقوله انت مني بمنزلة هرون
من موسى وما يجري مجراها وفيها ما سبكر العامة والخاصة

نقله وان كان من جهة الخاصة وطرق الشيعة من تراظاها
ومن طرق العامة يرويه الاحاد وبذكره الا من اذ كثر يوم
الدار وما استبه وفيها ما يخص الشيعة بنقلها فلا يتركها
فيه مخالفا كالفاظ الض الصريح ومثل هذا الغم موجود
في الض على سائر الائمة ولعلم يوجد فيها مثل العنينة الاولى
وقد سينا ان ذلك لا يحل بالحج ولنا في الاستدلال على امامه
الحق عليه السلام ومن بعد من الائمة الى عصرنا هذا طريقان
احدهما الرجوع الى النقل الظاهر من الشيعة الوارد مورد
الحج بض النبي عليه السلام محلا او مفعلا وكذلك ما ورد عن
امير المومنين عليه السلام في ذلك لان الاخبار متظاهرة عنه بين
الشيعة بنقلها حلف من سلف نفسه بالامامة على الحق علم
في مقامات كثيرة وباسارة الى الائمة من ولد الحسين وبض كل واحد
على من بعده ولولا ان كتابنا يصيق عن استقصاء الروايات
في الباب لذكرنا ما ورد من الضوص في امامه كل واحد من الائمة
عليهم السلام بالفاضة وطريقه ومن اراد الوقوف على ذلك فعليه
بكتب الشيعة فانه ينف من ذلك على ما لا يخفى عنه ان يطلبوا
بان لا يمكن في امامتهم ما يمكن في امامه ابيهم امير المومنين عليه السلام
وليس يمكن الطغ في هذه الاخبار بانها احاد وان شروط
الاخبار المتواترة مستقود فيها وذلك ان الشيعة في هذا الوقت

لا سببه في كثير من رواه واستحال اتفاق الكذب منها والتواطؤ على
شيء وهي تدعي انها اخذت هذه الرواية عن سلفها وان
سلفها خبرها عن مثل ذلك عن سلفه حتى ينتهي الخبر الى اصله
وقد بينا فيما تقدم عند الكلام في النص الصريح على امر
المؤمنين عليه السلام على صحة هذه الطريقة واجتنبوا عن الاسود
والزيادات عليها ولا حاجة الى استقصائها هنا فاما الطريقة
الثانية ونحو ان يعتمد في امامه كل واحد منهم على طريقته
الا اعتبار علمهم العلم وعلى البناء على الاصول المقررة في العقول
من غير رجوع الى النقل فنقول في امامه الحسن عليه السلام ان
الناس لما يقصرون عن معرفة علم الحسن عليه السلام كانوا في باب الامامة علي
صروف فمنهم من اتفاهوا وادعى انه لا امام في العالم وهم الخوارج
ومن وافقهم وقولهم يبطله قيام الادلة العقلية على وجوب
الامامة فقد تقدمت ومنهم من قال بامامة معاوية بن ابي
سفيان ويبطل قول هؤلاء ما لا يعتبر فون مغايرة من تقدم عصمه
التي تقدمت ولا لتنا على وجوب اعتبارها في الامام وهذا
كافي في ابطال امامته وان كان لنا ان نتخطى ذلك الى ما ظهر
من كفره وفسقه بما ينفي العدالة ويرفع حكم الاسلام ومنهم من
قال بامامة محمد بن الحنفية وهو لا أحد الكساية ويبطل قولهم
هو لا اذا ادعوا في محمد بن الحنفية ما يوجب له الادعاء من العصمة

وحملوا

وحملوا انفسهم على هولا في التوهم من الكساية على هذه المقالة
وقد بينا مقوله محمد رحمه الله في جميع احواله بعد امر
المؤمنين عليه السلام راجعا اليهما ومعمولا عليهما والمفضول
لا يكون اماما وجماله في الفضل والعلم عليه ظاهر لا يخفى
على من سمع الاخبار وبعد فانه حضر البصرة لهما بالامانة
وكان راضيا غير متنازع ولا منكروا البقية عنه من قاز اليه
فكيف يكون مع ذلك اماما مادونا وايضا فان هولا
الكساية ومن وافقهم في امامه محمد بن الحنفية رضي الله عنه
وادعى انها كانت بعد اخويه له بعد سبب اهلهم وادعى
بعضهم حياه محمد وانه بين اسد ومن في جبال رصوي
الى غير ذلك من المذاهب التي اجماعهم الى خبرها انقضوا
فلا عين لهم ولا اثر منذ السنين الطوال ولا راي احد منهم
ومن كان قبلنا ببدو بعده فلو كان قولهم حقا لما
جاز ان ينقض حق لا يقول به قائل من الامية في زمان بعد
زمان ولا في زمان واحد لان الحق لا يخرج عن احوال الامه
فلم يبق الا قول من قال بامامة الحسن وهو على صواب بين
منهم من ذهب اليها من طريق الاخبار وهو بعيد بما ذكرنا
ودلنا عليه من وجوب النص فلم يبق الا قول من اوجها
بالنص عليه وهو الحق الميز لانه لو ساوي هذا القول ما

تقدم من الاقوال في الفناء لا يصح ذلك خروج الحق من الامه
وقد بينا ذلك واسب اذا سب هذه الطريقه وسلكها في امامه
الحسن فمن بعده من الائمة وحديثها احتجاجا واصحا وطريقا جديدا
لان كل من ذهب في الامامة الي غير مذهبن في امام كل زمان
بعينه اما ان ينفي وجوبها او يثبتها لمن ينفي وجوبها بصفا
الائمة التي اوجبناها للحق العقول عليه ويدعي حياه سب قد
علم من وده موته او بينها بطريق مثل الاحتبار او الدعوى
على مذهب الزيدية وقد دلت العقول ايضا على ان
الطريق اليها لا يكون الا بالنس او المعجزه وهذه الطريقه
اذا سلكت في امامه صاحب الزمان عليه السلام كانت واضح
من غيرها واجم لكل شبهه واقطع لكل سبب لان الامام
اذا وحبب عصمه والنس عليه فلم يبق في اقوال في امام
هذا الزمان ما يجوز ان يكون مطابقا لهذه الادله الاقوال
قول الاماميه الذاهبين الي امامه ابن الحسن عليه السلام وقول
ستاد لم يبق منهم الاصابه قد كاد الاقراض ياتي عليهم كما
اتي على امثالهم وهذا الواقع على موسى بن جعفر بن محمد علمه
وهو لا يسطر قولهم وان كانت الشبهه به زائله في وقتنا
هذا ما يعمله جميع الائمة من وده من وفاء موسى عليه السلام
كثير من الناس له متبا على حدان لم يرد في العوض على موت

ابايه عليهم السلام لم ينقص عنه فلم يبق ما يجوز ان يكون صحيحا
الا قول من ذهب الي امامه بن الحسن فيجب ان يكون صحيحا
والا ادي الي ان الحق مفقود من اقوال الائمة وهذا حمله
بين ان ما ادعي صاحب الكتاب بقدره علينا ممكن مستهل
بالحمد لله فاما قوله ان العينه ان كان الخوف سيئها فقد كان
يجب ان يحصل عينه الائمة في ايام بني اميه وكثير من ايام بني
العباس لان الخوف كان هناك اظهر واكثر فاول ما نقوله
في ذلك ان الامر بخلاف ما ظنه في زياده الخوف في تلك الايام
على غير ما لا نفلم ان من عدم امام زماننا عليه السلام من ابايه
لم يكن احد منهم يدعي له وحكم فيه وننظر منه اظهار العذر
في مسارف الارض ومعاربها واسرار الارض من ايدي الحيات
والتغلبين ولا انه صاحب الزمان والمهدي المنتظر لاصلاح
ما فسد من الامور وارتجاع ما غضب من الحقوق وهذا كله
موجود في امامه صاحب الزمان مفقود في امامه من تقدم من
ابايه ولهذا فاكتمت ولادته واخفي في الاستبداد اموره وكيف
لا يكون الحال كذلك ولما مات الحسن عليه السلام جمع جواريه
وسراريه واحتاط عليهم المتكلم في ذلك الوقت ليظهر له
مبلاد القام الذي ينتظر منه العجايب وقت الدول والممالك
ولم يعلم ان مبلاد قد تقدم وانه ولد قبل وفاه ابيه بزمان

طويل فكيف يجمع ضعف بين احوال صاحب الزمان مع ما ذكرناه
واحوال من تقدم من ابيه فيما يتبني الخوف والغيبه والانتفاء
والامن وكيف يضم في باب الخوف واليقينه للممكنين للامور
والمستبدين بالدول بين من لا يخافونه على ما في ايديهم ولا
ينازعونهم شيئا من امورهم ولا يقبض ولا يدعي فيه انه المنصور
عليه والسالب لنعمهم وبين من يجمع فيه هذه الصفات و
والغرف بين هذا من الامر بين فيما يدعوا الى الخوف واليقينه
اوضح من ان يطيب فيه وهو بالعكس مما يقتضيه صاحب الكتاب
علي ان احوال الخائف انما يرجع فيها الى اعتقاداته وظنونه
واعتقاداته وظنونه بحيث ما يظهر له من الامارات التي يتبني
لخوف او الامن ولا يرجع احوال الانسان من خوف وامن
الي غيره ولهذا الحد يجد كثيرا من العقلاء تقدم في بعض المحال
التي يلزم فيها الخوف واليقينه في الظاهر على افعال واقتوال لا
تراه تقدم على متلها في غير ذلك المجلس فيما لا يظهر لنا فيه
قوة امارات الخوف ولا يلزم ان ينسب الي السفة من حيث لم يظهر
لنا ما ظهر له لانه يجوز ان يختص بامارات مقتضى سدة الخوف
في الموضع الذي يظهر لنا فيه ضعف الخوف ويختص بامارات
سقى ضعف الخوف في الموضع الذي يظهر لنا قوله والاعتقاد
ستهد بما ذكرناه سناه لا يحتاج معها الى الاكثر فيه فاما

قوله فكيف يصح الغيبه مع سدة الحاجة الى الامام فيما يتصل
بالمكلف ولين جاز ذلك يجوز ان لا ينصب الادلة المكلف
مع قيام التكليف فتقدم معنى الكلام في هذا المعنى مستقضى وكبر
في اتنا نقصنا عليه وبيننا ان سبب الغيبه هو فعل الطالين
وعصيرهم فيما يلزم وتكليف الامام فيه والافراح بينه وبين
النصرف فيه وبيننا انهم مع الغيبه يتمكنون من مصطلحتهم
بان ينزلوا السبب الموجب للغيبه لمظهر الامام وينتفوا ابتداء
وسياسته ومن قنا بين ذلك وبين ان لا ينصب الله تعالى
الادلة للمكلف او لا يمكنه بان قلنا لو فعل ذلك تع كان مكلفا
لما لا يطاق وكان فقد العلم والانتفاع به من قبيله تع خاصة
ولا مدخل للمكلف فيه ولا الى فيه من عصيره وغيبه الامام
بخلاف ذلك لان التمكن من المصالح معها ثابت وما تقدم من
المنافع بالغيبه مرجع الى الطالين الذين سببوها ولجوا اليها
فاما قوله وهلا وجب على مذهبهم حراسه امام الزمان من جهة
الله تع وان بعضهم من كل مخافة فانا نقول له بذلك الحراسه
والعصمه من المخافة على صين بين فنهاما لا ينال في التكليف ولا
يخرج المكلف الى حد الاجاء وهذا القسم قد فعله الله تع علي
ابلق الوجوه وحرس الامام بالحجة وايدى وبضوء بالادلة
واما القسم الاخر فهو منافي في التكليف واخرج من اسحقا

والعقاب فالن من هذا النعم من عجب الامور لان الامام انما محتاج
اليه للصحة في التكليف فكيف يجمع بينه وبين ما في التكليف وهل
هذا الامتناع من المذموم او قلة تأمل لما نقوله حضوره فاما
ما حكاه عن واصل بن عطاء من ذكره الفرية والاستهاد بالبرهان
واجماع علماء المسلمين عليها فمن بعيد الكلام عن موقع الحق لا نقوله
تعالى يا اهل الكتاب قد جاءكم رسول لنا بين لكم على قدر
من الرسل ان تقولوا ما جاءنا من تشبه ولا ندري صريح في ان
الفرية محض الرسل وانما عبارة عن الزمان الذي لا يورث
فيه وهذا انما يلزم من ادعاء ان في كل زمان محمدا هو
فاما اذا لم يرد على ادعاء محمدا وجوز ان يكون رسولا غير
رسول فان هذا الكلام لا يكون محمدا عليه فاما ادعاء و
اجماع علماء المسلمين على الفرية بين الرسل فان اراد بالقرآن
خلو الزمان من رسول فهو صحيح ولا فائدة له في صحة وان
اراد خلوه من رسول ومحمدا فلا اجماع في ذلك وكل من نقوله
بوجوب الامامة في زمان وعصر يخالف في ذلك فكيف يدعي
الاجماع فيه وهذه الجملة بين فساد جميع ما اوردناه في الفصل
الذي حكيناه الى اخره فصل في اعتراض كلامه
فيما يجب ان يكون الامام عليه من الصفات اعلم انه وان
كان لا خلاف بيننا وبين صاحب الكتاب واصحابه في

المراد

الاصناف التي اثبتتها للامام من كونه عاقلا حرا مسلما عدلا
فانه قد استدل على بعض ما وقع فيه لخلاف من ذلك بما
لا يدل عليه ونحن وان اثبتنا كون الامام عدلا ونبينا كونه
فاستقامت بيقينا في ذلك ما تقدم ببياننا له من ادله عصمته
وطهارته فمن لم يسلك في ذلك ما سلكناه لم يصل الى المطلوب
منه ونحن نقتض من ما استدل به على كونه عدلا وبين ما يمكن
ان يظن به من جواز من الامة كون الامة بخلاف هذه الصفات
قال صاحب الكتاب بعد ان قدم فصلا تنصير اختلاف
الناس في صفاته وبعد ان ذكر انه لا خلاف في كونه حرا
عاقلا مسلما فاما الذي يدل على وجوب العدالة فهو انه
قد ثبت ان العدالة مطلوبة في الشاهد والحاكم ولا خلاف
ان الامامة اعلا منزلة منها فيما يتعلق بامر الدين لان اليه
ما اليها وزياد فافا كان العنق يمنع من كونه شاهدا
وحاكما فبان يمنع من كونه اماما او لي ثم قال فان قيل اذا لم
يمنع من فسخه من كونه اماما في الصلوة ففلا قلتم انه لا يمنع
من كونه اماما فقل له ان دل ذلك على جواز كونه اماما
محجوزا وكونه حاكما وشاهدا بمثله وانما يجوز ان يكون
اماما في الصلوة لانها لا تتعلق بحقوق تتعلق بالعز محجوزة
امامة كما جوزت صلاته لانها مبينة في الجواز على جواز صلاته

باسم و كلام السيد والمحقق
يقضي وقوع الخلاف في لزوم العلم بلفظه
عادلا منها من طهارة العلم

ومن حق الامام ان يكون قايما بالحقوق كلحدود والاحكام
والانصاف والاستصاف واخذ الاموال من وجوهها وصرها
في حقها ولا يورث الفاسق في ذلك يقال له ان لمخالفة
في هذا الباب ان يقول لك ان اسوي فيما اجزته بين الامام
ولحكم والساهد لكنني اجزا ان يكون الامام فاسقا بما يرجع
الي الاعتادات والمذاهب ويدخل التأويل فيه والتميز
كاعتقاد مذهب الخوارج بالتميز او بعض البدع الذي تحمل
عليها سوي التأويل دون ما يتعلق بافعال الخوارج ويجب
لحد علي مرتبة واذا كان هذا هو المحصل من المذهب في
الامام سويت بينه وبين الساهد ولحكم وجوزت في كل واحد
ما جيزته في الآخر من اني اتي امتنع من اجازة ذلك في
الساهد ولحكم فان قلت لا خلاف في ان الساهد يجب
ان يكون عدلا وكذا لك الحكم فيل لك انما الذي لا خلاف
فيه من عدالة ان لا يكون فاسقا ينسحق بتعلق بافعال الخوارج
وبما لا يرجع الي المذهب والاعتادات التي تستوعق فيها التأويل
وما عدا ذلك فكل لخلاف فيه وله ايضا ان يقول لو فرت
بين الامام ولحكم في وجوب العدالة لجاز ان اقول ان الامام
اذا كان فاسقا فليس له ان يحكم بنفسه الحكم الذي يعبر فيه
العدالة وان كان له ان يولي الحكم فيحكموا اذا كانوا عدولا

الانصاف العدل والشفقة
كما لا يخفى على الناظر
كما لا يخفى

وكيف يسوغ لاحد ان يجمع بين القول بان الحكم بوجوب العدالة
وبين القول بان الامام له ان يحكم مع كونه غير عدل وبطل
قول صاحب الكتاب ان اليه ما اليها وزاوية فاما قوله في
جواب من عارضه بامامة الصلاة يجوز واكون حاكما هذا
العله فقد بينا انهم يجوزون ذلك على الحد الذي يجوزون
في الامام وهو فيما دخل فيه التأويل والتميز دون ما عدا
فاما فرقة بين الامر بين بان امانة الصلاة لا تتعلق بغير
وامامة السلي كالم يتعلق بالحقوق المنصوبة وتقابل ان يقول
له ان امانة الصلاة ايضا تتعلق بغيره بعد الي غير الامام
الا ترى ان صلاة اليوم بخلاف صلوة المنفرد وان الامام يتحمل
عن المؤمنين ما لا يكون حاصله اذا كانوا منفردين وسقط عنهم
في حال الامانة افعال تحت عليهم اذا انفردوا بالصلاة فكيف
يقال مع ذلك ان امام الصلاة لا يتعلق بغيره بعد الي
الغير فاما قوله ان الفاسق لا يؤمن في اقامه الحدود واخذ
الاموال وصرها في حقوقها ووجوبها فكذلك الا انه يلزم
عليه ان يقال في مقابلة ومن لا يؤمن ان يكون فاسقا ويحق
ذلك يكون سبطا للمسحق وان كان مظهر للعدالة لا يؤمن
ايضا في بني ماذ كرو على ان لم يخالف في وجوب عدالة الامام
ان يقول هذا لا يلزم على المذهب الذي جوزهناه وبيناه

الانصاف العدل والشفقة
كما لا يخفى على الناظر
كما لا يخفى

اذا كان مقدما على اعتقاد فاسد لشيءه مع تجويز الحق في
 كل ما يعتقده قبيحا اما منه ان يقدم على اخذ الاموال وصونها
 في غير مواضعها لان ذلك مما لا ينبغي عليه فتحة اصلا ثم قال
 صاحب الكتاب وبعد فان فسقه ان لم يمنع من الامانة فيجب
 تجويز كونه اماما وان يظهر منه ما يوجب الحذور ومن هذا
 حاله لا يبرهن على اقامتها وبعد فقد ثبت ان الواحد ممكن
 التوصل الي ان لا يصح لحد فلو جاز كونه اماما وهذه حاله
 كان لحد الواجب مانعا وبعد فقد ثبت باجماع الصحابة
 ان الامام يجب ان يخلع بحديث بحري بحري الفسق لانه خلاف
 بين الصحابة في ذلك وانا اختلفوا في ايام عثمان هل احدث
 ما يوجب عزله ام لم يحدث فهذا ايضا بين ما قلناه تعالى
 له قد بينا ان من خالف في وجوب عدالة الامام لا يجوز كونه
 مستظرا بما يوجب لحد على فاعله واما يجوز ان يكون فاسقا
 باعتقاد فاسد حمله عليه سوء التاويل وليس في ضرر وبق
 الذي يوجب الحذور ما يجوز ان يدخل اليه على احد
 فيه حق يعتقد باننا وبل ابا حقه فلا يلزم على هذه الجملة ان يجوز
 كونه اماما وان اقدم على ما يوجب اقامه الحذور فبما ساعد على كونه
 خارجيا او صاحب بدعة اعتقدها بشبهه فاما خلع الامام لحد
 فلا يفتي هذه الجملة لان الصحابة لم تمنع على وجوب خلع كل

عاصي واما اعتقدها وجوب خلع لان اقدم على ما لا ينبغي في
 متله ولا استطام لامر الامامة منه مثل اخذ الاموال وصونها
 في غير وجهها وليس كل حدث يحكي هذا الجري الا ترى انه
 ليس لاحد ان يعمل ما اهتمت عليه الصحابة من استحقاق الخلع
 له من المعاصي بان يقول لاعله لذلك الا كونه معصية فيجب
 ان اخلع الامام لكل معصية وان كانت معصية صغيرة قال
 صاحب الكتاب بعد ان اجاب عن سؤال لا يسأل عنه فان
 قال انما يسلم ان الفسق الذي يتعلق بافعال اخوارح يمنع
 من كونه اماما فمن اين انه اذا كان متعلقا بذهب ونا وبل
 يمنع من الامامة فيلزم ان الواجب علينا منع الباغي من بغيه
 ويصرفه فيما نحن نتصرف فيه ومن حق الامام ان يمنع غيره
 ولا يمنع وان يلزم طاعته فكيف يصح من كونه هذه حاله اماما
 ولان الامر اذا ظهر منه البغي وجب على الامام ان يعزله وينفيه
 من البغي وكذلك يجب على المسلم ان يزيل الباغي عن بغيه ويلزم
 اقامه الامام وذلك يمنع فبمن هذه حاله ان يكون اماما لان
 اقامه الحذور وتنفيذ الاحكام لا يجوز ان يقوم به كل واحد
 فلا بد ممن يقوم به هذه الصفة من صفة مخصوصة وقد ثبت
 اذا كان عدلا وعلى الصفات التي تقولها ان قيامه بذلك يصح
 ولم يثبت ذلك في الباغي فيجب ان يكون حاله كحال سائر الناس

لو تم على الامام لا يفتي بغيره
 صاحب الكتاب به قد روي

يقول له اما قولك ان الواجب علينا منع الباغي من بغيه وتصرفه
 فيما تصرف فيه لفظ مشكل محتمل فان اردت به من سق عصا
 المسكين واستبد عليهم بامورهم واستولي على حقوقهم فلا شك
 في منع من هذه صفة من تصرفه بالقول والفعل وليس الخلاف
 في ذلك وان اردت بالباغي من اعتد مذهبها فاسد المصلحة
 دخلت عليه وكان محرقا في سائر امور ما يعتقده حقا
 فان هذا لما يحجب عنه بالنسبة والارشاد والوعظ واقامه
 له ولا يجب بغير ذلك وان اردت بتوكيد من حق الامام ان يمنع
 غيره ولا يمنع النع الذي يكون بالقر والاحد على الامر فذلك
 صحيح وهو لا يمنع في هذا الموضع واذا اردت الصواب الاخر
 من المنع الذي هو التنبيه والارشاد فلا اطباق معك عليه
 فاما قوله ان الامر اذا ظهر منه البغي وجب على الامام عزله
 فان اراد به البغي الذي قلنا انه يمنع من الامامة فلا شك فيها ذلك
 وان اراد به فيما يرجع الى الاعتقاد والمذاهب المتناولة فمن بواقعة
 على وجوب عزل الامير اذا ظهر ذلك وما هذا القول في الامير في
 هذا الباب عند من ذهب الى المذهب الذي حكناه الا كما نقول
 في الامام فاما قوله انه لا خلاف في ان العزل ومن كان على الصفا
 التي تقولها يصح ان يكون اماما ولم يثبت ذلك في الباغي فاكثرا
 يقتضيه هذا الكلام ان يقطع على جواز امانة العدل وسلك بمن

لم يكن عدلا لان فقد الاجماع فمن ليس بعدل انما يقتضيه
 الشك دون القطع على ان امانته لا يجوز وصاحب الكتاب
 انما سرح في الدلالة على فساد امامه من ليس بعدل قطعا
 لا يحوي بها وهذا الكلام لا يقتضي ذلك ثم قال صاحب الكتاب
 بعد ان سال نفسه عما لا شبهة في مثله واجاب عنه بان قال
 يجوز وان يثبت بغيره بالتاويل ان يكون اماما كما يجوز ثم مثله
 في الشاهد فيلزم قد بينا ان شئنا يقول ان ذلك يمنع
 من صحة شهادتها فلا مساركة عليها لانها قد اجريا الباب
 مجرى واحد فاما غيرها فانه وان اجاز في الشاهد ذلك
 فانه يحجر في الاخير ولحاكم لانه لا يجوز ان يكون الفصل مطلوبا
 فيه وما يتبدح في الفصل غير معتبر وقد علمنا ان المنقولات
 يتبدح في الفصل بحيث ان يكون معتبرا في هذا الباب ولان
 الواجب علينا اقامه الحكم من نأديب وعزله على ما تقدم على هذا
 المنقولات المتاول فلا يجوز ان يكون مغرر المصلحة كما قلناه في
 المنقولات الذي يوجب الحدود ثم قال واعلم ان من خالف في
 هذا الباب لا يحير ان خيار الامامة من هذه حاله وانما يقول اذا
 خرج وغلب وفر وسلك طريقه الاية ونوا امام وربما قالوا
 يقوم مقام الامام فاذا صح بما سنده كره ان الواجب ان لا يكون
 اماما الا باخبار اهل الحل والعقد له فتدبر ما ذكرناه بالا

لانه لو كان بغيره لا يمنع من امامته لصح ان يختار وهذه حاله
ان يدام ائتماع ذلك ما يجري مجرى التفرع على مذهب في
هذا الباب لا معنى لتبعه تعالى له اما ما منع في الشاهد ان يكون
فاستقام بالتاويل كما منع ان يكون فاستقام بغير التاويل فليس
يلزمه السؤال الذي اوردته واحتجاجك عن اجاب ذلك بذكر
الرتبه بين الشاهد والامام فالاعني سببا لان لتقابل ان
يقول لاسببه في ان الامام رتبه على الشاهد الا انه من ابن
زعم ان من رتبه وزاياده رتبه مقتضيان الا يكون فاستقام بالتاويل
وان جاز مثل ذلك في الشاهد وليس مع قوله الرتبه على
الشاهد مجوز ان يكون باطنه بخلاف ظاهره ولا يجب ان
يكون ممن يتقطع على باطنه كما لا يجب مثل ذلك في الشاهد فان
كانت رتبه على الشاهد لا يسقى فيه ان يكون مامون الباطن
وجاز ان يكون مساويا للشاهد في العداله للرجوع فيها الى
الظاهر والاجاز مع ان الرتبه له عليه السلام ان يساويا في حق
العسق الرجوع الى التاويل فاما الكلام في رد حال الامام في ذلك
الى حال الامير والحكم فقد تقدم فاما قوله لا يجوز ان يكون المفضل
مطلوبا وما يتقدم في الفضل عن مقتضى وان العسق بتاويل يتقدم
في الفضل فان المذهب الى المذهب الذي حكياه نقول ان الفضل
وان كان مطلوبا مع سلامه الاحوال فانه لا يمنع ان يعرض امور

تدفع المختارين الى ترك اعتبار الفضل واختيار من يقوم بالامام
ويصطلع بها وان لم يكن فاجتلا كما ان الافضل عندك مطلق
في الامامه مع سلامه الاحوال ومع هذا فليس يمنع على مذهبك
ان يعرض من في بعض الاحوال ما يوجب العدول عن الافضل
الى المفضل وان كان الافضل هو المطلوب مع السلامه جعل
عذر في العدول عن الافضل في بعض الاحوال وان كان
هو المطلوب مع السلامه عذرا لمن عدل عن الفاضل في بعض
الاحوال للمزوره وان كان الفضل مطلوبا على ان من رتب
الى هذا المذهب لا نقول ان الفضل يتقدم فيه العسق سواء كان
تباويل او بغيره وتاويل لان الاعمال عند تحايط الحق عليها
من تقارب الله وعقابه فاما قوله ان الواجب علينا ان نقيم
الاحكام من تاديب وعقوبه على من يقدم على العسق المناول كما
يعلم لحدود على من يفعل من العسق ما يقتضيها فقد تقدم ان
من اجاز ما ذكرناه لا يجوز كون الامام فاستقام بتعلق بانفا
الحواجز ويوجب اقامه الحدود وانما يحتمل ذلك فيما يمنع يرجع
الى الاعتقادات والمذاهب وان اراد بان الاحكام التي يقيها
عليه الحدود وما اسبها فقد اشدناه وان اراد الاستدعاء
والوعظ وما اسبها فقد يجوز ان يستعمل مثل ذلك مع الامام
ولا يكون امامته مانعه منه وكيف يمنع من ذلك من يجوز ان ينف

الامه الامام وتعلم ويقتد العلم بالاحكام ومناظره فيها ونحوه
ويرجع الى اقول لما بعد ان كان افنى اخلا فيها فاما حكمته في اخر
الكلام من ان من خالف في هذا الباب لا يجوز ان يختار الامام ابتداء
من هذه حاله وانما نقول بامامته متى خرج وعلم بالسبق واستوى
وهو بمن لا يكون المذهب على الوجه الذي شهد عليك افاده
ومن خالف فما حكمناه هو في محله من يقول ان الامام لا يتعد
الا باختياره ونصره وان لا يكون اماما بالغلبة والقرى وانما لا يجوز ان
يختار للامامه من يعتد اعتقادا فاسدا بالثواب بل اذا كانت
الحال حال سلامه فاذا اضطرب الحال اليه ولم يوجد في العصر
بسطم بالامامه ويقوم بها اضلاعه جاز عندهم اختياره عليها
مقدم ما مضى واوضحناه في فصل في اعتبار
ما اورد من كلامه في القدر الذي يختص به الامام من العلم
اعلم ان معاني الكلام في هذا الباب قد تقدم كلامنا عليها
مستقصى فيما مضى من كتابنا حيث دللنا على وجوب كون
الامام عالما بجميع احكام الدين فانما ذكرنا في الدلالة على ذلك
استقصيناها ووضحنا شرحها وفرقنا بين الولايات والتكليف
وبينا ان التكليف الشئ من لا يعلمه اذا كان له سبيل الى علمه من
جانبه وان ولايته الشئ الذي لا يعلمه بيقينه وان كان المتولى متمكنا
من ان يعلم وذكرنا في ذلك ما لا نزيد عليه وقد اعترض صاحب

صلح

الكتاب

الكتاب في هذا الفصل بما ينبره وسلم غاية ما تقتضيه
لانه قال ان علم الامام بجميع احكام الدين اما يجب على مذهب
من يقول انه حجة وان معصوم دون من لا يجب ذلك وهذا
لمعري صحيح وقد دللنا على انه حجة وان معصوم فحي ان
يمنع ذلك ما اعترف بوجوب اتباعه له من كونه عالما بجميع
احكام الدين فاما ما قاله في هذا الفصل انه لا يشرط في ذلك
من العلم ما لا يتعلق له بما يقوم به وما لا يكون اصلا لذلك لانا
متى اعتبرنا ذلك لم يكن بعض العلوم بان تعتبر باولي من بعض
وذلك يوجب كونه عالما بغير اللغات وسائر الحرف وغير
ذلك فقد اصاب في ان ما لا يتعلق له بما يقوم به الامام لا يجب
ان يعلم الا انه طعن علينا انا فوجب هذا الجنب من العلوم فلذا
اتبع كلامه بالحكاية عنا ايجاب كونه عالما بما يجري مجرى الغيب
ومعاذ الله ان يوجب له من العلوم الاما يقتضيه ولايته
ويوجب ما استد اليه من الاحكام الشرعية وعلم الغيب
خارج عن هذا فاما قوله فيجب ان يكون عالما او في حكم العالم
فما يتصل بالاحكام والشرائع بين ذلك ان الحاكم يقوم بالامور
التي يقوم بها فاذا لم يقتصر في الحاكم الاما ذكرناه فكذلك
القول في الامام وبعد فلا يخلو اذا قال الخالف انه يجب
ان يعلم اكثر مما ذكرناه ان يوجب في كونه عالما ان يفعل بنفسه

هو

باعتبار

ولا محتاج الى غيره في شئ من الاحكام او يجوز ذلك فيه
 فان منعه لم يزم ان يعلم كلما اتصل بالاحكام من القيم والارواح
 وما اتصل بالصناعات وبطلان ذلك يجوز رجوعه الى
 غيره وثبتة فقل تقدم الكلام على هذا نظايره من كلامه لان
 معني قوله ان يكون اما عالما او في حكم العالم هو ان يكون
 متكاملا من العلم وقد بينا ان المتكامل من العلم لا يحسن بولاية الشئ
 لمن لا يعلم فاما جملة الامام في هذا الباب على احكام فقد
 معنى الكلام ايضا فيه وبيننا ان كلا الامرين واحد من هذه
 القضية وان احكام لا يجوز ان يولي الحكم فيما لا يعلمه على وجه
 ولا سبب وان كل شئ لا يعلم احكام المنصوب للاحكام فهو
 خارج عن ولايته ومستثنى به عليه ويجب متى عرض بالاعلم
 من الاحكام ان لا يقدم على الحكم فيه وينتهي الى الامام وبيننا
 ان ولاية الحكم خاصة وولاية الامام عامة فلا يمكن ان يولي
 في ولاية الامام ما قلناه في ولاية الحكم فاما الزامنا اذ اذنبنا
 الى وجوب استقلاله بنفسه في العلم بالاحكام التي ولي تنفيذها
 وبصحب لافاتها ان يعلم كل شئ حتى يعلم القيم والارواح والصفات
 فمن طريقه لا لزام وغريبه لانا انما اوجبت ما ذهبنا اليه
 في هذا الباب من حيث كان الامام حاكما في الدين والسياسة في
 تنفيذ احكامه بحيث في كل حكم لله تعالى في الدين ان يعلمه لتنفيذ

فيمنه

ويضعه في مواضعه وابطلنا قول من خالفنا وذهب الى
 ان جواز كونه غير عالم بكثير من الاحكام المشرعة التي
 يتقيد بعلمها ونذب الى معرفتها فان هذا من العلم بالحرف
 والمهن والقيم والارواح وكل ذلك مما لا يتعلق على
 سبيل النذب بالشريعة ولا كلف احد من الامة اما ما كان
 او ما موما العلم به على سبيل النذب ولا الاحجاب واما
 تكليفهم المتعلق بالشريعة في ذلك ان يرجعوا الى اهل
 القيم والمعرفة بالصناعات لا ان يقوموا ذلك بانفسهم
 ثم قال له ومثالي ما اجزته على الامام فيما يتعلق به
 بالصناعات ان يكون غير عالم بما يكون حكم الله تعالى فيه
 الرجوع الى اهل صناعته مخصوصه بهذا الحكم لانك قد اخرجت
 نظايره عليه وليس مثال ذلك ان لا يكون عالما بنفس
 الصناعات والمهن على ان تقول ان كون الامام عالما بجميع
 احكام الشريعة افضل واكمل ومن كان بهذه الصفة اولى
 من غيره فهل تقول ان من كان عالما بالدين والصناعات
 كان افضل واكمل فيما يتعلق بالامام واولى بها من غيره
 فما يتبين انت واصحابك فضلا وكالا وعقلونه اولى توجيه
 بحق ونمالا يثبتون هذه الصفات لا توجيه عن من حيث
 لا يتعلق له باحكام الشريعة وما عيب على الامام من اقامتها

المهمة بالعبادة والفتح والتحرير والكملة
 الحذوق بالخدمة والعبادة

وانما يجب ان يكون عالما بالصناعات والمهن لو كان اليا
 على اهلها فيها كما اوجبتنا والباقي الدين وديننا في الزعم
 عالما ان يكون باحكامها فاما الامر بخلاف ذلك فان الزام
 العلم بالصناعات على العلم باحكام الزعم من بعيد الالتزام
 على انك لا تخير ان لا تصيب للامام الامن كان عالما بالاحكام
 الشرعية او في حكم العالم ومعنى في حكم العالم ان يتمكن من
 الاجتهاد والاستدلال على اصابه للحكم وقد يجوز عندك
 وعند كل احد ان سبب للامام من لا يكون عالما بالصناعات
 والمهن ولا في حكم العالم فبان افتراق الامر بينه وانه لا يتعلق
 بالصناعات والعلم بها به اذ لم يكن عالما بفحيت محقق كون
 عالما به وما لا يوجب ذلك فيه ولا يجعل شرطاً في امامته لا يجب
 عندنا ان يكون حالاً صلاً وهذا واضح فاما قوله فان قيل
 وان لم يكن من اهل الاجتهاد ان يجب كونه عالماً اماماً بان
 يرجع الى قول العلماء قبله قد ثبت ان كل ذلك يتنع
 في احكام وان الامام يجب ان يكون اعلم رتبة فلا يصح ذلك
 فيه ولان الالتزام من احكام اولي واوكد من الفتياء واذالم
 يحل ان يفتي المتي الا وهو من اهل الاجتهاد فبان ان لا يحل
 له ان يحكم الا وهو من اهل الاجتهاد اولي وقد ثبت ما سلكوه
 امامه ان يكره وعمر وعثمان وان كانت حالهم تتفاوت في العلم

باحكام الشريعة فالتجارت
 كون الامام في حكم العالم

وفهم من يقصر عن صاحبه وقد صح ان امير المؤمنين
 عليه السلام كان اعلم منهم بالاحكام وعلم مع ذلك اليهم
 وذلك بين ان العدل الذي يطلب من العلم فيمن يحتاج الى
 للامامه ما ذكرناه فاول ما فيه ان يتتوي في الالتزام له بين
 احكام والامام يتوهم ان لم يكن من اهل الاجتهاد فتقوله
 قد ثبت ان ذلك متنع في احكام دعوي لا يوافقه عليها وكيف
 نظن من يلزم ذلك مثل هذا الالتزام في الامام وهو حاكم
 احكام ان سبب امتناع مثله في احكام الذين يتولون من
 قبل الامام فان قيل الذي يمنع ان يكون احكام بهن الضم
 اجماع الامه لانهم متفقون مع احتلافهم على ان احكام لا بد
 ان يكون من اهل الاجتهاد ولا يجوز كونه عامياً مستصراً
 في الاحكام على الاستغناء قبل له هذا يمكنك ان تقوله بعينه
 في الامام ولا يكون لزومك حال الامام الى حال احكام معنى في
 امر متى توزعت فيه وطولت بالدلالة على انه شرط في
 احكام فرغت الى طريقه يمكن ان يستدل بها في الامام واحكام
 معا على حد واحد وجواب عن الاعتصام بالاجماع سوى
 فترجع اليه في الامام واحكام لان الاجماع اذا كان هو المانع من
 ذلك فيجب ان يكون جائزاً قبل الاجماع يجوز كل امر اختص
 الاجماع بالمانع منه وهذا ينفي النصح بجواز امامه امام يحكم

فنقول لم لا يكون الحاكم ايضاً يرجع الى
 اهل الفتياء في الاحكام فيحكم

في جميع الشريعة ويكون اماما في جميع الدين واحكامه وهو
مع ذلك خال من جميع العلوم باحكام الشريعة معول في كل
حكم يحدث على الاستفتاء والرجوع الي العلماء وفي علمنا في
ذلك عند كل عاقل دلالة على ان الاجماع لا مدخل له في
المنع منه واما قوله ان الزام الحكم اكد من الفتوى فلما ربل
ان يقول ليس الحكم عندك قد يكون حاكما في استاكتين
من الشريعة وان لم يعلمها بان يرجع الي من يعلمها وبما
ولا يجوز لاحد ان ينصب للفتوى فيما لا يعلم ويرجع في
معرفة الى غيره بل لا يجوز له ان يفتي بما يستفتي فيه غيره
ولم ينص ذلك ناكدا حال الفتوى على المصاد والاحكام فالاحكام
ما الزمناك اياه من ان يكون الامام والحكم من غير اهل الاجتهاد
وان لم يخبر في الفتوى ان يكون هذه الصفة فان منع ما الزمناه
ناكدا لحكم على الفتوى منع مما حكمناه عنه فان جوز احد الامر
جوز الاخر فاما ادعاه وثبوت امامته من نصرة العلم عن
غيره فبني على ما لم يصح ولا يصح وسنتكلم على ما حال عليه
واحد ما يدل على بطلان امامته من ذكره تقصيره في العلم
عن غيره واعترافه على نفسه بالخلو عن معرفة كثير من الاحكام
ونقصه فيها ورجوعه الى غيره فيها فالكلام عليه في مواضع
فاما قوله بعد كلام لا قابلية في حكماته لانه كالشريعة على مذهبه

وبعد فان الذي يقوم به الامام هو الذي يقوم به الامر
او قد ثبت انه صلى الله عليه واله كان يوالي الامراء او
العمال على التراخي اذا عرفوا من العلم النذر الذي ذكرنا
فلا وجه للقول بانحاجه الي زياره عليه فقد تقدم فيما مضى
الكلام على هذا المعنى وبينا انه لا يجوز ان يتوالي الحكم
في شيء من افعاله سواء كان اماما و اميرا وان الامر انما
لم يحب عليه العلم بجميع احكام الاحداث حتى يكون مساويا
لل امام من حيث كانت ولايته خاصة وولاية العامة
وبينا ان الامر يرجع فيما لا يعلم وليس بامر عليه ولا حكم
فيه الي الامام ولا يجوز في العام مثل ذلك لانه لا يمكن ان
يسير الي شيء من الشريعة ليس هو اماما فيه ومسئولا لتنفيذ
احكامه وقد استقصينا ذلك استقصا يعني عن تكراره ها هنا
فاما قوله فان قيل ليس الرسول عليه السلام يجب ان يكون
عاما بكل الدين واعلم من سائر امته فهذا وجب في الامام
مثلته قيل انما وجب في الرسول صلى الله عليه واله لا من
جهة يعلم امر السمع وهو الحق فيه واليه يرجع في باب الديار
ولا يجوز ان يكون كذلك الا ويترك في العلم غيره والكان
مخاضا الي غيره في بعض ذلك وليس كذلك الامام لانه لا
يعلم قبله الديارات والترايع وانما فوض اليه القيام بامور

مخصوصه فخاله كحال الحاكم والامر قد مضى ايضا الكلام علي
 ذلك وبيننا ان الامام محمد في الشرع كالرسول صلى الله عليه
 واله في الدبانات قد حصل علي حد الرجوع الى الرسول
 صلى الله عليه واله لانه اذا وقع من الامه ما يجوز عليها
 من الاعراض عن نقل بعض الاحكام حتى لم يبق نقل الايمن
 لا يقوم له ولا يترفع في باب العلم بذلك الحكم الا الى قول
 الامام ولا يصح ان يعلم الا من جهة فني هذا الموضع يجري
 الرسول في ان الشرع يعلم من جهة وهو كمن فلو جوزنا ان
 يذهب عن الامام بعض الاحكام الشرعية لم يبق من ان يكون
 الذي يذهب عنه هو الذي اتفق كتمان من الامه فلم يبق بوجه
 جميع الشرع البينا ولعل ما هو اكبر الاعراض في نصف الامام
 من حفظ الشريعة وتبلي في الامور وما يعرض في الدين من ذلك
 على ان اتقول له اذا كان المانع من ذلك عندك هو كون الرسول
 صلى الله عليه واله ممن لا يعلم الشرع الا من جهة فيجوز فيه بعد اد
 الشريعة كلها وقيام الحج بها على المكلفين ان يذهب عنه كثير من
 احكام الشريعة حتى يحتاج عند حدوثها الى الرجوع الى غيره
 لان العلم التي عولت عليها من ان الشرع لا يعلم الا من جهة هاهنا
 مرتفعه وهذا احد لا يبلغ احد في الرسول عليه السلام او غيره
 صاحب الكتاب كلاما طويلا يشتمل على موضعين احدهما انه

اجاب عن سوال من سأل عن الامام كيف يجوز ان يحتاج في العلم
 الى غيره مع حاجه ذلك الغير اليه بان قال ان جهة الحاجة مختلفة
 وان الشاخص هو حاجته اليهم في نفس ما يحتاجون اليه
 فيه وبين ان يحتاج اليهم في العلم ويحتاجون اليه في تنفيذ
 الاحكام واقامه لحدود فاجبه مختلفة وقال ان الذي يجري
 مجري حاجة الامام في اقامة لحدود الشهود والشهود
 يحتاجون اليه في غير ذلك ويجري مجري حاجته الي المتقين
 فيما يرجع الى ما وقع الشاخص فيه وان كانوا يحتاجون
 اليه في غير هذا الوجه والموضع الاجزاء فاك لا اعتبار
 فيمن يحتاج الي غيره في امر من الامور ان يكون ذلك الذي
 يحتاج اليه فيه واجبا حصوله بل المراعاه ان يكون ذلك الذي
 احتاج اليه حاصل لمن فعلت الحاجة به ولا فرق بين ان
 يكون واجبا او جازيا فاك وهذا يصح من احداثا ان يستفيد
 من غيره الرزق اذا كان حاصله وان لم يكن واجبا والكلام
 عليه في الفصل الاول انه ادعي في الحاجة للعلم الى الامام وفي
 حاجه الامام اليهم انها مختلفة ولو كان الامر علي ما ظنه لما
 تناقض ذلك علي ما ذكره الا ان الامر بخلافه لانا قد بينا فيما
 تقدم ان الامام محمد في الشرع وادابه وانه يستفاد من جهة
 وان الحال ربما انتهت الى ان يكون الشرع لا يعلم الا من جهة

بان يعرض الناقلون عنه فكيف يحتاج الامام في تعلم العلم واستناده
على هذا الى ما يحتاج اليه في ذلك بعينه ولا شبهة في ارتفاعه
الشافق عن حاجته الى السهولة مع حاجتهم اليه لا خلافا وجه
الحاجة وقد بينا ان الامر بما يتكلم عليه بخلاف ذلك فاما الموضع
الآخر فليس يجوز ان يكون الحاجة الى امر من الامور واجبه
وذلك الامر جانب حصوله وارتفاعه مع القول بان الحاجة
اليه مزاج العلة لان وجوب الحق حاجته بصفتي وجوب وجود
ما يحتاج اليه حتى يكون مزاج العلة وهذه الحقبة ستفي ان يكون
الامه اذا وجب علمها بالسترايع الى ان تقوم الساعة ووجب
لوجوب ذلك علمها بالسترايع يرجع الى العلم الى من يجوز
حصوله له ولا يجوز عدله من جهة لان ذلك يؤدي الى اشغال
اراحة العلم الى من يجوز ان اراحه العلة في التكليف فتداعى
صاحب الكتاب لمعنى ما ذكرناه بقوله عميق هذا الكلام وكذا
يقول ان جملة العلوم يجب ان يكون محفوظ في الامور وان تفرق
في العلماء لكن يصح ان يطعن بها من يطلوها من اهل العلم فاما
وجوب حصول ذلك في الواحد فغير واجب لانه لا فرق
وان يوجد منفردا في صحة التوصل اليه او مجتمعا عند واحد
وهذا الصرح منه كما ترى بوجوب حصول العلة في اماكن
الوصول اليها ليكون العلة مزاجه وما استأنف من ذلك

كالتامض

كالتامض لما قدمه لانه اراد ان يبين ان حصول المحتاج
اليه ليس يجب من حيث تعلقت الحاجة به وبشبهه بالوزن وفي
الان قد اعترف بوجوب وجوده وحصوله الا انه قال ليس
يجب ان يحصل عند واحد بعينه بل لا بد في اراحه العلة
بين وجوده منفردا ومجتمعا والامر في ذلك علي ما قال لان
اراحة العلة لا تستضي وجود العلم في جهة واحد بعينه
غير ان الدليل اذا دل على ان من عد الامام لا يجب عصمته
ولا يؤمن خطأ عليه لم يختر ان يتعلق الحاجة في اصابه العلم
المحتاج اليه به ووجب تعلتها بالمعصوم الذي يؤمن تغيره
وتبدله ويوقف بوجود العلم في كل حال عند واذا
لم يكن من هذه صفته الا واحدا وجب بهذا الترتيب المرجع
في علوم السترايع الى واحد فصل في اعراض
كلامه في الافضل اعلم انه بنى هذا الفصل على ان العقل
لا يدل على كون الامام افضل وعلى ان هذه الصفة غير واجبه
لمن كان اماما وان المرجع في اراهم اعادة او غير اعادة الى الشرع
وادلته وهذا بناء منه على فساد وتفرع على خطأ لانا قد بينا
فيما سلف من هذا الكتاب ان العقل دل على ان الامام لا يكون
الا الافضل وان الشرع لا مدخل له في هذا الباب وقد كانت
من حقه ان يتجاوز هذا الفصل من كلامه لكننا شككنا على نكتته

في الكلام عليها ضرب من التناوب اما استدلاله على ان الفضل
في غالب الظن وفي الظاهر غير معتبر في الايام بقول عمر لاني
عبيد امدد يدك ابا برك مع ظهور فضل ابي بكر على ابي عبيد
وتناوله قول ابي عبيد في جوابه ما لك في الاسلام فقه غيري اعلي
انه لم يرد بذلك الخطا في الدين بل اراد الزلل في الرأي
والتمييز واستدلاله على صحة تاويله بان ابا عبيد كان يحوز
لخطا في الدين على عمر بعد الاسلام فلا يجوز ان يرد بهذا
النفي لخطا في الدين على عمر وبان هذا الانكار لو كان لاجل
فضل ابي بكر كان عمر اعرف بذلك من ابي عبيد فكيف يحكي
عليه منه ما يظهر لاني عبيد قال وانما اراد ابو عبيد ما لاني
بكر من المنزبه في سكون النفس اليه او منزبه في الاخبار الماثوره
فيه بخلاف قوله ان ولتم ابا بكر وقوله اقتدوا بالذين من بعدي
فباطل لاسبته فيه في تمامه لانه ليس يكون في الانكار ابلغ
من قول ابي عبيد لعمر ما قاله له وحمل ذلك على الخطا في
الرأي دون الدين باطل لان اصنافه الغيه الى الاسلام يدل
على انها خطا في الدين دون التمييز ولان اطلاق لفظ
الخطا في عرف السرع لا يحمل الاعلى الدين وانما يعيد به في
التمييز في بعض المواضع للدلاله فاما تصحيحه لنا وبله ان ابا
عبيد كان يحوز لخطا على عمر بعد الاسلام فخطيئته لانه وان

الفقه والفهم والفهمه العتيق

كان يحوز ذلك عليه فليس يمنع ان يكون ابو عبيد له بغير
له من عمر خطا بعد الاسلام الا ما دعاه اليه من المباحه
وان كان يحوز الخطا عليه فليس في تحويره شيء دلاله
على وقوعه وظهوره وقوله ان عمر كان اعلم بنصلي ابي
بكر من ابي عبيد فكذلك عمر اعلم بمنزبه ابي بكر في سكون
الناس اليه والاحبار الماثوره فيه من ابي عبيد فكيف جاز
ان يقول ما قاله وليس له في هذا الباب الامتياز عليه لانه
ان جاز له ان يدعي ان منزبه ابي بكر فيما بينه ومن السكون
وعنه حقيقتا على عمر جاز لخصه ان يدعي ان منزبه في الفضل
حقيق على عمر وان قال ان ذلك لم يحق عليه وانما عرص
البيعه على ابي عبيد لوجه من الوجوه قبل فاحزان يكون
علما بالفضل والمنزبه معا وانما عرص من البيعه للوجه الذي
تذكره فاما ارضاءه في علمه بتقديم ابي بكر لادامه وان تاحيز
مبادره اطمنا القسنة المتخوفه عيب موت الرسول صلى الله عليه
والله لما كان من الاضرار وان تاحيز للعقد في تلك الحال كان
يؤدي الى امور بعيد تلاقيها فلهذا قدموا الفضول على
الفاصل فاول ما يقال له في ذلك لسانا من يقضي منك بادعاء
قته لم يظهر اسبابها ولم تنو اماراتها ولم تبلغ دلائلها حتى يجعل
ذلك ذريعه الي دفع الفاصل عن مقامه فاستر الى هدم

الفتن التي ادعيتها وزعمت انها كانت مخوفة فان اسار الي ما
 كان من الانصار من حضور الفتنه وحدث الامر الى حيزهم
 فهذا لم يكن من الانصار ابتداء حتى يحل على مقدم الفضول
 على الفاضل والمعروف في الرواية ان الثغر من المهاجرين
 ابتداء والحضور الفتنه قبل ان الانصار ان المهاجرين قد
 اجتمعوا للموضع في باب الامانه وضاروا الى السفينه وجري
 بينهم ما جري علي ان الانصار لم يكونوا عندكم ممن يركب
 العناد ويحمله التجاح على خلاف الرسول عليه السلام ولم
 يحضروا السفينه للمقابله والمخاض به وانما حضروا للتدبير
 والمساورة ولهذا يقولون انهم رجعوا عند روايه الخبر المنقصر
 لا خراجهم من رضاب الامامه وسلموا وان عنوانهم ينق منهم من
 هو مقيم على الخلاف الا واحد يدعي قويم اسمراة على الخلاف
 وتنفون انتم عنه ذلك فاي فتنه يخوف من هذه حاله في الامامه
 وطلب السلام والالتقياد للمحق فاما ما لا يزال بقوله مخالفا في
 هذا الموضع من ان العقد انما يودر اليه خوفا من فتنه المناقش
 الذين كانوا في خلاف المؤمنين يتربصون بهم الدواير وان
 موت الرسول صلى الله عليه واله قوي في نفوسهم وسند من اطاعهم
 فلم يكن يوم من حينهم لعلم يبادر واما العقد من الفتنه ما لا يتلافى
 فاصح فاما ما تقدم لانه دعوي لا شاهد عليها واحبار علي لمحال

المختار في الرد

ما لم يظهر له دلاله ولا اماره لانه لم يكن في ذلك لمحال في المدينه
 من المناقشين من يعيابه ويعتد بكافه وانما كان هناك
 النضار والفتنه ما قد فقه عن الاسلام وطا طاراسه وقل
 حده وجعله معورا متهورا لا لماله ياوي اليه ولا فيه مستنصر
 ومقتض الرسل عليه السلام والاسلام منذ الاطباء مستند الاصحاب
 كثير العدد وقوي العذر ولم يكن للنفاق ولا اهل صوله ولا للطل
 ولا اهل دوله فاي فتنه يخوفها الاوف الكثره من ذوي البنا
 والعلية والعلمين في الاسلام من نفوسهم للبطش لهم ولا
 منه وهذا قول يوجب باهل العلم والفضل والعقل عن الاعتراف
 عليه والاعتلال في هذا الامر الجليل مبتلى ثم يقال لصاحب
 الكتاب اذا جاز ان يحمل خوف الفتنه على تاجر المعذر
 ومقدم الموحز في باب الفضل فالاجاز ان يحمل خوف الفتنه
 على العقد للناسق او ظن لا علم له جمله ولا فضل او لمن هو في
 ادنى طبقات العلم والفضل ولا يكون افضل او كالا فضل فان
 قال ان كونه افضل ليس من السرايط التي لا بد منها وانما هو
 كالترجيح وكونه عدلا من السر وطا الواجب وكذا كونه
 واحظ من العلم فبذلك هذا اقتراح لا فرق بينك وبين من
 عكسه وقال ان الفضل هو الذي لا بد منه وان العدا له هي التي
 تجري مجرى الترجيح وبعد فاجر على موجب هذا الفرق

ان يتعد في حال الضرورة لمن هو خال من العلم جملة وان كان
 عدلا فان قال فكأنكم بطعنكم على الوجه الذي اخترناه في علمه
 بتقديم ابي بكر مضروبون لمن اغتيل في مقدمه بانه كان افضل
 من حيث لم يكن باعزهم غيره ولا اكثرهم مالا فلنا ليس يجب
 من حيث طعننا على بعض العلل ان يكون مضروبين لغيرها
 وكلما حكيت من التقليل فاسد عندنا لانه مبني على ان
 الاختيار كان صوابا صحيحا وانما الخلاف في علمه بتقديم
 المفضل على الفاضل ونحن لا نقول بوجه ذلك الاختيار
 وصوابه فتحتاج الى ذكر علته وعذرها انه كان فاسدا وانما
 حمل قوما عليه بحميه والعصبية وانما اذا خروا للسببه
 وامسك الباقون للبقية فلا معنى للكلام في طلب العلل وهذا
 المعنى قد مضى فيه كلام كثير وسباني فيه كلام اخر عند الحاجة
 اليه يقول الله ثم ذكر صاحب الكتاب الحلال التي تقدم
 المفضل على الفاضل لاجلها في كلام طويل جملة انه عدم
 جملة ذلك ان يكون بعض الشرايط التي يحتاج اليها في
 منفردة في الفاضل موجودة عند المفضل كالعلم او
 المعرفة بالسياسة او يكون الفاضل عبدا او صريفا او زماما
 او شديدا او يكون افضل من غير قريش او يكون المفضل
 مشهورا عند العامة وخاصة والا فضل حتى الفضل او

الجبن والخنوع

بحر

باب

يعرف من انقياد الناس للمفضل وسكونهم اليه واستئناسهم
 اليه ولايته مالا يعرف في الفاضل او يكون المفضل
 في البلد الذي مات فيه الامام فيخاف من تاجر العقد ورجاء
 الي ان يحضر الفاضل البعيد الدار من نفسه واصطراب او
 يكون في الفاضل صوارف ليس مثلها في المفضل كالجمله والحكم
 والجل الشديد وما اشبه ذلك يقال له ان من كان ناقص
 العلم والسياسة ومنقود الشجاعة او معروفا بالحد والعجز والخل
 الشديد فليس الافضل بالاطلاق وانما اوجنا الامانة في من
 كان افضل في كل لحلال المراعاة في باب الامانة فمن كان افضل
 في شي ومفضولا في غيره لم يكن الافضل بالاطلاق فاذا قال لنا
 قائل افرأيت لو اتفق ان يكون الافضل في العبادة والثواب ناقصا
 في العلم والسياسة ويكون الافضل في السياسة والعلم مفضولا
 في الثواب والعبادة من الذي ينصب اماما مناهما ولنا متى لم يكن
 الافضل في سائر لحلال واحدا وانقم المفضل الذي ذكره السائر
 وجب ان ينصب الفاضل في العبادة والناقص في السياسة
 اماما لمن كان ايضا وونه في كل ذلك وينصب الفاضل في السياسة
 المفضل في الثواب والعبادة اماما لمن كان ايضا وونه في كل
 ذلك ولا يقدم المفضل على الفاضل فيما كان افضل منه فيه
 وليس مكرها ذكرناه لان اختصاص ولاية الامام بتفريق دون

فريق من طريق العقل جازين ولا يمنع ايضا الواسع ما ذكره
 ان يجعل الفاضل في العباد اما للمفضول فيها والفاضل
 في السياسة اما للمفضول وهذا ايضا غير منكر فاما ظهور
 الفضل عند الخاصة والعام فليس بعلة توجب تقدم الفضل
 على الفاضل لان ذلك لو جاز ان يكون علة لجاز ان يقدم
 من كان قليل العلم نزر المعرفة بالاحكام ان حاله متيسره
 عند العام على الافضل في العلم المنزلة في معرفة الاحكام فلما
 لم يكن اعتبار لما اعتد العام وما يظهر لهم في باب العلم لم يكن
 ايضا بما عندهم اعتبار في باب الفضل وهذا لما يصح ان تراعيه
 وتجعله علة من يذهب الي ان نصب الامام باختيار الامه فيعتبر
 في صفاته ما يظهر لها فاما على المذهب الصحيح الذي دللنا
 فيما تقدم عليه من ان الامانه لا تكون الا بنصر الله فلا يجب
 علينا اعتبار ذلك فاما الاستثناء والسكون والانتفاء للفقير
 للمفضول والاعتراض عن الفاضل والفقير عن ولاية فليس
 يجوز ان يكون علة في تقديم المفضول دون تاجير الفاضل
 لان الاستثناء والسكون اذا كانا الى من تكامل صفاته او من
 كان غيره احق واوحي بالتقديم لم يكن لهم اعتبار الا ترى ان
 الناس لو سكنوا الى الفاسق ومن لاعلم عنده بشي من الاحكام
 ونفروا عن العدل العالم بالاحكام لم يكن ذلك علة في تقديم

دبر برزخا في اصحابه

الفاسق

الفاسق لجاهل وتاجير العدل العالم علي ان صاحب الكتاب
 دايمة ناقض لهذا الموضع بقوله بعد هذا الفصل ولذا ذكر
 شيخنا ابو علي ان تقار الناس عن المومنين عليه السلام لما
 كان منه من قتل الاقارب لا بعد علة بها تقدم عليه لان
 ذلك من عظيم مناقبه في الدين واوقى ما يدل على شدته
 في ذات الله فاك وعلي هذا الوجه حمل ما ذكر من فظاظه
 عمر وحده لان ذلك كان في ذات الله وفي دينه فاحل
 هذا المحل لا يجوز لاحد تقدم المفضول على الفاضل وهذا
 كما ترى كلام من لا يرعى اسباب النفا والسكون ونعتبر ما
 كان له سبب موثر في حال من يختار الامامة ولا يعتبر بما لم يكن
 موثرا في حاله بل كان ما يوجب النفا عنه رافعا لمزلة ومقدما
 لمرتبة فاما كون المفضول في البلد الذي مات فيه الامام وبعد
 حار الفاضل وحقوق النفس من تاجير العقل فاما يصح له ايضا
 ان يكون سببا عند من جعل الامامة باختيار وذلك فاسد
 على انه يوجب ان يعقد الفاسق والخالي من كل علوم الدين
 اذا كان في البلد الذي توفي فيه الامام وحيفت النفس من
 تاجير المقد وهذا ما لا فضل فيه ثم قال صاحب الكتاب
 فان قيل ان كان الافضل اوتي بالامامة يجب بعد المقد الذي
 عقد للافضل اذا كان غيره افضل منه ان يعقد له وينقض عقد

الغير

الاول ثم قال قيل لا يمنع في هذا الشرط ان يقتصر في الاول
 على بعض الوجوه ولا يقتصر بعد ذلك لان كثيرا من الاحكام
 قد يصرح ولا يمنع من صحة العقد وان كان في الاستدراك
 يمنع منه كالعاده التي نظر اعلي الكاح فلا يمنع من صحة العقد
 وان منعت في الاستدراك الى غير ذلك فهو غير موقوف على
 الدلالة وقد ثبت بالدليل ان عقد الامام لا ينقص بذلك
 وهو الاجماع على ان سيجب ابا علي قد ذكر فيما اظن ان
 الامام اذا كف بصره لا تنسخ امامته وانما ينوب عنه غيره وهو
 على حجة الامام فلم تنقص عقدا لمامه لهذا الحذف وهو في
 باب المنع اقوي من كون المفضل مفضولا يقال له السؤال
 لازم ولم يجب عنه بشي مقيع والذي يؤكد ان كل شي جعل
 مانعا من العقد للامام استدار فهو متى عرض بعد العقد صار
 سببا للفسخ ونقص الامامه الا ترى ان العدا له لما كانت مطلوبة
 وكان الفسخ مانعا من العقد استدار وكذلك لو ظهر الفسخ بعد
 العقد وتغيرت العدا له فان ذلك يوجب الفسخ وكذلك العلم
 المحض لما كان فقه مانعا من استدار العقد منع منه ايضا
 لو قدرنا ان الخروج عن العلم يعرض على المستقبل اما ينسب
 او بغيره وسائر الشروط للراعاة استدار هي مراعاة مع الاستمرار
 فكيف خرج المفضل في هذه القضية عن سائر الصفات والذات

ان

ذكره من العلم والكاح لا ينفعه شيئا لانا لم نقل كل امر منع
 في كل عقد استدار منع عارضا وانما حصرنا بذلك الامامه
 دون غيرها واما ادعاء الاجماع على ان عقد الامامه
 لا ينقص بذلك فباطل لانا خارجون عن هذا الاجماع وعندنا
 ان الامامه لو كانت بالاختيار وكان الفضل فيها مراعا استدار
 لوجب ان يكون مراعا في المستقبل ويجب ان ينقص امامه من
 صار مفضولا كما يمنع من العقد للمفضل فاما ما حكاه عن
 ابي علي في الامام اذا كف بصره فان كان ابو علي ممن يؤول
 ان كف البصر مانع من العقد في الاستدراك يجب ان ينقص
 متى عرض للامام وهو مانع من ان لم يلزم ذلك والحجه
 ما اعتبرناه في ان المانع من العقد استدار يمنع منه ثانيا وان
 لم يكن ذلك فلا معنى للاحتجاج بقوله ثم قال صاحب الكفا
 فان قيل لو قطع بالفض على فضل الواحد كان يجوز
 العدول عنه الى غيره قيل له قد يجوز ذلك لان الذي يعتبر
 في هذا الباب هو الفضل في الظاهر دون الباطن فاذا قوي
 في الظن بالامارات ان غيره مثله او افضل منه لم يمنع ان يقدم
 عليه وذلك بقرينه ان يسمع من الرسول صلى الله عليه واله وسلم
 وصية الرجل انه قرشي فلا يجب ان لا يقدم غيره عليه وان
 لم يثبت النسب قطعا وعلى هذا الوجه يجوز ان يكون من لا

يقطع على فضله افضل منه وانما كان يجب ما سال عنه لو كان
 الفضل المطلوب هو المتيقن يقال له لاسنه في ان الفضل في
 الظاهر دون الباطن من يعتبره في هذا الباب من حيث لم يكن
 له الي الباطن سبيل ولا عليه دليل لان الظن انما يكون له حكم
 ويتم مقام العلم عند فقد العلم فاما مع العلم فلا حكم للظن
 ولهذا لو علمنا بحجة الرسول صلى الله عليه واله عدالة بعض
 الشهود كما كانت شهادته او لم يكن شهادته من نظن عدالة ولا نقطع
 عليها وما اظن احدا سوي في هذا الباب بين شهادة المقطوع
 على عدالة والظنونة عدالة ولا يجعل الرجحان والزيادة في وجه
 العلم فاما الذي جعله اصلا من وصية الرسول صلى الله عليه واله
 لرجل بانه قرشي والخلاف في الامر بين واحد ولحقه علي فساد
 قوله في الاصل والفرع جميعا ما ذكرناه ففضل
 في اعتراض كلامه ان الائمة من قرشي اعلم ان المذهب في هذا
 الباب وان كان واحدا لانا نوافقه على ان الائمة لا تصلح
 في غير قرشي فلنا ان تكلم فيه من حيث اختلافنا في الدلالة
 والطرق الموصلة الي هذا المذهب وانما ذكرنا هذه المقدمة
 لان لا يظن ان الخلاف بقي وقع في المذهب قال صاحب
 الكتاب قد استدل سيونا علي ذلك روي عنه عليه السلام
 ان الائمة من قرشي وروي عنه انه قال هذا الامر لا يصلح الا

المقطوع عليه ان لا يقدم حجة
 من الفضل المظنون وانما يعتبر

فلا يمتنع ان يقدم غيره على من نظر انه قرشي

في هذا الحي من قرشي وقوا ذلك بما كان يوم السقيفة من
 كون ذلك سببا لصف الانصار عما كانوا عزوا عليه لانه
 عند هذه الرواية انصرفوا عن ذلك وتركوا الخوض فيه
 وقوا ذلك بان احدا لم ينكره في تلك الحال فان ابا بكر استشهد
 في ذلك بالحاضرين فشهدوا به حتى صار خارجا عن باب
 حيز الواحد الى الاستفاضة وقوا ذلك بان ما جرى
 هذا المجري اذا ذكر في ملاء من الناس وادعي عليهم المودة
 فتركهم التكرير بدل على صحة الحيز المذكور نقال له ليس
 يصح احتجاجك بهذه الطريقة التي سلكتها الا بعد ان
 تبين اسيا منها ان ابا بكر ذكر في يوم السقيفة ما حكته
 واجتبه به وان ذلك وارد من جهة توجب العلم ومنها
 ان اللفظ موجب لشي الامامة عن ليس بقرشي وانه لا يجوز
 الا في قرشي وما راينا صاحب الكتاب ينشأ من ذلك وانما
 عول على جملة الدعوي وعن بنين ان شيئا من ذلك لم ثبت
 اما احتجاج اني بكر على الانصار بلحيز المنتظم ان الائمة
 من قرشي فالكثير من روي الحيز ونقل السير وحيث السقيفة
 لما جرى فيها لم يذكره بلفظ ولا معنى بل ذكر من احتجاج
 اني بكر وعنه على الانصار وجوها وطرقا ليس من جملة ما
 هذا الحيز المدعي وقد روي محمد بن ابي جعفر محمد بن جابر الطبري

في التاريخ قصة السقيفة وما جرى فيها من الاحتجاج ونحن
نذكر ما سكا على طوله ليعلم خلق من ذلك قال روي هشام
بن محمد عن ابي مخنف عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن ابي عمر
الا بصاري ان النبي صلى الله عليه واله لما قبض اجتمعوا لانتها
في سقيفة بني ساعدة فقالوا نرى هذا الامر من بعد محمد سعد بن
عباد واحزبوا اليهم وهو من رضى قال فلما اجتمعوا قال
لا يهنا ولا يبعث بنى عبدنا نرى لا اقدر لشكواي اسمع النور كلام
كلامي ولكني تلقى مني قولي فاسمعوه فكان كل واحد يحفظ القول
قوله فيرفع به صوته ويسمع صوته اصحابه فقال ان بعد محمد
الله وانى عليه يا معشر الانصار انكم متابعين في الدين وفضيله
في الاسلام لست بالقبيلة والعرب وان محمد صلى الله عليه واله
لبيت بعض عشيرتي في قوم يدعوه الى عبادة الرحمن وخلق
الانذار فاما اوبى من قوم الارجال قليل والله ما كانوا يقدرون
على ان ينجوا رسوله ولا ان يفر وادبه ولا ان يذنبوا عن
انفسهم ضيما نحو ابيه حتى اذا اراد الله بكم الفضيله ساو اليكم الكلام
وحضكم بالنعمه فزركم الايمان به وبرسوله والمنع له ولاصحابه
والاعزاز له ولدينه ولجماده لا عداية لكم اشد الناس
على عدوه منكم واشد على عدوه من غيركم حتى استقامت العرب
لامر الله طوعا واعيا ^{الاعراب} البعيد الفاء صاغرا ^{الاعراب} اخرها حتى اتحن ^{الاعراب} اخرها
وكرها

فاسمعوه

الله لرسوله بكم في الارض ودانت باسيافكم له العرب وثوبا
الله وهو عنكم راضين ولكم فز من العين استبدوا هذا الامر
دون الناس فاجابوه باجمعهم ان قد وقف في الراي
يا صبي في القول ولن يقدروا ما رايت بوليكم هذا الامر
يا ابا عبد الله فليسمعوا وصالح المؤمنين رضائهم قال انهم تراءوا
الكلام فقالوا ان انا ابنا ما جره فز من قالوا عن المهاجرين
وصحابه رسول الله صلى الله عليه واله الاولون ونحن عنده
واوليا به وفعلنا ما نيازعونا الامر من بعد فبالت طائفة
منهم فانا نقول منا اير ومنكم اير ولن نرضى دون ذلك ابدا
فقال سعد بن عباد حين سمعها هذا اول الوهن وباني
عمر بن الخطاب فاقبل الى منزل رسول الله صلى الله عليه واله فارسل الى
نكر وابو بكر في الدار وعلى بن ابي طالب دانت في جهاز رسول الله
صلى الله عليه واله فارسل الى ابي بكر ان اخرج الى فارسل اليه
الى مشغل فارسل اليه انه قد حدث امر لا بد لك من حضوره
فخرج اليه فقال ما علمت ان الانصار قد اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة
يريدون ان يعقدوا هذا الامر لسعد بن عباد واحسنهم
مثالا من يقول منا اير ومن قريش اير فضا مسرعا عن اخبرهم
لقبا ابا عبيدة فيما شوا اليه فلغتهم عاصم بن عدي وغلام
بن سعادة فقالا لهم ارجعوا فانه لن يكون الا ما يحبون

المقتنع الفتح

فقالوا لا تنفل فجاؤا وهم مجتمعون فقال عمر بن الخطاب ^{عليه السلام}
وقد كنت زودن في نفسي كلما روت اقوم به فيهم فلما انت
دعفت اليهم ذهبت لانتدي المتفق فقال لي ابو بكر روي
حتى انكلم ثم انطق بعد بما احببت فنطق فقال عمر فما كنت
اريد ان اقول الا وقد اتى عليه ابو بكر قال عبد بن عبد الرحمن
فيذا ابو بكر محمد الله واتى عليه ثم قال ان الله تعالى بعث
محمد صلى الله عليه واله رسولا الى خلقه وسهبا على امته ليعبد
الله ويوحده وهم يعبدون من دونه الهة شتى يزعمون
انها من عندها سافعة ولهم نافعة وانما هو من حجر يحور
ثم قرا ويعبدون من دون الله مالا يصبرهم ولا ينفعهم ويتولون
هو لا يستفعا وانا عند الله وقالوا ما يعبدهم الا ليقربونا عند
الله زلفى فاعظم على العرب ان يتركوا دين اباهم فخص الله المهاجرين
الاولين من قومه بنصديقته والايان به والمواساة له والصدقة
على سداي قومه لهم وتكذيبهم اباهم وكل الناس لهم محبة
وعليم راد فلم يستوحسوا لفته عددهم وتكذيب الناس لهم
واجماع قويم عليهم فهم اول من عبد الله في الارض ^{سواء} وامن بالله وبآله
وهم اولياء وعزته واحق الناس بهذا الامر من بعد الانبياء
في يذكروا الاظالم وانتم يا معشر الانصار من لا ينكر فضلهم في الدين
ولاسا بقرهم العظيمة رصمكم الله انصار الدين ورسوله وجعل

ليكم عزة وفيكم حلة اصحابه وازواجه ولبس بعد المهاجرين
الاولين عندنا بغير لئكم فتحن الامراء وانتم والذين لا يتعابون
بمشورة ولا تقضي دونكم الامور فقام اليه المنذر بن الحباب
بن الجموح بها كذا روي الطبري والذي رواه غيره انه
الحباب بن المنذر فقال يا معشر الانصار املكوا علي
ايديكم فان الناس في فيكم وظللكم ولن يخرجن علي
خلافتكم ولن يصدر الناس الا عن رايكم انتم اهل
العز والزفة واولو العدد والتخربة ذوق الباس والحن
وانما ينظر الناس الى ما يضعون فلا تختلفوا ففسد عليكم
رايكم وتشتت اموركم ان ابا هو لا الا ما سمعتم فانا امير
ومنهم امير فقال عمر بن الخطاب هيهات لا يجتمع اثنان
في قرن انه والله لا يرصني العرب ان يوروكم وبينها
من غيركم ولكن العرب لا تمنع ان تولي امورها من كانت
السبق فيهم وولي امورهم منهم ولنا بذلك على من اتى
من العرب لحد الطاهر والسلطان المبين من ذنبا رغا
سلطان محمد وعنه اولياء وعزته الامدل يباطل
او يتجانب لائم او متورط في هلكة فقال الحباب بن المنذر
يا معشر الانصار املكوا علي ايديكم ولا تسمعوا مقال هذا
واصحابه فتذهبوا بنصيبكم من هذا الامر فان ابو عليكم

ماساء لنموهم فاجلوهم في هذه البلاد ونولو عليهم هذه
الامور فانتم والله احق بهذا الامر منهم فانه باسيا فكم دان
لهذا الامر من لم يكن يد يد افا حذبها المحكم وعد فيها
الموجب اما والله لين شتم لعبيد نهاجدعه فقال له عمر اذا
تفبكتك الله فقال بل اياك تقبل فقال ابو عبيد يا معشر
الانصار انكم اول من نصر وازد فلا تكونوا اول من بدل غير
فقام بشير بن سعد ابو النعمان بن بشير فقال يا معشر الانصار
ام والله لين كنا اولى وقصيلة في جهاد المؤمنين وسابقة في
هذا الدين ما اردنا به الارض رينا وطاعة بيننا والكدر لافنا
فما ينبغي لنا ان نستطيل بذلك على الناس ولا ينبغي من
الدين عرضا فان الله ولى الله علينا بذلك الا ان محمدا ورسوله
وقومهم احق به واولي وائم الله لا يراني الله ان ال عنهم هذا
الامر ابد فانتوا الله ولا تخافوهم ولا تنازعوهم فقال ابو
بكر هذا عمر وابو عبيد وايهما شتم فبايعوا فقال لا والله لا
لا يتولى الامر عليك وانت افضل المهاجرين وناي اني اذها
في الغار وخليفه رسول الله صلى الله عليه واله على الصلاة
الدين فمن ذا ينبغي له ان يقدمك او يتولا عليك هذا الامر ايسر
يدك انبايكم فلما ذهب اليها يبايعا سبهما اليه بشير بن سعد فبايعه
فنادى الحباب بن المذدر يا بشير بن سعد غفرك عفاق ما احول

الاما صنعت انفس على بن عمك الامارة فقال لا والله ولكن كرهت
ان انازع قوما حقا جعله الله لهم فلما دان الاوس ما صنع
بشير بن سعد وما يدعوا اليه قريش وما يطلب الحزج من
ناير سعد بن عباد قال بعضهم لبعض وفيهم اسيد بن الحضير
وكان احد النقباء والله لين وليتها الحزج عليكم مولانا انت
لهم عليكم بذلك القصيدة ولا جعلوا لكم معهم فبينا بضيقا ابد
فقوموا فبايعوا ابا بكر فقاموا اليه فبايعوه فانكسر عليهم اعني
على سعد بن عباد وعلى الحزج ما كانوا اجتمعوا عليه من امرهم
قال هشام قال ابو مخنف وحدثني ابو بكر محمد الخراعي ان
اسلم اقبلت بجحما عنها حتى تضايقت السكك اليها يبعوا ابا بكر فكا
عمر يقول ما هو الا ان رايت اسلم فالتقت بالنصر قال هشام
عن ابي مخنف قال قال عبد الله بن عبد الرحمن فاقبل الناس
من كل جانب يبايعون ابا بكر وكادوا يطأون سعدا
عباده فقال ناس من اصحاب سعد اسعد الانطاوة فقال
عمر اقتلوه قتله الله ثم قال قدم على راسه فقال لقد هممت
ان اطاك حتى يبدر غوصك فاخذ من بلية عمر وقال له
والله لو حصصت من سقر ما رجعت وفي فيك واصحه فقال
ابو بكر مهلا يا عمر الفرقها هذا ابلغ فاعرض منه وقال
سعد اما والله لو راى من قومي ما اقوى على الهوى لضيقهم

في افطارها وسلكها في يد المحرك واصحابك اما والله لا يجتهد
 يقوم كنت فيهم تابعا غير متبوع اهلوني من هذا المكان فخلوه
 فادخلوه داره وترك اباما ثم تعبت اليه ان اقبل فباع فقد
 بايع الناس وبيع فترك فقال اما والله حتى اريك بماني
 كنانتي من بني واخضبت منكم سنان رجي واصركم بسيني ما
 ملكته يدي وانا فالتكم باهل بيتي ومن اطاعني من قومي ولا الفل
 واما الله لو ان الجن اجتمع لكم مع الناس ما تابعتكم حتى اعرض
 على ربي واعلم ما حساني فلما اتى ابو بكر بذلك قال له عمرا
 ندعه حتى يبيع فقال ستر بن سعد انه لج وانا فليس بمالك
 حتى يقتل وليس بمقتول حتى يقتل معه اهل بيته وولده وطفله
 من غيرته فارتكوه وليس تركه بصايركم انما هو رجل واحد
 فتركوه وقيلوا مسور بن سعد واستنصره لما بداهم
 منه وكان سعد لا يصلي بصلاته ولا يحج معهم ولا يفيض بافاضتهم
 فلم يزل كذلك حتى هلك ابو بكر فهذا الخبر يتصرف من شرح امر
 السقيفة ما فيه للناظر معتبر ويستفيد الواقف عليه استبانها
 جملوه احتجاج قرين علي الانصار جعل النبي صلى الله عليه واله
 الامام فيهم لانه مثل حجاجهم عليهم ما يخالف ذلك وانهم انما ادعوا
 كونهم احق بالامر من حيث كانت النبوة فيهم ومن حيث كانوا
 اقرب الى النبي صلى الله عليه واله سببا واولهم اتباعا ومنها

ان الامر انما بيني في السقيفة على الغالبه والخالسه وان كلامهم
 يحد به بما اتفق له وعز من حق وباطل وقوي ومنها ان
 سيب صفوا الانصار وقوة المهاجرين عليهم اخبار ستر بن
 سعد حسد السعد بن عباد واخبار الاوس باخباره
 عن الانصار وسفها ان خلافا سعد واهله وقومه كان
 باقيا لم يرحبوا عنه وانما اتعددهم عن الخلاف فيه بالسيف
 فله الناصر وقد روي الطبري بعد هذا الخبر من طريق
 اخر خبر السقيفة فلم يذكر فيه الاحتجاج بان الابه من قرين
 مع انه قد جمع على كتابه هذا بالروايات المختلفة وروي
 الزهري من طريق كثير خبر السقيفة الذي ينص ان عمر بن
 الخطاب خطب على المنبر فذكر ما كان يوم السقيفة ومنازع
 الانصار للمهاجرين واحتجاج كل فريق على الآخر بقوة
 الي هذا الامر فاني جميع الاخبار ما سطر احتجاج احد عليهم
 من حصن بان النبي صلى الله عليه واله قال الابه من
 قرين بل تضمنت الاخبار الرواية التي رواها الزهري
 كلها على اختلافها ان ابا بكر سمع كلام سعد بن عباد وخطبه
 التي مضى معناها في الخبر الذي رواه الطبري قال اما بعد
 ما ذكرتم فيكم من خبر فانتم اهله وان العرب لن تعرف هذا
 الامر الا لهذا الحي من قرين هم اوسط العرب شيئا ودارا

وروي عن حماد بن زيد عن عوف بن خنيس عن عبد الله بن
مسعود قال لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله قالت
الانصار من اير ومنكم اير فانا هم عمر فقال يا معاشر الانصار
السمتعون ان رسول الله صلى الله عليه وآله امر ابا بكر ان
يصل بالناس قالوا بلى قال فابكم تطيب نفس ان سئتم ابا
بكر بعد ذلك ولست اشكر بعد ذلك ان يكون هذا الخبر مروي
على الوجه الذي ادعوه لكن رواه قليل من كثر وواحد من
جماعات والنعيم عكسوا النقص فاوردون موردا لا اختلا
فيه وما لا يعرف سواه واذا كانت الرواية بغير اظهر كان
العلم بخلافه مما هو الظاهر في الرواية اوجب والذي
يدل على ضعف هذه الدعاوي ما نظا هرت له الرواية عن
ابي بكر من قوله عند حضور الموت لئن كنت سألت رسول
الله صلى الله عليه وآله عن ثلثة اشيا ذكر من حملتها لئن كنت
سألت هل للانصار في هذا الامر حق وكيف يقول هذا القول
من يروي عنه عليه السلام ان الائمة من قرئت وان هذا الامر لا يصلح
الا لهذا الحي من قرئت فاما الكلام على الفصل الثاني وهو
ان سئل ان ابا بكر اخرج بذاك يوم السقيفة لكننا ننازع في
صحته فواضح وذلك ان ابا بكر لم يكن معصوما فنفي لخطا
عنه فرائن ان ما رواه صحيح فان اخرج في صحته بالاجماع

وترك

وترك التكبير وان ابا بكر استشهد في ذلك بالحاضر في مشهد
به فاول ما فيه ترك التكبير غير معلوم لان سعد بن عباد
رواه واهل بيته كانوا معنيين على الخلاف على انقصته الزوا
واي تكبير للخبر ابلغ من الخلاف في نقصه ثم لو لم يقع الخلاف
والتكبير على ما ادعاه عالم يكن دليلا على الرضى والاجماع لان
ارتفاع التكبير على ضربين احدهما ان يرتفع على وجه
يعلم انه لولا الرضى لم يكن مرتفعا والوجه الاخر ان يرتفع
ويكون ارتفاعه مجوزا فيه الرضى وعينه وانا يدل على
صحته الخبر ارتفاع التكبير على وجه لا يكون الا الرضى ومن
تأمل خبر السقيفة وما جرى فيها وسبب رجوع الانصار عن
الامر علم ان التكبير لم يكن للرضى فاما الاستشهاد فمن روي
احتجاج ابي بكر بالخبر على قتله لم يروا الاستشهاد على ان
احدا لا يمكن ان يدعي انه استشهد جميع الحاضرين من المهاجرين
والانصار فشهدوا له وانا يجوز ان يدعي انه استشهد
بعضهم ومن استشهد فشهد له يجوز عليه من الخطا ما يجوز
على انه يمكن ان يكون من سمع الخبر من ابي بكر يوم السقيفة لم
نكره لانه لم يعلم ان الامر بخلاف ما ادعاه ورواه وانا يجب
ان يرد من الاخبار ما لا يجوز ان يكون صحيحا وليس اذا
لم يرد ونكره وقد صدقوا وسعدوا به لان اخبار

الاحاد في السريعة الواردة بالا يجوز ان يكون صحيحا غير مردود
 ولا مصدقة وليس له ان يقول ايم علموا به والعمل به في مثل
 هذا الموضع تابع العلم فلهذا وجب ان يكونوا مصدقين
 له وان يكون صحيحا وذلك ان الحزب اول ما يعلموا انه
 واقعا على خلافه وعمل بعض الامم لا يكون محمدا غير
 مسلم ايم علموا به على وجه لان اكثر ما يدعى في ذلك انهم
 عقدوا لاني بكر فكان ذلك عملا بالخير وليس الامر كذلك
 لان العقد لاني بكر والبيعة له لا يدلان على العمل بالخير لان
 من اجاز الاجامه في غير قرين لا ينبغي في قرين فكيف العقد
 لقرين عملا بالخير واما الكلام على الفصل الثالث وهو
 على تسليم الاحتجاج بالخير وصحته وبيان انه ليس في ظاهره
 ما يتناول موضع الخلاف لانه خبر محض والخبر المحض لا يجوز
 صرفه الى معنى الامر الا بدلاله واكثر ما يقتضيه ان يكون كل
 امام يعقد له من قرين من اين انه لا يجوز عقدها لغير قرين
 وليس له ان يقول اي فائدة في هذا القول وذلك ان النابذ
 فيه ثابت لان ينقطع على احد الجورين قبل وقوعه لان
 السامع لهذا القول كان يجوز حصول الامامه لغير قرين غير
 بهذا الخبر يستفيد انها لا تثبت الا في قرين وليس له ان
 يقول انه عقدت الامامه لغير قرين وذلك ان النبي صلى الله

عليه واله لم يتقد دعوا الامامه في غير قرين وانما في ثبوتها
 في غيرهم ولم يثبت الامامه على الحقيقة الا لقرين وان جاز
 ان يدعى السببه غير قرين وليس له ان يقول ان هذا وان
 كان خبرا فيه معنى الامر ونحري مجرى قوله نعم ومن دخله
 كان امنا وما استبهه وذلك ان الظاهر كونه خبرا فلا يعيد الي
 ان يجعل له معنى الامر الا بدليل فاما قوله نعم ومن دخله كان
 امنا فالضرورة تدعو الى جعله امرا لانه لو كان خبرا كان
 كذبا واذا كان امرا كان صحيحا فاما اللفظ الاخر الذي
 رواه من قوله ان هذا الامر لا يصلح الا في هذا الحي من قرين
 فضعيف لا يكاد يعرف واللفظ الاول هو الموقوف وقد
 روي في خبر الزهري من طريقه المحتملة ان هذا اللفظ امنا
 حكاه ابو بكر عن نفسه ولم يسنده الى الرسول صلى الله عليه
 واله وانه قال ان العرب لم تعرف هذا الامر الا لهذا الحي من
 قرين ولو سلم هذا اللفظ على علامه لم يكن انضمامه دليل
 لان القابل قد يقول هذه الولاية لا تصلح الا لفلان اذا
 كان اقرب به من غيره واولي وان جاز في غيره وهذا اللفظ
 لا يكاد يستعمل في التفضيل والرجح ولا يستعمل في الاغلبه
 في الحرم وتفي الجواز وهذا لجملة تأتي على ما ذكره قال
 صاحب الكتاب بعد كلام لا وجه لذكره فان قيل قد روي

عن عمر ما يدل على خلاف ذلك وهو قوله لو كان سالم حيا
ما تخافني فيه السكوك ولم يكن من قريش ثم قال قيل
له ليس في الخبر بيان الوجه الذي لا يخفى فيه السكوك فحمل
ان يريد ان يدخله في المسورة والراي دون السورة
فلا يصح ان يقدح فيما قلناه به بل لو ثبت عنه المضبوط
في ذلك لم يتبرهن له على ما روينا في الخبر يقال له هذا تأويل
من لم يعرف الخبر المروي عن عمر على حقيقة او من يعرف
ذلك ويظن ان من قري كلامه لا يجمع بينه وبين الرواية
ويقال لها به وفي الخبر على ما نقله جميع الرواة بصرح الوجه
الذي عني حضور سالم له وانه الخلفه دون السورة والراي
وقد روي الطبري في تاريخه عن سيرة من طرق مختلفة
ان عمر بن الخطاب لما طعن قيل له يا امير المؤمنين لا تخلف
فقال لمن استخلف لو كان ابو عبيد بن الجراح حيا استخلفته
فان سألني ربي قلت سمعت نبيك صلى الله عليه واله يقول
له ان امير هذه الامة ولو كان سالم مولي ابي حذيفة حيا ايضا
استخلفته فان سألني ربي قلت سمعت نبيك يقول ان سالما
سديد يحب الله فقال له رجل ادرك عليه عبد الله بن عمر
فقال فانك الله والله ما اردت هذا ويحك كيف استخلف
رجلا عن طلاق امراته وروي ابو الحسن احمد بن محمد بن

جابر البلاء دري في كتابه المعروف في تاريخ الاستراق عن عفا
بن سالم عن حماد بن مسلم عن علي بن زيد عن ابي دافع ان عمر
بن الخطاب كان مستدرا الى بن عباس وعنده ابن عمر سعيد
بن زيد فقال اعلما اني لم اقل في الكلام سياتي ولم استخلف بعد
احدا وانه من ادرك وفاتي من سبي العرب فهو حر من مال
الله قال سعيد بن زيد اما انك لو استرقت الى رجل من
المسلمين اتيمنتك الناس فقال عمر لقد رايت من اصحابي
حرصا شديدا وانا جاعل هذا الامر الى هؤلاء الفرس الذين
ما ت رسول الله صلى الله عليه واله وهو عنهم راض نعم
قال او ادركني احد رجلين فخلفت هذا الامر اليه لو
به سالم مولي ابي حذيفة وابو عبيد بن الجراح فقال له
رجل يا امير المؤمنين فاني انت عن عبد الله بن عمر فقال
له فانك الله والله ما اردت الله يا استخلف رجلا لم يحسن
بطلق امراته قال عفان يعني بالرجل الذي استار عليه
بعيد الله بن عمر المعز بن سقبة وهذا كما ترى بصرح
بان عني سالم انما كان لان يستخلفه كما انه عني ابا عبيد
كذلك فاي تأويل ينبغي مع هذا الترح واليسان ولنا
ندري ما نقول في رجل حصرت مثل امير المؤمنين ونزلته
في جلال الفضل منزلة وما في اهل السورة الذي كانوا في

الفضل الظاهر على علي طيبا ثم بقي مع ذلك حضور سالم
فني من لا يجد منه عوضا ان ذلك لدليل قوي سؤرايه في
اجماعه ولو كان ثمة لحضوره اما هو للتور والراي على ما
ادعي صاحب الكتاب واصحابه وان كان الاحبار المرويه
منع من ذلك لكان الخطب ايضا جليلا لانا نعلم انه لم يكن
هذه الجماعه التي ذكرناها الامر بولا. يساوي سالم ان لم نقله
في الراي وجوره المحصيل فكيف برغب عنهم في الراي واحبا
من يصلح الامر ويتلف على حضور من لا يدانهم في علم ولا
راي فان قيل كيف يجوز ان يحط ب عمر سالم لتوليته الخلاف
وهو بالامر يشهد ان النبي صلى الله عليه واله قال الامر
قرئني ويدفع الانصار هذه الحجة عن الامر وهل يدل ذلك
الا على ما قلناه من انه اراد التور والراي لان المخوف عن
عمر المدعي لفساد امامته لا يمكنه ان يدفع عقلة وموطر محصيله
وانه من لا يبايقر على روس الاسناد قلنا ليس يجوز ان
يدفع المنقول من الروايه المعروف منها بان الامر كان بحيث
يكون بخلاف ما تضمنته واما ثانيا. ولما احتمل من الكلام
وقد تضمنت الاحبار والمرويه في هذا الباب ما لا يسوغ معه هذا
التأويل المستغنى المصحح فلم يبق الا ان بين عذر عمر في تور
ويجمع بين قوله ههنا وبين قوله يوم السقيفه واحتمل ما يقال في

ذلك وادخله في تزييه عمر عن المناقصة ان يكون الحذر الذي
تضمن حصر الامامه في قرئني لا اصل له ولم يحز له ذكر يوم
السقيفه على ما بينا ان الروايات المتضاهيه وردت به
فقد مضى من سترها وانها خاليه من الاحتجاج به ما فيه كفايه
ثم حكى صاحب الكتاب عن ابي علي انه كان يستدل على ان
الامامه لا تصلح الا في قرئني بطريقه اخرى وهي انهم اجمعوا قد
على ان قرئنا تصلح للامامه ولا اجماع ان الامامه تصلح في
غيرها ولا يجوز اثبات الامامه بغير حجة سمعيه بفتح لذلك
ان تكون لقرئني يقال له من كذا الاستدلال وصفينه لانهم
وان اجمعوا على ان قرئنا تصلح للامامه وليس هذا موضع الخلاف
فلم يجمعوا على ان غيرها لا تصلح وهو موضع الخلاف
وليس اذا لم يكن في غير قرئني اجماع وجب نفي الامامه عنهم
لان الحق قد ثبت بالاجماع وغيره وليس بمضور على الاجماع
وقوله ولا يجوز اثبات الامامه بغير حجة سمعيه صحيح الا انه
لم يتوفى صلاح غير قرئني للامامه من الحجج السمعيه الا بالاجماع
دون ما عداه فمن اين له انه لا حجة سمعيه في ذلك على انه يترتب
على هذه الطريقه ان كانت صحيحة ان يكون الامامه مقصور
على ولد الحسن وهسين عليهما السلام لان فيمن عداهم من الناس
اختلافا ولا اجماع على صلاح غيرهم للامامه ولا خلافا بينهم

ولا احد يدفع ايم يصلحون للامامة وقد التزم صاحب الكتاب
 نفسه هذا الالتزام واجاب عنه بما يقتضي هدم استدلاله به قال
 والجب ان لا يثبت الشيء الا من جهة الاجماع بل قد يثبت بغيره
 فليس بخلاف اماره الفساد وان كان الاجماع اماره الصحة وهذا
 بعينه يمكن ان يقال له في استدلاله الا انه اضاف في خلال
 كلامه الى ذلك ان الاجماع يبين اجماع الصحابة والسلف المتقدمين
 قال وقد علمنا انهم لم يطلبوا للامامة العترة ولا اعتدوا
 لها موضعا احضرت من قريش وانما حدثت لخلاف من بعد وهو
 خلاف ممن نطقوا في طريقة الاحبار على ما يتولد وقد بينا انه
 لا نص في الامامة فلم يتبعه الا الطريقة التي سلكناها
 فتعالى له في ذلك يعني ان الخلاف في ذلك الباب هو من
 يقول بالنص ونفي الاحتبار واذا كان كلامك في
 هذا الفضل لا يصح الا بعد ان يبطل النص ويصح الاحتبار
 فقد تقدم من الاول على صحة النص ونفا الاحتبار ما بينه
 كتابه واما قوله ان الصحابة لم تطلب الامامة للعترة ولا موضع
 احضرت من قريش فقد بينا العلة في ان الطلب لذلك لم
 يظروا ولنا على سبيل الاعتراض عن منازعه من لم يكن من
 العترة ويكره في ذلك فلا حاجة بنا الى اعادته ١١١٧
 فصل في الاعتراض على كلامه هل يجوز العترة

عن قريش في باب الامامة ام لا ه حكي عن ابي علي انه كان يجوز
 ان لا يوجد في قريش من يصلح للامامة وان ذلك اذا
 اتفق وجب ان ينصب من غيرهم ويزق بين البسيتين
 العلم والفضل والعدالة فقال ان فقد القريش لا يوتر
 يجوز ان ينصب من غيرهم لانه ليس بشرط واجب وليس
 كذلك في الشروط النافية لانها واجبة وفقد هامون فلا
 يجوز ان ينصب للامامة من تفقد فيه وحكي في آخر الباب
 عن ابي عبد الله البصري انه لا يمنع ان يقال انه لا يجوز
 ان تخلو قريش من يصلح للامامة لكان الخبر ثم سأل نفسه
 فقال ان قيل الا قلتم ان الخبر يتضمن صحة وجود من يصلح
 ومن يلزم للعدالة منهم بدا ليصح هذا التكليف ويحل
 له اذا كان التكليف معلقا بشرط مما الذي يمنع من ان لا
 يوجد ولا يلزم ذلك التكليف فتعذر ذلك يرجع الى ذلك
 فاذا وجب بالايات التي التزم الله تعالى فيها القيام بالحدود
 بنصب امام فواجب ان ينصب من غيرهم ثم قال فان قيل
 بهذا قلتم انه متى لم يوجد فيهم من يصلح لذلك سقط
 التكليف في نصب الامامة كالموجود في كل من يصلح لهذا الشأن
 محتمل العدالة لسقط التكليف ثم قال قيل له اذا كان
 بالاجله يجب نصب الامام من اقامه الحدود والقيام بالحكام

وغير ذلك لا يخص حال وجود من يصلح لذلك من حال
عدمه فيجب ان يكون التكليف قائما فذلك ان الذهب
الذي حكمه عن ابي علي بعد عن الصواب لانه لما اجاز ان
يخلوا قريش من يصلح للامامة اجاز ان ينصب من غيرهم
ولم يحز ذلك في باقي السروط ونحن نبين ان ذلك منافض
لانه اذا كنا انما نرجع في اوصاف الامام وسروط امامته
الى النص والسمع علي ما تذهب انت واصحابك اليه فالنص
وارد في هذه الصفات اجمع على حد واحد لانه قد دل النص
على ان من سطرط الامام ان يكون من قريش كما دل على ان
من سطرط العدالة والعلم المخصوص ونحن نعلم ان هذه
الصفات لم يخص في هذا الباب الاما تنصيبه المصلحة فكان
المصلحة تنفي كون الامام على صفات منها ان يكون من
قريش فكيف يجوز ان ينتم من غير قريش اذا لم يحدث
قريشا ولم يحز ان ينتم غير عالم او غير عدل اذا لم يحدث عالما
عدلا وقوله هذا سطرط لا بد منه وهذا سطرط منه بل انما
لا فرق بينه وبين من عكسه وقال الذي لا بد منه هو السب
وباقى السروط منها بدو كل ذلك غير صحيح لانا انما نعلم
انه لا بد منه من حيث انتضاء النص وعلت الامه به وهذه
الطريقة عامة لسائر السروط فلا وجه لتقسيمها على ان صاحب

الكتاب في باب الاجماع على انه لا بد في كل عصر من اثبات من
يصلح ان يتبعوا وانه لا يجوز خلوا الرمان من هذه صفته
لانه استدل هناك على هذا بقوله نعم ومن يتابع الرسول
الاية وادعى ان يوعده على ترك اتباع سبيلهم بقضي ان
يكونوا متمكنين في كل عصر من اتباع سبيلهم ولا يكونوا
متمكنين الا بوجد المؤمنين في كل عصر وهو ما هنا يقول
ان ايجابه اقامه الاية من قريش لا يضي وجود من يصلح
لل امامة في قريش واذا كان ايجابا وتكليفنا وجعله مشروطا
بوجود من يصلح لذلك وهو هناك منع من هذا استد مع
راحال ان يكون ايجابه اتباع سبيل المؤمنين مشروطا
وقد كلفناه على هذا الفصل في موصفه من هذا الكتاب
بكلام طويل لا معنى لاعادته واما اردنا الان ان نبينه على
وجه المناقضة والا فالحجج بقضي بظاهره وجود من يصلح
في قريش كما ان الاية لا يضي وجود مؤمنين في كل عصر
فاما تعلقه في الجواب عما سال نفسه من ان التكليف اذا كان
معلقا بشرط في الذي يمنع من سقوطه عند انتفاء شرطه بالآية
التي الرم الله نعم فيها اقامه الحدود والاحكام وان ذلك اذا
كان مستمرا وجب ان يستمر التكليف ويعدل الى غير قريش اذا
لم يوجد منهم من يصلح للامامة فيعقد من الصواب لان الايات

التي ذكرها اذا كانت موحية لاقامه لحدود موحية لاقامه
 من يقيمها على مستحقها فانما يوجب اقامه من له صفة مخصوصة
 متى لم يحصل ويمكن ان يحصل من هو عليها فينبغي ان
 يسقط التكليف كالوقدرنا فقد من يخص بالعدالة والعلم
 المخصوص يسقط التكليف في اقامه الامام وان كانت الايات
 المتضمنة لاقامه لحدود ثابتة فان قلت على بوجوب اقامه
 لحدود وتنفيذ الاحكام وان ذلك يوجب نصب من
 يتولاه ويقوم به بمعنى من ان اخبر خلو الزمان من عدل
 يصلح للامامة فيلزم ذلك والا لكان علمك بما ذكرت يمنعك
 من ان تحوز خلو الزمان من من يصلح للامامة والا توصلت
 الى الامر بن توصلا واحدا فاذا جاز ان يعدل عن الترتيب
 عند فقهه الى غيره لاجل اثبات التكليف والاجاز ان يعدل
 عن العالم والعدل الى غيره عند فقدهما من اجل ثبات
 التكليف ثم قال صاحب الكتاب وقد بين صحة ما ذكرناه
 ان الامام يجوز ان يعتمد فيما اليه على صاحبين من غير
 ترتيب وذلك بسبب انهم اهل للقيام بهذه الامور ولا يجوز
 لو تغذر علينا اهل الصلاح ان نعتقد على الفساق
 وذلك متين ان التفرقة بين الامر بن وصح ما يتوله نحن و
 القول في ذلك ان كل شرط في الامام لو فقد لصح ان
 يكون امرا يقوم بما الى الامام فيجب ان لا يمنع على بعض الوجوه

ان يكون اماما وكل شرط لو فقد لم يصلح ان يكون امرا
 او حاكما فيجب ان يمنع من عقد الامامة له يقال له نعمت
 ان الامام اذا جاز ان يكون يعتمد على غير العزمين في
 الامامة جاز ان يكون الامام غير مرتب وكيف تكون الامامة
 قياسا للامارة في هذا الباب واحد شرط الامام ان يكون
 فرسيا بلا خلاف بيننا وبين صاحب الكتاب وليس من
 شرط الامير ان يكون فرسيا فكان محمول كلامه اذا جاز
 ان يولي الامر مع تكامل شرائطه المطلوبة والاجاز ان
 يولي الامام مع اختلال بعض شرائطه لاحتمال ما في هذا
 الكلام وما قوله ان كل شرط في الامام لو فقد صلح ان يكون
 امرا فيجب ان لا يمنع على بعض الوجوه ان يكون اماما وكل شرط
 لو فقد لم يصلح ان يكون امرا او حاكما فيجب ان يمنع من عقد
 الامامة فيفسد بما ذكرناه لانا قد بينا العزق بين الامارة
 والامامة وان السبب المطلوب في الامامة دون الامارة على انه
 مقصور على دعوى من غير اصل مرد اليه كلامه فيقال له لم نعمت
 ان الامر على ما ادعيت وما الدليل على صحة العقد الذي
 عقد به على ان هاهنا شرط الوفاء صلح ان يكون من
 يعتمد فيه امرا وان لم يصلح ان يكون اماما لان من شرط الامامة
 عندنا وعنده ان يكون بصيرا با حبا راجلنا واليا بينه عنه

عالمنا بمن يصلح لذلك من لا يصلح له وهذا الشرط يصلح ان
يكون الامير اميرا وحكام حاكما مع فقده ولا يصلح ان يكون
امام مع فقده على ان اكثر اصحابنا لا يسلّم ما ذكره في الاثر
لان عندهم الفضل في السبب احد جهات الفضل ولا يجوز
ان يقدم المفضول على تومنه على الفاضل ومن ذهب الى
هذا المذهب يناول كلما ورد عليه من اماره فربما ان
لا يكون صحيحا او ترد من جهة من ليس له ان يورث او بان
يخصوها بمن له من السبب ما يفضل عليه حسب المومر
وعلى كل حال فقد سقط ما يتعلق به ثم ذكر صاحب
الكتاب بعد هذا كلاما في ان الامام يجب ان يكون واحدا
في الزمان وانه لا يتسع ان يجمع في وقت واحد جماعه
يصلح للامامه وكلاما في ان من يصلح للامامه لا يصير
اماما الا بامر محدد وكل ذلك لا خلاف بيننا وبينه فيه
ولا معنى لتبعية الا انه عول في ان من يصلح للامامه لا يصير
اماما بدك ولا بد من تحديد امر يصير به اماما على ان قال
لا خلاف بين من يقول بالنص في كل امام انه لا يصير
اماما بان يصلح لذلك ويجمع فيه السرايط وهذا المعنى
له ولا فائدة في اخراجه من يقول بالنص عن هذا الاجماع
لانه لا خلاف في ذلك بالاطلاق ومن يقول بالنص يذهب

الى انه لو لا النص او ما يقوم مقامه من المعجز لم يصير الامام
اماما وان اجتمع فيه سترابط الامامه وكملت له خلاها
ومن يقول من اصحابنا ان الامامه مستحقة وانها تجري مجرى
التواب لا يذهب الى انه يصير اماما بنفسه الاستحقاق لابل لا
عنده من نص عليه واستار اليه **فصل**
في الكلام على ما اعتمد عليه في عدد العاقد من
قال صاحب الكتاب انما قلنا انه لا بد من العقد من
حيث ثبت بما قدمناه انه لا يصير اماما بان يصلح للامامه
فقط فلا بد من امر زائد وقد ثبت عند كل من يقول
بالاختيار انه اذا حصل العقد من واحد برضا اربعة صار
اماما واختلفوا فيما عد ذلك فلا بد فيما يصير به اماما من
دليل فاقاربه الاجماع يجب ان يحكم به ثم عارض نفسه بالزيد
واجاب عن الاعتراض بانهم قالوا بالنص على بعض الوجوه
وانه انما اعتبر من يقول بالاختيار ثم قال فان قيل اليس في
الناس من يقول لا يصير اماما الا برضى الكافة من البدرك
يظهر فيه وهذه طريقة العامة فيلزم له ليس ذلك عندهم يحصل
قبلكم ولطعن به فيما قدمناه من الاجماع لانهم انما اعتبروا العا
وان خالفت لخاصة في ذلك وربما قالوا اماما الفاسق
المسوق اذا غلب واحد ما يدل على ذلك ما ثبت من

اجماع الصحابة في بيعه ابي بكر لانه بايعه الواحد برصني
اربعه على ما تقدم ذكره وعني بذلك ان عمر بايعه برصني
ابي عبيد وسالم مولي ابي حذيفة واستد بر حضير وبشير
سعد علي ما ذكره في الفصل الذي قبل هذا قال وقد
علمنا باجماعهم من بعده انه صار اماما من اول ما عقد له وبسبب
الذي تقدم فلا بد من سماع ثابت انتهى انه يصير اماما بذلك لانه
لا يجوز وقد حصل الاجماع فيه ان يحل التخييل ولا ان يقال
الطريقه الاجتهاد لان القادر بخاريه هذا الجري لا مجال
للاجتهاد فيها ولا بد من سماع لكنه لا يجب نقله لانه استعني بالاجماع
عنه وسقط بذلك قول من يقول ان ذلك اما اتفق ولو حصل
في الحال من العدد ما ينز يد علي حقه او ينقص لعقده لان الذي
ينشاء من مقارنه الاجماع له يمنع من ذلك يقال له قد اعيث
الاجماع في موضع لا اجماع فيه والخلاف فيه ظاهر لان كثيرا
من يقول بالاحتيار يذهب الي ان الامامه لا تنعقد الا برصني
جميع لانه وسلمها ولا يعتبرون في هذا عدد اخصوا والذاهب
الي ما ذكرناه من اهل الاحتيار اكثر عددا ممن يذهب فيه الي
العدد الذي اعتبره صاحب الكتاب وليس نوهيه لهذا المقاله
وتضعيفه لها بحججه في مثل هذا الموضع لانه ادعي الاجماع واذا
ثبت خلافه بطلت دعواه سواء كان الخلاف من ضعف او قوه

عامي او خاصي فاما قوله انه قد روي ما اعتبر والاجماع العامه
وان خالف لخاصه فليس هذا قول من يعتبر اجماع الامه
لانهم اذا لم يجعلوا اجماع لخاصه اذا خالفهم العامه اجماعا
فالاولي ان لا يجعلوا اجماع العامه مع اختلاف لخاصه
واجماعا وليس جميع من يذهب الي ما ذكرناه محتورا امامه
الفاسق المستوك ومن ذهب عنهم الي ذلك فلسنا ننقض
بقوله قاما ما اعتمد من اجماع الصحابه علي بيعه ابي
بكر وصحتها وانما انفقنا في الاصل بالعدد المخصوص
الذي اعتبره فلنا كلام في ذلك من وجوه اولها انا لا نسلم
هذا الاجماع لانه ما كان قط ولا وقع وتاسفها ان نسلمه
ثم يتبين ان العايل ان يقول ان امامته اما يجب بالاجماع علما
لا ينفرد نفر الذين ذكرهم وتاليفها ان يتجاوز عن كل
ذلك ويقول لمر اذا انفقنا امامه بحججه لم يحز النقضان
من هذا العدد ونحن نكلم على جميع ذلك اما الوجه الاول
فالاولي ان يوضح الكلام فيه الي الفصل الذي يعتبر فيه
كلامه في امامه ابي بكر لانه اخص بها بالخلاف من حيث كان
هذا الفصل كالفرع على صحت الاحتيار وتبويه والخلاف
فيه جار بين من يوافق على اصل الاحتيار فاما الفصل
الثاني فالكلام فيه واضح لان ايا بكر لما صنف على يده

بالسعة من سبق الي بيعته لم يخرج من مجلسه ذلك حتى يابسه
جميع اهل المدينة عند من يقول بوجه امامته وثبوت احبائه
فمنهم من حضر السقيفة وصفق على يد وهو جمهور الانصار
والهاجريين ومنهم من تقدر عليه الحضور فلم يبايع يد
ورضى البيعة بقلبه وسلمها واغضبها كما هو المومنين من تاجر
من بني هاشم معه استعلا بنجر النضر الذي صلى الله عليه واله فمن اين
له ان امامته انقضت بأربعة دون ان يكون انما انقضت
بالاجماع الذي لم يخرج عن بيعته من يابسه ممن ذكره وقوله
انهم اجمعوا على انه صار اماما من اول ما عقد له وبالسبي المتقدم
لاني في ما ذكرناه لان بعض الكافة سعيه اجمع كان بالثبوت لصفته
من سبق الي مبايعته ولم يكن بينهما زمان والحال التي جرى
الحوض فيها لم يخرج بعضها الا بالاجماع عليه عندهم ولم ينقل
حال الاجماع من الكافة عن حال مبايعه الاربعه بزمان يصح
ان يكون معتبرا كالم ينقل بيعه عمره عن رضي الاربعه وتسلم
بزمان يجوز ان يكون معتبرا وادخالهم في حمله العدد الذي
به اعتقدت الامامه اسيد بن حصن عجب لان جميع من روي
عن السقيفة لم يروا ان اسيد بن خضر سبق الي بيعه الي بكر
قبل جماعه الاوس والمنايايع في حلقهم لما بايعوا بعد ان
قال بعضهم لبعض والله بين وبينها اخرج عليكم من لا را

لهم بذلك المصنعة عليكم على ما ستر حناه في البحر الذي افضنا
فيه جنز السقيفة على روايه الطبري وان كان العقد لم يكمل
الا باسيد بن خضر فهو لم يبايع الا مع بني عمه وقومه فوجب
ان يكون سعيه جميع معتبره ولا يستخرج علي اربعة ومن
تأمل جنز السقيفة وما روي من كيفية وقوع البيعة علم ان
اعتبر في صحه امامه اني بكر اربعة مخصوصه بتكمه تخرج لما لا
يتهد به سبي من الروايات وتعالى له في الفضل البتة اذا
لك ان امامته انقضت ببيعه واحد ورضا اربعة من ابن
لك ان هذا هو العدد الذي لا ينقضان فيه واكثر ما ينقضه
ما اعتبر به ان يكون الاجماع كاستغا عن احد من بني اماما ان يكون
هذا هو العدد المراعى في عقد الامامه او يكون المراعى اخلا
في حمله وليس لك ان تقول ان الاجماع كما كتبوا في عر ان العدد
الطلب لا يجوز ان يرتد علوما ذكرته كذلك لا يجوز ان
ينقص عنه وذلك ان ابن الامر بن فرقا واحدا وهو ان
دلالة الاجماع يمنع ان يكون العدد المطلوب زائدا على ما فات
الاجماع وسهده بالصح لانه لو زاد عليه خرج الاجماع من
ان يكون محج وهذا يجري مجرى تنفيد الحاكم الحكمه منها
اربعة في موضع معتبر فيه منها اربعة وهذا واضح ثم قال
صاحب الكتاب ويدل على ذلك ما ثبت من صنيع عمر عند

وفاته جعلها سوري بين سنة وبعدهم اليهم بان يحققوا
الواحد منهم فصار ذلك موافقا لما قدمناه ثم قال فان
قتل البين قد روي عن عمر انه قال ان بايع ثلثة وخالف
اثنان فاقبلوا الاثنى وقال قتل له ان سجنوا ابو علي
قد قال ان هذا الخبر من اخبار الاحاد ولا سني معني
صحة فلا يجوز ان يطعن فيه في الاحجاع الظاهر الذي قدمنا
قال وان صح قلنا ان الامام بصير اما يبيعه ثلثة لكن ذلك لما
لم يصح لم يجب ان نقول به وذكر يعني ابا علي ان الخبر يمكن ان
يحمل على انه اراد ان امتنع اثنان بعد الرضي وخالفنا على جهة
سوق العصا وطلب الثلثة فاقتلوها لان القتل لا سجن الا علي
هذا الوجه تعالى له من اعجب الامور انك صرت الي ما هو دليل
عليك في فساد ما اعتبرته في العدد المحض الذي راعيه
عند الامامة محققته دليلك ومن لك بان يخرج من قصة
السوري كفا فالالك ولا عليك لان عمر لما نص على اهل
السوري لم يحيل العقد ثانيا برضي خمسة او واحد حتى
قال ان خالف واحد لم يحنه فاقتلوا الواحد وان خالف
اثنان اربعة انفقوا على احدهم فاقتلوا الاثنى فحمل العقد
ما صينا باقل من سنة وهذا الخلاف ما اعتبرتموه وادعيت
ان امر السقيفة جرى عليه وليس قول ابي علي ان الخبر من

اخبار

اخبار الاحاد سني لان كل من روي السوري وان التزم
كانوا سنة روي التفصيل الذي ذكرناه فكيف صار الخبر من
جهة الاحاد فيما ذكرناه ولم يصير من جهة الاحاد في انهم
كانوا سنة والطريق واحد وقد روي الطبري في
تاريخه ان عمر بن الخطاب قال لا في طلحة الانصاري لما
ياس من نفسه باباطلحه ان الله طال ما اعز الاسلام بكلم
فاجز خمسين رجلا من الانصار فاستحق هولاء الرهط
حتى يختاروا رجلا منهم وقال للمقداد بن الاسود اذا
وصعقوني في حفرة فاجمع هولاء الرهط في بيت حتى
يختاروا رجلا منهم فقال لصبي صل ثلثة ايام بالثا
وادخل عليا وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد
وطلحة ان قدم واحضر عبد الله بن عمر ولا سني له من الامر
وقم علي وروسم فان اجتمع خمسة ورسموا رجلا منهم
وابا واحد فاسدح راسه واصرب راسه بالسيف وان اتفق
اربعة فمروا رجلا منهم وابا اثنان فاصرب روسهما فان
رضى ثلثة منهم رجلا وثلثة رجلا فحكوا عبد الله بن عمر فاي
الفرقة حكم له فليختاروا رجلا منهم فان لم يرضوا يحكم عبد
بن عمر فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف وهذا
قول من لا يغير في عند الامامة بان يعقدها واحد لغيره

برضى اربعة ولائى ادل على بطلان قولهم من فضة السور
 فاما تاويل اى يمكن على الامر بالمثل على ان المراد به بعد
 الرضى والدخول فى البيعة فمن التاويل البعيد لان لفظ
 الخبر لا يفسى ذلك ويجري كلام الرجل لا يحتمل وكيف يحفل
 على ذلك ومعلوم ان من خالف بعد الرضى والدخول فى
 البيعة على وجه سق العصا وطلب الشبهة فسحق الجواب به والمثل
 على اى عدد كان واى معنى لذكر اسن فى مقابلة اربعة
 وتليه فى مقابلة ثلثة وليس هذا من التاويل الذى يحفل عليه
 بد من ولا انضاف ثم عارض صاحب الكتاب نفسه بقوله
 اى بكر لعروانه واحد عقد لواحد من غير اعتبار خمسة ولا
 عن ذلك بان رضى خمسة معقب اذا لم يحصل من الامام المتقدم
 عهد ثم استدل على ان عقد الامام المتقدم يثبت الامامه
 للثاني بفعل اى بكر ورضه على عمر وذكر انه لم يثبت انه فعل
 ذلك برضى المسلمين بل قد صح انه كان فيهم من اكر ذلك على
 ما روي عن طه انه قال ولست علينا فظا غليظا فحفل
 القاطع لقوله ولست اموركم خير فى نفسى فاضاف قوله الى
 نفسه فيجب ان يكون ذلك هو الموجب كونه اماما ولذلك لم يثبت
 له بيعه بعد موت ابي بكر ولو كان رضه عليه لا يكفي لوجب
 استيفاء بيعه له وكان يجب ان يكون ما تقدم له وجود كونه

لم يكن له ان يرضى على من يقوم بالامر بعده بما ينزل السببه
 وذلك انه كان يجب ان يكون رضه كلائض وان يكون رضه
 كنص عينه في انه كان يجب ان يكون الاختلاف قايما بان يحوز
 العدول عنه وحكى هذه الطريقه والاستدلال عز اى هاتم
 ثم قال ولهذه الطريقه اصل فى السمعيه وذلك لانه جعل
 براه الحق فى حال اوى بالنصف وان لم يتم الابعاد المات كالتقوى
 فى الوصايا فلما كان للامام هذا المقصود لم يمنع ان يجعل له ذلك
 لكنه لما كان لا يصلح ابيات امامين صار عهد منقر بعد
 وفاته كما ان الوصيه انما تستقر بعد الموت ولولا ان الامر
 كما قلناه لوجب ان رضى الناس بذلك ثم مات الا يكون اماما
 الا استيفاء العقد لان رضاهم الاول حى عن معتد به من
 حيث لم يصير اماما به لانه لو صار اماما لكان فى ذلك ابيات
 امامين فلو لا ان لعهد ثابت لكان اقرار الموصي به لا يوجب
 ان يصير اماما بعده لعهد ثابته له هذا الذى عولت
 عليه فى ان عقد الامام الاول يعنى عن الرضى وينتبه له الامامه
 ليس بمنع لان من خالف فى ذلك من اى على وعبره عن حكيم
 عنه فيما تقدم ان الامام لا يصير اماما بعقد الاول حتى يقرز اليه
 رضى جماعه اقلهم حنه ان يقول لم زعت ان بيعه عمر انما ثبت
 بحر رضى اى بكر عليه والا كان نبوتها بما اقرن اى بكر من

الامام

رضي لجماعه به فان قلت لم ترضى المسلمون بذلك لان طلحه
 خالف قتل واي معتبر بخلاف طلحه مع رضي كل من عدل طلحه
 وهم اكثر من خمسة لم يقدح ذلك في ثبوت الامامة له وصحتها
 على ان طلحه ما اقام على هذا الخلاف بل رجع عنه وسلم ورضي
 وهل خلاف طلحه في هذا الباب تاكد من خلاف امير المؤمنين
 عليه السلام وجماعه بني هاشم والزبير وخالد بن سعيد بن
 العاص وفلان وفلان الذين زعم انهم بعد اظهار
 الخلاف الذي صرحوا فيه بالنارعه في نفس الامامة وزادوا
 بذلك على طلحه لان طلحه لم يقل انه لا يصلح للامامة وانه غير
 راض به وانما تالم من مضايقة حتى قلتم في جميع من خالف هنا
 انه رضي وسلم وباع ولم يرجعوا في ذلك الى الامساك وترك
 المبكر الظاهر فقل كان من طلحه بعد هذا القول بكبر وهل
 كان مباحيا مسلما واما بقلقه باضافه ولايته الى نفسه فليس
 لان الاضافه تصح من حيث كان هو للنبدي بها والمنبه عليها
 وان كان امضا وهاتيف على رضي الغير وهذا كما يقال ان
 عمر عند الامامة لاني بكر من حيث سبق الي بيعته وان كان
 المتقدم يصح الا بعد رضي غيره وليس يجب ان يشانف له
 بيعه بعد موت ابي بكر ان كان الضر بنفسه لم يكن كافيا على
 ما ظن لانه اذا اشار في حيوة اليه ورضي القوم بذلك من

هذا
 في
 رضى
 لجماعه
 به
 فان
 قلت
 لم
 ترضى
 المسلمون
 بذلك
 لان
 طلحه
 خالف
 قتل
 واي
 معتبر
 بخلاف
 طلحه
 مع
 رضي
 كل
 من
 عدل
 طلحه
 وهم
 اكثر
 من
 خمسة
 لم
 يقدح
 ذلك
 في
 ثبوت
 الامامة
 له
 وصحتها
 على
 ان
 طلحه
 ما
 اقام
 على
 هذا
 الخلاف
 بل
 رجع
 عنه
 وسلم
 ورضي
 وهل
 خلاف
 طلحه
 في
 هذا
 الباب
 تاكد
 من
 خلاف
 امير
 المؤمنين
 عليه
 السلام
 وجماعه
 بني
 هاشم
 والزبير
 وخالد
 بن
 سعيد
 بن
 العاص
 وفلان
 وفلان
 الذين
 زعم
 انهم
 بعد
 اظهار
 الخلاف
 الذي
 صرحوا
 فيه
 بالنارعه
 في
 نفس
 الامامة
 وزادوا
 بذلك
 على
 طلحه
 لان
 طلحه
 لم
 يقل
 انه
 لا
 يصلح
 للامامة
 وانه
 غير
 راض
 به
 وانما
 تالم
 من
 مضايقة
 حتى
 قلتم
 في
 جميع
 من
 خالف
 هنا
 انه
 رضي
 وسلم
 وباع
 ولم
 يرجعوا
 في
 ذلك
 الى
 الامساك
 وترك
 المبكر
 الظاهر
 فقل
 كان
 من
 طلحه
 بعد
 هذا
 القول
 بكبر
 وهل
 كان
 مباحيا
 مسلما
 واما
 بقلقه
 باضافه
 ولايته
 الى
 نفسه
 فليس
 لان
 الاضافه
 تصح
 من
 حيث
 كان
 هو
 للنبدي
 بها
 والمنبه
 عليها
 وان
 كان
 امضا
 وهاتيف
 على
 رضي
 الغير
 وهذا
 كما
 يقال
 ان
 عمر
 عند
 الامامة
 لاني
 بكر
 من
 حيث
 سبق
 الي
 بيعته
 وان
 كان
 المتقدم
 يصح
 الا
 بعد
 رضي
 غيره
 وليس
 يجب
 ان
 يشانف
 له
 بيعه
 بعد
 موت
 ابي
 بكر
 ان
 كان
 الضر
 بنفسه
 لم
 يكن
 كافيا
 على
 ما
 ظن
 لانه
 اذا
 اشار
 في
 حيوة
 اليه
 ورضي
 القوم
 بذلك
 من

حاله فهو عند مستقر تباحث الي بعد الوفاء ولا يجب ان يشانف
 فيها تانيه لانا برضى الاول قد اغنى عن ذلك فاما قوله كان
 يجب ان يكون ما تقدم من رضه وجوده وكعدمه فلا يجب اذا
 ائزن به الرضى والسليم ولعلم ببارقة الرضى لكان وجوده
 كعدمه فاما قوله ان لذلك اصلا في السمعيات وذكر الوصايا
 في هذا الباب فغير صحيح لان كثيرا من الحقوق ثبتت التصرف
 فيها في حال الحيوة ولا يثبت بعد الوفاء كالحقوق في الزوج
 وما يجري مجراها وانما يكون العبرة التي ذكرها صاحب
 في الاموال وما يجري مجراها وليس التصرف في الامامة من باب
 التصرف في الاموال وقد بينا انهم اذا رضوا به بعد وعقد
 الامامة بعدهم تم عداله لم يخرج مع ذلك اسيا فان العقد بعد
 وفاته وان العهد مجرد لا تاثير له لولا الرضى والسليم فلا معنى
 لتكراره لذلك ثم ذكر خلافا في هذا المعنى لا طائل في تنبيهه وخرج
 منه الى كلام في الاحتيار نحن سبق فيه ونذكر ما عندنا
 فيه عند كلامنا على فساد الاحتيار باذن الله ومشيئته
 هـ فصل في اعتراض كلامه في
 امامه ابي بكر هـ اعقد صاحب الكتاب في هذا على طريقتين
 زعم ان الاول مما يدل على امامه ابي بكر على سبيل الجمله
 والثاني يدل على صحة الاحتيار في الجمله وعلى امامه ابي بكر

على سبيل التفصيل وعول في الاولي على ما تقدم من كلامه في
النقض والرد على القائلين به واستار الى حمل ما تقدم من
كلامه في ذلك ثم تكلم على من ذهب في الامامة انها سبب بالخروج
بالسيف من الزيد به بكلام لا طائل في ذكره وتنبه لانه
واقع موقعه ثم سارع في الكلام على الطريقة الثانية فقال
ان الاجماع قد صح على الرضي بامامته وكشف لنا الاجماع
عن ان البيعة وقعت صحيحة لانهم حين اجمعوا على ذلك
لم يتجروا ما يوجب كونه اماما ولا تغلق اجماعهم بامامته
في وقت دون وقت ولذلك اجروا كل ايامه واحكامه
محجري واحد فصار من هذا الوجه كاستفا اجماعهم عن صحته
امامته في اول الامر لان به صحت امامته واذا ثبت ذلك فحين
ان يجعل الوجه الذي اتفقوا به امامته اصلا في نسبت الاما
على ما قدمنا القول فيه ثم يتبين ان الاجماع لا بد ان يكون
مسندا الي ذلك مما لا حاجة بنا الي ذكره لانا ندفعه عن الاجماع
ولو صح الاجماع لكان لابد من استناده الي دلاله على ما ذكر
الي ان قال واعلم ان من يخالفنا في هذا الباب من ههنا
يطعن في الاجماع لا يكلمهم في ذلك لانه مزع وانما يتبين صحة
الاجماع ثم تكلمهم في ذلك وكذلك من يدعي في الامامة ان
طريقها العقد والنقض الذي لا يحمل او ظهور الاعجاز وقد

تكلمنا عليهم بما حض وانما تكلم بذلك بعد ثبوت الاجماع
وبطلان هذه الوجوه ثم لا تخلوا حالهم من وجهين اما
ان يخالفوا في ثبوت الاجماع على ما نرتبه او يسلموا ذلك
في الظاهر ويتعلقوا بالبيعة وباعتناء باطن خلاف الظاهر
على ما حكى عن قوم ولا يمكن في ذلك الا هذه الوجوه ونحن
نذكرها فاما الوجوه التي ترتب الاجماع عليها فاحدها
ان يقال انتهى الامر في امامته الي ان لم يكن في الزمان الا
راض بامامته او كاف عن التكبر فلو لم يكن حقاً لم يصح ذلك
ولا فرق بين ان يتبين ذلك في اول الامر او في بعض الاوقات
وانما نذكر ذلك لان في ابتداء ما عقد له جري كلام من
العباس والزيد واثني سنيين ووقع باخر عن بيعته من
امير المؤمنين عليه السلام اياما ومن عهده ثم زال الامر في ذلك
كله فاذا كان يتوقف الاجماع في الوجه الذي ذكرناه في
احزانه ووسطه كهو في اوله في صحة الدلالة لم يمنع
ان يجعل العدة في ذلك يتونه في بعض الاحوال وقد
ترتب الاجماع ترتيبا احسن بان يتبين ان كل من يدعي عليه
لخلاف قد ثبت عنه فعلا وقولا البيعة والرضى عن تعقيد
عليه لان العامة في ذلك تبع لخاصه ويتبين ان سعد بن
عباد لم يتبع علي لخلاف او لا تعقيد بخلافه وقد ترتب

على وجه اخر بان يقال اجماعهم على فزع لاصل
وقد استقر الاجماع في ايام عمر على امامته وهي فزع
لامامه اني بكر يجب بصحتها ذلك او سين ان
احد لم يقل بجماعة امامه احدهما دون الاخر فتبوت
احدهما يوجب تبوت الاخر من جهة هذا الاجماع الله
ويكون الكلام في هذا الوجه اوضح لان ايام عمر امتدت
فظهر من الناس الطاعة والنوحي من قبله وحضور
مجلسه والمعاصنة له في الامور لان سعد بن عباد
مات في اول ايام عمر فاستقر الاجماع بعده من غير شبهة
وكلام شيخنا اني علي بدل علي ان سعد بن عباد
مات في ايام اني بكر وان الامه اجمعت بعد موته على
تسوية امامته وقد خطاه الناس في ذلك وزعموا ان
الامر ظاهر وفي انه مات في ايام عمر قال واظن الذي
ذكره يعني ابا علي موجود في مغاري بن اسحق وعلي
اي الوجه كان فقد ثبت ما اردناه قال وقد قال شيخنا
ابو علي ما يدل على خلاف سعد بن عباد انه لا يوثق
لانه انما خالف على سبيل طلب الامام لنفسه وقد صح انه
كان مبطلا في ذلك حيث استمر على المخالفة وانما كان استمر
على هذه الطريقة فيجب ان لا يعيد خلافا في امر قد علم

انه فيه على باطل ولانه لا يمكن ان يقال ان خروج سعد
مما عليه الامه يوثق في الاجماع لانا نفلم ان سعد بن
عباده لا يكون الا محقا ولا بد ان يكون الحق في اخذ
ما قال الامه فيجب ان يكون فيما عليه سائر الصحابة
قال وقد بينا في كتاب الاجماع من هذا الكتاب
ان المذهب اذا لم يكن من باب الاجتهاد وكان الحق في
واحد بعينه فما يذهب اليه الجماعة هو الحق دون
ما يفرده الواحد والانيان لان ذلك يصح ان يكون
سبيل المؤمنين وما صح ذلك منه فهو سبيل الحق دون
ما عداه وانما يعيد قول الواحد خلافا فيما طريقه الاجتهاد
وهذا يبطل التعلق بخلاف سعد وحده على انه لا خلا
يمكن ان يدكر بعد بيعه اني بكر الا انه الامام او امير
المؤمنين وسعد خارج عن هذين القولين فيجب ان يكون
قوله مطر حاله امتنع من مبايعه غير اني بكر على حد امتناع
عن مبايعه اني بكر وهذا ان صح انه بقي على الخلاف لانه
لا يمتنع ان لا يبايع وهو راض لانه لا معتبر في البيعة ولا
بالخصور لانه قد يجوز ان يكون نازعا عن الحضور لا جري
من صدق كما كان يثبت له من الامارة وان صح وثيق خلا
قال امر علي ما قدمناه من انه اما ان لا يعيد خلافا او

يعول على صحة الاجماع بعد موته يقال له اما الطريقة
 الاولى فانك عولت منها على ما تقدم من كلامك الذي ظننت
 انك اسندت فيه مذاهبا في النض فلم تخل في ذلك الا على ما
 قد ابطالناه ومننا من ادعى استتارها في كلامك
 هذا تقدم كلامنا عليه على سبيل التفصيل ولا طائل في اعادته
 ما مضى فقد بطلت هذه الطريقة لبطلان اصلها الذي اسندتها
 اليه مضار ما تقدم من ادلتنا على صحة النض وبتونه وابطال
 المطاعن فيه من اوضح الدلالة على فساده اياه اني بكر حتى
 لو انصرف مقتضى ابطالها على الجملة المقدمة في صحة النض
 وبتونه لاعناء عن تكليف كلام متنافي بخصها لان النض
 اذا كان صحيحا فقد بطل الاختيار ووجب ان يتناول ما
 السبب فيه من الاجماع على وجه مطلق الادلة التي لا احتمال
 فيها فاما الطريقة الثانية فهي احض هذا الموضع ولنا
 في الكلام عليها وجهان احدهما ان سبب ان ترك المنازع
 والامساك عن التكبر الذين توصلت بهما الى الرضي والاجماع
 لم يكونا في وقت من الاوقات والوجه الثاني ان نسلم
 ان الخلاف في امامته بعد ظهوره انقطع انه لم ينقطع على وجه
 يوجب الرضي وان المحظ من كان مصطفا للتكبر ثم كف عنه
 باق في المستقبل وان كف التكبر لمعاذير تذكرها فاما الكلام

في الوجه الاول مبين لان الخلاف ظهر في اول الامر ظهوراً
 لا يمكن دفعه من ائمة المؤمنين عليه السلام والعباس رضي الله
 عنه وجماعه بنو هاشم والزييد حتى روي انه خرج سائرا
 سيفه واسلب من يده وقرب به الصنم من سلمان وخالد
 بن سعيد بن العاص واني سفيان فكل هؤلاء قد ظهر
 منهم من خلافهم وكلامهم ما سقته يعني عن ذكره وخلاف
 سعد وولده واهله ايضا معروف وكل هذا كان ظاهرا
 في ابتدا الامر ثم ان الخلاف من بعض ما ذكرناه بقي واستمر
 وان لم يكن ظاهرا منه في المستقبل على حد ظهوره في الكتاب
 الا انه متقول معروف فمن اين لصاحب الكتاب ان الخلاف
 انقطع وان الاجماع وقع في حال من الاحوال فانراه عول
 في ذلك الا على الدعوي فان قال اما الخلاف في الاصل فقد
 عرفته واقررت به وما يدعونه من استمرار الخلاف
 ان يبين ذلك فاني انكره فيلزم لا معتبر بانك تارك ما ذكر
 في هذا الباب لانك بين امرين اما ان يكون منك الكونه مروي
 في الجملة وتدعي ان احدا لم يرو استمرار الخلاف على وجه
 من الوجوه او تعترف بان تواروه وغير بقات عندك وانه
 لم يظهر ظهورا بخلاف الاول ولم ينقله كل من نقل ذلك
 فان اردت ما ذكرناه تابعا فقد تبعضاك الى الاعتراف

به لا نالم ندع في الاستمرار ما حصل في الاستدلال من الظهور
ولا ندفع أنك لا تيقن ايضا كل من روي ذلك الا ان اقل
ما في هذا الباب تمنعك هذا من القطع على ان الكبر زال
وارتفع والوصي حصل وبتب وان اردت ما ذكرناه اولا
فمن يجري مجرى رفع الشهادة لان وجود هذا في الرواية
اظهر من ان يدفع ولم يزل امر المؤمنين عليه السلام متظلم
متالم منذ قبض رسول الله صلى الله عليه واله الي ان
توفاه الله ولم يزل اهل وسنعتهم يتطلعون له من دفعه
عن حقهم وكان ذلك منه عليه السلام ومنهم من يظن ويثبت
في الاحتفال والظهور ترتب الاوقات في سدها وسولها
فكان عليه السلام يظهر من كلامه في هذا الباب ما لم يكن ظاهرا
في ايام عمر ثم قوي كلامه عليه السلام وصرح بكثير مما في نفسه
في ايام عثمان ثم ازداد قويا في الامم اليه ومن عنى نراه الانار
علم ان الامر يجري مجرى علي ما ذكرناه وقد روي ابو اسحق
ابراهيم بن سعيد النقي قال اخبرني عثمان ابن ابي ستيب
العسبي قال حدثنا خالد المدائني قال حدثنا ابو عوانه
عن خالد اخذ عن عبد الرحمن بن ابي بكر قال سمعت
عليه السلام يقول علي المير فقبض رسول الله صلى الله
عليه واله وعلى الناس احدا حق بهذا الامر مني وروي

تسليم

ابراهيم

ابراهيم بن سعيد النقي قال ان عثمان بن ابي سجد وابو
نعيم الفضل بن زكين قال اخبرني عن جعفر بن
عمر وبن حبيب عن ابيه قال سمعت عليا عليه السلام يقول
ما زلت مظلوما منذ قبض الله روحه بنه الي يوم النسي
هذا وروي ابراهيم بن محمد قال اخبرنا يحيى بن عبد الحميد الحماني
وعباد بن يعقوب الاسدي قال اخبرنا عمر بن ثابت عن
سلمة بن كهيل عن السيب بن خبة قال بينا علي عليه
السلام يحيط واعرابي يقول وامظلماه فقال علي عليه السلام
اد نوافدنا فقال لقد ظلت عدد الدر والوبر وفي
حديث عباد قال اخبرنا يحيى بن عمار قال اخبرنا المومنين
مظلوم فقال علي عليه السلام ويحك وانا مظلوم ظلمت عدد
الدر والوبر وروي ابو نعيم الفضل بن زكين عن عمر بن
ابي مسلم قال كنا جلوسا عند جعفر بن عمرو بن حبيب
فقال حدثني والدي ان عليا عليه السلام لم يتم من علي المير
الا قال في اخبر كلامه قبل ان يزل ما زلت مطلقا منذ قبض
الله بنه عليه السلام وروي ابو هريرة قال اخبرنا العباد
قال حدثنا علي بن هاشم قال بنا ابو الحنفية عن معاوية بن
تعبه قال اخبرنا رجل الي ابي ذر رحمه الله فوجالس في
السجد وعلي عليه السلام يصلي امامه فقال يا ابا ذر الا تحدثني بما

السلام

الناس اليك فوالله لقد علمت ان احبهم اليك احبهم
الي رسول الله صلى الله عليه واله فقال اجل والذي
نفس بيده ان احبهم الي لا احبهم الي رسول الله صلى الله عليه
واله وهو هذا البيع المظلم المصطهد حقه وروي من
طرق كثيرة انه عليه السلام كان يقول ان اول من يجئ للمحضر
بين يدي الله نع يوم القيمة وقوله عليه السلام يا عبا ينأ هو
يستقبلها في حياته اذ عقد لها اخر بعد وفاته مشهور وروي
ابراهيم قال حدثني عثمان بن سعيد قال سأل علي بن عباس
عن ابي لهب عن عروة بن مسعود عن ابي لهب قال الا احذرك
حديثا لم يخطط قلت بلى قال مرض ابو ذر مرضا
شديدا فاصي الي علي عليه السلام فقال له بعض من يدخل
عليه لو اوصيت الي امير المؤمنين كان اجل من وصيتك الي
علي فقال قد والله اوصيت الي امير المؤمنين حقا امير المؤمنين
حقا وروي عبد الله بن حنبل الكوفي عن وريح الجباري
عن ابي حمزة الثمالي عن جعفر بن محمد بن علي عليه السلام
عن ابيه ان يريه كان غائبا بالسام فقدم وقد بايع
الناس ابا بكر فأتاه في مجلسه فقال يا ابا بكر هل نسيت
فصلنا علي علي يا امير المؤمنين واجبه من الله ورسوله
قال يا بني انت غبت وسدنا وان الله يحدث الامر بعد

الامر ولم يكن الله ليجمع لاهل هذا البيت النبوة والخلافه
والملك وقد روي ايضا من طرق مختلفة بالفاظ متغايرة
للعاني خطاب سليمان الناصبي للقوم وان كان ما فعلوه
وقوله اصبت واخطا ثم اصبت منه لا اولين واحضائهم اهل
بيت سلم وقوله ما اردي اني اصبت ام تناسبت ام جهلت ام تجاهلت
والله لو اعلم اني اعز لله دنيا او اضع لله ضيما لمضيت
بيني قدما قدما ولم يذكرا سايند هذه الاخبار وطرقها
والفاظها الطول ذلك ومن اراده اخذ من مظانه وهذا
لخلاف من سليمان وبريد لا يتبع فيه ان يقال رضي سلمان
بعد وتوفي الولايات واسكر بريد وسلم يابغ لان
مضربهم سبب الخلاف سبب ان الرضا لا يتبع منها ابدأ
وانها وان كانا كافرين في المستقبل عن الأكار لم يعد المضار
ولخوف على النفس فان قلوبهم منكرو لكن ليس لمضطر
احتيال وروي ابراهيم النخعي عن يحيى بن عبد الرحمن الحميد
الحاي عن عمر بن حريث عن حبيب بن ابي ثابت عن نعليه
بن بريد الحاي عن علي قال سمعته يقول كان فيما عهد
الي النبي صلى الله عليه واله ان الامه ستعقد بك من معدي
وروي ابراهيم عن اسمعيل عن عمر الجيلي قال حدثنا
هشام عن هشير الواسطي عن اسمعيل بن سالم الاسدي عن

عن ادريس الاودي عن علي عليه السلام قال لان اجر من
السما الى الارض فيخلق الطير احب الي من ان اقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه واله ولم اسمعه قال لي يا علي استعد
بك الامة من بعدي وروي زيد بن علي بن الحسين قال
كان علي عليه السلام يقول بايع الناس والله ابا بكر فانا اولي
بهم مني بقصى هذا فكطت عيني وانتطرت امري والوقت
كللي بالارض ثم ان ابا بكر هلك واستخلف عمر وقد والله
علم اني اولي بالناس مني بقصى هذا فكطت عيني وانتطرت
امري ثم ان عمر هلك وجعلها سوري وجعلني منهم ماسرته
كهم لحد فقال اقلوا الاقل فكطت عيني وانتطرت امري
والوقت كللي بالارض حتى ما وجدت الا القتال او الكفر
بما انزل الله وقوله عليه السلام حتى ما وجدت الا القتال او الكفر
بالله منها على سبب قتاله لطلحة والزبير ومعوية وكعه عمر
تقدم لانه لما وجد الاعوان والاضار لزمه الامر وبعين
عليه فرض القتال والدفاع حتى لم يجد الا القتال او الخلاف
لله وفي الحال لا وبي كان معذورا لعدم الاعوان والاضار
وقد روي جميع اهل البيت ان امير المؤمنين عليه السلام والعباس
لما تنازعوا في اليراث وبخاصة الى عمر قال عمر من معذرتي
من هذين ولي ابو بكر فقال لعق وظلم والله يعلم انه كان برا

تقيام ولبت فقال لعق وظلم وعبر حاق عليهم وانما كانوا
يحا ملونه ويحاملهم وروي الواقدي في كتاب الجبل ما بينا
ان امير المؤمنين عليه السلام حين نفع خطب محمد الله وبي
عليه السلام قال حق وباطل وهذا وكل اهل بيت امير المؤمنين
لقد با مغل وان قد لحق لربما ولعل ولعل ما ادبرتي
فاقبل واني لا احبني ان يكونوا في قبري وما علي الا الاجتهاد
وقد كانت امور مصنت ملتم فيها سبله كانت عليكم ما كنتم
عندي فيها محمودين اما والله لو انما قلت عن الله عما
سلف الرسلان وقام الثالث كالغراب همة بطنة وتاويله
لوقصر جناحه وقطع راسه كان حزنا في كلام طويل بعد
هذا وقد روي هذا الخطبة عن الواقدي من طرق مختلفة
وقوله عليه السلام لقد عصيتم اني فخافه وهو يعلم ان علي
منها محل الخطب من الرحي معروف والذي ذكرناه قبل
من كثير ولو عصيا جميع ما روي في هذا الباب عنه عليه
السلام وعز ولع واستعته لم يشع له جميع كتابنا وفي
بعض ما ذكرناه واضح الدلالة على ان الخلاف لم يزل
وانه كان مستمرا وان الرعي لم يحصل في حال من الاحوال
فان قيل هن كلها اخبار احوال لا توجب علما ولا يرجع
عنها عن العلم والمعلوم ان الخلاف لم يظهر على حد ظهور

في الاول ولم يروها ايضا الا معصب غير موثوق بما مته
فلما اما هذه الاخبار وان كانت على التفضيل احاداً فمعها
قد رواه عدد كثير وجم غفير وضار المعنى متواتراً وان كان
اللفظ والتفضيل يرجع الى الاحاد ولا يعمل الاعلى انراهم
في انها احاد ليس يجب ان يكون مانع من القطع على
ارتفاع الكبر وارتفاع العلم بان الخلاف ذال وارتفاع
لانه لا يمكن مع هذه الاخبار وهي توجب الظن ان لم
يوجب العلم ان يدعي العلم بزوال الخلاف فاما قول
السائل ان لا يرجع بها عن المعلوم فاي معلوم ههنا رغبنا
بهذه الاخبار عنه فان ذكر الاجماع وزوال الخلاف لا
يكون فكل ذلك لا سبب الامع وجودنا روايه وارده وانما
يتوصل الى الرضى والاجماع بالكف عن الكبر وزوال الخلاف
واذا كان الخلاف والكبر مروين من جهة ضعيفه او قويه
كيف يقطع على ارتفاعها وزوالها فاما المدح في رواه ما
ذكرنا من الاخبار فاول ما فيه ان اكثر ما روينا ههنا وارد
من طرق العامه ومند الى من لا يهتمونه ولا يخرجونه ومن
نامل ذلك به علمه ثم ليس يتنع في حق وجع الرواه محض الدعوى
دون ان يسار الى امور معروفه واسباب ظاهريه واذا روي
اجز من ظاهريه العداله والتدين لم يفتح فيه ما يجري هذا

المجزي

المجزي من المدح فان قيل هذا جودي الى الشك في ارتفاع
كل خلاف فلنا ان كان الطريق فيما سجد ومن اليه
يجري مجري ما سلك عليه في هذا الباب فلا سبيل الى القطع
على استقامه وكيف يقطع على استقامه وهو مروي بنقل
وانما يقطع على ذلك في الموضع الذي لا يوجد فيه نقل
لخلاف ولا روايه الكبر فان الكبر فان قيل انما اذا
كان مما يجب ظهوره اذا كان فانما يستدل بانشاء ظهوره
على استقامه ولا يحتاج الى اكثر من ذلك ولهذا يقول لو
كان القرآن قد عوض لوجب ان يظهر معارضته
على حد ظهور القرآن فاذا لم يجد لها ظاهريه قطعنا
على استقامتها ولو روي لنا راو من طريق الاحاد معارضه
وقعت لم يثبت الي روايته وهذه سبيل ما يدعون من
الكبر الذي لم يثبت ولم يظهر فلنا قد شرطت شرطاً
كان ينبغي ان تراعيه وتوجدناه فيما اختلفنا فيه لا يمكن
قلت ان كل امر لو كان بوجوب ظهوره متى لم يظهر يجب القطع
على استقامه وهذا صحيح وبه سبطل معارضه القرآن على
ما ذكرت لان الامر في انها لو كانت لوجب ظهورها واضح
وعليه بني الكلام وليس هذا موجوداً في الكبر على اصحاب
الاحبار لانك لا تدر على ان تدل على ان تكبرهم بحج ظهور

لو كان وان الداعي اليه داع الى اظهار بل الامر بخلاف ذلك
لان الانكار على ما لكل محل والعقد والامر والهي والبيع
والصن الذي قد مال اليه اكثر للسلطان ورعي بامامته
اكثر الانصار والمهاجرين محيطه وشبهه والدواعي كلها
موقفه الى احتفائه وترك اعلانه فابن هذا من المعارضه
ولو جوزنا في المعارضه او غيرها من الامور ان يكون ولا
تدعو الدواعي الى اظهار بل الى طيه وسره لم تقطع علي
استقامه من حيث لم يظهر لكل وتقبله الجميع ولكن متى وجدنا
ابسر روايه في ذلك لم يمنع لاجلها من القطع على استقازك
الامر وعلى انه لم يكن ويستشبع الكلام في السبب المانع من اظهار
لخلاف وعلان التكبر ونقضه فيما ياتي من هذا الباب
فاما الوجه الثاني الذي وعدنا بذكره وسرجه وهو المنع
فسلم ما يدعونه من الخلاف ارتفع وانقطع عزرائه لم يكن ارتقا
عزري واجماع في بذكره في الفصل الذي يلي هذا الكلام
على ما اورد صاحب الكتاب في الفصل الذي حكته فيها فانها
من يله لما تضمنه من شبهه فاما دعواه ان الامر انتهى الى انه لم
يكن في الرفاه الاراض بامامته وكا من التكبر وقد بينا ان
الامر بخلاف ذلك وان الخلاف وقع في الاصل ظاهرا
وان استمراره في الظهور بحسب استبداه فاما قوله ان كل

من يدعي عليه خلاف فانه ثبت عنه قولا وفعل الرضي
بالبيعه فقد بيناه وسين ان الامر بخلافه وان الذي
عمدته عليه من الكف والنزاع والامساك عن التكبر
ليس بدلاله على الرضي لانه وقع عن اسباب ملجه وكذلك
سائر ما يدعي من ولايه من تولى من قبل القوم ممن يدعي
انه كان مبعوثا على خلافهم ومنكر لامرهم فاما بناء والعقد
الاول على الثاني وانه لما ظهر في الثاني من الرضي والانتفاء
لطول الايام وما دبرها ما لم يظهر في الاول جاز ان يجعل اصلا
له فالكلام على العقد الاول الذي ذكره مستمرا في الثاني
بعينه لان خلاف من حكينا خلافاه وروينا عنه ما روينا
هو خلاف في العقد بن حفيام لو سلمنا ارتفاع الخلاف
علما اقترح كان ذلك يدل على الرضي اذ انما احوح اليه
ولجاء الى استعماله فاما كلامه في سعد بن عباد وشكك في
موته وهل كان سعدا او متاخرا فاما الاحتجاج اليه لان
الخلاف لم يكن من سعد وحده فيعتقد الاجماع بعد موته
وخلاف غير سعد في هذا الباب هو المعول عليه من بني
واستمر خلافاه على ان سعدا لم مات لم يميت ولد ولا اقاربه
ومعلوم ان هؤلاء امتنعوا من البيعه كما منع سعد فاما
قوله ان سعدا لا يعتد به من حيث طلب الامامه لنفسه وكان

مبطلا في ذلك واستقر على هذه الطريقة فلا اعتبار بخلافه
فليس ينبغي معول على مثله لانا قد بينا فيما تقدم ان الذي عول
عليه صاحب الكتاب واصحابه في دفع الانصار عن الامر
لم يثبت بتواتر حتى ان يقطعوا معه على ان مذهب سعد
في طلب الامامة لنفسه باطل وانما عولوا في صحة الخبر
المروي في هذا الباب على الاجماع وتسلم الامامة ولا اجماع
مع خلاف سعد ودونه ولا يعمل الاعلى ان سعد كان
مبطلا في طلب الامامة لنفسه على غاية ما تفرع فلم لا يعيد
بخلافه وهو خالف في امرين احدهما انه اعتقد ان الامامة
تخوز للانصار والامر الاخر انه لم يرض بامامة ابي بكر ولا
بابعه وهذا خلاف فان ليس كونه مبطلا في احدهما يقتضي
ان يكون مبطلا في الاخر وليس احدهما مبنيا على صفة
فيكون في ابطال الاصل ابطال الفرع لان من ذهب الى ان
الامامة تخوز في غير مرتبة لا يمنع من رجوعها لغير مرتبة فكيف
يجعل امتناعه من بيعه مرتبة مبنيا على اصله في ان الامامة تخوز
في غير مرتبة واما قوله ان سعدا وحده لا يكون محقا ولا
يمكن ان يقال ان خزانة وجه ما عليه الامامة يوترق في الاجماع
الاجماع فوجب لانا لا نعلم من ابي وجه استبعد ان يكون سعد
وحده محقا من بين سائر الامامة وهل سعد في ذلك الا كغيره

من يجوز ان يخالف جمهور الامامة فلا يعيد القول اجماعا
لموضع خلافه فاما قوله ان خلاف الواحد والاثني
لا يعتبر فيه من حيث لا يجوز ان يكون سبيلا للمؤمنين
وقول اجماعه يصح ذلك فيه فاول ما فيه انه قد كان
لعدن لسعد من ولد من يجوز ان يتناول الكنايات
عن اجماعه لان اقل ما يتناول الكناية ثلثه فصاعدا وبعد
فان المؤمن اذا كان اسما متفرقا لجميع من سجدوا لهذا الاسم
فمعلوم انه يكون مجازا مني عبرة عن بعضهم والواحد ولا
اذا خرج جملته المؤمنين لم يكن هذا الاسم مستنا ولا للباقي
على احتيمه وكان مجازا فيهم واذا جاز لصاحب الكتاب
ان يجاز اعلی بعض المؤمنين جاز لعين ان يحرية مجازا اعلی
الواحد والاثني فاما قوله في سعد هو ان صح انه بقي
على الخلاف لانه لا يمنع ان يبايع وهو راض فتلك في الضر
لان خلاف سعد وسخطه ومقامه على ذلك معدنا مظهر
معلوم من وري فاي وجه للتشكك والتكلم فيه حتى نقول
ان صح كذا وكذا وهذا جملته كافيته نافي على ما حكينا من
كلامه قال صاحب الكتاب فان قيل كيف ادعيتهم
الاجماع وقد نازح عن ذلك امير المؤمنين عليه السلام وخالد
بن سعيد بن العاص وظهر لخلاف عن سلمان وفلان

ثم قال قيل له ما احد من ذكرته الا وقد بايع ورضي
وظهر ذلك عنه فقد حصل الاجماع متقرا لانا لا نشكر
ان في الابتداء وقع التأخر والتباطؤ من بعضهم عن بيعته
وقال سنجي بن هاشم وروي انه تأخر عن بيعه الي
بكرار يعني صباحا وقال قوم سته استر والامرب انه تأخر
لاستحيابه منهم حيث استبدوا بالامر ولم يرضوا بابراهيم
العقد حصوره وانما تأخر اياما يسيرة ولعله كان اربعين
يوما ولم يكن ابو بكر يكثر من المبادرة فيكون مخالفا
عليه وكيف يكون مخالفا وهو الذي استار عليه بقبال
اهل الردة وكان ذلك في اول امامته ابي بكر وانكر على ابي
سفيان فقوله ارضتم يا بني عبد مناف ان يلى عليكم امدا
يدرك ابايعك فلان لها علي فلان حيلاد وجلا بان
قال امسك عليك فطال ما عشت الاسلام ولو كان نبكر
امامه ابي بكر لم يخف ان يظهر ذلك كما اظهر ابو سفيان وكان
ذلك من ابي سفيان حدان ووقع البيعة وقال له العباس
لما توفى رسول الله صلى الله عليه واله امد يدك ابايعك وانك
بهذا الشيخ من قريش يعني ابا سفيان فيقال ان عم رسول الله
بابع بن عمه فلا يخلف عليك اثنان من قريش والناس
تبع لقريش باسنا عه من فضله في دينه يدل علي انه لم يدع

الحق لنفسه والا فقد كان يجد انصارا كالزبير والعباس
وابي سفيان وخالد بن سعيد وسائر من ذكرهم
الاماميه ولا يجب ان يكون با حرد لاله على فقد الرضى
بل كان راضيا ببيعته من حيث كان تنفذ الامور ولا يشكر
ولا يجب بعد وقوع العقد الصحيح الا الرضا بامامته
بالمعاصده عند الحاجة وقد كان ذلك حاصلا من امير
المؤمنين عليه السلام وان تأخر باستقاله برسول الله صلى
الله عليه واله وقد كان بينه وبين العباس سببه الوحشه
وان لم يكن كل واحد منهما الامواليا صاحبه وكذلك
القول في تأخره واستحيائه من حيث استبدوا بالامور
دونه ولا يدل علي انه لم يكن راضيا وكذلك لما طلب منه
الحضور والمعاصده حصل لا محاله وعلى هذا الوجه يحمل
تأخر عظه عن البيعة لاني بكر وانما يطعن ذلك في امامته
لو ظهر منهم التكبر وخلاف الرضى او استدعهم في الحضور
للبيعة فاستغوا من عذر عذر ثم حكا عن ابي علي ان
مبايعه امير المؤمنين عليه السلام بعد ذلك ظهرت وانتشرت
واجتمع اهل النقل عليها وانما اختلفوا في مدة تأخره عن
البيعة ثم قال فان قيل قد روي انه بايع مكرها او كرا
او خوف او هدر حتى بايع فلا يصح ما ذكرتموه قيل له

كما ثبت انه حصن وباع فقد صح انه لم يحز هناك اكرامه والا
حوال التي كان عليها مع اني بكر من المعاصدة والمعاونة وما
نتب عنه من الاخبار مدحه وتقديمه يمنع من ذلك واما
يتعلق بهذا الرواية بعض الامامية من غير ان يمكن اسنادها
الى صحة صحيحة او طريق معروف ومثل ذلك ان من قيل
اذا اني فساد الاخبار والكلام فيها وسيتصح ما ذكرناه
ان الخلاف في امامه اني بكر وعمر لو كان ثابتا لظهر
كما ظهر الخلاف في اخوان ايام عثمان وفي ايام امير المؤمنين
عليه السلام وهذا يبين ان تصويب امامه اني بكر وعمر لا
خلاف فيه على احد الذي ذكرناه علي انا قد بينا اننا
لا نحمل ذلك اجماعا من حيث البيعة لان امير المؤمنين عليه
السلام لو لم يبايع لكان تركه للكبير يدل على صحة اجماع
لانه لو كان مبطلا في الامامة غاصبا لذلك الموضع وقدا
على الباطل في كل ما يحكم به فان كان الحق في ذلك لامر
المؤمنين عليه السلام صار الذي يلزمه في انكار ذلك قولا
وفعل او كد مما يلزم غيره من حيث انزل عن حقه وعن
المقام الذي جعل له وكان يجب ان يكون بكبره فعلا
وقولا بحيث يزول فيه الشبهة ويظهر كظهور البيعة لاني
بكر وقد عرفنا خلافا ذلك بل كان يجب ان يتكرر منه

البيان

التكبر حالا بعد حال وان لا يتصور على كثر تقدم وكان
يجب ان لا يظهر له معاصدة ولا معاونة لما فيه من
ابهام كونه محقا وذلك لا يحل في الدين وكان يجب
ان لم يزد تكبره واظهاره لخلافه على ما ظهر من
الحسين عليه السلام وغيره في ايام بني امية ان تنقص من
ذلك فقد علم انهم لما طعنوا بالبيعة كيف امتنعوا
منها وتهاربوا واظهروا الخلاف والتكبر ولم يكن
فرعه من اني بكر الادون فرعه من يري اللعن
وكرر بعد ذلك ان سبب استيحاثة الاستبداد بالار
عليه وصرب لذلك مثلا بالمرء التي لها اخوة وفيهم
بكر مقدم في الراي فان الصغير متى زوجه لا بد من
ان يستوحش الكبير وان كان العقد صحيحا وذكر
في تاجره استعاله بالرسول صلى الله عليه واله وحشره
ثم تامر فاطمة صلى الله عليها ثم ذكر ان من حضر السفينة
لعقد الامامة وترك الرسول عليه السلام قبل ان يفرغ
من امره انما ساع له ذلك خوفا من الفتنة فبادر الى ما يخاف
فقتله وعول في امر الرسول صلى الله عليه واله على من
استغل به ثم ذكر عرض العباس واني سفين على امر
المؤمنين عليه السلام وان ذلك دليل على ان النص لا اصل

له وان المطلوب في تلك الحال هو عقد الامانة بالاحتساب
 ثم حد عن ابي عبد الله ان حارثا للخالف ان يقول على اخبار
 الاحاد في انه عليه السلام كاره تحت السيف ليخبروا
 ان تحت باخبار ظاهر تدل على انه عليه السلام كان يقول
 بالله اني بكر وعمر وبقديمه ومدحه ثم ذكر اخبار كثيرة
 قد تقدم ذكرها في هذا الكتاب وكلامنا عليها مشرو
 نحو ما روي من قوله عليه السلام خبر هذه الامه بعد نبينا
 ابو بكر وعمر وودت ان القا الله يصحبه هذا المستح
 وما جري مجري ذلك من اخبار ما تقدم ذكرها
 والكلام عليها ثم ذكر بعد ذلك من احتجاج امير المؤمنين عليه
 وقوته ما ادعا انه لا يجوز من منته النفيه وانه عليه السلام
 كان بعيدا عن النفيه لما انتهت الامامة اليه ثم قال واعلم
 ان النفيه متى لم تكن لها سبب لم يصح ادعاؤها وهاو سببها
 معلوم وهو الخوف الشديد وظهور امارات ذلك قد
 بينا من قبل في باب الاكراه المحال في ذلك وبيننا ان في
 كثير من الاوقات اظهار الحق هو اولى بين ما ذكرناه
 انه مع فقد السبب لو كان ادعا النفيه جازيا لم يمانع في كثير
 مما ظهر عن الرسول صلى الله عليه واله فولا وفعلنا انه كان
 على طريق النفيه وفي ذلك ابطال معرفة كثير من السرايع

ولم صار بان يقال انه كان ينبغي فيعظم ابا بكر وعمر
 من ان يحمل بقديمه لاير المؤمنين عليه السلام على مثل
 ذلك وهذا يخرج كون مدحه وذمه من ان يكون
 دلاله وما وجب ذلك بوجوب خروج افعاله واقواله من
 من ان يكون دلاله فكيف يصح ان يقال ان امير المؤمنين
 عليه السلام اناظر منه مدح اني بكر وعمر ومعاصدتها علي
 طريق النفيه ولا سبب هناك بوجوب ذلك لو امكن ان يدعى
 في ابتداء النفيه ما كان يكتفي في سائر الاحوال وهذا
 ظهور النفيه منه يوم الحمل مع عظيم ما دفع اليه والمنع
 حاله عليه السلام انه كان يستبد في مواضع رخص على ان
 المتعالم من حال اني بكر انه لم يكن من القوة في نفسه واعوانه
 بحيث يخاف منه فقد كان يجب ان يظهر منه عليه السلام
 الانكار فولا وقد لا يحب دينه سيما على قوله انه محم
 يقال له من اين قلت ان امير المؤمنين عليه السلام لم
 يسارع وكيف عز التكبر الاعز رضى فما نراك عولت الاعلى
 دعواي وحب باسنياء لا سببه في مثلها الحق بين ما فيها
 على التفصيل فان قال لو لم ير من لم يكف عن التكبر ولا
 قام على الاخلاق فيل له ولم رعت ذلك وهل هذا الا مجرد
 الدعوي وانما كان يصح هذا الكلام لو كان لا وجه له ترك

التكبر والكف عنه الا الرضي دون غيره فاما اذا كان ترك
 التكبر قد يقع ويكون الداعي اليه غير الرضي فليس لاحد ان
 يجعل فقد دليل الرضا كما قد يدعوا اليه الرضا والتكبر
 قد يرتفع لامور منها النية والخوف على النفس وما جرى
 مجراها ومنها العلم والظن بانه يعقب من المنكر ما هو اعظم
 من المنكر الذي يراد انكاره ومنها الاستغناء عنه بتكبر قد
 تقدم وامور ظهرت ترفع اللبس والابهام في الرضي عتبه
 ومنها ان يكون الرضي فاذا ترك التكبر منقسم الى كبري
 ان يخصه بوجه واحد ولما كان يكون ترك التكبر والا
 على الرضي في الوضع الذي لا يكون له وجه سوى الرضي
 فمن ابن لصاحب الكتاب واهل مقاله انه لا وجه لترك
 التكبر ها هنا الا الرضي فان قال ليس الرضي اكثر من ترك
 التكبر فحق علمنا ارتفاع التكبر علمنا الرضي فلتنا هذا ما
 قد بينا مساده وبيننا ان ترك التكبر ينقسم الى الرضي وغيره
 ويعد فما الفرق بينك وبين من قال وليس السخط اكثر
 من ارتفاع الرضي فحق لم اعلم الرضي والحقيقة قطعت على
 السخط فحق على من ادعي ان امر المؤمنين عليه السلام كان
 راضيا ان ينقل من يوجب كونه كذلك ولا يمتد في انه
 كان راضيا على ان تكبره ارتفع فان لتقابل ان يقول

مقابل

مقابل لذلك ما ذكرناه ونجعل دليل كونه ساطعا
 رضاه فان قيل ليس يجب علينا ان ينقل فيما يدل على
 رضاه اكثر من بيعته وترك تكبره لان الظاهر من ترك
 بعض ما ذكرناه وعليه ما ادعي انه كان سبطا لخلاف
 الرضي ان يدل على ذلك فانه خلاف الظاهر وقيل له
 ليس الامر على ما قدرته لان سخط اير المؤمنين عليه السلام
 هو الاصل لانه لا خلاف بين الامة في انه في المستقبل
 والتكبر فتعلمنا عن احد الاصلين اللذين كان عليهما
 من الامتناع عن البيعة والظفار لخلاف امر معلوم ولم
 ينقلنا عن الاصل الاخر الذي هو السخط والكراهة شي
 يجب على من ادعي بغير الحال ان يدل على بغيرها وبذلك
 امر معلوما فتعني ذلك ولا يرجع ذلك علينا فليز منا
 ان يدل نحن على ما ذكرناه لانا على ما بيناه اننا منسكون
 بالاصل المعلوم ولما يجب الدلالة على من ادعي بغير الحال
 وليس له ان يجعل البيعة وترك التكبر دلاله الرضي لانا
 قد بينا ان ذلك ينقسم ولا ينقل من العلوم المحقق بامور
 محتمل فان قال هذه الطريقة التي سلكتموها توجب التسك
 في كل اجماع ومنع من ان يقطع على رضى احد من الامة

لانا انما نفعل الرضى في كل موضع تثبته فيه بمثل هذه الطريقة
وما هو اصغف منها قبل له ان كان لا طريق الي معرفه
الاجماع ورضى الناس بالامور الا ما ادعيته فلا طريق اليه
لكن الطريق الي ذلك واضح وهو ان نفعل ان التكبر لم يرفع
الا للرضى وانه لا وجه هناك سواه وهذا قد نفعل من وده من
شاهد الحال وقد نفعل من غاب عنا بالقتل وعزه حتى لا
يرتاب بان الرضى هو الداعي الي ترك التكبر لا نرى باننا
نفعل كلنا علمنا لا نفترضه منك ان تبعه عمر واني عبيده
وسالم اني بكر كانت رضى وموافقه ومنا بعه في الطاهر
والباطن وانه لا وجه لما اظهره من البيعه والموافقه الا
الرضى ولا نفعل ذلك في ابر الومين عليه السلام ومن جرى مجراه
فلو كان الطريق واحدا لعلمنا الامر بن علي سواه وهذا احد
ما يمكن ان يعتمد في هذا الموضع فقال لو كان ابر الومين
عليه السلام راضيا وظاهرا كباطنه في الكف عن التكبر لوجب
ان نفعل ذلك من حاله كما علمنا من حال عمر واني عبيده فلما لم
يكن ذلك معلوما دل على اختلاف الحال فيه وكيف فشك على
مضاف ان تبعه ابر الومين عليه السلام لم يكن عن رضى والاخبار
مستطاهه من كل من روى العربيا يعني ذلك حتى ان

ز

من نامل ما روي في هذا الباب لم يتو عليه منك انه علم
الجي الى البيعه وصار اليها بعد بعد الدامنه والمجاهرة
لامور اقتضت ذلك ليس من حملتها الرضى وقد روي
ابو الحسن احمد بن يحيى بن جابر البلاذري وحاله في
البيعة عند العامة والبعد عن تقارب البيعة والصبط لما
برونه معروف قال حدثني بكر بن الصيم قال حدثنا
عبد الرزاق عن معمر عن الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس
قال سمعت ابو بكر عمر بن الخطاب الي علي عليه السلام
حين عن بيعته وقال ابني به يا غنق الغنق فلما
اتاه جري بينهما كلام فقال له علي عليه السلام احب حبلا لك
تنطره والله ما حرصك علي ما ربه اليوم الا اليومك عندي
وما تنفس علي اني بكر هذا الامر لكنا انكرنا ترككم متاورا
وقلنا ان لنا حقلا يحملونه ثم اتاه فبا بعه وهذا الخبر متفق
ما جرت عليه الحال وما يتوله البيعة بعينه وذا انظر الله
نع به رواه وقد روي البلاذري عن الدائني عن مسلم بن
محارب عن سليمان بن ابي عوف عن ابي بكر ارسل الي
علي عليه السلام يريد علي البيعه فلم يبايع فجاء عمر ومعه
قيس فلقبه فاطمه عليها السلام على الباب فقالت يا ابن الخطاب
اتراك عرقا علي بابي قال نعم وذاك انوي فبا بعه به

ابوك وجاء علي عليه السلام فباع وهذا الخبر قد روت عنه
 من طرق كثيرة وانا الطريق ان يرويه سبقي محدثي
 العامة لكنهم كانوا يرون ما سمعوا بالسلامة وربما ينهوا
 على ما في بعض ما يروونه عليهم وكنوا عنه واي احتبار
 لمن يجرى عليه فانه حتى يبيع وقد روي ابراهيم بن
 السفي قال حدثنا احمد بن عمر الجعفي قال حدثنا
 احمد بن حبيب العامري عن محمد بن اعين عن ابي عبد الله
 جعفر بن محمد عليها السلام قال والله ما يبيع حتى يراي
 الدخان قد دخل عليه بيته وروي المدايني عن عبد الله بن
 جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لما اردت العرب مشا
 عمتني الي علي عليه السلام فقال يا بن عمي ان لا يخرج احد
 قال هؤلاء وانت لم تبيع ولم تزل به حتى متي الي ابي
 بكر بن المسلمون بذلك وحدث الناس في قتالهم وروي
 البلاذري عن المدايني عن ابي حري عن محمد بن الزهري
 عن عمرو بن عاصم قال لم يبيع علي ابا بكر حتى يانت
 فاطمة بعد ست اسهر فلما مات صرع الي صالح ابي بكر قال سئل
 اليه ان ياتيه فقال عمر لا ياتيه وحدثك قال وما ذا تصفون
 فانه ابو بكر فقال له عليه السلام والله ما نلتنا عليك ما سأل
 الله عليك من فضل وخير ولكننا كنا نظن ان لنا في هذا الامر

نصيبا استبد به علينا ما يبيع ابا بكر فقال المسلمون صب
 واحسب ومن تأمل هذا الخبر وما جرى مجراها علم كيف
 وقعت الحال في البيعة وما الداعي اليها ولو كانت الحال بيعة
 والنيات صافية والهمة من تقه لما منع عمر ابا بكر ان يصبر
 الي المومنين عليه السلام وحدثه وروي ابراهيم السفي عن محمد
 بن ابي بكر عن محمد بن ابنه عن صالح بن ابي الاسود عن عتبة
 بن سنان عن الزهري قال ما يبيع علي عليه السلام الا بعد
 ستة اسهر وما اجزي عليه الا بعد موت فاطمة عليها السلام
 وروي السفي قال حدثني محمد بن علي عن عاصم بن عامر
 الجعفي عن نوح بن دراج عن محمد بن اسحاق عن سيف بن
 مزوء عن ابيه قال جابريه حتى فكر راني في وسط السلم
 ثم قال لا ابيع حتى يبيع علي فتاك علي بابريه ادخل
 بها دخل فيه الناس فان اجتمعهم احب الي من اختلافهم
 اليوم وروي ابراهيم قال حدثني محمد بن ابي عمر قال
 حدثنا محمد بن اسحق عن موسى بن عبد الله بن الحسن
 ان عليا عليه السلام قال لهم تابعوا فان هؤلاء حين ياتي
 ان ياخذوا مالي لهم او اقاتلهم وانزق من المسلمين
 وروي ابراهيم عن يحيى بن الحسن بن المزيان عن قتيبة بن
 حماد عن موسى بن عبد الله بن الحسن قال انت اسلم

ان يتابع وقالوا ما كنا بتابع حتى يتابع بريد لنقول
 النبي صلى الله عليه واله لبريد علي ولكم من تعدي فقال
 علي عليه السلام يا هؤلاء ان هؤلاء حتى ان يطلبوني
 حتى واباء بهم واريد الناس حتى بلغت الردة احدا فاختر
 ان اظلم حتى وان فعلوا ما فعلوا وروي ابراهيم عن يحيى
 بن الحسن عن عاصم بن عامر عن نوح بن مزاحم عن داود بن
 بريد الاودي عن ابيه عن عدي بن حاتم قال ما رحت
 احدا رحت عليا حزني به مكثا فقتل له بايع قال فان
 لم اقبل قالوا اذا فقتلك قال اذا فعلون عبد الله
 واخا رسول الله صلى الله عليه واله ثم بايع كذا وضم يد النبي
 وروي ابراهيم بن عثمان بن ابي شيبة عن خالد بن محمد الجلي
 عن داود بن بريد الاودي عن ابيه عن عدي بن حاتم
 قال اني جالس عند ابي بكر اذ جى بعلي عليه السلام فقال له
 ابو بكر بايع فقال له علي فان لم اقبل فقال اضرب
 الذي فيه عيناك فرمى راسه الي السماء قال اللهم استهد
 ثم مد يده وقد روي هذا المعنى من طرق مختلفة وبالفاظ
 متفاوتة المعنى وان اختلفت الفاظها وانه عليه السلام كان
 يقول في ذلك اليوم لما اكره علي البيعة وحدث من التواعد
 عنهما يا بن ام ان القوم استضعفوني وكادوا يقتلوني فلا

سقت في الاعداء ولا تجعل مع القوم الظالمين وورد
 ذلك ويكرهه وذكر اكثر ما روي في هذا المعنى بطول
 فضلا عن ذكر جميعه وبما استرنا اليه كفايه ودلالة على
 ان البيعة لم تكن عن رضى واحتمار فان قيل كلما ينفق
 في هذا المعنى اخبار احاد لا توجب علما قلنا كل حين
 مما ذكرناه وان كان واردا من طريق الاحاد فان معنا
 الذي تضمنه متواتر والقول على المعنى دون اللفظ ومن
 اسفري الاخبار وجد معنى اكثر هه على البيعة فانه قيل
 بينهما مستند مغا للشر وحق فامس نور الناس وتفرق الكله
 وقد وردت به اخبار كثيرة من طرق مختلفة يخرج عن
 حد الاحاد الي المتواتر وبعد فادون منزله هذه
 الاخبار اذا كانت احادا ان تنبضي الطن وينع من القطع على
 انه لم يكن هناك خوف ولا اكره واذا كنا لانعلم ان البيعة
 وقعت عن رضا واحتمار مع الخوف لان يكون هناك
 اسباب اكره فاوي ان لا ينقطع على الرضا والاحتمار مع
 الطن لاسباب الاكره والخوف فان قيل النية لا تكون
 الا عن خوف شديد فلا بد له من اسباب وامارات تظهر
 فني لم يظهر اسبابه لم يسع بخوبه واذا كان غير جاز فلا
 نية قلنا واي اسباب وامارات هي اظهر مما ذكرنا

وروي هذا ان اردتم بالظهور النقل والرواية على الجملة وان
اردتم بالظهور ان ينقله جميع الناس ويعلموه ولا يرتابوا
به فذلك انزعاج منكم لا يرجعون فيه الي حجة ولنا ان نعو
لكم من اين اوجبتم ذلك وما المانع من ان ينقل اسباب
السنة فقم وبعرض عن نقلها احزون لا غراض لهم وصلا
بعضهم عن النقل ولا حتى بما في هذه الدعوى وامثالها
على ان الامر في ظهور اسباب السنة اوضح من ان يحتاج
الي رواية خبر ونقل لفظ مخصوص لانكم تعلمون ان
امير المؤمنين عليه السلام تاخر عن البيعة تاخرا علم وارتفع الخلاف
فيه ثم تابع بعد زمان من اخ عن البيعة وان اختلف في مده
ولم يكن بيعته وامساكه عن البكر الذي كان وقع منه الابد
ان استعد الامر لمن عنده وبابيه الاضمار والمباخر
واجمع عليه في الظاهر المعلوم وسامع ينهم ان بيعته قد انقضت
بالاجماع والاتفاق وان من خالف عليه كان ساقا لعطا
المسلمين مبدعا في الدين راداعلى الله وعلى رسوله وبهذا
بيعتهم احتجوا على من فعد عن البيعة وتاخر عنها فاي سبب
اظهر ما ذكرناه وكيف ينزاد سبب له ولا تنى بذكر في هذا الباب
الا وهو اضعف مما استرنا اليه وكيف يمكن امير المؤمنين عليه السلام
لخلاف علي من بايعه جميع المسلمين والمسلمين والرضا به والسكون

اليه وان مخالفه مبدع خارج عن الملل واما يصح ان يقال
ان الخوف لا بد له من اسباب تظهر وان بقيه واجب
عند ارتفاع اسبابه لو كان امير المؤمنين عليه السلام بايع في
الابتداء الاخرى من مبتدئا بالبيعة طالبا لها رغبنا منها من
غير تعاقد ومن غير ان ياخذ الا لسن بالعلم والعذر
فيقول واحد حسدت الرجل ويقول اخر اردت الفرقة
ووقع الاختلاف بين المسلمين ويقول اخر متى اقيمت
على هذا لم يقابل احد من اهل الردة وطع المرتدون
في المسلمين ومن غير ان يلزم او يبرهن حتى يجتمع
المعترفون ويدخل الخارجون ولا يبقى الاراض او يتظاهر
بالرعي فاما الامر جري على خلاف ذلك فالظاهر
الذي لا اشكال فيه انه عليه السلام بايع مسند ومعال للسر
وقار من القسمة وبعد ان لم يتبع عن بقية والعتبات
في الحاجة وجه والدافعه وهذا اذا عولنا في اسماكه عن
التكبر على الخوف للمعصية للمعصية وقد يجوز ان يكون
سبب اسماكه عن البكر غير الحق واما متفردا واما مضوا
له فيه وذلك انه لا خلاف بيننا وبين من خالفنا في هذه
المسئلة ان المنكر انما يجب انكاره بتر وطم منها
ان لا يغلب على ظنه انه يودي الي شكر اعظم منه وانتهى

غلب في الظن ما ذكرناه لم يحز انكاره ولعل هذه كانت
 حال امير المؤمنين عليه السلام في ترك التكبر والسمعة
 لا تنصر في هذا الباب على الحق بل تروي روايات
 كثيرة ان النبي صلى الله عليه وآله بذلك واجزه ان تقوم
 بدفعونه عن الامر ويغلبونه عليه وانه متى تميز عنهم
 فيه ادي ذلك الى الردة ورجوع الحرب خدعه وامره
 بالاعطاء والامساك الى ان يتمكن من القيام بالامور والحوادث
 في هذا الباب لما ذكرناه كاف فان قيل هذا يودي
 الى ان يجوز في كل من ترك انكار منكر هذا الوجه بعينه
 فلا يذمه على ترك تكبره ولا تنقطع على رضائه به قلنا
 لا شك في ان من رايه كافا عن تكبر منكر ونحن نحون
 ان يكون انما كف عن تكبره لظنه انه يعقب ما هو اعظم منه
 فانما لا نذمه من مبه ايضا بالرضا به وانما تنقل ذلك عند
 علمنا بارتفاع سائر الاعذار وحصول سائر اطماع جميع اكا
 المنكر وما علم بيننا وبينهم خلافا في هذا الرأي الذي
 ذكرناه على الوجه وانما يقع التناهي للاصول اذا بلغ الكلام
 الى الامامة وليس لاحد ان يقول ان عليه الظن بان انكاره
 بعض المنكر يودي الى ما هو اعظم منه لا بد فيه من امرات
 تظهر وتنقل وفي فقد علمنا بذلك دلالة على انه لم يكن

وذكرنا

وذلك ان الامارات المناحبة ان يكون ظاهروا لمن شاهد
 الحال وغلب في ظنه ما ذكرناه دون من لم تكن هذه حاله
 ونحن خارجون عن ذلك والامارات الظاهرة في ذلك
 الحال لم تغلب في ظنه ما يقتضيه ادب مما ينقل ويروي
 ولما يعرف بشاهد الحال وبما ظهرت ايضا لبعض الحاضرين
 دون بعض على ان هذا الكلام انما يتكلفه من لم يكن
 بين كلامنا على صحة النص على امير المؤمنين عليه السلام وبين
 بيننا الكلام في اسباب ترك التكبر على ما قدمناه من
 صحة النص ظهر الامر ظهورا يدفع السببه لانه اذا كان
 هو عليه السلام المخصوص عليه بالامامة والمشار اليه من
 بينهم بخلافه ثم راهم بعد وفاه الرسول صلى الله عليه
 وآله تنازعوا الامر بينهم تنازع من لم يسمعوا فيه نصا
 ولا اعطوا فيه عهدا ثم صار الى احد الجهتين بطريق الاجتناب
 وصموا عن ذلك هو الواجب الذي لا يعدل عنه ولا حق
 سواه علم عليه السلام ان ذلك موبس من تنوعهم ورجوعهم
 ومحون من ناجيتهم وانهم اذا استجبان واطراح عهد رسول
 الله صلى الله عليه وآله وارتفاع السببه فيه لهم بان
 بطرحوا انكاره وبعروا عن وعظه وتذكيره اولى

واجري ولا يستبد على عاقل في ان النصر ان كان حقا علي
ما نقوله ودفع ذلك الدفع بان البكر هناك لا ينجع ولا
ينفع وانه مود الى غاية مكره فاعليه ومما يعارضون له
وما يدافعون من الاجماع علي امامه اني بكل الاجماع علي امامه
معويه فان نحن بعد تسليم الامر اليه وكان والناس باسهم
مظهر من الرضى بامامته وتنفيذ احكامه وكاين عن التبكر
عليه حتى سمى ذلك العام عام لجماعه وكما يدعاها هنا من
الكار باطن وخوف وبنه يمكن ان يدعي بعينه فيما تقدم
ومما يعارضون به ايضا الاجماع علي قتل عثمان وخلعه
فان الناس كانوا بين قاتل وخاذل او كاف عن التبكر
وهذه امارات الرضا عندهم ونحن تسفص الجواب
عما برر علي هاتين المعارضتين عند ما يحكيه من كلام صاحب
الكتاب مسقبلا وهذه الجملة التي اوردناها نافي على ما
حكينا من كلامه في هذا الفصل من قولك لكن لا ندع الاشياء
الي ما ذكره على طريق التخصيل واليه عليه اما قولك
انا لا نكر انه عليه السلام تاجر وبتاطاع البيعة وان قوما
قالوا اربعين يوما واخرين قالوا سنة استمر وقوله انه تاجر
لا يستحاشه من استبدادهم بالامور دون مساوئهم ومطاع

او لاستغاله بتهين الرسول صلى الله عليه واله او بامر الله
صلوات الله عليها فتقبل منه باطل لان مساوئهم
تقبله السلم عند مخالفتنا لا يجب عليهم وعقد الامامه
يتم عن عقد ها ولا ينفرد في صحة وتامة الى حصوله وما
يدعونه من خوف الفتنه وهو عليه السلم كان اعلم
به واخوف له فكيف يتاخر عما يجب عليه من اجل
انهم لم يفعلوا ما لا يجب عليهم وكيف يستوحش من
عدل عن مساوئهم وهي عندهم غير واجبه في حال السلم
والامر وانما عدل بخبرنا من الفتنه والفرقة وهل هذا
مهم الا يسوتنا على ابر المؤمنين عليه السلم ودينه له الي
ما ينزه قدره ودينه عنه فاما الاستغال بالبيعه صلى
الله عليه واله فانه كان ساعده من بنار والتاخر كان
كان مشهورا والمعلل قال ايا ما ونلك الساعه كان
يمكن ايضا فيها اظهار الرضا والواسله به بدلا من اظهار
الخط والخلاف اما قاطعه عليها السلم فانها توفيق بعد
استمر فكيف يستعمل بوقارتا عن البيعه في المدن المتقدمة مع
مزاخيرها وعندهم ايضا انه تاجر عن البيعه ايا ما جبره ويكرهم
يقول اربعين يوما فكيف يستعمل ما يكون بعد استمر عما كان
قبلها فاما صريه المتل بالمرأه التي لها اخوه واستحاش

كبيرهم من ان يعتقد عليها صغيرهم فاول ما هي فيه ان
الكبير متى كان دنيا حائفا من الله كان استحياسه ونقل
ما جري علي طبعه لا يجوز ان يبلغ به الي اظهار الكبر لاهله
للعقد والخلاف فيه وانها ان غير مقتضى ولا صواب وكل
هذا جري من امير المؤمنين عليه السلام في الدين وغضبه
كرامه للموجب والاستحياس من الحق والعضب
مما يورد اليه محرز من القسوة ولا فيا للعرفه ومن ادل دليل
على ان كفه عليه السلام عن التكبّر واظهار الرضى لم يكن
احتيارا وابتارا بل كان لبعض ما ذكرناه ان لا وجه
لبا يعنه بعد الابا الا ما ذكرناه بعينه فان اباه العقدهم
لا تخلو من وجهه اما ان يكون لما ادعاه صاحب الكتاب
من استغاله بالنبي صلى الله عليه واله وابنته واستحياسا
من ترك مساوئهم وقد اطلبنا ذلك ما لا زيادة عليه
اولا انه كان ناظرا في الامر ومربيا صحة العقدا ما ان يكون
ناظرا في صلاح المعقود له الامامه او في تكامل عقدا مامته
ووقوعه علي وجه الصحة وكل ذلك لا يجوز ان يكون
حائفا علي امير المؤمنين عليه السلام ولا لبنا بل كان به اعلم
واليه اسبق ولو جاز ان يحكي عليه مثله وقتا ووقت
لما جاز ان سمر الاوقات وتراخي المدد في حنايه وكيف

يشكل عليه صلاح اني اكبر للامامه وعندهم ان ذلك
كان معلوما من وجه لكل احد وكذلك عندهم
اصناف العاقد بن وعدهم واستروط العقد الصحيح
بض النبي صلى الله عليه واله واعلم لجماعه به على سبيل
التفضيل فلم يبق حتى يرتأي فيه امير المؤمنين عليه السلام
وينظر في اصانته النظر الطويل فلم يبق وجه يحمل عليه
اباه واستناعه من البيعه في الاول الا ما ذكره من انها وقعت
في غير حقها وبغير محتقها وذلك يتبني ان رجوعه
اليها لم يكن الا لضرب من التدبير قاما اسند لاله علي
رضاه بما ادعاه من اظهار المعاونه والمعاصده وانما اساء
عليه بقبال اهل الرده فانه ادعى معاونه ومعاصده
على سبيل الحمله لا لغرضها ولو ذكر تفضلا لتكلمنا عليه
فان اشار الى ما كان مبداهم به من القيا في الاحكام فذلك
واجب عليه في كل حال وكل مستعجب فلا يدل اظهار
الحق والبينه على الصواب في الاحكام على معاونه ولا
معاصده وان اشار الى ما كان منه عليه السلام في وقت من
الاقوات من الدفع عن المدينة فذلك ايضا واجب علي
كل حال مسلم وكيف لا يدفع عليه السلام عن حرمه وحرم
المسلمين قاي دلاله في ذلك على ما يرجع الى الامامه قاما

المستورة عليه بغير اهل الردة فاعلمنا انها كانت منه
وقد كان يجب عليه ان يصح ذلك ثم لو كانت لم تدل
على ما ظنه لان فتا الهمة واجب على المسلمين كانه وللسورة
صحيحة فاما بغيره بانكار اير المومنين عليه السلام على ابي
سفيان فقد تقدم في كلامنا ان ذلك انما يدل على تمته
لا في سفيان وعلمه بان غرضه بذلك الكلام لم يكن النسخ له
فاي يعلق له بذلك واما امتناعه عما بذله العباس من البيعة
فلانه كان يعرف الباطن وكلام العباس كان على الظاهر
وليس يمنع ان يغلب في ظنه ما لا يغلب في ظن العباس فلا
يكون في امتناعه دلاله على صواب وجري من العقد
وانما يكون دلاله على ان ما بذله العباس رضى الله عنه لم يكن
صوابا فاما قوله ولو كان منكرا لامة اني بكر لم يخف ان
يظهر ذلك كما اظهره ابو سفيان فطريق لان الوقت الذي
اظهر ابو سفيان الخلاف فيه لم يكن احد منه بخلاف من
لانه كان في الاستدراك الامر وقبل استقرار العقد وقد كان في
ذلك الحال جماعة مظهرين للخلاف وانما قلنا انه عليه السلام خا
من الخلاف في المستقبل في وقت اطباق الكل ولم يكن في تلك الحال
ابو سفيان ولا غيره مظهرين للخلاف فاما قوله انه لو ادعى الحق
لوحد انصارا كالعباس والزبير واي سفيان وخالد بن سعيد

نظام

فظاهر البطلان لانه لا نص فيه ذكر ولا في اصنافهم علي
من عقد العقد لا في بكر وانقاد له برضى بامامة والامر
في هذا اظهر من ان يحكي فاما قوله انه وان تاحز عن
العقد والبيعة فقد كان راضيا من حيث ترك النكر وانه
لما تاحز عن البيعة لم يطالب بها ولم يستد بها عليه
فكلام في غيره موصفة لان المعتز في باب الامامة انما هو بالرضي
والسليم دون الصنفه باليد الا ترى ان من ناي عن محل
الامام وبدل بعد متابعا له من حيث رضى وسليم وانقاد
وان لم يصنف بيده وانما يراد الصنفه ليكون اماره الرضى
فاذا اظهر ما هو اولى منها فلم يعتبر بينها ولم يخرج اليها فواقع
من الاتفاق على تاحز اير المومنين عن السنة يجب ان يكون
محمولا على التاخر عن اظهار الرضى والسليم دون
الصنفه باليد ولو كان راضيا بالامر ومسلما للعقد لم يعتبر
بصنفته ولا غلب على تاحزه ولا قيل في ذلك ما قيل وجري
ما جري على انا قد بينا ان ترك النكر لا يدل على الرضى
والاجماع الا بعد ستر اير لم يحصل في تركه عليه السلام فاما
قوله وكان يجب ان لم يرد نكره واظهار الخلاف على ما
ظهر من الحسن عليه السلام وغيره في ايام بني امية لا يقتصر من
ذلك فقد علم انهم لم يطلبوا بالبيعة كيف استغفوا وتنازلوا

واظهر والخلاف والتكبر ولم يكن فزع من اني بكر الادب
فزعهم من يزيد وثقوبته ذلك بان تكبره كان حجاب ان
يكون اقوي من تكبر غيره من حيث ان يزل عن حقه فيبعد عن
الصواب لا قد قلنا سبنا الاسباب لما نفع من التكبر واوضحنا
ذلك وستر حناؤه وليس الخوف في تلك الحال كالخوف من يزيد
وبني اميه وكيف يكون الخوف من مظهر للفسق والخلاعه
والجنانه من هتك الامسكه معه ولا سبته في ان امامته ملك عليه
وانه لا شرط من ستر ابط الامامه فيه كالخوف من مقدم
معظم حيل الظاهر يري اكر الامه ان الامامه دونه وانها
ادنا منازله وما لجامع بين الامر بين الاكجامع بين العبد
على ان العوم الذين استعوا من نعيم يزيد قد عرف ما جرى
عليهم من القتل والمكره فاما الحسين عليه السلام فانه اظهر
لخلاف لما وحده بعض الاعوان عليه وطع في معاونه من
جده له وقد عنه ثم حاله الت مع اجتهاده واجتهاد من اجتهاد
في نصرته الي ما الت اليه فاما ثقلته بغرض العباس واتي
سعيان عليه السبعه وان ذلك دليل على ان النض لا اصل
له وان طريق الامامه الاحتيار وقد قدما الكلام فيما مضى
من هذا الكتاب عليه وينبى ان ذلك لاننا في النض من حين
احدهما ان السبعه لا تدل على ان النض لم يستقدم وتبين

به الامامه بل يكون الغرض من فيها القيام بالنض والكف
بالذب وبهذا المعنى بايع النبي صلى الله عليه واله الانصار
تحت السجده وعلى هذا الوجه العباس عمر بن الخطاب
بالخلافة بعد ابي بكر وان نضه قد تقدم عليه والوجه
الاحزان العوم لما ان ستر عوا في الامامه من جهة الاحياء
واوهموا انه الطريق الي الامامه اراد العباس ان يخرج
عليهم عتيل محترم ومسلكت في امامه ابي المومنين عليه السلام
مسلكهم على سبيل الاستظهار عليهم والازالة لسبهم
وكذلك ابو سعيان وليس في بدل السبعه دلاله على
استقاء النض فاما ما طول بذكره من الاحبار التي ذكرها
في هذا الموضع المضمينه للتفضيل والتعظيم والمدح فقد
تقدم فيما مضى كلامنا عليها عند احتياجه بها في مقابله
ما اعتمدناه من الروايات المضمينه امره عليه السلام للناس بالنيل
على ابي المومنين عليه السلام بامر المومنين وقوله هذا ولي
كل مومن بعدى وتكلمنا في هذه الاحبار بوجه من
الكلام وبيننا ما فيها من ستر وحابها لا طابل في اعادته وبرا
مثل هذه الاحبار التي نفلم انها واردة من جهة ومد فوعه
من احزني بمضيها ان يوردني مقابله ما يجري هذا
المجري ما يروونه ويدفعونه من الاحبار المضمينه للطف

والذم والضرر والتلويح لكن لا تفعل ذلك نزها عنه
وعقوبته في المحرم على غيره ومن اراد ان يمارس اجبارهم
هذه بما ذكرناه من الاجبار كان له ذلك متسع ان اجمع ما
ذكرناه من الاجبار لوضح لم يكن فيه محذور لانه يحوز ان
يكون حرج من حرج البقية ويحمل الاحوال عليها لان البقية
جائزه عندنا فيما يجري هذا المجرى فاما وصفه لامي
المؤمنين عليه السلام بالسجاده والقوه وان البقية لا يحوز
على مثله فهو على ما ذكر من السجاده وفضل الان السجاده
لا يتلوع ان يبلغ جميع الخلاق ويجارب سائر الناس ويو
مع السجاده والقوه يستوي ويصغى ويخاف ويامن
والبقية جائزه على البئر الذين يصغفون عن دفع الكرو
عنهم فاما قوله انه عليه السلام كان بعيدا عن البقية
لما انتهت الخلافه اليه فلم يري ان كثير من البقية زال
عنه في ايام امامته بوزال اسبابها ونفي كثير من البقية لبقا
اسبابها ولهذا لم تنقض جميع احكام من تقدم ولا نسخ
عندهم وابن اضراره واعوانه في المكره والطاهر
والتوازي في ايام امامته من اضراره فيما تقدم ولا اسكال
علي مصطفى في الفرق بين الامرين فلما قوله ان اليسعه
لا بد منها من سبب ظاهر فقد قلنا في ذلك ما فيه كتابه

فانما

فاما قوله ان في كثير من الاوقات اطهار الحق اولي
فهي ان الامر على ذلك اقل الوقت الذي تكلم عليه
من الاوقات التي لا يكون الاطهار فيها اولي فاما
قوله لو جازع فقد السبب ادعاء القته لم يكن بامر في
اكثر ما ظهر من الرسول صلى الله عليه واله فالموضع الذي
ادعي فقد فيه لم يكن منقودا ثم ان الرسول صلى الله
عليه واله انما لم يحز البقية انما لم يحز البقية عليه لان
السريرة لا تعرف الا من قبله ولا يوصل اليها الا من حبه
فتي جازت البقية عليه لم يكن لنا الي العلم بالسر عظم
وليس العلم بان الامام مخصص عليه موقوف على قوله
ولا يعلم الا من حبه حتى يكون يقينه في ذلك رافعه لطريق
العلم فبان الفرق بين الامر بين علي ان صاحب الكتاب
يجر على كل من عدا الرسول صلى الله عليه واله ان يتأني
ككيف يلزم حصونه لجميع بين الامر بين فاما قوله فلما صار
بان بقي منيظم ابا بكر وعمر باولي من ان يحل بغيره لا من
المومنين على مثل ذلك فكلهم كانه لا يليق بما نحن فيه لانا
انما نتكلم في تنبيه اهل المومنين وكفه عن منازعه من غالبه
على الامر ولم يكن في تنبيه النبي صلى الله عليه واله ومن قال
له في هذا الموضع ان النبي صلى الله عليه واله كان ينبغي فيعظم

ابا بكر وعمر واي مدخل لذلك ها هنا على ان الكثير من
اصحابنا لا يقولون ان يعظم لاني بكر وعمر كان علي وجه البقية
بل كان علي ما يقتضيه الحال من ظاهرهما ومن قال بذلك
مكن ان يفصل بين الامر بين بالدليل فيقول لو تركت
والظاهر من يعظم اجماعه لسويت بين الكل لكنه لا دليلا
في معظمهم علي ما يقتضيه خلاف ذلك التعظيم بسببه الي غير
ظاهر وعالم بصرف عنه الدليل كان باينا على حاله
فاما قوله ولو امكن ان يدعي في ابتداء البقية ما كان يمكن
في سائر الاحوال وهذا ظهرت البقية من يوم الجمل وصين
فظاهر العناد لان الامر بالعكس ما قاله واستدار الامر
في البقية كان احق منه في استقرار الاحوال ومعلوم ان الحال
بعد الاستدار استدت وقويت وتفرعت وتستعقب فكيف
يدعي ان الاستدار كان احق من الاستقرار الملام الا ان يعني
بذلك الايام التي سلم فيها الامر اليه عليه السلام فهذا الايام ايضا
بحري بحري الاول في حصول اسباب البقية لان اكثر من
بايعه بالامامة كانوا سنيعة المتقدمين عليه ومن يعتد امامتهم
فالاحوال متعارية وان كان عليه السلام في هذه الايام كثيرا
ما كان سعي بعض ما في صدره ويؤرخ ببعض ما كان يحكيه
يكفيه فاما ذكر الجمل وصين في هذا الموضع فمن بعيد الكلام

تسعه البقية في صين والجمل لوجود الالف الكثير من
الانصار والاعوان المستقرين واما الذين يني مناصبتهم
ومضرتهم وليس مني من هذا فيما تقدم فاما قوله ان
المعالم من حال اني بكر انه لم يكن من القوة في نفسه واعوانه
حيث يخاف منه فتقول من لا يتصفح كلامه واي قوة تريد علي
قوة من اجمع عليه اكثر المسلمين وانتقادوا له من الاولين والآخرين
وسموه خليفة الرسول عليه السلام وانزلوه منزلة واطاعوه
طاعته وهذا القول مما مر بابا صاحب الكتاب عنه وهذه
جملة ما فيه ثم قال صاحب الكتاب فاما خالد بن سعيد
فانه بايع بعد ذلك من عن سببه عند اهل النعل واما سلمان
فانما روي عنه انه قال كوداد وبكر داد وحكي عن اني
علي ان ذلك غير مقطوع به وانه لا يجوز ان يخاطبهم بالفارسية
وهو عرب وكيف فهو ذلك منه وروى وان هذا يقتضي
ان الراي الذي رواه كان يفهم بالفارسية وانه من باب الاحاد
وذكر قوله لعمر الدارين وان العفل اكدر من القول في دلالة
وحكي عن اني هاستم ان قوله كوداد يدل على صحة الامامة
وبتبعها وانما اراد بقوله وبكر داد انكم ان اصبتم الحق فقد
احطاتم للعدن لان عاد الفرس في الملك ان لا يولدوا عن
السيف والا قرب فالاقرب وحكي عن اي ذرا احبنا انك

تدل على مدحه وتقريره وان ذلك يدل على انه مصوب
له وذكر في عملي من قبل هم الكوفة وان لم سقرا في
مدح ابي بكر وان النقاد ما خلف عن يعقوب ابي بكر وعمر
والانقياد لهما واظهار رضوخها وان سبيله في ذلك سبيل
صهيب وسالم مولي ابي حذيفة وكل ذلك بحكمة عن ابي علي
وحكي عنه انه قال اذا قيل الخائف المروي عن رسول
الله صلى الله عليه واله في ابي ذر وهو قوله ما اقلت للبراء
ولا اظلت الخضر من ذي لهجة اصدق من ابي ذر وهذا قبلوا
ماروي عنه من قوله افتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر
وانما كرهول اهل الجنة وماروي من تفسيره اياها بالجنة وبالحل
بعده الى عن ذلك ثم قال واعلم ان هذه الاخبار لم تذكرها
فان كان اكثرها اخبارا حاد اعما واعلمها بل المعتمد على ما
قدمناه من الاجماع الظاهر وانما دفعنا بذلك ما ادعوه من
الاخبار التي لا اصل لها ومعناها ان يتوصلوا بها الى اثبات
الخلافه وارينا ههنا ان هذه الاخبار استر وابتت ثم عارض
نفسه بالاجماع على معاوية واجاب عن ذلك بان حكي
عن ابي علي ان معاوية لا يصلح للامامة لانه لم يقدمت وحب
فيه البراء والعشق نحو استحقاق زياد وقتل حجر وعنه
وسقه العصا في ايام ابي المومنين ومقاتله الى غير ذلك مما لا

يجب كره فلا يصلح وحاله هذه ان يدعي الاجماع على امامته
لان الاجماع في ذلك انما يدل على نبوت ما يصح وقد بينا
ان الامامة لا تصح فيه فيجب ان يعلم ان الاجماع كره يقع
في الحققة ولو ثبت والحال ما ذكرناه الاجماع لو يجب حمله
على انه كان علي سبيل النهر كما كان تقع من الملوك في
مالكم فكيف وقد صرح واستر بخلاف في ذلك بل كان بما
اظهروا هذا الحبس بحضرة فلا يكره وقد كان الحسن والحسين
عليهما السلام ومجيد علي وان عباس واحفونه وعزهم من
قرين بنظرون ذمه والوفيقه فيه فكيف يدعي الاجماع
في ذلك مع علمنا من حال من ذكرناه انه كان لا يلو
بامامة ولا يدب بها بل لو قبل انه يعلم بالامور الظاهرة
انه كان لا يدب بامامة نفسه وكذا كل خالص اصحابه
لكان يقرب وان لم يعلم ذلك باصطرار فالامارات الدالة
على ذلك ظاهرة فكيف يدعي مثل ذلك في ابي بكر والحال ما
قدمناه وعارض نفسه بالاجماع على قتل عثمان واجاب
بان ذلك قال كيف يجوز ان يدعي الاجماع في ذلك وقد
حصل هناك امران عنيان فيمن لم ينكر القول بانه لم ينكر ذلك
لاعتباره انه حق احدهما انه كان هناك عليه والتاني ما كان
من منع عثمان من القتل فكيف يقال وقد ثبت بالثقل ما كان

من امير المؤمنين عليه السلام من الانكار حتى يعجب بلحن ولحن
وقبر على ما روي في ذلك فكيف يدعي في ذلك الاجماع وعتقان
نفسه مع سنيته واقارب به خارجون وحكم عن ابي علي انه
قال ان قدم في الاجماع هذه الامور فالاجماع يضح ابانة
لانه اجماع اظهر مما ذكرناه وهذا يبطل كون الاجماع دالة
وتناول ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام من قوله لقد تقصصنا
اي تخافه وقد علم اني منها مكان القطب من الرحي بان قال ان
نتب ذلك فالمراد انه اهل لها وانه اصلح منه بين ذلك ان
القطب من الرحى لا يستقل بنفسه ولا بد في تمامه من الرحي
بذلك علم انه اخف وان كان قد مضى قال وقد كانت
العادة في ذلك الزمان ان يبرأ احدثهم صاحبه ويكنه ويصنعه
الى ابيه حتى كانوا رعا قال الرسول الله يا محمد فليس في
ذلك الاستحقاق ولا دالة على الوضع وبازا هذه الاخبار
المروية ما رويها من الاخبار في تعظيمه عليه السلام لها واصعد
الاخبار عن الرسول صلى الله عليه واله في فضلها ثم قال واحد
ما رواه سفيان ما ذكرناه انه لو كان امير المؤمنين عليه السلام
مخالف على ما يقولون لوجب لما انتهى الامر اليه ان يتبع
النوم وينقص ما يجب ان ينقص منها لانهم على هذا القول كانوا
خوارج يتصرفون في الحدود والاحكام على وجه محرم عليهم

وبطلان

وبطلان ذلك بين انه كان راضيا بما تم تباك له
اما يسه خالدا بر سعيد وغيره ممن كان اظهر لخلاف
في الاصل فلا شبهة فيها الا انه نفي عليك ان سني ان
ذلك كان رضى واختيار فقد بينا في ذلك ما فيه كفايه
ومنع واذا كان امير المؤمنين عليه السلام مع عظم قدره
وعلمه لانه لجانة الحال الى السعة فاويل ان يلجى عنه من لا
يدانيه في احواله فاما قول ابي علي ان الذي روي
عن سلمان من قوله كردد وكردد ليس مقطوع عليه
فان كان خبر السقيفة وشرح ما جري فيها من الاقوال
والافعال مقطوعا به فنقول سلمان مقطوع به لان
كل من روي السقيفة رواه وليس هذا مما يخفى الشيعة بنقله
فتتهمهم فيه فاما قوله كيف يخاطبهم وهم عرب بالفارسية
فقد بينا فيما تقدم انه صرح بمعنى ذلك بالعربية قال
اصبتم واحظا تم وفسر ايضا هذا الكلام وصرح بمعناه
وقد يجوز ان يجمع في انكاره بين الفارسية والعربية لفهم
انكاره اهل اللعين معان لم يخاطب على هذا العرب بالفارسية
فاما قوله كيف روه واستدلاله على ان رواية واحد
من حش لا يجوز ان يرويه فمهم الفارسية فطريق لان
الشي قد يرويه من لا يعرف معناه فلعل الناقلين لهذا

عن

الكلام كانوا جميعا وكان اكثرهم لا يفهمون معناه غير انهم
سمعوا شيئا تغلوه وفهم معناه من عرف اللغة او خبره عنه
من يعرفها فاما استدلاله بقوله كروا على الامام قدسيت
وصحت فيما تطل لانه اراد بقوله كروا فعلية ويقول كروا
لم تفعلوا والمعنى انكم عقدة لمن لا يصلح للامر ولا يستحقه
وعدتم عن الحق المحقق وهذه عادة الناس في الخار ما
يجري على غير وجهه لانهم يقولون فعل فلان ولم يفعل والرا
ما ذكرناه وقد صرح سلمان رحمه الله علي ما روي بعني
قوله فقال اصبت سنة الاولين واحظا اثم اهل بيت
بنيتكم بعد فسر بالعربية معنى كلامه بالفارسية فاما حمله كلامه
على ان المراد بما صبت الحق واحظا اثم المعذون لان عادة الكفر
ان لا ينزل عن اهل البيت الملك فالذي يسطله بعير سلمان
لكلام نفسه فهو اعرف بمعناه على ان سلمان كان اتقى الله
واعرف به من ان يبد من المسلمين ان يسلكوا سنن الكاسر
ولحيابره ويعملوا عفا سرعه لهم نديم صلى الله عليه واله
فاما قوله لعمري المداين فمحول ايضا على النبي وما اقتضاه
اظهار البيعة والرضي بقضيه وليس لاحد ان يقول واي
تقية في الولايات لانه غير متمنع ان يعرض عليه لمتمنعه بها
ويقبل على ظنه ان من عدل عنها واباها سب الى الخلاف

واعقدت فيه العداوة ولم يامن الكروه وهذه حال
توجب عليه ان يتولي ما عرض عليه فالنبي يبيع مثل
ذلك واكرمه وكذلك الكلام في تولي عمار الكوفة ونفوذ
المقداد في بقوت القوم فاما ما رواه عن ابي ذر من المقطم
والقريب للقوم وظنه ان ذلك يعارض ما نقله عنه
وعر امثاله من الخلاف فظاهر البطلان لانه لا تمتنع اذا
صح ما رواه عنه ان يكون محولا على السنية لان الحال التي
منهاها ودفعوا اليها كانت ترضى امثالك ما قلناه وما
رويناه عنهم من الاخبار التي سخر الخلاف والكثير
لا يصدر الا عن بينه واعقاد فلا يعارض شيئا ما رواه
لما ذكرناه ولما الفرق بين الخبر المروي عن الرسول صلى
الله عليه واله في ابي ذر وبينما روي من قوله امتدوا باليد
من بعدي وغيره فظاهر لان خبر ابي ذر مروي به خاصة
والعامه وتقبله الشيعة والناصب ولهم يروى احد من الامة
ولا طعن فيه ولا قدح في تاويله ولا ناقله وليس شي
من هذا موجودا في الاخبار التي عارض بها فاما الجواب
عن المعارضه بابامة معوية والاتفاق عليها بانه لا يصلح الا
لكذا وكذا ما عدناه فانما ذلك تعليل منه للنقض لانه
اذا كان لا يصلح للامامة وقد وجدنا في الاتفاق عليه

البيت ويكره الجيوش والجمع بعش

والكف عن منازعته ومخالفته ما وجدنا فيما تقدم فجب
 اما ان يكون اماما او ان يكون هذه الطريقة ليست مرصنة
 في صحيح الاجماع وكل من سئل ان لا حجة لا يصلح للامام
 يؤكد الالتزام ويؤكد وقوله ان الاجماع انما يدل على
 ثبوت ما يصح صحبا الا انه كان يجب ان يبين ان الاجماع
 لم يقع ههنا باعتبار يقتضي ان شروطه لم تكامل ولا
 يجمع في انه لم يقع مع تكامل شروطه واسبابه الى ان
 المجمع عليه لا يصلح للامام لان ذلك كالمناقضة فاما ادعاء
 القهر والتغلب فما يقول له المخالف له في الامامة في امارة
 ما قاله هولنا فيما تقدم من ان القهر والتغلب لا بد لهما
 من اسباب تظهر وتنفذ وتعلم فلو كان هناك غلبة لعلمها
 الناس كلهم على سواء فان ادعائنا مما نقل في هذا المعنى
 لم يلقى اليه مخالفة وقال لو كان ذلك صحيحا لنقل
 الى وعلمته كاعلمته وقايله في هذا الوضع مثل ما قالنا صاحب
 الكتاب في امارة من تقدم حذو الثقل بالنقل ولهذا نقول
 من ينسب الى القهر منهم ان ابطال امارة معوية والرفيعة
 فيه طريق مبيح لاهل الرقص الى المدح في امارة من تقدمه وهو
 ان معوية كالحلقة للباب يد ويد ذلك ان فرع الحلقه
 طريق الى الولوج وسبب للدخول فاما ما ادعاه من استتار

كقوله
 المبيح الطريق الرابع الواضع في

لخلاف من الحنن والحنن عليهما السلام وفلان وفلان وانهم
 كانوا يظهرون منه والواقعة فيه يقال له من اين علمت
 هذا الذي ادعيت من ضرورة علمي بالوحي او بالاستدلال
 فان قال بالصورة قلنا وما بال علم الضرورة لا يحصل
 لمخالفك وحصل لك دونهم وهو اكثر عددا منك وايضا ينقل
 الاخبار ونقل الآثار ولان جاز لك ان تدعي علمي لمخالفك
 في هذا الباب دفع الضرورة مع علمك بكثرة عددهم وندري
 انهم ليحجرون للسبغة التي لمخالفك في امارة من تقدم ان تدعي
 الضرورة عليك في العلم باكار امير المؤمنين عليه السلام وبقية
 ظاهرا وباطنا علي المتقدمين عليه وانه كان يتعلم وينال
 من سلب حقه والدفع له عن مقامه وههنا ان يقع بين
 فضلا فان قال اعلم ذلك بالاستدلال قلنا اذكر اي طريق
 ثبت في صحيح ما ادعيت من انكار من سمعته ووصفته
 حتى يبين من له صحة ما روينا في الانكار على من تقدم فانك
 لا تروي في ذلك الاخبار ونقلتها انت ومن وافقك يدعيها
 لمخالفك ويدعي انها من رواية اهل الرقص ودسيس من
 اقصه والطعن في السلف ونقول يقين يروي هذه الاخبار
 او ينقلها اكثر مما نقول انت واصحابك يقين يروي ما ذكرناه
 من الاخبار على ان الظاهر الذي لا يمكن ان يدفع ان القهر

الذين سماهم ونعم انهم كانوا يوافقونه بالخلاف والانكار
انما كانوا يفتخرون عليه في السبب وما جري مجراه وكانت
تجري بين المؤمنين مفاصلة ومفاخرة لا ذكر للامامة فيها
وما كان ذلك الا من عرض من معوية له وان كان رجلا
عربيا يريد ان يتحدث عنه بالحكم فكان دايما يتحكم من
يعلم انه لا يحتمله حتى يرد منه من الكلام ما ينقض عليه ويغير
عنه فيكون ذلك دايما الى وصفه بالحكم وما كان في جميع
من ذكره من يقابله بغليظ الكلام وسد يد الامم بخاطبه
بامر المؤمنين في الحال وياخذ عطاءه ويتعرض لجوابه
ونوافله فاي انكار كان مع ما ذكرناه فاما ما اعتمد في
جواب معارضة من عارضه بالاجماع على قتل عثمان من ذكر
الغلبة فليس الغلبة بالكثير من استيلاء اجمع الكثير الذي يخشى
صطوته وخياف بادرتهم وهذه كانت حال من اعتد الامانة
لا يكر لان اكثر الامه تولاه ومال اليها واعتدلتها السن وما
يخالفها البدعة فاي غلبه هي اوضح مما ذكرنا وكيف يدعي الغلبة
في قتل عثمان وعندهم ان تولوا قتله وباسروا حربه
نفر من اهل مصر التفت بهم قوم او باش من اهل المدينة
من يريد القسمة ويكره لاجماع وان اكابر المسلمين ووجوه
الانصار والمهاجرين وهم اكثر اهل المدينة وعليهم مدار

امرها و بهم يتم الحل والعقد فيها كما نزل ذلك كارهين
وعلى من اتاه شكرين فاي غلبه يكون من القليل على
الكثير والصغير على الكبير لولا ان اصحابنا يدعون الكثرة
في الامامة بما صنع وعرض من غير ذلك فكر في عواقبه وتبنا
فاما نقله من عمن من القتل فيجب واي عذر في منع عثمان
لمن تعد عن نصرته وخلا بينه وبين الباعين عليه والنهي
عن المنكر واجب والامنع من كان معه في الدار من
اقاربه وعبيده وهم له اطوع فبان ينهوا الى امره اولى
وكيف لم يطعه في النهي عن المنكر والصبر على انواع القسمة
الا المهاجرين والانصار دون غيرهم عبيدهم فاما
ذكر انكار امير المؤمنين عليه السلام لذلك وبعنه الحسن والحسين
عليهما السلام للمضرة والاعقاب فالذي هو معروف من امير
المؤمنين عليه السلام كان لنكر قتله ويدان ذلك في احوال
محفوظة معروفة لان قتله منكر لا شك فيه ولم يكن لمن
تولاه ان يعدم عليه فاما حصه ومطالبة بجمع نفسه وسليم
من كان سبب القسمة من كان في جهه فاحفظ عن
امير المؤمنين عليه السلام في ذلك انكار بل الظاهر انه كان
بذلك راضيا وخلافة ساطعا وكيف لا يكون لذلك وهو
الذي قام بامره في الدفعة الاولى وتوسطه حتى جري

الامر علي ارادته بعد ان كاد يخرج الامر الي ما خرج اليه
في المرة الثانية وحين لحضوه عنه الاعتاب الجليل فكان
ذلك سببا لهفته عليه السلام ومسا فتهه بالانتهم سواء ففيع
عليه السلام من نوره وحلس في بيته واعلق بابيه فاما بعث
الحسين ولحقن فقي ذلك نظر ولو كان مسلما لا خلاف
فيه لكان انما يقتلهما للنع من الانتها بالرجل الى القتل
ولا نهم كانوا حضروا وسقوا الطعام والشراب وفي
وفي دار حرم واطفال ومن لا تعلق له بهذا الامر
وهذا منكر محب علي اير المومنين عليه السلام رفعة
فلو كان اير المومنين عليه السلام وطلى والزير وفلان
وفلان كارهين لكل ما جري لما وقع شي منه ولكانوا
يمنعون من جميعه باليد واللسان والسيف فاما قوله
وكيف يدعي الاجماع وعثمان نفع مع سعيه واقارب
خارجون منه فطريق لانه ان لم يكن في هذا الاجماع الا
خروج عنه فبان ايه خروج سعد بن عباد وولده وابله
من الاجماع على امانه اني بكر محمد قال صاحب الكتاب الي
لا عند بخروجها اذا كان في مقابلته جميع الامه فاما الذين
كانوا مع عثمان في الدار فلم يكن معه من اهل الاطاهر النقي
عدو لله تعالى كروان وذويه لا يقترب بخروجهم عن الاجماع

لا رتقاء

لا رتقاء السبه في امره او عبيدا ونايل طعام لا يفرقون
بين الحق والباطل ولا يكون خلاف من لهم فادحاي في
الاجماع واذا بلغنا في هذا الباب الي ان لا يجد منكر من
جميع الامه الا عبيد عثمان والنفس من اقارب الذين حضروا
في الدار فقد سهلت القصة ولم يبق فيها سبه فاما قوله
عن ابي علي ان هذا الطريق الى ابطال الاجماع في كل
موضع فقد بينا ان الامر على خلاف ما ظنه وان الاجماع
ثبت ويصح بطرق صحيحه لست موجوده فيها ادعوه
ولا طائل في اعاده ما مضى فاما تاويله ما روي عنه
عليه السلام من قوله والله لقد تقصصها بن ابي فحافه علي
المراد بذلك انه اهل لها واهل واصح منه للقيام بها
قاول ما بينه ان هذا التاويل علي بعد لا يمكنه في غير
هذا اللفظ من الالفاظ الرويه عنه عليه السلام وهي كثره وقد
ذكرنا مسها طر قام هو مع ذلك فاسد لان من كان اهلا
للامر وموصفا له لا يطبق من الالفاظ ما هو موضوع
للاستحقاق المخصوص والتفرد بالامر والتميز لان قول
القائل انا مكان القطب من الرجا يستحي ذلك ان غيره لا
يقوم فيه مقامه كما ان غير القطب لا يقوم مقام القطب ولا ينهم
من هذا الكلام انه اهل له وموضع ولا هو مثال من يريد

الاحبار عن المعنى الذي ذكرناه فاما قوله ان القطب
لا يستقل بنفسه ولا يد في غاية من الرجال فاول ما فيه انه
ناول في اللغة فتحتمل الالفاظ ما لم يوضع له لان عرف اهل
اللغة جابا استعمال لفظ القطب في الموضع الذي ذكرناه
وعند اراده احدهم ان يحري عن نهاية الاستحقاق والتميز
بالامر الذي لا يتبع فيه مشاركة فتشاور مع المعرفة بمبراهيم
في هذه اللفظة لا معنى له على ان القطب استدل لانفسه
من باقي الرجال لانه يمكن ان يتحرك وتذور من غير ان يتصل
به شيء وباقي الرجال لا يمكن ذلك فيه سبيل الدور الاقطب
فاما الاضافة الي كنهه ابيه فماله فغيره في الحيز وعلى كل حال
فليس ذلك صنع من يد العظم والتجمل وقد كانت
لا في بكر عندهم من الانقلاب الجديده ما مضى اليه من يد
عظيمه وقوله ان رسول الله صلى الله عليه واله كان ينادي
باسمه فمعاذ الله ما كان يناديه باسمه الا شاك فيه او جاهل
من طعام الاعراب الذين لا يعرفون ما يحب عليهم في هذا
الباب وقوله ان من عان العرب ان يسمى احدهم صاحبه
ويضيفه الي ابيه من غير اراده سوفلا شك في ان عادة القوم
فيكون لا يكون له من الانقلاب الخمها واعظها كالصدق وخليفه
رسول الله وما يجدهم يعدلون عن ذكر الانسان بلبقه

العظيم الذي يدل على فعله ومرتبه الي اضا فته الي اسمه
ايه الا ومتصدهم بذلك خلا ف العظيم والمدح فامسا
نوله انه كان يحب بما انتهى اليه الامر ان يتبع احكام القوم
فينقص ما يجب ان ينقص منها فهو من عملهم التي يعتمدون
وربما اضا نوا اليها انه تكلم بينهم فان الحنفية كانت سيرة
وانه اقام لحد بين ابيهم ودوح مينة وبين قاطر بعضهم
وتقولون كل ذلك دال على الولاية وحلاف العداوة
فكيف يتبع من الحنفية ما استباحه بسبي من لا يجوز طاعته
وكيف يزوج مرتدا بنته ونحن نذكر الوجه في ذلك سياتي
فشيئا فنقول انا قد بينا منها معنى من كلامنا ان امر المؤمنين
عليه السلام كان مند بعض الله ووجه بنته في حال سيرة ومداره
ومدافعه لا سبيل من استبد بالامر عليه ولما اتفق من الامور
التي بينها محل ومعضله فلما مثل عمن وافضى الامر اليه
لم ينقص الامر اليه من الوجه الذي استحقه لانهم انا اعتقدوا
له الامامة بالاحبار الذي ليس بطريق الى الامامة بل على اجتناب
من تقدم فكروا امر المؤمنين عليه السلام ان يرا من الامر
ويقيم على ترك الدخول فيه فيخرج لانه اذا ملك من النصف
فيما جعل اليه بطريق من الطرق وعلى وجه من الوجوه فعليه
ان يتصرف ويقيم بما احب الله ان يتيه وكبره ان يعرفهم

ان امامته لم يثبت باختيارهم وانه المخصوص عليه من ابتد
الامر فيقولون له صرحت بذي السلف وطعنت في الائمة السنية
وكل سبب ذكرنا انه كان منعه من الموافقة على ما ذكرنا
انه كان منعه من الموافقة على ما ذكرناه سالنا فهو منعه على
او كذا الاحوال انما ولو لم يكن في نصيحة عليه السلام عند
دعائهم له الى الامر الا انه كان يكون سببا لخللافه عليه وترك
تسليم الامر اليه فلا يمكن ملاح له الممكن منه فالتيه لفرقة
ولم يخذل في حال من الاحوال وكيف يتبع احكام القوم
والعاقدون له الامامة والمسلمون اليه الامر كانوا اولياؤهم
وسيتبعهم ومن يري امامتهم وان امامته عليه السلام فرع
على امامتهم وان الطريق اليها من جهته عرفوه وبهذا
ينهم سلوكه وما يتبين صحة ما ذكرناه ما روي عنه عليه السلام
من قوله في ايام ولانيه والله لو شئ لي الوساد لحكت بين
اهل التوراة بنورهم وبين اهل الانجيل بالجيلهم وبين
اهل الزبور بنورهم وبين اهل الفرقان بنورهم حتى
ينهر كل كتاب ويقول يا رب ان عليا فضا بقضائك وقوله
عليه السلام لعضاته وقد ساله بماذا تحكم فقال عليه السلام احكم
كنتم تحكمون حتى يكون الناس على جماعه واموت كما مات
اصحابي يعني عليه السلام بذلك من تقدمت وفاته من

بنوهم

من سيتبعه كافي خبر وعينه وقد بين امير المؤمنين عليه
السلام حمله ما ذكرناه في كلامه المشهور حيث يقول والله
لا احضور الناصر ولزوم الحق وما اخذ عليا وليا
العهد ان لا يتر وا على كطه ظالم ولا سبب مطلق لا يقب
حبلها علي غاربها ولست احزها بكاس اولها واول
دينام عذري اهن من عطف عثر وانما اراد اني كنت
استعمل في احز الامر من الخلق منه والاعزال ما استعملته
في اوله فان قيل واذا كان عليه السلام لم يغير احكامهم للتيه
ليجت ان يكون ممضا جارية مجرى الصصح في وقوع
التملك بها وعينه من الاحكام قلنا لا شك في انها اذا لم
يعبر لسبب موجب للاقتضا فان احكامها جارية على من
حكم بها عليه وواقعه موقع الصحيح وقد يحوز ان نوز
الصزورة في استحاجه مالا يجوز استباحته لولاها كما قد
كما قد يوزن في استباحه النبي وعينه فاما الحقيقة فلم يكن
سببه على الحقيقة ولم يستبها عليه السلام بالسبب لانها بالاسلام
قد صارت حرم ماله امرها فاحزها من يد من اسيرتها
ثم عقد عليها عقد الكاح فمن اين انه استباحها بالسبب
دون عقد الكاح وفي اصحابنا من يذهب الى ان الطالب
من غلبوا على الدار وشر والتمكين المؤمنين من الحزوح

من احكامهم جاز له ان يطأ سيمهم ويجري احكامهم
مع الغلبة والقهر مجرا احكام المؤمنين فيما يرجع الي المحكوم
عليه وان كان فيما يرجع الي الحاكم معا قبا ايا فاما اقامه
الحدود مما يعرف في ذلك الا ان عثمان اراد ان يدركه
لحد عن احبته وكان امير المؤمنين عليه السلام حاضرا وغلّب
في ظنه الممكن من اقامه الحد فامر به وهذا مما يحجب مع الممكن
وهو في باب الانكار عليهم ادخل فاما تزويجه بنته فلم يكن
ذلك من احتياره والخلاف فيه مشهور فان الرواية وردت
بان عمر خطبها الي امير المؤمنين فدافعه وما طله فاستدعا
عمر العباس رحمه الله فقال مالي ابي باس فقال له
ما حملك على هذا الكلام فقال خطب الي بن اخيك فتغنى
لعداوتك واليه لا عورن زمزم ولا هدم من السقاية ولا
تركك لكم يا بني هاشم ما نزه الاهدتها ولا يمتي عليه سهودا
بالسرق ولا قطعه فضي العباس الي امير المؤمنين عليه السلام
فخبره بها سمعه من الرجل فقال قد اقسمت الا ازوجهها اباه
فقال له ردا مرها الي فتغل فزوج العباس اياها وبني
ان الامر جري على اكرامه ما روي عن ابي عبد الله جعفر
محمد عليهما السلام من قوله ذلك منع عضينا عليه على انه لو لم
يجز ما ذكرناه لم يمنع ان يزوجها عليه السلام لانه كان على ظاهر

الاسلام والتمك سبوا به واظهر الاسلام وهذا حكم
يرجع الي السزج فيه وليس مما تحطه العقول وقد كان
يجوز في العقول ان ينحنا الله تعالى منا كنه المرتد بن علي
اختلاف مرد تم وكانوا يجوز ايضا ان ينحنا ان تنكح اليهود
والنصارى مكة ابا حنا عند اكثر المسلمين ان تنكح فيهم وهذا
اذا كان في العقول سابقا فالمرجع في تحليله او تحريمه الي
الشرعية وفعل امير المؤمنين عليه السلام حجة عندنا في الزه
فلما ان يحفل ما فعله اصله في جوان منا كنه من ذكره
وليس لعمري ان يترمو على ذلك منا كنه اليهود والنصارى
وعباد الاوقات لانهم ان سالوا عن جواز في العقل فهو
جائز وان سالوا عنه في السزج فالاجماع يحطه وينع منه
فاذا قالوا مما الفرق بين الوثني والكافر يدفع الامامة فلما
لهم وما الفرق بين النصارى والوثني في اخر احزبه وغيرها
من الاحكام فلا يرجعون في ذلك الا السزج الذي رجحنا
معه اليه وهذه حجة كامينه في الكلام على ما اوردت
وض في تتبع كلامه في الرد على من طعن
في الاحتيار اعلم ان كلامنا في وجوب النض وانما لا بد
منه ولا يقوم غيره في الامامة مقامه قد تقدم وذلك كان
في فساد الاحتيار لان كل بني اوجب النض بعينه فهو

مطل للاحتمار فلا معنى لتكلف كلام مستعمل في الاحتمار
واعلم ان الذي يعتمد في فساد اختيار الامام هو بيان
صفاته التي لا دليل للمختارين عليها ولا يمكن اصابتها بالنظر
والاجتهاد ومختص علام العيوب تعالى بالعلم بها كالعصمة
والمفضل في القواب والعلم على جميع الامة لانه لا شبهة في ان
هذه الصفات لا تستدرك بالاحتمار ولا يوفق عليها الا
بالنصر وهذا مما قد تقدم سترحه وبيانه في هذا الكتاب
وبينا ايضا انه لا يمكن ان يقال بوجه الاحتمار مع اعتبار
هذه الصفات بان يعلم الله تعالى ان المكلفين لا يتفق منهم
الا اختيار من هذه صفاته وقلنا ان ذلك تكلف يتبع من
حبب كان مكلفا لما لا دلالة عليه وما اماره غير الواجب من
غيره وبينا انه يلزم على ذلك جواز مكلفنا اختيار الانبياء
والسرايع بان يعلم الله تعالى ان المختارين لا يتفق منهم اختيار
النبي دون غيره ومن السرايع المصلحة دون غيرها وكيف
يكون الاحتمار كاستفادنا عن وجوب الفعل وانما يجب
ان يختاره اذا علمنا وجوبه فالاحتمار تابع فكيف يجعله
مستوعبا وكيف يميز الواجب من غيره والتبع من الحق بعد
الفعل وانما يجب ان يميز قبل الفعل ليكون الاقدام على ما
يعلم حسنة وبوضوح بوجه ولا معنى للاكتفاء في هذا الباب فالجواب

فيه صغيفه ولما تتبعنا ما اوردده صاحب الكتاب
في هذا الفصل وجدناه قد جمع فيه وحسب القوي
والصغيف والبعد والقريب وما اوردده اصحابنا
على سبيل التحقيق وعلى سبيل التقريب وقد بينا ما
نعقد في هذا الباب فنصرناه فيما تقدم من الكتاب
بادلة واوردنا الجواب عما يزداد عليه وما عدا ذلك
فهو غير معتد لما ذكره صاحب الكتاب ولغيره ومن
اورده من اصحابنا قائلين بان برأيه ولم يرد الحق وليس
ذلك بعيد فانه لم يعر المصنفون من الجمع بين المقرب
والمحقق وصاحب الكتاب يعلم انه لما تتبع هو ادله الموحدين
على التوحيد في بعض كتبه لم يصح منها الا دليلين او
ثلاثة وطمع على الباقي وبقية فان كان على اصحابنا
عيب بان ذكرنا في فساد الاحتمار شي لا يلزم عند التحقيق
والتفتيش فهذا العيب لازم لمصنوعهم بينا هو اعظم من باب
الاحتمار والخم وهذا الجمل ينفق عن غيرها وجميع ما اوردده
في هذا الفصل على طوله وما يمكن ان يعتمد في فساد الاحتمار
خارجا عن الجمل التي عقدناها ان يقال ان العاقد بن الامام
يجوز ان يختلفوا في بعضهم ان الحال يمتنع ان يعتمد فيها
الفاصل ويرى اخرين انها تسقى العقد للمصنوع وهذا

مما لا يمكن دفع جوان لان الاجتهاد يجوز ان يقع فيه الاختلاف
 بحسب الامارات التي تظهر للمجتهدين فلن يخلو حالهم
 اذا قدرنا هذا الاختلاف من اوجه اما ان يقال يجب ان
 ينفوا عن العبود حتى ينطأروا ويتفقوا على كلمة واحدة
 وهذا يودي الى افعال الامر في الامامة لانه غير متمنع ان يمتد
 الزمان باختلاف فهم بل حياز ان يقولوا مختلفين ابدا و
 يقال يجب ان يعقد كل فريق لمن يراه وهذا يودي الى
 ايمان مع العلم بفساد او نقاب يجب للصير الى قول الحق
 من يري العقد للفاصل لانه اولى وبحكم على الباطن المخالفة
 وهذا فاسد لانه الزام للمجتهد ان يترك اجتهاده الى اجتهاد
 من يجري مجراه فكيف يكون العقد للفاصل اولى على كل
 حال وبعض من لا يتم العقد الابنه يري ان ولايته مفسدة
 وولايته غير مصلية ولما فرضنا ان يكون هذا الاختلاف بين
 العدو الذي لا يتم عند مخالفة عقد الامامة الابنه حتى لا يتولوا
 متى عقد واحد لعينه برضى اربعة من امام كان فاصلا او مضوا
 ولا يلتفت الى من يعقد من باقى الامه ان العقد لعينه اولى
 لانا اذا فرضنا الاختلاف بين هذا العدد المخصوص لم يستقم
 هذا الانفصال وليس لاحد ان يقول ان وفوق امر الامه
 عند هذا الامر المقدرا انما او توافيه من قبل انفسهم كما يقولون

اذا قيل لهم ان الاجتهاد اذا كان لاهل الحق وكان كل
 فريق الامه تدعى هذه الصفات فالاجتهاد لا يتم ولا بد
 من التجاذب فيه والمغالبة والاختلاف ووقوف عقد
 الامه لا يضر اذا قالوا على هذا الوجه انهم انما يوتون من
 انفسهم من نوبت الامامة دون مكلفهم كان هذا التوسل
 صحيحا لان على الحق دليل يمكن المبطل اصابته والمصير الى
 مرجبه وبتقصيره بطل عنه وليس هذا فيما سئم لانه ليس
 على الاولي من الفاصل والمضول دليل قاطع يصل
 اليه الناظر وبطل عنه المقصر بالتقريب وانما يرجع في ذلك
 الى الامارات وجهات الظنون وقد تلبس وتخفا وتظهر
 ولا لوم في هذا الموضع على احد المجتهدين ولا يصير ريب
 اليه ولا تقرب فكيف يسوي بين الامرين له فصل
 في اعني اهل كلامه في ان ابا بكر يصلح للامامة اعتمد في ذلك
 على ان الاجماع اذا ثبت في امامته يثبت انه يصلح لها لانه لو
 لم يصلح لما جمعوا على امامته وانما ان الصفات المراعاه
 في الامامة مجتمعة فيه من علم وفضل وراي ونسب وغير ذلك
 ثم اجاب عن سوال من سأل عن بين الدلالة على ايمانه وحرره
 عن الكفر المستقيم منه بان قل كما يعلم انه كان كافرا من
 قبل بالوقت ان يعلم استقاله الى الايمان والصدق بالرسول

صلى الله عليه وآله ولا يجوز ان يكون باقيا على حاله
بل اليقين قد حصل باستناله على انا نعلم ضرورة انه كان
علي دين رسول الله صلى الله عليه وآله بما نقل عن الاخبار
وذلك يمنع من التجويز والسكوت قد بينا انه لا يمنع في الاعضا
ان يعلم ضرورة فلا يجوز ان يقال اذا كان باطنا فكيف يدعي
الاضطرار فيه وعلى هذا الوجه يدعي في كثير من الامور انا
نعلم ضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وآله وبعد
فانا نعلم ان النبي صلى الله عليه وآله كان يعظه ويدهه على
لحد الذي يعلم ذلك في امر المؤمنين عليه السلام وعين ذلك
يمنع من كونه كافرا وما ثبت عنه من كونه عليه السلام من يسميه
صديقا يدل على ذلك وما روي من روي من التفاصيل
المستور في باب يدل على بطلان هذا القول تعالى له
اكد ما دل على ان ابا بكر لا يصلح للامامة ما ثبت من وجوب
عصمة الامام وان السهو والغلط لا يجوز ان عليه في شيء
الاشياء وعلما بان ابا بكر لم يكن بهذه الصفة وما ثبت ايضا
من ان الامام لا بد ان يكون عالما بجميع احكام الدين وفيه
وجليله وان يكون اكمل علما من جميع الامة به وقد علمنا
بلا شبهة ان ابا بكر لا يكون كذلك وما ثبت ايضا من وجوب
كون الامام افضل عند الله من جميع الامة يدل على انه لا

وخرط انما دار الحنفية رضي الله عنه ما طبعه الباع والشرط المنزلي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عرفني عرفني في بيته والرسول صلى الله عليه وآله وسلم
فقد عرفني فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يجمع له في بيته من عرفني فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يجمع له في بيته من عرفني فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نقلت له يا رسول الله اني نزلت اليك فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني نزلت اليك فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني نزلت اليك فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان ليس في بيته من عرفني فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني نزلت اليك فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني نزلت اليك فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كها لانا قد علمنا بالادلة الظاهرة ان عيزه افضل منه اسعد علي ونبوة نبيه فقد جعل الاجماع على
وقد سلف من الكلام على بطلان هذه الدعوى ما فيه كفاية وبينا ان الاجماع لم ينف قط على امامته فاما
ادعاه ان لخلال المراجعة في الامامة محتمة فيه فهذا فيه
انصافا بنا على اصله الفاسد الذي قد دللت على بطلانه
لانه لا يراعي في الامام العصمة ولا كمال العلم ولا كونه
افضل عند الله تعالى وقد دللت على ان ذلك معتبر
وقد بينا ان من الكتاب من ينطلي قوله ان لخلال
المراجعة محتمة فيه فاما ادعاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بإيمانه واستناله عن الكفر فليس بخلو من ان يدعي الصوة
في استناله الي اظهار الايمان والصدق او ان يدعي
الصورة في ابطائه لذلك واعتقاده لذلك وانطوائيه
عليه والاول لا خلاف فيه ولا تنفعه فيها فصد له والله
ادعاه ويجري مجري المكاتب فان البواطن لا يعلمها
الاعلام الغيوب تع فلو كان ذلك معلوما ضروري بالاختصاص
على ما ادعي لوجب ان نشكره نحن وسائر العقلاء في هذا
العلم لمشاركنا في الطريق اليه وقوله ان في الاعتقاد
ما يعلم ضرورة فلا يمنع ان يكون هذا منها بطله ما بيناه
من ان ذلك يوجب ان يشاركه في العلم على ان لو سلمنا

ان اعتقاده لدين الرسول عليه السلام ويصدق به في
جميع شريعاته كان كان معلوما منه ضرورة من اين انه
كان ايمانا وعلميا وليس يمكنه ان يدعي الاضطراب في
العلم كما ادعاه في الاعتقاد لانه معلوم ان احدا لا يضطر
الي كون غيره عالما وان جاز ان يضطر الي كونه معتقدا
فاما قوله ان النبي صلى الله عليه واله كان يعظم ويحبه
على احد الذي يعلم ذلك في امر المؤمنين فاول ما
فيه ان ذلك غير معلوم ولا وارد من طريق يوجب اليقين
ويرفع الريب وما يجدي في ذلك الاخبار احاد مطونة
معدوحاتي ورودها بصواب القبح يرونها بعض
الامة ويدفعها بعض اخر وينقسم على مطلباتها ثم هي مع
ذلك متناولة بحجة على وجوب تمتع من الغرض المضور
بها يقال له ما في مدحه ومعظمه لو ثبت ما يدل على
صلاحه للامامه او كل معظم مدوح يصلح لها وهذا عملا
بقوله احد من اصحابك فان قال انا بنيت معظمتهم و
كونه كافر النبي ايمانه ولم اضرب في صلاحه للامامه على
معظمه ومدحه فيلزم له انا ينفع معظمتهم ومدحه من كونه
يظهر الكفر ولا ينفع من كونه سبطا له اذا كان لا يعلم
باطنه فمن اين لك ان الدح والمعظم يدل على الايمان

الباطن فان قيل ينبغي في اصلاحه للامامه ان يكون
مظهرا للايمان وليس اخبارا الي العلم بباطنه فيلزم
له قد بينا ان ذلك غير متنع واذا كان اظهرا للايمان
ينفعك من اين الذي يحالفك فيه حتى احوك الي الاستدراك
واذا كنت تنفع بالظاهر فالحاجة بك الي ذكر الاعتقاد
وانما قد تعلم ضرورة فان قال كيف تعلمون ان النبي
صلى الله عليه واله كان يعظمه على الظاهر وعندكم
انه صلى الله عليه واله كان يعلم انه سيدفع المض وذاك عندكم
كفر ومردة والكفر والردة الذي يوافي به صاحبه على
مذاهبيكم لا يجوز ان يتقدمه ايمان فكيف يجوز هذا
على ان يعظمه النبي صلى الله عليه واله وهو يعلم من باطنه
ما يقتضي خلاف المعظم فيلزم له ليس بمتنع ان يكون
النبي صلى الله عليه واله غير عالم به سيدفع المض لان
هذا لا طريق اليه الا باعلام الله تعالى له وفي الجواب ان لا يعلمه
ذلك فان قيل هذا وان كان حائرا فالظاهر من مذهب
الشيعة خلافة لانهم يذهبون الي ان ابي الومين عليه السلام
كان يعلم ذلك وان النبي صلى الله عليه واله استقر به قلنا
ليس بمتنع ان يكون عالما في الحجة دون التفصيل بان
سعيدته به ويدفع المض وان ذلك على هذا الوجه

من الاجمال وما عدا هذا من التفضيل فليس ينقطع القدر
به على انه لو سلم انه عليه السلام كان عالما على التحديد
والتعريف لجاز ان يكون تعظيمه للرجل مقدما لهذا العلم
ولما علم منه هذه الحال لم يكن منه تعظيم ولا مدح وليس
معنى في العلم تاريخ ولا في المدح والتجوير في هذا كاف
وبعد فليس يكفي في تقديم الايمان العلم بوقوع كثر
في المستقبل دون ان يعلم انه يوق في به وليس ينبغي ان يعلم
النبي صلى الله عليه واله بحال الدامنين للض ولا يعلم
بعاقبتهم وما يتوون عليه ومتى جوزوا ان يتوبوا
ولو قبل الوفاء بلحظه لم يكن قاطعا على نفي الايمان
منه فيما تقدم بل لا بد مع التجوير لان يتوبوا من التجوير
لان يكون الايمان الظاهر منهم صحيحا في الباطن
وبعد فليس جميع اصحابنا القائلين بالض بذهبن
الي الموافاة والي ان من مات على كفره لا يجوز ان يتقدم
منه الايمان ومن لا يذهب الى ذلك لا يحتاج ان يتكلم
ما ذكرناه فاما ادعاءه عليه السلام كان اسمه صديقا
قد وثق ذلك حيز طائفة من الناس وليس بعد احد على
ان يروي عنه عليه السلام في ذلك خبرا معروفا وانما هو
على المشهور والظاهر وليس في ذلك دلاله على الصحة

صحة

لانه تنقرب الي ولاية الامور وملاك الحل والعقد من
الالقاب والسمات والصفات وغير ذلك ما يبلغ من
الشهور وانتصارها ونهت الي ان يغلب على الاسماء
والكنى ولا يتبع التعريف الا به ومع ذلك فلا يكون
صادرا عن حجة ولا مديا عن صحة ولو قيل لمدعي
ذلك استر الى الحال التي لعنه النبي صلى الله عليه واله
فيها بالصديق والقيام الذي قام بذلك فيه لعن عن
ابراة بن ميمون قال صاحب الكتاب وقال الشيخ
ابو حذيفة واصل بن عطا الذي يدل على بطلان
طريقهم في سوء الساء على المهاجرين والاضار ورسمهم
اياهم يشرك ونفاق ما خلا طائفة يسيرة فتقوله تعالى
لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة
فعلم ما في قلوبهم فانزل السكينة عليهم وانا بهم فتحا
فربما وقد علم من بايع تحت الشجرة وكذلك قوله للفقراء
المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم
يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله
ورسوله اولئك هم الصادقون والذين يتوون الدار
والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون
في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤتوا على انفسهم ولو

كان بهم خصاصه ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون وقال
الله تع لعدت اب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين
اسبقوه في سائر العرة وقال ان الذين تولوا منكم
يوم النقي احببنا انما استزلمهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد
عفا الله عنهم فلو كانوا كفارا ما صبح ذلك وقال تع
والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولوالينا
الذين سبقونا بالايمان وذكر رجل حلالا انه اذهب اليه
عن ارجاج النبي صلى الله عليه فلا يصح مع ذلك كفرهم
فكيف يصح ان يكون كفرا ت ونبات كفار وقد تزوج بن
النبي صلى الله عليه واله من دينة انه لا يجوز التزوج بنبات
الكفار اذا لم يكونوا ذمة ولو جاز ان تزوج بنباتهم وهم
كفار لجاز ان تزوج بنبات الكفار وذلك بخلاف الدين
وقال وقد ثبت ان منافقة انه سبق الى الاسلام وباع
الرسول عليه السلام واساء بنفسه وعاله ثم كان ثانيا اثني في
الفار وصاحبه في الهجرة وانثى في العرس يوم بدر
وذيرة والمستشار في امور وايدى على الموسم في الحج حين
افتتح مكة والمقدمة في الصلاة ايام مرضه والمخصوص بشيعة
الصديق والمنته من الللايكه عكايل ومن الابناء ابراهيم
ثم هو وعمر بن الخطاب سيد الكهول اهل الجنة ولهذا قال

صلى الله عليه واله هاتين بئرته اليه من سماي وكل ذلك سئل
نسبهم الى الكفر والتناق والردة قال وقد بينا ما ورد
في الاخبار من يعظم ابي المومنين عليه السلام والجماعة
وان النبي صلى الله عليه واله نسبه وعنه بلحبه بالفاظ
مختلفة ووصفه بانه خليله واهله الى غير ذلك مما يمنع
ان يكون كافرا وبوجب له الفضل العظيم على انه قد ثبت
ان الناس اختلفوا في تقديمه وتقديم ابي المومنين عليه
السلام وذلك لا يصح الا مع بقوت فضله ولو عدلنا عن كل
ذلك وجدنا ما ظهر من احوال ابي بكر ولا له على ظاهر
الفضل العظيم والعلم بالاراي وقد بينا انه لا يحب في الامامه
ان يكون معصوما فكيف يصح ان يدعي انه كان لا يصلح للامامه
وقد بينا ان الوجوه التي قلنا لها في معونه وعنه انهم
لا يصلحون للامامه لا تنافي بينه وبين ما روي ما يدل على
انه يصلح لذلك نحو قوله ان ولسم ابا بكر ونحو الاخبار
التي تضمنت بشارته بخلافه نصا وتبيينها وذلك يعني عن
اسعادته وحكي عن ابي علي ان قول من يقول كان كافرا يجوز
تبعاه على ما كان عليه غير له قول من يقول كان مكه مقيما
يجوز واتباعه على ما كان عليه لا ناكما نعلم انه استقل الى الدينه

بعث ابا بكر وعمر فراجع كل واحد منهما من ما ناكصاً
على عقبيه فغضب النبي صلى الله عليه واله وقال لا عطيني
الرايه غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله
كراراً غير فزار لا يرجع حتى يفتح الله عليه فدعا ابن المومن
عليه السلام وكان ارمد فتفل في عينه فزال ما كان يشكاه
واعطاه الرايه فبقي متوجهاً وكان الفتح علي يديه يعني ان
يكون هو المخصوص بحكم الايه ومن كان معه في ذلك الفتح
من اهل البيعه تحت الشجر لتكامل السرايط فيهم ويحب ان
ان يخرج عنها من لم يجمع له السرايط وليس لاحد ان
يقول ان الفتح كان لجميع المسلمين وان تولاه بعضهم وجري
على يديه فيجب ان يكون جميع اهل بيعة الرضوان ممن رزق
الفتح وابته به وهذا يستضي سمول الرضى للجميع وذلك
لان هذا عدول عن الظاهر لان من تولي التي تنبه هو الذي
يضاف اليه على سبيل الحقيقه وتعالى انه ايت به ورزق
اباه وان جاز ان يوصف بذلك غيره من الخلق حكمه على
سبيل الحقيقه من كان بخراسان من المسلمين بانه هازم جنود
الروم وواجه حصونهم وان وصفاً بذلك من تولاه ويجري
على يديه فاما قوله تع للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا
من ديارهم واموالهم فاول ما يند ان ابا بكر يحب ان يخرج

عن هذه الايه على اصولها يعني لانه على اصولهم
كان عينا موسراً كثير المال واسع الحال وليس لهم ان
يقولوا الفقراء هاهنا على ان المراد به الفقراء الى الله
دون ما يرجع الى الاموال لان الظاهر من لفظ العنى
والفقير يعني عن معنى الاموال دون غيرها وانما يحمل على
ذلك بدليل يقتضي العدول عن الظاهر وما قلناه في
الايه الاولى من ان الالف واللام لا يقتضيان الاستغراق
على كل حال بطعن ايضا على معتمدهم في هذه الايه وبعد
فان سياق الايه يخرج ظاهراً عن ايدهم ويوجب
الرجوع عليهم الى غيرها لانه تع قال للفقراء المهاجرين
الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يستغنون فضلاً
من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله اولئك هم
الصادقون فوصف بالصدق من تكاملت له السرايط
ومنها من هو مستأهد كالهجرة والاحراج من الديار والاموال
ومنها ما هو باطن لا يعلمه الا الله تع وهو ابتغاء الفضل
والرضوان من الله ورضوه الرسول والله تع لان الاعتبار
في ذلك ليس بما يظهر بل بالبواطن والنيات يعني على الخصوص
ان يلبسوا اجتماع هذه الصفات في كل واحد من الذين هاجروا
واخرجوا من ديارهم واموالهم ولا بد في ذلك من

الرجوع الى غير الابه فاما قوله تعالى لقد تاب الله على النبي
والمهاجرين والاضار الذين اتبعوه في ساعة العس فالكلام
فيه مجرى ما تقدم لان الظاهر لا يضمن العموم ثم الظاهر
من الكلام يضمن انهم تابوا فتاب الله عليهم وقبل توبتهم ولا
بد ان يكون توبتهم مسطرة لان الله تعالى لا يقبل توبة من
لم يتب بحسب علمهم ان يدلو على وقوع التوبة من الجماعة حتى
يدخلوا تحت الظاهر فاما قوله تعالى ان الذين يؤمنون منكم
يوم النقي كجماع انما استرهم الشيطان ببعض ما كسبوا
ولقد عفى الله عنهم فلما ان تنازع في امضا ظاهرا للعم
على ما تقدم ولذا سلمنا ذلك حاربان يحمل على المعنوعين
العقاب المجل في الدين اذ قد الحق في الاجرة فقد روي
هذا المعنى بعينه وكوزان يعفوا الله للجماعة عن عقاب
هذا الذنب خاصة بان يكون سبق من حكمه ووعده ان
يعفوا عنه وان كان منهم من استجوع عقابا على ذنوب اخر لم
يعفوا عنها فان العقاب لا يمنع من المعنوعين بعض العقاب
دون بعض كما لا يمنع من المعنوعين الجميع والسمع ايضا لا يمنع
من ذلك الا في اقوام مخصوصين فاما قوله تعالى والذين جاءوا
من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا
بالايمان فلا حجة فيه لانه علق العفو بالسبق الى الايمان وهذا

مكرر

شروط يحتاج الى دليل في اثباته للجماعة ومع هذا فهو
سوال وليس كل سوال يضمن الاجابة فاما ادعاء انه اذهب
الرحم عن ازواج النبي صلى الله عليه واله فلا ينبغي ادري
اي مدخل لذكر الازواج في هذا الباب المحض بالكلام
في ان ابا بكر لا يصلح للامامة على اننا قد بينا فيما تقدم من
هذا الكتاب ان الابه التي ظنوها انها مشاغل الازواج
لا تتناولهم وانما يخص امير المؤمنين وفاطمة والحسن
والحسين عليهم السلام واستصحبنا ذلك بما لا يحل في اعادته
فاما قوله كيف تروح بين وهن كائنات فاجواب عن
ذلك قد تقدم معناه عند كلامنا في تعظيم عليه السلام لهم
مع علمه بانهم سيد فعون النص وحمله الامر في ذلك
ان الرسول عليه السلام اذا كان قد اطلع على ما سيكون
من حرب زوجته لاجنه وابن عمه فلا يمنع ان يكون
ما اطلع عليه عاقبتها وكان مجوزا لان الموت على الاضرار
او التوبة ومع هذا يجوز ان لا يتبع على كونها في الحال مع الظاهر
الاسلام فاذا قيل انه عليه السلام كان يعلم العاقبة لم يمنع
في ان يكون نكاحه لاجل ما يظهر من الايمان والاسلام
جائزا وان لم يحزن نكاح كل كافر ولا انكاح الكفار وعاء
طريقه السوء والعقل يحوز فيه الامور المختلفة فلا

دليل فيه اوضح من فعله عليه السلام فاما قوله ان من منافيه
انه سبق الي الاسلام فباطل لانه لا يثبت في ان اهل البيت
عليه السلام هو السابق الي اتباع النبي صلى الله عليه واله
والايمان به والامر في ذلك ظاهر بين اهل البيت معارف
وانما ادعاهم من اهل البيت والصناديق ان اسلامه
وان كان سابقا فاما كان على سبيل التفتيش دون
المعرفة واليقين لصرفه وفضلوا لاجل ذلك ايمان
اني بكر وان كان متاخرا وقد اجابت البيعة عن هذه
البيعة وينبوا ان الامر في سنة عليه السلام كان بخلاف ما
ظنه الاعداء وانه كان في تلك الحال من شياؤه التكليف
وتفهم منه المعارف وينبوا ذلك بالرجوع الي تاريخ
وقائه ومبلغ سنة عندها وان اعتبار ذلك يستهد بانه
سنة لم يكن في ابتداء الدعوى صغير بحيث لا يصح معها المعرفة
واوجهي اذ ذلك من جهة علمه في مقام بعد مقام ومقال
بعد مقال وانتهاه بانه سبق الناس اسلاما وابراة
ذلك بالفاظ مختلفة كقوله عليه السلام اللهم اني لا اعرف
عبدا عبدك من هذه الامة ينلي عن فيها صلى الله عليه واله
وقوله انا اول من صلى وقوله لما شجرة عتي وقال له
ابو بكر وعمر حين منك ومنها عديت الله فيهما وعبدته
فما علمه السلام انا خير منكم

عن

بجده

منها عن الاستمرار على حزن وقع منه بلا خلاف لانت
الرواية وردت بانه جزع وسخ بالكا وانما ذكرنا ذلك
دليلا ينووا انما بناء عالم يقع منه وظاهر منه عليه السلام
بدل على قبح الفعل وانما جعل النبي في بعض المواضع
على الشجع والسكينة بدلالة يوجب العدو ولعن
الظاهر وهذا يدل على وقوع العضية من الرجل في الحال
فاما قوله نعم ان الله معنا نعمناه انه عالم بحج الناكح
فك الله نعم ما يكون من جوي ثلثة الالهة ابرهم ولا
حمه الالهة سادتهم ولا ادنى من ذلك ولا اكر الالهة
انما كانوا قسيس في ذلك ايضا فضل وقد قيل ان لفظه
معنا تخص النبي وحده صلى الله عليه واله دون من كان
معه وقد يجعل الواحد العظيم هذه اللفظة عن نفسه كما
قال الله نعم انا ارسلنا نوحا وانا نحن نزلنا الذكر
وانا له الحافظون ثم قال فانزل الله سكينة عليه وايك
مجنود لم نر لها وانزل السكينة انما كان على النبي صلى
الله عليه واله بدلالة قوله وانزل مجنود لم نر لها وعم
الملاكية بدلالة ان الهام من اول الآية الى اخرها كناية
عن النبي عليه السلام ولم يزل السكينة على النبي صلى الله عليه
واله في غير هذا المقام الاعم من كان معه من المؤمنين قال

الله تعالى في يوم حنين فانزل الله مكنته على رسوله وعلى
 المؤمنين وقال الله تع ادخل الذين كفروا في قلوبهم
 الحمية حمية الجاهلية فانزل الله مكنته على رسوله وعلى
 المؤمنين وفي احتضاص الرسول صلى الله عليه واله
 في الغار بالكعبة دون من كان معه مائة فاما قوله صا
 في العجوة فان اراد بذلك تفضيل هجرته على هجرة غيره
 ظاهر الحال فليس الامر على ما ظنه لان هجرة ابي المؤمنين
 عليه السلام افضل واجل واعظم من قبل انه جمع بين الهجرة
 وبين ما خلفه اليه صلى الله عليه واله لا يجازيه من امور الامم
 واجزاج اهل وسنائه ولانه عليه السلام هاجر وحده خائفا
 على نفسه وعلى من معه من الاهل الذين كلف احزانهم
 وحراسهم مستوحشا حتى روي انه كان يكره ان يراها في
 ليلا وانما امتنع من ظهوره نهارا ومشي حتى ابتغى قوما
 وليس يكون خوف من هاجر وحده ومعه النساء والاهل
 ومن يخاف عليه كخوفه على نفسه كبحر من كان مصاحبا
 للنبي صلى الله عليه واله مستانفا بغيره واثقا بانه محروس
 لكانه ولا خلاف ان هجرة ابي بكر كهجرة عامر بن فزيرة لانها
 صحبا عليه السلام لم لا خلاف ان هجرة ابي المؤمنين عليه السلام
 كانت افضل من هجرة عامر بن فزيرة فكيف يفضل عليها هجرة

بكره

بكونه وان يرد بذكر الهجرة هذا وارا دابات الايمان والا
 فقد قلنا في ان طواهر هذه الامور لا تدل على ذلك بما
 كفى فاما انه ينسب في العريش بدو فاليه صلى الله عليه واله
 كان افضل واوثق بالله تعالى من ان يحتاج الى موطن
 والوجه في احتضاس ابي بكر في العريش معروف لانه صلى
 الله عليه واله كان يعهد منه الجحش والصلح لما ظهر في مقام
 بدو مقام بقول القاري في يوم حنين واول الشهر بين يوم احد
 وحنين فلو تركه يحتلط بالمحاربين لم يامن ان يظهر
 من جوده ما يكون سبياما للزعم وطريقا الى لست يظهر
 المتكبر فاحلسته معه ليكني هذه المودة وتكفي في هذا الوجه
 ان يكون ناد كراة جازا وبين صحته انه لو اس من رستا
 في القتال ووثق بكفائته واصطلاحه بالحب لم يكن لبحره
 منزلة المحاربين ودرجة المباسر من الحرب الذين قال
 الله تعالى يهزم ان الله ليثري المؤمنين انفسهم واموالهم
 بان لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون قل
 الله تعالى منهم لا يتوبى القاعدون من اولي الضرر والمجاهدين
 في سبيل الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم
 وانفسهم على القاعدتين درجة وكلا وعد الله الحنث وفضل
 الله المجاهدين على القاعدتين اجرا عظيما فاما قوله

المؤمنين

انه كان المتأخر في اموره فاول ما فيه ان النبي صلى
الله عليه وآله لا يستأجر احد الحاحه منه الي رايه وفقره
الي تعليمه وتوفيقه لانه عليه السلام الكامل للروح المعصوم
الموحد بالملكوت وانا كانت مساوئ ربه اصحابه يعلمهم
كيف يعلمون في امورهم وقد قيل لسفرج بذلك وحالهم
وصار بهم بلا فضل في التاويل فاما قوله انه كان
امير علي الموصي في الحج حين امتحنت مكة فمضى لم لان
اصحابنا يقولون انه لما عزل عن سورة براء عزل عن
امراء الموسم وحج وهو عزير امير راطن ان ينهم من يقول انه
بعد عوده الي النبي صلى الله عليه وآله الذي لم يختلف فيه
لم يرجع الي الموسم فاما تأويله علي الصلاة حين فتح مكة
فما عرفه فاما انه المقدم في الصلوة ايام مرضه فقد تقدم من
كلامنا ذلك ما فيه كفايه ومنها انه عليه السلام لا يخرج مثله
صاحب الكتاب لانه طريقة اعمام المصاحف ومن لا
يبالي ما يخرج من راسه وما يخرج من قبل هذا وصدد به وبرؤ
الامن يروي انه بكى علي عثمان حتى هاجت عينه جل وبالا
علوا كبر او من يروي ان النبي صلى الله عليه وآله اسري به راي
في السما ملائكة متلفين بالاكسنة فقبل عنهم فقبل له انهم
سبهوا باني بكر في محله بالعباد لهذا نظاير لا يتبسط

الكتاب لقبولها ولا استماعها فاما الجنب بانها سيد الكون
اهل الجنب فقد تقدم الكلام عليه خاصة وعلى نظاير
رندم ايضا الكلام فيها يروي من يعطيه امير المؤمنين
وتكلمنا ايضا عليه ما ادعي من وصفه بانه حليمه واهل
واستغفينا ذلك استغفالا يحوج الى بيان ولما
ما ادعاء من بشارته له ولغيره بالجنه فاول ما فيه ان رايه
راحد ولا شبهه في انه غير معلوم ولا مقطوع به فكيف يحج
في هذا الموضع ثم الذي رواه احد العترة وهو سعيد
بن زيد بن نيسل وهو من كلفه مع تحكيمه عينه ودخوله
في حبله من نصفه الجنبه وطريق الي الحق وبعد فقد
علمنا ان الله تعالى لا يجوز ان يعلم مكلنا يجوز ان يقع
الشيخ والحق ولين معصوم من الذنوب بان عاقبت
الجنه لان ذلك يعزبه بالشيخ ولا خلاف ان النعمه لم يكونوا
معصومين من الذنوب وقد اوقع بعضهم علي مذهب
حضورنا كباير وواقع حظاير وان ادعوا انهم تابوا
منها وما سبق بطلان هذا الجنب ان ابا بكر لم يخرج به نفسه
ولا اخرج له به في موطن دفع منها الي الاحتجاج كالعقبة
وعزها وكذلك عمر وعقن ايضا لما وطول بخلع نفسه
وهو استقبله وقد رايته اخرج باسنا بحري بحري النصارى

والمنافق وذكر القطع له بالحجة اولى منها واخرى
ان يعتمد عليه في الاحتجاج وفي غيول الجماع
عن ذكره دلاله واصح على بطلانه فاما قوله انهم
متلوا في الفضل بينه وبين ابي المومنين عليه السلام
وان ذلك يدل على التفاوت وظهور الفضل واكثر
ما فيه الدلالة على الفضل الظاهر الذي لا يخلف فيه
ولا حيلة وقع المستل من ابن الفضل الباطن على انه
يلزم صاحب الكتاب على هذا الاعتلال ان يكون
معويه مستحقا للامامة وموقفا لسلطانها لان الناس
قد متلوا في الامامة بينه وبين ابي المومنين عليه السلام وقد
بيننا ان الامام يجب ان يكون معويها فستقط قوله ان عصمته
عز واجبه وبيننا ايضا الكلام على الاحبار التي ادعانا
من قوله ان ولتم ابا بكر وشارته له بالخلافه واستغنيها
فاما قوله عن ابي علي ان من جوز مقامه على الكفر كن
جوز مقامه بكنه وبقي استقاله استقاله الى المدينة فاما يكون
ذلك متالفا لمن بقي استقاله الى اظهر الاسلام وقد بينا
ان ذلك لا ينبغي عاقل فاما قوله انه تع كان محمدا منه
صحابه المنافقين وعنه من ذلك هذا وان كان على ما ذكره
فقد كان في حمله اصحابه والمختلطين به منافقون معروفون

لا يمتنع

ستنه على احد في امرهما لان فاي شئ قاله فيمن ذكرنا
امكن ان يقال له في عينه فاما ما عارض به من قول
لخوارج في ابي المومنين عليه السلام فما عرفت ما ادعاه
من قول الخوارج والمؤوف من مزاياهم بغير
ابي المومنين عليه السلام وتقصيله والقول فيه كان
الفرق بين الامر بين واصحابه لانهم انما بنوا هذا الاعتقاد
القاسد على ان التحكيم كفر وقد دلت الادلة على ان
صواب وحق فسقط ما روعى عليه من القول الذي
عارضه بهذا المناهى على دفع النص وانه ضلال
وذلك ما قد دلت الادلة على صحته والرجوع الى الادلة
الفرق بين الامر بين ويقتضي سلامه باطن ابي المومنين
عليه السلام على وجه لا يقتضي سلامه باطن غيره واما
ما حكاه من الاحتجاج بالرويح فليس ذلك مما صحح
به ولا يقول عليه وهذا واضح فليس صاحب
الكتاب وقد ذكر سبحانه ابو علي من القرآن ما يدل
على ذلك وهو قوله تع سيقول لك المخلصون من الاعراب
ستغلبنا اموالنا واهلونا فاستغفر لنا يقولون بالنسبة
ماليس في قلوبهم وقال فان رجعت الله الي طائفة
شتم فاستاذنوك للخروج فقتل لن نحن جوامع اذ ابدا

ولن نقاتلوا معي عدوا انكم رضيت بالمعقود اول مرة
 فامقد وابع لخالين وقال سيقول الخلفون اذا انظلم
 الى معانم لنا خذوها ذرونا تتبعكم يريدون ان
 يبدلوا كلام الله قل لن تتبعونا كذلك قال الله من
 قبل يعني قوله لن يخرجوا معي ابدا ولن نقاتلوا معي
 عدوا ثم قال قل للخلفين من الاعراب سندع
 الي قوم اولي باس سنديد نقاتلونهم او يسلمون فان
 مطيعوا يتكلم الله اجر احسن وان سولوا بعدكم
 عذابا اليامنين ان الذي يدعوا هو الخلفين من
 الاعراب الي قتال قوم اولي باس سنديد عن النبي
 صلى الله عليه واله لانه قد بين تع انهم لا يخرجون معه
 ولا يقاتلون معه عدوا بانه مقدمه ولم يدعوه بعد
 النبي صلى الله عليه واله الي قتال الكفار الا ابو بكر وعمر
 وعثمان لان اهل التاويل لم يقولوا في هذه الابه
 عن وجهين من التاويل فقال بعضهم عني بقوله سندع
 الي قوم اولي باس سنديد بن حنيفه وقال بعضهم
 عني بذلك فارس والروم وابو بكر هو الذي دعا الي
 قتال بنى حنيفه وقتال فارس والروم ودعا هو بعد
 الي قتال فارس والروم عمر فاذا كان الله نع قد بين انهم

كما تولى من قبل

بطاعهم

بطاعهم لهما يوتيهما الله اجر احسن وان تولوا
 عن طاعتها بعد بهم الله عذابا اليماص انهم علي
 حق وان طاعتها طاعة الله وهذا يوجب صحة ايمانها
 وصلاهما لذلك ثم قال فان قيل انما اراد نع بك
 اهل الجبل وصفين فذلك فاسد من وجهين احدهما
 قوله نع نقاتلونهم او يسلمون والذي يربوا اهل المؤمنين
 عليه السلام كانوا علي الاسلام ولم يكونوا نقاتلون
 علي الكفر والوجه الثاني اننا لا نعترف من الذين
 عناهم بذلك من نفع الي ايام اهل المؤمنين عليه السلام
 كما علمنا انهم كانوا يامس في ايام ابي بكر وقوله نع
 يا ايها الذين امنوا من يريد منكم عن دينه فسوف
 ياتي الله بنوم يحبهم ويحبونه اذله علي المؤمنين اعرف
 علي الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون
 لومة لائم ثم قال وهذا حين من الله نع ولا بد من يد
 ان يكون كائنا علي ما احب به والذين قاتلوا المرتدين
 هم ابا بكر واصحابه فوجب انهم الذين عناهم بقوله
 يحبهم ويحبونه وذلك يوجب ان يكون علي صواب
 وقال وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات
 لنستخلفهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم ولكن

لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلهم من بعد حقهم
امنا بعد وثني لا يتركون بني سينا فلم يجد هذا
الملكين والاختلاف في الارض الذي وعد من امن
وعمل صالحا من اصحاب النبي صلى الله عليه واله الا في الام
اني بكر وعمر لان الفتوح كانت في ايامهم وابوبكر فتح بلاد
العرب وصدد من بلاد العجم وعمر فتح مدائن كسرى
واليحد حراسان والسنام ومصر ثم كان من عمر فتح باحة
المعزب وحراسان وسجستان وعزها واذا كان الملكين
والاختلاف الذي تضمنه الآية لهؤلاء الآية واصحابهم
لعلنا انهم محمدين فلو لم يكن لهؤلاء لم يصح لانه لم يكن
لعزهم الفتوح ولو كان ذلك لعزهم لوجب كون
الآية متساوية للجميع وقوله تع كنتم حزبا احزابا للناس
تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله
ورسوله ولو كان الامر على ما يقول كثير من الامامية انهم ارتدوا
بعد نبينهم صلى الله عليه واله وحالفوا المض الحلي لما
كانوا حزبا لانه موي لم يرتدوا بعد موي بل
كانوا متمسكين به مع يوسع وقال حاكيا عن ابي علي
وكيف تصور عاقل مع عظم حال الاسلام عند موت
الرسول صلى الله عليه واله ان يكون الجميع يتبادون لابي بكر

وحيثما
يكون

ولا ينكرون امامته وقد نص رسول الله صلى الله عليه
واله نضا ظاهرا على واحد بعينه فلا يخفى احد
اماما ولا تذكر ذلك ولو جاز ذلك لجاز ان يكون
للرسول صلى الله عليه واله ولد نص عليه ولم يذكر
ذلك وكيف يكونون مرتدين مع انه فتح جزاؤه جعلا
امه وسطا وكيف يصح مع قوله عز وجل السابقون
السابقون الاولون من المهاجرين والانصاريات
والذين اسبقوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا
عنه وكيف يقول تع لا يستوي منكم من اتفق قبل
الفتح وقاتل او كبل اعظم درجة من الذين اتفقوا
من بعد وقاتلوا وكيف يصح ذلك مع قوله تع محمد رسول
الله والذين معه الآية فشهد بصدقهم وبانهم عبط الكفار
ويجن يعلم انه لا يصح ان يخط الكفار بسببه نفر على
ما قاله الامامية وكيف يصح ما قالوه مع قوله صلى الله عليه
واله جزا الناس فربي ثم الذين بلوتم وكل ذلك
بين بطلان قولهم انه لم يكن يصح للامامة وانه مترك
في فضله وايضا يقال له اما ما بدأت به من الآية
التي زعمتم ان ابا علي اعتمدها واستدل بها فاللفظ
في تاويلها ظاهر وقد ضم الى اللفظ في التاويل ايضا

الغلط في التاريخ ونحن بين ما في ذلك ولنا في
الكلام على هذه الآية وجهان أحدهما أن تنازع في
افتضاءها داعيا يدعو هؤلاء الخلفين عن النبي صلى الله
عليه وآله وسبني أن الداعي لهم فيما بعد كان الرسول
عليه السلام والوجه الآخر أن نسلم أن الداعي عنه صلى الله
عليه وآله وسبني أنه لم يكن أبو بكر وعمر على ما ظن أبو علي
وأصحابه بل كان أمير المؤمنين عليه السلام فاما الوجه الأول
فواضح لأن قوله نعم سيقول لك المخلفون من الأعراب
سئلتنا أموالنا وأهلونا فاستغفر لنا يقولون بالنسبة
مالم يد في قلوبهم قل فمن يملك لكم من الله شيئا إن
أراد بكم صرا أو أراد بكم نقما بل كان الله بما يعملون
حيث بل ظنتم أن لن نقرب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم
أبدا وزين ذلك في قلوبكم وطمعتم ظن السوء وكنتم قوما
بورا إنما أراد به الذين تخلفوا عن أحد ربيبه ههنا وجميع
أهل القتل وأطباق المصرين ثم قال سيقول المخلفون
إذا انطلقتم إلى معانم لناخذوها ذرونا تتبعكم يريدون
أن سيدلوا كلام الله قل لن تتبعونا كذلكم قال الله من
قبل فسيفعلون بل يحسدوننا بل كانوا لا يفقهون إلا
قليلنا وإنما هم هؤلاء الخلفون أن يخرجوا إلى غنمهم

فتنتهم الله نعم وأمن نبيه صلى الله عليه وآله بأن نقول
لهم لن تتبعوا إلى هذه الغنم لأن الله نعم كان حكم من قبل
عنه حيدر بن سفيان أحد ربيبه وأنه لاحظ فيها لمن شهد
وهذا هو معنى قوله نعم يريدون أن سيدلوا كلام الله
وقوله كذلك قال الله من قبل ثم قال نعم قل للمخلفين
الأعراب استدعون إلى قوم أبي باس استد يد قاتلونهم
أو يسلمون وإنما أراد أن رسول الله سيدعوكم إلى ما
يعبد إلى ذلك قوم أبي باس استد يد وقد دعاهم النبي
صلى الله عليه وآله بعد ذلك إلى عمر وأه كثر وقال
قوم أبي باس استد يد كونه وحسين وبوك وعزها
فمن ابن يحب أن يكون الداعي لهؤلاء عن النبي صلى الله عليه
وآله مع ما ذكرناه من الحروب التي كانت بعد حنيفة وقوله
إن معنى قوله نعم كذلك قال الله من قبل إنما أراد به
ما بينه في قوله فإن رجعت الله إلى طائفة منهم فليست أذن
للخروج قتل لن معي أبدا ولن قاتلوا معي عدوا وهو
الغلط الفاحش من طريق التاريخ والرواية وعدنا
بابا للنبيه عليها لأن هذه الآية في صورة النبوة وإنما روت
تتبعوك سنة سبع وأيه الفتح تزلت سنة ست فكيف يكون
مقبلها وليس يجب أن نقاب في القرآن بالآراء وما يحتمل

من الوجوه في كل موضع دون الرجوع الى تاريخ نزل
الاي والاسباب التي وردت عليها وتعلقت بها وما بين
ذلك ان هؤلاء المحققين عبرا وليك لو لم يرجع ذلك الى نقل
وتاريخ قوله في هؤلاء فان تطيعوا بكم الله احبا
حسنا وان تقولوا كما تقولون من قبل بعد بكم عذرا يا
البا فلم ينطع منهم على طاعة ولا معصية بل ذكر الوعد
والوعيد على ما يفعلونه من طاعة او معصية وحكم
المذكورين في اية التوبة بخلاف هذا لانه تع قال بعد
قوله انكم رضىم بالمعقود اول مرة فاعتد وامع المحققين
ولا اضل على احد منهم ما تابدوا ولا تم على غيره انهم
كفروا بالله ورسوله وما تروا وهم فليسوا ذلك لا تحبوا
اموالهم ولا اولادهم انما يريد الله ان يعذبهم
بها في الدنيا ويزهق انفسهم وهم كافرون واحدا
احكامهم وصفتهم تدل على اختلافهم وان المذكور
في اية سورة الفتح غير المذكورين في اية التوبة فاما
قوله لان اهل النار لم يقولوا في هذه الاية غير
وحيث من النار بل ذكرها فبناطل لان اهل النار
قد ذكروا شيئا اخر لم يذكر لان بن السيد روي
عن الصادق في قوله تع سيدعون الى قوم اولي باس

مكرر

سند يد الاية قال هم صنف وروي هبة عن ابي بصير
عن سعيد بن حير قال هم هوارن يوم حنين
وروي الواقدري عن عمر بن مازن قال هم
هوارن وصنف وكيف ذكر من قبل اهل النار بل ما
يوافقه من اختلاف الرواية عنهم على ان لا يرجع في
كل ما يحمله تاويل القرآن الى اقوال المشركين فانهم
ربما تروا ما يحمله القول وجها صحيا وكم استخرج مما
من اهل العدل في مشابهة القرآن من الوجوه الصحيحة
التي ظاهرها التزليل بها استهوا استدا احتمالا لما لم
يسبق اليه القرون ولا دخل في حمله بغيرهم وتأويلهم
فاما الوجه الاخر الذي نسب فيه ان الداعي هو لاهل
المؤمنين هو غير النبي صلى الله عليه واله منقضا لانه
لا يمنع ان يعنى بهذا الداعي امير المؤمنين عليه السلام لانه قد
قال بعد اهل الجبل وصينى واهل النيران وصينى
النبي صلى الله عليه واله بانه يقاومهم وقد كانوا اولي باس
سند يد بلائنه فاما بعلق صاحب الكتاب بقوله او لم
وان الذين حاربهم امير المؤمنين كانوا مسلمين قالوا لم
فيه انهم غير مسلمين عند وعند اصحابه لان الكبار يخرج
عن الاسلام عندهم كما يخرج عن الايمان اذا كان الايمان

هو الايدام على من اجههم ثم مذهبنا نحن في محاربي امير
الوميين معروف لانهم عندنا كانوا كفارا بحرية بوجوب
نحن نذكر منها هاهنا طرفا ولا نستصيناها بموضع عن
منها ان من حاربها كان مستحلا لقنله مظهر الاله في ارتكابه
على حق ونحن نعلم انه من اظهر استخلاص سرب جرحه
حزى فهو كافر بالاجماع واستخلاص دم المؤمن فضلا عن
اكا برهم وافاضلهم اعظم من سرب الحز واستخلاصه محب
ان يكونوا من هذا الوجه كفارا ومنها ان التي قل له
عليه السلام بلا خلاف بين اهل القتل حربك يا علي حربي
وسلك سلمي ونحن نعلم انه لم يرد الا اليه بينهما في
الاحكام ومن احكام محاربي النبي صلى الله عليه واله
الكفر بلا خلاف ومنها انه عليه السلام قال له بلا خلاف
اصبنا اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من
نصره واخذل من خذله وقد ثبت عندنا ان العداوة
من الله لا تكون الا للكفار الذين يعادونه وذن فساق
اهل الله فاما قوله انا لا نعلم تباه هؤلاء الخلفين الي ايام امير
الوميين عليه السلام كما علمنا تباههم الي ايام ابي بكر فليس بشي
لانه اذا لم يكن ذلك معلوما ومقطوعا عليه فهو يجوز
عنه معلوم خلافة ولجواز كاف لنا في هذا الموضع ولو

قتل من ابن عليت بقا الخلفين المذكورين في الآية على سبيل
القطع الي ايام ابي بكر لكان يفرع الي ان يقول حكم الاله
سقى بقاهم حتى يتم كونههم مدعدين الي قتال اولي
الناس التدبير على وجه يلزمهم فيه الطاعة وهذا
يعينه يمكن ان يقال له ويعتد في قبايم الي ايام امير المؤمنين
عليه السلام على ما يوجب حكم الآية فان قيل كيف يكون
اهل الجبل وصين كفارا ولم يسير منهم امير المؤمنين عليه
السلام بسيرة الكفار لانهم ماسبا هم ولا علم ابو الهم ولا ائبع
موالهم قلنا احكام الكفر تختلف وان سئلهم اسم الكفر لان
فيهم من يقتل ولا يستقي وفيهم من يؤخذ منه الجزية ولا
يحل قتله الا بسبب طار غير الكفر ومنهم من لا يجوز تكا
بالاجماع ومنهم من يجوز تكا حقه علي مذهب اكثر المسلمين
فعلى هذا يجوز ان يكون هؤلاء القوم كفارا وان لم
يسير منهم جميع سيرة اهل الكفر لانا قد بينا احكام الكفار
ويرجع في ان حكمهم مخالف لاحكام الكفار الي فعله عليه
السلام وسيرته منهم علي انا لا نجد في العساق من حكمه ان
يستل مقبلا ولا يقتل موليا ولا يحجر علي جرحه الي غير
ذلك من الاحكام التي سيرها في اهل الصبر وصين فاذا
قتل في جواز ذلك احكام المتق مختلفة وفعل امير المؤمنين

عليه السلام هو الحق في ان حكم اهل البصر وصيغ ما فعله
قلنا مثل ذلك حرفا محرفا ويمكن مع تسليم ان الداعي
لهؤلاء المحلطين ابو بكر ان نقول ليس في الآية دلالة على
مدح الداعي ولا على ايمانه لانه قد يجوز ان يدعوا الي
الي الحق والصواب من ليس عليه ما يلزم مع ذلك الفعل
من حيث كان واجبا في نفسه لا بدعا الداعي اليه وابو
بكر انما دعاه الي دفع اهل الردة الي الاسلام وهذا يجب
عليه السلام بلا داع والطاعة فيه طاعة الله فمن ابن
ان الداعي كان على حق وصواب وليس في كون مادعا
اليه طاعة ما يدل على ذلك ويمكن ايضا ان يكون قوله
تستدعون انما اراد به دعا الله تعالى لهم بايجاب التكاليف
عليهم لانه اذا تاهم علي وجوب تلك المرتد ينز وفتح
عن نصيب الاسلام فقد دعاهم الي التكاليف ووجب
عليهم الطاعة ووجب لهم الثواب ان اطاعوا وهذا ايضا
وجه محتمل الآية فاما قوله يا ايها الذين امنوا من يرتد
منكم عن دينه الآية وادعا صاحب الكتاب انها في اي بكر
واصحابه فان اراد في هذا الموضع على الدعوي والامراج
فيقال له من اين تلك الآية في اي بكر واصحابه تزلت
فان قال لانهم هم الذين قاتلوا المرتدين بعد الرسول

صلى الله عليه واله ولا احد قاتلهم سواهم قيل له ومن
الذي سلم لك ذلك او ليس امير المؤمنين عليه السلام
قد قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين بعد الرسول
صلى الله عليه واله والمارقين بعد الرسول صلى الله عليه
واله وهو لا يندب من رتد عن الدين وسفد يوحى
هذا التاويل رايدا على احتمال القول له ما روي عن
امير المؤمنين صلى الله عليه واله من قوله يوم البصر والله
ما قاتل اهل البصر هذه الآية حتى اليوم وقلا قوله تع
يا ايها الذين امنوا من يرتد منكم عن دينه وقد روي
عن عمار وحديثه وغيرهما مثل ذلك فان قال دليلي
على انها في اي بكر واصحابه قوله اهل البيت
قيل له او كل اهل القير قال ذلك فان قال نعم كابر
لانه قد روي عن جماعة التاويل الذي ذكرناه ولو لم يكن
الاماروي عن امير المؤمنين عليه السلام وجوب الصحابة الكفي فان
قال حتى قول بعض المنزعين قلنا واي محرف في قول
البعض ولم صار البعض الذي قال ما ذكرته بالحق اولى
من البعض الذي قال ما ذكرناه ثم نقول له قد وجدنا
الله تع بعث المذكورين في الآية يبعث بحب ان نراعيها
لنعلم اني صاحبنا هي ام في صاحبك لانه وصفهم بان الله

بان الله تعيهم وحبونه وهذا وصف مجمع عليه في
صاحبنا مختلف فيه في اصحابك وقد جعله الرسول
صلى الله عليه واله في خير حبس من من القوم عن الهدى
فقال لا عطين الراية عدا رجل يحب الله ورسوله ويحبه
الله ورسوله كونه اعز من ارضه فدفعها الي امير المؤمنين عليه
السلام قال اذله علي المؤمنين اعز علي الكافرين ومعلوم
بلا خلاف حال امير المؤمنين عليه السلام في التخاصع والتضع
وفهم نفسه وتضع نفسه وانه ما روي قط طائفا لا مشطرا
في حال من احوال الدنيا ومعلوم حاله صاحبكم في هذا
الباب اما احدهما فانه اعز في طوعه بانه له شيطان يفتن
عند غضبه واما مكانه معروف بالجد والعلم مشهور
بالمصاحبة والعقل واما العز علي الكافرين فانه
تكون بقتالهم وجهادهم والانتصاف منهم
وهذه حاله من لم يسبق امير المؤمنين اليها سابق في احبته
ولا حقه فيها لاحق ثم قال يجاهدون في سبيل الله
ولا يخافون لومة لائم وهذا وصف امير المؤمنين عليه السلام
مستحالة باجماع وهو مشتق عن ابي بكر وعمر بالاجماع
لانه لا يميل لهما في الاسلام ولا جهاد بين يدي الرسول
صلى الله عليه واله واذا كانت الاوصاف المراءاة في الاية

حاصله

حاصله لامير المؤمنين عليه السلام وغير حاصل لمن ادعيتهم
لانها فيهم علي ضربين ضرب معلوم استقاموه كالجهاد وضرب
مختلف فيه كالاوصاف التي هي غير الجهاد وعلي من استقامها
لهم الدلالة علي حصولها ولا بد من ان يرجع ذلك الي
عز ظاهر الاية فلا يبقى في يد من الاية دليل فاما
ما يتعلق به من قوله تع وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا
الصالحات لستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من
قبلهم فلو لا ما في ذلك ان الاية مستر وطه بالبيان في
علي من ادعائنا ولها القوم ان بين ايمانهم بعز الاية
وما يعضيه ظاهر هاتم الراية بالاستخلاف ههنا ليس
هو الامامة والخلافه علي ما ظنوه بل المعنى فيه بقا هم
في امر من يصي من العزق وجعلهم عوضا منهم وحلها
ومن ذلك قوله وهو الذي جعلكم خلايف الارض
وقوله عسى ربكم ان يهلك عدوكم ويستخلفكم في الارض
فتطركم كيف تقولون وقوله تع وربك النفي ذو الرحمة
ان نبيا يذهبكم ويستخلف من بعدكم من نبيا وقد
ذكر اهل التاويل في قوله تعالى وهو الذي جعل
الليل والنهار خلفه لمن اراد ان يذكروا وادان
ستكروا ان الراية به كونه كل واحد منها خلف صاحبه

واستدوا في ذلك قول زهير ابن ابي سلمى بها البين
والادام بيني خلفه واطلاوها من كل محتم
وهذا الاستخلاف والتكليف في الدين لم يتاحز الي ايام
ابي بكر وعمر علي ما ظنه القوم بل كان في ايام النبي صلى الله
عليه واله حين فتح الله اعداءه واعلا كلمته وشررت
آيته واظهر دعوته واكمل دينه ويعوذ بالله ان تقول
ان الله لم يكن دينه لنبيه صلى الله عليه واله في حياته حتى
تلا في ذلك من خلاف بعد وفاته وليس كل التمكن هو
كثره الشوق والغلبة على البلدان لان ذلك بوجوب ان
دين الله تع لم يتمكن الى اليوم وعلمنا انما مال الكفر كثر
لم ينتجها السلون ولانه ايضا بوجوب ان الدين يتمكن في ايام
معوية ومن بعد من بنى امية اكثر من تمكنه في ايام النبي صلى
الله عليه واله وابي بكر وعمر لان بني امية امتلوا بلادا
لم تفتح قبلهم ثم تقابل له من اي وجه او حنب كون التمكن
فقد ادعيت فان قال لا في لم اجد هذا التمكن والاستخلاف
الا في ايامهم فقد بنينا ما في ذلك وذكرنا ان التمكن كان
مقدما وكذلك الاستخلاف على النبي الذي ذكرناه وا
قال لا في لم اجد من خلف الرسول صلى الله عليه واله وقا
مقامه الا من ذكرته فيل له ليس قد بنينا ان الاستخلاف

هنا يحتمل غير معنى الامامة فلم حملته على الامامة وبعد
فان حملته على المعنى الذي ذكرناه اقرب الي مذاهبك
واجري علي اصولك لانه اذا حملته على الامامة لم يعم
جميع المؤمنين واذا حمل علي المعنى الذي ذكرناه وعم جميع
المؤمنين وبعد فاذا سلم لك ان المراد به الامامة لم يتم
ما ادعيت الا بان تدل من غير جهة الاية على ان اصحابك
كانوا ائمة على الحق وحلفا للرسول صلى الله عليه
واله حتى يتناولهم الاية فان قال دليلى علي تناولها
لهم قول اهل البيت فيل له ليس كل اهل البيت قال
ما ادعيت لان بن جريح روي عن جاهد في قوله تعالى
وعبد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات قل هم
امه محمد صلى الله عليه واله وروي عن ابن عباس رضي
الله عنه وغيره قريب من ذلك وقد تناول هذه الاية
علماء اهل البيت عليهم السلام وحملوها على وجه معروف
فقالوا هذا التمكن والاستخلاف وايدل الخوف بالامر انما
يكون عند قيام المهدي فليس علي تاويك اجماع من
المؤمنين وقول بعضهم ليس يحج فاما بعلته فتولد معكم
حزابه اخرجت للناس وانهم لو كانوا خالفوا النص
الحلي لم يكونوا حزابه اخرجت للناس فقد تقدم من

كلامنا على هذه الآية وكلامه ايضا على من استدل بها
على صحة الاجماع فانه ضعيف الاستدلال بها بما فيه كتابه
لكننا نقول له ههنا المست تعلم ان هذه الآية لاستا ولجميع
الامة لان ما احتملت عليه من الاوصاف من الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وعزها ليس موجبا في جميع الامة فان
قال هي متوجهة الى الجميع كان علمنا بان اكثرهم لا يامر
بالمعروف ولا ينهي عن المنكر واما قوله وان اعترف بتوجهها
الى البعض فنيل. فاما المانع على هذا ان يكون الدافع
للنص بعض الامة عن لم يتوجه اليه الآية فان قيل انما
ثبت كلامي على ان الامة كلها لم يضل بدفع النص فلهذا
استهدفت بالآية فنيل له ومن هذا الذي يقول ان الامة
كلها ضلت بدفع النص حتى يحتاج الى الاستدلال عليه
وقد مضى في هذا المنع عند الكلام في النص ما فيه كفاية
فان قال واي فضل يكون لهذه الامة على الامم كلها
اذا كان اكثرها قد ضل وخالف النبي صلى الله عليه واله وحجبه
ان يكون امة موسى افضل منهم وحينئذ لانهم لم يوتدوا بعد
موسى عليه السلام فنيل له اما لفظ حينئذ فاني عندنا وعندك
يقضي عن النوايا والفضل وليس يتبع ان يكون من لم يخالف
النص من الامة اكثر نوايا وفضل عملا من الامر بالمعروف وان

وان كان في جملة المسلمين من عدل عن النص وليس يتبع
يمكن ان يكون من قل عدوه اكثر نوايا من كثر عدوه
الا ترى ان امتنا بخلاف اقل عدوه من الامم الكفرة ولم
يمنع هذا عندك من ان يكون نواحي امة ولم يعتبر بقلتهم
وكثر غيرهم وكذلك لا يمنع ما ذكرناه من كون اهل
الحق خيرا من سائر الامم المتقدمين وان كانوا بعض الامة
واقل عدد من خالفهم على انك تذهب الي ان نواحيها
من الامة ارتدوا بعد الرسول صلى الله عليه واله وطرا
من العرب رجعوا عن اديانهم حتى قوتوا على الرد ولم
يكن هذا في امة موسى وعيسى عليهما السلام ولم يوجب ذلك
ان تكون امة موسى وعيسى خيرا من امتنا ولا يمنع من ان
يكون امتنا خيرا منهم وان كان من تقدم قد سلم من الرد
بعد نبوته فلم يسلم امتنا من ذلك فطرا انه لا يعتبر بالرد
بل المقصود بالفضل وزايد الخيرا على الاعمال فاما قوله كيف
ينقادون لمن رض عليهم على غير تقدم من في هذا الكلام
مالا طاب بل في اعادته وقوله لو جاز ذلك لجاز ان يكون
للسول صلى الله عليه واله ولد رض عليه ولم يذكر ذلك
فقد مضى في هذا الجنب من الكلام الكثير على ان نقول
له انما يكون للعارضة بولد لم يذكر ولم ينقل النص عليه

في مقابلة من قال بنص لم يذكره ذا كرو لم ينقله ناقلا هذا
 محال نقل به نحن ولا احد وانما يكون عروضا لمضمون مذكور
 معروف يذهب اليه طائفة من الامة منتشرة في البلاد والكل
 منصر على ولد له هذه الصورة بحري جبرها ومعلوم فقد
 ذلك ثم تعالى له اذا جري عندك المولى بالنصر الذي
 يذهب اليه بحري النصر على الولد فلم كان احد الامر بن
 معلوما متيقن لكل عاقل من ورث والاخر يختلف به المعتل
 ويختلف فيه الكتب ويتصل له الادله وهذا يدل على ان
 الامر بن وبعد ما بينهما فاما قوله وكيف يكونون مرتدين
 مع انه تعالى اخبر بعلم امه وسطا فقد معنى انضام الكلام
 في هذه الآية عند استدلاله بها على صحة الاجماع ما فيه كفايه
 والكلام فيها يقرب من الكلام على قوله تع كنتم حيزا ام اجزا
 للناس وجمله الامر انه تع نعمهم بانهم حيزا وهذا يقتضي
 حيزا ان يكون الجميع بل متباينين بعضهم ووصف بعضهم
 بانه حيزا لا يمنع من رده بعض احسن فاما قوله تع والسائر
 الاولون من المهاجرين والانصار قلنا في الكلام عليه
 وجهان احدهما ان يتابع في ان السبق الى الاسلام
 والوجه الاخر ان نسلم ذلك وسنن انه لا يحجج في الآية
 على ما ادعوه والوجه الاول بين لان لفظ السابقين

في الآية مطلق غير مضاف وبحتم ان لا يكون مضافا
 الى اظهار الاسلام واسماع النبي صلى الله عليه واله
 بل المراد به السبق الى الحزبات والسبق الى سبق فعل
 الطاعات ويكون قوله الاولون تأكيد لمعنى السبق
 كما يقولون فلان سابق في الفضل وسابق في
 الحزبات سابق فيكونون باللفظين وقد قال الله
 تع والسابقون السابقون اولئك المقربون وقال
 الله تع ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا
 فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مستصد ومنهم سابق بالحزبات
 باذن الله فان قيل اذا كان المراد ما ذكرتم فاي
 معنى لتخصيص المهاجرين والانصار لولا انه اراد السبق
 الى الاسلام قلنا لم يخص المهاجرين والانصار دون
 ان يخص المهاجرين والانصار بحكم هو لعينهم اما
 لفصلهم وعلاو اقدارهم ولعير ذلك من الوجوه فاما
 الوجه الثاني فالكلام ايضا فيه سنن لان اذا سلم ان
 المراد بالسبق هو اولى اظهار الاسلام فلا بد من ان
 يكون مستروطا بالاحلاص في الباطن لان الله تع
 لا يعيد بالرضى من اظهار الاسلام ولم يبطئه فحجب ان يكون
 الباطن معتبرا وقد لولا عليه فيس يدعي وحوله تحت

بحسب الآية حتى يتبين اول الوعد بالرعي وما شهد بان
الاخلاص مستر وط مع السبق الى اظهار الاسلام قوله
تعالى والذين اتبعوه هم باحسان فشرط الاحسان الذي
لا بد ان يكون مستر وطا في جميع على ان الله تعالى قد وعد
الصابرين والصادقين بالمجنات فقال هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتها الانهار
خالدين فيها ابد رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز
العظيم وقال الله تعالى وبشر الصابرين الذين اذا
اصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون اولئك
عليهم صلوات من ربهم ورحمة واولئك هم المستدون
ولم يوجب ذلك ان يكون لكل صابر وصادق مقطوعا
له بالجنة بل لا بد من شروط مراعاة فكذلك القول في السابقين
على انه لا يخلو المراد بالسابقين من ان يكون هو الاول
الذي لا اول قبله او يكون من سبق غيره وان كان مسبوقا
والوجه الاول وهو المصنوع لان الوجه الثاني يودي الى ان
يكون جميع السابقين الا الواحد الذي لم يكن بعده
اسلام احد ومعلوم خلاف هذا فلم يبق الا الوجه الاول
ولهذا اكد تعالى بقوله الاولون لان من كان قبله غيره لا يكون
اولا باطلاق ومن هذا صفة بلا خلاف ابراهيم عليه السلام

وخمسة وجعفر وحنان بن الارت وزيد وعمار رضى
الله عنهم اجمعين ومن الانصار سعد بن معاذ وابو
الهيثم بن النسيان وحزبه بن ثابت والسفهاء بن
رحمهم الله فاما قوله ابو بكر ففى مقدم اسلامه خلافا
معروف فعلى من ادعى تناول الآية له ان يدل انه من
السابقين فاما قوله تعالى لا يستوي منكم من اتقى من قبل
الفتح وقائل الآية فالاعتبار هو مجموع الامرين بمعنى
العتاك والاتفاق ومعلوم ان ابا بكر لم يتقاتل قبل
الفتح ولا بعده وهذا العذر يخرج عن تناول الآية ثم في
اتفاقه خلاف قد بينا من قبل الكلام فيه واستغناء على
انه لو سلم لا يبنى على اتفاق وقيل على بعدهما كان لا
يكفى في تناول الآية له لانه معلوم ان الله تعالى لا يبدع ويعد
بالجنة على ظاهر الاتفاق والعتاك وان كان الباطن
بجلافه ولا بد من اعتبار الباطن والنية والبصيرة الى الله
بالفعل فعلى من ادعى تناول الآية لمن ظهر منه اتفاق
وقيل ان يدل على حسن باطنه وسلامه عن صفة وهذا
لا يكون موهوبا من الآية ولا بد من الرجوع بها الى غيرها
فاما قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه الآية فاول ما
نقول فيها ان الالف واللام اذا تعبد الاستقراق بظاهرها

من غير دليل لم يكن المخالف تعلق بهذه الآية لأنها
ح محتتملة للعموم وغيره على سوار وقد بينا ان الصحيح
غير ذلك وان هذه الالفاظ مستركة الظاهر ودلتنا
عليه في غير موضع ولو سلمنا مذهبهم في العموم ايضا
لم يسلم ما قصدوه لان قوله تع والذي من معه لا يعود
احد الامر بن احدهما من كان في عصره وزمانه
وصحبه والآخر من كان علي بينه ومثله والاول يقتضيه
عموم او متان في الآية وما يصيبه من المدح من جميع من عاصره
وصحبه عليه السلام ومعلوم ان كثيرا من هؤلاء كان
منافقا حيث الباطن لا يستحق شيئا من المدح ولا يلق
به هذه الاوصاف فنثبت ان المراد بالذين معه كانت
علي دينه ومتسكائهم له وهذا يخرج من يد المخالف
وينقص عرضه في الاحتجاج به لانا لا نسلم له ان كل من
كان بهذه الصفة فهو مدوح مستحق لجميع صفات الآية وعليه
ان بين ان من خالفناه فيه له هذه الصفة حتى يحصل له
الزاجم وليس لهم ان يقولوا نحن نحمل اللفظ على العجبة
والمعاصرة ونقول ان الظاهر والعموم يقتضيان حصول
جميع الصفات لكل معاصر مصاحب الامر من جهة الدليل
فالذي ذكرتم من طهر نفاقه وشكك بخرجه بدليل وذلك

النا اذا حملت على الصحيح والمعاصرة واخرج بالدليل
بعض من كان بهذه الصفة كانت الآية مجازا لانا انما نسلم
الان علي ان العموم هو الحقيقة والظاهر ومضى
حملنا بها علي ان المراد بها من كان علي دينه
عمت كل من كان بهذه الصفة فكانت الآية حقيقة علي
هذا الوجه وصار ذلك اولى مما ذكره وليس لهم
ان يقولوا ان الظاهر من لفظه مع يقتضي الزمان
او المكان دون المذهب والاعتقاد لانا لا نسلم
ذلك بل هذه اللفظة مستعملة في الجميع علي سوار ونحن
استفهام من قال فلان مع فلان عن مراده وقد يحوز
ان يكون في اصل اللغة للكان والبقاء ويكون العرض
وكثرة الاستعمال قد انزوا في احتمالها لما ذكرناه علي اننا
لو سلمنا ذلك ايضا للكان التاويلا ان جميعا قد يعاد
في حصول وجه من المجاز في كل واحد منهما وليس
المخالف بان يعدل الي تاويله هربا من المجاز او لم يجر
تاويلنا باولي من عكس ذلك وعدل عن تاويله للمجاز
الذي فيه اذا اخذت التاويلا وبقا ولا يطل العقل
بالظاهر ولم يكن في الآية دليل للمخالف علي الفرض
الذي قصد علي انا قد بينا فيما تقدم ما يقتضي خروج التو

عن مثل هذه الآية لان السند على الكفار انما تكون يذلل
النفوس في جهادهم والصبر على ذلك وانه لاحظ لمن
يعنون فيه فاما قوله فكيف يفتناظ الكفار من سنة نفي
قاول ما فيه انه نفي من حكاية مذهبا على نفي ومن
الذي قال له منا ان المتسكين الحق بعد النبي صلى الله عليه
واله كما نفاسته او سبته او ستماره ومن الذي حصوله
عددهم وليس يحب ان كانا نذهب الى انهم قليل بالاضافة
الى مخالفتهم ان يكونوا سنة لانا نقول جميعا ان المسلمين
بالاضافة الى امم الكفر قليل وليس هم سنة ولا سنة
الا لعل على انه قد فهم من قوله والذي معه ما ليس بهنوما
من القول لانه جملة على من عاصره وكان في حبانة وليس
الامر على ما يوقهم لان المراد بذلك من كان على دينه
ومثله وسنته الى ان يقوم الساعة وهو لا من يعبط
الكفار بلا شبهة على اننا لو سلمنا ان المراد به من كان
في حبانة في عصر لم يلزم ايضا ما ظنه لانه قد قبل وما
في حساب الرسول صلى الله عليه واله قبل الهجر وبعد ما
حدث كان على الحق عدد كثير وجم غير يعبط بعضهم
الكفار فضلا عن كلام فاما تعلقه بما روي عنه صلى الله
عليه واله من قوله كنتم خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم

الذين تلونهم قاول ما فيه انه خبر واحد لا يوجب
علمنا ولا يجوز ان نخرج به في اماكن العلم انه هو معارض
بالاخبار كثيرة وقد ذكرنا منها طرقا فيما تقدم من هذا
الكتاب مثل قوله عليه السلام لتتبع الذين من قبلكم
سيرا يسيرا وذراعا بذراع حتى لو دخل احدكم في
محرم صب لدخلتموه فقالوا يا رسول الله اليهود والنصارى
قال فمن اذن وقال في نحو الوداع بعد كلام طويل
الا لعل فكم يرتدون بعدي كفارا يصوب بعضهم
رقاب بعض الا اني قد سقطت وغبتهم وهذا خطاب
منه لاصحابه ومن كان في ايامه وقربه على انه لا يخلوا
هذا الخبر من ان يكون متوجها الى جميع من كان في ايامه
وعصره او الى بعض من كان فيه فان كان متوجها
الى جميعهم بهذا ما لا نقول فيه جميعا لان في ايامه وعلي
قربه معوية وعمر وابن العاص واباسميتان وفلان
وفلاننا من نقطع جميعا على انه لا خبر عنه وان كان
متوجها الى البعض فقد سقط الغرض بالاحتجاج به
وهذه جملة كافيته في هذا الفصل **فصل**
في تتبع كلامه على الطاعن على اني بكر وما
اجاب به عن مطاعنهم استلصاحب الكتاب هذا

الفصل بذكر مبرات النبي صلى الله عليه وآله ورتب
في ذلك كلاما لا يرضيه ويحزن من بعد ندين الرب
فيه وكيفية التعلق به ثم اجاب عن ذلك بان قال في
الحز الذي احتج به ابو بكر يعني قوله نحن معاشر الانسا
لا نؤثر له نقتصر على روايته حتى نشهد عليه عمر وعثمان
وطهارة والزبير وسعدا وعبد الرحمن فشهدوا
به فكان لا يحل لابي بكر وقد صار الامر اليه ان يقيم
التركة مبرراتا وقد جزا الرسول صلى الله عليه وآله
مع شهادته عزة اقوي ولسنا نجعله مدعي لانه لم يدع
ذلك لنفسه وانما سبى انه ليس مبرات وانه صدقة ولا
يتبع تخصيص القرآن كما يحض في العبد والماتل ^{عنه}
وليس ذلك ينقص للائبنا بل هو اجلال لهم يرفع
الله به قدرهم عز ان يورثوا المال وصار ذلك من اوك
الدواعي الى ان الانبياء لا يتشاعروا بها لان الدواعي
القوية الى ذلك تركه على الاولاد والاهلين ولما سمعت
فاطمة عليها السلام ذلك من ابي بكر كفت عن الطلب بما سب
الاحبار الصالحة فلا يتسع ان يكون عز عارفه بذلك
فطلبت الارث فلما روي لها ما روي كفت فاصابت اولا
واصابت ثانيا وليس لاحد ان يقول كيف يجوز ان سب النبي

عليه السلام

عليه السلام للمقوم ولا حق لهم في الارث ويدع ان يبين
ذلك لمن له حق في الارث مع ان التكليف سيطر به ^{لك}
لان التكليف في ذلك يتعلق بالامام فاذا سبق له جاز
ان لا يبين لعزوه ويصير البيان له يساونا لعزوه وان لم
يسمع من الرسول صلى الله عليه وآله والى لان هذا الجفن من
البيان يحب ان يكون بحسب المصلحة ثم حكى عن ابي
علي انه قال انتم تعلمون كذب ابي بكر في هذه الرواية
ام تحبون ذون كذبه وصدقه قال وقد علم انه لا شيء
يعلم به قطعا كذبه فلا بد من تحوير كونه صادقا واذا
صح ذلك قيل لهم فهل كان يحل له مخالفة رسول الله
صلى الله عليه وآله فان قالوا لو كان صدقا لظهرت ^{عنه}
قيل لهم ان ذلك من باب العمل فلا يتسع ان ينفرد بروايته
جماعة سيروا مثل الواحد والاثنتان مثل سائر الاحكام
ومثل السفارات فان قالوا يعلم انه لا يصح تع في كتابه
ودرت سليمان داود وقيل لهم ومن اين انه ورثه الا ^{من}
مع تحوير ان يكون المراد ورثه العلم والحكمة فان قالوا
اطلاق المبرات لا يكون الا في الاموال وقيل لهم ان كتاب
الله يطل فوقكم لانه قال ثم اورثنا الكتاب الذين
اصطفينا من عبادنا والكتاب ليس بمال ويقال في اللغة

ماوردت الابا الانباسيا افضل من ادب حسن وقالوا
العلماء ورث الانبياء وانا ورثناهم العلم دون المال
علي ان في اخي الابه ما يدل علي ما قلناه وهو قوله تعالى
وقال يا ايها الناس علمنا مسقط الطير واوتينا من
كل شي ان هذا هو الفضل المبني فنبه علي ان الذي ورث
هو هذا العلم وهذا الفضل واللام يكن لهذا التعلق
بالاول فان قالوا فقد قال تع فثبت في من لدنك وليا
يرثي ويرث من آل يعقوب وذلك ينطلي الحيز قبل لهم
ليس في ذلك بيان المال ايضا وفي الابه ما يدل علي ان
المراد النبوه والعلم لان ذكر يا خاف علي العلم ان يدر
وقوله تع واني خفت الموالي من وراي يدل علي ذلك لان
الانبياء لا يحرص علي المال حرصا يتقلى حوزها به وانا
اراد حوزة علي العلم ان يصنع فسال الله تع وليا يقوم
بالدين مقامه وقوله ويرث من آل يعقوب يدل علي
المراد العلم والحكمة لانه لا يرث اموال يعقوب في الحقيقة
وانما يرث ذلك عينه فاما من يقول انا معاش الانبياء
لا يورث ما تركنا صدقة انا لا يورث الاموال فكانه اراد
ان ما جعلوه صدقة في حال حيوتهم لا يورثون من كبر من
القول لان اجماع الصحابة بخلافه لان احدا لم يثار له علي هذا

الوجه لانه لا يكون في ذلك حصص للانبياء ولا نزيه
لهم ولان قولهم ما تركنا صدقة حملة من الكلام مستقلة
بنفسها ولا وجه اذا لم يكن ذلك فيها ان تحيل من تمام
الكلام الاول بنكايه عليه السلام مع نيابة عنهم لا يرتون من
جهة المال الذي خلفوه لانه كان يجوز ان يكون ميراثا و
وجه اخر فاما حيز السيف والسيف والعمامة وغير ذلك
نقد قال ابو علي انه لم يثبت ان ابا بكر دفع ذلك الي
ابو المومنين عليه السلام علي جهة الارث وكيف يجوز ذلك
مع الحيز الذي نواه وكيف يجوز لو كان وارثا ان يخصه
بذلك ولا وارث له مع العمرة لانه عصيه فان كان وصل
الي فاطمه عليها السلام فقد كان ينبغي ان يكون العباس
سزيكا في ذلك وازواج النبي عليه السلام ولوجب ان يكون
ذلك ظاهرا مشهورا للعرف انهم اخذوا نصيبهم من غير
ذلك او بدله ولا يحب اذا لم يدفع ابو بكر اليه علي جهة
الارث الا يحصل فيه يد لان قد يجوز ان يكون النبي صلي
الله عليه واله عليه وحوزا ايضا ان يكون ابو بكر راي
الصلاح في ذلك ان يكون سيدا فافيه من تقوية الدين
وصيدق سنده بعد التوفيق لان للامام ان يفعل ذلك
وحكي عن ابي علي في البرية والنصب انه لا يسمع ان يكون

جعله عد في سبيل الله وتقويه على التركيب قنار ولنه
 الابه لما فيه من التقويه وراي ان ذلك او لمز ان
 يتصدق به ان بيت انه عليه السلام لم يكن قد دخله عين
 في حياته ثم عارض نفعه بطلب ارجاج النبي صلى الله عليه
 المبرات وتنازع امير المؤمنين عليه السلام والعباس علم
 عنه فيه بعد موت فاطمه عليها السلام واحباب عن
 ذلك بان قال كخبر ان يكونوا لم يعرفوا رايه اني
 بكر وعين الخبر وروي ان عائشه لما عرفت من الخبر
 اسكن وقد بينا انه لا يتسع في مثل ذلك ان يخفي على
 من لا يتجوز الارث ويعرفه من يتولد الامر كما يعرف العلماء
 والحكام من احكام الموارث ما لا يعلم ارباب الارث
 وقد بينا ان رايه اني بكر مع الجماعة اقوي من شائده
 لو سجد على المذبح بدني وهو اقوي من رايه سلمان
 وابن مسعود لو روي ذلك وعنده القوم كان محب ان
 يتقبل منها قال متى نقلتوا بعوم القرآن ارساهاهم
 حوزان الخصص بهذا الخبر كما ان عموم القرآن يقتضي
 كون الصدقات للفقراء وقد ثبت ان آل محمد لا يحمل لهم
 الصدقة يقال له نحن نبيون اولادنا لا يدل على انه عليه
 يورث المال وزيت الكلام في ذلك التي بيت الصحيح ثم

سقط علي ما اوردته ونكلم عليه والذي يدل
 على ما ذكرناه قوله تع خبر عن زكريا عليه السلام
 والي حقت المولي من وراي وكانت امراتي عاقرا
 ذهب لي من ليلتك ولما برحتني وبرت فرأى يعقوب
 واجعله رب وصيا فخبرانه خاف من رغبته لان
 المراتي ها هنا هم بنو العلم بلا شبهة وانا خافهم
 ان يروا ما له فينقوه في الفناء لانه كان يعرف ذلك
 من خلافتهم وطرايقهم فسأل ربه ولذا يكون الحق
 بمراته منهم والذي يدل على ان المراد بالمبرات المكاتبة
 في الابه ميراث المال دون العلم والنبوة علميا يقولون
 ان لفظة المبرات في اللغة والشرعية جميعا لا يغير اطلاقها
 الاعلى ما يجوز ان ينقل على الحقيقة من الموروث الي
 الوارث كالاموال وما في معناها ولا يستعمل في غير المال
 الا يجوز واسعا وهذا لا ينهم من قول التاييل لا وارت
 لفلان الافلان وفلان يربث مع فلان بالظاهر والاطلا
 الابرات لالاموال والاعراض دون العلوم وغيرها وليس
 لنا ان نعدل عن ظاهر الكلام وجميعه الى مجازة بغير دلالة
 وايضا فانه تع حبي عن نبيه انه استرط في واريه ان يكون
 وصيا حبي لم يحل المبرات في الابه على المال دون العلم

اخبرني الشيخ العظمي عن ابي جعفر عليه السلام
 في قوله تعالى

والنبوة لم يكن للاستراط معنى وكان لغوا عتبا لانه
اذا كان الناس اهل من يقوم مقامه ويرث مكانه فقد
دخل الرضا وما هو اعظم من الرضا في حمله كلامه وسوله
فلا معنى لاستراطه الا ترى انه لا يحسن ان تقول اللهم
ابعت النبيينا واحمله عاقلا ومكلفا فاذا امتنع
لجمله صح ان ذكر يا موروته ماله وصح ايضا بصحتها
ان نبينا صلى الله عليه واله ممن يورث المال لان الاماع
واقع على ان حال نبينا صلى الله عليه واله لا يخالف حال
الانبياء المتقدمين في ميراث المال فمن سبب الامرين و
للامرين ومما يتقوى ما قدمناه ان ذكر يا خاف بنى عمه
فطلب وارثا لاجل خوفه ولا يلقى خوفه منهم الا بالمال دون
النبوة والعلم لانه عليه السلام كان اعلم بالله تعالى من ان يخاف
ان سبب نبينا ليس باهل للنبوة او ان يورث علمه
وحكمه ليس اهلا لهما ولانه لما بعث لا ذاعة العلم ونشر
في الناس فلا يجوز ان يخاف من الامر الذي هو الفرض
في بعثه فان قيل هذا يرجع عليكم في الخوف ومن دونه
للمال لان ذلك غاية الضيق والنجس قلنا معاذ الله ان نسبي
لحلل لان المال قد يصح ان يرثه الله تعالى المؤمن والكافر
والعدو والولي ولا يصح ذلك في النبوة وعلمها وليس العن

ان يا سا على بنى عمه وهم من اهل بيته السادان نظروا
بما له فينفقوه على العاصي ويصرفونه في غير وجهه المحبوب
بل هو ذلك غاية الحكمة وحسن التدبير في الدين لان
الدين محط بقوته العساق وامدادهم بما يعينهم
على طرائقهم المذمومة ولا يورد ذلك شحا ولا تجلا
الامن تام له فان قيل والاحراز ان يكون خاف
من بنى عمه ان يشربوا علمه وهم من اهل النار على ما
ادعيتهم فيفسدوا به الناس ويوهونه علمهم
قلنا لا يخلو هذا العلم الذي اشرتم اليه من ان يكون
هو كتب علمه وصحت حكمته لان ذلك قد سمي علما
على طريق المجاز او يكون هو العلم الذي يحل القلوب
فان كان الاول فيرجع الى معنى المال ويصح ان الانبياء
عليهم السلام يورثون اموالهم وما في معناها وان
كان الثاني لم يخل هذا العلم من ان يكون هو العلم
الذي بعث النبي عليه السلام بنشره وادايه او ان يكون
علما مخصوصا لا يتعلق بالشريعة ولا يجب اطلاق جميع
الامه عليه كعلم العوالم وما يجري في المستقبل من
الافوات وما يجري مجرى ذلك القم الاول لا يجوز على
النبي صلى الله عليه واله ان يخاف من وصوله الى بنى عمه وهم

من جملة آية الذين دعيت الي ان يطلعهم على ذلك وتو
اليهم وكانه على هذا الوجه مخاف مما هو الغرض
في بعثته والعلم الثاني فاسد ايضا لان هذا العلم
المخصوص انما استنفاد من جهة وبوقت عليه باطلاعه
واعلامه وليس هو ما يجب نشره في جميع الناس فقد
كان يجب اذا خاف من القابله الى بعض الناس فسادا
ان لا يلقيه اليه فان ذلك في بد الاحتياج الي اكثر من
ذلك وما يدل على ان الانبياء عليهم السلام يورثون
قوله تع وورث سليمان داود والظاهر من اطلاق
لفظ الميراث سقى الاموال وما في معناها على ما دللنا
عليه من قبل وبديل ايضا على ذلك قوله تع يوصيكم الله
في اولادكم للذكر مثل حظ الانثى وقد اختلفت الآله
على عموم هذه اللفظ الامر اخرج الدليل يجب ان يتك
بعمومها لكان هذه الدلالة ولا يخرج عن حكمها الامر اخرج
دليل قاطع فاما يعلق صاحب الكتاب بالخبر الذي رواه
ابوبكر وادعاه وانه استشهد عمر وعثمان وفلان وفلان
قائل ما بينه ان الذي ادعاه من الاستهاد غير معروف
والذي روي ان عمر استشهد هو لا نفر طائفة نافع امير
المؤمنين العباس في الميراث فشهدوا بالخبر المصنف لئلا يرا

وانما معمول مخالفينا في صحة الخبر الذي نواه ابو بكر
عند مطالبه فاطمه عليها السلام بالميراث على امساك
الآله عن الكبر عليه والرد لعفته و لو سلمنا استنها
من ذكر على الخبر لم يكن فيه محالة لان الخبر على كل
حال لا يخرج من ان يكون موجب للعلم وهو في حكم
اخبار الاحاد وليس يجوز ان يرجع عن ظاهر
القرآن بما يجري هذا الجري لان للعلوم لا يحضر الا
بعلوم واذا كانت دالة الطاهر معلومه لم يحز ان
يرجع عنها بمرظون وهذا الكلام مبنى على ان
التخصيص للكتاب والله المتطوع بها لا يتبع باخبار
الاحاد وهو المذهب الصحيح وقد استرنا الي ما يمكن
ان نعتمد في الدلالة عليه من ان الظن لا يقابل العلم
ولا يرجع عن المعلوم بالظن وليس لهم ان يقولوا ان
التخصيص باخبار الاحاد مستند ايضا الي علم وان
كان الطريق مطمونا وسنبروا الي ما يدعون من الدلالة
على وجوب العلم بخبر الواحد في الشريعة وانه محتمل
لان ذلك مبنى من قولهم على ما لا تسلمه وقد دل الدليل
على فساد من صحة العمل بخبر الواحد والكلام على ان
خبر الواحد يقبل في الشريعة او لا يقبل لا يليق بكتابنا

هذا والكلام فيه معروف على انه لو سلم لهم ان خبر
الواحد يعمل في السرع لاحتمال جوابي دليل متايق
على انه يقبل في الخصيص الزان لان ما دل على العمل
به في الجملة لا يتناول هذا الوضع كما يتناول جواز
الفتح به وهذا اسقط قول صاحب الكتاب ان شاهد
لو شهد امران الزكوة حقا كان يجب ان يعرف عن
الارث وذلك ان الشهادة وان كانت مظلومة فالعمل
بها استدلالي علم لان السريعة قد قدرت العمل بالشهاد
ولم يقرر العمل بخبر الواحد وليس له ان ينفذ خبر
الواحد على الشهادة من حيث اجتماعه في غلبة الظن
لانا لم نعمل على الشهادة من حيث غلبة الظن دون
ما ذكرناه من تقرير السريعة العمل بها الا ترى ان قد نطق
صدق الفاسق والمراء والصبي وكثير ممن يجوز صدقه
ولا يجوز العمل بقوله فبان ان الممول في هذا على الصلح
التي تستفيدها على طريق الجملة من دليل السرع وابوبكر
في حكم الدعي لثبته ولجأ رايها بخلاف ما ظنه صاحب الكتاب
وكذلك من شهد له ان كانت شهادته قد وجدت وذلك
ان ابا بكر وسائر المسلمين سوي اهل بيت الرسول صلى الله عليه
محبل لهم الصدقة ويجوز ان يصنوا منها وهذه تمة في الحكم

والشهادة وليس له ان يقول هذا مستصحب ان لا يقبل
شهادة شاهد بن في تركه منها صدقة لتلها ذكرتم و
وقد كذلك لان الشاهد بن اذا شهد بالصدقة فخطها منها
تحتفظ المرات بل سائر المسلمين وليس كذلك حال تركه
الرسول صلى الله عليه واله لان كونها صدقة بخبرها
على ومرتبه ونقصها لسائر المسلمين فاما قوله يخص الزان
بذلك كما خصنا في العبد والقاتل فليس بشي لان
من ذكر انما خصنا بها بدليل معطوع عليه معلوم
وليس هذا في الخبر الذي ادعاه فاما قوله وليس كذلك
سيقتصر لا يتأهل هو احلال لهم من الذي قل له انه
نقص وكما انه لا نقص فيه فلا احلال فيه ولا فساد لان
الداعي وان كان يتوي الي جمع المال لخلف على الوتره
فقد يتويبه ايضا اراده صرفه في وجوه الخير والبر وكلا
الامر من يكون داعيا الى حصيل المال بل الداعي الذي
ذكرناه اقوي فيما يتعلق بالدين فاما قوله ان فاطمه
عليها السلام لما سمعت ذلك كفت عن الطلب فاصابت
اولا واصابت اخرا فلم يري انها كفت عن الطلب الذي
هو المنارعة والمتاحه لكنها انصرفت معصية متظلمه
منارعه والامر في عصيتها وسخطها اظهر من ان يحفي على

متصف فقد روي أكثر الرواة الذين لا يهتمون بتتبع
ولا عصبه فيه من كلامها عليها السلام في ذلك الحال وبعد
انصرفها عن مقام المنازعة والمطالبه ما يدل على ما ذكرنا
من سخطها وعضبها ونحن نذكر من ذلك ما سنبذل به
على وجه قولنا احبنا ابو عبد الله محمد بن عمر ابن
المرزباني قال حدثني محمد بن احمد الكاتب قال
حدثنا احمد بن عبيد الله بن ناصح الهوي قال حدثنا
الزنادي قال حدثنا ستر في بن قطامي عن محل بن
اسحاق قال حدثنا صالح بن كيسان عن عرو عن عائشة
قال المرزباني وحدثني ابو بكر احمد بن محمد الكوفي قال
حدثنا ابو الصياح محمد بن القاسم البجلي قال حدثنا بن
عائشة قال لما اتى رسول الله صلى الله عليه واله
افتبك فاطمة في له من خدنها الى ابي بكر وفي الرواية
الاولي قالت عائشة لما سمعت فاطمة اجماع ابي بكر على سبها
فذكر لايت خمارها على راسها واستلمت بجلبابها فبليت
في له من خدنها انتعنا من هاهنا ومنها قومها نطأ ذل
ذيولها ما تحرم منبتها مستبه رسول الله صلى الله عليه واله
حتى دخلت على ابي بكر وهي في خشد من المهاجرين وال
وعينهم فينظرونها ملاه ثم انت انت اجهش النور

بالبكاء وارجع المجلس ثم امهلت بهنيه حتى اذا سكن تشيع
القوم وهدات فورا تقوم اتفتت كلامها بلحمد لله عز وجل
والنبا عليه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه واله ثم قالت
لعد حياكم رسول الله عن بن علي ما عنتم حريصا
عليكم بالموسني رؤوف رحيم فان تعرفوه وتجذوه ابي دون
ابائكم واحبا ابن عمي دون رجالكم فبلغ الرسالة صادعا
بالندارة ما يلا عرسنن المزيكن صانين الشجهم يدعوا الي
سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة اخذها كظام المزيكن
يهشم الاصنام وينطق الهام حتى انهم اجمع وولوا الله
وحتى تغري الليل عن صبحه واسفر الحق ونطق زعيم
الدين وحزنت ستعاسق الشيطان وميت كله الاخلاق
وكنتم على شفا حفر من النار منة المطامع ومذقة السيئات
وقبيصة العجلان وموطأ الاقدام تسويون الطرف وتقتنا
العد اذ له حاسنين يحظفكم من حولكم حتى اتقدم الله
عن وجل برسوله صلى الله عليه واله بعد النيا والى
وبعد ان شهم الرجال وذوبان العرب ومزجه اهل
التفاق كلما او قدوا نار الحرب طفاها الله او نجم
قرن للسيطان او فغرت للمزيكن قاهرة قد فاجاه
في لهواتها فلا تنكفي حتى يطأ صماخها باحصه ويطغى

عن محضه

بن

ويطفي عادي به لهما بسيفه او قالت ويخمد لهما بجدي
 مكروا في ذات الله وانتم في رفاحه فكروا اسون واخو
 الى هاهنا انتهى خبر اني العباس عن بن عاصبه وزاد
 عرو بن الريس عن عاصبه حتى اذا اختار الله لبيته
 دارا بنيه ظهرت حكمة النفاق وسلم جدياب الدين
 ونطق كاظم الغاوين وتبع خامل الافكين وهذه فتى
 المطلب في طرقي عرصا نكر واطلع السيطان راسه صار
 بكم قد عاكم فالناكم لدعوتهم مسجين وللغوة ملاحظين ثم
 استنهضكم فوجدكم خفافا واحتمكم فالناكم غضا با فوسم
 غير ايلكم واورتم غير شربكم هذا والعهد قريب والكلم قريب
 والجرح لما يبدل انما فدمتم خوف الفتنة الا في الفتنة سقط
 وان جهنم لم تحيط بالكافرين فهذه ان كواني بكم وان توفيقون
 وكتاب الله بين اظهركم رواجرو بينه وسواهد لا يحه
 واوامر واصحه ارغبه عنه تريدون او لعنه يحكون بيس
 للظالمين بدلا ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن ينال منه وهو
 في الاخر من الخاسرين ثم لم تلبثوا الا ريت ان تسكن نفوسها
 تسرون حسوا في ارتعاب وضر منكم على مثل جز المدي
 وانتم الان ترعون ان لا ارت لنا الحكم لجا هليه متبعون ومن
 احسن من الله حكما القوم يوقنون يا بني اني تحافه اترث اباك

الافلس

والارز

ولا ارت ابيته لقد حيت سينا من يا فد ونكها محظومة مرحو
 تلقاك يوم حشرك فنعلم الحكم الله والزعيم محمد والوعد
 القيامه وعند الساعة يجتر المبطون ثم انكثت علي قبر
 ابيها صلى الله عليه واله وسلم فقالت قد كان بعدك
 انباء ونبئت به لو كنت ستا هدمها لم تكثر لخطبه ه
 انا فقد ناك فقد الارض وابلها ه واحتل قومك
 فاستهدهم ولا عقب ه ودوي جوي بن العلامع قد
 بيتا ثانيا وهو فليت فبتك كان الموت صادفنا ه لما
 قضيت وحالت دونك الكتب قال فجد ابو بكر الله وحله
 علي محمد صلى الله عليه واله وقال يا حذر النساء وابنه حذر
 الانبياء والله ما عدوت مراي رسول الله صلى الله عليه
 واله ولا علمت الا باذنه وان الزايد لا يكذب اهل واني
 استشهد الله وكفى بالله شهيدا اني سمعت رسول الله صلى
 الله عليه واله يقول انا معاشر الانبياء لا نورث ذهابا
 ولا فضة ولا دارا ولا عقارا وانا نورث الكتاب والحكمة
 والعلم والنبوة قال فلما وصل الامر الي علي بن ابي طالب
 كلم في رد ذلك فقال اني لا استحي من الله ان ارد شيئا
 منع منه ابو بكر واصطاء عمر واحبنا ابو عبد الله المرزباني
 قال حدثني علي بن هرون قال احبني عبيد الله بن احمد

ولكل نبي مستقره وسو

بن ابي طاهر عن ابيه قال ذكرت لابي الحسين بن زيد بن
علي بن الحسين بن زيد بن علي كلام فاطمة عليها السلام عند
منع ابي بكر اياها فذكرت له ان هو لا يزعمون انه
مضوع وانه من كلام ابي العباس لان كلامه مستوفى البلاغة
فقال لي رايت مستأجر آل ابي طالب يروونه عن ابيهم
ويعلمونه اولادهم وقد حدثني به ابي عن جدي يبلغ
به فاطمة عليها السلام على هذه الحكاية ورواه مشايخ الشيعة
وتدارسوه بينهم قبل ان يولد جدي ابي العباس وقد
حدث الحسين بن علوان عن عظمه العوفي انه سمع عبد الله
بن الحسن ذكر عن ابيه هذا ثم قال ابو الحسن وكيف ينكر
هذا من كلام فاطمة وهم يروونه من كلام عائشة عند موت
ابيها ما هو اعجب من كلام فاطمة عليها السلام فيحتملونه لولا عدلهم
لنا اهل البيت ثم ذكر الحديث بطوله علي بن فضال في
الايات بعد البيتين الاولين صافى على بلادي بعد
ما رحبت وسيم سبطاك حسنا فيني في نصب فليت
تلك كان الموت صادفنا قوم متوا فاعطوا كلما طلبوا
يحقننا رجال واسحق بنا مذقت عنا وكل الارث قد
عصبوا فاك فارينا اكثر بوعا كان باكيا وباكيا من
ذلك يوم وقد روي هذا الكلام على هذا الوجه من طرق

مختلفة

مختلفة ووجوه كثيرة فمن ارادها اخذها من مواضعها
فتد طولنا بذكر ما ذكرناه منها الحاجة مست اليه
كيف يدعي انها عليها السلام كفت راضيه وامسكت فانفسه
لولا البهت وقلة الحيا فاما قوله انه يجوز ان يبين صلي
الله عليه واله انه لاحق ميزانه لورثته لعير الورثة
ولا يتسع ان يرد من جهة الاحاد لانه من باب العمل بكل
هذا انما منه على اصوله القاسد في ان خبر الواحد
وجه في السرع وان العمل به واجب ودون صحة
ذلك حرط القناد ولما يجوز ان يبين من جهة دون
جهة اذا استاوي في المحجة ووقوع العلم فاما مع ثبوتها
فلا يجوز الخبر فيها واذا كان ورثته النبي صلى الله
عليه واله معيد بن بالايوتوه فلا بد من اراحه عليهم
في هذه العبار لما بان بوقوعهم على الحكم بعينه وشيئا
به او يلقبه الى من يقوم المحجة عليهم بتقبله وكل ذلك لم
يكن فاما قوله بخبر دون صدقة في الرواية اما لا يجوز
ذلك فاجواب انا لا يجوز لان كتاب الله تعالى اصدق
منه وهو يدفع روايته ويطلبها فاما اعتراضه على
قولنا ان اطلاق الميراث لا يكون الا في الاموال بقوله
تعالى ثم اوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا واولاد

وقولهم ما ورت الانبياء من الاسباسيا افضل من اذ
حسن وقولهم العلماء ورثة الانبياء فحجب لان كل ما
ذكر مقيد غير مطلق وانما قلنا ان مطلق لمعنى البر
من غير قرينة ولا مقيد مقيد بظاهر ميراث الاموال
مقيد ما ذكرناه وعارض به لا يحجب على متامل فاما
استدلاله على ان سلمى ورت داود عليه السلام دون
ماله بقوله يا ايها الذين علمنا مطلق الطير واوتينا
من كل شئ ان هذا هو الفضل ليس وانما المراد
انه ورت العلم والفضل والالم يكن لهذا السؤال
تعلق بالاول فليس يبيى يقول عليه لانه لا يمنع ان
يريد انه ورت المال فالظاهر والعلم بهذا المعنى من
الاستدلال فليس يحجب اذا دلت الدلالة في بعض الالفاظ
على معنى المجاز ان يقتصر بها بل يحجب ان يحملها على الحقيقة
التي هي الاصل اذا لم يمنع من ذلك مانع على انه لا يمنع ان
يريد ميراث المال خاصة ثم نقول انما مع ذلك علمنا مطلق
الطير وسائر الفضل ليس الى العلم والمال جميعا فله
بالامرين جميعا فضل على من لم يكن عليهما وقوله واوتينا
من كل شئ يحتمل للمال كما يحتمل العلم فليس بخالص ما ظنه
فاما قوله في قصه زكريا انه خاف على العلم ان يدرس

لان الانبياء لا يختص على الاموال وانما خاف ان يصنع
العلم فسأل الله وليا يوم بالدين مقامه فقد يتنا ان
الانبياء عليهم السلام وان كانوا لا يحرصون على الاموال
ولا يتخلون بها فانهم يجتهدون في منع المستند من
من الاستغناء بها على الفناء ولا بعد ذلك حرصا ولا
بخلا فضلا ودينا وليس يجوز من ذكرنا ان يخاف على
العلم ان يدرس ويصنع لانه يعلم ان حكمه الله تعالى
حفظ العلم الذي هو الحق على العباد وبه تنزاع علمهم
في مصالحهم فكيف يخاف ما لا يخاف من مثله فان قيل
فهو على ان الامر على ما ذكرتم من ان زكريا كان يامن
على العلم ان يدرس السير لا بد ان يكون مجوزا لان حفظ
الله تعالى من هو من اهله واقاربهم كما يجوز ان يحفظه
بقريب اجنبي فهو مجوز ان يكون خوفه من بني عمه ان لا
يتعلموا العلم ولا يقوموا فيه مقامه فسأل الله تعالى ولدا
يجمع فيه هذه العلوم حتى لا يخرج العلم عن بيته ويتبدل
الى غير قومه فلحقه بذلك وصفه قلنا اما اذا مررت بالسؤال
هذا الزيت فاجواب عنه ما اجاب به صاحب الكتاب وهو
ان الخوف الذي اشار اليه من ضرر ديني وانما هو من ضرر
ديناوي والانبياء عليهم السلام انما يقتولوا العلم المصارف التي

فمنزلهم في القواب انما زادت علي كل المنازل لهذا
الوجه ومن كانت حاله هذه الحال فالظاهر من خوفه اذا
لم يعلم وجه بعينه ان يكون محمولا على مصار الدين لانها
هي جهة خوفهم والغرض في بعثهم تحمل ما سواها من الضا
فاذا قال النبي صلى الله عليه وآله انا خائف ولم يعلم
وجه خوفه على التفصيل يجب ان يصرف خوفه بالظاهر
الى مصار الدين دون الدنيا لان احوالهم وبعثهم ستن
ذلك فاذا كنا لو اعتدنا من بعضنا الزهد في الدنيا والنيا
والتقشف عن سائرها والرجوع في الآخرة والمتردد بالعمل
لها لكان يحمل ما يظهر لنا من خوفه الذي لا يعلم وجه بعينه
علي ما هو اسننه والبق بحاله وبضعفه الى الآخرة دون
الدنيا واذا كان هذا واجبا من ذكرناه فهو في الدنيا
عليهم السلام اوجب فاما قوله مغلنا في ان المبرات محمول
على العلم بقوله ويرت من آل يعقوب لانه لا يرت اموال
آل يعقوب في الحقيقه وانما يرت ذلك عين فيفيد من الظن
لان ولد ذكر يارت بالمزايه من آل يعقوب اموالهم
على انه لم يقل يرت آل يعقوب بل قال يرت من آل
يعقوب منها بذلك على انه يرت من كان احق بمراته بالقوا
فاما طعنه علي من ناول الجز بانه عليه السلام لا يرت ما تركه

للصدقة

للصدقة بقوله ان احدا من الصحابه لم يتا وله علي
هذا الوجه وهذا التاويل الذي ذكره احدا ما قاله احد
ما قاله من اصحابنا في هذا الجز من اين له اجماع الصحابه
علي خلافه وان احدا لم يتا وله علي هذا الوجه فان
قال لو كان ذلك لظهر وانتشر ولو وقف ابو
بكر عليه فقدم معنى من الكلام فيما ونجم من الموافقة ما
فيه كتابه وقوله انه لا يكون ذلك حصيصا للدين ولا
منه ليس بصحيح وقد قيل في الجواب عن هذا انه عليه
السلام يجوز ان يريد ما يولي منه الصدقة ويصرفها
من غير ان يخرجها عن ايدينا لانه ورثنا وهذا يخص
لهم ومن به ظاهره فاما قوله ان قوله ما تركه صدقة حمله
من الكلام مستقلة بنفسها اذا كانت لفظة مستبدا مرفوعه
ولم تكن مضمويه بوقوع الفعل عليها وكانت لفظة
صدقة ايضا مرفوعه غير مضمويه وفي هذا وقع التراخي
فكيف يدعي انها حمله مستقلة بنفسها الا مع تغيره واقر
ما ذكرناه ما بقوله ان الروايه جاءت في لفظ صدقة
بالرفع وعلى ما تاو ولموه لا يكون الا مضمويه والجواب
عن ذلك اننا لا نسلم الروايه بالرفع ولم يخرج عن الروايه
نصيب ما جري هذا الجري من الاعراب والاستبانه ينفع

يقع في مثله فمن حق منهم وصرح الرواية بالرفع بحوز
ان يكون اسبه عليه فظنهما مرفوعة وهي منصوبة
فاما حكاية عن ابي علي ان ابا بكر لم يدفع الي ابي المومنين
عليه السلام السيف والنبلة والعمامة على سبيل الازد
وقوله وكيف يحوز ذلك مع الخبر الذي رواه وكيف
خصه بذلك دون العم الذي هو العصبه فانراه
زاد علي التقب ومما عبت منه عجبنا ولم يتب عصبه
اني بكر فتش عن افعاله التناقض وقوله يحوز ان يكون
في يد لما فيه من التقوية للدين ويصدق سنده ما ذكره
جابر الالاية قد كان يحب ان يظهر اسباب الحلة والسما
بها والحجة عليها ولم يظهر من ذلك شي منفرد ومن
العجائب ان يدعي فاطمة عليها السلام فذكر حمله ونسبه
على قولها ابي المومنين عليه السلام وعينه فلا يصنع اليها
والي قولها وترك السيف والنبلة والعمامة في يد ابي
المومنين علي سبيل الحلة بغير بينه ظهرت ولا سهادته
قامت على انه كان يحب علي ابي بكر ان يذكر ذلك وسنن
وجهه بعينه اي شي كان لما نازع العباس بنه فلا وقت لذكر
الوجه في ذلك اولي من هذا الوقت والقول في البرده
والفضيب ان كان حمله او على الوجه الاخر يجري مجرى

ما ذكرناه في وجوب الظهور والاستهادا ولستنا
نري اصحابنا يطالبون نفوسهم في هذه الواضع بما
يطالبونا بمثله اذا ادعينا وجوها واسبابا وعللا
بحوزة لانهم لا يفتنون منا بما يحوز ويمكن بل يحوزون
بما ندعيه الظهور والاستهادا وانا كان هذا عليهم
نشوق فاما قوله ان ارواح النبي صلى الله عليه واله
انما طلبت الميراث لانهم لم يعرفوا رواية ابي بكر للخبر
وكذلك انما نازع ابي المومنين عليه السلام بعد موت فاطمة
عليها السلام في الميراث لهذا الوجه فمن ائبح ما نقاب في
هذا الباب واعين من الصواب وكيف لا يعرف ابي
المومنين عليه السلام روايته ابي بكر ويها دفت زوجته
عن الميراث وهل مثل ذلك المقام الذي قامته وماروا
ابو بكر في دفعها بحجتي علي بن هو في اقاصي البلاد فضلا
عن هو في المدينة حاضرا سيما هديني بالاجتناب وبراهما
ان هذا الخروخ في الكا بره عن الحجة وكيف يحجني على الازواج
فلك حتى يطلبنه من بعد اخري ويكون عثمان المرسل
لهذا والمطالب عنهن وعثمان علي رخصهم اخذ من
سيفه ان النبي لا يورث وقد سمع من علي كل حال ان ثبت
النبي لم يورث ماله ولا بدن يمكن قد ساءلن عن السب

في دفعها فذكر لهن الخبر كيف يقال انهن لم يعرفنه
والاكتار في هذا الوضع بوجه انه موضع سبته وليس
كذلك فان قيل اذا كان ابو بكر قد حكم بحطاي في دفع
فاطمة عليها السلام عن البرات واجتج بخبر لا محذور فيه فما
نال الاله اقترنه على هذا الحكم ولم ينكر عليه وفي
رضائها وامساكها دليل على صوابه فلما قد مضى ان
ترك التكبر لا يكون دليل الرضى الذي الوضع الذي يكون له
وجه سوى الرضى وسين في الكلام على امامه ابي بكر هذا
الموضع بياننا سابقا وقد اجاب ابو عثمان المحاط في
كتاب العباسية عن هذا السؤال جوابا جيدا المعنى والنظر
نحن نذكره على وجه لتقابل بينه وبين كلامه في العتامة
وعينها قال وقد زعم ناس ان الدليل على صدق
جزءها يعني ابو بكر وعمر في منع البرات وبراه ساحتهما
لهم لين كان ترك التكبر دليل على صدقهما لتكوين ترك
التكبر على المظلمين منها والمحبين عليها والمطالين
لها دليل على صدق دعواهم واسحسان مقاتلتهم
لا سيما وقد طالت المناجاة وكثرت المراجعة والملاحاة
وظهرت السكينة واستدت الوحدة وقد بلغ ذلك من
فاطمة عليها السلام حتى انها وصت الاصيل عليها ابو بكر ولقد

ذكر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
عليها السلام في كتابه

كانت

كانت قالت له حين انته طالبة بحفها ومحتة لرهطها
من بين يدي يا ابا بكر اذ امت قال اهلي وولدي قالت
فما بالنال بنت النبي صلى الله عليه وآله فلما منعها
مرايتها وخسها حقها واعتل عليها وحلج في امرها
وعانت الهضم واسيت من الزرع ووجدت من
الصعف وقلة الناصر قالت والله لا دعون الله عليك
قلك والله لا دعون الله لك قالت والله لا اكلمك ابدا
قال والله لا اهجرك ابدا فان يكن ترك التكبر على
ابي بكر دليل على صواب منعه ان في ترك التكبر على
فاطمة عليها السلام دليل على صواب طلبها وادي ما
كان يحب عليهم في ذلك بغزبتها ما جهلت وتذكر
ما استيت وصرفها عن الخطا ورفع قدرها عن البلاء وان
يقول هجرا او يجوز عادلا او تقطع واصلا فاذا لم يجد
انكروا على حصن جميعا فتدكافات الامور واستوت
الاسباب والرجوع الي اصل حكم الله في الموارث اولي
بنواؤكم ولو حبب علينا وعليكم وان قالوا كيف نطق
ظلمها والتعدي عليها وكلما ان دانت فاطمة عليها السلام
غلظة انزاد لها النيا ورقه حيث يقول والله لا اكلمك
ابدا فيقول والله لا اهجرك ابدا ثم يقول والله لا دعون

الله ثم يحتمل هذا الكلام العليط والقول الشديد في دار
الخلافه وحضرة فرسني والصحابة مع حاجته لخلافه الي
اليها والرفعة وحج لها من التزيرة والهيبة ثم لم ينعيه ذلك
ان قال مقعدا ومقعدا بكلامه العظيم لحقها المتكرر
لقيامها والصابر لوجهها والحنس عليها ما احدا عن
علي منك مقرا ولا احب الي منك عنا ولكن سمعت رسول
الله صلى الله عليه واله يقول انا مع استر الانبياء لا نوث
ما تركنا مفوضه فليلهم ليس ذلك بدليل علي
البراه من الظلم والسلامه من العمد وقد يبيع من مكر
الظالم ودها الما كرا اذا كان ادبيا والحضومه معاد
ان نظير كلام المظلوم وذله المستصف وحديث المواثق
ومنه الحق وكيف جعلتم ترك التكبر حجة فاطعه ولا
واصفه وفذر عثم ان عمر قال علي منزه مستعان كانتا
علي عهد رسول الله صلى الله عليه واله تنق النساء وسعه
لح انا انها عذرا واعطيت عليها فوا وحديث احدا انكر
قوله ولا استنفع عمن بهيه ولا حظاه في معناه ولا تحب
منه ولا استنفعه وكيف يفضون بترك التكبر وقد شهد
عمر يوم السقيفة وبعد ذلك ان النبي صلى الله عليه واله قال
الاية فرسني ثم قال في سكا به لو كان سالم حيا ما تخالجتني فيه

ستك حين ظهر الستك في اسحقيا ق كل واحد من الستة الد
جعلهم شوري وسالم عبد لامراه من الامصار وهي
اعسفته وحازت ميدانه ثم لم ينكر ذلك من فوق له منكر ولا
قابل انسان من حيزيه ولا تعجب منه وانما يكون ترك
التكبر علي من لا رغبته له ولا رهبة عنده دليل علي صدق
قوله وصواب عمله فاما ترك التكبر علي من يملك الصغى
والرفعة والامر والنهي والمثل والاسحقيا والحسن والطلان
فليس يحسنه نفي ولا دلالة بضمي قال وقال اخرون بل
الدليل علي صدق قوله وصواب علمها امسالك
الصحابة عن جعلها والحزب وج عليها وهم الذين وشوا
علي عثمان في السير من مجد التزيريل وورد المصوص
ولو كانا كما يقولون وما يصنفون وكان سبيل الامة
فيهما الاكسيلم فيه وعثمان كان اعز نفرا واستوف
رهطا واكثر عددا وثروه واقوي عده قلنا انهما لم
يجد التزيريل ولم ينكر المصوص ولكنهما بعد اقرارهما
بحكم المبرات وما عليه الظاهر من السرية ادعيا روايه
وتحدثا بعد ثلم يكن محال كونه ولا يستنع في مح العتق
محبه وسعد بهما عليه من علته مثل علمهما فيه ولعلهما
كان يري الصدق للرجل اذا كان عدلا في رهطه

ما، مونا في ظاهره ولم يكن قبل ذلك عرفه بغيره
ولا جرت عليه عذره فكون تصديقه له علي جهه
حن الطن وتعديل الشاهد ولانه لم يكن كثير منهم
يعرف خفايحه والذي يقطع شهادته علي المعب
وكان ذلك سببه علي اكثرهم فلذلك قبل التكبر وتوكل
الناس واستبه الامر وضار لا يخلص الي معرفه حق
ذلك من باطله الا العالم السقيم والمريد المتردد
ولانه لم يكن لعثمان في صدور العوام وفي قلوب
السفله والطعام ما كان لهما من الهيبة والمحبه ولاهما
كانا اقل استئارا بالقي واقل تفكها بال الله منه ومن
ستان الناس اهل السلطان بما وفر عليهم اموالهم
ولم يستأثر بحراجههم ولم يعطل نفورهم ولان الذي
صنع بكر من منع العترة حفظها والعموم يرانها قد كان
موافقا لحيله فربس وكبر العرب ولا عثمان ايضا كان
مصعوقا في نفسه مستخفا بقدره لا يمنع صيما ولا يمنع
عدوا ولقد وبب ناس علي عثمان بالستم والتذق
والسنيع والكبر لا مود لو اني عمر اصعافها وبلغ اعضاها
كما احبوا واعلي اعتباره فضلا عن مباداة والاعزابه
ومواحهته كما اغلظ غلبه ابن حنبله فقال له امانه لو

الطعام كسارا ووقاد الكاس وزال الطريق
الوجه الحق الضيف الزل الال او السيف

ايام

ع

عمر لمعك ومنعك فقال عليه عمر كان حيزا لي منك ار
فانقاني ثم قال والعجب اما وجدنا جميع من خالفنا
في الميراث علي اختلاف فهم في السببه والقدر والوعيد
برد كل صنف منهم من احب اذيت مخالفه وحضومه
ما هو اقرب اسنادا واصح رجلا واحسن ايضا لاحق
اذا صاروا الي القول في ميراث النبي صلى الله عليه واله
نحو الكتاب وحضوا الحيز العام بما لا يداني بعض ما روي
واكدوا نافيته وذلك ان كل انسان منهم انما يجرى الي
هواه ويصدق ما وافق رضاه معني ما اردنا حكمته
من كلام الحاحط فان قبل ليس ما عارض به الحاحط
من الاستدلال بترك التكبر وقوله كالم نكير واعلي الي
بكر فلم ينكر واوصيا علي فاطمه ولا علي عنهما من المطالبين
بالميراث كالارواح وعبرهن وذلك ان تكبر اي دكر
لذلك ودفعه والاحتجاج عليه يكفيهم ونصبيهم عن
مكلف تكبر ولم ينكر علي اي بكر ما رواه منكر ونسعيوا
بانكار فلنا اول ما يطل هذا السؤال ان ابا بكر لم ينكر
عليها ما اقامت عليه بعد احتجاجها بالخبر من التظلم
والنالم والتعنيف والتكيت وقولها علي ما روي لادع
الله عليك ولا كلمك ابدا وما جري هذا الجري فقد كان

هني

بحسب تكبره عزه فمن النكر العضب علي المصف وبعدها
 كان انكار ابي بكر مستغفرا ومعيا عن انكار عزه من النبي
 فانكار فاطمه عليها السلام حكمه ومقامها علي التظلم منه يعني
 عن تكبر عزها قال صاحب الكتاب يستنبه اخري
 لهم واحد ما طعنوا به وعظموا القول فيه امر فذكر قال
 وقد روي عن ابي سعيد الخدري انه قال لما تزلت
 وات ذا القرنى حقه اعطاه رسول الله صلى الله عليه
 وآله فاطمه عليها السلام فذكر ثم فعل عمر بن عبد العزيز
 ذلك ورد علي ولدها قالوا ولا تشك ان ابا بكر اغضبها
 ان لم يصح كل الذي روي في هذا الباب وقد كان الاجمل
 ان يمنعهم التكرم مما ارتكبوا منها فضلا عن الدين ثم
 ذكر انها استشهدت امير المؤمنين عليه السلام وام امين
 فلم يقبل شهادتهما هذا مع تركه انا واج النبي صلى الله عليه
 وآله في حجره ولم يجعلها صدقة وصدقته في ان ذلك
 لهم ولم يصدقهما قال اجواب عن ذلك ان اكثر ما
 يروون في هذا الباب غير صحيح وليسنا نذكر صحه ما
 روي من ادعائها عليها السلام من ذلك فاما انه كان في
 يدها فغير مسلم بل لو كان في يدها لكان الظاهر انه ميراث
 واذا كان كذلك فغير جائز لابي بكر يقول دعواها لانه

في قوله
 في قوله
 في قوله

لا يجوز

لا خلاف لان العمل على الدعوي لا يجوز وانا يعمل
 علي ذلك متى علم صحته مشاهدا او ما جري مجراها
 او حصل بينه او اقرار وذكر ان النبي لا يظلم لا بد منها
 وان امير المؤمنين عليه السلام لما خاصه اليهودي حاكمه وان
 ام سلمه الذي نطق علي فضله لوادعت بخيلا ما قبلت
 دعواها ثم قال لو كان امير المؤمنين عليه السلام هو
 الامام بعد ولم يعلم صحه هذه الدعوي ما الذي كان
 يجب ان يعمل فان فلم تقبل الدعوي فالسترع محلا
 ذلك وان فلم تلحق بينه وبين الذي يغله ابو بكر
 ثم ساعل بالكلام علي من تعلق بان ابا بكر قضى دين
 رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك ما لا يحج فيه
 ولا تعلق لنا به ثم قال ولما قوله رجل مع رجل وامراه
 مع امراه فهو الذي يوجب الدين ولم يثبت ان الشاهد
 في ذلك كان امير المؤمنين عليه السلام بل الروايه المنقوله
 انه شهد لها عليها السلام مولي رسول الله صلى الله عليه
 وآله مع ام امين وليس لاحد ان يقول فلما ادعت ذلك
 ولا بينه معها لانه لا يمنع ان يجوز ان يحكم ابو بكر بالشاهد
 واليمين ويجوز عند شهاده من شهد بها ان يذكروا عن
 فيشهد وهذا هو الواجب علي ملحق الحق فلا عيب عليها

في ذلك ولا علي ابي بكر في التماس البينة وان لم يحكم لالم
 بهم في ذلك على من اؤكول فلم يكن الا ما فعله
 وقد انكر ابو بكر علي ما قاله السائل من انها لما ارادت
 فذلك وزدت في دعوي الخل ادعته اربا وقال كان
 كان طلب الارث قبل ذلك فلما سمعت منه الخبر كفت
 ثم ادعت الخل فلما فعل عمر ابن عبد العزيز فلم يثبت انه
 رده علي سبيل الخل بل عمل في ذلك ما فعله عمر بن الخطاب
 بان اقره في يد ابي المومنين عليه السلام بصرف غلاتها في
 الموضع الذي كان يجعلها رسول الله صلى الله عليه وآله
 فيه وقام بذلك مدة ثم ردها الى عمر في اخر سنته وكذلك
 فعل عمر بن عبد العزيز ولو ثبت انه فعل بخلاف ما فعله
 السلف لكان هو المخرج بنو لهم ومعلم واحد ما يتوي
 ما ذكرناه ان الامر لما انتهى الى ابي المومنين عليه السلام ترك
 فذلك علي ما كانت ولم يجعلها ميراث فاطمة وهذا بين ان
 الشاهد كان عزة لانه لو كان هو الشاهد لكان الاقرب
 ان يحكم بعلة علي ان الناس اختلفوا في الهبة اذ لم يثبت
 فعند بعضهم سيجي بالتكلم وعند بعضهم يصير وجوده كعدمه
 فلا يمنع من هذا الوجه ايضا ان يمنع ابي المومنين عليه السلام
 من ردها وان صح عند الهبة وهذا هو الظاهر لان التسليم

لو كان وقع لظرائنه كان في يدها فكان ذلك كافيها
 في الاستحقاق فاما محراز واج النبي صلى الله عليه وآله
 فانا تركت في ايديهم لانها كانت لهم وبعض الكتاب
 يستمد بذلك وهو قوله نع وفزن في سوتكن وروي
 في الاخبار ان النبي صلى الله عليه وآله قسم ما كان له من
 الخمر علي نسائه وبناته وسين صحه ذلك انه لو كان ميراثا
 او صدقة لكان ابي المومنين عليه السلام لما افضى الامس
 اليه بغيره وليس لاحد ان يقول انما لم يغير ذلك لان
 الملك قد صار اليه فيزع به وذلك ان الذي حصل له ليس
 الارفع ميراث فاطمة عليها السلام وهو القرم من ميراث رسول
 الله صلى الله عليه وآله فقد كان يجب ان يتصرف الاولاد
 العباس رضي الله عنه واو لاد فاطمة عليها السلام من في باب
 الخمر وبأخذ هذا الحق من تركه ذلك يدل علي صحه ما قلنا
 وليس فيكم بعد ذلك الا التعلق بالسنة التي هي مفرعهم
 عند لزوم الكلام ولو علموا ما علمتم في ذلك لاستدروهم
 من لانه ان جاز للاية البينة وحالهم في العصمة ما يقولون
 ليجوز واذك من رسول الله صلى الله عليه وآله والمحور
 ذلك بینه بوجب ان لا يتوق منه علي ابي المومنين عليه
 السلام لمخويز البينة ومتى قالوا نعم بالمعج امانته فقد اطلبوا

كون المضطربا للامامة والكلام مع ذلك لازم لهم لان
يقولوا جعز ما منع ظهور المعجز ان يدعي للامامة بغيره وان
يفعل سائر ما يفعله بغيره فكيف يوفق مع ذلك بما تفعل
عن الرسول صلى الله عليه واله وعن الائمة وهذا جاز
ان يكون اير المومنين عليه السلام ببناء بعد الرسول وترك
ادعاء ذلك بغيره وخوفا فان السببه في ذلك او كدر من المضطرب
لان المضطرب للشي في السببه اعظم من المضطرب لاني بغيره
في الامامة فان عولوا في ذلك على علم الاصل ارغدهم ان
الضرورة في المضطرب على الامامة قائمه وان فرغوا في ذلك الي
الاجماع فمن قولهم انه لا يوفق به ويلى هم في الاجماع ان يجوز
ان يقع على طريق البقيه لانه لا يكون او كدر من قول الرسول
او قول الامام عندهم وبعد فقد ذكر الخلاف في ذلك
كما ذكر الخلاف في امواله فلا يصح على ستر وطهم ان يتعلقوا
بذلك يقال له نحن نتدري فتدل على قاطعه
عليها السلام ما ادعت من حمله فذلك الاما كانت مصبه فيه
وان ما نفعها ومطال بها بالبينه معنت عادل عن الصواب لانهما
لا يحتاج الى سنده والبينه ثم يفتل على ما ذكرته على التفضل
فتكلم عليه والذي يدل على ما ذكرناه انها كانت عليها السلام
معضومه من الغلط ما موثقتها بفعل البتبع ومن هذه صفته

لا يحتاج

لا يحتاج فيما يدعيه الي سنده والبينه فان قيل دلو
على الامر من قلنا اما الذي يدل على عصمتها فتولده
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم
تطهرا وقد دلنا فيما سلف في هذا الكتاب ان هذه الابه
تناول جماعه منهم قاطعه وانما تدل على عصمتها وتناولته
وطهارته وان الاراده هاهنا دلالة على وقوع الفعل
المراد ولا طائل في ايعادته ايضا على عصمتها قوله عليه السلام
قاطعه بصغفه من من اذا قاطعه فقد اذاني ومن اذاني فقد
عذ وجل وهذا يدل على عصمتها لانه لو كانت ممن تنازل
الذي يوجب لم يكن من يورثها موديا له على كل حال بل كان
من فعل المضطرب في دمه واقامه لحد ان كانت الفعل
ساراله ومطيعا على ان لا يحتاج فيما يدعيه ان يقيه على
هذا الكلام الى القطع على عصمتها بل يكفي في هذا الموضع
العلم بصحتها ما ادعته وهذا لا خلاف فيه من المسلمين
لان احدا لا يستكنا عليها السلام لم تدع ما ادعته كاذبه وليس
بعد ان لا يكون كاذبه الا ان تكون صادقه وانما
اختلفوا في هل يجب مع العلم بصحتها تسليم ما ادعته بغير
بينه ام لا يجب ذلك والذي يدل على المضطرب الثاني ان
البينه انما تراد لتغلب في الفطن صدق المدعي الا ترى ان

العدالة معتبره في الشهادات لما كانت مؤثرة في غلبة الظن
 لما ذكرناه ولهذا جاز ان يحكم الحاكم بعلمه من غير شهادة
 لان علمه اقوي من الشهادة ولهذا كان الاقرار اقوي من
 البينة من حيث كان ابلغ في بانه غلبة الظن واذا قدم الامار
 على الشهادة لقوة الظن عنده فاولي ان تقدم العلم على الجمع
 واذا لم يخف مع الاقرار الى شهادة لسقوط حكم الصغير
 مع القوي فلا يحتاج الى صاح العلم الى ما يوتر الظن من
 السيات والشهادات والذي يدل ايضا على صح ما ذكرناه
 انه لا خلاف بين اهل النقل في ان اعرايا نازع النبي صلى الله
 عليه واله في ناقة فقال عليه السلام هذه لي وقد خرجت اليك
 من ثيابي فقال الاعراي من يشهد بذلك فقام حزيه بن ثابت
 فقال انا اشهد بذلك فقال له النبي صلى الله عليه واله من
 اين علمت احضرت انبيائي لها فقال لا ولكن علمت ذلك من
 حيث علمت انك رسول الله فقال النبي صلى الله عليه واله
 قد اجرت شهادتك وجعلها شهادتي فسفي حزيه بذلك ذا
 الشهادتين وهذه القضية شبيهة بقضية فاطمة عليها السلام لان
 حزيه بن ثابت اكنى العلم بان الناقة له صلى الله عليه واله
 وشهد بذلك من حيث علم انه رسول الله صلى الله عليه واله
 ولا يقول الا حقا ومعنى النبي صلى الله عليه واله ذلك على هذا

الوجه فلم يدفعه عن الشهادة من حيث لم يحضر ابتاعه
 فقد كان يجب على من علم ان فاطمة عليها السلام لا تقول
 الا حقا الاستطاع عليها بطلت شهادته او بينه هذا
 وقد روي ان ابا بكر لما شهد لها ايد المومنين عليه
 السلام كتب بتسليم فذكر اليها فاعترض عمر قضيتته وحرق
 ما كتبه روي ابراهيم بن محمد النعماني عن ابراهيم بن
 ميمون قال حدثنا عيسى بن عبد الله بن محمد بن علي
 بن ابي طالب عليه السلام عن ابيه عن جده عن جد ابيه
 علي عليه السلام قال جات فاطمة الي ابي بكر وقالت
 ان ابي اعطاني فذكا وعلي شهيد وام امين قل
 ما كنت لتقولي الا الحق قد اعطيتك اياها ودعا بصحيفة
 من ادم فكتب لها فقال فخرجت فلعلت عمر فقال من اين
 حبت يا فاطمة قالت حبت من عند ابي بكر اجزته ان
 رسول الله صلى الله عليه واله اعطاني فذكا وعلي شهيد
 وام امين فاعطانيها وكتبها لي فاخذت منها الكتاب
 ثم رجعت الي ابي بكر فقال اعطيت فاطمة فذكر وكتب
 بها لها قال نعم قال عمر على بحر الى نفسه وام امين امر
 وصبق في الصحيفة ومحاها وقد روي هذا المعنى من
 وجوه مختلفة من اراد الوقوف عليها واستقصاها

اخذها من مواضعها وليس لهم ان يقولوا انها اخبار
 احاد لانها وان كانت كذلك فاقول احوالها ان توجب
 الظن وينبغي من القطع على خلاف معناها وليس لهم
 ان يقولوا كيف سلم اليها فذلك وهي نروي عن الرسول
 صلى الله عليه واله ان ما خلفه صدقة وذلك انه لما في
 من الامر بين لانه انما سلمها على ما وردت به الرواية على
 سبيل الخلل فلما وقع المطالبة بالميراث روي الخبر في معنى
 الميراث فلا اختلاف بين الامرين فاما انكار صاحب
 الكتاب لكون فذلك في بدعها عليها السلام فانما رآه
 اعتمد في انكار ذلك على وجه بل قال لو كان ذلك في
 بدعها لكان الظاهر انه لما والامر على ما قال في ان
 انها لم يخرج عن بدعها على وجه يقتضي الظاهر خلافا
 وقد روي من طرق مختلفة من طريق ابي سعيد الذي
 ذكره صاحب الكتاب انه لما قول قوله تعالى وات ذا
 العزنى حنة دعا النبي عليه السلام فاطمة فاعطاها
 فذلك وان كان ذلك مرويا فلا معنى لدفعه بغير وجه
 وقوله لا خلاف ان العمل على الدعوى لا يجوز صحيح
 وقد بينا ان قولها عليها السلام اذا كان معلوما صحة
 وجب العمل به وبينا انه معلوم صحة واما قوله انما يعمل

على ذلك متى علم صحة مشاهد او ما يجري مجراها او
 حصلت بينه او اقراره يقال له اما علم بالمشاهد فلم يكن
 هناك واما بينه فقد كانت على الصحة لان شهادته امير
 المؤمنين عليه السلام من اكبر الشهادات واعدها ولكن على
 مذهبك انه لم يكن هناك بينه من ان زعمت انه لم يكن
 هناك علم وان كان لم يكن عن مشاهد فقد دخلت
 ذلك في جملة الاقيام فان قال لان قولها مجرّد
 لا يكون وجه العلم قبل له ولم قلت ذلك اولين
 قد دللنا على انها كانت معصومة وان الخطا ما هو
 عليها ثم لو لم يكن كذلك لكان قولها في تلك القصة
 معلوما صحة على كل حال لانها لو لم تكن مصيبة لكانت
 مبطله عاصيه فيما ادعته اذا كانت السببه لا تدخل
 في مثل ذلك وقد اجمعت الامه على انها عليها السلام لم
 تظهر منها بعد الرسول صلى الله عليه واله معصيه بلا
 شك وارتباب بل اجمعوا على انها لم تدع الا الصحيح
 وان اختلفوا في قابل يقول ما معنا محظي واحتر
 يقول هو ايضا مصيب لمقتد البينه وان علم صدقها
 فاما قوله انه عليها السلام لو حاكم غيره لطول بالينه فقد
 تقدم في هذا ما يكفي وقصه حريمه بن ثابت وقبول

شهادة يبطل هذا الكلام واما قوله ان امير المؤمنين
 عليه السلام حاكم يورد على الوجه الواجب في سائر
 الناس فقد روي ذلك الا ان امير المؤمنين عليه السلام
 لم يفعل ذلك وهو واجب عليه واما يزعم به واستنظر
 باقامه الحق وقد اخطأ من طالبه بينه كائنا من كان
 فاما اعتراضه بام سلم فلم يثبت من عصمته ما يثبت من
 عصمته فلذلك احتاجت في دعواها الي بينه فاما انكار
 وادعاء ان الشاهد في ذلك لم يثبت انه امير المؤمنين
 عليه السلام فلم يرد في ذلك على مجرد الدعوى والالكار
 والاحبار مستفيضه بانه عليه السلام شهد لها فذبح
 ذلك بالراجح ولا يغني سينا وقوله ان الشاهد لها مولي
 لرسول الله صلى الله عليه واله هو المنكر الذي ليس
 بمعروف واما قوله انها عليها السلام حوزت ان يحكم ابو
 بكر بالشاهد واليمين فظريف مع قوله فيما بعد ان
 التركة صدقة ولا حضم فيها وتدخل اليمين في مثلها اقرى
 ان فاطمة صلى الله عليها لم تكن تعلم من السريعة هذا
 للمعدا الذي بنه صاحب الكتاب عليه ولو لم يعلموا لما
 كان امير المؤمنين عليه السلام وهو اعلم الناس بالسريعة
 وتوقفها عليه وقوله انها حوزت عند شهادة من شهد

لها ان تذكر غيرهم فيشهد باطلا لان مثلها لا يتعرض
 للظن والتمه وبعض قوله للرد وقد كان يجب ان
 يعلم من يشهد لها من لا يشهد حتى تكون دعواها
 على الوجه الذي يجب معه القبول والامضاء ومن هو
 دورها في الرتبة والجلالة والصيانة من اقبل الناس
 لا يتوصن لمثل هذه الخطية ويومطها للحنون الذي
 لا اصل له ولا اماره عليه فاما انكار اني علي لان
 يكون ادعاء الخلل قبل ادعاء الميراث وعكسه الامر فيه
 فاول ما فيه انا لا نعرف له غرضا صحيحا في انكار ذلك
 لان يكون احد الامرين قبل الاخر لا يصح له مذهبها
 ولا يند على مخالفته مذهبنا ثم ان الامر في ان الكلام
 في الخلل كان المسند طاهر والروايات كلها به وارده
 وكيف يجوز ان يندري بالميراث فيما يدعيه بعينه بخلاف
 وليس هذا بوجوب ان يكون قد طالبت بحقتها من وجه
 لا يستحق منه مع الاحتيال وكيف يجوز ذلك والميراث
 يتركها فيه غيرها والخل ينزوي به ولا يتقلب مثل ذلك
 علينا من حيث طالبت بالميراث بعد الخلل لانها في الاستدراك
 طالبت بالخل وهو الذي يسحق منه ذلك فلما دفعت
 عنه طالبت من وجه بالميراث لان للدفع عن حقها ان يتوصل

الى تناوله بكل وجه وسبب وهذا بخلاف ما قاله ابو
علي لانه اضاف اليها عليه السلام ادعاء الحق من وجهه
الاستحقاق منه وهي مختار فاما الكرامة ان يكون عمر بن
عبد العزيز مرد فذلكا على وجه الخل ثم ادعاء
انه فعل من ذلك ما فعله عمر بن الخطاب من اقتارها
في يد ابراهيم بن علي عليه السلام ليصرف غلاتها في جهاتها
قاول ما بينه ان لا يخرج عليه بفعل عمر بن عبد العزيز
على اي وجه وقع لان فعله ليس بحجة ولو اردنا الاحتجاج
بهذا الحسن من الحجج لذكرنا فعل الامامون فانه مرد فذكر
بعد ان جلس مجلسا مشهورا حكم فيه بين خصميه بصرها
احدها لفاطمة والاخر لابي بكر ووردها بعد قيام الحجة
ووصف الامور مع ذلك فانه انكر من فعل عمر بن عبد
العزيز ما هو معروف مشهور بلا خلاف بين اهل
المنقل منه وقد روي محمد بن زكريا العلالي عن شيخه
عن ابي المدام هشام بن زياد مولي آل عثمان قال لما
ولي عمر بن عبد العزيز مرد فذلك علي ولد فاطمة عليها
السلام وكتب الي واليه علي المدينة اني بكر بن عمر بن حرم
يامره بذلك فكتب اليه ان فاطمة قد ولدت في آل عثمان
قال فلان قال فلان فكتب اليه اما بعد فاني لو كنت كتبت

اليك امرك ان تدع لسا التي حبا او قرنا او كتب اليك
ان تدع بقوه لسا التي ما لو لنا فاذا ورد عليك كتابي هذا
فاشتمها بين ولد فاطمة من علي قال ابو المنداه
فنفقت بنوا سبه ذلك علي عمر بن عبد العزيز وعائشه منه
وقالوا له هجيت بفعل السخني وخرج اليه عمر بن ميسرة
في جماعه من اهل الكوفة فلما عاتبوه على فعله قال
انكم جهلتم وعلمت ونسبتم وذكر ان ابا بكر محمد بن
عمر بن حزم حدثني عن ابيه عن حبه ان رسول
الله صلى الله عليه واله قال فاطمة بضعة مني سحقطني
مثل سحقها ويرصيني ما يرصنها وان فذلك كانت صتا
على عهد ابي بكر وعمر ثم صار امرها الى مروان فوهبها
لابي عبد العزيز بن فخرتها انا واحفوي فسألتم ان يبيعوا
حصنهم منها منهم من بايعني ومنهم من وهب لي حتى
استحققتها فزيت ان اردوها علي ولد فاطمة فقالوا
فان ابيت الا هذا فامسك الاصل واسم الغله ففعل فاما
ما ذكره من ترك ابراهيم بن علي عليه السلام فذلك لما افضى
الامر اليه واستدلاله بذلك علي انه لم يكن الساهر منها فالوجه
في تركه عليه السلام مرد فذلك هو الوجه في اقران احكام النور
وكفه عن نقصها ونصيرها وقد بيناه في هذا الكتاب

بجملته او منفصلا وذكرنا انه عليه السلام كان في انتمها الامر
اليه في نفيه من النية قوية فاما استدلاله على ان محمدا
ازواج النبي صلى الله عليه واله كانت له بنو له عز وجل
وقرن في يوتكن فمن حجب الاستدلال لان هذه
الاضافة لا تقتضي الملك بل العادة جارية فيها بانها تستعمل
من جهة السكنى ولهذا يقال هذا بيت فلان ومسكنه
ولا يراد بذلك الملك وقد قال الله تعالى لا يخرجون
من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتن بفاحشة مبينة
ولا شبهه في انه عليه السلام اراد منازل الازواج التي
تسكنون فيها زوجاتهم ولم يرد هذه الاضافة الملك
فاما ما رواه من ان رسول الله صلى الله عليه واله
قسم محرمه على بناءه ونسائه فمن اين له اذا كان هذا
لحيز صحبا ان هذه التسمية على جهة التملك دون
الاسكان والاراك ولو كان قد ملكن ذلك اوجب
ان يكون ظاهرا مشهورا فاما الوجه في ترك امير
المومنين عليه السلام لما صار الامر في يد منازعه الازواج
في هذا المحرم ما تقدم وكرر فاما قوله ان حازت النية
للانية عليهم السلام وحالهم في العصة ما يدعون حازت
على الرسول صلى الله عليه واله والفوز بين الامر بين

واضح لان الرسول مستدي بالسرع ومفتوح ليقرب
الاحكام التي لا تعرف الا من جهة وبينة فلو حازت
عليه النية لاجل ذلك بازاحة المكلفين ولتعد الطريق
الي معرفة مصالحهم السريعة التي قد بينا انها لا تعرف
الا من جهة والامام بخلاف هذا الحكم لانه منفذ
الشرايع التي قد علمت من عين حجة وليس يقول العلم
بها ولا حق فيها على قوله دون غيره فحق في بعض
الاحكام ليستوجب ذلك لم تحل نية عبوة الحق وان كان
الوصول اليه والامام والرسول وان استويا في العصة
فليس يجب ان يستويا في جواز النية للفرق الذي ذكرناه
لان الامام لم يحز النية عليه لاجل العصة وليس للعصمة ان
في جواز النية ولا في جوازها فان قيل ليس من قولكم
ان الامام محرم في الشرايع وقد عجز عنكم ان يبتدى
الامر الي ان يكون الحق لا يعرف الا من جهة ويقول بان
يعرض الناقلون عن النقل فلا يرد الا من جهة من وقوع
الحجة بقوله وهذا يوجب مساواة الامام للرسول فيما
فرقت بينهما فيه فلما اذا كانت الحال في الامام على ما
صورته وقبيلت الحجة في قوله فان النية لا يجوز عليه
كما لا يجوز على النبي فان قيل فلو قدرنا ان النبي صلى الله

عليه واله قد بين جميع السرايع والاحكام التي يلزمه
ببانتها حتى لم يبق شبهة في ذلك ولا ريب ان كانت
مخيرة ولكال هذه الشبهة في بعض الاحكام فلما ليس
يتمنع عند قوة اسباب الخوف الموجبة لليقين ان يبقى اذا
لم يكن يقينه محله بالوصول الي الحق ولا منفعة عنه
لم يبق الا لصاحب الكتاب الست الشبهة عندك جازية
على جميع المؤمنين عند حصول اسبابها وعلى الامام
ولا يرد فان قال هي جازية على المؤمنين وليس جازية
على الامام والامير فلما واي فرق بين ذلك والامام
والامير عندك ليسا بحجة في بقاء ان النبي حجة فيتمتع من
ذلك لكان الحجة يتولها فان اعترف بموازنها عليهما
فيقال له فالاجابة على النبي قياسا على الامير والامام فان
قال لان قول النبي حجة وليس الامير والامام كذلك فيقال
له واي تاثير للحجة في ذلك اذا لم يكن اليقين مانعا من اصابة
الحق ولا يخله بالطريق اليه وحسبنا عن اجماعه التي نقلها
في باب الاخبار حجة لو ظهر بهم حصار ظالم مغترفين او غير
فسالهم عن مذاهم وهم يعملون او يغلب في ظنونهم
انهم متى ذكروها على وجهها مثلهم واباح حريم الست
التقية واجبة جازية على هؤلاء مع الحجة في اقوالهم فان

منع من جواز الشبهة على ما ذكرناه دفع ما هو معلوم
وقيل له واي فرق بين هذه اجماعه وبين من تقتض عن
عدتها في جواز الشبهة فلا يحد فرقا فان قال انما
جوزنا الشبهة على من ذكرتم لظهور الاكراه والاسباب
المجبة الى الشبهة ومعناكم من قبل ذلك لانكم تدعون
يقين لم تظهر اسبابها ولا الامور المحاملة عليها من اكراه وعجز
فيقال له هذا اعتراف بما اردناه من جواز الشبهة عند
وجود اسبابها وصار الكلام الآن في تفضيل هذه الجملة
ولسنا نذهب في موضع من المواضع الى ان
الامام النبي بغير سبب موجب ليقينه وحامل على فقهه
والكلام في التفضيل غير الكلام في الجملة وليس كل
الاسباب التي توجب الشبهة تظهر لكل احد ويعلمها
كل الخلق بل ربما اختلف الحال فيها وعلى كل حال فلا
يد من ان يكون معلوم لمن اوجب يقينه ومعلوم
او مجوزة لعجزه ولهذا قد يجد بعض الملوك شيئا من عيبه
عن امره فيصدقه بعضهم عن ذلك ولا يصدقه اخر
ويستعملون صريحا من التوربه وليس كذلك الا لان
من صدق لم يحق على نفسه ومن جري مجرى نفسه ومن
ورى فلا نه خاف على نفسه وغلب في ظنه ونوع

الصر به متى صدق عنها سبيل عنه وليس يجب ان
 يستوي حال الجميع وان يظهر لكل احد السبيل في نفسه
 من اتقى من ذكرناه بعينه حتى يتبع الاسار اليه على
 سبيل التفصيل وحتى يجري مجرى العرض على السبيل
 في الملاء من الناس بل ربما كان ظاهرا لذلك وربما
 كان خافيا فان قيل فمع حقويرة النبي على الامام كيف
 السبيل الى العلم بمذاهبه واعتقاده وكيف تخلص لنا
 ما يغني به علي سبيل من غيره قلنا اولي ما نتوله
 في ذلك ان الامام لا يجوز ان يتقيا لا يعلم الامن حتمه
 والطريق اليه الامن نا حتمه قوله وانما يجوز النبي عليه
 فيما قد بان بالحق والبيانات وصب عليه الدلالات
 حتى لا تكون فتياه فيه من يله الطريق اصابه الحق ونضا
 كلامه او سقده او تباخر عنه ومن اعتبر جميع ما روي
 عن ائمتنا من العدو ودون الوالي ومن المزمع دون
 الوثوق به فما يصدر عنهم الى اوليائهم وسبعتهم ونضا
 في غير مجلس الخوف يرتفع الشك في انه على غير وجه
 النبي وما يفتنون به الاعداء ويمتنعون به في مجالس
 الحق ويجوز ان يكون على سبيل النبي كما يجوز ان يكون
 على غير هاهم تغلب هذا السؤال على المخالف فيقال له

في ذلك
 في ذلك
 في ذلك
 في ذلك

اذا احترت على جميع الناس النبي عند الخوف والذبح
 وما يجري مجراه من اين تعرفوا من اهلهم واعتمادهم
 وكيف تفصل بين ما يقني له الحق منهم علي سبيل
 النبي وبين ما يقني به وهو مذهب له معتقد صحة فلا
 بد من وزن من الرجوع الى ما ذكرناه فان قال اعرفت
 مذهب عيزي وان اجزت عليه النبي بان يضطر الي
 اعتناك وعند النبي لا يكون ذلك قلنا وما المانع لنا
 من ان نقول هذا بعينه فيما سالت عنه فاما ما تلاصق
 الكتاب كلامه الذي حكيناه عنه به من الكلام في النبي
 وقوله ان ذلك يوجب الا يوتى منه على اير المومنين
 عليه السلام فانما نباه علي ان النبي صلى الله عليه واله يجوز
 عليه النبي على كل حال وقد بينا ما في ذلك واستقصا
 وقوله الاجاز ان يكون اير المومنين نبيا وعدل عن ادعا
 ذلك بعينه فيطلبه ما ذكرناه من ان النبي لا يجوز على
 النبي والامام فيما لا يعلم الامن جهته ويطلبه زايديا علي
 ذلك ما يعلمه نحن وكل عاقل من ورثه من ان بقي النبوة
 بعد علي كل حال من دين رسول الله صلى الله عليه واله
 وقوله ان غولوا علي علم الاضطرار معتقد ان الضمير
 في النص على الامام قايه معا ذلله ان ندعي الضمير في

في العلم بالرض علي من غاب عنه فلم يسمعه والذي يدعي
اليه ان كل من لم يشهد لا يعلمه الا باسند لال وليس
كذلك نفي النبوة لانه معلوم من دينه عليه السلام من ودة
ولم يشهد بالفرق بين الامر من الاختلاف العقلا
في النضر مع تصديتهم بالرسول عليه السلام ولم يختلفوا
في نفي النبوة ولا اعتبار بقول صاحب الكتاب في
ذلك خلافاً وقد ذكر كما ذكر في انه عليه السلام لان هذا
الخلافا لا يبيده والمخالف فيه خارج عن الاسلام فلا
يعتبر في اجماع المسلمين بقوله كما لا يعترض اجماع المسلمين بقوله
من خالف في اية ال علي ان من خالف وادعي نبوة لا
يكون مصدقاً للرسول صلى الله عليه واله ولا عالماً بشئ ولا
يدعي علم الاضطار في اية لا يني بعده وانما يعلم ضرورة من
دينه عليه السلام نفي النبوة بعد من اقر بنسبته قام قوله ان
الاجماع لا يوثق به عندهم بمعاذ الله ان يظعن في الاجماع
وكونه حجة فان اراد ان الاجماع الذي لا يكون فيه قول
امام ليس بحجة فذلك ليس باجماع وعندنا وعندهم
وما ليس باجماع فلا حجة فيه وقد تقدم كلامنا في الاجماع
من هذا الكتاب ما فيه كفايه وقوله لا يجوز ان ينزع الاعم
على طريق البقية لانه لا يكون او كد من قول الرسول او

قول الامام عندهم باطل لانا قد بينا ان البقية لا يجوز
على الرسول والامام على كل حال وانما يجوز على حال
دون حال احري على ان القول بان الامة باسرها تجمع
على طريق البقية طريق لا البقية سيما الخوف من الضرر
العظيم وانما تنفي بعض الامة من بعض اغلبية عليه
وهو له وجميع الامة لا يقية عليها من احد فان قيل
لنفي من مخالفتها في الرابع قلنا الامر بالصد من ذلك
لان من خالفهم وصافهم من مخالفتهم في الملك اقل عدداً
واصف طبقاتهم فالبقية لمخالفتهم منهم اولى وهذا الظاهر
ان يحتاج الي الاطالة منه فيه والاستقصا قال صاحب
الكتاب ومن حمله ما ذكره ادعواهم ان فاطمة عليها
السلام بعضها على ان ابي بكر وعمر اوصت ان لا يصليا
عليها وان تدفن سرامتها فدفنت ليلاً وادعوا بروايتها
رووها عن جعفر بن محمد عليه السلام وغيره ان عمر ضرب
فاطمة بالسوط وضرب الزبير بالسيف وذكر وان عمر
فضل من لها وعلي الزبير والمقدار وجماعة من خلف
عن بيعة ابي بكر مجتمعون هناك فقال لها ما احذر بعد
ايك احب اليك وام الله لمن اجمعيت هؤلاء النفر
عندك لخزائن عليهم تنقب القوم من الاختماع ثم قال

ثم قال الجواب عن ذلك اننا لا نصدق ذلك ولا يجوز
 فاما امر الصلاة فقد روي ان ابا بكر هو الذي صلى
 على فاطمة وكبر اربعاً وهذا احد ما استدل به كثير
 من القتها في البكير علي الميت ولا يصح انها دفنت ليلاً
 وان صح ذلك فقد دفن رسول الله صلى الله عليه
 واله ليلاً وعمر دفن ابنه ليلاً وقد كان اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه واله يدقون بالهراوات
 بالليل فما في هذا مما يظن به بل الاقرب في النساء ان
 دفنن ليلاً استراواوني بالنسبة ثم حكى عن ابي عبد الله
 ما روي من ضرب السوط قال والمروى عن جعفر بن محمد
 انه كان ينوي ابا بكر وعمر وياقي العبر فيسلم عليه ما سمع به
 على رسول الله صلى الله عليه واله روي ذلك عباد بن
 صهيب وسعفة بن الحجاج ومهدي بن هلال والذماري
 وعنه هم فقد روي عن ابيه عن علي بن الحسين مثل ذلك
 فكيف يصح ما ادعوه وهل هذه الرواية الاكروا بهم ان علي
 بن ابي طالب هو اسرافيل والحسن ميكائيل والحسين جبرائيل
 وفاطمة ملكة الموت وامنم ام النبي صلى الله عليه واله ليله
 القدر فان صدقوا ذلك انضمت مثل لهر فخر بن الخطاب
 كيف يتقدم علي ضرب ملك الموت وان قالوا لا يصدق ذلك

فقد جردوا هذه الروايات وصح انه لا يجوز القول
 على هذا الجس وانما يتعلل بذلك من عرضة الاحاد
 كالورداني وابن الراوندي لا عرضتهم القدر في
 الاسلام وحكي عن ابي علي انه قال لم صار عضها
 لو ثبت كانه غصب رسول الله من حبيب قال فمن اعضها
 فقد اعضيت يا ولي من نقاب من اعضب ابا بكر وعمر فقد
 نافق وفارق الدين لانه قد روي عنه صلى الله عليه واله
 انه قال حب ابي بكر وعمر ايمان وبغضها نقان ومن
 بوره مثل هذا فقصه الطعن في الاسلام وان يؤهم لنا
 ان اصحاب النبي صلى الله عليه واله نافقوا مع مشاهير الامم
 لم يصغوا دلاله العلم في النعوس فاما ما ذكره من حديث
 عمر في باب الاراق فلو صح له يكن طعنا على عمر لان له ان
 يهدر من امتع عن الباطنية اراد للخلاف على المسلمين لكنه
 غير ثابت لان امير المؤمنين عليه السلام قد بايع وكذلك الزبير
 والمقداد ولجماعه وقد بينا ان القول في ذلك فيما تقدم
 وان التمسك بما يقاوم به الحجة من بيعتهم افعل من هذه الروايات
 الساذجة ثم كرر حاكيا عن ابي علي ان امير المؤمنين عليه
 السلام انما حزن عن البيعة من اجل استبدادهم بالرأي عليه
 وانهم لم يشأوه وانه بعد ذلك بايع ورعي وان كان

وان كان في مدة تآخره عن البيعة مسلما راضيا نقلا له
اما قولك انا لا تصدق ذلك ولا يجوز فانك لم تسد الكار
الى محجة وشبهه فتكلم عليها والدفع لما يروي عن حماد بن
البيهقي فاما ما ادعت من ان ابا بكر هو الذي صلى على فاطمة
عليها السلام وكبر اربعاً وان كبر من القنات لندلون به في الكبر
على الميت فهو مما سمع الاممك وان كنت تكتفي عن عزيك
فمن يروي بحكاك في العصبية والا فالروايات المشهورة
وكتب الامام رواها في خاتمة من ذلك ولم يختلف اهل
التفكير في ان امير المؤمنين عليه السلام هو الذي صلى على
فاطمة عليها السلام الاروايه ساذة فاذم وردت بات
العباس رضي الله عنه صلى الله عليه وروي الواقدي
باسناد عن عكرمة قال سألت ابن عباس متى
دفنتم فاطمة قال دفناها بليلى بعد هذه قال قلت
فمن صلى عليها قال علي وروي الطبري عن حوت
بن ابي اسامة عن الدائني عن ابي زكريا العجلي ان
فاطمة عليها السلام حمل لها نعشا قبل وفاتها فنطرت اليه وقال
سترني مو في ستركم الله قال ابو جعفر محمد بن حمر
والبيت في ذلك ربيت ان فاطمة عليها السلام دفنت ليلة
ولم يحضرها الا العباس وعلي والمقداد والزبير وروي

القاضي

القاضي ابو بكر احمد بن كامل باسناد في تاريخه عن
الزهري قال حدثني عمرو بن الزبير ان عباس بن
حنيفة ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه واله
عاشت بعد رسول الله صلى الله عليه واله ستة اشهر
فلما توفيت دفنها على ليلاء وصلى عليها علي بن ابي طالب
وذكر في كتابه هذا ان امير المؤمنين وحنيفة وحنيفة
دفنوها ليلاء وعينوا قبرها وروي سفيان بن عيينه
عن عمر بن الخطاب عن محمد بن محمد ان فاطمة عليها السلام دفنت
ليلاء وروي عبد الله بن ابي شيبة عن يحيى بن سعيد
القطان عن عمر بن الزهري عن ذلك وقال الليلاء
في تاريخه ان فاطمة عليها السلام لم توضع بعد وفاتها
رسول الله صلى الله عليه واله ولم يعلم ابو بكر وعمر
بموتها والامر في هذا واضح واظهر من ان طبقت في
الاستهاد عليه ونذكر الروايات فيه فاما قوله ولا يصح
انها دفنت ليلاء وان صح فقد دفن فلان وفلان ليلاء
فقد سنا ان دفنتها عليه السلام ليلاء في الصحاح كالسنة
الطالعة وان سكر ذلك كدافع للشاهدات ولم يحفل
دفنها ليلاء حده هو كذا فيقال قد دفن فلان وفلان
ليلاء يدفع الاحتجاج بذلك على ما وردت به الروايات

المتفحص الظاهر هو الحق كالتواتر انما وصت بان
 تدفن لي لا حق لا يصلح عليها الرجلان وصرحت بذلك
 وعهدت فيه عهدا بعد ان كانتا اذنا عليها
 في مرضها ليعوداها فابت ان تاذن لهما فلما طال عليها
 المدافعة دعيا الى امير المؤمنين عليه السلام في ان يستاذن لهما
 وجعلها حاجه اليه فكلمها امير المؤمنين عليه السلام في ذلك
 وخرج عليها فاذا نيت لهما في الدخول ثم اعصت عنهما
 عند دخولها ولم تكلمها فلما خرجا قالت لاميير المؤمنين
 ان قد صفت ما اردت قال نعم قالت فهل انت صانع
 ما ارك قال نعم قالت فاني انتدك الله ان لا يصلح
 علي جنازتي ولا يتوما علي قبري وروي انه عليه السلام
 عما علي قبرها ورسا اربعين قبرا في البقيع ولم يرتس
 علي قبرها حتى لا يستداليه وانما عاتبها علي ترك اعلانها
 قبايتها واحضارها الصلاة عليها فمن ههنا احتجنا بالذي
 ليلا ولو كان ليس غير الدفن بالليل من غير ما نذر عليه
 وناخر عنه لم يكن فيه حجة فاما حكاية عن ابي علي الكاظم
 ما روي من مرضها وادعاه ان جعفر بن محمد عليها السلام
 يتولاها وكان ابو جعفر كذلك فاول ما فيه ان انكار اني
 لما وردت به الرواية من غير حجة لا تعبد به وكيف لا ينكر ابو علي

هذه الرواية وعنده ان التواتر لم يجلسوا من الائمة
 الا مجلسهم ولاننا ولوا البعض حقهم وانهم كانوا علي
 كتب عظيم من التوفيق والتأييد والتجزي للدين ولو
 اخرج من قبله هذه الاعتقادات المستبداء لوف ائمتنا
 هذه الرواية او الشك اقل احواله في صحتها وفسادها
 وقد كنا نطق ان مخالفتنا في الامامة يقتضون فيها
 بما يدعون علي ابي عبد الله جعفر بن محمد وابيه
 وجده عليهم السلام بان لا يتولوا في التواتر السوء ويكنوا
 عن الملامه منهم في اضافة المعابر اليهم ففي هذا
 لو سلم متنع وبلاغ وما كنا نطق انهم يحملون انفسهم
 علي مثل ما ادعاه ابو علي ومذهب الناس انما يؤخذ
 من خواصهم واولياهم ومن ليس بمتهم عليهم ولا
 يتلقا من اعدائهم والمخبرين عنهم وقد علمنا وعلم
 كل احد ان المحضين بولاء السادة قدروا عنهم
 صداما ادعاه ابو علي واصافه الى سبعة بن الحاج
 وفلان وفلان وقولهم فيها هم اول من ظلمنا حقنا
 وحمل الناس علي رقابنا وقولهم انما اصيبنا باياتنا
 واضطربا بسببنا وحلبنا علينا نحن احق به منها
 مشهور معروف الي غير ذلك من فتون التظلم وضرب

وصروب السكايه فيما لو او ردنا . واستقصينا لاحتاج
الي مثل هذه كتابنا ومن اراد ان يعتبر ما روي عن اهل
البيت في هذا المعنى فليست في كتاب المعرفة لاني اسحق
ابراهيم بن سعيد التقي فانه قد ذكر عن رجل من اهل
البيت بالاسانيد اليه ما لا زباد عليه وبعد فاي مح
في روايه شيعه واماله ما حكاه وهو ما يجوز ان يخرج
مخرج النقيه التي قد بناها جوارها على سادتها
صلوات الله عليهم فكيف يعارض ذلك اخبارنا التي لا
يجوز ان يصدر الاعين الاعتقادات الصحيحه والدا
التي يدان الله نفع بها فاما قوله ان هذه الروايه كروا
ابن علي بن ابي طالب هو اسرافيل وان احسن مكابل
الي احسن كلامه فيما كنا نظن ان صاحب الكتاب
نيره عن ذكره والتاغل بالاحتياج به لانا لا نعرف
عاقلا يخرج عليه ولا يذهب الي ما حكاه ومن ينسب الي
الشييعه رجلا ان مقتصد وغال فالمقتصد معلوم نرا
عز مثل هذا القول والعالي لم يرض الا بالاهيه والرتبه
ومن قصر منهم ذهب الي النبوه فهذه الحكايه خارج
عن مذهب المعتصدين والغالي وقد كان يحب لما اورد
كتابه محتجا بها ان يذكر قائلها والذاهب اليها يعينها

والمراد بها باسم الكتاب الذي نقلها منه ان كان
نقلها من كتاب وبعد فلو كانت هذه الحكايه صحيحه
وقد ذهب اليها ذاهب لكاتب من حمله مذاهب
القتلاه والذين ينبروا الي الله نفع منهم ولا يفتد منهم
والاسلمين فكيف تجري هذه الروايه بحري ما حكاه
عنا ثم يقال له الست تعلم ان هذا المذهب
تذهب اليه اصحاب الحلول والعقل دال على بطلان
قولهم عقل العقل دال على استحالة ما روي من
ضرب فاطمه عليها السلام فان قال هاستبان قيل له
فبين استحالة ذلك في العقل كما بينت استحالة الحلول
ثبت مرادك ومعلوم محذورك عن ذلك وان قال
العقل لا يحيل ما روي وقوه وانما يعلم فساده من جهة
اخرى قيل له فلم جمع بين الروايتين وسببت بين
الامر بين وهما مختلفان متباينان وبعد فلما غلا
قوم في ابر المومنين عليه السلام هذا الضرب من العلوف قد
غلا اخرين فيه بالعكس من هذا العلوف وقد هبوا الي
ما يتشعرون من ذكره والحلول وكذلك قد غلا قوم ممن
لا يرتض صاحب الكتاب طريقته في ابي بكر وعمر وعثمان
واخذهم غلوهم الي التفصيل لهم على الملايكه ورو

روايات مرفوعة بخبري في السماع مجري ما ذكره عن
اصحاب الحلول فلو عارضه معارض نقاش له ما
رواها نكمر في علي ما يروونه الاكروا به من روي كتي
وكيف وذكر ما تروونه من التصيل والتعظيم الاكن
روي كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
ما كان يكون جوابه وعلي اي سني يكون معتمد فانه لا
يفصل عن ذلك الا بتل ما انفصلنا عنه فاما حكاية
عن ابي علي معارضته لن ذهب الي ان غضب ظم
عليها السلام كغضب رسول الله صلى الله عليه واله بارواه
من الا ان حب ابي بكر وعمر ايمان وبغضها تفارق فمن
يعبد المعارضه لانا انما احبنا الحزب الذي حكا من
حب كان مجما عليه غير مطعون عليه لا عماله ولا
مختلف فيه والحزب الذي رواه عن جمع عليه وانا يروى
قوم ويدفعه اخرون ويستمعون علي بطلانه وكيف
نعارض الامر ان وكيف نقابل العلوم مالبس بعلوم
والجمع عليه المتق علي بضد بته ما هو مدقوع مكدوب
فاما قوله ان من يورد مثل ذلك انا قصد بصعيف دلاله
العلم المعجز في القوس من حيث اضاف النفاق الى من
شاهدنا فتستيع من غير موصفه واستناد الي ما لا يحدي

نقما لان نفاق من شاهد الاعلام لا يصنعها ولا
يؤمن دليلا ولا يتدح في كونها بحج لان الاعلام
ليست ملجيه الي العلم ولا موجه لحصوله علي كل حال
وانما يثير العلم لمن انعم النظر فيها من الوجه الذي
يدل منه فن عدل عن ذلك لسوا اختياره لا يكون
عدوله موثرا في دلائلها فكم قد عدل من العقلا
وذوي الاحلام الراعي والالباب الصحيحة عن
تأمل هذه الاعلام واصابه الحق منها ولم يكن ذلك
عندنا وعند صاحب الكتاب قاصدا في دلاله الاعلام
علي ان هذا القول يوجب عليه ان ينفي النفاق
والسك عن كل من صحب النبي صلى الله عليه واله
وعاصروا وشاهدوا علامه كمر بن العاص واني سنيان
وفلان وفلان ممن قد استمر نفاقهم وظهر شكهم في
الدين واربائهم وان كانت اضافه النفاق الي هو لا
لا يتدح في دلاله الاعلام فكذلك القول في غيرهم فاما
قوله ان حديث الاحراق ماصح وواضح لم يكن طعنا
لان له ان يرد من استع من المبايعه اراده الخلاف
علي المسلمين فقد بينا ان جز الاحراق قد رواه عن
النيعة من لا يثم علي القوم وان دفع الروايات بغير

أكثر من نفس المذاهب المختلف فيها لا تحدي سينا
والذي اعتذر له من حديث الاحراق اذا صح طريق
واي عذر لمن اراد ان يحرق علي امير المؤمنين وقلمه
عليهما السلام من لهما وهل يكون في مثل ذلك عذر
يصفي اليه او يسمع وانما يكون مخالفا على المسلمين وخا
لاجماعهم اذا كان الاجماع قد تفرق وتب وانما يبع
لهم الاجماع متى كان امير المؤمنين عليه السلام ومن بعد
عن البيعة من اجاب الي بيت امير المؤمنين عليه السلام
وحده فضلا عن ان يبايعه على ذلك عين وهذه ذلة
من صاحب الكتاب ومن حكى احتجاجه وبعد فلا
فرق بين ان يهدد بالاحراق للعله التي ذكرها وبين
ضرب فاطمة عليها السلام لمثل هذه العلة فان احراق المنازل
اعظم من ضربه بالسوط وما يحسن التكبر ممن اراد التحلل
على المسلمين اولي بحسن الصبر فلا وجه لاستغاص صاحب
الكتاب من مزبه سوط وكذب باقيلها وعند مثل
هذا الاعتذار فاما ادعاء ان امير المؤمنين عليه السلام
قد بايع بعد ذلك ورضي وكذلك لجماعه التي اظهرت
لخلاف وان امتناعه عليه السلام من البيعة انما كان لاجل
ان القوم يتباؤوه فقد مضى الكلام في ذلك فيما سلف من

هذا الكتاب مستوفى ولا حاجة بنا الي اعادته قال
صاحب الكتاب سبته لهم اخري قالوا وكيف تصلح للامامة
من يحرق عن نفسه بان له شيطان يعتر به ومن يحذر
الناس ومن يقول اقبلوني بعد رجول في الامامة
مع انه لايجل ان يكون الامام يقول اقبلوني اليه ثم
قال الجواب ما ذكره سبحانه ابو علي من ان ذلك
لو كان نقصا فيه كان قوله في ايم وحوا فوسوس
لها الشيطان وقوله فان لها الشيطان فقوله وما
ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا اتى القى
الشيطان في اميته بوجوب النقص في الينا واذ لم
يحجب ذلك فذلك ما وصفه ابو بكر نفسه وانما اراد
عند العصب شقيق من المعصية ويحذر منها ويحكي
ان يكون الشيطان يعتر به في تلك الحال فيوسوس
اليه وذلك منه على طريق الزجر لنفسه عن المعاصي
وقد روي عن امير المؤمنين عليه السلام انه ترك مخاصم
الناس في حقوقه اشفاقا من المعصية وكان يولي
ذلك عيلا فلما اسن عيلا كان يوليها عبد الله بن
جعفر رحمهم الله اجمعين فاما ما روي في اقاله البيعة
فهو جوف صغيف وان صح فالمراد به التثنية على انه لا

يبالي الامر يرجع اليه ان يقتله الناس البيعة انما يظن
بذلك انفسهم فكانت منه بذلك على انه عز منكر لهم
وانه قد خلاهم وما يريدون الا ان يرضوا ما
يوجب خلافة من يروى ان امير المؤمنين عليه السلام
اقال عبد الله بن عمر السعة حين استقاله والمراد بذلك
انه بكرهه وما يحيا به وما يكرهه تعالى له اما قولك
في ذلك فباطل لان قول اني بكر ولست بحكم
فان استقي فاتبعوني وان اعوجت فتوبوني فان
لي سلطانا بغيري عند عصبى فاذا رايتموني معصيا
فاجنبوني لا او تتركتم في استعاركم ولا تشارككم بذلي علي
انه لا يصح للامامة من وجهين احدهما ان هذه صفة
من ليس بمعصوم ولا بان العلط على نفسه ومن
يحتاج الى تقوم برغبته له اذا وقع المعصية وقد سبنا
ان الامام لا بد ان يكون معصوما مسددا موقفا والوجه
الاخر ان هذه صفة لا يملك نفسه ولا يضبط عصبه
ومن هو في نهاية الطين والحد والخوف والجهل والخلل
ان الامام يجب ان يكون بزهة عن هذه الاوصاف غير
حاصل عليها وليس يشبهه قول اني بكر ما تلاءم من الايات
كلها لان ابا بكر خبر عن نفسه بطاعة السطان عند الغضب

وان عادة بذلك جارية وليس هذا منزله من موسى
له الشيطان ولا بطبعه ومن ين له الفصح ولا يامنه
وليس وسوسة الشيطان بعيت على الموسوي
اذالم يترك ذلك عن الصواب بل هو من اوه في الكلف
ورجبه تضاعف معه الثواب وقوله تع التي الشيطان
في انفسه قبل معناه في تلاوته وقيل في فكره على سبيل
الحاظر واي الامر في فلا عار في ذلك على النبي صلى الله
عليه واله ولا نقص وانما العار والنقص على من يطع
الشيطان ويتبع ما يدعوا اليه وليس لاحد ان يقول
هذا ان سلم لكم في جميع الايات لم يسلم لكم في قوله
فاز لها الشيطان لانه قد جرح عن تأييد عوانه وسوسه
بما كان منها من العقل وذلك ان المعنى الصحيح في هذه
الاية ان ادم عليه السلام وحواء كانا مندوبين الى احبنا
الشجرة وترك الشاؤل منها ولم يكن ذلك عليهما واجبا
لا زمان لان الايتيا لا يخلون بالاجاب فوسوس لهما
الشيطان حتى تناولا الشجرة فزكاهما وبالله وحرما
بذلك انفسهما الثواب وسماه ازلالا لانه حط لهما عن درجة
الثواب ومغل الافضل وقوله تع في موضع اخر وعصى
ادم ربه فتعوي لانها في هذا المعنى لان المعصية قد تسبى

من اجل الواجب والندب معا وقوله فتعوي اي
خاب من حيث لم يستحق الثواب علي ما نذب الهية علي
ان صاحب الكتاب يقول ان هذه العصبه من ادم
كانت صغيره لا تعق بها عفايا ولا دنا فعلى مذهبه
ايضا يكون المفا رقة بينه وبين ابي ظهر ظاهره لان ابا بكر
حز عن نفسه ان الشيطان يعز به حتى يوتر في الاسفار
والاستار حتى ياتي ما يستحق به العقوم فابن هذا من
ذنب صغير لادم ولا عقاب عليه وهو يجري من وجه
من الوجوه مجري المباح لانه لا يوتر في احوال فاعله
وحط رتبته وليس يجوز ان يكون ذلك منه على سبيل
الختيه والاستفاق علي ما ظن لان مفهوم خطايه يقضي
خلاف ذلك الا ترى انه قال ان لي سيطانا يعتريني هذا
قول من قد عرف عادته ولو كان على سبيل الاستفاق
والخوف يخرج عن هذا المخرج ولكان يقول فاني لا امن
من كذا وكذا واني لمتيق منه فاما ترك ابي الموصي عليه
السلام محاسنه الناس في حقوقه فانما كان تنها ونكر ما واي
سبه بين ذلك وبين من صرح وسعد علي نفسه بالالبوق
بالايه واما حين استقاء البيعه ووصيف صاحب الكتاب
له مضافا بصيفه لا يوانته من غير حجة يعيد هذه في ضعفه

وقوله انما استقال علي الحقيقي وانما سبه علي انه لا ياتي
بجروح الامر عنه وانه غير مكرم لهم عليه مفيد من الصواب
لان ظاهر قوله اقبلوني امر بالاقالة واقل احوالهم
ان يكون عرضا لها وبذلك لا وكلا الامرين يبيح ولو اراد
ما ظنه لكان له في غير هذا القول مند وجه ولكان
يقول اني ما اكرهكم ولا حملكم علي مبايعتي وما
كنت اباي الا يكون هذا الامر في ولاي ولاي وان مغارته
ليس في لولا ما الزم منه الدخول فيه من التمسك به ومنى
عدلتا عن ظواهر الكلام بلا دليل جرد ذلك علينا ما لا قيل
لنا فيه فاما ابي الموصي عليه السلام فانه لم يقبل ابن عمر
البيعه بعد دخوله فيها وانما استغناء من ان يلزمه البيعه
استبدار فاعفاء فلم فكر فيه وعلم بان امامته عليه السلام
لا نسب بمبايعه من مبايعه عليها فابن هذا من استقاء البيعه
قد قدمت واستدركت قال صاحب الكتاب سبه
لهم احزري وطعنوا في امامته ما روي عن عمر بن الخطاب
انه قال كانت بيعة ابي بكر قلته وفي الله سترها من عاد
الي امثلها فامتلؤ متبين انها حظا وانها ستر وبيان
متلها بحب فيه القاتله وليس في الذم والخطية وكذا من
ذلك ثم قال والجواب انه لا يجوز لقول محتمل ترك ما يعلم

ضروره ومعلوم من حال عمر اعظام اني بكر والنول
 بامامة والرضا يبعثه وذلك منع مما ذكره لان
 العرب للشي لا يجوز ان يكون محاطا به وحكي ابو علي
 ان العترة ليست هي الزلة والخطيئة بل هي البقية وما وقع
 فجأة من غير روية ولا مشاورة واستشهد بقول الساع
 من يامن احد ثمان مثل صير العرسى لست مائتة
 منته المسيب وكان منته امتلا ما تعني فلتة من حسب
 لم يدرك تاره وطلبة فيه فانه لانهم كانوا اذا دخلوا
 في الاشهر الحرم لا يطيلون النار وروى العقدة من اشهر
 الحرم واما سموة فلتة لانهم ادركوا فيه ما كان ينوهم
 فازاد عمر على هذا ان يبعثه اني بكر تداركها بعد ما
 كادت تنوت وقوله وفي الله شرها دليل على التصويب
 لان المراد بذلك انه دفع شرا الاختلاف فيها فاما قوله
 فن عاد الى مثلها فاقولوا المراد من عاد الى مثلها من غير
 مساورة ولا عدد ولا ضرورة ثم سبط بن علي السلمي
 ليدخلهم في السعة بهذا فاقولوا واذا احتمل ذلك وجب
 حمله على المقدمة التي ذكرنا ولم يكلف ذلك لان قول
 عمر مطبق في بيعه اني بكر ولا ان قوله محال عند مخالفت
 ولكن تعلموا به ليوهموا انه يبعثه غير متفق عليها وان اول

من عقدها بفاك له اماما تعلقت به من العلم الضر^{ري}
 برضى عمر ببيعة اني بكر وامامة فالملوم ضرورة بلا شبه
 انه كان راضيا بامامة وليس كل من رضي شيئا كان متدينا
 به معتقدا لصوابه فان كثيرا من الناس برضون باسنا
 من حيث كانت دافعة لما هو ارض منها وان كانوا لا يرونها
 صوابا ولو ملكوا الاحبار لاختاروا غيرها وقد علمنا
 ان معاوية كان راضيا ببيعة عمر بن عبد الله ولانته
 المهد من بعده ولم يكن متدينا بذلك ومعتقدا بصحته
 وانما رضي عمر ببيعة اني بكر من حيث كانت حاضرة عن
 بيعه امير المؤمنين عليه السلام ولو ملك الاحبار لكان مصر
 الامر اليه ابراهيم بن قيس وامر لعنه فان ادعي ان المعلوم
 ضروره تدبر عمر ببيعة اني بكر وانه اولى بالامامة منه
 فهو مد فوع عن ذلك استد دفع مع انه قد كان متدينا
 اعني عمر في وقت بعد اخر ما يدل على ما ذكرناه وقد
 روي الهيثم بن عدي عن عبد الله بن عباس الهادي
 عن سعيد بن جبير قال ذكر ابي بكر وعمر عند عبد الله
 بن عمر فقال رجل كانا والله شمس هذه الامة ونورها
 فقال له بن عمر وما يدريك فقال له الرجل اولى قد
 استلغا فقال بن عمر بل فقد اختلفا لو كنتم تعلمون واستدوا

سقا دني عنداني يوما وقد امر في ان احبب الناس
عنه واسناد ذن عليه عبد الرحمن بن ابي بكر فقال
دوبيه سوء وهو خير من ابيه فاوحشني ذلك منه فقلت
يا ابي عبد الرحمن خيرا من ابيه فقال ومن ليس خيرا من ابيه
الا ام لك ان تدن لعبد الرحمن فتدخل عليه فكله في
الخطبة الشاعران رضي عنه وكان عمر قد جبه في سفر
قاله فقال هيران الخطبة ليلا فندعني احب بطول
الحب فاح عليه عبد الرحمن واتي عمر وخرج عبد الرحمن
فاقبل علي ابي وقال ابي عفته انت الى يومك هذا
على ما كان من تقدم اختموني بتم على طلة لي فقلت
يا ابي لا اعلم لي بما كان من ذلك فقال يا بني وما عبت
ان تعلم فقلت والله لهو احب الي الناس من صبا الصبار
قال ان ذلك كذلك على زعم ابيك ويحفظ فقلت يا ابي
افلا تحكي عن مغله بموقف في الناس مني لهم قال وكيف
لي بذلك سيما ذكرت انه احب الي الناس من صبا الصبار
اذن يرضخ راس ابيك بالحندل قال بن عمر ثم تجاسر
والله محس فادارت لحيته حتى قام خطيبا في الناس
فقال ايها الناس ان يبيعه ابي بكر كانت قلته وفي الله رفا
من دعاكم الى مثلها فاقبلوه وروى الهيثم بن عدي الصبي

بخالد بن سعيد قال عذوت يوما الى النبي وانا
اريد ان اساله عن سق بلغني عن بن مسعود انه كان
يقول فاقبته في مسجد حبه وفي المسجد قوم ينظرون
مخرج فتعرفت اليه وقلت اصلحك الله كان بن مسعود
يقول ما كنت محدثا قوما حديثا لا تبلغه عقولهم
الا كان لبعضهم فتنة قال نعم قد كان بن مسعود
يقول ذلك وكان بن عباس يقول له ابي وكان
عند بن عباس دفا بن علم يعطها اهلها ويصيرها
عن غزيرهم فبينما نحن كذلك اذا قبل رجل من الازد
مجلس النيا فاخذنا في ذكر ابي بكر وعمر فضحك السقي
وقال لعندكان في صدر عمر حديث علي ابي بكر فقال
الازدي والله ما راينا ولا سمعنا برجل قط كان اسلم
فياد الرجل ولا اقول بالحيل منه من عمر في ابي بكر
فاقبل علي عامر السقي فقال هذا مما سالت عنه ثم اقبل
على الرجل فقال يا ابا حنا العرب كيف تضع بالعكسة التي
وفي الله سرها اترى عدوا يقول في عدو يريد ان
يهدم ما بنا له في الناس اكثر من قول عمر في ابي بكر
فقال الرجل سبحان الله يا با عمر وانت تقول ذلك فقال
السقي انا اقول قال عمر بن الخطاب على رؤس الاسهاد

فلم اودعه منه من الرجل معضبا وهو بهيمه لبي
 له افعه في الكلام قال خالد فقلت للعتي ما احب
 هذا الرجل الا يستغل عند هذا الكلام الي الناس
 وينته بهم قال اذن والله احفل بذلك سياتي بحفل
 به بن الخطاب حين قام علي روس المهاجرين والاشيا
 احفل به وانتم ايضا فاذا نعيه عنى ما بدا لكم وقدروا
 سترك بن عبد الله الحنفي عن محمد بن عمرو بن مروه عن
 ابيه عن عبد الله بن سلم عن ابي موسى الاسدي قال
 كنت مع عمر بن الخطاب فلما نزلنا وعظم الناس خرجت
 من رحلي وانا اريد عمر العيزه بن سقبه من اقبتي
 قال ابن زييد فقلت ابي المومنين عمر فقلت لك قال نعم
 فانطلقنا به بد رحل عمر فانا لفي طريقنا اذ ذكرنا
 توفي عمر وبناه بما هو فيه وحياطه على الاسلام واهله
 بما قبله من ذلك ثم خرجنا الي ذكر ابي بكر فقلت للعيزه
 يا لك الحزن لقد كان ابي بكر مددنا في عمر كانه منظر الي قبا
 من بعده وحده واجتهاده وعنايه في الاسلام فقال العيزه
 لقد كان ذلك وان كان مقيم كرهوه لايه عمر ليرودها
 عنه وما كان لهم في ذلك حظي فقلت له لا ابا لك اما ترى القوم
 الذين كرهوا من عمر فقال العيزه لله انت كاذب في غفله لا

نور

تعرف هذا الحي من قريش وما قد حضوا به من المسجد
 فوالله لو كان هذا الحد يدرك بحساب لكان لقرين
 تسعة اعشار واحد وللناس عشرين منهم فقلت له
 يا معزوه فان قريشا بانت بفضلها على الناس ولم
 تزل في ذلك حتى انتهينا الي عمر بن الخطاب او
 الي رحله فلم نحذ فسالنا عنه فقيل خرج انتا فضا
 تنفوا اثره حتى دخلنا المسجد فاذا عمر بطوف
 بالبيت فطفنا معه فلما فرغ دخل بيني وبين العيزه
 فتوكل علي العيزه ثم قال من اين جيتما فقلنا يا
 ابي المومنين خرجنا نريدك فاتي بنا رحلك فقيل لنا
 خرج يريد المسجد فابعناك قال تبعكما الحزن ثم
 ان العيزه نظرت الي وتبسم فنظر اليه عمر فقال مم
 تبسمت ايها العبد فقال من حديث كنت انا وابو
 موسى فيه اتفاقا في طريقنا اليك قال وما ذا احدثت
 فتقصصنا عليه الحزن حتى بلغنا ذكر حد قريش
 وذكر من اراد صرف ولايه ابي بكر عن ولايه عمر فتنفس
 عمر الصعدا ثم قال تكلنك امك يا معزوه وما سعة اثار
 لحد وما سعة اثار العز وفي الناس عز العز
 وقريش سركا وها في عز العز ايضا ثم سكنت ملها

وهو ينهادي بيننا ثم قال الا اجز كما باحد قريش
كلها قلنا بلى يا امير المؤمنين قال او عليكما يتاكما
قلنا نعم وكيف بذلك وانما ملبسان بناكما قلنا
له يا امير المؤمنين وما بال السياب قال خوف الاذاعه
من السياب فقلت له اخاف الاذاعه من السياب فانت
والله من ملبى السياب اخوف وما السياب امرت قال
هو ذاك فاطلق واطلقنا معه حتى انتهينا الى رحله
فدخل ابدنيا من يده ثم قال لا ترميا ثم دخل فقلت للمعير
لا ابا لك لقد عثرنا بكلامنا وما كنا فيه وما اراد حبسنا
الا لنياكرنا اياها قال فانا كذلك اذ خرج علينا ادنه
فقال ادخلا فدخلنا فاذا عمر متلو على برذعه الرجل
فلما دخلنا انشأ يتبيل بيت كبير زهره لا تقش سررك
الا عند ذي ثقه ولي با فضل ما استودعت اسرار
صدرا رحيبا وقلبا واسعا فمنا لا تحترمه اذا اودع
اظهارا فلما سمعناه متمبلا بالسبع علمنا انه يريد ان يضل
كتمان حديثه قلنا له يا امير المؤمنين اكرمنا واحصنا
وصلنا قال بما ذا يا اخا الاسترقت قلنا بافتاس سررك
الناس واستر الكنايه فكف فسمع المستر ان نحن لك فقال انكما
لكذلك فاسالنا عما بدا لك ثم قال فقام الى الباب لمعلقه فاذا

اذن الذي اذن لنا عليه في الحج فقال امعن عنا لا امر
لك فخرج واغلق الباب خلفه ثم اقبل النيا فجلس معنا
فقال سلا محبلا قلنا نريد ان يحزننا يا حسن قريش الذي
لم يامن بنا بنا عليه ان تذكر لنا فقال سالما عن
سقطله وما حزن كما فليكن عندكم في ذمه منيعه وحزنا
بقيت فان امت فساكنما وما احبستما من اظهار او كتمان
قلنا فان لنا لك عندنا ذلك قال ابو موسى وانا اقول
اظنه يريد الا الذي يكره هو امر اني بكر استخلافه عمر وكان
طلحه احدهم فاساروا عليه لا يستخلفه لانه فظ غليظ
ثم قلت في نفسي قد عرفنا هؤلاء القوم باسماهم وعنا بهم
وعمر ففهم الناس واذا هو يريد عن ما نذهب اليه منهم
فعاذ عمر الى النفس ثم قال من ترابنه قلنا والله ما ندرى
الا طنا قال ومن نطنان قلنا نراك تريد القوم الذين
ارادوا ابا بكر على صرف هذا الامر عنك قال كلا بل كان
ابو بكر اعقوا وظلم هو الذي سالما عنه كان والله احد
قريش كلها ثم اطرق طويلا فتطير الى المعير ونظر الى اليه
واطرفنا لا طراقة وطال السكوت منا ومنه حتى ظننا انه
قد ندم على ما بدا منه ثم قال والهاء هيل بني يهم يهم
لقد سعدتني ظالما وحزنا الى منها انما فقال له المعير

هذا عندك ظالما قد عرفنا فكيف خرج اليك منها انما قال
 ذاك لانه لم يخرج الى منها الا بعد باس سفا اما والله لو كنت
 اطعت زيد بن الخطاب واصحابه لم يتلظظ من حلا وبها
 بقي ابد ولكن قدمت واخرت وصعدت وصوبت وقضت
 واپعت فلم احب الا الاعصا على ما شئت منها والملت
 على نفسي واملت اناتي ورجوعه فوالله ما فعلت حتى مضى
 لنا فقال له العيز بن سبعة فاسفك منها وقد عجزنا
 عليك يوم السيفه بدعايك اليها ثم انت الان تنقم بالثا س
 عليه فقال له تكلمت امك يا معيز ان كنت لا عدك من هاه
 العرب كانك كنت غائبا عما هناك ان الرجل كادني فكرته
 وما كوني فما كونه والثاني احذر من قطاه انه لما راى شغل
 الناس به وافبالهم بعجوهم اليه ايقن ان لا يريدوا به
 بدلا فاحب لما راى من حرص الناس عليه وسقهم به ان يعلم
 ما عندي وهل تنارع اليها فتى واحب ان سيلوني باطاعي
 منها والموقين لها بها وقد علم وعلمت لو فلت ما عرض علي
 لم حبه الناس الي ذلك فالثاني تليا علي احضى مستورا
 حذارا لواجبه الي قبولها لم نلم الناس الي ذلك واحبناها
 صفتنا في قلبه ولم امن غابلية ولو بعد حيني مما بداني من
 كراهية الناس اما سمعت نداهم من كل ناحية عند عرضها

الطاهر انتم لغير الطاهر في الغم والفرح لا تفرح
 شفيته وتزرك كملطمة الكارطة اجمع اعلاه
 كلفه وكلمه لطفه

علي لا يزيد سواك يا با بكر انت لها فردناها
 عليه ففند ذلك رايتيه وقد التمع وجهه لذلك سرا
 ولعد عايتني سره علي سقى بلغة عني وذلك لما قدم
 بالاسعت بن فين اسيرا من عليه واطلقة وزوج
 اخته ام فروه ثبت اني تخافه فقلت للاسعت وهو
 بين يدي اني بكر يا عبد الله والله اكفرت بعبد
 اسلامك وان ردوت كما فزانا كضا على عبيك
 فنطرا الي الاسعت نظرا سزا علبت انه يريد كذا
 بكلمتي به ترسكت فلعيتي بعد ذلك في بعض سلك
 المدينة فزافتنى فزقال لي انت صاحب الكلام يا
 بن الخطاب قلت نعم يا عدو الله ولك عندى
 سر من ذلك فقال يفس اجزاء هذا لي منك فقلت
 غلام من يدنى من اجزاء قال لا يعني لك من اتباع
 هذا الرجل من يد ابابكر وما جزاي علي الخلاف عليه
 الا مقدمه عليك ومخلفك عنها ولو كنت صاحبها
 ما رايت من خلافا عليك قلت قد كان ذلك فانا من
 الان قال ما هذا وقت امرانا هو وقت صبر حتى ياتي
 الله بنرج فخرج فمضا ومصيت ولقي الاسعت بن فين
 الزبير فان بن مراد العدي قد ذكر له ما جري بيني وبينه

فقل الزبير فان ابي بكر فارسل الي با كنت احق
من عني في من الكلام فارسلت اليه اما والله لكن
اولا فقلت كله بالغه لي ولك في الناس تحملها الركبا
حيث ساروا وان سبت اسدنا ما نحن فيه عفو
فقال اذا استد بها علي انها صابرة اليك الي ايام
فاظنت انه ياتي عليه جميعه حتى يرد لها علي فتقابل
والله فما ذكر لي والله بعد ذلك المجلس حرفا حتى
هلك ولقد مد في امرها عاصنا علي بواجده حتى
حصو الموت فابين منها وكان منه ما رايتا ثم التما
ما قلت لكما عن بني هاشم خاصة ولكن شيئا حب
امر تكما اذا استنما علي بركة الله تع فضينا ونحن بحسن
قوله والله ما افسينا سره حتى هلك فكافي به عند سماع
هذه الاخبار يستغربون ضحكا عجبيا واستبكارا وانكارا
ويقولون كيف نضغ الي هذه الاخبار ومعلوم ضروره
تعظيم عمر لابي بكر ووفاقه له وصتوبه لامامته وكيف
يطعن عمر في ايامه اني بكر وهي اصل لامامته وقاعد لولا
وليس هذا ينكر من طست العصبه على قلبه وعينه
ولا يري ولا يسمع الا ما يوافق اعتمادات متداه قد
اعقدها ومذاهب فاسده فدا نحلها فابال هذه الضرر

لخصهم

ولا تقوم من خالفهم ونحن نقيم بالله علي انا لانفعل
ما يدعونه ويريد علي ذلك باننا نفتقد ان الامر
بجلائه وليس في طعن عمر علي يسمه اني بكر ما يودي
الي فاد امامته لانه يمكن ان يكون ذهب الي
ان امامته لم يثبت بالنص عليه وانما ثبت بالاجماع
من الامه والرضي فقد ذهب الي ذلك جماعه من
الناس ويرى ان امامته او في من حيث لم يقع
بغيره ولا يخاف ولا يختلف الناس في اصلها واتسع
كثير منهم من الدخول فيها حتى كرهوا وتهددوا
وحذفوا فاما القلته وان كانت محتمله للنفقه عليا
حكي صاحب الكتاب وللزله ايضا والخطيه فالد
يخصها بالمعنى الذي ذكرناه قوله وفي الله سترها
ومن عاد الي مثلها فاقبلوه وهذا الكلام لا يلبس بالدع
بالدم استبه فيجب ان يكون محمولا على معناه وقوله
ان المراد وفي الله سترها انه دفع ستر الاختلاف فيها
هو عدول عن الظاهر لان الستر في ظاهر الكلام صفا
اليهادون عيها واعد من هذا التاويل وقوله
ان المراد من عاد الي مثلها من غير ضروره واكره
المسلمين عليها فاقبلوه لان ما جري هذا الجري لا يكون

من لا يبيعه اتي بكر عندهم لان كل ذلك ما يجري على هذا
منها وقد كان يجب على هذا ان نقول من عاد الي
خلاصها فاقولوا وليس له ان يقول انما اراد بالمثل
وجها واحدا وهو في وقوعها من غير ما وء لان
ذلك انما تم في اتي بكر خاصه بظهور امره واستنار فضله
لانهم بادروا الي العند خوفا من البتة وذلك انه عيز
منكر ان يتفق من ظهور فضل اتي بكر واستنار امره
وحوق القصة ما اتفق لاني بكر فلا ينبغي مثلا ولادما
على ان قوله مثلها ينبغي وقوعها على الوجه الذي
وقعت عليه وكيف يكون ما وقع من غير ما وء لضرر
داعية واسباب موجبه مثلا لما وقع بلا ما وء
ومن عيز ضرره ولا اسباب والذي رواه عن اهل اللغة
من ان اخربوم من سوال يسمى قلته من حيث لم يدرك
فيه تارة فانا لا نعرفه والذي نعرفه انهم يسمون التي تنقض
بها احد سهو لحرم ويتم قلته وهي اخر ليله من ليالي البئر
لانه رباراي قوم الهلال لسع وعزمين ولم يصير الباقو
فينبغي هولا على اتي بكر وهم عار حون فلماذا سميت هذه
الليلة قلته على ان قد سينا ان مجموع الكلام ينبغي ما
ذكرناه من المعنى ولم سلم له ما رواه عن اهل اللغة في احتمال

هذه اللفظة وقوله في اول الكلام ليس القلته القلة
والخطية ان اراد انها لا تختص بذلك فصح وان
اراد انها لا احتمله فهو ظاهر لخطا لان صاحب
العين قد ذكر في كتابه ان القلته من الامر الذي
يتبع على عيز احكامه وبعد فلو كان عيز لم يرد
بقوله تو هين يبيعه اتي بكر بل اراد ما ظنه الخائفون
لكان ذلك عامدا عليه بالنقض لانه وضع كلامه في
عيز بوصفه واراد سببا مغير عنه بخلافه فليس بجرح هذا
لحزم من ان يكون طعنا على اتي بكر الا بان يكون
طعنا على عيز قال صاحب الكتاب ب سببه لهم
احزي قالوا قد روي عن اتي بكر انه قال عند موته
ليتي كنت سالت رسول الله صلى الله عليه واله عن
قلته قد كرتي احدها ليتني كنت سالت هل للايضار
في هذا الامر حق وذلك انه يدل على شكه في صحة بيعه
نفسه ودعا قالوا قد روي انه قال في مرضه ليتني كنت
تركت بيت فاطمة لم اكشفه وليتي في ظله بني ساعد
كنت صرمت على يد احد الرجلين فكان هو الامير
وكنت الوزير قالوا وذلك يدل على ما يروي
من اقدانه على بيت فاطمة عند اجتماع ابر المؤمنين

عليه السلام والزبير وغيرهما ويدل على انه كان يرى
الفضل لغيره لا لنفسه ثم قال لاجواب عن ذلك ان قوله
ليتني لا يدل على الشك فيما يتناهى وقوله ابراهيم عليه السلام
رب ارنى كيف تحيى الموتى قال اولم تؤمن قال بلى
ولكن ليطئن قلبي اقول من ذلك على التمهيم ثم حمل شبهه
على انه اراد سماع شئ منفصل او اراد ليتني سألته عند
الموت العهد لان ما قرب عهد لا ينسى ويكون اردع
للاضمار لما حاوروه ثم قال على انه ليس في ظاهره انه يتي
ان يسئل هل لهم حق في الامامة قد متعلق بها حقوقها
ثم دفع الرواية المتعلقة ببيت فاطمة عليها السلام وقال اما متينة
عنه فلو ثبت لم يكن ذمها لان من استدل التكليف عليه
فهو يمتنى خلافه تعالى له ليس يجوز ان يقول ابو بكر
ليتني سالت عن كذا الاعم الشك والتمهيم لان مع العلم واليقين
لا يجوز مثل هذا القول هكذا معنى الظاهر فاما قوله ابراهيم
عليه السلام فاما سأل ان يعيد لغير ظاهره لان الشك بقوله
بلى ولكن ليطئن قلبي وقد قيل ان الضرور قال له اذا
كنت تزعم ان لك رباً محيى الموتى فسله ان يحيى لنا ميتاً ان كان
على ذلك قادر ان لم يفعل ذلك قتلتك فاراد بقوله
ولكن ليطئن قلبي اي لا من نزع عدوك لي بالقتل

وقد يجوز ان يكون طلب ذلك لقوته وقد سألوه
ان يرغب الي الله تعالى مع منه تعالى ليطئن قلبي اي اجابك
لي واي اراحه على قوتي ولم يرد ليطئن قلبي الي
انك تغلب ان يحيى الموتى لان قلبه بذلك مطمئن واي
شئ يريد ابو بكر من التفصيل اكثر من قوله ان هذا
الامر لا يصلح الا لهذا الحي من قرشي واي فرق بين ما
يقال عند الموت وبين ما يقال قبله اذا كان محفوظاً
معلوماً يرفع حكمه ولم يبيح وبعد فظاهر الكلام
لا يقتضي هذا التخصيص ونحن مع الاطلاق والظاهر
واي حق يجوز ان يكون للاضمار في الامامة غير ان يتولاها
رجل منهم حتى يجوز ان يكون الحق الذي يمتنى ان يسئل
عنه غير الامامة وهل هذا الا تعسف وتكلف واي شبهه
يتقى بعد قول اي بكر ليتني كنت سألته هل للاضمار في
هذا الامر يمتنى فكما لا نزارعه اهله ومعلوم ان الشارح
لم يمتنع بينهم الا في الامامة تنها لا في حق اخر من
حقوقها فاما قوله انا قد بينا انه لم يذكر منه في بيت
فاطمة ما يوجب ان يتنا ان لم يفعل فقد بينا مسادها
ظنه في هذا الباب ومعنى الكلام فيه مستقصي فاما قوله
ان من استدل التكليف عليه فقد يمتنى خلافه فليتبص

لان ولايه ابي بكر اذا كانت هي التي اقتضاها الدين والنظر
للمسلمين في تلك الحال وما عداها كان معناه وموديا الي
الفقه فالتفتي بخلافها لا يكون الا بمتحا فاك صاحب
الكتاب بعد ان ذكر شيئا لا يتعلق به من ان ابا بكر رض
علي عمر وترك الناسي بالرسول صلى الله عليه واله
لانه لم يستخلف واجاب عنه رجا قالوا في الطعن عليه
انه ولي عمر ولم يولد رسول الله صلى الله عليه واله
شيئا من اعماله الا ما ولاه يوم خيبر فزجعه من رما وولا
الصدقة فلما شكوا الي العباس عزله ثم اجاب بان تركه
عليه السلام ان يوليه لا يدل على انه لا يصلح لذلك لانه قد
ولي خالد بن الوليد وعمر بن العباس ولم يدل
على انها يصلح ان للامامه ولذلك تركه ان يولي لا يدل
على انه غير صالح بل المعتبر بالصفات التي هي لها تصلح
الامامه فاذا اكملت صلح لذلك ولي من قبل او لم يولي
وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه واله ترك ان يولي
امير المؤمنين عليه السلام ولايات كثيرة ولم يحب الا يصلح لها
وسبب ان امير المؤمنين صلى الله عليه واله لم يولد لكن
ولم يمنع ذلك من ان يصلح للامامه وحكي عن ابي علي ذلك
انما كان يصح ان يتعلق به لو صفوا واستبعدوا عنهما شيئا

فاما احواله معروفة في قيامه بالامر حين يحجز عنه فكيف
يصح ما قالوه وبعد فقلاد ما روي من قوله وان
وليم عمر بعده فويا في امر الله تع فويا في بدنه على جواز
ذلك وان ترك ان يوليه لان هذا القول اقوي من الفعل
يعلم له قد علمنا من العادل من يرخ لكبار الامور
لا بد من ان يدرج اليها بصغارها لان من يد بعض
الملوك ما هيله للامر بعد لا بد من ينيه عليه بكل قول
وفعل يدل على ترسخ له في الزلّه ويستكنفه من امور
وولاياته ما يعلم عند او يغلب في الظن صلاحه لما
يريد له وان من يري الملك مع حصونه وامداد الرما
ونظا وله لاستكنفه شيئا من الولايات ومنى ولاء
عزله وانما يولي عنه ويستكنفى سواه لا بد ان يغلب في
الظن انه ليس باهل للولاية وان جوزنا انه لم يوليه
لاسباب كثيرة سواه انه لا يصلح للولاية الا ان مع هذا التحويز
لا بد ان يغلب الظن بما ذكرناه فاما خالد وعمر فاما
لم يصلح للامامه لعقد شروط الامامه فيها وان كانا يصلحا
لما ولياه من الاماره فتركه الولاية مع امتداد الزمان
ونظا ول الايام وجميع للشروط التي ذكرناها استضي
عليه الظن لفعل الصلاح والولاية لسنى لا يدل على

الصلاح لعزته اذا كانت السرايط في القيام بذلك الغير
معلوما فقد نها وقد خذ الملك يولي بعض امور من
لا يصلح للملك بعد لظهور فقد السرايط فيه ولا يجوز
ان يكون محضته من برسخه للملك بعد ولا يولي عليه
نظام اول الرمان سيات من الولايات بيان العزف
بين الولايات وتركها فيما ذكرناه فاما امير المؤمنين
عليه السلام وان لم يتول جميع امور النبي صلى الله عليه
واله في حياته فقد تولا اكثرها في حوائجها واعظمها وخلفه
عليه السلام في المدينة وكان الامير على لحيته المعبود
الي حيدر وحري الفخ على يده بعد انزاعه من امره
عنها وكان المودي عنه سورة براء بعد عزل اني بكرها
وارتجاعها منه الى عز ذلك من عظم الولايات وللأمان
بما يطول بذكره السرح ولو لم يكن الا انه لم يول عليه
والبا لكفي فاما اعراضه بان امير المؤمنين عليه السلام
لم يول احدا بعيد من الصواب لان ايام امير المؤمنين
عليه السلام لم يطل حتى يتمكن فيها مرادته وكانت على
فرضها مستقيمة بين قتال الاعداء ولانه عليه السلام لما بوع
لم يلبث ان خرج عليه اهل البصر واحتاج الى قتالهم
ثم ان كفي من قتالهم الى قتال اهل الشام وبعث ذلك

فقال اهل الزمان فلم تستقر به الدار ولا استدلها النان
وهذا بخلاف ايام النبي صلى الله عليه واله التي تطاولت
وامتدت على انه قد مضى عليه بالمدينة بعد احنيه
وانما بطيت الولايات لغلبة الظن بالصلاح للامامة
فاذا كان هناك وجه يتضي العلم بالصلاح للامامة
لها كان اولي من طريق الظن علي انه لا خلاف بين
المسلمين بان احسن عليه السلام كان يصلح للامامة وان لم
يول له ابو الولايات وفي مثل ذلك خلاف من حال
عمر فانترق الامارات قاسا قوله في انه لم يعثر على عمر
بتقصير في الولاية فمن سلم ذلك وليس يعلم ان مخالفته
تعد مفسدا كبيرا ولو لم يكن الا ما اتفق من خطاه في
الاحكام من جوعه من قول اني عمر واستعنا والناس
في الصغير والكبير وقوله كل الناس ائمة من عمر كان
فيه كفاية وليس كل الحق من بالامامة يرجع الى حسن
التدبير والسياسة الدنيا وية وزم العمال والاستطفا
في حياته الاموال ومضير الامصار ووضع الاعمار
بل حظ الامامة من العمل بالاحكام والفتيا في محل
واحرار والنايخ والمنوع والحكم والمتابفة اقوي
فمن مضى في هذا لم تنفعه ان يكون كاملا في ذلك

فاما قوله فالاول ما روي من قوله وان ولينم عمر
مجدوه قويا في امر الله قويا في بدنه فهذا لو ثبت
لدل وقد تقدم الكلام على هذا الخبر وامتناله فيما
سلف من هذا الكتاب واقوي ما يبطله عدولنا
بكر عن ذكره والاحتجاج به لما اراد النص على
عمر مغوبت علي ذلك وقيل له ما تقول لربك اذا
وليت علينا قضا غليظا ولو كان صحيحا لكان
يحتج به ويقول وليت عليكم من شهد النبي عليه
السلام وقوي امر الله قويا في بدنه وقد قيل فيما
يطعن على هذا الخبر ان ظاهره يقتضي تفصيل عمر
على ابي بكر والاجماع خلاف ذلك لان التوجه في الحجة
فضل قلب الله نعم ان الله اصطفاه عليكم بسطه
في العلم والحجيم وتعدد فكيف يعارض ما اعتمدناه
من عدوله عليه السلام عن ولايته وهو امر معلوم
بهذا الخبر المردود المدفوع قال صاحب الكتاب
سبته لهم اخري قال واحد ما طعنوا به في امامته
حديث اسامة بن زيد وذكره وان كان في حقيقته
وان رسول الله صلى الله عليه واله كره حين موته الامر
بتفويض جبين اسامة فتا حين يقتضي مخالفة الرسول

فان قلتم

فان قلتم انه لم يكن في الجبين قبل كماله ان عمر
بن الخطاب كان في الجبين وانه منعه من التوقيع
القوم وهذا كالأول في انه معصيه وربما قالوا انه عليه
السلام جعل في حين اسامة هؤلاء القوم لئلا يعبدوا فانه
فلا يقع منهم توثيق على الامامة وكذا لم يجعل
امير المؤمنين عليه السلام في ذلك الجبين وجعل فيه ابو
بكر وعمر وعثمان وعنه هم وذالك من اوكد الدلالة
على انه لم يرد ان يختاروا الامامة ثم اجاب عن ذلك
بان انكر اوله ان يكون ابو بكر في حين اسامة واحال
على كتب الغاري ثم سلم ذلك وقال خطاء به عليه السلام
بتفويض الجبين بحبان يكون متوجها الى القيام بعد
بالامر لانه من خطاب الابه وهذا يقتضي ان لا يدخل
المخاطب بالانتفاء في الجملة ثم قال هذا يدل على
انه لم يكن هناك امام مخصوص عليه لانه لو كان كذلك
لاقبل بخطاب عليه وخصه بالامر بالانتفاء دون الجميع
ثم ذكر ان امره عليه السلام بالانتفاء لا بد ان يكون مشروطا
بالمصلحة وبالايعرض ما هو اهم منه لانه لا يجوز ان يامرهم
بالنقض وان اعقب ضررا في الدين وقواه بانه لم يترك علي
اسامة تاحزه وقوله لم يكن لا سأل عنك الركبة واكد كون

الامر مستر وطا باللام كبر لا طابل فيه وفي حكايته وقال لو
كان الامام منصوبا عليه لجاز ان يترد حنب اسامه او بعضه
لنضرة فكذلك اذا كان بالا حنبار وحكي عن ابي علي
استدلاله علي ان ابا بكر لم يكن في حنب اسامه بانه ولاية الصلوة
في موضع مع تكرير امر الحنب بالنفوذ والخروج ثم ذكر ان
الرسول عليه السلام انما يربى بما يتعلق بمصالح الدنيا في الحرب
وعزها من اجتهاده وليس بواجب ان يكون ذلك عن حنب
كما وجب في الاحكام الربعية وان اجتهاد يجوز ان يخالف
بعد وفاته وان لم يحضر في حيوته لان اجتهاده في الحنب
اولي من اجتهاده عن ثم ذكر ان العله في اجتهاد عمر عن
النفوذ مع اجتهاد حنب حاشه اليه وقبيله بالانفوس به عزه وان
ذلك احوط للدين من نفوذه ثم ذكر ان امر المؤمنين
عليه السلام حارب معاويه بامر الله ثم و امر رسول الله
عليه واله ومع هذا فقد ترك محاربه في بعض الاوقات ولم يحب
بذلك ان لا يكون مستلا للامر وذكر توليته عليه السلام ابا موسى
وتوليه الرسول صلى الله عليه واله خالد بن الوليد مع ما ظهر
منها وان ذلك يقتضي السقوط ثم ذكر ان من يصلح
للإمامه عن صفة حنب اسامه حنب تاخره لخبثار للإمامه احد
لان ذلك اهم من نفوذهم فاذا جاز لهذه العله التأخر

قبل العقد جاز التأخر بعد المعاصد وعزها وطن
في قول من جعل اخرجهم في الحنب على طريق الايمان
ليؤمن بحقوق امر البض مان والى ان بعد هم لا
يمنع ان حنبار واللامه ولانه عليه السلام لم يكن قاطعا
على موته لا محاله لانه لم يرد نفذ واجتهاد اسامه في حنب
ثم ذكر ان ولاية اسامه عليها لا تقتضي فضله وانما دونه
وذكر ولاية عمر بن العاص عليها وان لم يكونا دونه
في الفصل وان احدا لا يفضل اسامه عليها ثم ذكر ان السب
في كونه عمر من حنب حنب اسامه ان عبد الله بن ابي
ربيعه المحزوي قال عند ولاية اسامه تولى عليا سابع
حدث وعنه من حنب فربى فقال عمر يا رسول الله مرني
حتى اصرب عنقه فقد طعن في امارته ثم قال عمر انا اخرج
في حنب اسامه نواصفا وعظيما لامره صلى الله عليه واله
يقال له اما كون ابي بكر في حنب حنب اسامه قطا هر
قد ذكره اصحاب السير والتواريخ وقد روي البلاء وري
في تاريخه وهو معروف ثقة الضبط وري مما يله السبع
ومقتار بها ان ابا بكر وعمر كانا معا في حنب اسامه والامكار
لما يجري هذا الجري لا ينبغي شيئا وقد كان حنب علوف احوال
بذلك على كتب الفاري في حنبه ان يوي الى الكتاب المتخذ

لذلك بعد الرجوع اليه فاما خطابه عليه السلام بالتفويض
للجيش فالنفوذ به القوة دون الراعي اما من حيث
مقتضى الامر على مذهب من راي ذلك سرعا اولغه
من حيث وجدنا جميع الاقامة من لدن الصحابة الى هذا
الوقت يحملون اوامره ونواهيهم على العلم على النور ويطبقون
في تراجمها الادلة ثم لو ثبت كل ذلك لكان قول اسامه
لم اكن لاسئل عنك الركب اوضح دليل على انه عقد من
الامر النور لان سال الركب عنه عليه السلام لا معنى له بعد
الوفاء وقول صاحب الكتاب فلم ينكر على اسامه
تاخره ليس بشي واي انكار ابلغ من انكار الامر وترادفه
القول في حال يستغل المهمل وينقطع عن الفكر الا فيها وقد
يكرر الامر على الامور تارة تكرر الامر واخرى بغيره
واذا سلمنا ان امره عليه السلام كان متوجها الى القيام بالامر
بعد تنفيذ الجيش بعد الوفاء لم يلزم ما ذكره من الخروج
المخاطب بالانفاذ عن الحمله فكيف يصح ذلك وهو من جملة
الجيش والامر متضمن لتنفيذ الجيش فلا بد من خروج كل من
كان في حملته لان تاخر بعضهم سلب الخارجين اسم الجيش
على الاطلاق وليس من مذهب صاحب الكتاب ان الامر
بالسما امر بما لا يتم الامعه وقد اعتمد على هذا في مواضع كثيرة

عن

وان كان خروج الجيش لا يتم الا بخروج ابي بكر فالامر
بجروحه امر لا يبي بكر بالنفوذ والخروج وكذلك لو قبل
عليه على سبيل التخصيص وقال نفذ واحسن اسامه
وكان هو في حملته الجيش فلا بد من ان يكون ذلك امر
بالخروج واستدلاله بانه لم يكن هناك امام مخصصا
عليه لعموم الامر بالتنفيذ ليس بجواب لا ما قد بينا ان
المخاطب انما توجه الى الحاضرين ولم يتوجه الى الامام
بعد على ان هذا الامر له لان الامام نفذ لا يكون الا
واحد فلم يعم الخطاب ولم يفرد به الواحد لتنفيذ القيام
بالامر بقدي جيش اسامه بان الحال لا تختلف في كون الامام
بعد صلى الله عليه واله واخذ بين ان يكون مخصصا عليه
او مختارا واما ادعاء الشرط في امره عليه السلام بالتردد
باطل لان اطلاق الامر يمنع من اثبات الشرط وانما ثبت
من الشرط ما يستحق اثباته من الممكن والعذر لان ذلك
شرط ثابت في كل امر من حكم او مصلحة يخالف ذلك لان
الحكم لا يامر بشرط المصلحة بل اطلاق الامر منه يقتضي تبوت
المصلحة واستقاء المصلحة وليس كذلك الممكن وما يجري
محراه وهذا لا يشرط احد في اوامر الله تعالى ورسوله بالتباعد
المصلحة واستقاء المصلحة وشرطوا في ذلك الممكن ودفع

المعذور ولو كان الامام مضموعا عليه بعينه واسمه
لما جاز ان يسرد جيتن اسامه بخلاف ما ظنه ولا ان
يعزل من ولاه عليه السلام ولا يولي من عزله للعلة الذي
ذكرنا ههنا فاما استدلال اني علي بن ابي بكر لم يكن في
الجيتن بحد من الصلوة فاول ما فيه انه اعزاف بان
الامر بتنفيذ الجيتن كان في الحال دون بعد الوفاة
وهذا ناقض لما بنى صاحب الكتاب عليه امر عليه
السلام ثم انا قد بينا انه عليه السلام لم يولد الصلوة وذكرنا
ما في ذلك ثم ما المانع ان يولية تلك الصلوة ان كان ولاه
اياها ثم يامره بالتعود بعد مع الجيتن فان الامر بالصلوة
في تلك الحال لا يستضي امره بما على التأييد واما ادعائه
ان النبي صلى الله عليه واله يامر بالجر وبما مضى عن
اجتهاد دون الوحي فغادر الله ان يكون صحيحا لان حروبه
عليه السلام لم يكن مما يخص مصالح الدلائل الذين فيها
اقوي تعلق لما يعود على الاسلام واهله فتوجه من
العز والتوه وعلو الكلمة وليس يجري ذلك مجري اكله
وسقيه ونومه لان ذلك لا تعلق له بالدين بخلاف ان
يكون عن رايه ولو جاز ان يكون مغايرة وبعوثة مع
التعلق القوي لها بالدين عن اجتهاد لجاز ذلك في

الاحكام ثم لو كان ذلك عن اجتهاد لما ساعدت مخالفة
فيه بعد وفاته كما لا يسوغ في حيوته فكل علة تمنع من احد
الامر بن تمنع من الاخرى فاما الاعتذار في جيتن عن
الجيتن بما ذكره فباطل لانا قد بينا ان يامره عليه السلام
لا يسوغ مخالفة مع الامكان ولا مراعاة ما عساه يعرض فيه
من راي غيره واي حجة الى غير بعد تمام العقد واستهزاء
ورضى الامام به علي مذهب المخالف واجماع الامة
عليه ولم يكن هناك فتنة ولا تنازع ولا اختلاف
يحتاج فيه الى مساوغة وتنديبه وكل هذا يقتل
بالباطل فاما محاربة امير المؤمنين عليه السلام فلم يكن
ما مورى بها الا مع التمكن ووجود الانصار وقد فعل
عليه السلام ما يجب عليه لما تمكن منه فاما مع المعذور وقد
الامكان فما كان ما مورى وليس كذلك القول في جيتن
اسامه لان ناس من ناسر عنه كان مع العذر والتمكن
فاما قوله اني موسى فلان نذري كيف ربه ما نحن فيه
لانه انما ولاه بان يرجع الى كتاب الله تع فتحكم بما يرضيه
فيه وفي حضمه بالسرط الذي ولاه عليه وابو موسى
فعل خلاف ما جعل اليه فلم يكن متمثلا للامر من
ولاه وكذلك خالد بن الوليد انما خالف ما امره الرسول

صل الله عليه وآله به قبرا من فعله وكل هذا لا يثبت امره
عليه السلام بتعيينه حتى اسامه امر مطلقا وتأكيده
ذلك وتكراره فاما حتى اسامه فانه لم يضمن
بصلح الامامه فيجوز يا خرم لاختيار احدهم على ما ظنه
صاحب الكتاب على ان ذلك لو صح اصلا لم يكن عذرا
في التاخر لان من خرج في الحرب يمكن ان يختار وان
كان بعيدا ولا يمنع بعد من صحة الاختيار وقد
صرح صاحب الكتاب بذلك ثم لو صح هذا العذر
لكان عذرا في التاخر قبل العقد فاما بعد ابرامه
فلا عذر فيه فالمعاصنة التي ادعاها قد سبها ما فيها
فاما قول صاحب الكتاب راد اعلى من جعل اخراج
المومنين في الحرب لئلا امر النض بعدهم لا يمنع ان يختاروا
للإمامه فيدل على انه لم يبين معنى هذا الطعن على حقيقته
لان الطاعين به لا يقول انه انقدهم لئلا يختاروا للإمامه
ولما يقول انه بعدهم حتى ينتصب بعده في الارض من
نض عليه ولا يكون هناك من يخالفه وينارعه فاما
قوله عليه السلام فاطمنا على موته فذلك لا يضر تسليمه
النسب كان خائفا ومتقيا وعلى الخائف ان يجرمها
بخلاف منه فاما قوله لم يرد نفذوا اجبت في حياتي

فقد بينا ما في ذلك فاما ولايته اسامه على من ولي
عليه فلا بد من امضاها بالفضل على الحاجة فيما كان
واليا منه وقد دللنا فيما تقدم من الكتاب على ان
ولاية الفضول فيما كان افضل فيه منه قبيحة وكذلك
القول في ولايته عمرو بن العاص عليها والقول في
الامر بين واحد وقوله ان احدا لم يدع فضل
اسامه عليها فليس الامر على ما ظنه لان من ذهب
الي فساد امامه الفضول لا بد من ان يفضل اسامه
عليها فيما كان واليا منه فاما ما ادعاه من التثبيت
في دخول عمر في الحرب فامورته ولا وقفنا عليه الامر
كنا به ثم لو صح لم يفسدنا لان عمر لو كان افضل من
اسامه لمغه الرسول صلى الله عليه وآله من الدخول
في امارته والبرحت لورايه والواضع لا يستضي بفعل الشيخ
وهذه حمله كافيه فلو صاحب الكتاب شبه لهم
اخرى واحدا ما طعن انه في ابي بكر انه عليه السلام لم يولي
الاعمال ولا عينه ولما ولاة الحج بالناس وان بقوا عليهم
سورة براه عزله عن ذلك وجعل الامر الي ابي المومنين
عليه السلام فقال لا يودي عني الا اني اوري رجل مني حجة
رجع ابو بكر على النبي صلى الله عليه وآله ثم اجاب عن

ذلك انه لو سلم انه لم يولي ما كان يدل على نقص ولا
على انه لا يصلح للامارة والامامة بل لو قيل انه لم يولي لاحت
اليه بحجته وان ذلك رفعه له لكان اقرب سيما وقد
روي عنه عليه السلام ما يدل على انها وزيرا فكان عليه
السلام محتاجا اليها والي رايها فلذلك لم يوليها ولو كان
للقول على تركه فضل لكان عمرو بن العاص وخالد بن
الوليد وغيرهما افضل من اكابر الصحابة لانه عليه السلام
ولاها وقدمها وقد قد منان توليته هي بحسب الصلح
وقد يولي المفضل على الغاضل ناره والغاضل احزى
وربما ولي الواحد لا ستغنايه عنه بحجته وربما ولاه
لاصال بينه وبين من ولي عليه الي غير ذلك ثم ادعى ان
ولاية ابي بكر على الموسم واهل الح قد ثبت بلا خلاف
بين اهل الاخبار ولم يصح انه عزله ولا يدل رجوع
ابي بكر الي النبي صلى الله عليه واله مستغما عن العفة
على العزل ثم جعل انكار من انكر حجة ابي بكر في
تلك السنة بالناس كاتكار عباد وطيفته اخذ ابي بكر
عليه السلام سورة براء من ابي بكر وحكي عن ابي علي
ان المعبر في اخذ السور من ابي بكر ان من عاده العز

العزب تنبذ من سادات قبايلهم اذا عقد عقد
القوم فان ذلك العقد لم يخل الا ان يحله هو او بعض
سادات قومه فلما كان هذا عاداتهم واراد النبي صلى
الله عليه واله ينبد اليهم عدوهم ونقص ما كان بينه
وبينهم علم انه لا يخل ذلك لانه رسل من سادات اهل
هبطه فعدل عن ابي بكر الي ابي المومنين عليه السلام
للقرب في السب ثم ادعى انه عليه السلام ولي ابي بكر
في حال مرضه ان يصله وذلك اسرف الولايات وقال
في ذلك ياتي الله ورسوله والمومنين الا ابا بكر ثم اعرض
بصلوته عليه السلام حلف عبد الرحمن بن عوف
واجاب بانه عليه السلام صلي خلفه لانه ولاه الصلوة
وقدمه فيها وانما قدمه عبد الرحمن عبد عليه النبي
صلى الله بغير امره وقد ضاق الوقت فجاء الرسول
فصلى خلفه وتكلم على ان ولا ابي بكر الصلوة لانه
على المض بخلافه عليه بسلام لا طائل في حكاية يقال
له قد بينا ان تركه عليه السلام الولاية لبعض اصحابه مع
حصونه وامكان ولايته والعدول عنه الي غيره مع
تطاول الزمان واستداره ولا بد من ان ينص على
الظن لانه لا يصلح للولاية فاما من ادعى انه لم يولي

عليه واله

لافتقاره اليه بحجته وحاجته الي تدبيره وراية فقد
بيننا انه عليه السلام ما كان يقهر الي راي احد كما له
ورحمة على كل احد وانما كان دينا وراحمه
على سبيل التعليم والتأديب او لعين ذلك مما قد ذكر
وبعد فكيف استمرت هذه الحاجة وانصلت منه اليها
حتى لم يستعبر في زمان من الازمان عن حضورها
قبولها وهل هذا الاقذاح في راي الرسول صلى الله
عليه واله وسنه الي انه كان ممن يحتاج الي تلقن وتوق
علي كل شي وقد نزهه الله تعالى عن ذلك فاما ادعاؤه
ان الرواية قد وردت بانها وزيرة فقد كان يجب
ان يصح ذلك قبل ان يعتمد ويحتج به فاذا يدفعه
عنه استدفع فاما ولاية عمر وبن العاص وخالد
الوليد فقد تكلمنا عليها من قبل وبيننا ان ولايتها
تدل على صلاحها لما ولياه ولا تدل على صلاحها
للعامة لان سرابط الامامة لم تكامل فيها وسينا ايضا
ان ولاية الفضول على الفاضل لا يجوز بخلاف ما ظنه
صاحب الكتاب فاما بقطعه واستكبار قول من ذهب
الي ان ابا بكر عزل عن اداء سورة براه والوسم معا
وجمعها لاير المومنين وجمعه بين ذلك في البعد وبين

الكار عباد ان يكون امير المومنين عليه السلام ارجع
سورة براه من ابي بكر فاول ما فيه ان لا ينكر ان يكون
اكثر الاخبار واردة بان ابا بكر مع الناس في تلك
السنة الا انه قد روي قوم من اصحابنا خلاف ذلك
وان امير المومنين عليه السلام كان امير الموسم في تلك السنة
وان عزله الرجل كان عن الامرين فاستكبار ذلك
وفيه خلاف لا يعقله فاما ما حكاه عن عباد فاما
لا نعرفه ولا نظن احدا يذهب الي مثله وليس قوله
بازا مذهب اصحابنا الذي حكاه وليس عباد ولو
صحت لحكا به عنه باز من ذكرناه فهو على الجملات
ودفع الضرورات وبعد فلو سلمنا ان ولايته
الموسم لم تنسخ لكان الكلام باقيا لانه اذا كان ما ولي
مع نظام الرمان الا هذه الولاية ثم سلب سطرها
والاخر الا عظم منها فليس ذلك الاستفاد على ما ذكرناه
فاما ما حكاه عن ابي علي من ان عاده العرب الا حيا
عقده الرئيس منهم الا هو او المتقدم من رهط فمقاد
الله ان يحري النبي صلى الله واله سننه واحكامه على عادا
الحا هليه وقد بين عليه السلام لما رجع اليه ابو بكر فسأله
عن اخذ السورة منه فقال اوحى الي ان لا يودي عنى لا

او رجل مني ولم يذكر ما ادعاه ابو علي ان هذه العا
قد كان يومها النبي صلى الله عليه واله قبل بعثته اتي
بكر سورة براه فما باله لم يعقدها وسعت في الاستدلال
من يجوز ان يحل عقد من قومه فلما ادعاه من
ولا به الصلاة فقد سينا فيما تقدم انه عليه السلام ما ولاه ذلك
ولا امر به واستقصينا ذلك استقصا يعني عن اعادته
فلما فضله بين صلوة خلف عبد الرحمن وبين صلاة
اتي بكر فليس بيني لانا اذا كنا قد دللنا على انه صلى الله
عليه واله ما قدمه في الصلاة فقد استوي الامر ان وجد
قاي فرق بين ان يصلي خلفه وبين ان يوليه وتقدمه
ويحق تعلم ان صلاة خلفه اقرار لولايته ورضايها
فتد عاد الامر الي ان عبد الرحمن كانه صلى بامر واذنه
على ان مضه عبد الرحمن او كد لانه قد اعترف بان الرسول
صلى الله عليه واله صلى خلفه ولم يصلي خلف ابي بكر وان
ذهب كثير من الناس الى انه قدمه وامره بالصلاة قبل
حزوجه الي المسجد وتخلله فان قيل ليس بخلو النبي
من ان يكون سلم في الاستدلال سورة براه الي ابي بكر بامر الله
تعالى او باجتهاد ورايه فان كان بامر الله تعالى فكيف يجوز ان
تجتمع منه السورة قبل وقت الاداء وعندكم انه لا يجوز نسخ

التي قبل وقت فعله وان كان باجتهاد صلى الله عليه واله
فغندكم انه لا يجوز ان يجتهد بها بحري هذا الجري قلنا
ما سلم السورة الى ابي بكر الا باذنه تعالى الا انه لم يامر بادرها
ولا كلفه من اتها على اهل الموسم لان احدا لا يمكنه
ان ينقل عنه عليه السلام في ذلك لفظ الامر والمكلف
فكانه عليه السلام سلم اليه سورة براه ليعراها على اهل
الموسم ولم يصرح بذكر المبلغ لها في الحال ولو نقل عنه
يصرح لجاز ان يكون مشروطا بشرط لم يظهر لانه عليه السلام
عن جعفر مثل ذلك عليه فان قيل قاي فابن في دفع
السورة الى ابي بكر وهو لا يريد ان يودعها عنه ثم ارتجاعها
منه والادعت في الاستدلال الى ابي المؤمنين عليه السلام قلنا
القائدين في ذلك قظه ور فضل ابي المؤمنين عليه السلام
ومرتبة وان الرجل الذي نزع السورة منه لا يصلح
لا يصلح له عليه السلام وهذا غرض قوي في وقوع الامر على
ما وقع عليه من دفعها الى ابي بكر وارتجاعها منه
قال صاحب الكتاب سنده لهم احري ثم ذكر ما روي
عن ابي بكر في الكلام من قوله اقول فيها براي فان يكن
صوابا فمن الله وان يكن خطأ فني وصح ما رواه من انه
لم يعرف ميراث ليجد وان من هذا حاله لا يصلح للامامة

واجاب عن ذلك بان الامام لا يجب ان يكون محيطا
بجميع علم الدين وان العذر الذي يحتاج اليه الامام
هو الذي يحتاج اليه الحاكم وذكر ان القول
بالرأي هو الواجب فيما لا يضر فيه وان ذلك اجماع
الصحابه وادعي ان امير المؤمنين عليه السلام قال بالرأي
في بيع امهات الاولاد ومسالة الاحرام ومسلة الحد والشركة
وانه عليه السلام ذهب عليه بعض الاحكام نحو الكلام
في العقل عن مولي صفيه حتى قطع عمر بن الخطاب التدا
بينه وبين الزبير بان الميراث للمولي والعقل للعصبه
والدم فتناسا على الامام في كمال العقل للامير والحاكم
وذكر ان معاذ وزيد بن ثابت كانا متقدمين في العلم بالحلال
والحرام ثم لم يوجب ذلك انما احق بالامامه تعالى له قد
دللنا فيما مضى من الكتاب على ان من سترابط الامامه العليم
بجميع احكام الدين وان ذلك شرط واجب فمن ظهر منه نقصا
في هذا العلم لا يجوز ان يكون اماما وقد ظهر عن ابي بكر في مسائل
كثيره الاعتراف على نفسه بانه لا يعرف الحكم فيها ومنها بما مضى
ايضا من الكتاب الفرق بين الابر والحاكم وبين الامام من حيث
كانت ولايه الامام عامه وولايه من عداه خاصه ومنها ان الابر
والحاكم يجب ان يكون عالما في جميع ما اسند اليها وان لا

يذهب

يذهب عليهما شي من ذلك الا انها لما كانت ولايتهما خاصا
لم يجب ان يكونا عالما بجميع احكام الدين والامام محلا
ذلك لان ولايته عامه فاما القول بالرأي الذي
صححه وصوبه فقد بينا في صدر الكتاب طرقا من
الدلالة على فساد واستقصينا الكلام في هذا الباب
في جواب المسائل الواردة من اهل الموصل ولولا ان
صاحب الكتاب الحال في هذا الباب على غير هذا
الموضع من كلامه واستعلمنا مثل ما فعله لكننا لا نحلي
هذا المكان من كلامه في هذا المعنى فاما دعواه على
امير المؤمنين عليه السلام القول بالرأي في بيع امهات الاولاد
ومسلة الاحرام والحلال فارادناه عول على محم ولاسته
في ذلك فقد حجب انفسه بين انه عليه السلام قال في ذلك
بالرأي فان كان مقوله على ما روي عن عبيد السلام
من انه سأل له عليه السلام عن بيع امهات الاولاد فقال
كان رأيي ورأي عمر ان لا يبعن ورأي آلان ان يبعن الي
احد الخبر فقد تكلمنا على هذه التهمة فيما مضى من الكتاب
وبينا ان الخبر مطعون فيه غير صحيح ولو صح لم يدل على
صح القول بالرأي الذي يذهبون اليه لان الرجوع
من قول الى قول قدسية الاجتهاد ويكون ايضا سببه

الرجوع الى النصوص والادلة القاطعة وبينا ان عليه
العلم في الحقيقة لم يكن قوله الا واحدا في الحالين وان
اظهر في احدها خلافا مذهب للفقهاء وليس في اضافة
القول للراي دلاله علي انه مقول من غير جهة الضر
والادلة القاطعة لان هذه اللفظة تعيد المذهب والاعتقاد
الذي ان يستند ان الي ضرب الادله وقد يقال فلان
يري العدل وفلان من رايه السببه وفلان من رايها
التوحيد وليس في ذلك مقول من جهة الاحتشاد
والظنون فاما مسله الحرام والحكم والشرع فليسا
نعلم ما شبهه في انه عليه السلام قال فيها بالاجتهاد وان
معه على فقد النصوص التي دلل على الاحكام دخولها
فانه لا وجه لقوله الام من جهة الاجتهاد فكل هذا غير لما لا
اصل له وليس اذ لم يعرف صاحب الكتاب طريقا في
في النصوص لهذه الاحكام لم يعرف ذلك غيره وقد بينا
في جواب اهل القائل في هذا الموضع باستقصا سد يد
وكشفنا عن بطلان ادعائهم اجماع الصحابة على القول
بالاجتهاد من وجوه سني فاما دعواه علي امير المؤمنين
عليه السلام انه لم يعرف الحكم في قتل موالي صفيه حتى قطع
الزاع بينه وبين الزبير فانه عن ابن الخطاب فظن ان

امير المؤمنين عليه السلام في ذلك عن بل كان مصرحا
بما يعتقد في هذه القصة وانما حكم عمر بن الخطاب
الزبير في ذلك لان الامر في الحال كان اليه ولم يكن
عليه السلام دفع قضيته فان كان لا يراها صوابا للاحو
لا ظاهره التي تمتنع من ذلك فكيف يحصل من هذا
الباب ان بعض الاحكام ذهب عليه وهل استثناء مثل
ذلك الا بعد عن الصواب فاما معاد وزيد فلم يكونا
من يعلم احكام الدين فيصلها للامامه وان كانا عالمين
بالاكثر الاظهر ولو كان ايضا عالمين بجميع لم يكونا احق
بالامامه لفقد سوابق الامامه فيها وهذا واضح لمن تدبره
قال صاحب الكتاب شبهه لهم اخري وذكر واقعه
خالد بن الوليد وقتل مالك بن نويرة ومضا حجة امرائه
من المدينة وان ابا بكر ترك اقامه لحد عليه وزعم انه سب
من سبوف الله سله الله على اعدائه مع ان الله تع قد اوجب
القود وحده الزناه عموما وان عمر بن الخطاب قال له انه فانه
مثل موضع قال الجواب عن ذلك ما قاله سينا ابو علي وهو
الردة ظهرت من مالك لان في الاحبار انه رد صدقات قومه
عليهم لما بلغته موت رسول الله صلى الله عليه واله كما فعله
ساير اهل الردة فاسحق القتل ثم قال فان قيل فقد كان

يصل فيل له فكذلك ساير اهل الردة وانما كفروا بالامتناع
عن الزكاة واستقاط وجوبها دون غيره فان قيل فلم انكر
عمر فيل كان امره الي اني بكر فلا وجه لانكار عمر وقد حوّر
ان يعلم من حاله ما عني على عمر فان قيل فامعني ما روي
عن اي بكر من ان خالدنا اول فاحظا فيل ارادنا اول
في عجلته عليه بالقتل فكان عنده الواجب ان يتوقف للنبية
واستدل على ردة بان اخاه تميم بن نويرة لما اتد عمر بن
اخاه فقال له عمر وددت اني اقول الترفارقي زيدا كما
رئيت اخاك فقال له تميم لو قتل اخي على مثل ما قتل عليه اخو
لما رئيت قتلى له عمر ما عزا في احد مثل فقرتك فدل هذا على
انه لم يقتل على الاسلام كما قل زيدا ثم اجاب عن قوله بامراته
بانه اذا قيل على الردة في دار الكفر جاز ذلك عند كثير من
اهل العلم وان كان لا يجوز ان يطاها الا بعد الاستبراء
وحكي عن اي علي انه انما قتله لانه ذكر رسول الله صلى
الله عليه واله فقال صاحبك واوهو بذلك انه ليس
بصاحب له وكان عنده ان ذلك مرد وعلم عندنا احد
الفضل وهو امير القوم فجاز ان يقتله وان كان الاولي
ان لا يجعل وان يكف الامر في ردة حتى ينصح فلهذا لم يقتله
فاما وطية لامراته فلم يثبت عند ولا يصح ان يجعل طعنا

بانه

هذا الباب يقال له اما صنع خالد في قتل مالك بن نويرة
واستباح ماله وزوجه لنبية الي الردة التي لم تظهر بل
كان الظاهر خلافا من الاسلام فاعظم ويجري مجراه
في العظم تغافل من تغافل عن امره ولم يتم فيه حكم
الله تع وامره علي الحظا الذي سنده هو به ولم تصنع
ما روي من الاخبار في هذا الباب وكيف يجوز عند
حضورنا على ملك واصحابه محمد الزكاة مع القام علي
الصلوة وهما جميعا في قرن لان العلم الصوري يانها
من دينه عليه السلام وستر بعينه على حد واحد وهل لنبية
مالك الى الردة معاذ كونا الا قدح في الاصول ونقص لما
تضمنه من ان الزكاة ضرورية في دينه عليه السلام والحديث
كل عجب قوله وكذلك ساير اهل الردة يعني انهم كانوا
صلون ويحمدون الزكاة لان قد بينا ان ذلك محجل
غير ممكن وكيف يصح ذلك وقد روي جميع اهل القبل
ان ابا بكر وصي النبي الذي شهد بان يؤذونا ويعمروا
اذن القوم باذانهم واقاموا كنوا عنهم وان لم يغفلوا
جازوا عليهم فجعل اماره الاسلام والبراءة من الردة الا اذا
ولاقاه وكيف يطلق في ساير اهل الردة ما يطلقه من انهم
كانوا يصلون وقد علمنا ان اصحاب صبله وطلحه وغيرهما

عن ادعي النبوة وخلع السريجة ما كانوا يرون الصلوة ولا
سبا ما جارت لتبريعتنا وقضه مالك معروفه عند من املها
من النفل لانه كان على صدقات قومه بني يربوع وابيا
من قبل رسول الله صلى الله عليه واله فلما بلغته وفاه
رسول الله امسك عن اخذ الصدقة من قومه وقال لهم
تريضوا لها حتى تقوم قايما بعد النبي صلى الله عليه واله و
ما يكون من امره وقد صرح بذلك في سفره حيث يقول
وقالت رجال سدد اليوم مالك ، وقال رجال مالك لا تسدد
فعلت دعوني لا ابالي بكم ، فلم اخط رايا في القل ولا اليد
وقلت خذوا اموالكم غير خائف ولا ماطر فياحي به عدي
فدونكموها يا حي مالكم مضرت اخلافا لم يجد
ساجل نفسه دون ما خدرونه وارهنكم بها قلته لكم يدي
فان قام بالامر المحدث قايما اطعنا وقتلنا الدين ديس محمد
فصرح كما تري انه استبا الصدقة في ايدي قومه رفقابهم
وتقربا اليهم الي ان يقوم بالامر من يدفع ذلك اليه وقد
روي جماعه اهل السير وذكره الطبري في تاريخه ان
مالك نفى قومه عن الاجتماع على منع الصدقات وفرقهم
وقال يا بني يربوع انا كنا قد عصينا امرانا اذ دعونا الي
هذا الدين ووطنا الناس عنه فلم يفعل ولم ينح واني قد

نظرت في هذا الامر فوجدت الامر يتاني لهم بفرسيا
واذا امر لحيوسه الناس فاي اكم ومعاذه قوم تصنع لهم
فتعوفوا على ذلك الى اموالهم ورجع مالك منزله فلم قد
خالد البطاح بث الرايا وامرهم بداعيه الاسلام وان
ياؤه بكل من لم يحب وان استع ان يقبلوه فجاءه الحيل بمالك
بن نويرة في قومه من بني يربوع واحتلفت الرية بينهم وفيهم
ابو قياد الحرت بن ربي وكان يمين سقاهم قد اذنا
واقاموا وصلوا فلما اختلفوا بينهم امرهم خالد فحسبوا
وكانت ليلة باردة لا يقوم لها شي فامر خالد بن الوليد
مناذيا فنادي اذقوا اسراكم فطبوا انه امرهم يقبلهم
لان هذه اللفظة تستعمل في لغة كنانة للمتل فقتل صرا
الخطاب بن الارور مالكا ونزوح خالد بن وحمه ام عيم
بنت المنال وفي خبر اخر ان الرية التي بعث بها خالد
عشيت النوم تحت الليل دعوهم فاخذ النعم السلاح
قال فقلنا انا للمسلمون فقالوا نحن المسلمون قلنا فابال
السلاح قالوا لنا فابال السلاح معكم فلما وصفوا السلاح
ربطوا اساري فانوا بهم خالد بن الوليد فحدث ابو قتادة
خالد بن الوليد بان النعم نادوا بالاسلام وان لهم امانا
فلم يلق خالد الى قوله وامرهم يقبلهم وقسم سبهم فحلف

ابو قتادة ان لا يرحل لوي خالد وفي حنين ابدار ركب
فرسه سادا الى ابي بكر وجنوه بالقصه وقال له اني سيب
خالد عن قتله فلم يقبل فولي واخذ بسهاو الاعراب
الذين غرضتهم الغنائم وان عمر لما سمع ذلك تكلم فيه عند
ابي بكر واكثر وقال ان القصاص قد وجب عليه فلما
اقبل خالد بن الوليد فائلا دخل المسجد وعليه ثيابه عليه
صدا احمدي معجرا بعمامة له قد عزز في عمامته اسما فلما
ان دخل المسجد قام اليه عمر فزع الاسهم عن راسه فخطبهما
ثم قال يا عدي نفسي اعدوت علي امري مسلم فقتله ثم رزق
علي امواته والله لرحمتك باجارك وخالد لا يكلمه ولا يظن
الا ان راي ابي بكر مثل راي عمر فيه حتى دخل الى ابي بكر
واعتذر اليه فعذره ونجا فزع خالد وعمر حالي
في المسجد فقال هلم الي بابن ام سلمة فغري عمر ان ابا بكر
قد رضي عنه فلم يكلمه ودخل بيته وقد روي ايضا عن
عمر لما ولي جمع من غيرته مالك بن نويرة واسرعه ما وجد
عند المسلمين من اموالهم واوداهم ونسأ بهم فزود تلك جميعا
عليهم مع نصيبه كان بينهم وقيل انه ارجع بعض ثيابهم
من نواحي دمشق وبعضهم حوامل فزدهن على ارضهن
فلا مر ظاهري في خطا خالد وخطا من تجا وزعنه وقول

صاحب الكتاب انه يجوز ان يحفي عن عمر ما يظهر لابي بكر
ليس بشي لان الامر في قصه خالد لم يكن متبها بل كان شيئا
معلوما لكل من حضره وتناول في القتل ان كان ناولا
يعذره وما راينا حكم فيه بحكم المتناول ولا غيره ولا لما
خطاه ولا زلله وكونه سينا من سيف الله على ما ادعاه
لا يستطع عنه الاحكام فينبى به من الاثم فاما قولهم
لو قتل اخي علي ما قتل عليه اخوك لما رتبته فانه لا يدل
على انه كان مرتدا وكيف يظن عاقل ان متما يعترف برؤ
احيه وهو يطالب ابا بكر بدنه والاصضا ص من قاتله
ورديه وانا اراد في الجملة القرب الى عمر بتفريط احينه
ثم لو كان ظاهرا هذا القول كما ظنه لكان انا منذ مضى
زيد ومسلمة علي قتله مالك والحال في ذلك اظهر لان
زيد قتل في بيت المسلمين وانا عن وجوههم ومالك قتل
على سببه وبين الامرين فرق فاما قوله في النبي صاحبك
فقد قال اهل العلم انه اراد القرينه لان خالد قريني وعبد
فليس في ظاهرا صاندا اليه ولا له علي يقينه له على نفسه
ولو كان علم من مصلد الاستخفاف والاهانه على ما ادعاه
صاحب الكتاب لوجب ان يعذره خالد عند ابي بكر
ويعتذره ابو بكر به لما طالبه عمر بقتله فان عمر ما كان يتنعم

من قتل قادم في نبوه النبي صلى الله عليه واله وان كان الامر
على ذلك فاي معنى لنقول اني بكر تاول فاحطاً واما تاول
فاصاب ان كان الامر على ما ذكره قال صاحب الكتاب
سببه لهم احزي قالوا ثم ليس بخليفه رسول الله صلى الله عليه
واله مع انه لم يخلفه ثم سترع في اجواب عن ذلك وهذا ما
لا يقول اذا سلمنا لهم صحة الاخبار لانه قد عجزوا دافع الاحتمال
ان يامر بالاختلاف كما يجوز ان يختلف هو واما يطبق
بذلك من اصحابنا من لم يسلم ان النبي صلى الله عليه واله
استخلفه ولا امر احدا باستخلافه علي حمله ولا تقضيل
واذا ورد الكلام هذا المورد وعاد الى الاختيار وصحة
وقد مضى ما في ذلك قال صاحب الكتاب سببه لهم اخرى
قالوا وما يوتر في حاله وحال عمر ومنها مع الرسول صلى
الله عليه واله في بيته وقد منع الله تع الكل من ذلك في
حال حياته فكيف بعد المات بقوله لا تدخلوا بيوت النبي
الا ان يؤذن لكم واحباب عن ذلك بان الموضع كان
ملكاً لعائشة وهي حجرتها التي كانت معروفة بها قال
وقد بينا ان هذه الحجة كانت املاً كالنساء الرسول صلى
الله عليه واله وان القرآن ينطق بذلك وذكر ان عمر
استاذن عائشة في ان يلين في ذلك الموضع حتى ناك

احد

ان

قال ان لم ياذن فادفنوني في البقيع وعلي هذا الوجه
يحمل ما روي عن الحسن عليه السلام انه لما مات اوصي ابن
يوسف الى حب رسول الله صلى الله عليه واله فان لم
يترك ففي البقيع فلما كان من مروان وسعيد بن العاص
ما كان دفن بالبقيع واما اوصي بذلك بان عايشته
ويجوز ان يكون علم من عايشته انها جعلت الموضع في
حكم الوقت واستباحوا ذلك لهذا الوجه قال وتي دنة
عليه لما مات اختلوا في موضع دفنه وكثر القول حتى
روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال ما
يدل علي ان الانبياء اذا ماتوا دفنوا دفنوا حيث ماتوا
فزال الخلاف في ذلك نقاب له ليس تخلوا موضع
نبي النبي صلى الله عليه واله من ان يكون بابياً على ملكه
عليه السلام او يكون اسقى في حياته الى عائشة عليها السلام
فان كان الاول لم يحمل من ان يكون ميراثاً بعد او صدقة
فان كان ميراثاً فما كان يحمل لا يكر وعمر من بعده ان
يامر بدفنها فيه الا بعد رضا العدة الذين هم علي
مذهبنا فاطمة عليها السلام وجماعة الارواح وعلي مذهبهم
العباس من رضي الله عنه ولم يحمل احد منها حاطب
احد من هؤلاء الرواة علي ابتياع هذا المكان ولا استناره

عنه بمن ولا غيره وان كان صدقة فقد كان حيا ان
يرضى عنه جماعة المسلمين وساعة منهم هذا ان جاز
الا بنياح لما يجري هذا الجري وان كان القتل في حياة
فقد حيا ان يظهر سب اسقاله ولحق فيه فان فاطمة
عليها السلام لم تمنع منها في اسقال فذلك الى ملكها بقولها
ولا شهد من شهد لها فاما بقلته باصنافه السود الى
ملكهن بقوله تع وفرن في سويكن فمن ضعيف التبعة لانا
قد بينا فيما معنى من الكتاب ان هذه الاصناف لا يقتضى
الملك وانما يقتضى الكنى والعادة في استعمال هذه اللفظة
فيما ذكرناه طاهره قال الله تع لا تخرجوهن من بيوتهن
ولا تخرجن الا ان ياتن بفاحته جيئنه ولم يردن الاحت
يكن وينزلن دون حيا ملكن بلا شبهه واظرف من كل شي
مقدم قوله ان الجني عليه السلام استاذن عائشة في ان يرفق
في البيت حتى منعه مروان وسعيد بن العاص لان هن كاثرت
منه ظاهرا فان المانع للحسن من ذلك لم يكن الاعانة ولعل
من ذكر مروان وغيره اعانها واتبع في ذلك امرها وروي
انها خرجت في ذلك اليوم على بغل حتى قال بن عباس يوما
على بغل ويوما على جمل وكيف تاذن عائشة وهي مالكة
للموضع على قولهم وينع منه مروان وغيره من لا ملك له في

الموضع ولا سركه ولا يد وهذا من قبيح ما يركب واي قتل
لا يكره في روايته عن النبي صلى الله عليه واله حديث
الدفن وعلمهم بقوله ان صح فمن مذهب صاحب الكتاب
واصحابه العمل بخبر الواحد العدل في احكام الدين للعلم
فكيف لا يعمل بقول اني بكر في الدفن وهم يعملون بقول
من هو دونه فيما هو اعظم من ذلك وهذا من فصل
في تتبع كلامه في امامه عمر بن الخطاب اعلم ان جميع ما
قد مر من الكلام في امامه اني بكر كافي في واد امامه عمر
وعثمان معا لان امامته مبنية على امامه اني بكر وصحة
اختياره لان طريقهم الى امامه عمر من وجهي احدها من
اني بكر عليه والاخر مرضى لجماعة الذين يعتقدون امامه
عندهم له والوجه الاول مبني على صحة امامه اني بكر حتى
يكون عمده وعقده هو معترب فاما بطل امامه اني بكر مبطل
بطل لهذا الوجه والوجه الثاني مبني على ان العقد
لواحد بخمسة به يصير اماما وذلك ايضا مبني على صحة
الاختيار وصحة امامه اني بكر وان امامته اعتقدت على
هذا الوجه وقد مكنا على ابطال كل ذلك وبطل ما هو
مبني عليه وامامه عثمان ايضا مبني على الوجه الاخير فاما
افده بغيرها ولم يحل صاحب الكتاب في كلامه على ان

عمر يصلح للإمامة الأعلى ما ذكره في أبي بكر من الآيات
والأخبار وعزها وقد تكلمنا في ذلك بما فيه كفاية
فلا معنى لتتبع ما مرده في هذا الفصل بأكثر من هذه
الحجج الكافية فصل في تتبع كلامه وجوابه
على المطاع عن علي بن عمر قال صاحب الكتاب أحد ما
طعنوا به عليه قولهم أنه بلغ من فقه علمه أنه لم يعلم أن
الموت يجوز على محمد صلى الله عليه وآله وأنه أسوة الأنبياء
في ذلك حتى قال والله ما مات محمد حتى يقطع أیدی
رجال وأرجلهم فلما تلا عليه أبو بكر قوله تع أنك ميت
وأنهم ميتون وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل
فإن مات أو قتل لآتيه قال أيقنت بوفاته وكان لم اسمع
هذه الآيات فلو كان يحفظ القرآن أو يفكر فيه ما قال
ذلك فهذا يدل على بعد من حفظ القرآن وتلاوته
ومن هذه حاله لا يجوز أن يكون إماما ثم قال هذا
لا يصح وذلك لأنه قد روي عنه أنه قال كيف يموت وقد
قال الله تع لا يظفر على الدين كله وقال وليبدلهم من بعد
حوقهم أمنا فلذلك بقي موته عملا لأنه حمل الآية على أنها
جزء من ذلك في حال حياته حتى قال له أبو بكر إن الله
وعدي بذلك وسيفعله وتلا عليه ما تلا فآمن عند

ذلك موته ولما ظن أن موته تباخر عن ذلك الوقت
لأنه منع من موته ثم قال فإن قتل فلم قال لا أبي بكر عند
قراءة الآية كافي لم اسمعها ووصف نفسه بأنه آتقن بالوفا
واجاب بأن قال لما كان الوجه في ظنه ما زال أبو بكر إليه
فيه جازان يتيقن ثم سأل نفسه عن سبب يتيقن بها لا
يعلم إلا بالمشاهدة واجاب بأن الحال حال سماع الخبر ولو لم
يكن في ذلك الإخبار في بكر وأدعاه لذلك والناس
مجمعون لحصول اليقين وقوله كافي لم أقرأ هذه الآية
أولم اسمعها تنبه علي ذهابه عن الاستدلال بها لأنه
علي كفيته لم يقرأها ولم يسمها ولا يحب من ذهب عن
بعض أحكام الكتاب أن يكون لا يعرف القرآن لأن ذلك
لودل لوجب أن لا يحفظ القرآن إلا من يعرف جميع
أحكامه ثم ذكر أن حفظ جميع القرآن غير واجب
ولا يقدح الإخلال به في الفضل وحكي عن أبي علي
أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يحيط علمه بجميع الأحكام
ولم يمنع ذلك من فضله واستدل بما روي من قوله
كنت إذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله حديثا
نفعتني الله به من ما سألت أن ينفعني وإذا حدثتني عنه
أخلفتني فإن حلفت لي صدقة وحدثني أبو بكر

وصدق أبو بكر وذكر أنه عليه السلام لم يوف أي موضع
 يدفن رسول الله صلى الله عليه وآله فيه حتى رجع
 إلى ما رواه أبو بكر وذكره في موالى صفته
 وإن أمير المؤمنين عليه السلام أراد أن يأخذ ميراثهم
 كما كان عليه السلام يحل عقلم حتى أجزه عمر بخلاف
 ذلك من أن الميراث للابن والعقل على العصبه ثم
 سأل فقال كيف يجوز ما ذكرتموه علي أمير المؤمنين مع
 قوله سلوني قبل أن تفقدوني وإن هاهنا علي
 جها وبوعي إلى قلبه ولو تثنى لي الوساد لحكت بين أهل
 القرآن بقرانهم وبين أهل الأصيل بأجملهم وبين
 أهل الزبير بزبيرهم وبين أهل القرآن بقرانهم وقول
 وكنت إذا سألت أجبت وإذا سألت ابتديت وأجاب
 عن ذلك بأنه إنما يدل على عظم المحل في العلم من غير
 أن يدل على الإحاطة بجميع وحكي عن أبي علي استبعاد
 لما روي من قوله لو تثنى لي الوساد إلى آخر الخبر قال
 لأنه لا يجوز أن يصف نفسه بأنه حكيم بما لا يجوز ويعلم
 أنه عليه السلام كان لا يحكم من جميع إلا بالقرآن تثنى له
 الوساد أو لم يثنى وذلك يدل على أن هذا الخبر
 موضوع أصلاً فلا بد له من خلاف عمر في وفاه

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وآله من أن يكون على سبيل
 الإنكار لموته على كل حال والاعتقاد لأن الموت لا يجوز
 عليه على كل وجه أن يكون منكر لموته في تلك الحال من
 حيث لم يظهر دينه على الدين كله وما يشبه ذلك
 ما قال صاحب الكتاب أنها كانت سببه في تأخر موته
 عن تلك الحال فإن كان الوجه الأول فهو ما لا يجوز
 خلاف العقل في مثله والعلم بجواز الموت على سائر
 البشر لا ينك فيه عاقل والعلم من دينه عليه السلام بأنه
 سموت كمات من قبله ضروري وليس يحتاج
 في مثل هذا إلى الإتيان التي تلاها أبو بكر من قوله
 تع أنك ميت وانهم يجهلون وما يشبهه وإن كان
 خلافاً على الوجه الثاني فأول ما فيه أن هذا الخلاف
 لا يليق بما أحضره أبو بكر من قوله تع أنك ميت وانهم
 ميتون لأنه لم ينكر عليه جواز الموت عليه السلام وإنما
 خالف في تقدمه وقد كان يجب أن يقول له وإي
 حقه في هذه الآيات علي من جواز عليه الموت في المستقبل
 وإنكره في هذه الحال وبعد فكيف دخلت هذه الشبهة البعيدة
 على عمر من بين سائر الخلق ومن أين زعم أنه لا يموت
 حتى يقطع أيدي رجال وأرجلهم وكيف حمل معني

قوله تع ليظهره على الدين كله وقوله وليبدلهم من
بعد خوفهم امنا على ان ذلك يكون في السفيل
وبعد الوفاء الا عمر وحده ومعلوم ان ضعف التبه
يكون من ضعف الفكر وقلة التأمل والبصيرة وكيف
لم يوقن لما روي عليه اهل الاسلام من الاعتقاد لونه
وما تركهم من الحزن والكآبة لعقده والادفع بهذا
اليقين ذلك التأويل البعيد فلم يخرج الى موقف وموت
وقد كان محب ان كانت هذه الشبهة ان يقول في
حال مرض الرسول صلى الله عليه واله وقد راي من
جزع اهله واصحابه وخوفهم عليه الوفاء حتى يقول
اسامه بن زيد معتذرا مبطون عن الخروج في الجيش الذي
كان رسول الله صلى الله عليه واله يكره ويردد الامر بتنبذه
لم اكن اسئل عنك الركب ما هذا الجزع والهمع وقد امكنكم
الله موته بكذا وكذا ومن وجه كذا وليس هذا من احكام
الكتاب التي يعذر من لا يعرفها على ما ظنه صاحب الكتاب
فاما ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام من خبر الاختلاف
في الاخبار فتدسأ في صدر هذا الكتاب الكلام عليه ودلنا
على انه عين مبدع لذهاب بعض الاخبار عليه من حيث يجوز
ان يكون اختلافه له لذهب الخبر من الكذب على النبي صلى الله

عليه السلام لان العلم بصحة الحكم الذي تنصنه الخبر لا ينفي
صدق الخبر وذكرنا انه لا تارخ في الخبر وانه يمكن ان
يكون اختلافه في الاخبار اما كان في حياة رسول الله
صلى الله عليه واله وفي تلك الحال لم يكن محيطا بجميع الاحكام
فاما حديث الدفن وادخاله في باب احكام الدين
التي يجب معرفتها فظريف وقد يحوز ان يكون امير المؤمنين
عليه السلام سمع من النبي صلى الله عليه واله في باب الدفن مثل
ما سمع ابو بكر وكان عارفا على العمل به حتى روي ابو
بكر ما رواه فظن انه العمل لاجله ولم يكن كذلك ويجوز
ان يكون عليه السلام حين وصيته في موضع دفنه ولم يعين
له موضعا بعينه فلما روي ابو بكر ما رواه راي موافقته
فليس في هذا دالة على انه استفاض حكما لا في بكر عنده
فاما ما روي في ضعفه فقد تقدم قولنا في سابقنا وبطلان
ما ظنه صاحب الكتاب في قصصه فاما قوله عليه السلام
سلوني قبل ان تفقدوني وان هاهنا العلم اجمالا الى غير
ذلك فانه لا يدل على عظم المحل في العلم فقط على ما ظنه
صاحب الكتاب بل هو قول واقع بنفسه من ان يسأل عمالا
يعلمه وكيف يجوز ان يقول مثله على روى الاسفاد
وظهور المناظر سلوني قبل ان تفقدوني وهو يعلم

ان كثيرا من الاحكام في الدين تعذب عنه وابن كان اعالوه
 والمشهورون لفرضه وزلته عن سواله عن مشكل المآيل
 وغوامض الاحكام والامر في هذا ظاهر فاما استبعاد
 اني لما روي عنه عليه السلام من قوله لو تقي الوساوس للوجه
 الذي ظنه من بعيد الاستبعاد لانه لم يفتل بفرصة عليه
 السلام وانما اراد اني كنت افاضنيهم الى كتبهم الدلالة على
 السيرة سببا عليه السلام وصحة شرعه فاكون حاكما حسد
 عليهم بما مضى كتبهم من هذه التريفة واحكام هذا
 القرآن وهذا من الاغراض وجلبها وعظيها في العلم
 قال صاحب الكتاب شبهة لهم حري واحدا
 طعنوا به على عمر انه امر برجم حامل حتى يمتد معاذ وقال
 ان يكن لك سبيل عليها فلا سبيل لك على ما في بطونها
 من رجع عن حكمه وقال لو لمعاذ لهلك عمر وقالوا ومن
 يحمل هذا النذر لا يجوز ان يصير اماما لانه يجري مجرى
 اصول الشرع بل القتل بدل على ذلك لان الرجم عقوبة
 ولا يجوز ان يعاقب من لا يتحقق ثم قال وهذا غير لازم
 لانه ليس في الخبر انه امر برجمها مع علمها حامل لانه ليس
 ممن يحق عليه هذا النذر وهو ان حامل لا يترجم حتى
 تضع وانما ثبت عند زناها فامر برجمها على الظاهر وانما

قال ما قال في معاذ لانه يمتد على انها حامل ثم قال فان
 قيل اذ لم يكن منه معصية فكيف يهلك لو لمعاذ واجا
 عن ذلك بانه لم يرد لهلك من جهة العذاب وانما اراد
 ان يجري بقوله قتل من لا يتجو القتل كما يقال للرجل
 هلك من القتل وصار سببا لقتل خطاه وحيوز ان
 يريد بذلك يقصره في تعرف حالها لان ذلك لا يتسع
 ان يكون خطية وان صفت تقابل ما ناولت
 له في الخبر من التناوب بل البعد لانه لو كان الامر على ما ظنه
 لم يكن يدينه معاذ له على هذا الوجه بل كان يجب ان
 ينبهه بان يقول هي حامل ولا يقول له ان كان لك عليها
 سبيل فلا سبيل لك على ما في بطونها لان هذا قول من عند
 انه امر برجمها مع العلم بانها حامل واقل ما يجب لو كان الامر
 على ما ظنه صاحب الكتاب ان يقول لمعاذ ما ذهب على
 ان الحامل لا يترجم وانما امرت برجمها لقتل على حملها فكان
 ينبغي بهذا القول عزفت البتة وفي امساكه عنه مع سده
 الحاجة اليه دليل على صحة قولنا وقد كان يجب ان يصا ان
 يسأل عن الحمل لانه احد الواجبات من الرجم فاذا علم ارتفاعه
 امر بالرجم وصاحب الكتاب قد اعترف بان ترك السبيل عن
 ذلك يقصر وخطية وادعى انها صغيرة ومن اين له ذلك ولا

ولا يدل يدل عنده في غير الآتيا، عليهم السلام ان مصيبه
 بعينها صغيره فاما امره بالهلاك لولا تنبيه معاذ فهو
 يقتضي التعظيم والتعظيم لبيان الفعل ولا يليق ذلك الا
 بالصغير الوافع اما في الامر برجمها مع العلم بانها حامل
 او ترك الحب عن ذلك والمسلم عنه واي لوم في ان
 يحري بقوله مثل من لا يتجو مثل اذ لم يكن ذلك عن
 تفریط منه ولا يصير وهذا الذكر كاف في هذا الموضع
 قال صاحب الكتاب شبه اخي لهم واحدا طمنا
 به في ذلك خبر المحبونه التي امر برجمها فتبته امير المؤمنين عليه
 السلام وقال ان العلم رفع عن المحبون حتى يبقوا فعلى عند
 ذلك لولا على لهلك عمر وروي مثل ذلك لمعاذ وذلك
 يدل على انه لم يكن يوف الظاهر من السريعه ثم قال
 وهذا غير لازم لانه ليس في الخبر انه عرف حبونها فيكون ان
 يكون الذي ينه عليه حبونها دون الحكم لانه كان
 يعلم ان في حال المحبون لا نقام لحدود وانما قال لولا على
 لهلك عمر لانه من جهة المعصيه والاثم لكن من جهة ان حكمه
 لو نفذ لعظم عنه وتقال في سده العلم انه هلاك كما يقال في
 الفرائض هلاك وذلك متابعه منه لما كان يلحقه من الغم الذي
 زال بهذا التنبيه على ان هذا الوجه مما لا يمنع في السريعه ان

يكون

يكون صحيحا وان يقال اذا كانت مستحبه للحد فاقا
 عليها يصح وان لم يكن لها عقل لانه لا يخرج الحد
 ان يكون واقعا موقعا وتقال ان قوله عليه السلام
 رفع العلم عن تلت يراد بذلك زوال الكليف عنهم
 دون زوال اجراء الحكم عليهم وما هذه حاله يمنع
 ان يكون سببها يرجع فيه الى غيره ولا يكون الخطا فيه
 مما يعظم فيمنع من صحة الامانه تعال له الكلام في هذا الخبر
 يقرب من الخبر الاول الذي تقدمه لانه لو كان امر برجم
 المحبونه عن غير علم بحبونها لما قال له امير المؤمنين عليه
 السلام اما علمت ان العلم مرفوع عن المحبون حتى يبقوا
 وكان بدلا من ذلك يقول له هي محبونه ولكان ايضا
 لما سمع من التنبيه له على ما يقتضيه الاعتقاد فيه انه امر
 برجمها مع العلم بحبونها يقول متزيا من التنبه ما
 علمت بحبونها ولست عن نذهب عليه ان المحبون لا
 يرجم واستغفاه لما امر به وقوله لولا على لهلك عمر
 يدل على انه كان يأم ويخرج بوقوع الرحم وانما لا
 يحل ان يوربه والا فلا معنى لهذا الكلام فاما ذكره
 العلم الذي كان يلحقه فاي علم يلحقه اذا ما له ان يفعله
 ولم يكن منه صغير وتفریط لانه اذا كان حبونها لم

لم يعلم به وكانت الملة عرضا لها والنجس لا يجبان عليه
فأي وجه لنا له وتوجهه واستغفاره لما فعله وهل
هذا الاكره المهور عليه بالزنا في انه لو ظهر الامام بعد
ذلك براه ساحته لم يجب ان ندره على فعله ويستغفه
لانه وقع صوابا مستحقا فاما قوله انه لا يصح بيع في الزرع
ان يقام على المحبون لحد وناوله الخبر المروي بما يستضي
زوال التكليف دون الاحكام فان اراد به لا يتبع في القيل
ان يقام على المحبون ما هو من جز لحد بغير استحقاق ولا اها
فلذلك صحيح كما يقام على النايب واما الحد في الكفنية فهو
الذي نضاه لا استحقاق والاهانه فلا يقام الاعلى المكلف
ومستحق العقاب والمحبون قد زال التكليف فزال استحقاق
العقاب الذي يتبعه لحد وقوله لا يمنع ان يرجع بناه
حاله من السنية الى غيره فليس هذا من المشبه الغاصر بل يجب
ان يعرفه العوام فضلا عن العلماء على اننا قد بينا ان الاما
لا يجوز ان يرجع الى غيره في حلي ولا منته من احكام الدين
وقوله ان الخطا في ذلك لا يعظم يمنع من صحة الامامة
وقد بينا انه اقتراح بغير وجه لانه اذا اعزف بالخطا فلا
سبيل للقطع على انه صغير قال صاحب الكتاب
بعد ان ذكر الطعن بمبارقة خبر اسامة واحال على ما

أسامة الناجية ونضاه به المحرق

نظم

مقدم مما قد تكلمنا عليه وبيننا ما فيه مما لا حاجة بنا الي
اعادته سبته لهم اخري قال واحد ما طعنوا به حديث
ابي العنقا ولا نه منع من مغالاة الصدقات في النساء اقتدا
بما كان من النبي صلى الله عليه واله في صدقات فاطمة عليها
السلام حتى قامت المرأة ونسفته بقوله قع والآنتم احدا من
منظارا على جواز ذلك فقال كل الناس ائمة من عمر
وباروي انه دستور علي قوم ووجدتهم على منكر فقالوا
له انك اخطأت من جهات الخمس وت قال الله تع ولا
بحسبوا ودخلت بغير اذن ودخلت لم تسلم واجاب
عن ذلك بان قال علمنا سقدهم عمر في العلم وفصله فيه
صوري فلا يجوز ان يقدح فيه باخبار احاد غير مشهور
واما اراد في المهور ان السحب الامتدابر رسول الله صلى
الله عليه واله وان المغالاة فيها ليس بمكرمه ثم عند
التبيين علم ان ذلك مني على طيب النفس فقال ما قاله
على وجه التواضع لان من اظهر الاستعانة من غيره وان قل
علمه فقد تقاطي لخصوع وبني علي ان طريقته اخذ الفايده
ابن ما وجدها وصيرت في ذلك واسوه وذلك حين
من الفضلا فاما حديث الخمس فان فعله فقد كان
له ذلك لان للامام ان يجتهد في ازالة المنكر بهذا الجس

الفعل وانما الحق عليه ما يروي في الجز الخ لانه لم يصادف
 الامر على ما التقى اليه في اقداسهم على المنكر تعالى له اما
 بقولك على العلم الضروري بكونه من اهل العلم والاجتهاد
 فذلك لا ينفك اذا صح لانه قد يذهب علي من هذه الصفة
 كثير من الاحكام حتى يبين عليها ويحتمل فيها وليس العلم
 الضروري تابنا بانه عالم بجميع احكام الدين فيكون قاصيا
 على هذه الاخبار فاما ما ناوله لحدث وحمله اياه على
 الاحتياط فهو دفع للعيان لان المروي انه منع من ذلك
 وخطره حتى قالت له المراه ما قالت ولو كان راعيا عن
 الغفلة وعجز خاطر لها لما كان في الاية محم عليه ولا
 كان لكلام المراه موقع ولا كان يعترف لها بانها انفة منه
 بل كان الواجب ان يرد عليها ولو بجها ويعرفها انه ما
 حظر ذلك وانما يكون الاية محم عليه لو كان حاظرا بانها
 فاما التواضع فلا يقتضي اظهار التبع ويصوب الخطا
 ولو كان الامر على ما توهمه صاحب الكتاب لكان هو
 المصيب والمراه مخطيه فكيف يتواضع بكلام بوهم انه الخطي
 وهي المصيبة فاما الخمس فهو مخطو بالقرآن والسنة
 وليس للامام ان يحتمل فيما يودي الى مخالفة الكتاب
 والسنة وقد كان يحب ان كان هذا عذرا صحيحا ان يعيد

به الى من خطاه في وجهه وقال له انك اخطأت السنة
 من وجوه فانه بعد ان نرى انه اعلم من صاحب الكتاب
 ونلك الحال تدعو الى الاحتجاج واقامه العذر وكل هذا
 تلزيق وتلفيق قال صاحب الكتاب سبته لهم
 احزي واحدا ما طعنوا به ونقوا عليه انه كان يعطي
 من بيت المال ما لا يجوز حتى كان يعطي عايشه وحفصه
 عترة الالف درهم في كل سنة وبانه حرم اهل البيت خمسهم
 الذي يحري بحري الواصل اليهم من قبل رسول الله صلى
 الله عليه واله وانه كان عليه مائة الف درهم من
 بيت المال على سبيل الترخيص واجاب عن ذلك بان دفعه
 الى الازواج من حيث ان لهم حق في بيت المال وللامام
 ان يدفع ذلك على قدر ما يراه وهذا الفعل مما قد فعله
 من قبله ومن بعده ولو كان منكرا لما استمر عليه امر الكوفة
 عليه السلام وقد ثبت استمراره عليه ولو كان ذلك طعنا
 لوجب اذا كان يدفع الى الحسن والحسين عليهما السلام وعبيد
 الله بن جعفر وغيرهم من بيت المال ان يكون في حكم
 الجائز وكل ذلك يبطل ما قالوه لان بيت المال انما يرد لوضع
 الاموال في حتمها للاجتهاد الى التولي للامر في الكثرة والقله
 فاما امر الحسن فمن باب الاجتهاد وقد اختلف الناس فيه

من جعله حقا لذوي القرى وسما مفردا لهم على
ما يقتضيه ظاهر الآية ومنهم من جعله حقا لهم من
جهة الفقر واجراهم محري غيرهم فان كانوا قد حضروا
بالذكر كما اجري الايتام وان حضروا بالذكر محري
غيرهم في انهم يحقون بالفقر والكلام في ذلك بطول
فلم يخرج بما حكم به عز طرية الاجتهاد ومن قدح في
ذلك فانما يتدح في الاجتهاد الذي هو طرية جميع
الصحابه على ما قدمناه من قبل فاما اقتراضه من
بيت المال فان صح فهو غير محصور بل ربما كان احوط
اذا كان على ثقة من ربه بعرفه الوجه الذي يمكن منه
الورد وقد ذكر القضاة ذلك وقال اكثرهم ان الاحتياط
في مال الايتام وغيرهم ان يجعل في ذمه الغني المأمون
لبعد عن الخط ولا فرق بين ان يقرض العز او يقرض
ومن يبلغ من اموره ان يقرض على غير هذه الاخبار
مع ما يعلم من ربه وسدته في ذات الله واحتياط فيها
ينصل ملك الله ونزله عنه حتى فعل بالجمع الذي اكل
من ثمر الصدقة واحدا ما فعل به وحق كان يرفع نفسه
عن الامر الخطير ويتد على كل احد حتى علي وذلك فقد
ابعد في القول والمطاعن يقال له اما تفصل الاذراج

فانه لا يجوز لانه سبب فيه منصف ذلك وانما تفضل
الامام في العطاء ذوي الاسباب القسطنطينية لذلك مثل
لجهاد وغيره من الامور العام نفعها للمسلمين وقوله
ان لمن حقا في بيت المال صحيح الا انه لا يقتضيه تفضلين
عليه عزهن وما عنت بدفع حقن وانما عنت بالان
عليه وما يعلم ان اير المؤمنين عليه السلام استمر على ذلك وان
كان صحيحا كما ادعي وللسبب الداعي الى الاستمرار على جميع
الاحكام فاما تعلقه بدفع اير المؤمنين عليه السلام الى
الحسن والحسين عليهما السلام وغيرهما من بيت المال فتجيب لانه
لم يفضل هؤلاء في العطية فينبه ما ذكرناه في الاذراج
وانما اعطاهم حقوقهم وسوي بينهم وبين غيرهم فاما ما
الحسن فهو للرسول صلى الله عليه واله ولا تزياده على ما
ينطق به القرآن وانما عبر بقوله تع ولذي القرى واليتام
والمساكين وابن السبيل من آل الرسول خاصة لامور
كثيرة لا حاجة بنا الى ذكرها ها هنا وقد روي سليم
بن قين الهلالي قال سمعت اير المؤمنين عليه السلام يقول
الحسن والله الذين عنى الله بذي القرى الذين قر بهم
الله بنف وبنيهم صلى الله عليه واله تعالى ما آفاه الله على
رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذي القرى

والبتاي والمساكين خاصة منا ولم يجعل لنا سبها في الصد
خاصه اكرم الله بها نبيه صلى الله عليه واله واكرمنا ان
طعننا او ساخ ما في ابدى الناس وروي بن مدين
هر من قال كنت بحذاء بن عباس نساله عن الحسن
هو قال فكتب اليه كتب تساني عن الحسن لم هو وانا كنا
نزع من انه لنا فاني فومنا علينا ذلك مضرا عليه والكل
في هذا الباب بطول ولا حاجة بنا الى نقصه ها هنا
الذي عول عليه وجعله عذرا عن اخراج الحسن عن ابيه
قد ابطالناه فاما الامراض من سب المال فهو مما يدعوا
الى الرية والهمه ومن كان من التردد والمقسط والتق
على احد الذي ذكره فكيف يطيب نفسه بالامراض من سب
المال وفيه حقوق ربما استلجاجة الى الاحراج منها واي
حاجة لمن كان متغلا حينا حتب الماكل والملبس يبيع
بالفوت الى امراض الاموال فاما حكمائهم عن الفقهاء ان
الاحتيال ان يحفل اموال اليتام في ذمه الغني المأمون
فذلك اذا صح لم يكن نافعا لان عمر لم يكن عينا ولو كان
عينا لما امضى وقد خرج امراضه عن ان يكون من باب
الاحتيال وانما شرط الفقهاء مع الامانة الغني لئلا يمس الحاجة
اليه فلا يمكن ارتجاعه ولهذا قلنا ان امراضه لمحا حنه

الى المال لم يكن صوابا وحين نظر للمسلم وفي هذه الجملة
كفاية قال صاحب الكتاب واجد ما يقموا به عليه
قولهم انه عطل احد الله تع في المغير لما شهد واعليه بالز
ولفن الشاهد الرابع الامتناع من الشهادة ابتعا لهواه
فلما فعل ذلك عاد الى القود محمدهم وصن بهم فحسب
ان ينفع العيزه وهو واحد ونفع النعمة مع تعطيله
لحكم الله ووصفه لحد في عين موضعه واجاب عن ذلك
بانه لم يعطل احد الا من حسب لم تكمل الشهادة وراوده الرابع
لان يشهد لا تكمل البيه وانما تكمل بالشهادة وذكر ان قوله
اري وجه رجل لا ينفع الله به وجلا يحري في ايه سابع صحيح
مجرى ما روي عنه عليه السلام من انه اني يسارق فقال له
لا تقرب وقال لصقوان بن اسبه لما اتاه بالسارق وامر بقطعه
فقال هي له يعني ما سرق هذا مبتل ان ياتي به فلا يمنع
من عمران يحب ان لا تكمل الشهادة وبنه الشاهد على ان
لا يشهد وذكر ان له ان يجلد النعمة من حيث صاروا قد
وانه ليس حالهم وقد شهدوا بحال لم يكامل الشهادة
عليه لان تحيله في ازاله لحد عنه ولما كملت الشهادة
يمكن ويتنبه وتلعين ولا حيلة فيما قد وقع من الشهادة
فلذلك حدهم قال ولير في اقامه لحد عليهم من النضجة

ما في تكامل الشهادة على العيزة لانه يتصور بانه زان وحكم
بذلك وليس حال الشهود لانهم لا يتصورون بذلك وان
وجب في الحكم ان يجعلوا في حكم القذف وحكي
عن ابي علي ان التلثة كان القذف قد تقدم منهم للعيزة
بالبصرة لانهم هاجروا من نواحي السجدة باناسند بانك
زان فلو لم يعد الشهادة لكان محذورا لانه لم يكن
في ازاله لحد عنهم ما امكن في العيزة وحكي عن ابي علي
في جواب اعتراضه على نفسه بما روي عن ابي عبد الله انه كان اذا
أراه يقول لقد خفت ان يرسي الله عز وجل بحجارة من
السماء ان هذا الخبر غير صحيح ولو كان حقا لكان ناوله
الحقيرين واظهر قوة الظن بصدق العزم لما شهدوا
عليه ليكون ردعاً له وذكر انه غير متنع ان يحب ان لا
يفصح لما كان متوليا للبصرة من قبله ثم اجاب عن سؤال
سأله عن امتناع زياد من الشهادة وهل يقتضي السترام لا
بان قال لا تعلم انه كان يتم الشهادة ولو علمنا ذلك من حيث
ثبت في التزاع ان له السكوت لا يكون طعننا ولو كان ذلك
طعننا وقد ظهر امره لا يبر الوهم عليه السلام لانه فارس ولما
اتمه على اموال الناس وعلي دعا به فقال له انما سب
عمرا في تعطيل الحد من حيث كان في حكم التائب وانما يلقينه

لم يكمل الشهادة لان زيادا ما حضر الا لشهد باسند به
اصحابه وقد صرح بذلك كما صرحوا قبل حضورهم ولو لم
يكن هذا هكذا لما شهد العزم قبله وهم لا يعلمون حال
زياد هل حاله في ذلك الحكم كما الصرح بجميع الشهادة
كما راي كراهية متولي الامر لكانها وضرب به بانه لا يريد
ان يعمل بموجها ومن العجايب ان يطلب الحد في دفع
الحد عن واحد وهو لا يندفع الا بانضرافه الى تلتته
فلو كان در الحد والاحتياط في دفعه من السن المتبعة
قدرة عن تلتته او لم يزد من عن واحد وقوله ان دفع
الحد عن العيزة ممكن ودفعه عن تلتته وقد شهدوا غير
ممكن طريق لانه لو لم يلقن الشاهد الرابع الامتناع من
الشهادة لا يدفع عن التلتته الحد فكيف لا يكون احتيله
ممكنا فيما ذكره بل لو امسك عن الاحتياط في جمل ما
لحق التلتته وقوله ان العيزة يتصور بضرورة زان لو تكاملت
الشهادة وفي هذا من العجوبة ما ليس في حد التلتته غير
صحيح لان الحكم في الامر بين واحد لان التلتته اذا ما
حد وانظن بهم الكذب وان جوزوا ان يكونوا صادقين
والعيزة لو حكمت الشهادة عليه بالزنا لظن ذلك به مع الحوز
لان يكون الشهود كذبه وليس في احد الامر بين الاما في

الاخر وما روي عنه عليه السلام من انه الى لسارق انقا
عيره في المكره ونقصه العيره بخالف هذا لما ذكرناه
فاما قوله صلى الله عليه واله هلا قتل بن ناسي به فلا
سبه كلاما محض فيه لانه بين ان ذلك القول كان سيفط
لحد او بغيره وليس فيه تلميح بوجوب اسقاط الحدود
فاما ما حكاه عن علي بن ابي طالب من التلته كان قد قتل
وانهم لو لم يعيدوا الشهادة لكان محذورا لا محالة فغير
مفروق وللظاهر المروي خلافة وهو انه حددهم
عند تكول تكول زياد عن الشهادة وان ذلك كان السبب
في ابتاع الحد بهم ومزناول عليه قوله لم تدخفت ان يرضي
الله بحجارة من السماء لا يلقى بظاهر الكلام لانه يقتضي الشك
والناسف على تقريظ وقع ولم يخاف ان يرى بالحجارة
وهو لم يدر الحد عن مسخوله ولو اراد الرجوع والخوف
للعيره لاني بكلام يلقى بذلك ولا يقتضي اصفافه التقريظ
الي نفسه وكونه واليا من قبله لا يقتضي ان يدر اعينه الحد
ويعدل به الى غيره واما قوله انا ما كنا نعلم ان زيادا
كان بتم الشهادة فقد بينا ان ذلك كان معلوما بالظاهر
ومن قرأ ما روي في هذه القصه علم بلا شك ان حال زياد
كحال التلته في انه انما حضر ليشهد واما عدل عنها الكلام عمر

وقوله ان السزع يبيحه السكوت ليس بصحيح لان السزع
قد حظر كتمان الشهادة فاما استدلاله على ان زيادا
لم يفتق بالامساك عن الشهادة واستدل بتوليته امر
المومنين عليه السلام فارس فليس بشي يعقده لانه لا تسع
ان يكون قد تاب بعد ذلك واظهر بتوليته لانه المومنين
عليه السلام فجاز ان يولييه وقد كان بعض اصحابنا يقول
في نقصه العيره سياتينا وان كان معتمدا في باب الحق
كان يقول ان زيادا انما تسع من السبب بالشهادة الى
المطلوبه في الزنا وقد شهد انه منها ده هن بين سبها
الاربع وسمع نفسا غالبا فقد صح على العيره بشهادة
الاربع جلوسه منها محلل الفاحته الى غير ذلك من
معدومات الزنا واسبابه فالاصح الى جلد التلته بغير هذا
الذي قد صح عنه شهادة الاربع ما صح من الفاحته فتوبك
اذن او ما يجرى مجراه خفيف التقريظ ويره وهل في
العدول عن ذلك حد كغيره لومه وتوبته والاستخفاف به
الاما ذكره من السبب الذي شهد لالحال به قال صاحب
الكتاب واجد ما نقوا عليه انه كان يتلون في الاحكام
حي روي عنه انه قضى في الحد بسبعين قضيه وروي ما به
قضيه وانه كان يفصل في التمه وللعطاء وقد سوي الله

بين الجميع وانه قال في الاحكام من جهة الراي والمحدس
والظن فاجاب عن ذلك بان مسایل الاجتهاد تستوعق
بين الاختلاف والرجوع من راي الى راي بحسب الامارات
وغالب الظن وادعي ان هذه طريقة امير المؤمنين عليه السلام
في امهات الاولاد وتناهيها مع الاحق ومساله اجماعه قال
وانما الكلام في اصل القياس والاجتهاد فاذا ثبت خرج من
ان يكون طعنا وقد ثبت ان امير المؤمنين عليه السلام كان
يولي من يري خلافة كابن عباس وسريح ولا يمنع زيدا
وابن مسعود من القياس الاختلاف بينه وبينهما فاما
ماروي في السعفين فقصه فالمراد به في مسایل لحد لان
مسألة واحد لا يوجد فيها سبعون قضية مختلفة وليس
في ذلك عتب بل يدل على سعة علمه وقال قد صح في
زمان الرسول صلى الله عليه واله قبل ذلك لانه لما ساور
في امر الاسراء ابا بكر اسارا ان لا يغلبهم واسار عمر فغلبهم
فمذحهما جميعا فالذي يمنع من كون المؤلفين صوابا من
المجتهدين ومن الواحد في الحالين وبعد فقد ثبت ان
اجتهاد الحسن عليه السلام في طلب الامامة كان بخلاف اجتهاد
الحسين لانه سلم الامر وتمكنه اكثر من تمكن الحسن عليه السلام ولم
ينع ذلك من كونهما مصيبين فقال له لاشك ان النلون

في الاحكام والرجوع من فضا الى فضا انما يكون عتبا
وطعنا اذا بطل الاجتهاد الذي يذهبون اليه فاما لو ثبت
لم يكن ذلك عتبا فاما الدعوة على امير المؤمنين عليه السلام
انه ينقل في الاحكام ورجع من مذهب الى اخر فانها غير
صحيحة ولا حسنة وبحت شاذة في ذلك كل النزاع وهذا
الى دفعه استد الدفاع وهو لا ينافر عتبا في تلون صاحبه
في الاحكام بل ينسب الامران واظهر ما روي في ذلك خبر امهات
الاولاد وقد سلف من كلامنا في الكتاب ما فيه كفاية وقلنا
ان مذهب علي عليه السلام في بعض كان واحدا غير مختلف وان
كان قد وافق عمر في بعض الاحوال لضرب من الراي
فاما قوله لمن يري خلافا رايه فليس ذلك لتوحيده
الاجتهاد الذي يذهبون اليه بل لما بيناه من قبل انه
عليه السلام كان غير متفكر من احبائه وانه كان يجري اكثر
الامور بحواها المتقدم للسياسة والتدبير وهذا السبب
انه لم يمنع من حاله من القياس فاما قوله ان البعق
قصيه لم تكن في مسيله واحد وانما كانت في مسایل من
لحد فكل الامر بين واحد فيما مضى لانه لان حكم الله تعالى
لا يخلف في المسئلة الواحد ولما قيل فاما امر الاساري
فان صح فانه لا ينسب احكام الدين بالنسبة على العلم واليقين

لانه لا سبيل لغير وافي بكر الى المشهوره في امر الاسارى الامن
طريق الظن والحيات واحكام الدين معلومه ولي العلم
بهاسيل واما ادعاء وان الاجتهاد من الحسن بخلاف
اجتهاد الحسن فليس علي ما ظنه لان ذلك لم يكن عن اجتهاد
وكن بل كان عن علم ويقين فمن اين له انهما عليها السلام
عملا على الظن مما نراه اعتمد على محنة ومن اين له ان يكن
الحسن كان اكثر من يمكن الحسن عليها السلام على ان هذا لو كان
على ما قاله لم يكن من هذا السليم ومن ذا كذا القائل لان القائل
كان مغررا ملغيا بيد ابي التملكه والسالم مصعب للامر بظنا
واذا كان عند صاحب الكتاب السليم والتمسك انما كانا من
ظن وامارات فليس يجوز ان يغلب الظن باب الراي في القائل
مع ارتفاع اماراته الممكن ولا يغلب في الظن المسالم مع امارات
القوة والتمسك وهذا ينشأ من تدبره بغير بصيرة قال
صاحب الكتاب سببه لهم اخري واجد ما طعنوا به ونقوا
عليه قوله مستعان كائننا على عهد رسول الله صلى الله عليه
واله انا انهي عنها واعاقب عليها قالوا وهذا اللفظ يتبع لو
صح المعنى فكيف اذا فدل انه ليس من جبرع فيقول هذا
القول ولا به يوههم مساواه الرسول عليه السلام في الامر والنهي
وان اتباعه اولى من اتباع الرسول قال وهذا عز لا نرم

لانه انما عنا بقوله انا انهي عنها واعاقب عليها كراهته
لذلك وشدده فيه من حيث نهي رسول الله صلى الله عليه
عليه واله عنها بعد ان كانا في ابائهم منها لذلك على حصول
النسخ بينهما وتغير الحكم لانا نعلم انه كان متبعا للرسول
متدنيا بالاسلام فلا يجوز ان يحل قوله على خلاف
ما توازن من حاله وقد حكى عن ابي علي ان ذلك ينزله
ان يقول انا اعاقب من صلى الى بيت المقدس وان كان
قد صلى الى بيت المقدس في حياه رسول الله صلى الله عليه
واله واعتمد في صنوبه على كذا الصحابه عن النبي عليه
وادعى ان ابراهيم بن علي بن ابي بكر بن عباس رحمه الله
احلال المنع وانه روي عن النبي عليه السلام بحرمها قال فاما
منع الحج فانما اراد ما كانوا يفعلون من تسيح الحج لانه كان
يحصل لهم عند المنع ولم يرد بذلك المنع الذي يحرم جري
بقدم العزة واصنافه الحج اليها بعد ذلك لانه جاز لم يمنع فيه
نسخ نقال له ظاهر الخبر المروي عن عمر في المنع حتى يبطل
هذا التاويل لانه قال سعتان كائننا على عهد رسول الله
انا انهي عنها واعاقب عليها واصاف النبي الى نفسه ولو كان
الرسول صلى الله عليه واله نهي عنها لاصاف النبي اليه وكان
اوكد واوحي وكان يقول متني عنها او نسخها وانا من بعده

امني عنها واعاقب عليها وليس ينسب ذلك ما ذكره من الصلاة
الي بيت المقدس لان نسخ الصلاة الي بيت المقدس معلوم
ضرورة من دينه صلى الله عليه واله وليس كذلك المتد علي
انه لو قال ان الصلاة الي بيت المقدس كانت في ايام النبي
صلى الله عليه واله جازية وانا الان اهلها كان ذلك قولاً
بيشاً يجري مجري ما استبحناه من القول الاول وليس هذا
القول منه رداً علي الرسول صلى الله عليه واله لانه لا يسمع
يكون استحسن حظرها في ايامه لوجه لم يكن فيما تقدم
ان الاباح في ايام الرسول صلى الله عليه واله كان لها
شرط لم يوجد في ايامه وقد روي عنه انه صرح بهذا
المعنى فقال انا احل الله الثقة للناس على عهد رسول
الله صلى الله عليه واله والنساء يومئذ قليل وكذلك روي
عنه في نسخة اخرى انه قال قد علمت ان رسول الله صلى الله
عليه واله قد غلبوا واصحابه ولكن كرهت ان يظلموا في
معشرين تحت الاراك ثم يرجعوا بالبحر تفسد رؤسهم فامسا
اعناده علي الكف علي النكس فقد تقدم انه ليس بحجة علي
سرايط شرعناها واوصفناها ولا معنى لاعادتها علي انه
قد روي عن عمر انه قال بعد نفيه عن مكة ولا افتد علي
احد تزوج متعة الا عذبه بالحجارة ولو كنت قد مت فيها

لرجعت وما وجدنا احدا انكر عليه هذا القول لان
المتع عندهم لا يستحوي الرجم ولم يدرك النكير علي
صوابه فاما ادعاءه علي ان ابي الوفاء عليه السلام انكر
علي بن عباس احلالها فالامر بخلافه وعكسه فقد
روي عنه عليه السلام من طرق كثيرة انه كان ينفي نهياً
وشكراً علي من حرماها وبها عنها وروي عن عمر بن سعد النهدي
عن خنيس بن الحنفية قال سمعت ابي الوفاء عليه السلام يقول
لولا ما سبق من بن الخطا بدي الثقة ما زنى الاشقي وروي
ابو بصير قال سمعت ابا جعفر محمد بن علي الباقر عليه
السلام يقول سمعت علي بن الحسين يقول لولا ما سبقني به بن
الخطا ب ما زنى الاشقي وقد اثبت بالمتعة جماعة من الصحابة
والتابعين كعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود
وجابر بن عبد الله الانصاري وسلمة بن الأكوع واني
سعد الخدري وسعيد بن جبيرة وابن جريح وبجاهد وغيرهم
من ذكرنا من بطول ذكره فاما سادة اهل البيت وعلمائهم
فامرهم واضح في التنبها كعلي بن الحسين زين العابدين
وابي جعفر الباقر واني عبد الله الصادق واني الحسين موسى
الكاظم وعلي بن موسى الرضا عليهم السلام وما ذكرناه من قضا
من اشنا اليه من الصحابة بها يدل علي بطلان ما ذكره

صاحب الكتاب من اتباع التكثير ليجزئها لان مقام علي
الغيتابها نكره فاما سقمه لم نجد فعلها النبي صلى الله و
عليه واله والناس اجمع من بعد والفتن في اعصارنا
هذا لا يروى بها حظا بل صوابا فاما قول صاحب الكتاب
ان عمر انما انكر فسخ الح فباطل لان ذلك اول لا يسي سقمه
ولان ذلك ما فعل في ايام النبي صلى الله عليه واله ولا فعله
احد من المسلمين بعده وانما هو من سنن الجاهلية
فكيف يقول متعنان كائنات علي عهد رسول الله وكيف
يعطل ويشدد فيما لا لم يفعل ولا يفعل وهذا الكلام
اضعف من ان يحتاج الى الانكار فيه فكل صاحب
الكتاب يشبه لهم اخوي ثم ذكر الطعن بقصة الشوري
وانه خرج بها عن الاحتبار والنسب معا واذم كل واحد
بان ذكر فيه طعنات ثم جعل الامر الي ستة ثم الي اربعة ثم الي
رجل واحد قد وصفه بالصف والمصور وقال ان اجمع
علي وعثمان فالقول ما قاله وان صاروا ثلثة وثلثة
فالقول للذين بينهم عبد الرحمن لعلمه بان عليا وعثمان
لا يجتمعان وان عبد الرحمن لا يكاد يعدل بالامر عن خنته
وابن عمه وامر يضرب اعناقهم ان تأخر واعن البيعة فوق
ثلاثة ايام وانه امر يقبل من مخالفت الاربعة منهم والذين

ليس بينهم عبد الرحمن واجاب عن ذلك بان الامور
الظاهرة لا يجوز ان تعترض عليها باخبار احاد عن
صحيحه والامر في الشوري ظاهر وان اجماعه دخلت
فيها بالرضي فلا فرق بين من قال في احدهما انه دخل
فيها لا بالرضي وبين من قال ذلك في جميعهم ولذلك جعلنا
دخول امير المؤمنين عليه السلام في الشوري احدا ما يعتدل
عليه في ان لا ينض يدل علي ان المختص بالامام والطيب
في انه كان يجب ان يصح بالنسب علي نفسه ولا يحتاج الي
ذكر فضائله ومناقبه لان الحال حال مناظره ولم يكن
الامر مستقرا لواحد ولا يمكن ان يتعلق بالبقية قال
والمستقام من حاله انه لو امتنع من الدخول في الشوري
اصلا لم يلحقه الحزن فضلا عن غيره وذكر ان دلالة
الفعل اقوي من دلالة القول من حيث فكل كان الاحتمال
فيه اقل ذكر ان عبد الرحمن اخذ المشاق علي اجماعه
بالرضي بن اختياره قال ولا يجب المدح في الافعال بالظنون
بل يجب حملها علي ظاهر الصحة دون الاحتمال كما يجب
مثله في الالفاظ ويجب اذا تقدمت الفاعل حاله تنضم
حسن الظن به ان يحمل فعله علي ما يطالب بها قال وقد علمنا
ان حال عمر وما كان عليه من النصيحة للمسلمين تمنع من صرف

امره في الشوري الى الاغراض الذي نظنها النور فلا
يصح ان يقولوا كان مراده بالشوري وبان يحيل
الامر الى البينة التي فيها عبد الرحمن عند الخلاف ان
ثم الامر لعثمان لانه لو كان هذا مراده لم يكن هناك
ما يمنع عن النص على عثمان كما لم يمنع ذلك ابا بكر لان
امره لم يكن اقوي من امري بكر لم ينقص منه قال وليس
ذلك باعه لانه اذا جاز في غير الامم اذا احتار ان يفعل
ذلك بان ينظر في اماتل النور فيعلم انهم عزه ثم ينظر في
العز فيعلم ان الاماتل عنه ثم ينظر في واحد منهم فما الذي
يمنع من مثله في الامام وهو في هذا الباب اقوي اختيارا
لانه له ان يختار واحدا بعينه وذكر انه اما خص
الامر في الجماعة الذين انتهى اليهم الفضل وجعله شورى
بينهم بين ان الانتقال من الستة الى الاربعة ومن الاربعة
الى الثلثة لا يكون منافضا لان الاحوال مختلفة وليست
الحال واحدة لكان كالرجوع لان الامام ان يرجع في مثل
ذلك لانه في حكم الوصية قال وقولهم انه كان يعلم ان
علييا وعثمان لا يجتمعان ولكن عبد الرحمن حمل الي عثمان
فله دين لان الامور المستقبله لا تعلم ولما حصل فيها اماره
قال والامارات توجب انه لم يكن فيهم حرص شديد على

الامام

الامام بل الغالب من حالهم طلب الاتفاق والابتلاع
والانزواج الى قيام الفكر بذلك ولما جعل عمر الامر الى
عبد الرحمن عند الاختلاف لعله يزهده في الامر وانه
لاجل ذلك اقرب الي ان يثبت لان الراغب عن الشيء يحصل
له من الثبوت ما لا يحصل للراغب فيه ومن كانت هذه حاله
كان النور له الرضا به اقرب وحكي عن ابي علي ان الخادم
انما يظن بين وضد في الامور طريق الفساد وعمر يرى من
ذلك قال والصنف الذي وصف به عبد الرحمن اما اراد
به الصنف عن القيام بالامامه لا صنف الراي ولذلك مرد
الاختيار والراي اليه وحكي عن ابي علي ضعف ما روي
من امره بجذب اعناق النور اذا تاحز واعز البيعة وان
ذلك لو صح لا نكرو النور ولم يدخلوا في الشوري بهذا
الشرط ثم تاو له اذا سلم صحته على انهم ان تاحز واعز
البيعة على سبيل شوق العصا وطلب الامر من غير وجهه
وقال لا يمنع ان يقول ذلك على طريق التهديد وان بعد
عنده ان يقدموا عليه كما قال نعم لان اشركت بالحيطن
عملك ولتكونن من الخاسرين يقال له قد بينا فيما تقدم
طرفا من الكلام في الشوري وذكرنا ان الذي رتبته فيها
من ترتيب العدد واتفاقة واختلافه يدل على بطلان

مذهب اصحاب الاختيار في عهد العاقد بن الامامه وانه
يتم بعقد واحد لعينه برضى اربعة وانه لا يتم بدون ذلك
وقصة الشوري بصرح بخلاف هذا الاعتبار فمزمع
المطاعن في قصة الشوري ومن جعلها انه وصف كل واحد
منهم بوصف زعم انه يمنع من الامامه ثم جعل الامر بمن له هذه
الاوصاف وروي محمد بن سعد عن الواقدي عن محمد بن عبد
الله الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس
قال قال عمر لا ادري ما اصنع بانه محمد صلى الله عليه واله
وذلك قبل ان يطعن فقلت ولم تهتم وانت تجد من يستخلفه
عليهم قال اصحابكم يعني عليا قلت نعم والله هو لها اهل
في قرآنه من رسول الله صلى الله عليه واله وصهره وسابقته
وتلايه فقال عمر ان هذا بطاله وفكاهه قلت فابن انت
عن طلحه قال فابن الزهوي والنخوع قلت عبد الرحمن قال هو
رجل صالح علي صغف فيه قلت فغد قال ذاك صاحب
مقنب وقتال لا يقوم بقرينه لو حمل امرها قلت فابن يرق
وعقه لميس مومن الرضا كافرا العضب شحيح وان هذا الامر
لا يصلح الا لقوي في عز عنق رفيق في عز صغف حوادني
عن شريك قلت فابن انت عن عثمان قال لو وليها لجعل
تنى الي معيط علي رقاب الناس ولو فعلها لقتلوه وقد

وقد روي من غير هذه الطريق ان عمر قال لاصحاب الشوري
روحوا الي فلما نظر اليهم قال قد جاء كل واحد منهم
بغير عذريته يرجوا ان يكون حليفه اما انت يا طلحه قلت
العاقل ان يقض النبي صلى الله عليه واله لشكره ازواجه
من بعده فما جعل الله محمدا باحق بينات اعمامنا ما نزل
الله فيك وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان
تشكروا ازواجه من بعده ابدا واما انت يا زبير فوالله
ما لان قلبك يوما ولا ليلة وما زلت جلفا جافيا
واما انت يا عثمان فوالله لروثه حزمك واما انت
يا عبد الرحمن فانك رجل يحب قومك جميعا واما انت
يا سعد فانت رجل عصبى واما انت يا علي فوالله لو
وزن ايمانك بايمان اهل الارض لخرج فقام على عتبة
الكلم موليا فتكلم عمر والله اني لا اعلم كان رجل لو
وليتموها اياه لملككم علي المحجة البيضاء قالوا من هو قال
هذا الولي من بينكم قالوا فما يمنعك من ذلك قال ليس
الي ذلك سبيل وفي خبر اخر رواه البلاذري في تاريخه
ان عمر لما خرج اهل السوري من عنده قال ان ولوها
الا جعلت سلكهم الطريق قال بن عمر فما يمنعك منه يا امير
المؤمنين قال اكوه ان احتملها حيا وميتا فوصف كل
واحد من القوم كما يري بوصف قبيح يمنع من الامامه

ثم جعلهما في جملتهم حتى كان ملكا الاوصاف تزول
في حال الاجتماع ونحن نعلم ان الذي ذكره ان كان
ثانفا من الامامة في كل واحد على الافراد فهو مانع
مع الاجتماع مع انه وصف عليا عليه السلام بوصف لا يلق
به ولا ادعاء عدو وقط عليه وهو عليه السلام معروف
بصدقه من الركايه والسعد عن الزايع والنكاهه وهذا
معلوم ضروري لمن سمع اخباره عليه السلام وكيف نظر ذلك
وقد روي عن بن عباس انه قال كان اير الومر اذا اطلق
هنا ان سنده الكلام وهذا لا يكون الا من شدة الزمت
والتوقف وما يخالف الدعابة والنكاهه وما تضمنه السوء
من المطاعن انه قال لا تحملها حيا وميتا وهذا كان عليه
عدوله عن النض عليه واحد بعينه وهو قول متمم تلخص
لا يقتاب على الناس في اراهم ثم بعض هذا بان بض علي
سته من بين العالم كله ثم رتب العدد ترتيبا مخصوصا
يوصل الي ان اختيار عبد الرحمن هو التدم واي يتي يكون
من الجمل اكر من هذا واي فرق بين ان يحملها بان ينض
علي واحد بعينه وبين ان يحملها بما فعله من الحرم والرب
ومن جملة المطاعن انه امر بضرب اعناقهم ان تاحزوا
عن البيعة اكثر من ثلثة ايام ومعلوم ان بذلك لا يحقون
القتل لانهم اذا كانوا انا كلوا ان يحيدوا اراهم في

اختيار

اختيار الامام فربما طال زمان الاجتهاد وربما قصر حسب
ما يوصف فيه من العوارض فاي معنى للامر بالقتل ثم امر
بقتل من يخالف الامر به وما يخالف العدو الذي فيه عبد
الرحمن وكل ذلك مما لا يتخو به القتل واما تصديفاني
بكر علي الذكر القتل فليس يحججه مع ان جميع من روي قصه
الشوري روي ذلك وقد ذكر ذلك الطبري في تاريخه
وعنه فاما ناوله الامر بالقتل على ان المراد به اذا تاحزوا
على طريق شق العصا وطلب الامر من غير وجهه فيقتل من
الصواب لانه ليس في ظاهر الخبر ذلك ولا هم اذا شقوا العصا
وطلبوا الامر من غير وجهه من اول يوم وجب ان يمتنعوا
ويقاتلوا فاي معنى لضرب الايام الثلثة اجمالا فاما انقلبه
بالتهديد فكيف يجوز ان يهدد الانسان على فعل ما لا
يسحقه وان علم انه لا يؤزم عليه فاما قوله تع ليس اشركت
ليحيطن عملك فيخالف ما ذكره لان الشرك ليسحق به احباط
الاعمال وليس يسحق بالتاخر عن البيعة القتل فاما
ادعاء صاحب الكتاب بان الجماعة دخلوا في الشوري على
سبيل الرضا وان عبد الرحمن اخذ عليهم العهد ان يقاتلوا
بما يفعلون من تراقصه الشوري على وجهها وعدل عما شق
له النفس من بناء الاختيار على المذهب علم ان الامر محله

ما ذكره وقد روي الطبري في تاريخه عن اشيائه
من طرق مختلفة ان ابا المومنين عليه السلام قال لما خرج
من عند عمر بعد خطابه للجماعة بما تقدم ذكره لقوم
كانوا معه من بني هاشم ان طمع فيكم قومي فكم لم يوروا
ابدا وتلقاه العباس بن عبد المطلب فقال عليه السلام
عدلت عنا قال وما عليك قال فزني في عمان وقال كونا
مع الاكثر وان رضى رجلان رجلا ورجلان رجلا وكونا
مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف فسعدا بخالو بن
عمه عبد الرحمن وعبد الرحمن صهر عمان لا يختلفون
بنو لها عبد الرحمن عمان او عمان عبد الرحمن فلو كان
الاخران معي لا ينفعاني سبله اي لا ارجوا الا احدهما
فقال له العباس لم انتفعك في شي الا رجعت الي مناخرا
اشرت عليك عند وفاه رسول الله صلى الله عليه واله
ان يسال له فيمن هذا الامر فابيت واسترت عليك بعد
وفاته ان تعاجل الامر فابيت واسترت عليك حين سالك
عمر في الشورى الا يدخل عليهم فاحفظ عني واحده فكل
ما عرض عليك القوم فقل لا الا ان يولوك واحده هؤلاء
الرهط فانهم يرجون يد مغوننا عن هذا الامر حتى نؤمر
به لنا غيرنا وام الله لا يسال له الا يستل لا ينفع معه حين فقال له ابر

المومنين

المومنين عليه السلام اما لان بقي عمر لا ذكر به ما فعل واني
وليس مات لتبدأ ولها بينهم ولان فعلوا ليجدوني حتى
يكرهون ثم مثل حلفت برب الرافضات عتيه عندون
حقا فابتدرون المحصبين المحيلين رهط بن يعر قاريا
لجمعنا بنوا السراج وردا مصليا فالقيت قراي ابا طلحة
فكره مكانه فقال ابو طلحة لم يبع ابا الحسن فان قيل اي
معنى لقول العباس اني دعوتك الي تسال رسول الله صلى
الله عليه واله بين هذا الامر من قبل وفاته اليس هذا مطلقا
لما تدعونه من النص قلنا قد مضى الكلام على هذا المعنى
فيما مضى من الكتاب وديننا انه لا يمنع ان يريد العباس
رضي الله عنه بئله عمر نصف الامر اليه ونفعل الي يد يد لانه
قد سجنه من لا يصل اليه وليس يمنع ان يريد انا كذا تسال
عليه السلام قبل الموت ليجدونا كذا ويكون لقرب العهد
بعد من ان يطرح فان قيل اليس قد انكرتم على صاحب
الكتاب هذا التاويل بعينه فيما استعمله فيما روي عن
اني بكر من قوله لستى كنت سالت رسول الله صلى الله
عليه واله هل للاضرار في الامر حق قلنا انما انكرناه في ذلك
حين لانه لا يليق به من قال قلنا لا نأمره اهله وهذا قول
من لا علم له بانه ليس للاضرار حق في الامامة ومن كان يجمع

في ان لهم حقا في الامر ولاحق لهم فيه الى ما يسمعه متانفا
 وليس في هذا الخبر الذي ذكرناه ما في ما ذاك الخبر قد روي
 العباس بن هاشم الكلبي عن ابيه عن ابي مخنف في اساده
 عن ابي الوليد عليه السلام سئل الى العباس رضي الله عنه
 ما سمع من قول عمر كوني مع النكته الذين منهم عبد الرحمن
 وقال والله لقد ذهب الامر منا فقال العباس فكيف قلت
 ذاك يا بن اخي قال ان سعدا لا يخالف بن عمه عبد الرحمن
 وعبد الرحمن بن عمر عثمان ومعه فاحدها اختيار لصاحبه
 لا يحاله وان كان الزبير وطلحة معي لن نفعاني اذ كان
 بن عوف في النكته الاخرين وقال بن الكلبي عبد
 الرحمن ربيع ام كلثوم بنت عقبة بن ابي معيط واما الروي
 بنت كريب واروي ام عثمان فلذلك قال مروه وفي رواية
 الطبري ان عبد الرحمن دعا عليا عليه السلام فقال عليك
 عهد الله وميثاقه لئلا تقاتل بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة
 الخلفين بعد فقال ارجو ان افعل واعمل بمبلغ علي وطاعة
 وفي خبر اخر عن ابي الطفيل ان عبد الرحمن قال لعلي عليه
 السلام هلم يدك خذها بما فيها علي ان سير فيما سيره اي بكر
 وعمر فقال علي عليه السلام اخذها بما فيها علي ان اسير فكم فيكم
 بكتاب الله وسنة رسوله جهدي فترك يدك وقال هلم

يدك يا عثمان تاخذها بما فيها علي ان سير فيما سيره اي
 بكر وعمر قال نعم قال هي لك يا عثمان وفي رواية الطبري
 انه قال لعثمان مثل قوله لعلي عليه السلام فقال نعم فيما يريه
 فقال علي عليه السلام خذها حيث دها وفي خبر اخر لعقبة
 لحيوة يا بن عوف وليس هذا اول ما نطأ حرم علينا وبه
 مضرجيل والله السنان علي ما يصنون والله ما وليت عثمان
 الا ليرد الامر اليك والله كل يوم في شان وفي غير رواية
 الطبري ان عبد الرحمن قال له قد قلت ذلك لعمري فقال عليه
 السلام اوله يكن ذلك كما قلت وروي ان عبد الرحمن قال يا علي
 لا تجعل علي نفسك سبيلا فاني تقرب وتساوت الناس
 فاذا هم لا يعد لون عثمان فخرج علي عليه السلام وهو
 يقول سبلغ الكتاب اجله وفي رواية الطبري ان الناس لما
 بايعوا عثمان تلكا علي عليه السلام فقال عثمان ومن نكث فانما
 نكثت على نفسه ومن اوفى بما عاهد عليه الله فسنوته
 اجرا عظيما فراجع عليه السلام حتى بايعه وهو يقول خذعه
 واي خذعه وروي البلاذري في كتابه عن الكلبي عن ابيه عن
 ابي مخنف في اساده ان ابي المومر عليه السلام لما بايع عبد الرحمن
 عثمان كان قايما فعد فقال له عبد الرحمن يا بنع والاهزمت
 عنك ولم يكن مع احد يومئذ سيف عنق فقال ان عليا خرج

بعضنا فلتحقه اصحاب الشوري فقالوا له بايع واجاهدنا
 فاقبل معهم ميثقي حتى بايع عثمان فاي رضاها هنا واي
 اجماع وكيف يكون مختاراً من يهدد بالقتل والجهاد
 وهذا المعنى يعني حديث الهندي بضرب العنق لوروثه
 النعم لمضاً حك الخالقون منه ولتعاثر واعليه وقالوا
 هذا من حبله ما يدعونه من الحال وبرونه من الاحاديث وقد
 انطق الله به رواهم واجراه علي انواه فتايم وقد كلف
 المتدار في ذلك اليوم كلام طويل يفيد فيه ما فعلوه من بيع
 عثمان وعدو لهم بالامر عن امير المؤمنين عليه السلام الي ان قال
 له عبد الرحمن يا معتاد انق الله فاني خائف عليك النسيه
 ثم جاء الي امير المؤمنين عليه السلام فقال انقال فتقاتل فقال علي
 فيما تقاتل وتكلم ايضاً عمار فيما رواه ابو مخنف فقال لي
 فريش ابن برفون هذا الامر عن اهل بيت الله بديكم
 تحولونه هاهنا مرة وهاهنا مرة ام والله ما انا با من ان
 يزع الله منكم فضيعة في عنكم كما نزعتموه من اهل ووصفتموه
 في عن اهل فقال له هشام بن العليد يا بن سمية لقد عدوت
 طورك وبعرفت قدرك وماتت وماراته قرنت لا نفسها
 ولما رأتها ففزع عنها وكلمت فريش باجمعها فصاحت بمارا وانشدت
 فقال الحمد لله ما زال اعوان الحق قليلا وروى ابو مخنف

شيخنا
 لانك ليس في شيء من احوالهم

عمار رحمه الله انه قال في ذلك اليوم يا ناسي الاسلام قم
 فاني قد ماتت عرف واتي منك اما والله لو ان لي اعوانا
 لقاتلتهم وقال لاير المومنين عليه السلام لين قاتلتهم
 بواحد لاكون ثانيا فقال عليه السلام والله ما اجد
 عليهم اعوانا ولا احب ان اعرضكم لما لا تطيقون وروى
 ابو مخنف عن عبد الرحمن بن حنبل عن ابيه قال دخلت
 على امير المؤمنين عليه السلام وكنت حاضرا بالمدينة فاذا
 هو واجم كئيب فقلت ما اصاب قوم صرفوا هذا الامر
 عنكم فقال صبر جميل فقلت سبحان الله انك تصبور
 قال فاضع ما ذا قلت تقوم في الناس فتدعوهم اليك
 وتجبرهم انك اولي بالنبي صلى الله عليه واله بالعمل واليقين
 وتسالهم المض على هؤلاء المناظرين عليك فان اجابك
 عشرة من نايه بشددت بالعبث على المايه فان دانوا
 لك كان لك ما احببت وان ابوا قاتلتهم فان ظهرت عليهم
 فهو سلطان الله الذي اناه يتيه صلى الله عليه واله
 وكنت اولي به منهم اذ ذهبوا بذلك فزده الله اليك وان
 قتلت في طلبه قتلت شهيدا وكنت اولي بالعذر عند
 الله تع في الدنيا والاخرة فقال او تراه كان تابعي من كل
 مائة عشرة فقلت له ارجوا الله ذلك فقال لكن لا ارجوا

الدائم كصاحب العبد المطر في شدة الجحش

ولا والله من ما به اثنان وما جبرك من اين ذلك ان
الناس انما ينظرون الى فرقتي فيقولون لهم قوم محمد
صلى الله عليه واله وقبيلته وان فرقتنا تنظر فيما يقولون
ان لهم يبنونهم فضلا على سائر القريش وانهم اوليا هذا
الامر من دون سائر قريش والناس ان ولو لم يخرج
هذا السلطان منهم الى احدا بدا ومتى كان في غيرهم تداولوا
ابدا بينهم فلا والله لا يقع هذا السلطان في قريش طائفة
النبا ابد فقلت افلا ارجع الى المضرا فجز الناس مقالك
هذه وادعوا الناس اليك فقال يا حبيب ليس هذا
زمان ذاك فرجعت فكلما ذكرت للناس شيئا من ذلك من
فضل علي عليه السلام زيدوني ونزوني حتى دفع ذلك من
امري الى الوليد بن عتبة فبعث الي محبتي وهذه الجمل التي
اوردناها قليل من كثير في ان الخلاف كان واقعا والرجح
كان مرتفعا والامر انما تم بالحيلة والكر والحذر واولي
مكرية عبد الرحمن ان اسد اخرج نفسه من الامر لئلا يكون من
صرفة الى من يريد ولما قال انه لولا ابتداء الحق وهذه في
الولاية لما اخرج نفسه ثم عرض على امير المؤمنين عليه السلام
ما يعلم انه لا يحب اليه ولا يلزمه الاعانة اليه من البره فيهم
سيره الرجلين وعلم انه عليه السلام لا يمكن من ان يقول ان

لكن

سيرتهما وكل واحد منهما لم يسير سيرة صاحبه بل اختلفا
وتباينا في كثير من الاحكام هذا بعد ان قل لا اهل السور
وسموا الى انفسكم بانكم ترصون باختيارى اذا خرجت
نفسى فاجابوه على ما رواه ابو مخنف باسناد الى معاوية
عليهم السلام امير المؤمنين عليه السلام فانه قال انظر لعلمه
بما جبر هذا المكر حتى انهم ابو طلحة فاحبوه عبد الرحمن
بما عرض وبما جابه القوم اياه الاعلى عليه السلام فاقبل
ابو طلحة على علي عليه السلام فقال يا ابا الحسن ان ابا محمد
نعم لك وللمؤمنين فابا لك تخالفه وقد عدل بالامر عن نفسه
فلن تجل للماتم لعنه فاحلف علي عليه السلام عبد الرحمن ان
لا ميل الى هوى وان يوتر الحق ويحسد الملامه ولا يحايي
ذا قرابه فحلف له وهذا غاية ما يمكن منه امير المؤمنين عليه
السلام في الحال لان عبد الرحمن لما اخرج نفسه من الامر ظنت
به لجماعة الحيز وموصوا اليه الاختيار فلم يقدر امير المؤمنين
عليه السلام ان يخالفهم ونهض ما اصبغوا عليه فكان اكثر ما
تكن منه ان احلفه وصريح بالخلاف من حقته من البطلان
الى الهوى واشار القرابه غير ان ذلك كله لم يقن شيئا
فاما قول صاحب الكتاب ان دخوله عليه السلام في السور
دلالة على انه لا يرض عليه بالامانة ولو كان عليه نرض

به في ذلك الحال وكان ذكره اولى من ذكر الفضايل ولما
قد تقدم الكلام في هذا مقتضى وسيا المانع من تخرجه
عليه السلام في تلك الحال وعيها بالنص وذكرنا ايضا على
دعوله في السورى ولو لم يدخل فيها الا ليجتمع بها احن
به من مقاماته ومضايله وذرايعه ووسايله الى الامامة
وبلا حصار الدالة عند تأملها على النص والاشارة
بالامامة اليه كاد غرضا صحيحا وداعيا قويا وكيفا لا يدخل
في السورى وعندهم ان واصغرها قد احن النطق للدين
وفعل ما لم يستحق اليه من الخوارج الذين قالوا ما كان يقال
له لو امتنع انما انك مصرح بالطعن على واضنها وعلى جماعة
المسلمين بالنص بها وليس طعنك الا لانك ترى ان الامر لك
وانك احق به فيعود الامر الى ما كان عليه العلم بخافه من
تفرق الامه ووقع الفتنة ونسبت الكلمة وفي اصحابنا العائلين
بالنص من يقول انه عليه السلام انما دخل في السورى لهو بزه
ان يقال الامر منها وعليه ان يتوصل الى ما يلزمه القيام به بكل
وجه نطق انه يتوصل اليه وقول صاحب الكتاب ان النية
واجبه لا يمكن ان يتعلق بها لان الامر لم يتفرد لاحد معلوم
ان الاظهار لما يطعن في التقديس من ولاه الامر لا يمكن منه
ولا يرصني به وكذلك الخوارج مما يتفق اكرهم عليه ويرضونهم

جمهورهم لا يرون احدا عليه بل بعدونه سندوا عن
اجماعه خلافا على الامه فاما قوله ان الامم لا يتدح
فيها بالظنون بل يجب ان يحمل على ظاهر الصحة وان
الفاعل اذا قدمت له حاله مقتضى حسن الظن به يجب
ان يحمل فعله على ما يطابقها فان متى سلمنا له هذا القدر
لم يتم بضده فيها لان الفعل اذا كان له ظاهر وحب ان
يحمل على ظاهره لا بدليل يعدل بناء عن ظاهره كما يجب
منه في الفاظ وقد بينا ان ظاهر السورى ومسا
جبري مجراها بها يقتضى ما ذكرناه للامارات اللائحة
والوجوه الظاهرة فما عدنا الى ظاهره عن محتمل بل
المخالف هو الذي يسوئنا ان يعدل عن الظاهر فاما
الفاعل وما تقدم له من الاحوال ففى تقدم الفاعل حاله
مقتضى ان نظره به الجزر عن غير علم ولا يقين فلا بد ان
يؤثر فيها ويقدر ان يرى له حاله اخرى مقتضى ظن البتة
لدلالة ظاهرها على ذلك وليس لنا ان نقضى بالاولى
على الثانية وهما جميعا مظهرتان لان ذلك ينزله ان
يقول قائل افضوا بالثانية عن الاولى وليس كذلك اذا
تقدمت للفاعل حاله مقتضى العلم بالجزر منه ثم يليها حاله
مقتضى حسن الطريقة لانا حسب مقتضى العلم على الظن فيطل

حكمه لكان العلم واذا صحت هذه الحجة فاقدمت لنذكر
حاله تنقضي العلم بالحيز ولما تقدم بقيض من الظن فيه
فليس لنا ان لا نسي الظن عند ظهور امارات سوء الظن
لان كل ذلك منطوق غير معلوم وقوله لو اراد ذلك
ما منع من ان يرضى علي عثمان مانع كالممنوع ذلك ابا
بكر من الرضا عليه ليس بشيء لانه فعل ما يقوم مقام الرضا
علي من اراد اتصاله اليه وصرفه عن اراد ان يعرفه عنه
من غير سناعه للصرح وحتى لا يقال فيه ما قيل في اي
بكر ويراجع في رضى كماله يراجع رجوع اي بكر ولم يتف
ابعد الطريقين وعرضه يتم من امرها فاما بيات
صاحب الكتاب ان الانتقال من السنة الى الاربعه في
الشوري ومن الاربعه الى الثلثة لا يكون تناقضا فهو
رد علي من زعم ان ذلك تناقض فليس من هذا
الوجه طعنا بل قد يتنا وجوه المطاعن وفضلنا هافاما
قوله ان الامور المستقبله لا تعلم وانما يحصل فيها اماره
علي من قال عمر كان يعلم ان عليا عليه السلام وعثمان كانا
لا يجتمعان وان عبد الرحمن ميميل الى عثمان فكلام في غير
موضعه لان المراد بذلك الظن لا العلم وان عبر الظن
بالعلم فعلى طريقه في الاستعمال معروفه لا يتناكرها المتكلمون

ولعل صاحب الكتاب قد استعمل العلم في موضع الظن
بما لا يحصى كثره من كتابه هذا وغيره وقد بينا فيما ذكرناه
من روايه الكلبى عن ابي مخنف ان امير المؤمنين عليه السلام
اول من سبق الى هذا المعنى في قوله للعباس رضى الله
عنه شاكي اليه ذهب والله الامر منا لان سعدا لاجل
بن عمه عبد الرحمن وعبد الرحمن صهر عثمان فاحدهما
مختار لصاحبه لا محالة وان كان الزبير وطلحه معي فلن
انتفع بذلك اذا كان بن عوف في التكنة الاخرين فاما
قوله ان عبد الرحمن كان زاهدا في الامر والزاهد اقرب
الي التبت فقد بينا وجه اظهار الزهد فيه وانه جعله
الذريعة الى مراده فاما قوله ان الضعيف الذي وصفه
به انما اراد به الضعيف عن القيام بالامامة لضعف الراي
فهو ان الامر كذلك ليس قد جعله احدا من خوفا ان
يختار للامامة وتنوص اليه مع انه ضعيف عنها وهذا
يؤثر له ان يصفه بالفسق ثم يدخله في جملة المؤمنين لان الضعف
عن الامامة مانع منها كما ان الضعف كذلك وهذا الكلام باق
على جميع ما ذكره في الفصل فاك صاحب الكتاب
سببه لهم احزي وربما قالوا به ابداع في الدين ما لا يجوز
وهذا التوايح وما عمله في الخراج الذي وصفه على السواد

وفي ترتيب الجزية وكل ذلك يخالف للقرآن والسنة لانه تعالى
جعل العينة للغائبين والجن منه لاهل الجن فخالف القرآن
وكذلك فالسنة تنطق في الجزية ان على كل حاكم ديناً مخالفاً
ذلك والسنة ان الجماعة لا تكون الا في المكتوبات فخالف
السنة واجاب عن ذلك بان قيام شهر رمضان قد روي
عن النبي صلى الله عليه وآله انه عمله ثم تركه واذا علم ان تركه
ليس بنسخ صار منه يجوز ان يعمل بها واذا كان ما لاجله
تركه صلى الله عليه وآله من التنبه بذلك على انه ليس بفرض
ومن حقيق البعيد ليس بقيام في فعل عمر لم يمنع ان يقوم
عليه واذا كان فيه الدعاء الي الصلاة والتشدد في حفظ
القرآن فما الذي يمنع ان يعمل به قال — فاما امر الخراج
فاصله السنة لان النبي صلى الله عليه وآله بين ان لمن يتوفى
الامر صواباً من الاحياء في العينة ولذلك فضل بين الاول
والرجال فجعل الاختيار في الرجال الى الامام في القتل والانتفا
والمنازاة وفصل بينه وبين الاموال وان كان الجمع بينهما
وذكر ان العينة لم يصف الى الغائبين على سبيل الملك وان
المراد بان لهم في ذلك من الاختصاص ولحق ما ليس لهم
فاذا عرض ما يستضي بقديم امر آخر جاز للامام ان يفعل
وراي عمر في امر السواد الاحياط للاسلام ان يفر في ايديهم

على الخراج الذي وصفه بفعله وان كان في الناس
من يقول فعل ذلك برضا الغائبين وبان عوضاً
على صحة فعله بالاجماع من الامة وبانه لما افضى الامر
الى امير المؤمنين عليه السلام تركه على حبلته وذكر في
الجزية ان طريقها الاحتشاد دون الجزاء المروي
في هذا الباب ليس بمقطوع به ولا معناه معلوم ثم ذكر
انه تكلم على ما فيه من الطاعن وعلى المهور منها
دون ما تعلم انه لا اصل له وحكي عن ابي علي انه
لو جاز ان يقول في الطعن على مثل ذلك لم يسلم
احد من الطعن وعارض بالخوارج وطعنهم على
امير المؤمنين عليه السلام ثم نبه على ما ترك مما ادعي
ان الامر في بطلانه ظاهر بحكم ما روي عن ابي
بكر وكلامه في الصلاة وقوله لا ينبغي خالداً امر
وما روي من ان عمر قال لا ينبغي بكم يوم الغدير ان
محمد المقتون بآب بن عمه وحديث ما عزم عليه من احراق
بيت فاطمة عليها السلام تعالى — له اما التراجع فلا
سته انفا بدعه وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله
واله انه قال يا ايها الناس ان الصلاة بالليل في
شهر رمضان في النافلة جماعة بدعه وصلوة الضحى

بدعه الا فلا تجتمعوا ليلا في شهر رمضان في النافله
ولا تصلوا صلاه الصبح فان قليلا في سنة حين من كثير في
بدعه الا وان كل بدعه ظلاله وكل ظلاله سبيلها
في النار وقد روي ان عمر خرج في شهر رمضان ليلا
فرا المصابيح في المساجد فقال ما هذا فيقول له ان
الناس قد اجتمعوا الصلاه المنطوق فقال بدعه
ونمت البدعه فاعترف كما ترى بانها بدعه وقد شهد
الرسول عليه السلام بان كل بدعه ظلاله وقد روي
ان امير المؤمنين عليه السلام لما اجتمعوا اليه بالكوفة فسا
ان سبب لهم اماما ما يصلي بهم نافلة شهر رمضان
زجرهم وعرفهم ان ذلك خلاف الله فتركوه واجتمعوا
لانفسهم وقد موافقهم فبعث اليهم الحسن عليه السلام
فدخل عليهم المسجد ومعه السدره فلما راوه تبادروا
الابواب وصاحوا واعمراه فاما ادعاه ان قيام
شهر رمضان كان في ايام الرسول صلى الله عليه واله
ثم تركه فغالطه منه لانا لا نذكر قيام شهر رمضان بالثواب
على سبيل الانفراد وانما انكرنا الاجماع على ذلك فان
ادعي ان الرسول صلى الله عليه واله صلاها جماعة في
ايامه فانها مكابره ما اقدم عليها احد ولو كان ذلك ما

ف

قال عمر انها بدعه وان اراد غير ذلك فهو ما لا ينبغي لان الله
انكرناه بعينه والذي ذكره من ان فيه التشديد في حفظ
القران والحفاظ على الصلاه ليس بشئ لان الله نفع ورسوله
بذلك اعلم ولو كان كافا له لكان يبينان هذه الصلاه
وبما ران بها وليس لنا ان نبدع في الدين ما نطق ان فيه
مصلحة لانه لا خلاف في ان ذلك يسوغ ولا يحل فاما
امر الخوارج فهو خلاف لمصر القران لان الله نفع جعل
الغيبه في وجوه مخصوصه فمن خالفها فقد ابدع وليس
لل امام ولا لعينه ان يجتهد في مخالفتها فبطل قوله انه راي
من الاحبياء للاسلام ان يقر في ايديهم على الخروج لا
خلاف النص لا يكون من الاحبياء والله ورسوله اعلم
بالاحبياء منه ولو كان ارض الغائبين عن ذلك او عنهم
منه على ما ادعاه صاحب الكتاب لو حب ان يظهر ذلك ويعلم
وما عرونا من ذلك سببا ولا مثله النافلون وما ادعاه من
الاجماع بقوله فيه على ترك النكير الذي قد تقدم الكلام فيه
ونكره وكذا قد تقدم الكلام في وجه اقرار امير المؤمنين عليا
ما اقره من احكام النعم وادعاه ان جز الجزية غير معلوم
ولا مقطوع به فبأن ذلك سلم على ما فيه اليس من مذهبه
ان اخبار الاحاد في الشرعيه يعجل بها وان لم يكن معلومه

فلا عمل عم بجبر الذي روي في هذا الباب وعدل عن اخذ
الذي اداه الخالفه النص فاما ما نص به من مذهب الخوارج
فمن المعارضه البعيد لان الخوارج لم ينتم على امر المؤمنين علم
الاما هو معلوم وقوعه وانما احسنه عليهم صفته وهل يدخل
في باب التبع او الحسن وعلمنا ان بين لهم زوال التبع عن
ذلك وانما نحن وصواب وما يعرف احدا منهم بطعن بما خالف
ما ذكرناه فاما بفتح التبع الى قريب وبعد وحسن الطلاني و
وظاهرنا وحدناه عول في هذا الميز بين الامر بين الاعلى
استغاده وانما به ان ذلك ظاهر الطلاني ومثل هذا لا يكون
حججه وقد كان يحسب ان بين من اى وجه كان جبر خالف
الوليد وما ساكله من الحق والطلاني بحسب لا يجوز ان يكلم
عليه وما الذي بعد هذا وفرب ما شكلم عليه فانه ما اعتمد في
ذلك الاعلى ما لا يحسب فيه ولا شبهه فاما جبر الاحراق بتدعى فيه
كفايه فيما تقدم فلا معنى لاعادته **مض** في اخره
كلامه في امامه عثمان اعلم ان كل تنى بينا به فيما تقدم ان ابا
كبر وعمر لا يصلحان للامامه من ارتقاء العصه وكونهما مضمولين
وفقد للعد من العلم المحتاج اليه في الامامه يدل على ان عثمان
لا يصلح لهما لان الكلام في الكل واحد وما نفي من الكلام فيما بعد
من النصا بل كاف ايضا في هذا الموضع الا الترتيب خاصه

فانه لم يحرف فيه كلام محضه وان جري فيما يفاربه وبينه عند
كلامنا في تروجه بعائنه مع علمه بما سيكون منها في المستقبل
والامر فيه مع ذلك ظاهر واضح فانه تروجه عليه الكم التزمنا
يدل على سلامه ظاهره وليس يدل على ما يفرض في الامامه
من لمحضال كلها فاما في تروجه من الدلاله على صلاحه
لل امامه فان قيل اذا كان محمد النص كرا عندكم وكان
الكافر على مذاهكم لا يجوز ان سيلم منه ايمان ولا اسلام
والنبي صلى الله عليه واله عالم بكل ذلك فكيف يجوز ان يشك
ابنته من يعرف باطنه خلاص الايمان فكما قدمنا في
الكتاب الكلام على نظير هذا المعنى وعلمنا انه ليس كل من قال
بالنص على امر المؤمنين عليه الكم يكفر دافعه ولا كل من كفر
دافعه يقول بالموافاه وان الموا في بالكم لا يجوز ان تنفد
منه ايمان ومن قال بالامر من لا يستع ان يجوز كون النبي صلى
الله عليه واله غير عالم بحال دافعي النص على سبيل التفضل
فاذا علم ذلك علم ما يوجب لكفرهم ومتى لم يعلم حوز
ان يتوبوا كما يجوز ان يتوبوا على حالهم وذلك منع من
تعلم التفضل والعاقبه وكل تنى حوزنا ان لا يعلم
لكان ممكنا ان يكون توفيقه قبل هذا العلم ولو كان
تقدم له العلم لما زوجه فليس معنى في العلم اذا ثبت

نازح فاما ذكره في هذا الفصل السومري ومع عبد الرحمن
 فقد صحت الكلام على ذلك فانه وقع على سبيل الخدع والمكر
 واستقصياه فصل في اعتراض كلامه على الطاعنين
 على عثمان بجده انه اعلم ان هذا الباب مما لا يلزمنا الكلام
 عليه لان امانه الرجل لم تثبت عندنا وبقا من الاوقات فنوتر
 في نسخها الاحداث المجردة واما يخص هذا الفصل من قال
 بامانة قبل احداثه ورجع عنها عند وقوع احداثه وهم
 الخواص ومن وافقهم عن اننا شككنا الكلام على ذلك ونبين ان
 امانه لو صحت بما سلف كانت احداثه ومقدداته يطلها
 ونسجها في صاحب الكتاب الاصل في هذا الباب ان من ثبت
 عدالة ووجوب توليته اما على القطع واما على الظاهر فغير
 جائز ان يعدل منه عن هذه الطريقة الا بما رتب من سبب العذر
 بين ذلك ان من ساهدناه على ما يوجب الظاهر توليته
 ويعظمه بحسب ان ينفي عنه على هذه الطريقة وان غاب عنا
 وقد عرفنا ان مع الغيبه يجوز ان يكون مسمرا على حاله
 ويجوز ان يكون متفلا ولم يتدع هذا الخويز في وجوب
 ما ذكرناه ثم ذكر بعد ان اكد هذا الكلام وحققه ان الحدث
 الذي يوجب الاستغال عن التولي والتفويض ان كان من باب
 محتمل لم يجز الاستغال عنه واطنت في سبيل ذلك الى ان قال

ان الاحوال المنقره في النفوس بالعاديات والاحوال
 المعروفة بعين نبوة في باب الامان من الامور
 المجردة واستشهد بان مثل فرقد السجى وملك بن دينار
 لو سوهده وافي دار فيها منكر لنوبي في الظن حصورها
 للبعين والتكبر او على وجه الاكراه والغلط ولو كانت
 الحاضر هناك من علم من حاله الاختلاط بالسكر بحوز
 حصوره الفاد بل كان ذلك هو الظاهر من حاله واقع
 في ذلك الامتال في هذا الباب شتمه قال واعلم ان الكلام
 فيها يدعي من لحدوث والغير بعين بيت توليه قد يكون
 من وجهين احدهما هل علم ذلك ام لا والى مع بيت حصوله
 هل هو حدث يؤثر في العدالة ام لا ولا فرق بين ان يجوز
 ان لا يكون حادث اصلا وبين ان يعلم حدوثه ويجوز ان
 لا يكون حدثا ثم ذكر ان كل محتمل لواحد الفاعل انه فعله
 على احد الوجهين فكان يغلب على الظن صدقه لوجب
 تصديقه فاذا عرف من حاله المنقره في النفوس بما يطابق
 ذلك جرى مجرى الاقرار بل بما كان انوبي قال ومتى لم
 يسلك هذه الطريقة في الامور المستتبه في اكثر من نواحيه
 ان يعلم حاله عندنا واستشهد باننا لو راينا من يظن به احسن
 يكلم امره حسنا في الطريق لكان ذلك من باب المحتمل فاذا

كان لو احذرنا هذا اخذنا لوجوب ان لا يجوز عن توليه
فكذلك اذا كان قد تقدم في النفوس ستره وصلاحه فالواجب
ان يحمله على هذا الوجه ثم قدم الافعال الى المحتمل وماله
ظاهرا وسريحا ذلك ستره الامعني للحكاية ثم ذكر ان
قول الامام له فيه في هذا الباب لانه اكد من غيره وذكر ان
يقول عن الرسول صلى الله عليه واله وان لم يكن مقطوعا به
بقرينة هذا الباب ويكون اقوي بما تقدم ستره انما يذكر
احداث عثمان قال فمن ذلك قولهم انه ولي امر المسلمين
من لا يصلح لذلك ولا يؤمن عليه ومن طهر منه الفسق والفساد
ومن لا علم له مراعاة حرمة القربا وبعد ولا عن مراعاة حرمة
الدين والسطر للمسلمين حتى ظهر ذلك منه وبكره وقد كان يحس
حذر من ذلك فيه من حسب وصفه بانه كلف باقاربه وقال له
اذا وليت هذا الامر فلا تسلط لابي ابي معيط على رقاب
الناس من بعد منة ما حذره وعوبت في ذلك فلم ينفع القرب
فيه وذلك يجوز استعمال الوليد بن عتبة وتقليده اياه حتى
ظهر منه ستره الخ واستعماله سعيد بن العاص حتى ظهر منه
الاسوء التي عندها احرمه اهل الكوفة وتولية عبد الله بن
سعيد بن ابي سرح وعبد الله بن عامر كثر حتى يروي عنه
في امر ابن ابي سرح انه لما نظم من اهل مصر وصرته عنهم

الكلف بالدرج الشئ

عنهم محمد بن ابي بكر كانه بان ستره على ولايته فلا نظن خلاف
ما ظهر طريقه من غرضه خلاف الدين وقال انه كانه يقتل
محمد بن ابي بكر وعينه عن يده عليه وطعن بذلك الكتاب
ولذلك عظم التظلم من بعد وكثر الجمع وكان سبب لخصان
والقتل حتى كان من امور امر مروان وتسلطه عليه وعلي
اموره ما مثل بسبه وذلك ظاهرا لا يمكن دفعه ومن ذلك ان
ابن العاص الى المدينة وقد كان رسول الله صلى الله عليه واله
سيرة وطروقه واسمع ابو بكر من رده وصار بذلك مخالفا لغيره
من بعده مدعيا على رسول الله صلى الله عليه واله عاملا
بدعواه من غير دينه ومن ذلك كان يوزر اهل بيته بالاموال العظيمة
التي هي عند المسلمين بحقوقهم انه دفع لاربعة الف من قرين
رؤسهم بناية اربع مائة الف دينار واعطى مروان مائة الف
على فتح افرقيته وروي عن افرقيته وغير ذلك وهذا الخلل
سيرة من تقدم في القسمة على الناس بقدر الاستحقاق وانما
الابا بعد علي الاقارب ومن ذلك انه حرم الحج عن المسلمين مع انه
عليه السلام جعلهم سوار في الى والكلا واعطى من بيت مال الصدقة
المقاتلة وغيرها وذلك ما لا يحل في الدين وحل السوط وقد
كان من قبله ينفع الضرب بالدين وسر ذلك انه اقدم على كبار
العامة بما لا يحل بحقوقهم على من مسعود عندما اخرج للصحن

الا فرقة للعدو ستره قبال حياته الدرس

السلطان لا يملكها الا بالدم
الذي ما كثر التي يفر بها

على الصغار ان يخرجوا من البيت
 عند السجدة في كل ركعة
 في كل ركعة
 في كل ركعة

واقام علي عار حتى روي انه صار به تنق وكان احدهم من
 المتظلمين على قتله ويقول قتلناه كافرا واقدم على ابي ذر
 مع بقية من سيرة الى الزبارة ونفاه بل قد روي انه ضرب به ثم عظم
 ما اقدم عليه من حجة الناس على وراه مزبدا واحراقه المصاحف
 وابطاله فاستكر انه قتل من القرآن وانه ما جود عن الرسول
 صلى الله عليه وآله ولو كان ما يسوخ لبقا لينة الرسول صلى الله
 عليه وآله ولعلنا ان يكون عمر ثم عطل لحدود الواحدة كالحمد
 في عبيد الله بن عمر فانه قتل الهرمزان بعد اسلامه فلم يتدبره وكان
 امير المؤمنين عليه السلام بطليبه لذلك قالوا ولولم يكن كل ما قتلناه
 او بعضه ما يوجب حمله والبراءة منه لوجب ان يكون الصحابة
 سكنوا على من مضى من البلاد متظلمين ما مغلوه واقدروا عليه
 وقد علمنا ان بالمدينة المهاجرين والانصار وكبار الصحابة لم
 ينكروا ذلك بل اسلموه ولم يدعوا عنه بل اعانوا قاتليه ولم ينفعوا
 من قتله وحظهم ومنع المانع مع انهم يتمكنون من خلاف ذلك و
 وذلك اعزى الدليل على ما قلناه فلو لم يكن في امر الاماروي عن
 امير المؤمنين عليه السلام انه قال الله قتله وانامه وانه كان في اصحاب
 من يصرح بانه قتل عثمان ومع ذلك لا يتقدمهم ولا ينكر عليهم
 وكان اهل الشام يصرحون بان مع امير المؤمنين قتله عثمان و
 يجعلون ذلك من اوكد السنن ولا ينكر ذلك عليهم مع اننا نعلم

الرتبة بالتحريك من ابي الغضائري

نعلم ان امير المؤمنين عليه السلام لو اراد منعهم من قتله او الدفع
 عنه مع غيره لما قتل فصا ركضه عن ذلك مع غيره من ادل
 الدلالة على انهم صدقوا عليه ما نسب اليه من الاحداث
 وانهم لم يفتلوا ما جعله عذرا فاكس ونحن نقدم قبل
 اجواب عن هذه المطاعن مقدمات يتبين بطلانها على
 الحجة ثم نتكلم على تفصيلها **حكي** عن ابي علي ان ذلك
 لو كان صحيحا لوجب من الوقت الذي ظهر ذلك من حاله
 ان يطلبوا رجلا ينصب للامامة وان يكون ظهور ذلك
 كونه لانه لا خلاف انه متى ظهر من الامام ما يوجب حمله
 ان الواجب على المسلمين اقامته امام سواه فلما علمنا ان
 طلبهم لا قامه امام كان بعد قتله ولم يكن من قبل والتمسوا
 فذلك من ادل الدلالة على بطلان ما اضافوه اليه من
 الاحداث قال ولي لا حدان يقول لم يتكلموا من ذلك لان
 المقام من حالهم وقد حصروه ومنعوا التمكن من ذلك خصوصا
 وهم يدعون ان اجمع كانوا على قول واحد في حمله والبراءة
 منه قال ومعلوم من حال هذه الاحداث انها لم تحصل
 اجمع في الايام التي حو صر فيها وقتل بل كانت تحصل من قبل
 حال تعدد حال فلو كان ذلك يوجب الخلع والبراءة لما تاجر
 من المسلمين الا انكار عليه ولو كان كبار الصحابة المقيمين بالمدينة

اولى بذلك من العاردين من البلاد لان اهل العلم والفضل
 بالتكثير في ذلك احق من غيرهم قال فقد كان يجب علي
 طريقتهم ان يحصل البراءة والخلع من اول يوم حدث فيه
 منه ما حدث ولا ينتظر حصول غيره من الاحداث لانه
 لو وجب انتظار ذلك لم يثبت عليه حد الا ينتظر غيره ثم ذكر
 ان اماكم من ذلك اذا انتقوا الاحداث منه بوجوب حسب
 لخطا الي جميعهم والصلال ولا يجوز ذلك قال ولا يسكنكم
 ان يقولوا ان علمهم بذلك حصل في الوقت الذي منع لان في
 جملة الاحداث التي يذكرها ما تقدم هن المحال بل كلها او
 جلها تقدم هذا الوقت وانما يمكن ان سئلوا فيها حدث
 في الوقت بما يذكرون من حديث الكتاب الي بن ابي سرح
 بالنقل وما اوجب كون ذلك حدثا بوجوب كون عين حدثا
 فكان يجب ان يفعلوا ذلك من قبل واحتمال المتقدم للتاويل
 كاحتمال المتأخر وبعد فليس يحلوا من ان يدعوا ان طلب
 الخلع وقع من كل الامه او من بعضهم فان ادعوا ذلك في
 بعض الامه فقد علمنا ان الامه او من بعضهم فان ادعوا ذلك
 في بعض الامه فقد علمنا ان الامه اذا نسب بالاجماع لم يحز ابطالها
 بخلاف لان الخطا جاز على بعض الاقوي وان ادعوا في ذلك الاجماع
 لم يصح لان من جملة الاجماع عثمان ومن كان منزه ولا يمكن اخلاله

جلد الشرح وطلاء بعضها معطلة

من الاجماع بان يقال انه كان على باطل لا في الاجماع
 يتوصل الي ذلك وما ثبت قال ابو علي ان الظاهر من حال
 الصحابة انها كانت بين فريقين اما ينصروا فقد روي عن زيد
 بن ثابت انه قال لعثمان ومعه الانصار اريد ان لنا نغزك
 وروي مثل ذلك عن بن عمر وابي هريرة والمغيرة بن شعبه
 والباقي يفتنون استطار الزوال للعارض لانه لو ضيق عليهم
 الامر في الدفع ما فعلوا بل المتعالم من حالهم ذلك ثم ذكر
 ما روي من انفاذ امير المؤمنين عليه السلام الحسن والحسين وانه
 لما قيل لهما علي وصول للفتح التزم اليه طمانه باهنا فصرا
 وذكر ان اصحاب الحديث يرون عن النبي صلى الله عليه واله
 انه قال سيكون فتنه واختلاف وان عثمان واصحابه
 يؤيد علي الهدي وما روي عن عائشة من قولها قتل والله
 مظلوما قال ولا يمنع ان سئلوا باخبار احاد في ذلك
 لانه ليس هناك امر ظاهر يدفعه نحو دعواهم ان جميع الصحابة
 كانوا عليه لان ذلك دعوي منزههم وان كان فيه روايه
 من جهة الاحاد واذا انفارحت الروايات سقطت ووجب
 الرجوع الي امر ثابت وهو ما ثبت من احواله السليمه ووجب
 توليته قال وليس يجوز ان يعدل عن تعظيمه وصحة امامته بما هو
 محتمل فلا شيء مما ذكره الا وحتمل الوجه الذي هو صحيح ثم ذكر

ان الامام ان يجتهد رايه في الامور الموقوفة به ويعمل فيها على غالب
ظنه وقد يكون مصيبا وان انضت الى عاقبه مظنونه واكد
ذلك واظن فيه تعاكس له اما ما يدان به من قولك ان من
من ثبت عدالة ووجوب توليته اما قطعاً او على الظاهر
فغير جائز ان يعدل منه عن هذه الطريقة الا بامر متيقن في خطأ لا
اشكال فيه لان من يتولاه على الظاهر وثبت عدالة عدداً من
حيث غالب الظن بحيث ان يرجع عن ولايته باسمي غالب
الظن دون المعنى ولهذا يوثق في جرح الشهود وسقوط عدالتهم
اقوال المجاهدين وان كانت مظنونه عن معلومه وما يظهر انفسهم
من الاعمال التي لها ظاهر يظن موله لفتح بهم حتى يرجع عما كان
عليه من القول بعد التمس وان لم يكن كل ذلك متيقناً ولا يصح ما
ذكره من ثبت عدالة على القطع ووجب توليته على الظاهر
الباطن فلا يجوز ان يوثق في حاله ما سفي الظن لان الظن لا يقابل
العلم والدلالة لا تقابل الامارة فان قلت لم ارد بتولي الامام
متيقن ان كونه حدثاً متيقن وانما اردت سيقن وقوع الفعل
قلت ان الامر ان سوا في باين غلبة الظن فيها ولهذا يوثق
عدالة من قدمت عدالة عندنا على سبيل الظن اقوال من يجزأ
عنه بارتكاب شيء اذا كانوا عديلاً وان كانت اقوالهم لا يقتضي
اليقين بل يحصل عندها غالب الظن وكيف لا يرجع عن ولايته من

توليه على الظاهر بوقوع افعال منه يتصور ظاهراً حاداً
الولاية ونحن انما قلنا بعد التمس في الاصل على سبيل الظاهر ومع
التحيز لان ما يكون ومنع منه في الباطن يتحيز لا يتحيز في التولي
والتعظيم الا يري ان من ساهدناه بلزم محال العلم وبكر ولاية
ولاية القرآن ويد من الصلاة والصيام والحج يجب ان يتولاه
ويعظم على الظاهر وان جوزنا ان يكون جميع ما وقع منه
حسب وقع باطنه وغرضه في معناه فتح فلم يتولاه الاعلى الظاهر
ومع التحيز وكيف لا يرجع عن ولايته بما يقابل هذه الطريقة
فاما من غاب عنا وقد قدمت له احوال تقتضي الولاية فيجب
ان يسم على الولاية وان جوزنا مع الغيبة ان يكون مستقلاً عن
الاحوال بحيلة التي عهدنا هامة الا ان هذا تحيز محض لظاهره
يقابل ما تقدم من الظاهر بحيل وهو محذور ما ذكرناه من مقابله
الظاهر وان كان في كل واحد من الامرين تحيز وقد اصاب
في قوله ان ما يحتمل لا يجوز ان يتقبله عن التعظيم والتولي ان
اراد بالاحتمال ما لا ظاهر له واما ما له ظاهره ويحيز مع ذلك ان
يكون الامر به عداً في ظاهره فانه لا يسمى محتملاً لا يكون موثقاً
فيما سبقت من التولي على الظاهر على ما ذكرناه فاما قوله ان الاحوال
المستقرة في النفوس بالعادة ان يمين يتولاه يوثق لا يوثق غيرها
وبعض حمل افعاله على الصحة والناقل له وثبوت ذلك وثباته

له فلا شك ان ما ذكره موثر وطريق قوي الى عليه الظن الا انه
ليس ينبغي ما سقذ في نفوسنا في بعض ما يتولاها على الظاهر
ان يتاول كل ما يتبادر منه من الافعال التي لها ظاهرها فيجب
لجميع على اعمل الوجه وان كان بخلاف الظاهر بل ربما
سبب الامر فيما يرجع منه الى الافعال التي لها ظاهرها الفصح الى ان
يؤثر في احواله المتقررة ويجمع بها عن والية ولهذا ما يجد كثيرا
من اهل العدالة المتقررة لهم في النفوس شيئا حتى يلحقوا
بمن لم يتب له بوقت من الاوقات عداله وانما يكون ذلك با
يتوالاهم ويكرروا الافعال التي لها ظاهرها فاما ما استشهد به
من ان مثل مالك بن دينار لو شاهدها في دار فيها منكر لقوي
في الظن حصونه للتقير والسكر او على وجه الاكراه والغلط
وان غيره بخلاف في هذا الباب فصح لا يخالف ما ذكرناه لان
مثل مالك بن دينار من تناصرت امارات عدالته وسواها
براهينه جلاله لا يخلو ان يقدح فيه فعل له ظاهرها فيجب
بل يجب لما سقذ من حاله ان يتاول فعله ويخرج عن ظاهره
الى اعمل وجهه وانما وجب ذلك لان الطون المعتمد اقوي
واولي بالنجح والعلية فتجعلها قاصيه على الفعل والمعلين
ولهذا مني توالاه من الافعال التي لها ظاهرها ويكررت قد جئت
في حاله وانثرت في ولايته وكيف لا يكون كذلك وطريق ولايته

في الاصل

الاصل هو الظن والظاهر ولا بد من قدح الظاهر في
الظاهر وما حيز الظن في الظن على بعض الوجوه فاما قوله
ان كل محتمل لواحدنا وهو ملين يغيب على الظن صدق
انه فعله على احد الوجهين لوجب بتدقيقه متى عرف من حاله
المقررة في النفوس ما يطابق ذلك جري تجري الاقرار فاول
ما فيه ان المحتمل هو الاظهار له من الافعال والذي يكون
جواز كونه قبيحا كجواز كونه حسنا ومثل هذا الفعل لا
ينبغي ولايه ولا عداوة وانما ينبغي من الولاية ماله من
الافعال ظاهرها جميل وينبغي العداوة ماله ظاهرها قبيح فان
قال اردت بالمحتمل ماله ظاهرها لكنه يجوز ان يكون الامر
بخلاف ظاهره قبل ماله ما ذكرته لا يستلزم محتملا فان كنت
عينه فقد وصفت العبارة في غير موضعها ولا شك في انه
اذا كان ممن لو اخبر بانه فعل الفعل على احد الوجهين كونه
بصدقه وحمل الفعل على خلاف ظاهره فان الواجب
لما قدر له في النفوس ان يتاول له ويعيدل بفعله عن
الوجه الفصح الى الفعل والوجه المحتمل الا انه متى ما توالاه من
الافعال التي لها ظاهرها قبيح فلا بد من ان يكون موثوقا في
بصدقه متى خبرنا بان عنده في الفعل خلاف ظاهره كما

يكون مانعه من الاستعداد بالناس وله حذبه المتكلم بان من
 يراه تكلم امره حسنا في الطريق اذا اخبرها اخته او امراته
 في ان تصدقته واجب ولو يخبر بذلك لجلنا كلامه لها
 على اجل الوجوه لما تقدم له في النفوس صحيح الا انه لا بد فيه
 من مزاعاة ما تقدم ذكره من انه قد يقوي الامر بقوة الامانة
 والطواهي الى حد لا يجوز معه تصديقه ولا التاويل له
 ولا ان قد ينتهي الى ذلك لما صح ان يخرج احد عندنا
 من الولاية الى العداوة ولا من العداوة الى خلافتها لانه لا ياتي
 مما يتبعه الفاسق المنتهكون الا ويحوز ان يكون له باطن
 بخلاف الظاهر ومع ذلك فلا يلتفت الى هذا الخور بين صحة
 ما ذكرناه انا لو راينا من يظن به الخير تكلم امره حسنا في
 الطريق ويدعيها وصيا حكما لصنا به بحيل مرة ومرات
 ثم ينتهي الامر الى ان لا نطمنه وكذلك لو شاهدناه وحجزة المنكر
 لجلنا حضوره على الغلط والا كراه او عذر ذلك من الوجوه
 الجيلة ثم لا بد من انتهاء الامر الى ان يظن به النصح ولا تصدقه
 في خلافه ثم نقول له خبرنا عن شاهدناه من بعد وهو راكب
 فرج امره تعلم انساب له محرم وان لها في الحال زوجا غيره
 وهو ممن تزوج له في النفوس عداله متقدمة ما واجب ان
 يظن به وهل يرجع لهذا الفعل عن الولاية ويحمله على انه غلط

وسواء ان الماء زوجه او على انه مكره على الفعل او
 غيره ذلك الوجوه الجيلة فان قال يرجع عن الولاية
 اعترف بخلاف ما قصد في الكلام وقيل له واي فرق
 بين هذا الفعل وبين جميع ما عددناه من الافعال ^{عبد} واد
 ان الواجب ان يعدل عن ظاهرها وما يجوز بحيل في
 في ذلك الا يجوز بحيل في هذا الفعل فان قال لا يرجع
 بهذا الفعل عن الولاية بل نقا وله على بعض الوجوه الجيلة
 قيل له ارايت لو تكرر هذا الفعل وتوالي هو وامثاله حتى
 يساهد حاضرا في دور القمار ومجالس اللهو واللعب ونراه
 يشرب الخمر بعينها وكل هذا مما يحوز ان يكون عليه مكرها
 وفي انه النصح بعينه غالطا ما كان يحب علينا من الاستمرار
 على ولايته او العدول عنها فان قال يستمر ويناول
 ان اركب ما لا يسهه في فان والفرقة ما قد منا ذكره من انه
 لا طريق الى الرجوع عن ولايه احد ولو شاهدناه من اعظم
 المناكير ووقف ايضا على ان طريق الولاية المتقدمة اذا
 كان الظن دون القطع فكيف لا يرجع فمثل هذا الطريق
 فلا اذا من الرجوع الى ما بيناه وفصلناه في هذا الباب
 فاما قوله ان قول الامام له مزية لانه لكل من حصل اليه
 من غيره فلا معنى له لان قول الامام على مذهبا يجب ان يكون

له من به من حيث كان معصوما ما موشا باطنه وعلى مذهبه
 انما ثبت ولا يثبت بالظاهر كما ثبت ولا يثبت من ساير المؤمنين
 فاي من به له في هذا الباب وقوله ان ما ينقل عن الرسول
 وان لم يكن مقطوعا عليه يؤتى في هذا الباب ويكون
 اقوي مما تقدم غير صحيح على اطلاقه لان ثابته ما ينقل
 اذا كان سبقي غلبة الظن لاسيما فيه فاما ما سبقه علي
 غيره فلا وجه له وقد كان يجب ان يبين من اي وجه
 يكون اقوي فاما عدده الاحداث التي نقلت عليه فليس
 تكلم عليها وعلى ما اوردته من العاشرين منها بحسبه الله سبحانه
 عند ذكره لذلك فاما ما حكاه عن ابي علي من قوله لو كان
 ما ذكره من الاحداث قاطعا لوجب من الوعد الذي
 ظهرت فيه ان يطلبوا رجلا مضبوذا في الامامة لان ظهور
 الحديث كونه قال فلما رايتهم يطلبوا اماما بعد قتله دل
 على بطلان ما اضافوه اليه من الاحداث فليس ذلك بشي
 معتد لان تلك الاحداث وان كانت من بليه عندهم لامانة
 وناجده لها ومقتضية لان معتد والعين الامامة فانهم لم يقدروا
 على نصيب غيره مع شدة خوفهم من العقوبة والمنازع والخارج
 واراوا ان يخلع نفسه حتى نزول البتة ونشيط من يصلح الامر
 للقبول للمعتد والتكفل بالامر وليس يجري ذلك يجري موشة

لانه لا خلاف انه من طهر من الامام ما يثق
 خلعه ان الواجب على المسلمين ان يقاتلوا امامه

لان موشة بحسب الطمع في استمرار ولا يثبت ولا يثبت في خلو
 خلوا الزمان من امامه ليس كذلك حدثه الذي يسوغ فيه
 لنا ويل على بعد وسبق معه البتة في استمراره وليس
 نقول انهم لم يتمكنوا من ذلك كما سال نفسه بل الوجه في
 عدولهم ما ذكرناه من ارادتهم لحم للواد وازالة البتة وقطع
 اسباب الفتنة فاما قوله انه معلوم من حال هذه الاحداث
 انما لم يحصل اجمع في الايام التي حصر بها وقتل بل كانت تقع
 حالا بعد حال فلو كانت فوجب الخلع والبراء لما اخرج من
 المسلمين الاثام عليه وكان المقيمون بالمدينة من الصحابة
 بذلك اولى من العاردين من البلاد فلا شك ان الاحداث
 لم يحصل في وقت واحد الا انه من مكر ان يكون تكبرهم
 انما اثار لا يتم تأويلها وورد عليهم من اغفاله على اجمال الوجه
 حتى نراد الامر ويقام وبعد التأويل ويغذر الخرج ولم
 يبق للظن اكميل طريق تحيد انكر وهذا مستمر على ما قدمنا
 ذكره من ان العدالة والطريقة الحميدة يتناول في الفعل وال
 العقيدة بحسب ما تقدم من حتى الظن به ثم ينتهي الامر بعد
 ذلك الى بعد التأويل والعمل على الظاهر التيح على ان
 الوجه الصحيح في هذا الباب ان اهل الحق كانوا معتددين
 لخلعه من اول حدث بل معتددين لان امامته لم تثبت

انهم كرهوا الاستقامة

من الاوقات وانما منهم من اظهر ما في نفوسهم ما قد ساء من
اسباب الخوف والعتية ولان الاعتزاز بالوجع كان عالما
فلما تبين امره حاله بعد حال واعتصمت الوجع عنه وقل
العاذر له فثبت الكلمة في خلقه وهذا لما كان في اخر الامر
دون اوله فليس ينبغي الاساك عليه الي الوقت الذي وقع
الكلام فيه سبب الخطا والي الجميع على ما ظنه فاما دفعه ان
يكون الامه اعقب على خلقه باخراجه منه وعزوح من كان في
خبره عن المقوم فليس ينبغي لانه اذا ثبت ان ما عده وعدا
عبيد والرهط من فجار اهله وفاتهم كروان ومن
جري مجراه كانوا مجمعين على خلقه فلا شبهة ان الحق في عين
خبره لانه لا يجوز ان يكون هو المصيب وجميع الامه مسطبل
وانما يدعي انه على الخصوص يتأرجع في اجماع من عداه فاما مع
تسلم ذلك فليس ينبغي شبهة وما يحد مخالفا يعتبرون في باب
اجماع التذاد عنه والنزاع العليل الجارحين منه الاتري انهم
يخلقون بخلاف سعد وولده واهله في سيرة في بكر لعلمهم وكثرة
من باراهم وكذا لا يعتقدون بخلاف فراسع من سيرة ابراهيم
عليه السلام ويجعلونه شاذ لا ياتى له فكيف فارقوا هذه المرتبة
في خلق عثمان وهل هذا الا سلب وتلون فاما قوله ان الهام
بن فراسع اما من سيرة كز بن ثابت وبن عمر وقلان وقلان

والباقيون معتدون استظهار الزوال العارض من ولانه
ما صبق عليهم الامر في الدفع عنه مخيب لان الظاهر
ان انصارهم الذين كانوا معه في الدار فيما يكون عنه
ويدفعون المهاجرين عليه فقط فاما من كان في منزله
ما اعني عنه قتيلا لا بعد تاصلا وكيف يجوز من اراد بصرته
وكان معتقدا لصوابه وحظا الطالبين لخلقهم ان يثبت
عن البصر طلبا الزوال العارض وهل تزايد البصر الدفع
العارض وبعد زواله لاحاجة اليها وليس يحتاج في بصرته
الي ان يصبوا عليهم الامر فيما بل من كان معتقدا له لا
يحتاج حمله الي اذنه فيها ولا يحفل بنهية عنها لان النكر
ما قد تقدم امر الله فيه منع بالشيء عنه فليس يحتاج في الكاثر
الي امر غيره فاما من يدعي ثابت فقد روى ماله الي عثمان
وما ينبغي ذلك وبازاياه جميع الانصار والمهاجرين ولميله
اليه سبب معروف قد روت الرواة فان الواقدي قد روى
في كتاب الدار بن مروان بن الحكم لما حضر عثمان اخيرا
جاء الي زيد بن ثابت فاستخفى الي عاتية ليكلمها في هذا
الامر فضا اليها وهي غارمة على الخ فكلما هاتى ان ينم
عنه فاقب على زيد بن ثابت فعالت وما منعك يا ابن
ثابت ولك الاتاريف قد قطعها لك عثمان ولك كذا

واعطاك عثمان من بيت المال زها عثره الالف دينار قال
زيد فلم ارجع عليها حديقيا واحدا قال واسادت الى مروان
بالقيام فقام مروان وهو يقول مبتلا حروف بيتي على الدلا
حتى اذا استعزف احدا ما فتاة عاتية وقد خرج من العتية
بابن الحكم اعلى بتل الاسماء قد والله سمعت ما قلت لزان
في شك من صاحبك والذي نفسي بيده لو ددت انه في عار
من غاييري محبط عليها فالعيا في البحر الاحمر قال زيد فجز
من عتدها على الياس منها وروي الواقدي ان زيدا بن ثابت
اجتمع عليه عصابة من الانصار وهو يدعوه الى نصر عثمان
فوقف عليه حنبل بن عمرو وابن حية المازني فقال له
حنبل ما يمنعك ان ياربك ان تذب عنه اعطاك عثره الالف
دينار واعطاك حدايق من نخل ما لم تثر من ايكة مثل
حديثيها فاما ابن عمر فان الواقدي انصار روي عن ابن
عمر انه قال والله ما كان مثا الا خاذل او قاتل والامر في
هذا اوضح من ان يحكي فاما ذكر انفاذ ابن العيين عليه السلام
ولحن عليه السلام فاما انفاذها ان كان انفاذها ليعا من
انها كحريمه وقد فتكه ومنع حرمه وفسا في الطعام والشراب
ولم يتبعها ليعا من مطالبة بالخلع كيف وهو عليه السلام
مصرح بانه باحدثه سحق الخلع والنعم الذين سقوا في

ذلك اليه كانوا يعبدون ويذبحون ومعلوم منه ضرورة
انه كان ساعدا على خلعه وتنقص امره لا سيما في المرة الاخيرة
فاما ادعاءه انه هذه الرواية وان صحت فهو ان يكون
محمولا على لعن من مثله سعد المنة فاصدا اليه فان ذلك لم يكن
لهم فاما ادعاءه وان طلحة رجع لما فاستد عثمان يوم
الدار فظاهر البطلان وعين معروف في الرواية والظاهر
المعروف انه لم يكن على عثمان اسد من طلحة يوم الدار
ولا اعطى ولو حكينا من كلامه فيه ما قد روي لا فقيما به
وقطعه كبر من هذا الكتاب وقد روي ان عثمان كان يوم
يوم الدار اللهم اكفني طلحة ويكر ذلك علما بانه اسد النعم
عليه وروي ان طلحة كان عليه يوم الدار درع وهو يراي
الناس ولم ينزع من القتال حتى قتل الرجل فاما ادعاءه
من الرواية عن النبي عليه السلام انه سيكون قتله وان عثمان
واصحابه يومئذ على الهدى فهو يعلم ان هذه الرواية الشاذة
لا تكون في مقابلة المعلوم ضرورة من اجماع الامة على خلعه
وخذله وكلام وجوه الانصار والمهاجرين فيه وبيان هذه
الرواية ما يبلل الطرف من عن النبي عليه السلام وعين مما سخر
صد ما نقصته ولو كانت هذه الرواية معروفة لكان عثمان
اوتي الناس بالاحتجاج بها يوم الدار وقد احتج عليه

بكل غث وسمين وقيل ذلك لما حوصم وطول بان غلغ
نقه ولا حجة بها عنه بعض اصحابه وبصاره وفي علمنا بان
سيما من ذلك لم يكن دلاله على انها مصنوعة فاما ما رواه
عن عماريه من قولها قتل والله مظلوما فاقول عارسته فيه
مصر وقد معلوم واحرازها قميص رسول الله صلى الله عليه
واله وهي بقول هذا قميصه لم يزل وقد بقيت سنته الى غير ذلك
بما لا يحصى كثر فاما مدحها له وتناؤها عليه فاما كان عيب
علمها بانها في الامر الى ايد المومنين عليه السلام والسبب في معرفه
وقد وقعت عليه وقيل بين كلامها فيه شقها وما رواه فاما
قوله الاحاد فواضع المظللان لان اطلاق الصحابه واهل
الدينه الامن كان في الدار معه على خلافه وانهم كانوا بين
مجاهد ومقاتل ومبارز وبين خاضل متقاعد معلوم من وره
لكل من سمع الاخبار وكيفية يدعي انها من جهة الاحاد حتى تغافل
اخبار شافه نادره وهل هذا الامكان بوجه ظاهره فاما قوله
انا لا بعدل عن فلائيه باور محتمله فتدعى الكلام فيه في هذا المعنى
وعلمنا ان المحمل هو الاظهار له والذي يجازي به الامور المحتمله
فاما ما لم يظهر فلا يسمى محتملا وان سماه بهذه التسمية فقد بينا
انه مما بعيد من اجله عن الغلابه ووصلنا ذلك تفصيلا بيناه
فاما قوله ان الامام ان يجتهد رايه في الامور المنقطه به ويكون

مضيا وان انضت الى عاقبه مذمومه فاول ما بينه انه
ليس للامام ولا غيره ان يجتهد في الاحكام ولا يجوز العلم
بينها الا على البصير ثم اذا سلمنا الاجتهاد فلا شك
ان هاهنا امور لا يسوع فيها الاجتهاد حتى يكون من
جزئنا عنه بانه اجتهد فيها غير مصدق وتفصيل هذه
الجملة بين حتى عند الكلام على ما تعاطاه من الاعذار
في احداثه ثم ذكر صاحب الكتاب ان عثمان
اعذره مما ينسب اليه من الاحداث وذكر عنه اعذار
نحن نتكلم عليها فيما بعد استصاحبا صاحب الكتاب لهما
فانه استأمر في هذا الوضع الى جز من جملة ما سذكر عنه
وادخل في جملة المرافقه على الاحداث عينه عثمان عن
بدر وهو به يوم احد وانه لم يشهد بيعة الرضوان
وحكى عن عثمان الجواب عن ذلك وليس هذا من الاحاد
التي نعت عليه وطولت وطولت لخلعة نعت لاجلها
لانهم نفوا عليه امور الجحد وثبت منه بعد العقد عليه
وليس ما ذكره هذا الجحد وانما واثقوه على ذلك ان
كانوا واثقوه عليه من حيث كان يستصحب نفصا وخطا
واخطا طاعن ربه غيره من شذوها عن هذه المواقف
ولا طائل في تتبع ذلك فاك صاحب الكتاب

اماما ذكره من توليته من لا يجوز ان يستعمل فقد علمنا
انه لا يمكن ان يدعى انه حبس استعمل علم من احوالهم خلا
السن والصلاح لان الذي سب عنهم من الامور حدث
من بعد ولا يمنع كونهم في الاول مستورين في الحقيقه
او مستورين عنده وانما كان يجب تحيطه لو استعملهم
وهم في الحال لا يصلحون لذلك فان قال لما علم
بحالهم كان يجب ان يغزاهم قبل ذلك فكل فعل لانه
لما استعمل الوليد بن عقبه قبل ظهور سرب البحر منه فلما استدلا
بذلك جلدوا لحد وصرقه وقد روي مثله عن عمر لانه
ولي قد انه مطعون بعض اعماله فنقدوا عليه سرب
الحمر فاستخصه وجلده لحد فاذا عدد ذلك في فضائل عمر
لم يحزن ان بعد ما ذكره في الوليد بن معاوية عثمان
ونفاك انه لما استخصه اثم عليه لحد بمشهد امير المؤمنين
عليه السلام واعتذر من عزله سعد بن ابي وقاص بالوليد
وان سعد اسكاه اهل الكوفة فاداه اجتهاده الى عزله
بالوليد ثم قال فاما سعد بن العاص فانه عزله
وولي مكانه محمد بن ابا موسى وكذلك عبد الله بن سعد
بن ابي سرح عزله وولي مكانه محمد بن ابي بكر ولم يظهر
في باب مروان ما يوجب ان يصره عما كان مشغولا فيه

ولو كان ذلك طوعا لوجب مثله في كل من ولي وقد
علمنا انه عليه السلام ولي الوليد بن عقبه فحدث منه
ما حدث وحدث من امراء امير المؤمنين عليه السلام
لجنايه كالعقاع بن سقر لانه ولاه على خراسان
فاخذ مالهما ولحق بها وبه وكذلك فعل الاستغث بن
فيس بمال ادريجان وولي ابا موسى الحكم فكان منه
ما كان ولا يجب ان يعاب احد بفعل غيره فاما اذا لم
يلحقه عيب في استدائه الولاية فقد زال العيب فيما
عداه فنزلهم انه قسم اكر الولايات في اثاره وزال عن
طريقه الاحتيال للملين وقد كان عمر حذر من ذلك
فليس لعيب لان توليه الاقارب كتوليه الاباعد وانه يحس
اذا كانوا على صفات ولو قيل ان سديهم اولى لم يمنع
ذلك اذا كان المولى استدعكنا من عزله ولا استدلال
بهم لكان اقرب وقد ولي امير المؤمنين عليه السلام عبدالله
بن عباس المعمر وعبد الله بن عباس العيين وقيم بن عباس
حتى قال الا شر عند ذلك على ما اذا ملكنا النعم امس فيما
يروى ولم يكن ذلك بحيث اذا دام وحب عليه في
اجتهاده فاما قولهم انه كتب الى بن ابي سرح حبس ولي
محمد بن ابي بكر بان يسله وسئل اصحابه فندوا بذلك

كل من ياتي من غير هذا الكتاب

اشد النكر حتى جان وبين ان الكتاب الذي ظهر لي كتابا
ولا العلام بعلامه ولا الراجله راحله وكان في حمله من
خاطبه في ذلك ابراهيم بن علي بن فقبل عدوه وذلك
لان قول كل احد مقبول في مثل ذلك وقد علم ان الكتاب
قد يجوز فيه الزور ويؤثر له الحز الذي زور الكتاب
لانه الذي كان يكتب عنه مثلا اقام العاجب فيه فان
قال ليس يجب بهذا العذر ان يتطوع على ان مروان
هو الذي فعل ذلك لانه وان علب ذلك في الظن فلا يخبر
ان يحكم به وقد كان النعم يسومونه فسلم مروان اليهم
وذلك ظلم لان الواجب على الامام ان يقيم الحق على من سخطه
او الناديب ولا يحل له تسليمه من غيره فقد كان الواجب
ان يسومونه ما يوجب في مروان احدا والناديب ولا
يجل له تسليمه من غيره فقد كان الواجب ان سوا ذلك ليعمله
به وكان اذا لم يفعل والحال هذه سخطي البعيت ثم ذكر
ان القضاة ذكروا في كتبهم ان الامر بالقتل لا يوجب قودا
ولا دية ولا احدا فلو ثبت في مروان ما ذكره لم يخطئ
القتل وان اسحق القريب لكنه عدل عن مغريره لانه لم يثبت
قال وقد يحتمل ان يكون عثمان ظن هذا القتل قتل بعض
من بني مروان فثبت الامر لان ذلك يجوز كما يجوز ان

يكون

يكون من فعله ولا يعلم كيف كان اصحابه وظنه وبعد
فان هذا الحديث من احد ما نقلوا عليه فان كل شيء
من ذلك يوجب خلع عثمان وقتله فليس الا ذلك
وقد علمنا ان هذا الامر لو ثبت ما كان يوجب القتل
لان الامر بالقتل لا يوجب القتل شيئا قبل وقوع القتل
الما هو به قال فيقال لهم ذلك على عمن كان
حيث قتله فلا يمكنكم اتعا ذلك لانه محذور الذين
ولا بد ان يقولوا ان قتله ظلم فكذلك في حبه في
الدار ومنه من الماء فقد كان يجب ان يدفع القوم
عن كل ذلك وان يقال ان من لم يدفعهم وشكره
عليهم يكون مخطئا وفي ذلك بخطية اصحاب الرسول
عليه السلام ثم ذكر ان سحق القتل والخلع لا يحل ان
يمنع الطعام والشراب وان ابو الميموني عليه السلام
لم يمنع اهل الشام من الماء في صيفين وقد تمكن من منعهم
واظن في ذلك ان قال وكل ذلك يدل على كونه
مظلوما وان ذلك كان من صنع ابيهم واعيان الصحابة
كأرمون لذلك ثم ذكر ان قتله لموجب له بخان
يقوله العوام من الناس وان الذين اشدوا علي
قتله كانوا من هذه الصنف واذا صح ان قتله لم يكن لهم

فمنعهم والمكر عليهم واجب ثم ذكر انه لم يكن منه
ما يستحق القتل من رده او من ما بعد احصان او قتل
نفس وانه لو كان منه ما يوجب القتل لكان الواجب
ان يقول الامام يقتله علي كل حال منكروا انكار المنكر
واجب قال وليس لاحد ان يقول انه اباح قتل
نفس من حيث امتنع من دفع الظلم عنهم لانه لم يمنع
من ذلك بل اضيقهم ونظر في حالهم ولانه لو لم يفعل
ذلك لم يحل لهم قتله لانه انما يحل قتل الظالم اذا
كان على وجه الدفع قال والمروي انهم اخرجوا
بابه وهجموا عليه في منزله ويجوه في السيف والسكاك
وضربوا بذي زوجه لما وقعت عليه وانتهبوا مناع
داره ومثل هذه المسئلة لا تخل في الكافر والمرد فكيف
يظن ان اصحابه لم ينكروا ذلك ولم يعد ظالم حتى يقال
انه صحت من حيث لم يدفع التور عنه ثم قصر شيئا من نصته
في منع التور عليه ونقسط ابي المومنين عليه السلام لارهم
وانه بذل لهم ما اردوه واعتبهم واستد على نفسه بذلك حرفة
ولم يات به على وجهه وذكر قصة الكتاب الذي وجد في
بعد ذلك المصنف لقتل التور وذكر ان ابي المومنين عليه
السلام واقعه على الكتاب فخلوا به ما كتبه ولا امر به فقتل له

من بينهم قال ما انهم احبوا وان للناس الحيلة وذكر ان
الرواية ظاهرة بقوله ان كنت اخطات او تعدت
فا في تايب مستغفر قال فكيف يجوز والحال هذا ان
يجتنب فيه حرمة الاسلام وحرمة الدين احرام قال ولا
سيئه ان القتل على وجه القتل حرام لا يحل بمن يحق
القتل فكيف بمن لا يحقه ولولا انه كان يمنع من محاربة
القوم ظنا منه بان ذلك يؤدي الى القتل الدرع بكرة
بضار وحكي ان الاضرار بدلت بمعونته وبضارته وان
اير واطى المومنين عليه السلام بعث اليه الحسن عليه السلام فقال
له قل لا يكره فليما تبي واراد ابي المومنين عليه السلام المصير
اليه فمعه من ذلك ابنه محمد واستغاث بالنساء عليه
حتى جاء الصريح بقتل الاعتر فمد يده الى القبلة وقال
اللهم اني ابرأ اليك من دم عثمان ثم قال فان قالوا
انهم اعفوا وانه من الممد بن في الارض وانه داخل تحت
ايه المحاربين قيل لهم فقد كان يجب تبوي الامام هذا
القتل لان ذلك يجري مجرى الحد قال وكيف يدعي ذلك
والمشهور انه كان يمنع معا تلتهم حتى روي انه قال لعبد
ومو اليه وقد هجموا بالفتاك من اعدائهم فهو حر فقد
وقد كان موثرا للمكر لذلك الامر الامارة بالاي يودي الي

اراقة الدماء والفتنة ولذلك لم يستقر باصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وآله وان كان لما استد امر اعانة من
 اعانة لانه عند ذلك حب الضر والمعونة لا بامر فحيث
 وقعت الضر على امر استغوا وتوقفوا وحيث استد
 الامر كانت اعانته ممن ادرك ادرك دون من لم يتد
 ويغلب ذلك في ظنه فباك له آهاتة اعتذارك في ولاية
 عمن من ولاية في العسقة بانه لم يكن عالما بذلك من عالمهم
 قبل الولاية وانما تجد دفعهم فليس بشي يعول على مثله
 لانه لم يول هؤلاء الفرالا وحالهم مشهور في اخلاعه والمجا
 والحرم والهنك ولم تخلف اثنان في ان الوليد بن عتبة
 لم يتايف النظار بسبب الحزب والاحتقار بالدين علي
 استقبل ولايته الكوفة بل هذه كانت سنة والعادة المرو
 منه وكيف يكنى على عمن وهو قريبه ولصيته واحفه
 لانه من حاله ما لا يخفى على الاجانب الا بعد فلهذا قال
 سعد بن ابي وقاص في روايه الواقدري وقد دخل الكوفة
 بابا وحيلا امرا ام زابرا قال بل اني فقال سعد ما ادري
 احبب بعدك ام كبت بعدك قال ما احبب بعدك ولا
 كبت بعدك ولكن النعم ملكوا فاستأثروا فقال سعد ما
 ازال الاصادقا وفي روايه اني تخلف لوط بن يحيى ان الوليد

ما دخل

لما دخل الكوفة من على مجلس عمر بن زرار بن النخعي فوقف
 وقال عمر يا معشر بني اسديس ما استقلنا به احقكم بن عثمان
 بن عذله ان يزع عنا بن ابي وقاص الصبي اللين السهل
 القريب ويبعث علينا اخاه الوليد الاحق الماحز العاجز
 قديما وحدثنا واستعظم الناس مقدمه وغزل سعد به
 وقالوا اراد عثمان كرامه احبه له وان امه محمد صلى الله
 عليه وآله وهذا يحق ما ذكرناه من ان حاله كانت مشهورة
 قبل الولاية لاربيب فيها على احد فكيف يقال انه كان متورا
 حتى ظهر منه ما ظهر وفي الوليد نزل قوله نع انك كان
 مومنا كن كان فاسالستون فالمومن هاهنا على بن ابي
 طالب عليه السلام والفا سق الوليد على ما ذكره اهل التأويل
 وفيه نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق
 بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قولا بجهالة فتصيحوا على ما
 فعلتم ناد من والستيب في ذلك انه كذب على بن ابي
 المصطلق عند رسول الله صلى الله عليه وآله وادعى ام
 سقوه الصدقة ولو مضضنا محاربة المقدمة لعنه الله و
 لطال بها الترح واما شربه الخ بالكونه وسكره حتى جعل عليه
 من فعل واخذ خاتمه من اصبعه وهو لا يعلم قطا هو قد
 سارت به الركب ان وكذا لك كلامه في الصلوة والتفاته اليه

محسن بن اصيل بن غلظون الماحز الماخر للامام والاولاد
 كانه صلب الوهم ق

يعتدي به فيها وهو سكران از يد كرم فقالوا لا قد مضينا
حتى قال لخطيئة في ذلك شهد الخطيئة يوم يلقي ربه ان
الوليد احق بالعذر ١٠ نادى وقد عنت صلاتهم ١١ ان يرد
مثلا وما يدري اين يذهبون ولو قتلوا منه لغا وهو الي
عشر ١٢ فابوا ابا ذهب ولو فعلوا ١٣ لغزوت بن النعم
والوتر ١٤ حسبوا عنانك از جريت ولو خلوا عنانك لم
تزل تجري وقال فيه ايضا تكلم في الصلوة وزاد
فيها علائنه وجاهر بالبناف ١٥ وجع الحز في سنن الصلي
١٦ ونادى ولجميع الي انراق ١٧ از يد كرم على ان يحدوني
فما لكم وعاني من حلاوة فاما قوله انه حله لحد ربه
منعدي اي كان ذلك ولم يعرفه الا بعد ان دفع وان
واحتج عنه فواصل فلم يكن اي المعين عليه لم يفر
على رايه لما غرله ولا مكن من حله وقد روى الوادي
ان عمن لما جاره عمن اليهود يهودون على الوليد نرب
الحز وعدهم ونهذهم قال الرواي ويقال انه ضرب
بعض اليهود اسواط فانوا اي المعين عليه لم يفر
فاني عمن فقال عطلت الحدود ومن يهت فواسق واعلي
احيك فقلت لكم وقد قال عمر لا تمل بن اميه وال بن معيط
على رقاب الناس قال في تزي قال اري ان نغله ولا نوليه

سياس امير المسلمين وان سيات عن اليهود فان لم يكونوا
اهل طنة ولا عداوة ائت على صاحبك لحد وتكلم في مثل
ذلك طلحه والزبير وعائشة وقالوا اموا لا تدبره واخذته
الا لى من كل جانب في عن له وامكن من اقامه لحد عليه
وروى الواقدي ان اليهود لما استقوا عليه في وجهه
واراد عمن ان يحد اليه حبه خنق وادخله بيتا فجعل
اذا بعث عليه رجلا من قريش لم يفر به قال له الوليد
اشدك الله ان تقطع رجلي وتقضب اي المعين على
فكيف فلما راي اي المعين ذلك اخذ السوط ودخل
عليه فجلده به فاني عذر له في عزله وجلده بعد هذا
المانعة الطويلة والمدافعة النامة ومعت الوليد مع الساهر
الذي كان يلعب بين يديه ويغري الناس بكبره وحذيقته
له اخي ففكان كفت صادقا وان الوليد اراد ان يستل
حنديا بالساحر حتى انكر الازد ذلك عليه حبه واطاك
حبه حتى هرب من السجن مشهورا عروقه فان قيل
فقد ولي رسول الله صلى الله عليه واله الوليد بن عتبة
صدقة بن الصطلمق وولي عمر الوليد ايضا صدقة
تغلب وكيف يدعون ان حاله في انه لا يصلح للولاية ط
فلما انه لا جرم انه غر رسول الله صلى الله عليه واله وكذا

على العموم حتى تولت فيه الآية التي قد مرنا ذكرها فقوله ليس
حطت ولايته الصدقة حطت ولايته الكوفة فاما عمر فانه لما
بلغه قوله لما اذا ما شددت الناس مني ميسود فويلك مني
تغلب وايل عزله واما عن ابي العيص عليه السلام بعض
امرائيه لما ظهر منه من لحدوث كالعتقاع بن سقر وعيره
وكذلك عزل عمر قدامه بن مطعون لما شهد واعليه شرب
الخمر وجعله له فانه لا يشبه ما تقدم لان كل واحد ممن ذكرناه
لم يزل الامر الا ان هو حسن الظن عند توليته فيه حتى
الظاهر عنده وعند الناس عن معروف باللعنة ولا مشور
بالفساد ثم لما ظهر منه ما ظهر لم يحام عنه ولا كذب الشهود
عليه وكابرهم بل عزله مختار عن مختار مسطر وكل هذا
لم يخفى في امر عثمان ولا نأقدينا كيف كان عزل الوليد
واقامة محمد عليه فاما ابو موسى فان امير المؤمنين عليه السلام
لم يزل يحكم مختار الكنه غلب على رايه وقر على امره
ولا راي لم يثور فاما قوله ان ولايه الاقارب كولايه الابعاد
بل الابعاد احب من واوي ان نعلم الاقارب عليهم من حيث
كان الممكن من عزله واستدركه نعليه امير المؤمنين عليه السلام
عبد الله وعبد الله وفيما بنى العباس وعنه فليس ينبغي ان
عنه لم ينعم عليه توليته الاقارب من حيث كانوا اقارب

بل من حيث كانوا اهل بيت الطه والنه وهذا حذر عنه
عمر منهم واستغرابه يحلهم على رقاب الناس وامي المؤمنين ع
لم يزل من اقاربه متما ولا ظيبيًا وحين احسن من ابن عباس
بعض الدية لم يهله ولا احتمله وكاتبه بما هو مشهور سابق
ظاهر ولولم يحب علي فمان ان يعزل عن ولايه اقاربه الا ان
حين جعل عمر ذلك سبب عدوله عن النض عليه وشرط عليه
يوم السقري الا يحمل اقاربه على الناس ولا يوترهم لكان
العزايه بالايوتريه عنهم لكان صادقا فاقبافضلا عن ان
منضاف من ذلك ما انضاف من خصالهم الذميه وطرائفهم البغيه
فاما سعد بن العاص فانه قال في الكوفه انا السواد سبتان
لقد ريس ياخذ منه ما سارت ونزك حتى قالوا له ان جعل ما
اقا الله علينا سبتا نالك ولتومك وتابدوه وامضى ستر من
ستر من الكوفه والمقصه مشهور ثم انتهى الامر الى منع اهل الكوفه
سعدا من دخولها وتكلموا فيه وفي عثمان كلما ظاهرا حتى
كادوا يجعلوا عتق فامسطر حنيد الى اجابته الى ولايه اخي موسى
فلم يعرف سعدا مختارا بل ما صرفه حمله وانما صرفه اهل الكوفه
عنهم فاما قوله انه انكر الكتاب المسخن لعتل محمد بن ابي بكر
واصحابه وحلف لك الكتاب ليس كتابه ولا الغلام علام ولا الاله
را حله وان امير المؤمنين عليه السلام فقل عذره فاقول ما فيه انه

انه حكى القصة بخلاف ما جرت عليه لان جميع ملو روي هذه القصة
القصة ذكرنا ان اعترف بالجماع والعلام والراحله وانما المكن ان يكون
امر بالكتاب لانه روي ان القوم لما ظفروا بالكتاب قد موالد لله
مخفوا امير المؤمنين عليه السلام وطلحه والزبير وسعدا وجماعة من
الاصحاح فمكوا الكتاب بمحض منهم واخذوهم بقصة الغلام فدخل
على عثمان والكتاب مع امير المؤمنين عليه السلام فقال له اهذا
الغلام غلامك قال نعم قال واليعرب يعبرك قال نعم قال افانت
كتبت هذا الكتاب قال لا وحلف بالله انه ما كتب ولا امر به فقال
له فالحاتم خانك فقال نعم قال فكيف يخرج غلامك يسيرك بكت
عليه خانك ولا تقلم به وفي رواية اخرى انه لما وافقه قال له عثمان
اما الخط خط كاتبني واما الحاتم معني خاتمي قال فمن نتمهم قال انتهمك
وانهم كاتبني فقال امير المؤمنين عليه السلام معصيا وهو يقول بل هو
امرک ولزم داره وقد عرفت في وسط امره حجري ما جري في امره
والعجب الامور قوله لاير المؤمنين في انتهمك ويظاهرون بذلك
ونلقية اياه في وجهه بهذا القول مع بعد امير المؤمنين من الرقة والظنة
في كل شيء في امره خاصة فان القوم في الدفعة الاولى ارادوا ان
يحملوا له ما احزنه حتى قام امير المؤمنين عليه السلام بامر ونوسطه واصل
واسار عليه بان يتار بهم ويعينهم عليه حتى اعترفوا عنه وهذا
فعل النصح المستوفى المحمود لو كان عليه السلام وحزبي من ذلك

مهما عليه لما كان للتمه عبال عليه في امر الكتاب خاصة لان
الكتاب بخط عدو الله وعدو رسوله وعدو امير المؤمنين مرو
وفي يد غلام عثمان ومحتوم عثمان بحبائه ومحول على بين يدي
ظن بعلق باير المؤمنين عليه السلام في هذا المكان لولا العداوة وقل
السكر للتمه ولقد فاك له المصربون لما وجد ان يكون الكتاب
كتابا به سبلا لاذ بان ولا نقصان عليه في باب الحق لانه قالوا اذا
كنت ما كتبت ولا امرت به فانت ضعيف من حيث تم عليك ان
يكتب كاتبك ما تحبته بخاتمك وسيفه بيد غلامك على يدك يعبر
امرک ومن تم عليه مثل ذلك لا يقع ان يكون واليا على امور
المسلمين فاحتلع عن الخلاف على كل حال وقد كان يحب على صاحب
الكتاب ان يسبح من قوله ان امير المؤمنين عليه السلام مثل غدر كيف
يعمل غدر من بيته وبعثه وهو له ناصح وما قاله امير المؤمنين عليه
بعد سماع هذا القول منه معروف وقوله ان الكتاب يحوز منه
الزور ليس بتم لانه قد يحوز الزور في الكتاب والعلام واليعرب
وهذه الامور اذا تضاف بعضها الى بعضها بعد فيها الزور وقد كان
يجب على كل حال ان يحث عن القصة وعن زور الكتاب وانفذ
الرسول ولا ينام عن ذلك ولا يتم حتى يعرف من اين وهي كيف
مت احمده عليه فيخبر من سبها ولا يغني عن ذلك احضارها في
سائر عليه متفق من حبه وكتبه فاما قوله وان غلب في الظن

ان مروان كتب الكتاب فان الحكم بالظن لا يجوز تسليمه الى القوم
على ما ساءوا اياه لان الحد والتأديب ان وجب عليه فالامام عليه
دونهم مغلل منه بالباطل لانا لا نفعل الاعلى قوله في انه لم يعلم ان
مروان هو الذي كتب الكتاب وانما غلب في ظنه ما كان يحق بهذا
الامارات في انه حالب الفتنة وسبب الفتنة ان يبعد عنه ويطرد
عن داره ويذهب ثمنه وما كان يحصى به من اكرامه وما في هذه الامور
اظهر من ان ينسب عليه فاما قوله ان الامر بالنيء لا يوجب قود
ولاديه لاسيما في تدفع القتل المأمور به منه ان ذلك على ما قال
اما يوجب على الامر بالقتل تايمبا ولا يقرير او لا طردا ولا ابعادا
وقوله لم يثبت ذلك فقد مضى ما فيه وبيننا انه لم يستعمل فيه ما يحل
من الحبس والكشف ويهدد بالقتل وطرده وابعاده والذين من الهمة
بما يثير اية من قبلها فاما قوله ان قتله ظلم وكذا كجبه في الدار
ومنعه من الماء وان اسحق القتل او الخلع لا يحل ان يمنع الطعام
والتراب واطنا به في ذلك قوله ان لم يدفع عن ذلك من الصحابة
حيث ان يكون عطييا وقوله ان قتله ايضا لو وجب لم يحز ان يولاه
العوام من الناس فباطل لان الذين قتلوه لانيك ان يكون ما يقدوا
قتله وانما طالبوه بان يخلع نفسه لما ظهر من احداته ويعتزل الامر
تتمكنون معه من اقامه عزة فلع وصم على الامتناع واقام على امره
فقد صدقتم بحسب ان لا يحويه الخلع نفسه فاعتصم به ان وجب

اليه نفر من ابواس بن امية بن معنوف عنه ثم يومون من دق من
الدار فاستقى الامر الى الصالح بتدريج ثم الى القتل ولم يكن القتل
ولا القتل معصوما في الاصل وانما افنى الامر اليها بتدريج وروى
وجرى ذلك مجرى طالم غلب اسنانا على رحله او مناعة قالوا
على المغلوب ان ينافيه ويدافعه لخلصه له من يده ولا يفتقد
الي انلافة ولا قتله فان افنى الامر الى ذلك فلا مضد كان معذورا
وانما خاف القوم في الثاني به والصبر عليه الى ان يخلع نفسه من كية
التي طارت في الافاق ويستنصر عليهم ويستقدم المحيوس اليه ولم
ياسوا ان يرد بعض من يدفع عنه فيؤدي ذلك الى الفتنة الكبرى
واليليه الغلطي وامتناع الماء والطعام فافعل الا ينعى عليه
لخرج الى الخلع الواجب عليه وقد يستعمل في التوبة مثل ذلك
فيمن لجأ الى الحرم من ذوي الخبايات فتغذرا فامه لحد عليه كما
على ان امر المؤمنين عليه السلام فداكر منع الطعام والتراب وانفذ
ممن من حمل ذلك لانه قد كان في الدار من النساء والحرم والصبا
من لا جل منع الطعام والتراب ولو كان حكم المطالبة بالخلع والجمع
عليه والنفقة فيه حكم منع الطعام والتراب في البيع والمنكر
لانكره امر المؤمنين عليه السلام ومنع منه كما منع من غيره فقد روي عنه
عليه السلام انه لما بلغه ان القوم قد سغوا الدار من الماء قال عليه
السلام لا اري ذلك في الدار صبيان وعيال لا اري ان يتبل حولا

عنه اجمع عثمان مخرج بالمعنى الذي ذكرناه ومعلوم ان امير المؤمنين
عليه السلام ما انكر المطالبة بالخلع بل كان ماعدا على ذلك متساو
فيه فاما قوله ان مثل الظالم اما جعل على سبيل الدفع فقد بينا
انه لا ينكر ان يكون قتله دفع على هذا الوجه لان في تمكنه في الولاية
عليهم ومما يستحقها في حكم الظالم لهم مذاقته واجبه فاما ما قصه
من قصة الكتاب الموجود فقد حرقنا لانا قد ذكرنا سرهما الذي
وردت به الرواية وهو بخلاف ما ذكره واما قوله انه قال ان كنت
اخطأت او تعدت فاني تائب الي الله مستغفر فقد اجابه القوم
عن هذا وقالوا هكذا قلت في المراء الاولي وخطبت على المنبر بالسنه
والاستغفار ثم وجدنا كتابا يستقي الاضرار على افتح ما عتبت
فكيف يبق نبوتك واستغارك فاما قوله ان القتل على وجه العيلة
لا يخل بين سبيل القتل فكيف معنى الاستجته فقد بينا انه لا يكون على
سبيل العيلة وانه لا يتنع ان يكون اما وقع على سبيل الدافعه فاما
ادعاءه انه منع من نصرة واستم على عبيده في ترك القتلى فقد كان
ذلك لغري في استبد الامر طلبا للسلام وظن منه بان الامر يصلح والقوم
يرجعون عن ما هم عليه وما هو به فلما استد الامر ووقع الياس من
الرجوع والمؤزع لم يمنع احدا من نصرة والمخاربه عنه وكيف يمنع من
ذلك وقد ثبت الي امير المؤمنين عليه السلام يستنصره ويستنصره والذي
يدل على ذلك انه لم يمنع في الاستبدار من عمارتهم الا للوجه الذي ذكرناه

دون غيره انه لا خلاف بين اهل الرواية في ان كنه تفرقت
في الافاق يستنصر ويستدعي المحبوس فكيف يجوز عن نصرة
الحاضر من يستدعي نصرة الغائب فاما قوله ان امير المؤمنين
عليه السلام اراد ان ياتيه حتى سنده ابنه محمد بعيد ما جات به
الرواية هذا لانه لا استك في ان امير المؤمنين عليه السلام لما
واجه عثمان بانه يهجم ويستغسه العزف معصبا عاملا
انه لا ياتيه ابدا فابلا فيه ما يستحقه من الاقوال فاما قوله
في سوال من قال انهم اعتقدوا فيه انه كان في المدينه في
الارض واية المخاربه تناوله قد يجب ان يقول الامام ذلك
القتل بنفسه لان ذلك يجري مجرى لحد وطريق لان الامام
يولي ما يجري هذا المجري اذا كان منصوبا باتباعه ولم يكن على
اكثر القوم هناك امام يخبر ان يولي ما يجري مجري لحد وذي
لم يكن امام يقوم بالدفع على الدين والذب عن الامه جان
ان يولي الامه ذلك بنفسها ومارايت اعجب ممن ادعي مخالفا
ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله كانوا كارهين لما جاز
عليه وانهم كانوا معتقدون منكر او ظلم وهذا يجري عند
من تامله مجري دفع الضرورة قبل النظر في الاحتيار وسمع
ما ورد من شرح هذه النصه لانه معلوم ان ما يكرهه جميع الصحابه
او اكثرهم في دارهم ومحب يقتل امرهم ونهيم لا يحسن

ان منهم ومعلوم ان نفرا من اهل مصر لا يجوز ان يقدموا الله
وان يغلبوا جميع المسلمين على املهم ويقبلوا ما يكرهونه
بما هم بمراي منهم وسمع وهذا معلوم بطلانه بالبدايه
والضوابط قبل يحيى الامار وتصنع الاجبار وتاملها وقدر
الواقدي عن ابن ابي الزباد عن ابي حنبله القادي مولى بني
مخروم قال كان المزدويون الذين حضروا عثمان بنمايه
عليهم عبد الرحمن بن عديس البديوي وكنابه بن بئر الكبري
وعمران الحق الحزامي والذين قدموا من الكوفة ماسين عليهم
مالك بن الحوت الاسير الخنفي والذين قدموا من البصرة مايه
رجل ربههم حكيم بن حنبله العبدي وكان اصحاب النبي صلى
عليه واله الذين خذلوا لا يرون ان الامر بلغ بهم الي القتل
ولم يري لو قام بعضهم فحشا الزاب في وجوه اولئك لا يضربوا
وهذه الروايه تضمنت من عدد القوم الواقديين في هذا الباب
اكثر ما تضمنه غيره ما وروي سفيان بن عيينه عن عبد بن ابي
بن عبد الرحمن قال قلت له كيف لم يمنع اصحاب رسول الله صلى
الله عليه واله قتلى ائمة اصحاب رسول الله وروي عن ابي
سعيد اخذ يري انه سئل عن مقتل عثمان هل شهد احد من
اصحاب رسول الله قال نعم شهد ثمان مايه وكيف يقال ان الثور
كانوا كارهين وهو كذا المزدويون كانوا معذون الى كل واحد

منهم ويروون وفيما يروونه فيما يصفون وهذا عبد الرحمن
بن عوف وهو عاقد الامر لعثمان وحالته اليه ومصره في يده
يقول على ما رواه الواقدي وقد ذكر له عثمان في مرضه الذي
مات فيه عاجله قبل ان ينمادي في ملكه فبلغ عثمان ذلك
فبعث الي يبركان يستفي منها نعم عبد الرحمن فتح منها وصي عبد
الرحمن ان لا يصل عليه عثمان فبلغ عليه الزبير او سعد بن ابي
وقصص وقاص وقد كان حلف لما تباعدت احدا من الاكلم
عمن ابدأ وروي الواقدي قال لما توفي ابو ذر بالزبير تذاكر
امير المؤمنين عليه السلام وعبد الرحمن فقتل عثمان فقال امير المؤمنين
عليه السلام هذا عمك فقال له عبد الرحمن فاذا بقت فخذ سيفي واخذ
سيفي انه خالف ما اعطاني فاما محمد بن مسلم فانه ارسل الي عثمان
يقول له عند قوم ومضربين في الدفنه الثانية اردو عن قتلى
والله لا اكذب الله في سنة مرتين وانما عني بذلك انه كان اخذ
من كلم المضربين في الدفنه الاولى ومنهم من عن عثمان الرضي وفي
روايه الواقدي ان محمد بن مسلم كان يوتي وعثمان محصور فقتل
له عثمان مقتول فيقول هو قتل نفسه فاما كلام امير المؤمنين علي
وطوله والزبير وعائنه وجميع الصحابه واحدا واحدا فقتلوا
ذكره لطالبه السرح ومن اراد ان تنيف على احوالهم ففصله
وما صرحوا به من خلعه والاحلاب عليه وعليه بكتا الواقدي

فقد ذكر هو وغيره من ذلك ما لا زيادة عليه في الباب قال صاحب
الكتاب فاما مرده الحكم بن ابي العاصي فقد روي عنه
انه لما عوتب في ذلك ذكر انه كان استاذ رسول الله
صلى الله عليه واله وانا لم يقبل ابو بكر وعمر قوله لانه شاهد
واحد وكذا روي عنهما فكانها سجلا ذلك بمنزلة المستوف
والتي تخص فلم يقبل فيه خبر الواحد واجريه بحري الشهادة
فلما صار الامر الى عثمان حكم بعله لان الحكم ان حكم بعله في
هذا الباب وفي غيره عند سحناء ولا انفصال بين حد وحق
ولا ان يكون العلم قبل الولاية او حال الولاية ويقولون انه اتى
في الحكم من البيضة والافرار ثم ذكر عن ابي علي انه لا وجه يقطع
به على كذب روايته في اذن رسول الله صلى الله عليه واله
في مرده فلا بد من يجوز كونه صادقا وفي يجوز كونه معذورا
ثم سأل نفسه في ان الحكم انما حكم بعله مع زوال الهممة وان الهممة
كانت في رد الحكم فزوت لقرابته واجاب بان الواجب علي
غيره ان لا يهتم اذا كان لعقله وجه يصح عليه لانه قد نصب
مصبيا لبعض زوال الهممة عنه وحمل افقاه على الصبر ولو جوزنا
امتناع الهممة لادى الى بطلان كثير من الاحكام وحكي عن ابي
الحسن الحياط انه لو لم يكن في مرده اذن من رسول الله صلى الله عليه
واله لجاز ان يكون طريقه الاجتهاد لان النقي اذا صالحنا في الحال

لا يمتنع حكمه ان يفتي حكمه باختلاف الاوقاف ومعنى حال النقي
واذا جاز لابي بكر ان يرد عمر من حيث اسامه للحاجه اليه
وان كان قد امر رسول الله صلى الله عليه واله بنفوز من
حيث تغيرت الحال فغير ممنوع مثله في الحكم قاي واما ما ذكره
من انبثاره اهل بيته بالاموال فقد كان عظيم البوار كثير الاموال
فلا يمتنع ان يكون انما اعطاهم من ماله واذا احتمل ذلك وجب
حملة على الصحة وحكي عن ابي علي ان الذي روي من دفعه
الى ثلثة نفر من قريش زوجهم ببنائه مائة الف دينار لكل واحد
هو من ماله ولا روايه اصح في انه اعطاهم ذلك من بيت المال
ولو صح ذلك لكان لا يمتنع ان يكون اعطى من بيت المال لمروان
من ماله لان الامام عند الحاجة ان يفعل ذلك كماله ان يقرب
غيره ثم حكى عن ابي علي انما روي من دفعه حسن نفقته
لما فتحت الى مروان ليس لمخروط ولا مستول على وجه يوجب
وانما يروونه من معتل الشنيع على عثمان وحكي عن ابي علي
الحياط ان بني ابي سرح لما عن البحر ومعه مروان في الحسن نفقته
عليه وغنما غنيمه عظيمه سري مروان الحسن من ابي سرح بمائة
الف واعطاه اكثرها ثم قدم على عثمان فبها بالفتح وقد كانت
قلوب المسلمين تعلقت بامر ذلك الحسن فزاي عثمان ان سري
ما بقى عليه من المال والامام معتل ذلك ثم عينا في مثل هذه الامور

قال وهذا الصنع منه كان في الله الاولي من امامته ولم يبرأ
منه منها فلا وجه للمعلق به وذكرنا اعطاه لان ابيه انه صل
لحاجته ولا يمنع مثله في الامام اذا رآه صالحا صلاحا وذكرنا ان
بني امية القطايع ان الابه قد حصل في ايديهم الصباغ لا مالكا لها
من حيايات ويعلمون انه لا بد فيها من يقوم باصلاحها وعمازها
فيؤدي عنها ما يجب من الحق وله ان يصرف ذلك الى من يقوم
به وله ان يزيد بعضها على بعض بحسب ما يعلم من الصلاح
والتألف وطريق ذلك الاجتهاد قال — واما ما ذكره من
انه حمي الحمي عن المسلمين مجزا به انه لم يحرم الكل لنفسه ولا استأثر
به لكنه سماه لابل الصدقة التي منفعتها تعود على المسلمين وقد
روى عنه هذا الكلام معناه انه قال انما فعلت ذلك لابل الصدقة
وقد اطلعت الان وانا استغفر الله وليس في الاعتذار بما
يزيد علي ذلك فاما ما ذكره من اعطاه من بيت مال الصد
الغائبه فلو صح فاما فعل ذلك لعلل بحاجه الغائبه اليه واستغنا
اهل الصدقات علي طريق الاقتراض وقد روي عن
رسول الله صلى الله عليه واله انه لو كان تفعل ذلك وللإمام
في مثل هذه الامور ان تفعل ما جري هذا الجري لان عند
ما يجوز له ان يقرض من الناس فبان يجوز ان يتناول من مال
في يد يورده من المال الاخر اولى وحكي عن ابي علي في قصه

ابن مسعود

ابن مسعود وصربه انه قال لم يثبت عندنا صربه اياه ولا يصح
عندنا طعن عبد الله ولا كفارة له والذي يصح في ذلك انه
كفر منه جمع الناس علي قراه يزيد واحراقه المصاحف وتقل
ذلك عليه كما يتقل علي الواحد منا بغير عير عليه وقيل
ان بعض موالي عثمان صربه لما سمع منه الوصية في عمن
ولم يصح انه امر بصره لم يكن طعنا في بن مسعود باولي من
ان يكون طعنا في عمن للامام تاويل وليس لعيره الوصية
فيه الابد البيان وذكر ان الوجه في جمع الناس علي قراه
واحد حصن الغزان وصنيطه وقطع المنازع فيه والآخر
قال — وليس لاحد ان يقول لو كان ذلك واحيا مفعله
رسول الله صلى الله عليه واله وذلك ان الامام اذا فعله صاير
كانه مفعله ولان الاحوال في ذلك تحلف وقد روي عن عمر انه
كان قد عزم علي ذلك فمات دون ذلك وليس لاحد ان يقول ان
احراق المصاحف انما كان استخفافا بالدن وذلك لانه اذا
جاء من الرسول عليه السلام ان يحرق المصحف الذي بني ضارا
وكفرافيه من شع احراق المصاحف وحكي عن ابي الحسن الخياط
ان بن مسعود انما غايه بغيره ثم حكي صاحب الكتاب ان عمن
اعتذر اليه فلم يقبل عذره ولما احصر عطاه في مرضه قال له بن
مسعود متعني اياه اذا كان ينقضي وحينئذ به عند الموت

عقد

عتابا ولا مديحنا وكيف تطيب نفس مسلم موقر لرسول الله صلى الله عليه
واله معظّم له بأن يأتي الرسول الله صريح بعداوتة والوقية فيه
حتى يبلغ به الامر الى ان كان يحكي سبه فظروا رسول الله صلى الله عليه
واله وانعبدوا ولغنه حتى صار مشهورا بأنه طريد رسول الله فيؤذيه
ويكرمه وبره الى حيث اخرج منه ويصله بالمال العظيم ويصله
اما من مال المسلمين او ماله ان هذا العظيم كثير قبل الصنف والناسل والتقل
بالتاويل الباطل فاما قول صاحب الكفا ان ابا بكر وعمر لم يتبدا
قوله لانه شاهد واحد وحده ذلك بقرينة الاحتقوف التي تضمنها قول
ما فيه انه لم يثبت عندنا بشي في باب الحكم على ما رواه جميع الناس
ليس هذا من باب الذي يحتاج اليه فيه الى الشاهد بل هو بقرينة
كلما قبل فيه اخبار الاحاد وكيف يحوز ان يحري ابا بكر وعمر جري
الاحتقوف ما ليس بهما وقوله لا بد من تجزئ كونه صادقا في روايته
لان النسخ على روايته لا سبيل اليه بشي لانا قد بينا انه لم يرو عن
الرسول صلى الله عليه واله اذنا وانا ادعي انه اطعم في ذلك واذا
حوزنا كونه ما نغناه هذه الرواية بل قطعنا على صدقه لم يكن معقولا
فاما قوله العاجب على عزة ان لا يتمه اذا كان لنعلة وجه صحيح
عليه لا تنصاه من نصبا ينفي الى زوال النعمة فاول ما فيه ان الحكم
لا يجوز ان الحكم بعلم مع النعمة والنعمة قد تكون لعلامات وعلامات
فما وقع منها من امارات واسباب ثم في العادة كان موثرا وما لم

بما

يكن كذلك وكان متبذرا فلانا يترد ولحكم هو عم عمر ومنه
ونسبه ومن قد تكلم فيه وفي رده مرة بعد اخرى ولو كان
آل بعد قال وهذه كلها اسباب النعمة فتدكان يجب ان
الحكم بعلمه في هذا الباب خاصة لم تطرق النعمة فيه فاما ما حكاه
عن الحنابلة من ان الرسول صلى الله عليه واله باذن في رده
لحاز ان يرد اذا اداه اجتهاد الى ذلك لان الاحوال قد
تغير فظاهر السبلان لان الرسول صلى الله عليه واله اذا
حضر سنيا او ابا بكر لم يكن لاحد ان يجتهد في ابا بكر المحظور او
حضر المباح ومن جواز الاجتهاد في الشريعة لا تقدم على مثل هذا
لانه انا جاز عندكم فيما لا نص فيه ولو جوزنا الاجتهاد في مخالفه
ماننا وله النص لم يأت ان يودي اجتهاد مجتهد الى تحليل الحرام
واستقاط الصلوة بان يتغير الحال وهذا هم الشريعة فاما
استشهاده باستداده من محقق اسامه فالكلام في الامر من
وقد مضى ما فيه فاما قوله في جواب ما يسأل عنه من ابتداء اهل
بيته بالاموال انه لا يمتنع ان يكون انا اعطاهم من ماله فالروا
بخلاف تلك وقد صرح الرجل بأنه كان يعطى من بيت المال صل
لمعه ولما دفت على ذلك لم يعقد رمنة بهذا الضرب من العذر
ولا قال ان هذه العطايا من مالي ولا اعترض لاحد فيه وقد روي
الواقدي باسناد عن السور بن محرز انه قال سمعت عمر بن الخطاب

يقول ان ابا بكر وعمر كانا يتيا ولان هذا المال طلق انفسها وروى
ارحامها واني ناوت فيه صلة رحي وروى عنه انه كان محض
مزياد بن عبيد الله الحارثي مولى الحارث بن كلاب التميمي وقد
بعث ابو موسى بن عمار عظيم من البصرة فعمل عثمان نفسه بين اهله
وولد له بالصحابه ففانصت عينا مزياد وهو عالم اري من صفه
في المال فقال لا تنصرفان عمر كان يمنع اهله وذوي ارحامه
استعاضوا به الله وانا اعطي اهلي وقراشي استعاضوا به الله تعالى
وقد روي هذا المعنى عنه من عدة طرق بالفاظ مختلفة
وروى الواقدي باسناده قدمت انا من الصدقة علي
عثمن فوجهها للموت بن الحكم بن ابي العاص وروى ايضا انه
ولي الحكم بن ابي العاص صدقات وضاعه فبقيت بتمايه
الت فوجهها له حين اناه اياها وروى ابو مخنف الواقدي
جميعا ان الناس انكر وا على عثمان اعطاه سعد بن العاص
ما به الف فكله على عليه والذين وطلم وسعد وعبد الرحمن
في ذلك فقال ان بي قرابه ورحا فقالوا اما كان لاني بكر وعمر
قرابه وذو رحم فقال ان ابا بكر وعمر كانا احبنا في منع قرانها
ولانا احبنت في عطا قرانتي قالوا فهد بها والله احب الناس
من هديك وقد روى ابو مخنف انه لما قدم على عثمان عليه
بن خالد اسيد بن ابي العاص من فكه وناس معه امر لعبد الله

بسم الله الت وكل واحد من النعم بما به الت وصك بذلك
علي عبد الله بن الامرم فكان تازن بيت المال فاستكس
ومرد الصك به وقال انه سأل عمن ان يكتب عليه بذلك
كتاب دين فابي ذلك وامنع بن الامرم ان يدفع المالك
الي النعم فقال له عمن انما انت خازن لنا فما جارك علي ما فعلت
فقال ابن الامرم كتب اواني خازنا للمسلمين وانا خازنك علامك
والله لا ابي لك بيت المال ابدا وجار بالمنايع فعملها علي المنبر
ونبال بل القاهما الي عثمان فدفعها عمن الي نابل مولا هو
وروي الواقدي ان عمن امر مزياد بن ثابت ان يحمل نيت
المال الي عبد الله بن الامرم في عقيب هذا المعقل بتمايه الت
درهم فلما دخل با عليه قال له يا با محمد ان رسول الله الموصي
ارسل يقول لك انا قد سئلناك عن الجاهه ولك ذو رحم
اهل حاجه ففرق هذا المال بينهم واستغن به علي عيالك فقال
عبد الله بن الامرم مالي اليه حاجه وما عملت لان بيتي
عثمن والله لبيت كان هذا من مال المسلمين ما بلغ قدر علي
وما في هذه الامور وضع من ان يسار اليه وينبه عليه
واما قوله لروى انه اعطاهم من بيت المال فجاز ان يكون
ذلك علي طريق الرقن فليس بمتي لان الروايات او لا تخالف
ما ذكره وقد يجب لما يقيم عليه وجوه الصحابه اعطاهم

افاد به من سب المال ان يقول لهم هذا على سبيل القرص
وانا امر دعوه و لا نقول ما تقدم ذكره من ابن اصل به
رحمى على ابنه ليس للامام ان يقر من سب المال الا ما
ينصرف في مصلحة المسلمين ممة مودة عليهم نفعنا و في سد
خلقه وفاته لا يتكثرون من القيام بالامر معها فاما ان يقر من
المال لينتدح به ويخرج منه من في بني امية وفساقهم فلا احد
يحتج بذلك فاما قوله حاكيا عن ابي علي ان دفعه من
فرقة الى مروان ليس لمخوف ولا مستول فتعلل منه بالبا^{طل}
لان العلم بذلك يجري مجرى الصوري ويجري ما تقدم سائر
ومن قرأ الاحبار علم بذلك على وجه لا يعترض فيه شك
كما يعلم بظواهره وقد روي الواقدي عن اسامة بن زيد
عن نافع مولي الربيع عن عبد الله بن الربيع قال اعزانا
عمن سنة سبع وعشرين افرقة فاصاب عبد الله بن سعد
بن ابي سرح عنام جليده فاعطى عمن مروان بن الحكم
تلك الغرامة وهذا كما نرى تبخض الزبارة على الحسن وبقاؤه
الي اعطا الكل وروي الواقدي عن عبد الله بن جعفر
ام بكري بنت المور قالت لما بنا مروان داره بالمدينة دعا الناس
الي طعامه وكان المور من دعاه فقال مروان وهو يحادتهم
والله ما انتفعت في داري هن من سب مال المسلمين درهمها

فانزله فقال للمور لو اكلت طعامك وسكت كان خيرا لك لقد
عرفت معنا افرقة و انك لا قلنا مالا ورمينا واعوانا
واحقتا نقلا فاعطاك ابن عمك حسن افرقة وعلت علي
الصنديات فاخذت اموال المسلمين وروي الكلبي عن ابيه
عن ابي مخنف بن مروان ابيع عمن افرقة بمائتي الف او
بماية الف دينار فكلهم عثمان فوجهه له فانكر الناس ذلك
على عمن وهذا بعينه هو الذي اعترف به ابو الحسن الحياطي
واعترف بان قلوب المسلمين تغلت بامر ذلك الحشر في ابي عمن
ان سب لمروان من ما ابتاعه من الحسن لما جاءه بنو بالفتح علي
سبيل التعذيب وهذا الاعتذار ليس بشي ثم قال والذي
روى من الاحبار في هذا الباب حال من البشارة واما بقية
انه سار له ترك ذلك عليه فذكره او ابتدأ هو بصلته ولو اني
سب بالفتح كما ادعوا لما جاز ان يترك عليه من الغنمة العائدين
علي المسلمين وتلك البشارة لا تسجوا ان تبلغ النبي منها حتى
الدينار ولا اجتهاد في مثل هذا ولا فرق بين جواران يودي
الاجتهاد الي مثله ومن جواران يودي الاجتهاد الي دفع اصل الغنمة
الي البير ما ومن ان يكتب ذلك الزم جواران يودي الاجتهاد الي
جواران اعطاه هذا البير جميع اموال المسلمين في السرقة والغوب
واما قوله انه فعل ذلك في الست الاول من ايامه ولم يقرأ

احد منه فقد مضى الكلام فيه مستقصى فاما قوله انه وصل بنبي عمه
لحاجتهم وراي في ذلك صلاحا فقد بينا ان صلته لهم كانت
اكثر ما ينفعهم بالحاجة والحمل وانه كان يصل منهم الياسير وذوي
الاحوال العاسفة والصباغ الكثير ثم الصلاح الذي زعم انه رآه
لا يخلو من ان يكون عابدا على المسلمين او على اقاربه فان
كان على المسلمين فلعلم ضروره انه لاصلاح لاحد من المسلمين
في اعطاء مروان ما تبي الف دينار والحكم بن ابي العاص شهما به
الف درهم وابن اسيد شهما به الف درهم ابي عن ذلك من هو
مذكور بل على المسلمين في ذلك عليه الضرر وان اراد الصلاح
العابدين على الاقارب وليس له ان يصلح امر اقاربه لفساد امر
المسلمين وينفعهم بما يصير به المسلمين فاما قوله ان القطايع
التي اقطعها بنو امية انا اقطعهم اياها المصلحة بقعود على المسلمين
لانها كانت حزا بالاعمار لها فسلمها الي من يعمرها ويزيد الحق
فيها فاول ما فيه انه لو كان الامر على ما ذكره ولم يكن هذه القطايع
على سبيل الصلة والمودة لاقاربه لما خفي ذلك على الحاضرين
ولكانوا لا يبعدون ذلك من مثاله ولا يوافقونه عليه في جعله
ما واقفوه عليه من اخلاية ثم كان لو فعلوا ذلك جوابه لهم
بجلائل ما روي من جوابه لانه كان يحب ان يقول لهم واي منفعة
في هذه القطايع عابدين على قرابي حتى يعبدوا ذلك من حمله

صلاتي لهم واصيل النافع اليهم وانا جعلتهم دينا يبره الاكره
الذين ينفع بهم اكثر الانتفاع وما كان يحب ان يقول ما تقدمت
روايته من اني محجب في اعطائي قرابي وان تلك على سبيل
الصلة لرحم ابي عن ذلك ما هو خالف المعنى الذي ذكره فاما
اعتذاره في المحجب بانه سماه لابل الصدقة التي منتهى بقعود على
المسلمين وانه استغفونه واعتذر فالمروي او لاختلاف ما ذكره
لان الواقدي مروي باسناده قال كان عثمان يحجب الزبير
والشرف والبنيع فكان لا يدخل في محبته ولا في شرفه ولا في
امه حتى كان اخرا الزمان فكان يحجب الشرف لابله وكانت
الف تبرير ولا بل يحكم وكان يحجب الزبير لابل الصدقة ويحجب البنيع
لحنيل المسلمين وحيله وحيل بنو امية على انه لو كان اما حياه
لابي الصدقة لم يكن بذلك مصيبا ولان الله تعالى ورسله
عليه السلام احلوا الكلا والاباحه وجعلوا متركوا وليس لاحد
ان يغير هذه الاباحه ولو كان في هذا الفعل مصيبا واما
حكاية لصلح بقعود على المسلمين لما جاز ان يستغفروا وتعتذر
لان الاعتذار انما يكون من الخطاء دون الصواب فاما
اعتذاره من اعطائه القاتله من بيت المال الصدقة بان
ذلك انما جاز لعله بحاجه القاتله اليه واستغناء اهل
الصدقة عنه وان الرسول صلى الله عليه واله فعل مثله

قليل حتى لان المال الذي جعل الله له جميعه مخصوصه لا
يجوز ان يعدل عن حقه بالاجتهاد ولو كانت الصلحه في ذلك
موقوفه على حاجه لشرطها الله نفع في هذا الحكم لا نفع اعلم بالصالح
واختلافها منا وكان لا يعمل لاهل الصدقه منها القطر
مطلقا فاما قوله ان الرسول صلى الله عليه واله فعله
مفود عوي مجرود من غير بيان وقد كان يحب ان يروي
ما ذكره في ذلك فاما ما ذكره من الامراض فاني كان عمن
عن هذا العذر لما ووفى عليه واما ما حكاه عن ابي علي
ان ضرب بن مسعود لم يبع ولا طعن ابن مسعود عليه
عليه واما ما ذكره جمع الناس على قراءه يزيد واحراقة المصاحف
وانه قيل ان بعض موالي عثمان ضرب به لما سمع منه الرميعة
في عمن فالعلوم المروي خلافة ولا يختلف اهل النقل في طعن
مسعود عليه وقوله فيه استدان النول واعظمه وذلك معلوم كالعلم
لكل ما يدعي فيه الضرورة وقد روي كل من روي سيرة من
اصحاب الدين على اختلاف طرقهم ان بن مسعود كان يتولى
ليث بن عمن برمل على يحيى بن علي واحق عليه حتى توبت الاعمال
منه ورووا انه كان يطعن عليه فيقال له الاخرجت اليه لخرج
منك فيقول والله لئن انا اول خيل رايا احب الي من ان انا اول
ملك ما جعله وكان يقول في كل يوم جميعه بالكوفة جارا معلنا

ان اصديق النول كتاب الله واحق الهدى هدي محمد صلى
الله صلى عليه وآله وسر لا مور محدثا بها وكل محدث
بدعه وكل بدعه ضلالة وكل ضلالة في النار وانا كان بعد
ذلك معروضا لعثمان حتى غضب الوليد من استمراء ثورته
ونهاه عن خطبته هذه فاني ان ينهي فكتب الي عمر بن
فكتب عثمان يستقدمه عليه وروي انه لما خرج عبد الله
بن مسعود الي المدينة من عجا عن الكوفة خرج الياس
عنه ينعمونه وقالوا يا باعبد الرحمن ارجع فوالله لا يزل
اليك ابدا فانا لا نأمنه عليك فقال امر سكون ولا احبك
ان تكون اول من فتحه وقد روي عنه طرق لا تحصى كثر
انه كان يقول ما يروى عن عند الله حناح ذباب وتعاطى
سرح ما روي عنه في هذا الباب بطول وهو اظهر من
ان حناح الي الاستهاد عليه وانه يلقي من اصحاب عبد
الله علي مظاهر بيان قال لما حضر الموت من قيل من
وصيه او صيه بها علي ما فيها فسكت القوم وعرفوا الذي
يريد فاعادها فقال عمار بن ياسر رحمه الله انا اقبلتها فقال ابن
مسعود لا يصلي علي عمن فقال ذلك لك فيقال انه لما دفن
جاء عمن منكرا لذلك فقال له قائل ان عمار اوتي هذا الامر
فقال لعمار ما حملك علي ان لم توفاني فقال انه عهد

الي الا اردت فترك علي اقبوع وانني عليه ثم انصرف وهو يتدبر
رفعتم الله يادكم عن جبي من بني قنبل الذي يقول الشاعر
لا عرفتكم بعد الموت تندبني وفي حباتي ما زودتني
رادي ولما مر من بن بن مسعود مر منه الذي مات فيه
فاناه عن غيبا فقال يا بني قال في غيبتي قال فما انتهى
قال رحمه ربي قال لا ادعوا لك طيبا قال الطيب امر مني قال
افلا امر لك بعبادتك قال منعيتني وانا محتاج اليه في طيبه
وانا منعني عنه قال يكون لولوك قال زهدم علي الله
قال استغفر لي يا با عبد الرحمن فقال اسأل الله ان ياخذ
منك بحقي وصاحب الكتاب قد حكى بعض هذا الخبر في آخر
المضل الذي حكيناه من كلامه قال هذا يوجب ذم بن مسعود
من حيث لم يقبل العذر وهذا منه طريق لان مذهبه
لا ينفي قبول كل عذر ظاهر واما يجب قبول العذر الصادق
الذي يغلب في الظن ان الباطن فيه كالظاهر فمن اين احسب
الكتاب ان اعتذار عمر الي بن مسعود كان مستوفيا للشرائط
التي يجب معها القبول واذا جاز ما ذكرناه لم يكن علي بن مسعود
لوم في الامتناع من قبول عذره فاما قوله ان عمر لم يصبر به
وانما صبر به بعض مواليه لما سمع وقبضه فيه فالامر بخلاف
ذلك وكل من قرأ الاحبار علم ان عمر امر باحتضاره من

المسجد على اعتف الوجوه وبارك جري ما جري عليه ولو
لم يكن ما يره ورضاه لوجب ان ينكر علي مولا كسره لصلته
ويعتذر الي من غاينه علي فعله يا بني مسعود بان يقول
انني لم امر بذلك ولا رضيت من فاعله وقد اكرت علي من
فعله وفي علمنا بان ذلك لم يكن دليل علي ما قلناه وقد
روي الواقدي بالسنن وعنه ان عمر لما استقدمه المدينة
دخلها ليلة جمعة فلما علم عمر ببخوله قال ايها الناس
انه قد طرقكم الليلة دويبه من مكر علي طعانه ثم وبلغ
فقال ابن مسعود لست كذلك ولكني صاحب رسول الله صلى
الله عليه واله يوم بدر وصاحبه يوم احد وصاحبه يوم بدر
الرمضان وصاحبه يوم الخندق وصاحبه يوم حنين قال
وضاحت عاصيته ابا عمر اسئل هذا لصاحب رسول الله
صلى الله عليه واله تعالى عمر اسكني ثم قال لعبد الله بن زمعه
بن الاسود بن المطلب بن اسد بن عبد الغزي بن قصى اخوه
احترجا عتيقا فاحذره بن زمعه فاحتمله حتى جاء به باب المسجد
فضرب به الارض فكسر ضلعاه فاضلاعه فقال بن مسعود فيلتي
بن زمعه الكافر بامر عمر وفي رواية اخرى ان بن زمعه
مولى لعثمان اسود وكان مدما طولالا وفي رواية اخرى
ان فاعل ذلك كحوم مولى عمر وفيه انه لما احتمله لوجه

من المسجد بن تاداه عبد الله ان تدرك الله ان يخرجني من
المسجد حليتي رسول الله صلى الله عليه واله وقال الراوي
فكأنني انظر ابي حمزة شامي عبد الله بن مسعود ورحلته
يختلفان على عتيق مولي عمتي حتى اخرج من المسجد وهو
الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه واله لسقابن ام عبد
انقل من الميزاب يوم القيمة من حبل احد وقد روي محمد
بن اسحاق عن محمد بن ابي القزطبي ان عتيق ضرب
بن مسعود اربعين سوطا في دقته ابا ذر وهذه قصه
اخرى وذلك ان ابا ذر رحمه الله لما حضرته الوفاة بالربذة
وليس معه الا امرأته وغلالة عهد اليها ان غلاني تمر
كفاني ثم ضعاني على قارعة الطريق فاول ركب يمر
بكم فتولوا هذا ابو ذر صاحب رسول الله صلى الله عليه
واله فاعينونا على دفن فلما مات فعلموا ذلك وامتل من
مسعود في ركب من العراق غمارا فلم يرعهم الا احنازة
على قارعة الطريق قد كادت الابل ينظرها مقام اليهم العبد
فقال هذا ابو ذر صاحب رسول الله صلى الله عليه واله فاعينونا
على دفن فامتل بن مسعود بكى ويقول صدق رسول الله صلى الله
عليه واله عتيق وحدك وتعرف وحدك وتعب وحدك ثم نزل
هو واصحابه فناروه فاما قولنا ان ذلك ليس بان يكون طعنا في

عثمان باولي من ان يكون طعنا في ابن مسعود فواضح
البطلان وانما كان طعنا في عثمان دون بن مسعود
لانه لا خلاف بين الامة في طهارته بن مسعود وفضله
وايمانه ومدح رسول الله صلى الله عليه واله وثنا عليه
وانه مات على بحبله المحمودة منه وفي كل هذا حلت
بن الحسين بن عثمان فلهذا طعننا فيه فاما قوله ان بن
مسعود سقطت جمعة الناس على قراه زيد واحرقه
المصاحف واعتذاره من جمع الناس على قراه واحدا
بان فيه حقن القرآن وقطع المنازعة والاختلاف
فيه ليس بصحيح ولا شك في ان بن مسعود كره احراق
المصاحف كما كره جماعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
واله وتكلموا فيه وذكر الرواة كلام كل واحد منهم في ذلك
مفضلا وما ذكره عبد الله من محرم قراه وقصر الناس
على قراه غيره الا مكرها وهو الذي يقول النبي صلى الله
عليه واله من سر ان يقول القرآن غضا كما انزل فليقرأه
على قراه بن ام عبد وروي عن بني عباس رحمه الله انه قال
قراه بن ام عبد هي القراه الاخير ان رسول الله صلى الله
عليه واله كان يبرهن عليه القرآن في كل سنة في شهر
رمضان فلما كان العام الذي توفي فيه عليه السلام عرس

دفعين وسقط عبد الله ما نسخ منه فهي القراءة الاجز
ودوي سري عن الاعشى قال قال بن مسعود لقد
اخذت من في رسول الله صلى الله عليه واله سبعين سورة
وان زيد بن ثابت لعلم يهودي في الكتاب له ذوابه فاما
اختلاف الناس في القراءة والاعرف فليس بموجب
صنعته عمن لانهم يرون ان النبي صلى الله عليه واله قال ترك
القرآن علي سبع احرف كلها ساق كات وهذا الاختلاف
عندهم في القرآن يباح منذ عن الرسول عليه السلام
فكيف يحظر عليهم عمن من التوسع في الحروف ما هو مباح
فلو كان في القراءة الواحدة حصصين للقراء كما ادعي
لما اباح النبي صلى الله عليه واله في الاصل الا القراءة الواحدة
لانه اعلم بوجوب المصالح من جميع امته من حيث كان
موجبا بالوجي موقفا في كل ما ياتي ويذكر وليس
ان يقول حدث من الاختلاف في ايامه ما لم يكن في ايام
الرسول عليه السلام ومن حمله ما اباحه وذلك ان الامر
لو كان علي هذا الوجه ان ينتهي عن القراءة لمحادثة والامر
المتبع ولا يحله ما حدث من القراءة علي تحريم التقدم اليها
بلاستبه وقول صاحب الكتاب ان الامام اذا فعل ذلك فكأن
الرسول صلى الله عليه واله اذا فعله فتعلل بالباطل منه وكيف

يكون كما ادعي وهذا الاختلاف بعينه قد كان موجودا
في ايام الرسول صلى الله عليه واله وما نفي عنه فلو كان سببا
لانتشار الزيادة في القرآن وفي قطع حصص له لكان عليه
السلام بالنبي عن هذا الاختلاف اولى من غيره اللهم الا ان
يقال انه حدث اختلاف لم يكن فقد قلنا فيه ما كفي فاما
قوله ان عمر كان قد عزم علي ذلك فأت رونه فاستعنا
الامه فلو فعل ذلك اي فاعل كان لكان مكراما فاما اعتذار
من ان احراق الصحاح لا يكون الا استخفافا بالدين بحله
اياها علي بحزب محمد لصار والكفر بين الامن يرون
لان البليان اما يكون محبدا ويمتثل له بنبيه الباني قصه
ولولا ذلك لم يكن بعض البليان بان يكون محبدا اولى من
بعض ولما كان قصه في الموضع الذي ذكره غير القريب والبعيد
بل خلافا وصدا من الباطل والمكيد لم يكن في الحقيقة محبدا
وان سمي بذلك مجازا وعلي ظاهر الامر مفهومة لا حرج فيه وليس
كذلك ما بين الدفتين لانه لا كلام الله تع العرق المعظم الذي
يحجب صيانه عن البدله والاستخفاف فاي بنه من الامر فاما
حكايته عن يحيى ط فان بن مسعود انما عاب عمن بقوله اياه بعد
الله عن كل من عرفه بخلاف هذه الصورة وانه لم يكن بمن يخرج
دينه ويطعن في ايمانه باخر يعود الي منفعة الدنيا وان كان غرا

من لا يثبت في دين ولا امانه عتبا لا تترك فيه احد من المخلصين
قال صاحب الكتاب فاما ما طعنوا به من ضرب عمار حتى حارب
فتو فقد قال شيخنا ابو علي ان ذلك غير ثابت ولو ثبت انه
ضربه للنقل العظيم الذي كان يقول له يجب ان يكون طعنا لا
للامام ناديب من سجن ذلك وما بعد منه ذلك ان عمار لا يجوز
ان يكفر ولما يتبع منه ما يستوجب الكفر لان الكفر الذي يكفر به الكافر
معلوم ولا بد لو كان قد وقع ذلك كان غيره من الصحابة اولي
بذلك ولو يجب ان يجمعوا على خلعه ولو يجب ان لا يكون
قتله لهم بما حارب بل كان يجب ان يسموا اماما لقتله على ما قدمنا
النقل فيه وليس لاحد ان يقول انا كره من سجن وتب علي
ولم يكن لها اهلا لانا قد بينا القول في ذلك ولانه كان مصنوبا
لا في بكر وعمر على ما قدمنا من قبل وقد بينا ان صحابه ما يتبض
صحابه عثمان وروي ان عمار انازع الحسن عليه السلام في امره فقال عمار
قتل عثمان كافرا وقال الحسن عليه السلام مثل موسى ومثل بعض
فصار الي امر المؤمنين عليه السلام فقال ماذا تريد من اين جيت فقال
اني قتل كذا وقال الحسن كذا فقال امر المؤمنين عليه السلام الكفر برب
كان يومئذ به عثمان فسكت عمار وحكي عن كذا ان عمر لما تم عليه
ضربه لعمار اخذ لنفسه فقال جاني سعد وعمار فارسل الي ان اتينا
فانا نريد ان نذاكر كذا مفعلا فارسلت اليها اني مستول فانصرفا

فوقه

فوقه كما يريد كذا فاصرف سعد واني عمار ان يصرف
واعدت الرسول اليه فاني ان يصرف فتناوله بعض علماني
يعني امري ووالله ما اردت به ولا رصنت وهانا فلبت بصري
قال وهذا من اصني قول واعده له وحكي عن ابي علي
في نفي اني من رجع الله الي الزيد ان الناس اختلفوا في
امر فروي عنه انه قال لاني ذراعتن ان ذلك الزيد قتل
اخترت لمتي ذلك وروي ان معاوية كتب يستبصر وهو
بالشام فكتب اليه عمن ان صراي لادينه فلما صار اليه قال
احركي الي الشام فلي لاني سمعت الرسول عليه السلام يقول
اذا بلغت عمار المدينة موضع كذا فاجز عنها فلذلك خرجت
قال فاي البلاد احب اليك بعد انام فقال الزيد وقال
اليها واذا مكافات الاحبار لم يكن لهم في ذلك حجة ولو
ثبت ذلك لكان لا يتبع ان يخرج الى الزيد لصلح يرجع
الي الدين فلا يكون ظملا لاني ضربا يكون استعاقا
عليه وحقا من ان يتناوله من بعض اهل المدينة مكره
فقد روي انه كان يغلط في القول ويختل في الكلام ويقول
له سبق اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله على ما عهدوا
بهذا القول فاري احزاجه لما يرجع اليهم واليه من المصلحة
من المصلحة واني الذين وقد روي ان عمار خرج عن

عن المدينه بن حجاج لما خاف ناصيته قال ونذرت
الله تع الى حفص بن الحجاج للمدينه والي القول الذين الكافرون
وبين الرسول عليه السلام انه لو استعمل القطاطه لا تفصوا
من حوله فلما راي عمن من حشونه كلام اني عمر وكان بعد
رده بما عني منه الشغب فغل ما فغل قال وقد روي
عن يزيد بن وهب قال قلت لابي ذر وهو بالزبير ما
انزلك هذا اللزل قال احببكم اني كنت بالشام في ايام معاوية
وقد ذكرت هذه الايه الذين يكرهون الذهب والفضه
ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم فقال معاوية
هذه في اهل الكتاب فقلت فيهم وفيما فكتب معاوية الى عمن
في ذلك فكتب اليه ان اقدمه علي فقدمت عليه فاستال
الناس الي كانهم لهم يعرفوني فشكوت ذلك الى عمن فحضرني
وقال ان احببت ان اترك حبب شئت فقلت الزبير وحكي
عن الحياط قريبا مما تقدم من ان خرج ابي ذر كان الي الزبير
باحبته قال واقل ما في ذلك ان تحلف الاحبار فتطرح وترجع
الي الامر الاول في صحه امامه عمن وسلام احواله فقال له قد
وجدناك في مصه عمن وعمر رحمه الله بين امرين مختلفين
بين دفع لما روي من صبه وبين اعتراف بذلك وتاول له اختيار
منه بان السادس الحق لا حرج فيه ونحن تكلم على الامر من اما

الدفع لضرب عمار فهو كالانكار لوجود واحد يسمى عمارا
ولطالع السمر ظهورا وانتشارا فكل من قرا الاحبار
وتصنع اليد يعلم من هذا الامر ما لا ينبغي عليه مكابره والامتناع
وهذا الفعل يعني ضرب عثمان لعمار لم يختلفوا الرواه فيه
واما اختلفوا في سببه فروي عباس بن همام الكلبي عن
ابي مخنف في اسناده قال كان في بيت المال بالمدينه سقط فيه
حلي وجوهر فاخذ منه عمن ما حلى به بعض اهلها فاعطاهم
الناس الطعن عليه في ذلك وكلوه فيه بكل كلام سدد
حتى اعصبوه فخطب فقال لنا خذوا حياجتنا من هذا الف
وان رعت انوف اقوام فقال له علي عليه السلام اذن فتع
من ذلك وحبال سنك وبينه فقال عمار اسعد الله ان النبي
اول راع من ذلك فقال عمن اعلى بابن المتكبي تجتري خذوه
فاخذوه ودخل عمن فدعا به فضر به حتى غشي عليه ثم اخرج
فحمل الي منزل ام سلمه زوجة النبي صلى الله عليه واله فلم يصلي
الظهر والعصر والمغرب فلما افاق نوحا وصلى وقال الحمد
لله ليس هذا اول يوم اودينا منه في الله تع فقال همام بن
الوليد بن الليث الخزوي وكان عمار حليفنا لبي خزوم باج
عمن اما علي فاعتقه واما نحن فاجترأت علينا وضربت
اخوانا حتى استغيت به على المثل اما والله لئن مات لاقتلن به

رجلا من بني امية عظيم البره فقال عمن وانك لها هنا يا بن
المعير قال فانها فسر بيان وكانت امه وحده فسر بن من
تخلله فسمه عمن وامره فخرج فاني به ام سلمه ربه الله
فانما هي قد عصيت لعمار وبلغ عابه ما صنع بعمار فغضب
واخرجت سقر من رسول الله صلى الله عليه واله وبغلا
من بغاله وتوبان نياه وقالت اسرع ما تركتم منه من نبيكم
وهذا سفره وتوبه وبغله لم يزل بعد وروي اخرون ان
السيف في ذلك ان عمن من بقر جديد فقال عنه فقتل عبد
معد فغضب على عمار فكثرت اياه موتا وكان المولى
للمصلاه عليه والقيام بشانه فغندها وطي عمن عمار حتى
اصابه السق وروي اخرون ان المتداد وطلحه والزبير
وعمار وعد من اصحابنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه
واله كتبوا كتابا بعد ووافيه احداث عمن وخوفوه
ربه واعلموه انهم موافقوه ان لم يطلع فاخذ عمار الكتمان
فاناه به فقرأ منه صدر فقال عمن اعلى تقدم من بينهم
فقال لا في انصحتهم لك فقال كذبت يا بن سمية فقال انا والله
بن سمية وانا بن ياسر فامر عماره فذوا بيديه ورجليه
ثم ضرب عمن برجله وهو في الحمتين على مذاكره فاصابه
العق وكان صغيفا كبيرا وغتي عليه فضرب عمار على ما ترى

غير مختلف فيه بين الرواه واما اختلافوا في سميته وحبز
الذي رواه صاحب الكتاب وحكامه عن هياط ما
يعرفه وكتب البر المعروفه خاليه منه ومن نظره وقد
كان يحب ان يضيفه الى الموضع الذي اخذ منه فان
قوله وقول من اسند اليه ليسا محبه ولو كان محبا
لك يحب ان يقول بذلك قوله هانا فليقتصر في واذا
كان ما امر بذلك ولا رصته وانا من به الغلام هذا الغلام
الحاني فليقتصر منه فانه اولى واعدل وبعد فلا مشا في
بين الرواهين لو كان ما رواه معروفه فالا انه يجوز ان يكون
علامه من به في الحال وضربه هو في حال احزي والروايات
اذا لم يتعارضن لم يحز استقاط حتى منها فاما قوله ان عمار
لا يجوز ان تكفر ولم يقع منه ما يوجب الكفر فان تكفر عمار
له وغيره عمار معروف قد جارت به الروايات وقد روي
من طرق مختلفه وباسنا يند كثيره ان عمارا كان يقول انك
تشهدون على عثمان بالكفر وانا الرابع وانا ستر الاربعه
ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وانا اسند
انه حكم بنفي ما انزل الله وروي عن زيد ابن ارقم من طريق
مختلفه انه قتل له باي سبي كفرتم عثمان فقال ثبت جعل
المال دوله بين الاغنيا وجعل المهاجرين من اصحاب رسول

الله صلى الله عليه واله ينزله من حارب الله ورسوله وعمل
بغير كتاب الله وروى عن حذيفة انه كان يقول ما في عمتي
محمد الله اشك لكبرا شك في قاتله اكافر مثل كافرا ام من
خاض الى العتبة حتى قتله هو افضل المومنين ايمانا فاما
ما رواه من منازعه الحسن عليه السلام عمار في ذلك وثرانها الى
ابن المومنين عليه السلام بها ولا غير دافع لكون عمار يكفرا
له بل شاهد من قوله بذلك وان كان ليجز صحتها فالوجه
فيه ان عمار اعلم من الحسن كلام ابن المومنين عليه السلام وعدوله
عن ان يقضي بينهما بصرح القول متمسك بالقبية فاسك
عمار لما فيه من غرصة فاما قوله لا يجوز ان يكفوه من حيث
ويثبت على خلافه ولانه كان منصوبا كافي بكر وعمر لما
تقدم من كلامه في ذلك فلا بد اذا حملنا مكثرا عمار للرجل على
الصحة من هذا الوجه ان يكون عمار غير مصوب للرجلين
على ما ادعي وقد تقدم من الكلام في هذا المعنى ما ياتي على ما
احال عليه صاحب الكتاب من كلامه فاما قوله عن ابي علي
انه لو ثبت انه صرح بالقول العظيم الذي كان يقول فيه لم يكن
طعنا لان الامام تاديب من حق ذلك فقد كان يجب ان يثبت
صاحب الكتاب او من حكى كلامه من ابي علي وغيره من ان يثبت
من ضرب عمار ووقد حقه من المعنى ما لحقه وترك الصلوة

ووطيه بالاقدام امتهانا واستخفافا بيتي من العذر فلا عذر
يسمع بسمع من ارتفاع المهمة تنهايه المكر ويروي ان النبي
صلى الله عليه واله قال فيه عمار حبل بين العين والانت
ومني تنك لجلده تكلم الانت وروي انه قال ما لهم ولعمار
يدعوه هم الى الحية ويدعونه الى النار وروي العوام برحمة
عن سلمه ابن كهيل عن علقمة عن خالد بن الوليد ان رسول
الله صلى الله عليه واله قال من عاد عمارا عاواه الله ومن
انقض عمارا انقضه الله واي كلام غليظ سمعه عمار بحق
ذلك المكرم العظيم الذي تجاوز المقدار ما فرضة الله في حدود
وانما كان عمار وعنه يثنوا عليه احداثة ومعابده احيانا على
ما يظهر من سب افعاله وقد كان يحب عليه احد الامر من
اما ان يرفع عما توافق عليه من ذلك الافعال او ان يثني عذر
فيها او برائته منها ما يظهر وينشر ويشتبه فان اقام مقام بعد
ذلك على توبيخه فيمنعته عن ذلك بوعظ او غيره ولا يثبت
على ما ينبغي له لحياته والا كما سره من سقاء العنيت بغير ما
انزله الله تعالى وحكم به فاما قوله ان الاحبار متكافين في
امرائي ذر رحم الله واحترابه الى الزبد وهل كان ذلك
باختياره او بغير اختياره فيكون الله ان تكافى في ذلك بل
المعروف الظاهر انه نفاه اولا الى الشام ثم استقدمه للدينه

لما سكا منه معوية ونفاه من المدينة الى الزبد وندروي جميع
 اهل البصرة على اختلاف طرقتهم واساميتهم ان عمن لما اعطى
 مروان بن الحكم ما اعطاه واعطى الحوت بن الحكم بن ابي العاص
 ثلثمائة الف درهم واعطى يزيد بن ثابت مائة الف درهم جعل
 ابو ذر يقول لبراكث بن عبد الله بن ابي رباح في قول الله عز
 وجل والذين يكنزون الذهب والفضة في بيوتهم فبئس
 معذاب لهم فرفع ذلك مروان بن الحكم فامر ان يرسى الى ابي ذر ما قد
 موله ان الله عما يكتنزون عنك فقال انما في عمن عن فراه كذا
 الله تع وعيب من ترك امر الله فوالله لئن ارضى الله سحق عمن
 احب الي وجيز من ان ارضى عمن بسخط الله فاعصبت عمن ذلك
 واحبط فتصا بروق عثمان يوما اخبره للازم ان ياخذ من
 المال فاذا انصرفه فقال كعب الاخبار لا بأس بذلك فقال له
 ابو ذر يا بن اليهودي اتقنا ديننا فقال عمن فذكر اذا كان لي
 وتوكلت باصحابي الحق بالنام فاخرجه اليها فكان ابو ذر ينكر على
 معوية اشيا يفعلها فبعث اليه معوية بثلثمائة دينار فقال ابو ذر
 ان كانت من عطاي الذي حرمتونه هذا عاى قبلتها وان كانت
 صلة فلا حاجة لي بها وردها عليه وبنى معوية حضرا يد مشق
 فقال ابو ذر يا معوية ان كانت هذه من مال الله فيجزيك
 وان كانت من مالك فيجزي الاسراف وكان ابو ذر رحمه الله يتو

ولا ينفقها

ولع ولعوا ولعوا كما تحفون كذا وكذا

دار الكبر

والله

والله ان لا يري حقا بطننا وباطنا يحيا وصادقا مكذبا
 واتره بغير نقي وصالحا مستورا عليه فقال حبيب بن سلمة
 البصري لمعوية ان ابا ذر لم يقد عليك الشام فتدارك الله
 ان كانت لكم فيه حاجة فكتب معوية الى عمن فيه فكتب عمن الى
 معوية اما بعد فاحمل حنيدا الى علي اغلظ مركب واوغره
 فوجه به مع من سار به الليل والنهار وحمله على سائر
 عليها الاقرب حتى قدم المدينة وقد سقط لحم فخذه من الجهد
 فلما قدم ابو ذر المدينة بعث اليه عمن ان الحق باي ارض سئت
 فقال بكه فقال لا قال فبكت القدس قال لا قال فباحد المصيرين
 قال لا ولكني مترك الى الزبد وفيه اليها فلم يزل بها حتى مات
 رحمه الله عليه وصوفانه وفي رواية الواقدي ان ابا ذر لما
 دخل على عمن فقال له لا انعم الله بك عني يا حنيد فقال
 ابو ذر انا حنيد وسماني رسول الله صلى الله عليه واله عليه
 فاحترت واسم رسول الله الذي سماني به على اسمي فقال لعمن
 انت الذي تزعم انا نقول ان يد الله مغلولة وان الله فقير
 اغنيا فقال ابو ذر ولو كنتم لا تزعمون لانفتم مال الله على عبا
 ولكني استشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول اذا بلغ
 بنواي العاص ثلثين رجلا جعلوا مال الله دولا وعباد الله
 خولا ودين الله فخلدتم ترجع الله العباد منهم فقال عمن لمن

العرضة العبد كالعرضة والواو

حضرت اسمعيل بن ابي طالب بن علي بن ابي طالب
 ابوذر بن حصين بن ابي صدمت فقالوا لا والله ما ندري
 فقال عمن ادعوا اليه عليا فدي فلما جاء قال عمن لا اذر
 انضص عليه حديثك في بني ابي العاص محدثه فقال عمن لا
 هل سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه واله فقال عمن لا
 وقد صدق ابوذر فقال عمن ما عرفت صدقه فقال علي عليه السلام
 اني سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول ما اظلت اخيرا
 ولا اقلت الغبرا من ذي لهجه اصدق من ابي ذر فقال من
 حضر من اصحاب النبي صلى الله عليه واله جميعا صدق ابوذر
 فقال ابوذر احدكم اني سمعت سمعته من رسول الله صلى الله
 عليه واله ثم تهمني ما كنت اظن اني اغتر حتى اسمع هذا من
 اصحاب محمد عليه السلام وروي الوافدي في جزا احزابنا
 عن صهبان مولي الاسلمين قال رايت ابا ذر يوم دخل به
 على عمن فقال له انت الذي فعلت وفعلت فقال له ابوذر نعم
 فاستغششتني ونصحت صاحبك فاستغشني فقال عمن كذبت ولكنك
 تريد النفس ونحبها قد انقلبت الشام عليا فقال له ابوذر اشبع
 سنة منك لا يكون لاحد عليك كلام فقال له عمن مالك ولذلك
 لا ام لك فقال ابوذر والله ما وجدت لي عذرا الا الامر بالعرف
 والنهي عن المنكر فغضب عمن وقال اشروا علي في هذا الشيخ الكذاب

اما ان اضربه او احبه او اقبله فانه قد فرغ حياجه اليك
 او انفيه من الارض فتكلم على عليه السلام وكان حاضرا
 فقال اشتر عليك بما قالك مومن ان فرعون قات
 بك كاذبا فعليه كذبه وان بك صادقا يصيبكم بعض
 الذي بعدكم ان الله لا يهدي من هو مسرف كذاب
 فاجابه عمن بحجاب عظيم فليطلم احب ان اذكره واجابه
 على عليه السلام مثله ثم ان عمن خطر على الناس ان يقتلوا
 ابا ذر او يكلموه فكث كذلك ابايا ثم اتى به فلما وقف
 بين يديه قال وحبك يا عمن ما رايت رسول الله صلى
 الله عليه واله ورايت ابا بكر وعمر هل رايت هذا نبيهم
 انك تستطشني في تطش حبار فقال اخرج عنا من بلادنا
 فقال ابوذر فانا بعضنا الى حبارك قال ابن اخرج قال
 حيث سئت قال انا اخرج الى الشام ارض الجهاد فقال
 انا جليت من الشام لما قد افندتها فارودك اليها قال
 انا اخرج الى العراق قال لا قال ولم قال يقدم على قوم
 اهل بيته وطعن على الاية قال واخرج الى مصر قال لا قال
 فالي اين اخرج قال حيث سئت فقال ابوذر هوذا الحرف
 المغرب بعد الهجرة اخرج الي محمد فقال عمن التروا الشرق
 الا بعدا مضي فافضى فقال ابوذر قد ابيت ذلك علي فقال

امضى على وجهك هذا ولا تعدون الزبد فخرج بها
ودوى الواقدي عن مالك ابن ابى الدجال عن موسى بن
ميسرة ان ابا الاسود الدؤلي قال كنت احب لقاء في
لاسالة عن شبيب حروجه فزلت للزبد فقلت له لا تجري
حزبت من المدينة طائعا او اخرجت قال اما ان كنت
في ثغر من الثغور اعني عنهم فاجزبت الي المدينة فقلت دار
هجرتي واصحابي فاجزبت منها الي ما تري ثم قال بينا
انا ذات ليلة نائم في المسجد فمر بي رسول الله صلى الله
عليه واله فقال بضربني برجله وقال لا اراك نائما فقلت
باني واني انت غلبتني عني نفث فيه فقال كيف نضع
اذا اخرجوك منه فقلت اذا الحق بالنام فانها انض مندسه
وارض بنبيه الاسلام وارض بجهاد فقال كيف تضع اذا اخرجوك
منها قال فقلت ارجع الي المسجد قال كيف تضع اذا اخرجوك
منه قلت اخذ سيفي فاصرب به فقال رسول الله صلى الله عليه
واله الا املك علي خير من ذلك استوق معكم حيث سا فوك ونسمع و
نسمع واطعت وانا اسمع واطيع والله ليلقين الله عثم وهو
اثم في حبسى وكان يقول بالزبد ما ترك الحق في صدقها وكان
يقول فيها رذني بعد الهجرة اعراسا والاحبار في هذا
الباب اكثر من ان يحضرها ووسع من ان يذكرها وما يحفل

على ادعاء ان ابا ذر خرج مختارا الى الزبد لا كما برو
نكر ان يكون ما اوردته صاحب الكتاب من ان ابا ذر
مختارا قد روي الا انه في السناد النادر وبازا هذه
الرواية الفقرة كل الروايات تضمن حلاها ومن تصح
الاحبار علم انها غير متكا فيه على ما ظن صاحب الكتاب
وكيف يجوز حروجه عن تخيير وانما اشخص من لحن السناد
على الوجه الذي اشخص عليه من خشونة المركب وتبع
اليربه للوحد عليه ثم لما قدم منع الناس من كلامه
واغلظ له في القول وكل هذا لا يشبه ان يكون اخرج
الي الزبد باختياره وكيف يظن عاقل ان ابا ذر يحب
ان يختار الزبد من لاجل حذرها وقطعها ومعداها عن
الحيزات ولم يكن منزل مثله فاما قوله انه اشفق عليه
من ان يناله بعض اهل المدينة بكره من حيث كان
يغلظ له القول فليس بشي يعول عليه لانه لم يكن في اهل
المدينة الا من كان راضيا بقوله عاتيا مثل عتيه الا انهم
كانوا بين مجاهر بما في قلبه ومخوف ما عنده وعلى اهل المدينة
الامن رقي مما جرت على ابي ذر واستنطه ومن رجع
الي كتب البيروني ما ذكرناه فاما قوله ان عمر اخرج من
المدينة بضرب من حجاج فبا بعد ما بين الامرين وما كنا

نظن ان احدا يسوي بين ابي ذر وهو جميع الصحابة وغيرهم
ومن اجمع الملوك على توقيفه وتعظيمه وان رسول الله
الله عليه واله مدحه من صدق اللهجة بالمرميد به
احدا وبين نصر بن حجاج لمحدث الذي كان خاف
عمر من اقتنان النساءه وحبسها به ولا حظ له في فضل
ولا بين على ان عمر قد تم باخراجه نصر بن حجاج من غير
كان منه واذا كان من اخذ نصر بن حجاج مذموم فكيف
يمن اخذ من مثل بني ابي ذر رحمه الله فاما قوله ان الله
تع والرسول ندبا الي ابي حفص الحجاج ولين القول للمؤمن
والكافر فهو كما قال الا ان هذا آداب كان ينبغي ان ينادى
به عمن في ابي ذر ولا يقابل به بالتكذيب وقد قطع الرسول
عليه السلام على صدقه ولا يسمع مكره الكلام وانما يصح له ان
واهدي اليه عيوبه وغايبه على ما لو نزع عنه لكان حذله
في الدنيا والاخره وهذا حمله كافيته قال صاحب الكتاب
فاما جميع الناس على قرأه واحد فقد بينا ان ذلك من عظم
ما حض به القرآن لانه مع هذا الصنيع قد وقع فيه من الاختلاف
ما وقع فكيف لو لم يفعل ذلك ولو لم يكن فيه الا اطباق الجميع
على ما اتاه من ايام الصحابة الي وقتنا هذا لكان كافيا ثم ذكر
ما ذهب اليه من تعظيمه في الزمان وحكي عن ابي علي انه

لم يكن للزمن ان ولي يطلب بدنه والاعوام ولي من لا ولي
له وللولي ان يعفو كماله ان يعقل وقد روي انه سال النبي
ان يعفو عنه فاجابوا الي ذلك قال وانما اراد عمن
بالعفو عنه ما يعود الي عن الدين لانه خاف ان يبلغ العدو
قنله فنيال قتلوا امامهم وقتلوا ولده ولا يعرفون الحال
في ذلك فيكون ستمه وحكي عن الحيات ان عامه المهاجرين
اجتمعوا على الانفاذ بالمرميد وقالوا هو دم سنك في غير
ولا نيك وليس له ولي يطلب به وامر الي الامام فاقبل منه
الدية قال لك صلاح الملم قال ولم يتب ان ابر المومنين
كان يطلبه لمقتله بالمرميد لانه لا يجوز قتل من قد عفى عنه
ولي المقتول وانما كان يطلبه ليضع من قدره ويصور من سانه
قال ويحذر ان يكون قال علي عليه السلام لو كنت بدل عمن
لمقتله يعني انه كان بري ذلك اقوي في الاجتهاد واقرب
الي التدد في دين الله قال فاما يرون ان عمن ترك
بعد القتل ثلثة ايام لم يدفن وجعلهم ذلك طعنا فليس بتأني
ولو صح ذلك لكان طعنا اعلى من لزيمه القيام به وحكي عن
ابي علي انه لا يمنع ان يستعملوا بابرهم اليه لابر المومنين عليه
حوقا على الاسلام من النفس فيوجر وادقته قال ويبعد
مع حضور قرين وقبائل العرب وسائر بني امية ومواليهم

ان يترك عمن فلا بد من في هذه المدة وعبدان يكون امير
 المؤمنين عليه السلام لا يتقدم بدفنه فلو مات في جواره هو دي
 او يضربني ولم يكن له من يوارثه من تركه الا بدفن فكيف
 يكون مثل ذلك في عمن وقد روي انه دفن في تلك الليلة هو
 الاولي قال فاما يعلم بان الصحابة لم تنكر علي العزم ولا
 دفنت عنه فقد بينا ما سيفعل كل ذلك وبنينا ان الصحيح
 عن امير المؤمنين عليه السلام بتروه من قبل عمن ولعنه قتلته
 في البر والبحر والسهل والجبل وانما كان يجري من احبه هذا
 القول على وجه الحماز لا نعلم ان جمع من كان يقول بخير قبلنا
 لم يقتله لان في الجنان العدد الكثير كانوا يصرون بذلك في الدين
 دخلوا عليه وقتلوه هم بفتيان اولئك وانما كانوا يريدون
 بهذا القول احسبوا ان قتلته فاما بالكم وهذا الكلام لان الامام
 هو الذي يقوم بامر الدين في العود وعينه وليس الخارج عليه
 ان يطالب بذلك ولم يكن لاير المومنين عليه السلام ان قيل قتلته
 ولو عرفهم بسببه واقرار وبنهم عن عزمهم الا عند مطالبه ولي
 الدم والذين كانوا اولياء الدم لم يكونوا مطالبونه ولو كانت
 كانت صفتهم صفة من يطالب لانهم كانوا او بعضهم يدعون ان
 عليا عليه السلام قتله وانه ليس بابا ولا يحمل له في الدم مع هذا
 الاعتقاد ان يطالب بالعدو فلذلك لم يقتلهم عليه السلام هذا هو الصحيح

كلام

كان بينهم فكيف وذلك غير صحيح فاما ما روي عنه من قوله
 عليه السلام الله قتله وانما معه فان صح انشاء مستقيم يريد
 الله تع امانته وسمتني معه وسائر العباد ثم قال وكيف
 يقول ذلك وعمن مات مقتولا ثم اجاب بانه وان
 قتل فالامانة من قبله وبحيوان يكون ما ناله من
 الجراح لا يوجب انتفاء الحياة لا محالة فانما مات صحت
 الامانة على طريق الحقيقة فقال له اما ما اعتذرت
 به من جميع الناس على قراه واحد فقد مضى الكلام
 عليه مستقضى وبنينا ان ذلك ليس بحصن للقران ولو كان
 حصينا لما كان رسول الله صلى الله عليه واله يبيع القران
 المختلفه وقوله لو لم يكن فيه الا اطلاق الجميع على ما اتاه
 من ايام الصحابة الي وقتنا هذا ليس بشي لانا نجد الاختلاف
 في القراءات والرجوع فيها الى الحروف مستمرا في جميع الاوقات
 التي ذكرها الي وقتنا هذا وليس بخد المسلمين يوصون
 على احد التمسك بحروف واحد فكيف يدعي اجماع الجميع
 على ما اتاه عمن فان قال لم اعن بحجة الناس على
 قراه واحد انهم جميعهم على مصحف زيد لان ما عده
 من الصحاح كان ثخين من الزيادة والنقصان مما
 عده ما هو مشر مثل هذا اختلاف ما تضمنه ظاهر

كلامك ولا يخلو تلك الصاحف التي تعدل مصاحف زيد
من ان ستمن من اختلاف في الفاظ والكلام ما قد اقره
الله صلى الله عليه وآله واباح قراءته فان كان كذلك فالكلام
في هذه الزيارات والنقصان بحري الكلام في الحروف
المختلفة وان لاختلاف اذا كان مباحا ومروبا عن الرسول
صلى الله عليه وآله ومفقولا فليس لاحد ان يحضره وان كانت
هذه الزيارات والنقصان بخلاف ما انزله الله تعالى وما لم
يجع الرسول صلى الله عليه وآله تلاوته فهو اسوء نبياء على القوم
الذين كانوا يقرءون هذه الصاحف كابن معمر وغيره
وقد علمنا انه لم يكن منهم الا من كان علميا في القراءه والتمه
والامانه والمزاهه عن ان يقرأ بخلاف القرآن ما انزله
الله تعالى وقد كان يجب ان يقدم هذا الانكار منه ومن غيره
ممن ولي الامر فله لان انكار الزيارات في القرآن والنقصان
لا يجوز تاجزه فاما الكلام في مثل الهرمزان في العدو وغيره
مثل قتاله واعتذاره من ذلك بما اعتذر به من انه لم يكن له
ولي لان الامام ولي دم من لا ولي له وله ان يعفو كما له ان
يتوفى في القدر وليس بشي لان الهرمزان رجل من اهل فارس
ولم يكن له ولي خاص بطالب بدمه وقد كان يجب ان يبدل
الاصناف لا وليا به ويؤمنوا متى حضر واحتي ان كان له ولي

بطالب وحضر وطالب ثم لو لم يكن له ولي لم يكن عمر ولي
دمه لانه قتل في ايام عمن مضار عمر ولي دمه وقد اوصي
عمر علي ما جاءت به الروايات الظاهر يقتل ابيه عبد
ان لم يتم البيعة العادلة على الهرمزان وحفيده ابا امر
ابو لو غلام العيز بن سعيه بقتله وكانت وصيته بذلك
الي اهل السور يقاتل ابيكم ولي هذه فليفعل كذا وكذا
ما ذكرناه فلما مات عمر طلب المسلمون الي عمن امصار الو
في عبيد الله بن عمن فذاع عنها وعلمهم فلو كان هو ولي
الدم علي ما ذكره لم يكن ان يعفوا وان يطل حد ما جرد
الله تعالى واي سمانه للعدو في اقامه حدود الله تعالى
وانما السمانه من اعداء الاسلام في تعطيل الحدود واي جمع
في الجمع بين قتل الاب والابن حتى يقال كره ان ينشر الحب
بان الامام وابنه قتل احدهما ظلم والآخر عدلا واحدا
بغير امر الله والآخر بامر الله تعالى وقد روي زياد بن عبد
البكا عن محمد بن اسحاق عن ابيان بن صالح ان ابي الحسين
عليه السلام اتى عمن بعدما استخلف فكله في عبيد الله ولم يكله
احد غيره فقال قتل هذا الفاسق بحيث الذي قتل
امرا مسلما قتل عثمان فلو اياه بالامس وامثله اليوم

وانما هو رجل من اهل الارض فلما اتى عليه من عبيد الله علي
عليه السلام فقال له يا فاسق انا والله لن ظفرت بك يوما
من الدهر لا حزن من هنتك فلذلك خرج مع معوية علي
ابن المومنين عليه السلام وروى العشاء عن الحسن بن عبي
بن زيد عن ابيه عن المسلمين لما قال عمن اني قد غنوت
عن عبيد الله بن عمر قالوا ليس لك ان تغنوا عنه قال
انه ليس لحقينه والله من ان قرابه من اهل الاسلام واني بها
لا في وفي امر المسلمين وقد غنوت فقال علي عليه السلام انه
كما تقول انا انت في امرهما بمنزلة افضي المسلمين وانما قتلتما
في امره عزيزك وقد حكم الوالي الذي قتلك الذي قتلا في
امارتهم بقتله ولو كان قتلما في امارتك لم يكن لك العفو عنه
فاتق الله فان الله سايلك عن هذا ولما روي عمن ان
المسلمين قد ابوا الا قتل عبيد الله امره فارحل الي الكوفة
وانثى بها دارا وارضا وهي التي يقال لها الكوفة بن عمر بن
ذلك عند المسلمين واكبره وكثر كلامهم منه وروى عن
عبيد الله بن حسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام انه قال ما
امسى قمان يوم ولي حي يقيموا عليا من عبيد الله بن عمر
لم يبق له بالهززان فاما قوله ان امير المؤمنين عليه السلام

يطلبه لقتله بل يلبيغ من يترقه فهو بخلاف ما صرح به
عليه السلام من انه لم يكن الا لصيربه عيشه وبيده فان ولي
الدم اذا عفا عنه على ما ادعوا لم يكن لاحد ان يسجن به
ويضع من قدره لما ليس له ان يعيله وقوله ان امير المؤمنين
عليه السلام لا يجوز ان يتوعد مع عفو الامام عنه فاما يكون
صححا لو كان ذلك العفو موثرا وقد بينا انه غير موثر
وقوله يجوز ان يكون عليه السلام ممن بري قتله اقول في
في الاجتهاد واقر باني التردد في دين الله فلا استك احدا
انه كذلك وهذا بناء منه على ان كل جهده مصيب وقد بينا
ان الامر بخلاف ذلك واذا كان اجتهاد امير المؤمنين عليه
السلام يضي قتله فهو الذي لا يسوغ خلافة واما تضعيفه
ان يكون عمن ترك بعد القتل ثلثة ايام لم يكن بد من
ليس بجهل من ذلك قدر رواه جماعة الرواه وليس يخالف
في مثله لعرف الروايين به فقد ذكر ذلك الواقدي وعنه
ودوي ذلك ان اهل المدينة سقوا الصلح عليه حيث حمل
حتى حمل بين المغرب والعشاء ولم يجهد حيا زهرا غير مروان
وثلثة من مواليه ولما احسوا بذلك رموه بالحجارة وذكروا
باسوا بالذكور ولم يقع الممكن من دقته الا بعد ان انكر امير
المومنين عليه السلام المنع من دقته وامر اهل تبوك بذلك منه

فاما قوله ان ذلك ان صح كان طعنا على من لزم القناب
 بامره فليس الامر على ما ظن بل يكون طعنا من حيث لا يحوز
 ان يسمع المدينة وفيها وجوه الصحابة من دفنه والصلوة عليه
 الا الاعتقاد ببيع او لان اكثرهم وجههم هم معتقد ذلك وهذا
 طعن لا شبهة فيه واستفاد صاحب الكتاب لذلك مع ظهور
 الرواية لا يثبت اليه فاما ابن المومنين عليه السلام واستفاد صاحب
 الكتاب منه الا يقدم بده فنه فقد بينا انه تقدم بذلك بعد
 كنه ومراوضه واعجب من كل بني قول صاحب الكتاب انهم
 احزوا دفنه تشاغلا بالبيعة لابي المومنين عليه السلام واي تغل
 في البيعة يمنع من دفنه والدفن فرض على الكفاية اذا قام به
 البعض وتساغل الباقون بالبيعة لحاز وليس الدفن ولا
 البيعة منسقة الي تساعل جميع اهل المدينة بها وهذا الكلام
 من الضعف ما لا يخفى على من امل فاما قوله انه روي ان عثمان
 دفن في تلك الليلة فانعرف هذه الرواية وقد كان حين ان
 شهدوا ونفوا الي روايتها او الكتاب الذي اخذها منه
 والذي ظهر في الرواية هو ما ذكرناه فاما حاله على ما تقدم
 من كلامه في ان الصحابة لم ينكر علي القوم فقد بينا فساد ما حال
 عليه ولا معنى لاعادته فاما روايته عن ابن المومنين عليه السلام
 بروه من قبل عثمان ولعنه فتنه في البر والبحر والهل والجبل فلا شك

اهله

في انه عليه السلام كان برياً من قتله وقد روي عنه عليه السلام
 انه قال والله ما قتلت ولا مالات في قتله والماله هي العاقبة
 والعاقبة وقد صدق عليهم في انه ما قتل ولا وارثه علي
 القتل فاما لعنه فتنه تضعيف في الرواية وان كان قد
 روي ما ظهر منه ما رواه العائدي عن الحكم بن الصلت عن محمد
 بن عمار بن ياسر عن ابيه قال رايت عليا عليه السلام على من
 رسول الله صلى الله عليه واله حين قتل عثمان وهو يقول
 ما احيت قتله ولا اكرهه ولا امرت به ولا انت عنه وقد روي
 محمد بن سعيد عن عثمان بن جهم بن بن بشر عن ابي حنبله انه
 سمع عليا عليه السلام يقول وهو يحط بذكر عثمان وقال
 والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات علي قتله ولا
 سمائي ورواه بن سيرين عن عميد السلمي قال سمعت عليا
 عليه السلام يقول من كان سائلا عن دم عثمان فان الله قتله
 وانامعه وقد روي هذا اللفظ من طرق كثيرة وقد روي
 شعبه عن ابي حمزة الصيغ قال قلت لابن عباس ان ابي احيى
 انه سمع عليا يقول الا من كان سائلا عن دم عثمان فان الله قتله
 وانامعه فقال صدق ابوكم هل تدري ما يعني بقوله انما عني ان
 الله قتله وانامع الله فان قيل كيف يصح الجمع بين معاني هذه الآ
 فلنا لا تنافي بين الجمع لانه بتر من مياسه قتله والمواز

عليه ثم قال ما امرت بذلك ولا نصبت عنه يريد ان قاتليه
لم يرجعوا الي ولم يكن مني قول في ذلك بامر ولا بهي فاما
قوله الله قتله وانا معه يعني ان يكون المراد الله حكم بقتله
واجبه وانا كذا ذلك لان من المعلوم ان الله لم يقتله على احببه
واضافه القتل الي الله لا يكون الا بمعنى الحكم والمعنى وليس
يشع ان يكون مما حكم الله به ماله بقوله ينبغي ولا ازر
عليه ولا يتابع فيه فان قال هذا بيني ماروي عنه
من قوله عليه السلام ما احببت قتله ولا كرهته وكيف يكون
من حكم الله تع في حكمه بان يقتل وهو لا يحب قتله قلنا
يجوز ان يريد بقوله ما احببت قتله ولا كرهته ان ذلك لم
يكن مني على سبيل التفصيل ولا خطري ببال وان كان على سبيل
المجمل عتب قتل من عتب على امور المسلمين وطلبوا بان يقتل
لانه يغير حق عليهم فاشع من ذلك ويكون فائدة هذا الكلام التي
يسر مباشرة قتله والامر به على سبيل التفصيل او النفي ويجوز
وجوز ان يريد اني ما احببت قتله ان كانا نقدر والقتل
ولم يقع على سبيل الممانعة وهو بمنزلة مقتود ويريد بقوله
ما كرهته اي لم اكرهه على حال ومن كل وجه فاما لعنه فقلنا
فقد بينا ان ذلك ليس بظاهر ظهور ما ذكرناه وان صح فهو
مشروط بوقوع القتل على الوجه المخطوء من تعدله وقصد

اليه وعبر ذلك على ان التولي للقتل على ما صحت به الرواية
كتاب ابن بشير المعنى وسودان بن حمران المرادي وما فيها
من كان عرضة في القتل صحاحا ولا له ان يقدم عليه
وهو ملعون به فاما محمد بن ابي بكر فابن ابي قتله وانا روي
انه لما جثا بين يديه فاصفا على حية قال له يا ابن اخ وع
لحيثي فان اباك لو كان حيا لم يتعد مني هذا المقدر فقال
يا محمد بن ابي بكر لو كان حيا لم راك تحمل هذا العمل لا كره
عليك ثم وجاء يجامعه فتراح كانت في يده عزت في حبله ولم
ينقطع وبادت من ذكراه بما كان فيه القتل فاما تاول
صاحب الكتاب ماروي من قوله عليه السلام قتله وانا معه
على ان المراد به الله امانة وسميتني معه فيعيد من الصواب
لان لفظه انا لا يكون كناية على المفعول وانا يكون
كناية عن الفاعل ولو اراد ما ذكره لكان يقول واياي
معه وليس له ان يقول انا جعل قوله وانا معه مستدارا
لحيز ويكون مقدير كلامه وانا معه متقول وذلك لان هذا
ترك الظاهر واحاله على ما ليس فيه والكلام اذا امكن حله
على معنى سبيل ظاهر به من غير تقدير وحذف كان
اولي ما يتعلق بحذف على انهم اذا جعلوه مستدارا وقدر
اجملا لم يكونوا بان يقيدوا بما يوافق مذاهبهم باولي من

قد رخللافه وجعل بدلا من لعظم المثل المحذوفه لفظين
او ظهورا واذا تكلموا في القولان في التعدير وتعارضنا سقنا
وجيب الرجوع الى ظاهر الخبر على ان عمن مضمي مقولا
وكيف يقال ان الله امانه والقتل كاف في استقار الحياه
وليس يحتاج معه الى نافي للحياه يسمى موتا وقول صاحب
الكتاب يجوز ان يكون ماناه من الجراح لا بوجيب انتقار
الحياه فليس ذلك جازيا لان الروي انه ضرب على ناسه
بعود حديد عظيم وان احد قتله قال جلبت علي صدره
فوجابه شمع وجارت على انه مات في ثلث منى ولكن
وجابه السب الاحمر لما كان في نفسي عليه من الحق والفظ
وعبد فاذا كان ذلك جازيا من ابن علم امير المؤمنين عليه
السلام حتى يقول الله امانه وان الحياه لم يتيق با فعلت القله
واما انتفت بشي زاد على فعلهم في قول الله تع ما لا يعلم علي
التفصيل لا الله علام العيوب تع وهذا واضح لمن امله
مض في تتبع كلامه في اثبات امامه امير المؤمنين
عليه السلام اعلم انا وان كنا نقول بامامه امير المؤمنين عليه السلام
على استقبالي وفاه رسول الله صلى الله عليه واله والي خبرنا
هو عليه السلام فعندنا ان لم نر مسك في امامته طريقتنا ولم
نعتمد ذلك فان امامته لا سب لم وصاحب الكتاب ان

اعتمد في هذا الفصل على ان من بايعه واتخذ برضا اربعة على
الصفات التي ذكرها كان اماما وان لم يجمع الاله على الصفا
به وهذه الطريقه ما قد بينا فادعانا فيما تقدم بيننا
فرعه عليها وليس يمكنه ان يدعي الاجماع على امامته وان
اختلف في ذلك ظاهر واذا كان ما ذكره من الطريقه ليس
يصح والاجماع من ثابت فلم يتقيد من نفي المض عن
امير المؤمنين عليه السلام من امامته حتى تم ذكره في هذا الفصل عن
ابي جعفر الاسكاني من سرح ما وقعت عليه السعه وان طلحه
والنيرب بايعا طائفتين راعيتين ما الرعايه بخلافه فان الزمان
روي في كتاب الجمل من طرق مختلفه ان امير المؤمنين عليه
السلام لما قال مثل عثمان خرج الى موضع يقال له يدسكن طلحه
والنيرب معه لا يحكان ان الامر الذي يشوري فقام الاسير
مالك بن الحارث النخعي وطلع عليه جميعه وقال هل يتطرون
من احد واخذ السيف ثم قال يا علي اسبط يدك فبسط
يد منبايعه ثم قال فقوموا بنا بعدا ثم يا طلحه ثم يا زبير والله لا
تدخل منكما احدا الا ضربت عنقه تحت ظهر قمره فقاما فبايعا
وفي بعض الرعايا عن عبيد الله بن الطميل ان طلحه قام ليبيع
وانا انظر اليه يمر رحيله فكان اول من بايع ثم انصرف هو
والنيرب يقولان يا بايعناه والله علي رقابنا فاما الاثري

فقد باعته واما القلوب فلم تتابع وروى الواقدي باسناد
عز المندرجين بهم قال سالت عبد الله بن ثعلبة كيف كانت
بيعه علي عليه السلام قال رايت بيعة راسها الاثر يقول من
لم يبايع صرت عنته وحكيم بن جبلة وذروهما ما ظنك
بها ثم قال سقط لرايت الناس يحثرون الي بيعة فنعرو
فيوتى بهم فغير سعد وبعثوا فتابع وتابع وانتدب من
انتدب وروى الواقدي باسناد عن سعد بن المسيب انه
قال لعيت سعيد بن سعد فقلت باعته فقال ما اضع ان لم
افعل قتلتني الاثر وقد روي عن طريق مختلفة ان بن عمر لما طلب
بالبيعة لابي المومنين علي عليه السلام قال لا والله لا ابايع حتى يجمع
الامة فاحرج عنه ولو كان الامر علي ما نذر المخالفون بوجوب
ان يقول له ليس الاجماع معتبرا في عقد الامامة ولا اعتبر ثبوته في
عقد امامة احد مني فاعتبرون في العقد في وفي بعض
من عقدي كفاية وفي غديره عن ان يقول ذلك لابن عمر ونظر
انه تماونه بهم وعكته فهديد طلحه والزبير وحملها على البيعة
ولا له على انه علي عليه السلام لم يعتبر في صحته امامته بالبيعة وانا كانت
ثابته بالنص المستدام فاما قول صاحب الكتاب في هذا الفصل
ان تخلف بن عمر وسعد ومحمد بن مسلم عن البيعة لم يكن علي سبيل
الخلاف واما كرهوا قتال الحسين ولم يسدد ابي المومنين عليه السلام

عليهم بل تركهم فليس بصحيح لان الروي الموقوف ان
بعضهم اعتذر بحديث القتال وبعضهم التمس ان يكون
البيعة بالاجماع ويكون الاحتيار بعد السؤري فاحاله
الراي وليس الامتناع من القتال به موجب ان يمتنعوا من
البيعة وقد كانت يجب ان يتابعون ولا يمتنعوا من الدعوى
فيما وجب عليهم عند صاحب الكتاب الدخول فيه فاذا
التمس منهم القتال اعتذروا وامتنعوا وان كانت البيعة
تشمل على القتال وعينه فقد كان يجب ان يبايعوا ويتبينوا
القتال وفي ترك ابي المومنين عليه السلام حملهم على الواجب
هذا الباب واظهار الهاون بهم وقلة الفكر منهم ولا
علي ما قدمناه من ان بيعته لم تنعقد بالاختيار فاما
نفاط صاحب الكتاب في هذا الفصل ابطال قول من
ادعي في ثبوت الامامة مراعاة الاجماع ولو صح لم يكن باقيا
لانه اذا بطل بما ذكره مراعاة الاجماع وبطل بما ذكرناه من
العدل المحصور الذي بينه وبينه ان يكون ذلك دليلا
على فساده الاخبار وعلى ان الامامة لا تثبت الا بالنص
فكيف وما ذكره غير صحيح ويكفي من راي الاجماع في الامامة
ان يطعن في قوله انه لو كان لا تثبت عقد الامامة الا بالاجماع
لا تم ابدان لان الناس مختلفون في المذاهب وبعضهم يكفر

بعضنا ونفسه ولا يرعى كل فريق بما يختاره الاخرات
يقول الاجماع المعتبر هو اجماع اهل الحق والمؤمنين ولا
اعتبار بالكفار ولا بالنفاق اذا كانوا ليسوا بمؤمنين
اجمع اهل الايمان عليه كان اماما ولم يلبثت الي خلاف
غير بل العاجب علي غيرهم ان يوجبوا الي الحق في باب
الاعتقاد كما يجب عليهم ان يسلموا لما فعلوه اهل الحق و
امتنع من ذلك كان عاصيا وعلى فريق من هذا الكلام
اعتمد صاحب الكتاب فيما معنى عند نظره لصحة الاحكام
ورده الكلام على الطاعن فيه بذكر الاختلاف بين الامه
وان بعضهم لا يرعى بما فعله بعض فاما قوله ان نصب
الامام واجب على اهل المدينة التي مات فيها وهم يوجبون
ذلك اولي لانه لا يجوز ان يجب ذلك عليهم علي وجه لا يتم
ولو لم يتم الا بالاجماع لكان قد لزمهم علي وجه لا يتم فليس بشي
وذلك ان من خالف في هذا الباب لا يسلم له ان ينصب الامام
بغير وجوبه على هذا اهل المدينة التي مات فيها ولا يجعلهم
بذلك اولي من غيرهم ثم لو سلم هذا لم يتنع ان يجب عليهم
ما يتنع في صحة وتمامه علي امضاء غيرهم ورضاء وليس
ذلك بتكليف لما لا يطاق علي ما ظنه لانه انما يلزمهم ان يختاروا
ومعنى علي واحد بعينه لتكن النفوس الي اربابا والامام

والعدول عن باب الاهمال ثم استقر ارادته ويتوبها بغير
فيه رضا جميع المؤمنين فاما في هذا من المنكر واما قوله اذا
هذا يقتضي ان يكون تقديم البيعة من العزم كعزمه وان اختيار
قيام ولو كان كذلك لم يصح دخوله في فروض الكفايات
لان العايد في ذلك ان قيام فريق به سيئط عن الباقيين
فليس بصحيح لان تقديم البيعة وان كان رضا الجميع معتبرا
به معنى وفيه فائدة لان الرضى من الجماعة يقتضي صحة ذلك
العقد المتقدم ولا يحتاج معه الي اثبات عقد جديد
وهذا يقتضي ان وجوده بخلاف عدمه فاما التعلل بانه
فروض الكفايات فيمكن ان يقال انه منها بهذا الشرط لان
عقد النضر للامام متى رضى الجميع يكون ماصيا ولا يحتاج
كل واحد الي ان يعقد بنفسه وبعد فان كان معنى فرض
الكفاية هو ما سروه فلن خالفه ان يقول له ليس عند الامام
من فروض الكفايات فاما قوله لو وجب اعتبار الاجماع
لكان موت بعض من يدخل في الاجماع في حال البيعة تقدم
في عامها وصحتها وان اتفق الباقيون عليها فواضح البطلان
لان الاجماع اذا كان المعتبر منه باهل العصر لم يكن موت
من دخل فيه محلا للاجماع ولا محلا لخروجه لا اتفاق الباقيين
من ان يكون اجماعا وهذا المانع لو قدح في اعتبار الاجماع

كان موت بعض من يدخل في الاجماع في حال الغيبة يقدح
في عامها وصحتها وان اتفق الباقون عليها فواضح البطلان
لان الاجماع اذا كان المعبر منه باهل العصر لم يكن موت
من دخل فيه مخرجا لانفاق الباقيين من
ان يكون اجماعا وهذا المعنى لو قدح في اعتبار الاجماع
في باب الامامة لقدح في اعتبار في كل موضع ثم وجدنا صاحب
الكتاب في هذا الفصل لما حكى اعتراض من اعترض بحكومات
معوية ومن كان معه في امامة امير المؤمنين عليه السلام اعتمد على
سب معوية ورجحه في الكوفة لفق حمله بغير تفصيل وانه
سب بعض الحسن والحسين عليهما السلام وان الرسول عليه السلام قال
من اعضبها اغضبته ومن اغضبته اغضبته الله وبانه كان
يغضب امير المؤمنين عليه السلام وقد شهد النبي صلى الله عليه واله
بان نفضته نفاق وذكر ما فعله بحرا واصحابه واستخلافه زيار
ونفوذ في الامراتي يزيد وتحكيمه على اموال المسلمين ووصفها في
عز مواصلتها وانه كان يستهري بالدين في كثير من احواله وان
كثيرا من الصحابة شكوا في اسلامه وانه نعت اصناما الى بلاد
الروم وروي عنه القول بالحيز وان النبي صلى الله عليه واله قال
سباب المؤمن فسوق وقتله كفر وان معوية داخل في ذلك لالحاله
وكل هذا ليس بشئ يعتمد عليه في هذا الموضع ولا يعني عن صاحب

الكتاب شيئا فيما قصده لان اكثر ما ذكره مما طعن به عليه
انما ظهر منه بعد هذا الوقت الذي تكلمنا عليه لانه
انما استخلف زيارا وحكم في اموال المسلمين وقابل امير
المؤمنين عليه السلام الى عير ذلك مما عدوه بعد حال السيرة
لامير المؤمنين عليه السلام وبخلافه فيها با فضيات خيرة
طويلة وكثير من انما فعله لما صار الامر اليه ولم ينزل تحت
وليس ظهور الفسق في حال من الاحوال بعد ترتيبها تقدمها
مذهب انه كان فاسقا فبما نزل امير المؤمنين عليه السلام ولساير
عداء ما استأنفت فعله من ان يجب ان يكون خلافة قبل
هذه الحال غير معتد به واما الثاني مما ذكره من الطعن
فيه فغير مسلم له ولا معترف له بوقوعه او ما يقوم في دعوى
ذلك مع دفع خصومه له الامتياز من نصيبه بالرفض فيما
يدعونه على ابي بكر وعمر وعثمان ويدفعهم هو عنه ومن
هذا الذي سلم له ان كثير من الصحابة شكوا في اسلامه وقد
كان يجب الا يسئل هذا القول ارسالا حتى كانه لا خلاف
فيه وهو يعلم ان من دونه حنط القناد وجزءا قيم واما
ما يروي عنه من الحيز فشاذا ضعيفا وكان صاحب الكتاب
ومن وافقه فيه بين امرين بين دفع لما لا محتمل لنا ويل والنجس
وبين ما ويل المحتمل والا فلي ذلك فيما يروي عن معوية

لو لا قلة الانصاف فاما بعثه بالانصاف الى السام وبلد الروم
 فما كنا نظن ان مثل صاحب الكتاب يصححه ويصح به لان
 هذا قل مثاله لا يكاد يحجج به الا من هو معترف بالترفض معرف
 فيه ولا يزال من سمع الاخبار لهذا وامثاله من المعزله وغيرهم
 نبضا حكون ويتهرون ويقولون كيف نطق بمعويه يحقر
 الانصاف وهو لان شكنا في دينه فليس شك في عقله وجود
 محصيله فكيف يتجر ذلك الفعل من شئ باير المؤمنين خلافه
 رسول الله رب العالمين ويجعلون هذا في حيز المنع
 المستبعد ومن قيل ما يورده من لا يتامل موارد الامور
 ومصادرها فان كان قد نستطصا صاحب الكتاب للتصد
 لما جرى هذا الجري فقد فتح للمعصوم طريقا لا يملك سدها
 ولا يلزم موته اياه في تعاقبه ذلك معروف فاما جعله قتلى
 المسلمين كفرا فكيف انى ذلك في اصحاب اجل ومعامل معويه
 من قتلى المسلمين الا كفعلهم والحز الذي رواه عام لا استثناء
 فيه فاما ادخاله معويه في النفاق بقوله لا يحبك الا مؤمن ولا
 يفضلك الا منافق فمن اين له ان معويه كان يفضل اير المؤمنين
 عليه السلام فان قال من حبت حاربه قلنا فقد حاربه عندك
 من لم يكن يفضله ولا يحججه منا فقا كطلحه واليزيد وعائنه
 فان قال لست اعول في انه يفضله على فعل بعينه لكني اعلم

ضروره قيل له علم الضروره لا يختص بك مع ما واه غرك
 لك في طريقه فبال السفيانيه وجميع اصحاب الحديث لا
 يتركونك في هذا العلم الضروري وقد سمعوا الاخبار
 كما عاك واكثر وما المضل بينك وبين من ادعي في اهل
 اجل وغيرهم العلم الضروري بانهم كانوا يفضون اير
 المؤمنين عليه السلام ولم يجعل بخلافك في ذلك كالم جعل انت
 بخلاف من ذكرناه واما دعواه بانه كان يفضل الحسن والحسين
 عليهما السلام فالكلام عليه في ذلك كالكلام فيما ذكره من يفض
 اير المؤمنين عليه السلام وظهر من يفض عائنه خاصه لا اير
 المؤمنين عليه السلام سائفا وانفا في ايام الرسول صلى الله عليه
 واله وبعد وفاته وما روي عنها في ذلك من قول والافعال
 والمصرح والتلويح هو الذي لا يمكن احدا دفعه ولعلنا
 ان نذكر طرقا من ذلك عند الكلام عليه فيما ادعاه من
 نوبتها وبعد فلم يكن معويه وحده مخالفا في التعديل كما
 جميع اهل الانام كذلك ومن انصوي اليهم ممن خرج عن الدين
 فذهب ان معويه كان كافرا او فاسقا ولا يعتد بخلافه
 ما يقول في خلافه من عداه من لا يمكن ان تره بذلك فان
 من عداه ايضا فاسق ببيعة معويه وما بعته على قتلى المسلمين
 قيل له انما كلامنا عليهم قبل اليهم لمعويه وقيل ان يجاروا

المسلم فان قال لا اعتد بخلافهم لان فيهم عقده كفايه
من حيث زاد عددهم على العدد المطلوب في عقد الامامة
فبطل له كلامنا الان معك في غير هذا المعنى لانك ادعيت
في خلال كلامك الاجماع وهذا كلام على دعوى
الاجماع فاما فادع في اعتبار العدد الذي عينته
وادعيت ان له بنيت الامامة ولو خالف سائر الناس
فقد مضى مستقضى فصل في الكلام على ما
اورده في توبة طلبة والبرير وعائشه قال صاحب الكفا
بعد فصلين تكلم في احدهما على من طعن في امامته
بقتاله اهل القبلة وفي الفصل الاخر على من وفق فيه
عليه السلام وفي النعم لا وجه لاتبها قد صح بما قدمناه
ان الذي اقدموا عليه عظيم فلا بد من بيان توبتهم
لانا قد تعبدنا بهم بالمدح والتعظيم بهذا فائدة بيان
توبتهم وفائدة اخرى وهي ان في بيان توبتهم ابطال
قول من وفق فيهم وفي امير المؤمنين عليه السلام لان توبتهم
تدل على كونه محقا وكونهم مبطلين وفيه ابطال قول من
يقول انه عليه السلام لم يكن مصيبا في محاربتهم لما قدمناه
وفيه كتمان ما روي من خبر النبأ المعصية في الحجة وما
روي في غاربه وعزها من انهن اذواجه في الحجة وفيه بيان

زوال الخلاف في امامه امير المؤمنين عليه السلام لان من
يذكر بالخلاف ممن يعيد به اذا حجت التوبة عنه فقد ثبت
طريقه الاجماع وليس لاحد ان يقول ما العائدين في ذكر
ذلك في هذا الموضع ثم قال واعلم ان طريقه موافقه
التوبة لا تكون الا غالب الظن ولا يعلم صحته من احد
بالسمع لانها وان علمت فلا يصح ان يعلم سريتها على وجه
يصح عليها ولا يعلم هل لنا وليت كل توبة ام البعض وهل
لنا ولية على الوجه الذي يصح عليه ام لا لان ذلك مما يطلع
فلا يعرفه الا بينان من عينه وان جاز ان يعرفه من نفسه
وقد ثبت ان احدا وان ساعد من عينه اظهر التوبة
واصغر من جهة الى الندم وليس يتقطع على انه في
الحقيقة ثابت وعلى انه قد زال العقاب فلو لم يحكم بتوبة
احد الامع العلم لما عرفنا احدا مانيا من جهة العقل والعار
ولما صح ان يرد الندم عنه والمدح قال وثبت انها في هذا
الوجه بمنزلة سائر الطاعات والعاجبات لان طريق
المدح فيها غالب الظن من حيث لا يتقطع على وقوعها
على وجه يستجوبه الثواب الا من جهة السمع ثم قال واعلم
واعلم ان ما طريقه الظن يعيد فيه على الامارات فاذا
صح كونه اماما من جهة العقل يجب ان يعمل عليه وقد ثبت

ان اظهار لندم بالقول والفعل الذين يتأهدهما بعمل
عليه فيجب ان يعمل على جبر الثقة ويشل ذلك لصلاح العمل
ووجوب توبته في انه تارة الى العلم وتارة الى الظن وان
الامر لو كان بخلاف ذلك لوجب بغير غاب عنا وقد شاهد
منه الفتق لا بعدل عن ذمه باخبار الساعات وان يعبر
ذلك القوانين والشاهد قال على انه خلاف ان التوا
ان يرجع الى ما يحل هذا المحل في باب ما يلزم من الدح
والعظيم في صلاح الرجل وفي توبته لا حد ان توب
كان فقه متيقنا فيجب ان لا يزول عن ذمه الا بامر
متيقن لان ذلك ما لا يسيل اليه التوبة فلو صح اعتبار
لوجب ان لا يزول عن ذمه احد ثم اكد ذلك بكلام كثير
وفرق بينه وبين الشهادة التي فيها العدد من حيث
كانت من باب الحقوق والتوبة ليست كذلك ثم قال واذا
صححت هذه الجملة لم يبق الا ان يبين بالاخبار توبه التوبة
فان صح في الخبر طريقه لاشتهار والتواتر في افوي وان
لم يتم وجب ايضا اذا كان من الساعات ان يعمل به وقد
ظهر من امارات توبه الزير ما يقطع به لان الخبر متواتر
بانه يارق النعم وخرج عن حملهم بعد ما جري له من
المخاطبات وبعد ما محل العار الذي قد اصابه اليه من

الحسن والجزع وصح ايضا بالقوانين ان سيب ذلك
موافقة امير المؤمنين عليه السلام له علي الخبر الذي
كان سمعه من رسول الله صلى الله عليه واله انه نبأه
وهو له ظالم وروي انه عند مغارقه القوم ومصر
المدنية انشد هذين البيتين "ترك الامور التي
نحشى عواقبها" لله احمد في الدنيا وفي الدين
اخترت عارا على نار موجه " ما ان يقوم لها خلق
من الطيبين وروي عنه عند توبه امير المؤمنين عليه
السلام البصر انه قال ما كان امر قط الاعرفت ان
اصنع فيه فدي الا هذا الامر فاني لا ادري امعبل
انا فيه ام مدبر فقال له انه لا ولكنك خيت رايات
بن ابي طالب وعرفت ان الموت نافع تحتها فقال
الزير مالكا خذارك الله وذكري عن بن عباس انه قال
بعتي امير المؤمنين عليه السلام يوم اجعل الي الزير فقلت له
ان امير المؤمنين يقولك السلام ويقول الم بتايعني طائعا
غير مكره فما الذي رايت مني مما استخلك له قتا لا
قال فاجابني انا مع الخوف التذير لمطع وروي
ان عليا عليه السلام لما نضاف التزيان يوم اجعل نادي
ابن الزير بن العوام وقد خرج في انزار وعلمه مقلدا

سيفه سيف رسول الله صلى الله عليه واله على نعلته ^{الذي}
فقتل له يا امير المؤمنين خرج اللبلة حاسرا فقال لي علي
منه باس فخرج اليه الزبير فقال ما حملك يا ابا عبد الله علي
ما صنعت قال اطلب بدم عثمان قال فانت واصحابك
قتلتموه فاستدتك بالذي نزل القرآن على محمد اما تذكر
يوم قال لك رسول الله صلى الله عليه واله احب علي
قلت وما ينبغي من ذلك وهو بالكان الذي علمت فقال
لك اما والله لبقا تله نعيان فيه وانت له ظام فقال الزبير
اللهم نعم قال له امعك نسا وك قال لا قال فهذا
قله الانصاف اخرجتم حليته رسول الله صلى الله عليه
واله وصنتم حلالكم في كلام طويل في هذا الباب
يذكر فيه مباحثه له طوعا وعرضا ذلك قال فسكا الزبير
واصرف واني عايشته فقال يا امه ما شهدت قط
موطا في جاهلية ولا اسلام الا وني فيه داع غير هذا
الموطن ما لي فيه نصره واني لعلي باطل فالت له يا عبد
الله خذ رث سيوف ابن ابي طالب وبي عبد المطلب
وقال له ابنه لا والله ما ذك مرهد منك ولكنك رايت
الموت الاحمر فلعن ابنه وقال ما اشاء بك من ابن ثم اصراف
بعد ذلك الزبير راجعا الي المدينة على ما حكينا قال

فقد كانت احوالهم احوال من يطهر عليه التبريد كان
يعلم انه خطي وقد روي عن امير المؤمنين انه قال
في خطبه له لما بلغه خروج القوم الي البصرة عند
ذكره كل واحد منهم يدعي الامر دون صاحبه
لا يري طمعه الا ان الخلافة له لانه بن عم عايشه ولا
يري الزبير الا انه احق بالامر منه لانه جاز عايشه
والله لين ظفروا بما يريدون ولا يرون ذلك
ابدا لميزين طمعه عنق الزبير او الزبير عنق طمعه
ثم قال بعد كلام طويل والله ان طمعه والزبير ليعلم
اني علموا انها لخطيان وما يجهلان ورب عالم قتله
جهله ولم تنفعه علمه قال وكل ما ذكرناه من الزبير
المؤمنين يدل على ندمه وتوبته فقال له اما فوالله
في نفاق طمعه ذكر فوالله الكلام في توبته القوم ان قد
يقعد منا فيهم بالمدح والعظيم فلا بد من بيان توبتهم
فليس بشي لاننا انما نمدحهم ونعظمهم اذا تابوا فامدح
والعظيم فلا بد من بيان توبتهم فليس بشي لاننا انما نمدحهم
ونعظمهم اذا تابوا فامدح والعظيم يتبعان التوبة
لا تتبعهما وانت قد عكست المقص جعلت التابع يتبع
فان قال لم ارد ما ظنتموه وانما اردت ان التوبة

بعضي المدح والتعظيم فالكلام في اثباتها لغير هذه الغاية
فلنا ليس هكذا بعضي كلامك ولو قلت بدلا من
ذلك ان التوبة منهم وفي غيرهم من الذين احكاما
تعتبرنا بها فلا بد من الكلام في اثباتها لتعمل باحكامها
ونقتل عما كنا عليه منها لكان صحيحا فاما قوله ان
في بيان توبتهم ابطال قول من وقف فيهم وفي امير
المومنين عليه السلام فغير صحيح لان العلم بكونه عليه
محتمل في قتالهم وكونهم ساطلين في حقهم لا يتوقف
عليه وقوع التوبة منهم بل ذلك معلوم بالادلة الصحيحة
ولم يثبت احد من اجماعهم فاما قوله وفيه تحقيقا
البشارة بالجنة للعترة فغير لان خبر البشارة لو صح
بان يكون محققا للتوبة ومن يلا للنسب فيها اولى الا
نرى انه لا يجوز ان يقطع النبي صلى الله عليه واله وسلم
بالجنة عليهم ومع هذا يجوز ان يصرارهم وقد يجوز
ان يتوبوا من الشج الذي فعلوه وان لم يكن النبي عليه
السلام يشرم بالجنة مني ما ذكرناه ان راوي الروي عن النبي
عليه السلام انه خبر بدخل رجل بعينه الى مكان معين في
وقت معين لم يكن محققا بالجنة وموجبا للقطع على صدقه
دخول ذلك الرجل في الوقت المعين الى المكان بل متى علمنا

انه عليه السلام خبر بذلك وكنا من قبل شاكرين في دخول
الرجل المكان المحصور فلا بد من تحقق دخوله والتعبد
عليه فاما قوله وفيه زوال الخلاف في امامه امير المؤمنين
عليه السلام فاي فائدة في ذلك على مدحه وعندنا ان
الاجماع لا معتبر به في باب الامامة وان بعض من عقد
لامير المؤمنين عليه السلام سب الامامة على انه ليس ملكه
ان يدعي توبه جميع من حاربوه وقتل في المعركة بسيفه
على خلافه فالاجماع على كل حال ليس سب له فان
قال لا اعتبار بمن مثل علي الفتي في باب الاجماع
لانه لا يدخل فيه الا المومنون فيلزم هذا المعنى قائم
معنى تكلف الكلام في توبته وزعمت ان الغاية فيها
ثبوت الاجماع فاما المقدمة التي قدما امام كلامه من ان
التوبة لا يكون الطريق اليها الا غالب الظن ولا يعلم صحتها
سروطها من احد الا بالسمع وان اختار الاحاد في باب
التوبة موقوم مقام التواتر والمشااهدة واجراوه بذلك الى
ابطال قول من يقول من كان فقة متيقنا فلا يزول
عنده الا بامر متيقن وادعاه في حال من جوبل
ذلك الاجماع على ما رتبته وقرره فاول ما فيه انه
كان كالمناقض لها اطلقه عند اعتذاره من احدث

عثمان لانه قال هناك ان من يستعد الله وحب
توليه اما على القطع او على الظاهر فغير جائز ان
يعدل فيه عن هذه الطريقة الا بما معلوم متيقن يقضي
العدول له وهو في هذا الموضع يجعله كالمستيقن في انه
يعدل به عن المستيقن وادعاه الاجماع في هذا الموضع
غير صحيح لان فيما ذكره خلافا ظاهرا وفي الناس
من يذهب الى ان العلوم من فسق وصلاح لا يرجع
عنه الا بعلوم مثله ويمكن ان يقال له فيما اعمده اما
جاز ان يرجع في سوابق التوبة الى غالب الظن لانه لا
يمكن ان يتنازل العلم على سبيل التفصيل الامر جمع
السمع تمام الظن تمام العلم لما تغذر العلم وكون الذنب
نادما يمكن ان يعلم ويحققه ويصيطر في كثير من العوائق
اليه فلا يجوز ان يقيم الظن فيه تمام العلم وهكذا القول
في افعال الخير الموجبة للولاية والتعظيم انه يرجع في رتبة
وحصولها من التاخر الى حتى يتولد حكمه باحكام الصالحين
اما بالتأخر او غيرها ولا يرجع في وقوع تلك الافعال
على الوجوه التي تسبق بها التواب من خلاص وعينه
الي العلم لما تغذر العلم وجاز لما ذكرناه ان يقوم الظن
ههنا مقامه فليس يجب اذا رجع فيما يمكن فيه العلم ان يرجع

اليه فيما لا يمكن فيه على ما الزمه صاحب الكتاب وحال
في هذا الباب ثم اذا سلمنا هذه الطريقة على ما افترعه
ووافقناه على ان المعلوم يرجع عنه بالمظنون
كان لنا في الكلام على ما يدعي من توبة التورط طريقا
احدها ان يبين ان الاخبار التي رواها في ذلك مقام
بأخبار لم ترد في التورط والظهور عليها لم ينقض
والطريق الاخر ان يبين جميع ما روي من اخبار
التوبة محمولا محتمل غير صحيح ولا شبهة في انه لا يرجع
بالمحتمل عن الامور التي لا محتمل وعلى هذا عول صاحب
الكتاب لما ذكر لعثمان من احداثه لانه قال ان
المحدث يوجب الاشتغال عن التعظيم ولكن من باب
ما محتمل ان يكون واقعا على وجه يتبع فيكون عظيما
وعلى وجه محتمل ولا يكون بيتا فغير جائز ان ينتقل
من اجله الى البراءة بل يجب الثبات على التورط والتعظيم
وراعي في الخروج عن التورط ما يتيقن وقوعه
كثيرا ولم يحتمل بما يتيقن وقوعه ويجوز ان يكون
قيما وحنا وهذا الذي اعبر به صحيح ومثله يراعي
فيما ينتقل به عن البراءة الى التورط والتعظيم ويحسن
نبذها بالكلام فيما يخص توبة الزبير صاحب الكتاب

بها وبذكر ما روي من مما يدل على اصداؤه قبل الكلام
على ما يحتمله الاخبار التي رواها صاحب الكتاب
واعتمدنا في توثيقه ما رواه الواقدي باسناده
ان امير المؤمنين عليه السلام لما فتح البصرة كتب الى اهل الكوفة
بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله امير المؤمنين الى اهل
الكوفة سلام عليكم فاني احمد الله اليكم الذي لا اله الا
هو اما بعد فان الله تع فان الله تع حكم عدل لا
يغير ما يقوم حتى يغير واما بانفسهم واذا اراد الله بؤ
سواء فلا مرد له وما لهم من دونه من وال اجزكم
عنا وعن من سوا الله من جميع اهل البصرة ومن
ناسب اليهم من فرسني وعزهم مع طلحة والزبير ونكثهم
صفتهم ايمانهم ومنكم عن الحق فمنهم من المديته حين
انتهى اليهم حين ساروا اليها في جماعتهم وما
صنعوا بعايلي عثمان بن حنيف حتى قدمت ذاقار
فبعثت الحسن بن علي وعمار بن ياسر ومين بن سعيد
فاستبقوكم بحق الله وحق رسوله فامتل الي احذلكم
سراعا حتى قدموا على فرت اليهم بهم حتى نزلت
ظلم الكوفة البصرة فاعذرت بالدعاء وقد مت
الحجة واقلت العزة والذلة واستبهم من نكثهم بيعني

منه

دعوى

وعهد الله عليهم فابوا الا قتالي وقتل من معي والتمادي
في الغي فتاهضتم بالحجاد في سبيل الله فقتل من قتل منهم
ناكثا وولي من ولي الي بضرهم فسالوا في مواد عنهم اليه
قبل القتال فقبلت منهم واعذرت السيف اللهم واحذركم
بالعنفونهم راجريت الحق والله بينهم واستعلت عليهم
عبد الله بن عباس على البصرة وانا سائر الي الكوفة
انتا الله وقد بعثت اليكم رجلا من بني النخعي ليقسم له
فيخبركم عني وعنهم ويردع باحق علينا فزدهم الله
وهم كارهون والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وكتب
عبد الله بن ابي رافع في جمادى سنة ثلث وتلثين فكيف
يكون الزبير تايبا وقد صرح امير المؤمنين عليه السلام
بانه تمادي في الغي حتى قتل ناكثا ومن باب لا يوصف بالنكث
ويقتح ما كان عليه قبل التوبة وقد روي ابو مخنف
لوط بن يحيى هذا الكتاب بخلاف هذه الالفاظ وروي
في جملة بعد حمد الله والثناء عليه وذكر بني النعم ونكثهم
وحاكناهم الي الله فاذا لنا عليهم فقتل طلحة والزبير وقد
قدمت اليها بالمعذرة وابلغت اليها في النصيحة واستهدت
عليها الامة فاطاعا المرشدين ولا اجابا الناصحين ولا ذ
اصل النبي بعايشته فقتل حولها عالم جم وصرب الله بينهم
قادبر واما كانت ناقة الحزن باسم عليهم منها على اهل ذلك

المصراع جات به من الحرب الكير في معصية ربها واعتزل
 في تعزلات المسلمين وسكن دماء المؤمنين بلا بينة ولا مؤنة
 ولا حجة ظاهرة فلما هزمهم الله امرت ان لا يتبع مدبر
 ولا يجترع على جرح ولا يكشف عورة ولا يهتك سر ولا
 يدخل ثاذا الا باذن وامت الناس وقد استشهد
 رجال صلحوا فغفر الله عنهم ورفع درجاتهم
 واثابهم ثواب الصالحين الصادقين الصابرين وليس
 هذه اوصاف من تاب وقبض على الطهارة والابانة وفي
 نسخة عليه السلام من الجحش عن قتلاه وقتلاه وصف
 من قتل عكره بالشهاد دون قتل منهم في دعائه لعلى
 عكره دون طلحه والزبير دلالة على ما قلناه ولو كانا
 معينا تايين لكانا احق الناس بالوصف بالشهاد والبر
 والسعا وقد روى الواقدي ايضا كتاب امير المؤمنين
 عليه السلام الى اهل المدينة يتضمن مثل معاني كتابه الى
 اهل الكوفة وقرىبا من القاطن ويصحبهم بانهم متكاملون
 النكت وايضا لولا الاطالة لذكرناه بعينه وروى الواقدي
 ان بن جرير لما قتل الزبير واخذ راسه واخذ
 سيفه ثم اقبل حتى وقف على باب امير المؤمنين عليه السلام
 فقال انا رسول رسول الاحف قتلا عليه السلام هذا

من

الابه الذين يد بصون بكم فقال هذا راس الزبير وسيفه
 وانا فائلكه فتناول امير المؤمنين عليه السلام سيفه فقال
 ما جلا به الكرب عن وجه رسول الله صلى الله عليه واله
 ولكن الجحش ومصارع السوء ولو كان تايبا لم يكن مصرع
 سولا يما وقد مثله غاد رايه وهدى سواده ولو كان تايبا
 مقلعا عما كان عليه وروى الشيعي عن امير المؤمنين
 انه قال الا ان ائمة الكفر في الاسلام حن طلحه والزبير
 ومعوية وعمر بن العاص وابو موسى الاشعري وقد روى
 مثل ذلك عن عبد الله بن مسعود وروى نوح بن دراج
 عن محمد بن مسلم عن حبة العركي قال سمعت عليا عليه
 السلام يقول وهو يقول والله لقد علمت صاحب
 اليهود ان اصحاب الجمل ملعونون على لسان النبي صلى
 الله عليه واله وقد خاب من افري وقد روى هذا
 المعنى بهذا اللفظ او قد يباينه من طرق مختلفة وروى
 البلاذري في تاريخه باسناد عن حبيب بن اسحاق انه
 قال بلغني ان الزبير حين ولي ولم يكن بسط بدو سيف
 اعترضه عمار بن ياسر بالرمح وقال يا با عبد الله والله
 ما انت بحسان وكنتي احبك شكك قال هو ذاك ومضى حتى
 نزل بوادي الباع واعترضه بن جرير فقتله فانه

بانك يدل على خلاف التوبة لانه لو كان تابيا لقال له في
 الجواب ما شككت بل تحققت انك وصاحبك على الحق وانما
 الباطل وقد ندمت على ما كان من وادي توبه تكون شكا
 عن مخوف من الاحبار وما شاكلها بقا من احبارهم التي
 كان لها طاهر يشهد بالتوبه واذا تعارضت الاحبار
 في التوبه والاصرار سقط الجميع ونكنا بما كنا عليه
 من الكلام في احكام فتهم وعظيم ذنبهم وليس لهم ان
 يقولوا ان كل ما رويوه من طريق الاحاد وذلك
 الان جميع احبارهم بهذه المتابه وكثير ما رويناه اظهر
 من الذي روي وافشى وان كان من طريق الاحاد لو
 كان لهم في التوبه خبر يقطع العذر ويوجب العلم لما
 نكفوا الكلام في انه يرجع عن المعلوم بالمظنون فاما
 الكلام على ما اعتد في توبه الزير فاول ما يتعلق به انه
 فارق النعم وحوز عن جملته ورجع عن الحرب وهذا
 المتدار عن كاف في التوبه لان المراجع عن الخوف قد
 يرجع لا عن من كينه الذم على الحرب من جملتها فن ان
 ان رجوعه كان لهذا الوجه دون غيره بل الظاهر من
 كينه رجوعه انه يقتضي ان يرجع لعين التوبه لكنه لو كان
 راجعا لها لمحب ان يصير الي خبر امير المؤمنين عليه السلام

وروى عنه انه انشد عند توبته الى المدينة
 بركة الامير المؤمنين ع واقفا ساعده الراوي
 اخبرنا عن ابي موشى ما ان يعقوب بن ابي جعفر

معترفا على نفسه بالخطاء مظهر للقلع عما كان عليه
 من ككث بيعة وخلع امامته ومناصبه ومجاهدته
 وبأذلا ايضا بغيرته على من اقام النبي كما يقتضيه
 شرط امامته لانه ان كان تابيا على ما ادعوه فلان
 يصح توبته الا باذن يكون معترفا له عليه السلام بالامانة
 وجوب الطاعة والبطرة ولا حال سيقن فيها بغيره
 الامام على من بنى عليه الا وحال امير المؤمنين هناك حين
 منها فالظاهر من تنكته وعدوله عن حرب امير المؤمنين
 عليه السلام وتركه الاعتدال اليه ان رجوعه لم يكن
 للتوبه وانه كان لعينها من الاغراض ولو لم يكن ما
 ذكرناه من محال كون الرجوع غير منقوض به التوبه
 لكان محتملا ومع الاحتمال لا وجه فيه ولا فرق بين من
 حكم للزير بالتوبه من حيث رجوع عن الحرب وبين من حكم
 بالتوبه لكل من انصرف عن حرب النبي عليه السلام من
 غير ان يصير اليه فيعرف بالسلام بل يديه ويظهر
 الذم عما كان عليه حتى يجعل ذلك ناقلا لنا عن ذم
 الى مدحه وعن التمتع عليه بالعذاب الى ان التمتع له
 بالنواب على انه قد روي سبب رجوع الزير عن
 الحرب وروي ان ابنه عبد الله قال له ان عايشه

تريد ان تصلبك بالحرب ثم تسقى بالامراي بن عمها يعني طلحة
وما اري ذلك الا الرجوع وانما قال لهم هذا لانهم امرؤ
ما دامت الحرب قايه فاذا انتفعت اياه وروى البلاد
في كتابه ان معاوية كاتب الزبير اقبل حوا ابا يعكب ونحو
فلعله رجع لهذا ولانه ايسر من الظفر فان رجعه كان
بعد قتل طلحة ويلوح اما بات الفتح على ان رجوعه ^{كان} ^{كان}
عن الحرب عقيب موافقة امير المؤمنين له وتذكره بطول
الرسول صلى الله عليه واله في حربه واكثر ما في هذا ان
يدل على انه قد ندم على الحرب وفسقه لم يكن بالحرب
دون غير هابل كان لما تقدمها من نكت البيه والحجج
طاعة الامام والبقى عليه ورميه بما هو بري منه من ذم
عنه ومطالبته بالاجب عليه من تسليم كل من اثم بقتله
ومرد الامر في الامامه شوقا ليقف الناس الاحياء ^{طلب}
الامام وهذه طرق من العنق من اين ان رجوعه عن
الحرب وندسه عليها يعني ندمه على جميع ما ذكرناه وليس
يكن ان يدعي في طاهر الرجوع عن الحرب اكثر من الندم
عليها ولو كان الكف عن الحرب دليلا على التوبة من
سائر ما عدونه لوجب ان شهد له بالندم والتوبة لما كان
معيما بكم فانه كان هاهنا كافا عن الحرب ولم ينفع من ان

لما جرباه وعيره قل له قد حلفت الا اقاتله قال فكفر عن
يمينك فاعق خلا ما عنه له تعالى له سرحت وقام في الصف معهم
وكل هذه الاخبار تدل على انه اقام بعد التذكير والمواقفة
وان رجوعه كان بعد ذلك ولعل اصحابنا الخالفين في هذا
الباب لما رووا انه وقف وذكر وراءه وانه رجع عن الحرب
ظنوا ان الرجوع كان عقيب المواقفة فاكثر ما في هذا الباب
ان يكون في ايديهم رواية بان الرجوع كان عقيب المواقفة ^{التذكير}
فقد بينا ان بازيها روايات تتضمن انه اقام بعد ذلك وقال
فلا يجب مع هذا المعارض ان يتطوعوا عن علي ان الانصراف
كان عقيب المواقفة حتى يجعلوه ذريعة الى التوبة فاما البيان
الذي ان ذكرهما فارادنا احدا من صنق اليه وذكر هذه النقص
بعينها وشرح حديث المواقفة والتذكير ذكرها كافي مخفف
والواقدي والبلادي والواقدي والعلوي وغير من ذكرناه
من عن جميع الروايات المختلفة في اليه ولو كانا معروفين في
الرواية لذكرها بعض من ذكرناه والاشبه ان يكونا موصوفين
فان قيل ليس في ترك من ذكرتم روايتها دلاله على بطلانها
ولا معارضة لغير من رواها لان الخبر اذا كان يتضمن زيادة
مفواولي من الخبر الوارد بخلافها وحذفها فلتا قد روينا
احبارا تتضمن من الزيادة ما ليس في الخبر الذي يتضمن الشين

نحو الرواية التي سقفت انه رجع وفاتك واعتق عبده حتى قتل
 في ذلك من الخبر ما ذكرناه نحو الخبر الاخر الذي سقفت انه احتميا
 واقام وكل هذه زيادات على ما في خبرهم فان اعتبرنا الزيادة
 وقع الترجيح بها فهي موجودة في اخبارنا فاقول الاحوال ان
 يتعارض الاخبار لما سقفت من الروايات وسقط ترجيحهم
 بالزيادة فاما ما رواه من قوله ما كان امر قط الا عرفت
 ابن ابي عمير قد يفي فيه الا هذا فاني لا ادري ايعمل انا فيه ام لا
 فما ندري من اي وجه يدل على التوبة او الذم لانه ليس فيه
 صريح ولا نحو ما يدل على شي منها واكثر ما يدل عليه هذا
 الخبر انه محتمل لا يدري ان يظفر ام يحجب وان الامر عليه ملتبس
 وطريقه اليه مظلم فاما الذم والافتلاح بعيد من تاويل هذا
 القول فاما ما رواه من قول الزبير انا مع الخوف الشديد لنظف
 فلا دالة فيه على التوبة لانه لا بيان فيه على متعلق الخوف والطع
 فلا يجوز ان يريد انا مع الخوف من متاكم لنظف في الظفر كما ان
 حملناه على العتاب والخوف منه لم يكن ايضا فيه دليل التوبة
 لانه محتمل ان يكون ممن يطعم في المعومع الاصرار وكيف يكون
 وانما من نفسه في التوبة على انتفاء العتاب وحصول الثواب
 فاما الخبر الذي رواه بعد ذلك وان الزبير رجع عقيب الواقعة
 والتذكير فقد بني الروايات العارضة بخلاف ذلك وانه بعد

ذلك الكلام اقام وماتل وكان رجوعه عند ظهور علامات
 التوب فاما قوله قد كانت احوالهم احوال من يظهر عليه
 التحير بل من كان يعلم انه محطى فالامر على ما ذكر ليس
 في خبر الانسان في الامر وشكك فيه دالة على توبته بل
 التوبة لا تكون الا مع اليقين والعلم بتبجح الفعل والندم
 عليه على سطرها وكذلك العلم بانه محطى لا يدل على التوبة
 لان الانسان قد يرتكب ما يعلم انه خطأ ويتقدم على ما
 يعلم انه قبيح وليس يستشهد في ذلك الا ما حتم به هذا
 الكتاب هذا الفصل فانه روي عن امير المؤمنين عليه
 السلام انه خطب لما بلغه خروج القوم الى البصرة فقال بعد
 كلام طويل والله ان طلبة والزبير ليعلمان انها خطيان
 وما يحيلان وارب عالم قتله جهله ولم ينفعه علمه فشهد
 عليه السلام ما باهما يعلمان خطاهما في حال لاسبته فيه انها
 لم يكونا ناديين ولا ياسبين فكيف يتدل صاحب الكتاب
 بكونهما عالمين بالخطاء على انها ناديين وهو يروي
 عقيب هذا الكلام الخبر الذي رويناه ولا سق اعجب من
 ذكر صاحب هذا الخبر في حمله الاعتذار عن القوم والتكبر
 لهم لانه صرح في ذمهم وان اعتماد امير المؤمنين كان فيهم
 سيما فيما وانه كان يعلم منهم خلاف طريقه التدبير وان

عرض الرجلين فيما ركبناه طلب الدنيا وحطامها وبذل
 الرياسة والتأمر على الناس والتوصل إلى ذلك بالبيع
 والحن والصبور من الذنوب والكبر ولهذا قال عليه
 السلام لين طعن والنمر بن طلحة عن الزبير والنزير عن
 طلحة وهذا تبين لمن تأمله بطلان ما ذكره قال
 صاحب الكتاب فاما طلحة فانه اصابه في المعركة سهم فاظهر
 عند ذلك التوبة ويروي انه قال لما اصابه السهم
 ندمت ندما الكسبي لما رأت عينا ما صفت بداه
 وقال والله ما رأت مصرع شيخ اصبح من مصرعي هذا
 اللهم خذ عثمان مني حتى يرصني وروي ان عليا
 يوم الحرب هو مقبول فقال برحمتك الله يا محمد وترحم عليه
 يدل على توبته وروي عنه عليه قال اني لا ارجو ان
 اكون انا وطلحة والزبير من الذين قال الله تع ونظرا
 ما في صدورهم من عل اخوانا على سرر متقابلين ولو
 لم تكن التوبة حصلت منها لم يخبر ان يقول ذلك وروي
 عن الزبير انه لما نظر الى عمار في اصحاب امير المؤمنين ع
 قال وانقطع ظهري فقال له بعض اصحابه ثم ذاك
 يا ابا عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ما لهم ولهم
 يدعوهم الى الجنة ويدعونهم الى النار وعند ذلك لحق بامر المؤمنين

وقته

يكون مقبلا على غيرهما ذكرناه فاما اعتباره على ان
 السبب في الرجوع انما كان موافقة امير المؤمنين ع
 له على الجز الذي كان سمعه من الرسول صلى الله عليه
 وادعاه في ذلك التواتر ثم اسناده في ذلك السير
 الذين اسندوا قول ما في ذلك انه لا تواتر فيما
 ادعاه ومن تصح الاجناس علم ان ذلك من طريق
 الاحاد ومع ذلك فقد روي في سبب الرجوع عن
 ذلك وهو ما ذكرناه انما وبعد من روي ان السبب
 ما ذكره صاحب الكتاب قد مر ما على وجه يخرج من
 ان يكون توبته وبقضى الاصل والمقام على وجه يخرج
 من ان يكون توبته وبقضى الاصل والمقام على وجه يخرج
 الطبري في تاريخه باسناده عن قتادة القصة لان الزبير
 لما واقعه امير المؤمنين عليه السلام واذكر يقول الرسول
 عليه السلام في قتاله لو ذكرت ذلك ما سرت سري هذا
 والله لا اقاتك ابدا فانصرف علي عليه السلام الى اصحابه
 وقال اما الزبير فقد اعطى الله عهدا لا يقاتلكم ورجع
 الزبير الى عاصيته فقال لها ما كنت في موطن مذ عقلت الا
 وانا اعرفت فيه امري غير موافقي هذا قالت فاقرب ان
 تضع قال يريد ان ادعهم واذ هب عنهم فقال له انبئه

عبد الله سمعت بن هذين العار بن حقا اذا جرد بعضهم لبعض
اروت ان تركهم حين رايت رايات بن ابي طالب وعلت
انها تحملها انجاد قال اني حملت الا امانه واحفظه قال
فكفر عن منكبه وقائه فدعا عذاما له فقال له مكحول فاعنته
فقال عبد الله بن سلم لم ار كاليعوم احاد الاحفان اعجب
من مكفر اللذان بالعتق في معصية للرحمان وقال رجل من
شراهم يفتق مكحول لصون دينه كفارة لله عن نفسه والى
فدلاح على حبيبه وهذا يدل كما ترى على الرجوع عن
التوبة والعين جميعا وانه اقام بعد ذلك ومات وان انظر
لم يكن عقيب التذكير وانما كان بعد الياس من الطر وحق
الاسير والقتل وقدرى الوثاقدي هذا الخبر وذكر في
صدره التقا امير المؤمنين عليه السلام بالزبير وتذكيره له بعبادة
الرسول صلى الله عليه واله فيه وان الزبير انصرف الى عابته
فقال لها ما شهدت موطننا في ابحا عليه والاسلام الا ودي فيه
مراي وبصره الا هذا الشهد ففعلت له فرقت والله من سيوف
اني طالب انها والله طوال حداد تحملها فتيه انجاد فاستجيا الزبير
فاقام وروي البلاذري عن احمد بن ابراهيم الدورقي
عن وهب بن جوين عن ابيه عن يونس بن ابي يزيد عن
الزهري معنى هذين الخبرين المستدين وان ابن الزبير

عما انهم انضروا وليس لاحد ان يقول لو كان ما بينا
ابن يعبدل الي على عليه السلام ويحارب معه لان ذلك هو
الذي يكون التوبة من الندامة وذلك لان عدوله الي
حين يملك الامر فيه كعدوله اليه في انه ترك البغي ودلا له
النزاهة وانما يجب ان يحارب معه لو طلب ذلك منه
فاما اذا لم يستد عليه فليس ذلك بواجب حتى يقدح
تركه في التوبة وحكي عن بن ابي علي ان ابن الزبير
عن علي عليه السلام في شتاء طلع والزبير بالجنة يد علي
نوبتها لانه لا يحفر ان يد يدانها من اهل الجنة في حال
لان من سيجو الجنة لا يقال له انه في الجنة وكذا اذا كان
مصيروا الي النار لان ابن يكون كذا با فوجب ان يكون
في وقت الخبر في الدنيا وفي اخر الامر في النار لا يحصل
وقت يكون في الجنة فلا بد اذا من ان يحل البشارة علي
العاقبة فلو لم يتوب باله يصح ذلك وحكي عنه ان ابن
مما لا خلاف فيه بين اهل الرواية ولا فرق بين من انكر
ذلك فيهما وبين من انكر في ابي بكر وعمر وفي ذلك بطا
حين البشارة وروي ايضا ان الزبير حيت ولا يتبعه عمار
بن ياسر حتى لحقه وفرص عمار وجهه فرس الزبير بالمرح
قال ابن ابي عبد الله فوالله ما انت بجبان ولكن اراكن

سكتت فقال هو ذاك ايها الرجل فقال له عمار بن عبد الله
 لك وروى وهب بن جوير قال قال رجل من البصرة
 لطلحة والزبير ان لهما فضلا وصحبة فاحتراني عن اميركما
 هذا وقتا لئلا آسئي امركما به رسول الله صلى الله عليه
 واله ام راى ريثما فاما طلحة فسكت وجعل يكت الازهر
 واما الزبير فقال ويحك حدثنا ان هاهنا دراحم كثيرة
 فحينئذ لنا خذ لا نفسمنا فقال له قد بينا عند الكلام عليك
 فيما ادعيت من توبة الزبير احبنا اكثرها تعارض بها
 ترويه في توبة طلحة والزبير جميعا نحو ما روينا
 من كتاب امير المؤمنين عليه السلام بالفتح الي المدينة او الكوفة
 وذكرها وذكر كل من حضر الحرب وقتل فيها فانهم
 قتلوا على النكت والنبى وانه يرحم على قتلاه ووصفهم
 بالسهاد ولم يرحم في الكتاب على طلحة والزبير ولا
 وصوفهم بالسهاد وخوفهم لئلا علمت صاحب الهوى
 انهم ملعونون على لسان الله الاربعة ومن تأمل ما ذكرناه
 من الاحتمار بان له ما يترك الرجلان فيه منها وما يترك
 احدهما فاما الكلام في توبة طلحة فهو على الخالف اصدق
 واحوج من الكلام في توبة الزبير لان طلحة قتل بين الضيق
 وهو مباشر للحرب مجتهد فيها ولم يرجع عنها حتى اصابه

السهم فاباع على نفسه وادعا توبه مثل هذه مكابره فاما قوله
 انه لما اصابه السهم انشد البيت الذي ذكرناه وانه يدل على
 توبته بعيد من الصواب بل البيت المروي بان يدل
 على خلاف التوبة اولى لانه جعل ندمه مثل ندامه
 الكسبي وجر الكسبي معروف لانه ندم حيث لا تنفع الندامه
 وحيث فات الامر وخرج عن يد ولو كان ندم طلحة واقعا
 على وجه التوبة الصحيحه لم يكن مثل ندامه الكسبي بل كان
 تشبها لندامة ويمكن ان يقال ان ندمه كان عند ما احس
 بالموت فندمه كان على الحياه كيف يقوته لا عزما فرط
 على وجه يتنفع به فاما قوله ما رايت مصرع شيخ اصنع
 مصرعي فهو ايضا دليل على صد التوبة الثاني لانه
 لو كان واقعا بان ندمه قد وقع موقعه لم يقول هذا
 القول ويحوز ان يريد بان مصرعه ضايع انه قتل دون
 بلوغ امله ولم يطير بمراة وخاب ما كان يامله وقوله
 اللهم خذ لعثمان حتى يرصني دليل على الامرار ايضا
 فان فسقه انما كان بان طلب بدم عثمان وليس له ذلك
 ومطالب به من لا يصنع له فيه فاذا كان يقول وهو مجبور
 بنفسه اللهم خذ لعثمان حتى يرصني فكان مصرعه على ما ذكرناه
 فان قال انما اراد بهذا القول اني كنت من الخليلين عليه

والموارث بن علي قتله وما لخصني كالعقوب على ذلك قيل
 له الذي ذكرناه اولى بان يكون مراده وهب ان التور
 محتمل الارين من اين لك انه اراد ما طنته وبعد فلي
 حملناه على ما افترجه لم يكن فيه حجة لانه يجوز ان
 يكون نادما على ما صنعه بعثن وان لم يكن نادما على
 غيره وهما فعلان متصلان ثم يقال له اليس ما ظهر
 من طلعه ما ادعيت انه ندم انما كان بعد وقوع السهم
 به وفي الحال التي كان يحود بنفسه فيها فاذا قال نعم لان
 هكذا وردت قيل له فمن اين لك ان ذلك كان في حال
 يعقل في مثلها التوبة والاجوزة وقوعه في حال الايام من
 الحياه فان دام ان يذكر ميتا يقطع على انه في تلك الحال كان
 مكلفا متروكا للدعوى لم يحيد فاما ما رواه من ترجم
 امير المؤمنين عليه السلام وقوله اني لا رجوا ان اكون انا
 وطلعه والزبير اخوانا على سرور وتقي التوبة ما هو الظاهر
 في الرواية واستر واو في من غير من حيث كانت تلك الاجابة
 قد تلقيتها الفرق المختلفة بالقبول واختاره بدوينا قوله
 ونكرها اخرين وبعار من هذين الاخرين ليجز من مضافا
 الى ما تقدم ما رواه حسن الاسفر عن ابي يعقوب يوسف
 البراز عن جابر عن ابي جعفر محمد بن علي عليه السلام

قال مر عليه السلام بطلحه وهو صريع فقال اقعدوه فاقعدوه
 فقال لقد كانت لك ساقية ولكن دخل الشيطان في منخربك
 فادخلك النار وروى معوية بن هثام عن صباح
 المدني عن لحيث بن حصيرة عن ابراهيم مولي قرش
 ان عليا عليه السلام مر بطلحه ميتا يوم الجمل فقال
 للرجلين اجلسا طلحه فاجلسا فقال يا طلحه هل
 وجدت ما وعد ربك حقا ثم قال خليا عن طلحه ثم
 من بكعب بن سور ميتا فقال اجلسا كعبا فاجلسا
 فقال يا كعب هل وجدت ما وعدك ربك حقا
 ثم قال خليا عن كعب فقال بعض من كان معه هل
 يعلم ان شيئا ما يقول او يسمعه فقال نعم والذي
 فلق الحبة وبراء النسمة انها يسمعان ما يقول كما سمع
 اهل القليب ما قال لهم رسول الله صلى الله عليه
 واله فكيف يترجم عن طلحه بلسانه من يترجم عليه في
 كتابه مع ترجمه علي السهدي في الحرب وكيف يكون
 ذلك وهو يذكر مع الزبير يا رسول الله يا سواه الذكر
 في كتبه التي سارت بها الركبان فاما قوله ان الزبير لما
 رأى عمارا رحمه الله قال وانقطاع طلحه وذكر قوله
 النبي صلى الله عليه واله ما لهم ولعمار يدعوه الى الجنب

قاول ما فيه انه قد غلبت بقوله فليحق يا ايرالمعصين عليه
السلام والطرف لان احدا لم ير ان الزبير صار الي اير
المعصين عليه السلام قبل منصرفه فلا يقدر ان يورث في
ذلك خبرا واحدا وهذا الخبر مخالف لما رواه صاحب
الكتاب وعنه من ان سيب انصرفه كان موافقة اير
المعصين عليه السلام وتذكره بكلام النبي عليه السلام وبما
روى به من انه اقام بين الصعين وقابل وكفر عن يمينه
فقد الخبر معارض لكل هذه الاخبار وقد بينا ان
ان نفس الرجوع لا يكون توبة ودلنا عليه وبيننا
ايضا انه لو كان لم يكن توبة الا بما رجع عنه من القتال
دون عيره وذكرنا ان نسق لم يكن بالقتل وحده فاما
قوله ان عدول الزبير الى حيث ملك الامر بعد ولده اليه
في انه ترك النبي فليس مختلفا من ان يترك ملك الزبير
فيه اى حيث ملك ايرالمعصين عليه السلام فان قال اراد ملاو
قاي دلا فيه على الندم والتوبة وترك النبي انا عدول عن
موضع الى موضع وهما ما ويا في هذا الحكم لانه قد كان
ملك امره في الموضع الذي عدل عنه وان اراد الثاني وهو
الاستبصار في ان عدوله كان الى موضع يهزم الصفه
ولما قتل متوجها سايرا عن مسير فعله كان قاصدا الى موته

وعنه وهو حيث لا يملك ايرالمعصين عليه السلام الامر فيه
وقد جرت العادة بان من اراد الاعتذار من حرب
عنه وحلافه وشفاؤه وندم على ذلك انه يصير اليه ويصح
بالاعتذار ويبدل وجهه في التفضل دون ما كان يستحقه
وليسه اذا فعل ذلك وبالغ فيه غلب في الظن بتوبته
وسقطت لايته وكيف خرج الزبير في توبته هذه المدعى
عن عادات جميع العقلاء فاما قوله انما يجب ان يحاز
الزبير مع ما وطلب ذلك منه وتدد معه عليه فقد
بيننا ان يضم الامام واجبه من حيث كان اما ما وان لم
يطلب هو الضم وذكرنا ان الحال التي كان دفع اليها من
لضم كسبه النافذ الى الافاق تنص فيها وتخرج ويدعو
الناس الى القتال معه فاما ما يعلق به من حق التبارك
بالجبه فقد بينا فيما تقدم الكلام على بطلان هذا الخبر لما
احتج به صاحب الكتاب في حمله مضايلا ابي بكر وولنا
انه لا يجوز ان يعلم الله مع مكلفا ليس بمعصوم من الذنوب
بان عاقبته الجبه لان ذلك مغرر بالقتل وليس يمكن احدا
ان يدعي عصمة السعة ولعمري ان لا يقطع من طاعة والبر
من الكفر لكني وليس لاحد ان يقول ما اكثرتم ان يكون
الله مع قد علم ان من واقع البتة من هؤلاء المبشرين بالجبه

بما فقه على كل حال بشرا ثم بشر وان لا يقول بعد السار شيئا
ما كان يتبعه لولا ما يخرج التكمين ان يكون اعترا وذلك
ان الامر بيني وبينه على هذا الوجه فليس يخرج السار من
من ان يكون مغرر لداعي البيع ومعلوم ضرورة ان من علم
ويحتمل ان عاقبة الحجة وان كل مع وقع منه لا بد ان يتبين
منه لا يكون اقداره على البيع اعزابه وذلك فيج لا محالة
وان لم يرد لهذا البشر فعلا فيها وقد ذكرنا فيما تقدم
ان هذا الخبر لو كان صحيحا لاحتج به ابو بكر بن فضال واحتج
له به في التينة وغيرها وكذلك عمر وعمر بن قيس
من كل بني حنظلة في مواطن كثيرة لو كان صحيحا وما
سين ايضا بطلانه اما كطلحه والزبير عن الاحتجاج به
لما دعوا الناس الى نصرته واستنصارهم الى الحرب معهما
واي ما فضله اعظم وافخم من التبارك لهما بالحجة وكيف يكون
مع العلم والحاجة عن ذكره الا لانه باطل ويكن ان يسلم
مسلم هذا الخبر ويحمله على الاستحقاق في الحال لا العاقبة
فكانه عليه السلام اراد الهمم بدخول الجنة ان وافوا بما هم
عليه لان ويكون فائدة الخبر اعلامهم انهم محتبون للتوابع
للتوابع في الحاك وقول صاحب الكتاب ان من سجد في الجنة
لانها له انه في الجنة ليس بصحيح لان الظاهر في الاستعمال

ان الكافر في النار والمومن في الجنة والنا نل في جهنم
وليس له ان يقول ان ذلك محال لانه الا اعلم الا بطلان
في الاستعمال وليس يمنع ان يكون في الاصل محال ثم يتغير
الى الحقيقة بكثر الاستعمال لتطابقه فاما استعماله ان
الخبر لا خلاف فيه بين الرواة فكأنه لا نا كلنا مخالف فيه
ومعلوم ان من اهل الرواية فاما جميعهم ينسب انكر ذلك
فيها وبين من انكره في اني بكر وعمر فالامر على ما ذكر
وقد بينا اننا منكرين الخبر من اصله فاما الخبر الذي
رواه من معارضة عمار للنبي وقوله اراك تسككت فقد
ذكرناه فيما تقدم الا انه مراد فيه قول عمار بعينه الله لك
فلم يجد ان يرد في المعاصع التي تعصت هذا الخبر من
كتب اهل البصرة وكيف يستغفر عمار لتساك غير موثق ولا
محقق ومن اعجب الامور استدلاله بالخبر الذي رواه بعد
هذا وختم به القصة واي دليل في عني طلحه عن جواب
السائل له عن سيره وقوله على توبته وندامة واي دليل
في قول الزبير بلقنا ان ههنا دبراهم فحينئذ لنا خذها
وذلك دليل اصراره لان مقده الى اخذ ما ليس له فسوق كثير
لا سيما اذا كان على رسل النبي صلى الله عليه وآله وعلى الامام والمجرب عن
طاعة ومما علق المحققون به في توبه الزبير وان لم يذكر

صاحب الكتاب و لعله انما عدل عنه استغنا قاله الا انه
 مشهور ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام من قوله لما جازى
 بن جرموز قبا بن اس بن يربور فان ابنه صفية بالنار وانه لو لم
 يكن تاييها لما استحق النار بمثله والحجاب عن ذلك ان
 ابن جرموز غدر بالزبير بعد ان اعطاه الامان وكانت
 قتلته على وجه العيلة والكر وهذا منه عصية لانه فيها
 وقد تظاهرا بخبرها ذكرناه حتى روي ان عاتكة بنت
 الزبير زيد بن عمرو بن نضيل وكانت تحت عبد الله بن ابي
 بكر فحلف عليها عمر بن الزبير فالتفت في ذلك غدر ابن
 جرموز بنارس بجمعه يوم اللقاء وكان غير معروف
 يا عمرو لو بنهته لو حدة لا طائشا رعتي لحنان ولا
 اليد واما اسحق بن جرموز النار بمثله اياه غدر الا
 لان التثول في الجنة وهذا الحجاب يتضمن قولهم ان شارة
 بالنار مع الاضافه الي قتل الزبير يدل على انه انما استحق
 بمثله لانا قد بينا في الجواب انه من مثله عند اسحق النار
 وقد قيل في هذا الخبر ان ابن جرموز كان من حيلة الحجاج
 بخارجين على امير المؤمنين عليه السلام في الزهراء وان النبي
 عليه السلام قد كان حزين بحالهم و دله على جماعهم باعيا منهم
 وارضا منهم فلما جاءهم بارس الزبير استغوا امير المؤمنين عليه

٥٢

السلام من ان يظن به لعظيم ما فعله الخبيث وقطع له على سلام
 العاقبة ويكون مثله الزبير سبعة فيما يصير اليه من الحاديه
 قطع عليه بالنار لتزول البصيرة امره نسيما في هذا العفل
 الذي فعله لانيسا وي سياتا مما يركبه في المستقبل وجري
 ذلك مجري سهاوه النبي عليه السلام على رجل من الانصار
 يقال له زمان ابلد في يوم احد ابلد يد او مثل سيد حجا
 بالنار فحجب من ذلك السامعون حتى كسفوا عن حاله
 فوجدوه انه لما احتمل جرحا الي منزله ووجد الم اجر اج
 قتل نفسه مشيخص فاما شهد النبي عليه السلام بالنار رعتي
 بلاليه للوجه الذي ذكرناه والذي يدل على ان ثارته
 بالنار لم تكن لكون الزبير تاييها مقلما بل لبعض ما ذكرناه
 هو انه لو كان كما ادعوه لاقاه امير المؤمنين عليه السلام به
 وطالما زمه وفي عدوله عليه السلام عن ذلك ولعله على ما
 ذكرناه قال صاحب الكتاب فاما ثوبه عاتقه مشهور
 لان عمرها امتد بعد الصنيع الذي كان منها وتوارة رعتها
 ما كانت تذكره من الندامة حاله فروي عن عمار
 انه اناها فقال سبحان الله ما بعد هذا من الامر الذي عهدنا
 اليك امرك الله ان تقر في بيتك فقالت من هذا ابو السيطان
 قال نعم قالت اما والله ما علمت الا انك لتوال ما حق فقال لحد

المقتضون فضل عروا واهم في ذلك
 او فضل ليل او هم فيه انك من الخبيث

فرضي لي على لسانك والمهتور عن عمار انه خطب بالكوفة
عند الاستخار وقد ذكر عائشة فقال اما انها زوجة
في الدنيا والاخرة ولكن الله ابتلاكم بها لسقوه او اياها
وهو كونه من عمار بن عبد الله عنه انه قال لعائشة
الست انما سميت ام المؤمنين فيما عدت بلي قال اولسا
اوليا زوجك قالت بلي قال ولم خرجت بغير اذننا قالت
ايها الرجل كان قضا وامر حديقه وروي عنها عبد
بر عبيد بن عمر انها قالت لو حدثني ابي بكر كنت غصنا
وطباواني لمر السب في هذا الامر يعني يوم الحجل وروي
ان سايلا سأل ابا جعفر محمد بن علي عن عائشة مخرجها
في ذلك الحوب فاستغفر لها فقال له استغفر الله لها وثقلها
فقال نعم اما علمت ما كانت تقول بالتي كنت بشجرة بالتي
كنت مدره وذلك توبة وروي عن الحسن انه قال قالت
عائشة لان اكون جليست من ميري الذي سرت احب
الي من ان يكون له عترة اولاد من رسول الله صلى الله
عليه واله كلام مثل ذلك ولد لحرث بن هاشم وتكلم وروى
عن حذيفة انه قال اني لا اعلم فائدة في الجنة وابناعه
في النار وروي ان عائشة ارسلت الي ابي بكر رجلا من
بنو جمح فقالت ما عنيتك من ابني ابي ابي الله عهده اليك

(سور)

رسول الله صلى الله عليه واله ام احدث نبيهم فارسل اليها
لا هذا ولا هذا ولكن تذكرين يوما كان رسول الله صلى
الله عليه واله عندك فنتشر يظفر اصحابه فخر سا جسد
ثم قال الرسول حدثني فقال كان الذي يلي امرهم اميراه
فقال النبي صلى الله عليه واله هلك الرجل حين اطاعت
النساء قالها بلنا فلما رجع الرسول الي عائشة بكت حتى
بكت خاوها وكل ذلك بين وبينها وصفا من توبتها وقد
كانت وجدت في قلبها ما كان من امر المؤمنين عليه السلام
يوم الاول عند الاستشارة الرسول عليه السلام فالحق عنها
بعد ذلك لا يدل على خلاف التوبة وانما كانت ثابتة
لهذا الوجه ولم يكن التي تارة ما يتدرج في اعظامها لا يدر
المؤمنين عليه السلام لان الواحد قد يعظم الواحد في
الدين ومع ذلك يجد في قلبه الام والغم من بعض اصحابه
افعاله يقال له ما بيناه من الطرقات لثلاث من قبل
في الكلام علي توبة طلحة والزبير وما يدعونه منها هي
المعتمدة فيما يدعونه من توبة عائشة فاول الطرف ان
جميع ما رويته من الاخبار ليس يمكنك ولا احدا
ان يدعي انه معلوم ولا مقطوع على صحة واحسن احواله
انه يوجب ذلك استقصا لا حياح الي اعادته فاما ما يوارى

الاجبار التي رعاها فان الوافدي روي باسناد عن
عن ابن عباس قال ارسلني علي عليه السلام الي عائشة بعد
الغزوة وفي دار الخراج عني يا مرها ان ترجع الي بلاد
قال فحسها من قفت علي بابها ساعة لا يودني ثم اذنت
لي فدخلت ولم يوضع لي سارده ولا شي احبس عليه فالتفت
فانا وسارده في ناحية البيت علي مناع فتناولتها فوضعتها
ثم جلست فعاتت عائشة يا عباس احفظ الله تخلص علي
متاعنا بعني اذ لنا فقلت لها لست بوسادتك تركت متاعك
في بيتك الذي لم يحيل الله لك متاعه فعاتت والله ما احب اني
اصبت في منزل غيري فلت اما حين اخترت نفسك فقد كان
الذي رايت فعلت انما انت رسول فظلمنا قتل لك قال فقلت
ان امير المؤمنين عليه السلام يأمر ان نرحل الي من ترك وبلدك
فقلت ذاك امير المؤمنين عمر رحمه الله قال ابن عباس فقلت
وامير المؤمنين عمر والله يرحمه وهذا والله امير المؤمنين فقلت
ايبت ذلك فقلت اما والله ما كان الا فتوافق غير عذير
حتى ما امرت ولا تفهين كما قال الشاعر الاسدي ما زال اعداء
المصايد يبتسوا سيم الصديق وكثرة الالقاب حتى تركت
كان امرك فيهم في كل مجمع طين طيب ذباب قال ابن عباس
قوله الله يعلم لبكت حتى سمعت نسجها فعاتت افعل ما بلد بعض

الي من بلد صاحبك مملكة فيه وبلد قتل فيه ابو محمد وابو سليمان
يعني طلحة بن عبيد الله وابنه فقلت انت والله قاتلهم فعاتت
واجلها الي قلت لا ولكنك ما تعجوك علي كبري وخرجت
فلو ائت ما خرجت قال فبكت مرة اخرى اسدي بكائها الاول
ثم قالت والله لين لم يغفر الله لنا لهلكن بخرج لعمري
من بلدك فافض بها والله بلدا وبن فيها فقلت والله
ما هي بلد تسمع عندك ولا عند ابيك لقد جعلنا اباك
صديقا وجعلناك للناس اما فعاتت المحرمون
علي برسول الله صلى الله عليه واله قلت اي والله
لا من به عليك والله لو كان لك ملئت به قال ابن
عباس فموت ودفنوها فحيث عليا عليه السلام فاحترق جثتها
وما قلت لها فقال علي عليه السلام ذرية بعضها من بعض والله
سيمع عليهم فان قتل في هذا الخبر دليل علي ثوبتها وهو
قوله عقيب بكائها لين لم يغفر الله لهن لكن فلتا قد كشف
الامر ما عيب هذا الكلام به من اعترافها بفضل امرئ
عليه السلام وبفضل اصحابه المؤمنين عليهم السلام وقد
اوجب الله تعالى عليها محبتهم وتعظيمهم وهذا دليل
على الاصرار وان بكائها انما كان للحنينة لا للتوبيخ وما
في قولها لن لم يغفر الله لنا لهلكن من دليل التوب

وقد يقول المصنوع ذلك اذا كان عارفا بخطاه فيه
ارتكبه وليس كل من ارتكب ذنبا يعتقد انه حسن حتى
لا يكون حائفا من العقاب عليه واكثر من سبكي الذنوب
يحافون العقاب مع الاصرار ويظهر منهم مثل ما حكى عن
عائشه ولا يكون ثوبه وروي الواقدي باسناد ان
عمار راحم الله استاذن على عائشه بالبصر بعد الفتح
فاذنت له فدخل فقال يا امه كيف رايت صنع الله حين
جمع الحق والباطل لم يظهر الحق على الباطل ويزهق
الباطل فقالت ان احب دول وسجال وفداؤيل علي
رسول الله صلى الله عليه واله ولكن انظر يا عمار كيف
يكون علقته امرك وروي الواقدي انها لما دخل عليها
عمار ايضا فقال كيف رايت ضربنيك على الحق وعلي
دينهم فقالت استبرأت من اجل انك غلبت فقال انا اشد
استبصارا من ذلك والله لو غلبتونا حتى تبلغوا سمنا
هجر لعلمنا اننا على الحق وانكم على الباطل فقالت عائشه
هكذا يحفل اليك ايها الله يا عمار ان سنك قد كبرت وددني
عظك وددني اهلك اذهب دينك لابن الخطاب قال
اي والله اخترت لنفسني في اصحاب رسول الله صلى الله
عليه واله رايت عليا اقربهم لكتاب الله واعلم بنا وبه

واشد هم نعيمهما الحق الله وحرمته مع قرابته من رسول
الله صلى الله عليه واله وعظم بلائه وعنايته في الاسلام
قال فسكت وروي الطبري في تاريخه انه لما انتهى
قتل امير المؤمنين الي عائشه قالت فالت عصاها وانقذت
بها التوي كما فرغنا بالاياب المسافر من قتله فقتل رجل
من مراد لعنه الله فقالت فان يدك يا ايها فلقد نعاها
بناع ليس فيه الزاب فقالت زبيب بنت سلمة بن ابي
سلمة لعلي بن ابي طالب هذا فقالت اي ايبتى فاراسيت
فذكروني وهذه سحرية منها ترتيب وتورية عليها
تخوف من شنائها ومعلوم ضرورة ان الساسي الساج
لا يمثل بالشعر في الاغراض التي تطابق مراده ولم يكن
ذلك منها الا عن قصد ومعرفة وروي ايضا عن ابن
عباس انه قال لا ير المؤمن عليه السلام لما ابت عائشه
الرجوع الي المدينة اري ان تدعها يا امير المؤمنين بالبصر
ولا ترجعها فقال له عليه السلام انها لا بالعاسر ولكن اردتها
الي بيتها الذي تركها رسول الله صلى الله عليه واله فيه
فان الله بالغ امره وروي محمد بن اسحاق ان عائشه
لما وصلت الي المدينة راجع من البصر لم تنزل فحرص
الناس على امير المؤمنين عليه السلام وكتب الي معاوية والي

اهل الشام مع الاسود بن ابي الهيثري يحصم عليه ويروي
عن مسروق انه قال دخلت علي عاصيته فخلت اليها ^{لله} محمد
واستدعت غلاما لها اسود ثيابا له عبد الرحمن فجاها حتى و
فقلت يا مسروق انك تدري لم سميت عبد الرحمن فقلت لا
حياتي لعبد الرحمن بن بيلم فاما قصتها في روى الحسن عليه السلام
ومعناها من مجاورته عليه السلام لجد وحن وجها علي بفعل تامر
الناس بالقتال وتقول لا تدخلوا بيتي من لا اهوي فشهره
حتى قال لها عبد الله بن عباس رضي الله عنه يوما علي بفعل
ويوما علي بفعل فقلت او ما ينتم يوم الجمل يا ابن عباس انكم
ذووا حقاد ولو ذهبتا الي ذكر بعض ما روي عن هذه
المرأة من الكلام العليظ الشديد الدال على بغا العداوة
واستمرار الحقد والعصية لا طلقا واكثرنا فاي دليل اد
على انها معادية لابي المومنين عليه السلام عداوة قدسية
لا سبب لها من بغيته يقتل عثمان وعينه من انها كانت
تؤذي علي عثمان فتا مخرجها تقتله ولم يكن عليه السلام الا
بريا ولم يكن علي عثمان استدمتها ولا اغلظ فلما قتل
كما ارادت اظهرت السرور والابتهاج طنا منها ان الامر
يعيد الي طمعه او عينه وان ابي المومنين من لا يخطئ
بطايل فلما عرفت الامر على الحق رجعيت علي ادراجها

توفي عثمان وبنيكبه وتندبه فما الذي بان لها من امره
بعد الاقوال الموعمة منها وفيه وهل هذا الا فتح منها
علي امير المومنين عليه السلام بالامر وروى البلاذري
عن عباس بن هشام الكلبي عن ابيه عن ابي مخنف قال
حدثني ابو يوسف الاضاري انه سمع اهل الكوفة
يقولون ان الناس لما بايعوا عليا عليه السلام باطل
عليه بلع عاصيته ان الناس قد بايعوا طلحة فقلت ايها
ذا الاصبغ لله انت لقد وجدوك لها مجلسا واقبلت
واقبلت حذله مسروره حتى انتهت الي سرور استقبلها
عبيد بن سلم الذي يدعي ابن ام كلاب فسأله عن الخبر
فقال قتل الناس عثمان قالت نعم ثم ما صنفوا قال
خير اجازت بهم الامور الي حين مجاز بايعوا ابن عم نبينا
عليه السلام فقلت او فعلوها وردت بان هذه انطبقت
على هذه ان تمت الامور لصاحبك الذي ذكرت فقال
لها ولم والله ما اري اليوم في الارض مثله فلم يكن بين
سلطانة فلم ترجع اليه جوابا وانصرف الي مكة فالت
الحرفا ستررت وقالت انا عدينا علي عثمان في امور
سمينا هاله ووقعتاه عليا ونا ب منها واستقر الله
فقبل المسلمون منه ذلك ولم يحيدوا من ذلك بدافوت

عليه من اصبع من اصابع عتق حيز منه فقتله فقتل
والله وقد ما صوة كما يماضي التوب النخيص وصفوه كما
يصفي القلب ومن نامل ما روي عنها في هذا المعنى وهو
كثير حق تامله وانقلابها في عتق ما دعه بعد ان كانت
في الحال نامة لاي شئ سوا حصول الامر لمن سيجتبه عليه
من امرها ما لا يخبر من قبلة تاويل ولا يدفعه تزييق
وفي بعض ما ذكرناه من الاخبار كفاية معارضة اخبارهم
لعل يكن فيها تاويل ولا احتمال ونحن نتكلم الآن على ما
يعلق به صاحب الكتاب في بقوتها من الاخبار اما الاخبار
التي فالحيز الذي تضمن موافقة عمار لها وقولها انك
لنوال بالحق فابعد شئ من جهة في التوبة او شبهه وما
روي من اعتنا انها بصدق عمار بانها ما معرفة بان تفرق
بينها من الدلالة على التوبة والدفء وهل كانت من تحدد
ذلك متمكنة واي منافاه بين الاعتراف بذلك وبين الاطراء
فاما ما حكاه بعد عن عمار من انها روي حبه في الدنيا والآخرة
فظاهر البطلان لان اقوال عمار المشهورة بخلاف ذلك
وبعد فان عمارا انما قال ذلك بالكوفة عند الاستغفار
الحرب ويحوز ان يكون طائفا ان الامر لا يقضي الي ما افضى اليه
فقال انها روي حبه في الدنيا والآخرة على ما ظنه في الحال

المرحوم الشيخ العلامة
الشيخ الفاضل رحمه الله تعالى
الرحيمون

ولم يندجزه الي النبي صلى الله عليه واله فسقط به وليس
كلما ظنه كان يكون صحيحا وكيف يقول عمار ومذهب
معروف في تزييه الله تعالى عن البقيع ان الله ابتلاكم بها
وكيف يتبلى الله بالمعاصي وبما قد روي عنه وحذر منه
واما الخبر الثاني وقولها بحبه لابن عباس انها الرجل
كان قضا وامر حذيفة قال ما فيه ان من حيل علي
الله تعالى بدينه ويدعي انه هو الذي قضاه عليه لا ينيل
توبته عند جاعتنا وليس له ان يحيل القضاء ها هنا علي
العلم دون دون الحق والحكم ليرجوا من ان يكون
غالط وذلك ان المعلوم انها كانت معتد به بكلامها
ولا عذر لها في ان يعلم الله منها البقيع وانما العذر في
القضاء الخائف للعلم الا ترى انها ضعت الي ذلك كخبر
لنقل اللوم علي غيرها ولا مطابقة بين اللوم وبينها الخبر
والقضاء الذي هو الحكم فكيف يكون محذوفا وقد ظهر
منها بعد التمكن منها وزوال كل شبهة عنها من الكلام الغليظ
في امير المؤمنين عليه السلام وفي متبعيه ما يدل علي استصحابها
في عداوته واصرارها علي شافته فاما قولها ودوت
اني كنت عصفار فلبا وفي بعض الاخبار سخر او مدرة فاني
لا يدل علي التوبة وانما يدل علي السلف والحشر ويحوز

ويحتمل ان يكون ذلك من حيث خائب علي طلبها ولم تظفر ببيتها
مع السبدل الذي لحقها والحقها العادي في الدنيا والآخر في الاخر
فمن اين ان ذلك ندم على الفعل القبيح من العبد الذي سقط
الدم وليس فيه اكثر من لفظ القبيح الذي يتعمد المسبب
الحق وتارة يكون ندما وتوبة اذا كان خوفا من ضرر
الاخر وندما على القبيح لبقية وتارة يكون على الاصل الاستسار
على الدنيا لغوت غرض او حمية او بعض ما ذكرناه وهذا
هو الجواب عن تعلقكم بكارها ونبهها الموت وتو لها
لان لا اكون شهدت هذا اليوم احب الي من ان يكون
لي رسول الله صلى الله عليه واله عشره اولاد كعبد الرحمن بن
الحريث بن هشام علي انه قد روي عن امير المؤمنين عليه
السلام في ذلك اليوم انه قال ودرت اني مت قبل هذا اليوم
بعشرين سنة فلو كان عني الموت وليل التوبة لوجب ان
يكون امير المؤمنين عليه السلام متلعبا به عن قبيح وقد جبر
الله تع عن مريم عليها السلام انها قالت يا ليتني مت قبل هذا
وكنت نسيا منسيا ومعلوم ان ذلك لم يكن منها على سبيل
التوبة من قبيح وانما خافت الضرر العاجل بالهتمة فاما
امير المؤمنين عليه السلام فعني كلامه ان صحت الرواية انه كانت
عليه السلام مخزونا بفعل سيئه واصحابه ومقدانضاره والمخلص

في ولايته وبوقوع الفتنه في الجهور ودخول التبهه علي
كثير من اهل الاسلام حتى ادلهم الى الاختلاف والتخارب
الذي سبقت الاعداء وسبوا لوليا وكيف يكون عايشه
تاييده نادمه ولم يتقبل عنها مع امتداد الرقاع بها شي من
الفاظ التوبة المختصة بها ولا صرح في وقت من الاوقات
باني نادمه علي ما كان مني من حرب الامام العادل
وخلع طاعته وقتل سيئته ورميه بدم عثمان وهو بري
منه وعالمه بفتح ذلك وعازمه علي ترك معاونه امثاله
او معنى هذه الفاظ وكيف عدلت عن هذا كله الي
الموت وقول يا ليتني كنت شجرة او مدرة وما فيه تنجي
التوبة من لفظ ولا معنى وهو محتمل علي ما ذكرناه
فاما ما رواه عن ابي جعفر عليه السلام من الاستغفار
لها من بعيد الرواية عن الحق واذا هذا الجبر لا يحصى كثرة
عن ابي جعفر وابائه وابنائهم عليهم السلام مما يتضمن الاستغفار
وبعض غايه الاصرار مما ذكره لسترنه في امامته علي
لا حجة له في ذلك علي هذا هبنا لا نأجيز عليه السفيه ويحوي
ان يكون ذلك السائل من اهل العداوة فالتقاء هذا
القول وروى فيه تورية لخر وجه من ان يكون كذا باو بعد
فانه غلق نوبتها بمقننها ان تكون شجرة ومدرة وقد سبنا

ان ذلك لا يكون توبه وهو عليه السلام بهذا اعلم فاما
ما رواه عن حذيفة موقوف عن من هبه واعتقاده ويا
من حذيفة رحمه الله حجه فاما ما عقب به ذلك من خبرها
عن ابي بكر وبكايها حتى بلغت خاثرها فقد بينا ان البكاء
دليل الحزن والتلف وانما يحتمل غير التوبه كاحتماله لها
فاما قوله انها كانت وجدت في قلبها من مشوره امير المؤمنين
عليه السلام في بابها بما استار به في قصه الاول فان الذي يحكي
عنها بعد ذلك لا يدل على خلاف التوبه الي اخر الفصل
فانما هو احوارها ص وتأسيس لنا ويل ما روي عنها من الاخبار
الدالة على احوالها ومقتربا وعداوتها وصرفها الي غير جها
لان صاحب الكتاب احسن بما اوردوه اصحابنا عليه في معار
احباره فقدم هذه الروايه المقدمه لاجل ذلك وليس يبلغ
الم ما ذكره من المشوره وتقل عليها الي ان يتسع من سمعيه امير
المؤمنين عليه السلام ويصرح بانها سقيت البلد الذي عتله لاجله
وتظهر السور بقتله وقد حر ذلك في الاسلام واهله و
له اركانهم ودعايمهم ومن تأمل ما روي عنها في هذا الباب علم
انه اكثر منها بعينه نقل القلب والوجد اللذان لا يمان الي
العداوه والصفا ولم يخرج من امير المؤمنين عليه السلام في قصه
الاول ما يقتضي وجدا لان النبي صلى الله عليه واله استارها

الروايه كالمشهور والملاحقه
مخبره او اصلها من رواه ما رواه ما كان
الكاتب من حدود الدار وروى في اعمد
وهي ان اصلها ق

في

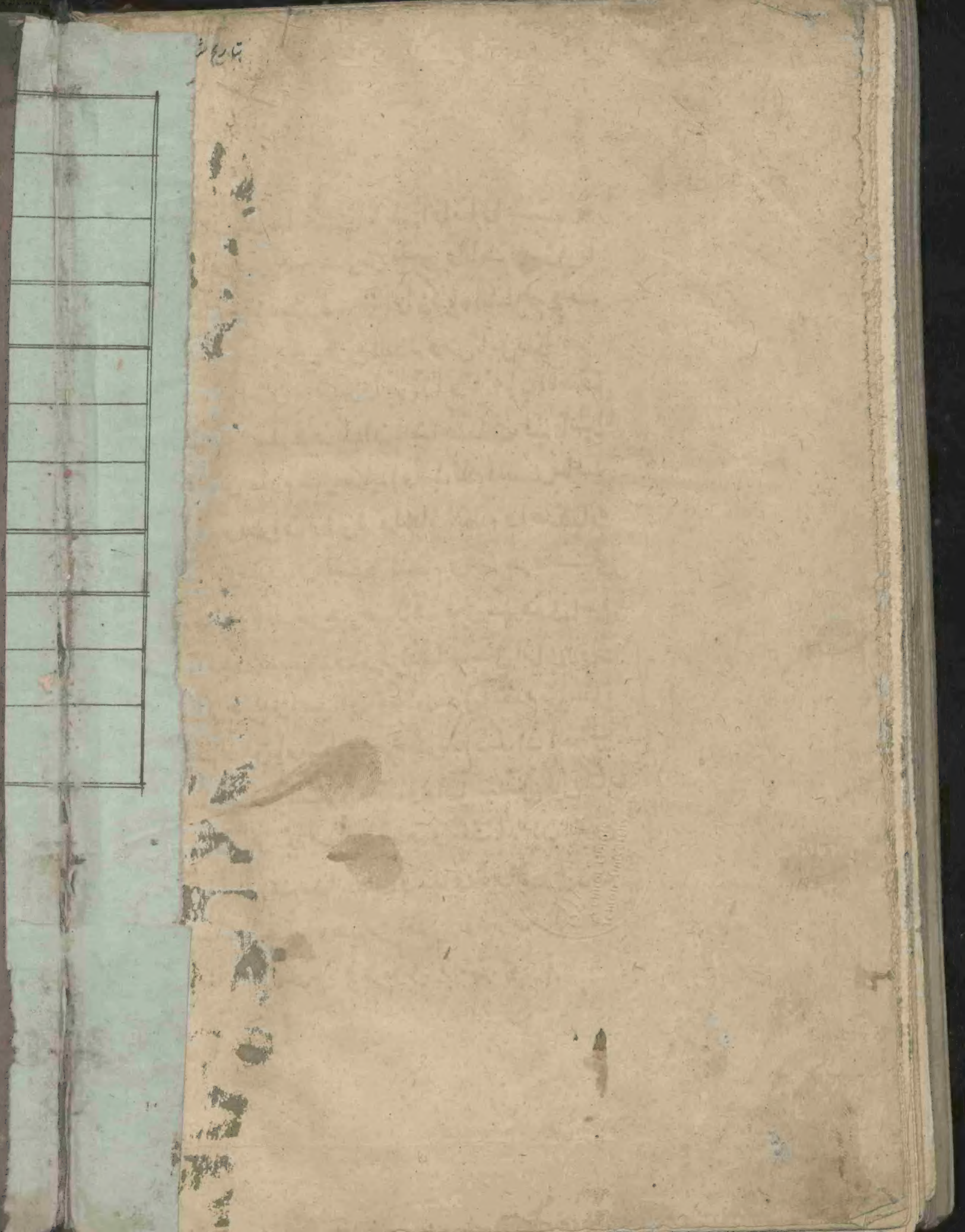
بعضه ظاهرا كحال من مثله بره عن الامر فسالها الرو
عليه السلام فقالت ما علمت الا حيزا فلو كان امير المؤمنين
عليه السلام اشار بخلاف الصواب وبما فيه حامل عليها
لما فعله الرسول عليه السلام وليس في المشوره التي ذكرها
ما يقتضي حقا ولا عسبا قال صاحب الكتاب واما
يعد بن ابي وقاص فقد بينا انه رضى عنه عليه السلام
والثما ترك القتال معه ولم يصنف امير المؤمنين عليه السلام فلا
اتم عليه وان كان صنف عليه صنف عليه وعلى امتاله في الحقا
معهم ففهم انهم ولا يدري ما يبلغ هذا الالم لان الدين
يعظم فتورهم ولحاجه اليهم ما سله قال وقد روي
مع ذلك ما يدل على الندامه مما لا يحصى في الموت ذكره وروي
عن ابن عثمان عماره كان يقول ما ندمت علي كندامتي الا
اكون قائمت الفينه الباعينه وروي جبر اخبرني هذا الجري
عن الزهري ان معاويه قال من احق بهذا الامر مني قال
عمر ففهممت ان اقول من صرتك واناك عليه قال والكلام
في محمد بن سلمه واسامه بن زيد كالكلام فيمن عدم وانما
وجبه التديد في ذكر توبه طلحه والزبير وعائشه لان
العلم محيط بعظم حيلهم فكان لابد من ذكر ما يزيل به
الذم فاما غيرهم ممن ذكرناه فلا وجه يقطع به على ان الذي

فعلوه كره وذكر ان سعد بن ابي وقاص من العترة وخبر
البشار يدل على توبته وحكي عن ابي علي ان ابا موسى ^{شعبي} الا
تاب بعد ما عمل في الحكم وروي ان ابي المومنين عليه السلام
قال له وقد دخل الي الحسن عليه السلام معوية من عده شامت
يا بني باموسي ام عابد قال بل عابد قال اما انه لا ينبغي ما في
ما في نفسي عليك ان اقول لك ما سمعته من رسول الله صلى
الله عليه واله سمعته يقول من عاد مرضيا كان في وجه الله
ما شيا حتى اذا فقد غمرته القربة فان صح ذلك وما شاك من
الاحبار فقد اراد عن نفسه ما سجد ولا قاله والعقاب
لا زمان له علي الامر العظيم الذي اركبه فقال اما سعد بن ابي
وقاص وابن ابي علقم ومن يجري مجراها في الخلف عن بيعة
امير المؤمنين فلم يصنعوا عندنا على الحقيقة بما كان منهم من
المعقود عن بيعته عليه السلام في تلك الحال واما كانوا قسا قاسا
نقدم من جودهم النظر وشكهم في امامته بعد الرسول صلى الله عليه
واله بلا قصد وقد بينا ان فيما تقدم ان امامه امير المؤمنين عليه
السلام لا طريق اليها الا الضم وان من دفع الضم لا يمكنه ان يثبتها
بالاحتبار وينا ايضا ان هؤلاء المستعقبين لم يكن لهم عذر في
الامتناع من الحاربه جميعهم يلغون من اعتدوا بذلك وفيهم من
المتن ان يكون الاحتيار بعد السوي واحاله الراي ومنهم من

راعي الاجماع وامتنع من البيعة لمعقود وبعد قاي عذر
لهم في ما خرجهم عن الحاربه معه اذا كانوا علي ما ادعاه
صاحب الكتاب قد با معوية ورضوا بامامته والبيعة لتعمل
علي النظر والحاربه فكيف ياخذونها من يخرج عن بعضها
ولن يحتاج في وجوب الحاربه الي التردد لان سبب وجوبها
مقدم وهو البيعة علي انه عليه قد استبرأ الناس ودعا
الي الفناء معه في الجبل وصبر ولم يترك غايه في التردد
فينبغي ان ياتوا بالمعقود عن الحاربه علي كل حال فاما
بن عمر فان كان ندم علي ترك جهاد اليه الباعية فاندب
علي عيزه مما يوجب فسقه وكيف لا يكون ما فعلوه من
المعقود عن بيعته او عن الحاربه وقد وجب عليهم كبرا
وفي ذلك مساقاة الامام وخروج عن الطاعة وليس حاز ان
يكون ذلك فسقا ليجوز ان لا يكون محاربه كذا فاما
خبر البشار فقد مضى الكلام عليه فاما ابو موسى فلم يذكر في
توبته علي مصحبه فيها وسلكه الا الخبر الذي رواه في البشار
وليس فيه دليل على التوبه وانما روي امير المؤمنين عليه
السلام ما سمع ومعلوم انه لا يصح حمله على العموم لان من يعقود
المريض الكافر والناسق فهم مستثنون منه علي ان امير المؤمنين
عليه السلام قد صرح بما في نفسه عليه وانه لم ينفع ذلك من ان

يخبر بما سمع ولو كان ما بنا مثل ذلك لكان ما في النفس عليه
زايدا غير ثابت وهذه جملة كانه ولم يبق بعد هذا الفصل
من مصول كلام صاحب الكتاب في الامامة ما يحتاج الي
تتبعه لانه يكلم علي لعن معاوية ووجوب محاربتة
ثم يكلم علي الخوارج في باب الحكم بحكم من الكلام واقعه
موقعها ثم يكلم في تفصيل ايراد المومنين عليه السلام بفضل
ووضارته الا فضل بكلام ايضا صحيح وكلم ايضا في امامه
الحسن والحسين عليهما السلام بكلام بناء على صحة الاختيار
وقدمتني ما في الاختيار ثم يكلم فيما يخص به الامام
لكونه اماما وقد يخرج من كونه اماما ولا يخرج من ذلك
بكلام طويل فيه صحيح وباطل والباطل مبني على اصول
قد قدمنا الكلام عليها وافندناها لست ذكر جملة من
مذاهب الغلاة ولست اري جملة من الرد عليهم وذكر اختلاف
الامامية في اعيان الائمة من غير احتياج به لهم وعليهم
واحال في الكلام عليهم على ما تقدم من كلام الذي تتبعناه
ونقصناه ثم ختم المصول بفضل صفات ذكر اقاويل
الزيدية واختلافهم وكل ذلك مما لا وجه له كما يتبعه
ويحسن قاطعون كتابنا هذا على هذا الموضع لو فينا باستطراد
ومضدناه ولم نال جهدا وكويا بحق فيما اشتمل عليه هذا

الكتاب من كلامنا حسب ما بلغنا اقوامنا واستفت له
طافنا ونحن نقيم على من تصفه وتامله الا بقدرنا
في سني منه والا يعتيد في سني ما ذكرناه الا ما صح في نفسه
بالجملة وقامت عليه عند الادلة ومن تامل هذا الكتاب
وحده بين استدياره وانتهائه تبا وتفاوت باب الاختصاص
والشرح والعلل في ذلك ان الامة اختلفت فيه فاستدانا
بنية مختص عازم على حكاية او ابد كلام المصنف صاحب
الكتاب واطراف مصوله واجاز الكلام واحتصار
ورائنا من بعد ان نبسط الكلام ونشرحه ونحكي
كلامه على وجهه من غير حذف ليس منه فقلنا على
ذلك بعد ان مصت قطعة من الكتاب على الراي الاول
وقد كان من الواجب ان نعطى علما تقدم من الكتاب
فشرحه لخلق باوسط واحتمل لكن منع ذلك ان الذي
خرج منه سار في السبلار وتناوله الناس قبل كمال الكتاب
وتمامه ولم يكن يلاقيه لهذا العجز ونفقنا من ان يعي
السخ ما تقدم منه منه مخيل وسفاوت ولحمده لله
رب العالمين على ما وهبه من المعونة ورزقه من البصر
ووفقنا لتمام بتوحيده في قروين في سنة ١٠٤١



بتاریخ

سدا که این عالم را می‌خواهد
 و عمارت و حرام مع نام
 نظام و احوال و در این
 نوبت که هر چه
 هر چه نام است در هر
 صلب و غیر
 و عمارت و حرام مع نام
 نظام و احوال و در این
 نوبت که هر چه
 هر چه نام است در هر
 صلب و غیر